

الأصول البرلمانية

في لبنان وسائر البلاد العربية

أبو الخطيب

دار العلم للملايين
بيروت

A
328.1
K 450

الأصول البرلمانية

في لبنان وسائر البلاد العربية

تأليف
أنور الخطيب

رئيس محكمة استئناف البقاع سابقاً
عضو مجلس النواب اللبناني سابقاً
استاذ القانون المدني في الجامعة اللبنانية

دار العلم للملايين
بيروت

مقدمة

قال سافيني :

« ان القوانين تخرج من فطرة الشعوب واحتياجاتها كما يخرج النبات من الارض » .

فلقد مر الانسان عبر التاريخ في مراحل عديدة قبل ان يصل الى اليوم الذي اتفق فيه مع شركائه في الحياة على ان يعيشوا تحت ظل القانون . ذلك لأن مصالح الأفراد منذ فجر التاريخ كانت تتضارب كما تتضارب اليوم . ولكن القوي وحده آنذاك ، كان قادراً على تأمين مصالحه على حساب الضعيف . فلما كثرت مصالح الناس وحاجاتهم ، وتشابكت تشابكاً قوياً علاقاتهم ، ظهرت الحاجة ماسة للتعاون والتشارك ، وظهرت معها الحاجة لضابط سليم ينظم هذه العلاقات . فتوافقوا بتأثير الضرورات الاجتماعية على قواعد ومبادئ كانت النواة الأولى للقوانين .

فالقوانين اذن هي : « مجموعة القواعد والمبادئ التي تنظم الحياة العملية للجماعات والأفراد وتقرّ عقاباً على من يخالفها يفرض عليه من طريق الاكراه » .

ان هذه القواعد ، في الواقع ، ليست الا الشكل الذي تتلبسه في مجتمع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى ، بيروت ، شباط ١٩٦١

معين ، وفي زمان معين ، الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وبقدر ما تنكسر هذه الظواهر Phénomènes بنصوص ملزمة ، بقدر ما تدخل تحت طابع القانون . وهكذا يبدو القانون كغلاف يلف هذه الظواهر ويؤلف بينها ويوجد بينها التلاحم Cohésion .

فلنأخذ مثلاً ، الملكية الفردية :

ان الناس في زمن معين ، وجدوا أنفسهم متشابكين بروابط اقتصادية ، ووجدوا في تشريعهم حق الملكية الفردية ، هذا « الحق الذي بمقتضاه يوضع شيء تحت ادارة شخص وتصرفه بصفة مطلقة قاصرة عليه ، دون سواه » .

فهل خرج حق الملكية الفردية من دماغ المشرع هكذا ، مشحوناً بهذه الامتيازات ؟

- ان التاريخ يثبت لنا ان حق الملكية لم يخلق هكذا في يوم واحد . بل انه حل محل ملكية قديمة قبله هي « الملكية الجماعية » .

فالانسان قد تدرج على امتلاك الأشياء وفقاً لحاجاته الاقتصادية البدئية : ففي الدور البدائي ، كان الانسان يكتفي بامتلاك وسائل الصيد فقط ، لانها هي التي يحتاجها لاقتناص فريسته . ولما ارتقى ، أصبح يملك الماشية فيما كانت مراعيها مشاعاً للقبائل . فلما ارتقى ايضاً لجأ الى الزراعة يستنبت الارض . فانقلب نظام الانتفاع الشائع الى نظام ملكية القبيلة . ثم تطورت ملكية القبائل الشائعة الى الملكية المقسمة على القبائل ، فالملكية المقسمة على العائلات ضمن القبيلة . ثم أت نشاط بعض الأفراد في العائلة الواحدة هيا لهم الثروة ، فاستولوا على انصبة البعض الآخر المهمل ، فكانت الملكية الفردية .

لماذا هُجر حق الملكية الجماعية بمختلف أشكاله التي ذكرناها ؟

- لان الظواهر الاقتصادية تغيرت ، ولأن الملكية الجماعية لم تعد تفي بحاجة الانسان في الحياة . فالعامل الاقتصادي اذاً هو الذي فعل في تغيير القانون ، فيما يتعلق بحق الملكية الفردية .

واليوم تتغير الظواهر الاقتصادية ثانية ، فنجد حق الملكية الفردية في المجتمع الشيوعي يزول ليحل محله حق الملكية الجماعية .

وهكذا يبدو حق الملكية كشكل من أشكال العلاقات بين الناس تتغير وتتبدل بتغير الظواهر والحاجات .

كان بعض المؤلفين يرى ان القانون هو الذي خلق الملكية الفردية ، بمعزل عن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية . الا ان هذه النظرية القائلة بالقانون الخلائق قد ظهر بطلانها . فلو كان القانون بقوته الذاتية خلافاً لهذه الأشكال المختلفة من عناصر النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، فلماذا تغيرت هذه الأشكال ؟ ولماذا تتغير دائماً عبر السنين ؟

ان القانون في الواقع هو نتيجة لا سبب . انه نتيجة للعلاقات الاجتماعية ، هذه العلاقات التي تتغير كما تتغير الحياة ، ويؤدي تغيرها حتماً الى تغيير في القانون . ولذلك قيل : « ان القانون لا يسيطر على علاقات الناس ، على الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل ان هذه الظواهر هي التي تسيطر على القانون . ويجب على القانون ان يتبعها لا أن تتبعه » .

ان شكل القانون وتطوره ملازمان لشكل هذه الظواهر وتطورها . واذا لم يكن كذلك ، اذا لم يساير هذا التطور ، فانه يصبح اسماً بلا مسمى ، وكماً مهبطاً ، لانه يتمرد على مسيرة التطور .

ولكن القانون في مسيرته للظواهر المتغيرة ليس سهل الانقياد فهو يقاوم .

وتكون مقاومته أحياناً مفيدة ، وأحياناً ضارة . فعندما يتوافق القانون مع إحدى الظاهرات ويكرسها بنصٍ ما ، فإنه يكسبها قوة ومنعة . وبمقتضى هذا النص تولد حقوق ومصالح تزيد القانون منعة وقوة . وعندما تبدل هذه الظاهرات بسبب حاجات جديدة أو أفكار جديدة تتطلب تغيير القانون ، تبرز مقاومة القانون على أشدها ويتم القانون بالاضرار بمصالح المجموع .

ولكن القانون يدافع عن نفسه بأنه هو الذي أمّن الاستقرار والرسوخ للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وأنه لعمرى دفاع مقبول . فلو لم تكن هذه الأوضاع مدعومة ومثبتة بنص القانون ، فكيف يعتمد عليها في مقاومة الفوضى التي تذرّ قرنفا في كل وسط مائع ؟ وكيف يعتمد عليها في المحافظة على الحقوق المكتسبة ؟

ان القانون اذ يدافع عن نفسه ، مستنداً الى ماضيه وفعاليته في ترسيخ الأوضاع واستقرارها ، واذ يقاوم التغيير والتعديل ، إنما يثبت بالواقع عظيم فائدته ونفعه . ولكن هذا ، لا ينفي عنه تهمة الاضرار بالناس . فهو بالمقاومة التي يبديها ، عند محاولة تعديله وفقاً للحاجات الطارئة والأفكار الجديدة ، يستند غالباً الى عناصر الرجعية ويقف حائلاً دون التقدم السريع الذي تقتضيه مصلحة المجموع .

وأبرز دليل على ذلك ، أحكام الأحوال الشخصية للطوائف الإسلامية والمسيحية على السواء . فهذه الأحكام التي تحمل في احشائها أسباب التبديل والتعديل ، تمرد على هذه الاسباب وتفرض على نفسها الجمود مع ان القاعدة الشرعية تقول « ان الاحكام تتبدل بتبدل الأزمان » وهكذا نرى في هذا المجال ظاهرات اجتماعية تتغير وتبديل ، وقانوناً مجسداً ، ووجد لزمان غير زماننا وحياة غير حياتنا .

ان هذه المقاومة ، وهذا التمرد على التعديل والتبديل ، يُثبتان على القانون تهمة الاضرار . ولكن القانون في الواقع بريء والتهمة تقع على العقول الجامدة . ان القواعد التي أشرنا اليها ، « التي تنظم الحياة العملية للجماعات والأفراد » سواء تناولت شكل الحكومة ودستورها وأنظمتها الادارية ، أو تناولت حق الملكية وحقوق العائلة ، أو العقود والموجبات ، أو المسؤولية والعقوبات ، ان هذه القواعد ، لم تظهر في المجتمع فجأة من تلقاء ذاتها ، بل وجد عبر التاريخ أناس حكماء قاموا بصيانتها وتدوينها ، مستقين من معين العادات السابقة ومن معين الظاهرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حتى لنرى « القانون عندما يوضع يحمل في غاذه الحديثة المتحضرة بعض ملامح الماضي وسماته » .

ان وضع القانون بالصيغة التي يرتأها الشعب وتلائم حاجاته هو ما يسمى اليوم بالتقنية التشريعية .

وهذه التقنية التشريعية كانت في القديم من العصور تمارس تحت أشكال مختلفة . فبعضها يقوم به الحاكم المستبد ، وقد يكون عادلاً وقد يكون جائراً ، وبعضها يوكل الى الاخصائيين من رجال الفقه كما كانت الحال في أحد أزمنة الحكم الرومانية ، وبعضها يوكل الى الشعب نفسه لكل فرد فيه حق المناقشة والتصويت .

ومن هذا الشكل الأخير انبثقت الديمقراطية بمفهومها الحديث ، هذا المفهوم الذي يقر للشعب الحق بأن يحكم نفسه بنفسه عن طريق التمثيل الشعبي . فلقد روي أن الشعب لا يقدر عملياً ان يمارس سلطات الحكم ، الا بواسطة نخبة يختارها ، والازلت الشوارع مسرحاً لدرس المشكلات التي تعترض حياة الشعب ، وظلت الغوغاء لسان المناقشة ، والعنف وسيلة الحل المثلى .

وبفعل التطور الحتمي لكل ظاهرة من الظواهر الكونية ، برزت الحكومات الديمقراطية في عالم اليوم على ثلاثة أشكال :

الاول - النظام الرئاسي ، وفيه يستمد رئيس الدولة وحكومته السلطة من الشعب ، الذي هو ايضاً مصدر سلطات البرلمان .

الثاني - نظام الديمقراطية الشعبية الذي يلعب فيه الحزب الدور الرئيسي في تنظيم السلطات العامة .

الثالث - النظام التمثيلي ، وهو النظام المطبق في لبنان والذي يمثل فيه مجلس النواب الشعب ، ويتولى سلطة التشريع ، ويراقب أعمال السلطة التنفيذية التي تنبثق عنه .

ولكن تنظيم السلطات العامة يجب أن يعقبه عمل آخر هو انشاء هذه السلطات . فما دام رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزراء ويولي الموظفين مناصب الدولة (١) ، وما دام هذا الرئيس ينتخب من مجلس النواب (٢) فيجب اذاً معرفة كيف يتألف مجلس النواب ؟

- يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء (٣) . والنواب يتمتعون بوكالة مطلقة . فعوض مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء (٤) ، ولا يجوز ان تربط وكرالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه .

(١) المادة ٥٣ من الدستور .

(٢) المادة ٤٩ منه .

(٣) المادة ٢٤ منه .

(٤) المادة ٢٧ منه . والفصل ٢٥ من الدستور الفرنسي .

ان قوانين الانتخاب لا تدخل في موضوع كتابنا . ولكننا للدخول في الموضوع لا نري مندوحة من إلمامة قصيرة لهذه القوانين .

فمنذ أن أصبح للبنان مجلس نيابي ، وقوانين الانتخاب فيه عرضة للتحويل والتعديل . ومرد ذلك الى أنها كانت وما تزال مشوبة بالعديد من العيوب .

فبعد أن كان انتخاب النواب على درجتين ، أصبح منذ سنة ١٩٣٤ مباشراً على درجة واحدة . وهو مبدأ يحقق تمثيلاً شعبياً صحيحاً يقربه أكثر فأكثر من مفاهيم الديمقراطية .

وبعد أن كان ثلثا النواب فقط ينتخبون انتخاباً ويعين الثلث الآخر تعييناً ، أصبح جميع النواب منذ بداية العهد الاستقلالي ينتخبون انتخاباً .

وبعد ان كان الانتخاب يجري على أساس القائمة الكبرى عدل عن هذه الطريقة في سنة ١٩٥٣ الى الانتخاب على الأساس الفردي أو القائمة الصغرى ، ثم عدل عنها مرة أخرى الى القائمة الوسط ، على أساس القضاء ، بموجب قانون نيسان سنة ١٩٦٠ بسبب أنه لم يعتمد في تقسيم الدوائر في قانوني ١٩٥٣ و ١٩٥٦ أي قاعدة صحيحة ، بل كان التقسيم تحكيمياً كيفياً . كما ان عدد النواب لم يركز يوماً على أساس صحيح .

ان قوانين الانتخاب هذه ، على ما فيها من غيوب وشوائب ، هي التي كانت توصل الى المجلس نواباً . وهؤلاء النواب هم السلطة المشتقة التي تسن القوانين وتراقب أعمال الدولة .

كيف تسن القوانين في مجلس النواب ؟

وكيف يراقب المجلس أعمال الحكومة ؟

ما هي الأصول المتبعة للعمل في المجلس النيابي ؟

وما هي الضمانات التي يتمتع بها النائب في ممارسة نشاطه النيابي بحرية ؟
كيف تجري المناقشة في المشاريع وكيف يصوت عليها ؟
وأخيراً كيف تتم ما يسمونه « اللعبة البرلمانية » .
كل هذه الأمور وغيرها هي موضوع كتابنا هذا « الأصول البرلمانية » .

Les Techniques Parlementaires

وسنقسمه الى قسمين :

القسم الأول : الأصول البرلمانية في لبنان .
القسم الثاني : الأصول البرلمانية في البلاد العربية .

القسم الأول

الأصول البرلمانية في لبنان

لمحة تاريخية

بعد ان طرد المماليك الصليبيين من لبنان، غنوا عليه والياً منهم، فقسم هذا الوالي لبنان الى مقاطعات وولى عليها رؤساء من عائلاتها المشهورة. وفي منتصف القرن السادس عشر، هاجم السلطان سليم الاول سوريا ولبنان بغية تخليصهما من يد المماليك وضمهما الى حكمه . واستعان برؤساء المقاطعات عليهم فأعانوه. ولما انتصر كافاهم بتركهم حكاماً على مقاطعاتهم تلك ، لقاء جزية خفيفة يدفعونها « للدولة العلية » .

وانتقل الحكم في المقاطعات من الآباء الى البنين . فلما اتصل في الشوف بالامير فخر الدين المعني الكبير ، وحد جميع المقاطعات تحت حكمه ، واستولى على سوريا وفلسطين وشرقي الاردن . وعزز الجيش ، ونهض بالبلاد وحاول ان يستقل عن الدولة العثمانية . ولكن الدولة العثمانية ، وقد خافت هذا الامير المجدد ، جردت عليه حملة قوية فانتصرت عليه وقتلته .

وانتقل الحكم من بعده الى الشهابيين، الذين برز منهم الامير بشير الكبير، حليف محمد علي الكبير والي مصر، الذي حاول بدوره التوسع على حساب الدولة العثمانية وكاد ان يدق ابواب الآستانة .

ولكن الدول الاجنبية التي كانت تطمع باقتسام الدولة العثمانية (الرجل المريض) ، خافت من توسع محمد علي باشا، وامتداد نفوذه ، فناصرت العثمانيين

واضطرت جيش محمد علي للانسحاب . واستسلم الامير بشير للانكليز الذين نفوه الى مالطة ، ثم سلموه الى الاستانة حيث توفي سنة ١٨٤٠ .

بعد نفي الامير بشير عينت الدولة العثمانية حاكماً تركيا على لبنان هو عمر باشا النمساوي . فاخذ هذا الحاكم الجديد يبت الفتنة بين ابناء البلاد ، ويعمل على تهديم وحدتهم . فقسم لبنان الى قائميتين درزية ومسيحية تفصل بينهما طريق (بيروت - دمشق) : الاولى القاقامية الجنوبية وعاصمتها الشوفيات ويحكمها امراء ارسلانيون . والثانية القاقامية الشمالية ويحكمها امراء لمعيون .

وفي ظل هذا الحكم القلق ، عاش اللبنانيون نهياً للمؤامرات ، تحيكتها ضدهم «الدولة العلية» من جهة ، ودول اوروبا من جهة ثانية . وكان من نتيجة هذه المؤامرات فتنة ١٨٦٠ التي انتهت ، بتدخل الدول الاجنبية ، بوضع نظام موقت للبنان ينص على ان يولى عليه حاكم مسيحي مرجعه الباب العالي .

ويقضي هذا النظام بالغاء القاقاميتين والاقطاع والحكم الاقطاعي وامتيازاته وبتقسيم لبنان الى عدة قائميات . كما يقضي بتأمين المساواة بين جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم ، وفصل السلطة الادارية عن السلطة القضائية ، واقامة مجلس لكل من السلطتين تتمثل فيهما الطوائف . وظل هذا النظام الموقت ثلاث سنوات ، ثم الغي واستبدل منه نظام جبل لبنان الصغير ، الذي اشتركت في وضعه الدولة العثمانية ودول انكلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا وايطاليا . وهذا نصه مع اسبابه الموجبة :

نظام جبل لبنان

« لما كان الاجل المضروب ، مدة ثلاث سنين ، للنظام الذي وضع وللقرار الذي تقدم صدوره بخصوص ادارة جبل لبنان ، تحصيلاً لأسباب رفاة وامن الرعية التابعين دولتي العلية ، القاطنين والمستوطنين الجبل المذكور ، وكانت

من المقرر انه عند انقضاء المدة المعينة يعاد التذاكر في مقتضى الحال ، وقد انقضت الآن ، فقد اجري التعديل والتنقيح في بعض المواد الواردة في لائحة هذا النظام . وعند عرضها على جناب سلطتي الاشراف والا سئذان فيها ، تعلقت ارادتي السنية الشاهانية باجراء مقتضاها على هذا الوجه وبموجبها لزم اعلان النظام المذكور على المنوال الآتي بيانه :

(المادة الاولى) - يتولى ادارة جبل لبنان متصرف مسيحي تنصبه الدولة العلية ويكون مرجعه الباب العالي رأساً وهو محتمل العزل بمعنى انه لا يستمر في منصبه ما دام حياً . ويكون على عهده القيام بجميع خطط الادارة الاجرائية ، متوفراً على حفظ الراحة والنظام في انحاء الجبل كلها ، وان يحصل منها التكاليف . وبجسب الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ، ينصب تحت عهده مأموري الادارة المحلية ، ويقلد الحكام القضاء ، ويعقد المجلس الكبير ، ويتولى رئاسته . وينفذ الاعلامات القانونية الصادرة عن القيود التي ستذكر في المادة الثامنة .

(المادة الثانية) - ينبغي ان يكون للجبل كله مجلس ادارة كبير مؤلف من اثني عشر عضواً : اثنين مارونيين ينوبان عن مديرية كسروان ، وثلاثة من مديرية جزين احدهم ماروني والثاني درزي والثالث مسلم . واربعة من مديرية المتن احدهم من الموارنة والثاني من الروم والثالث من الدروز والرابع من المتأولة . وعضو واحد درزي من مديرية الشوف وآخر من الروم ينوب عن مديرية الكورة . وآخر من الروم الكاثوليك عن مديرية زحلة . ومجلس الادارة هذا يكون مأموراً بتوزيع التكاليف والبحث في ادارة واردات ومصاريف الجبل وبيان آرائه من وجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل .

(المادة الثالثة) - ينبغي ان ينقسم جبل لبنان الى سبعة قضاوت : الاول يشتمل على الكورة مع الجهة التحتية والاراضي المجاورة الآهلة باقوام

على مذهب الروم . الا ان قصبة القلمون التي على ساحل البحر ومعظم سكانها من اهل الاسلام هي مستثناة من ذلك . والثاني يشتمل من شمالي لبنان على جبة بشري والزاوية وبلاد البترون . والثالث يشتمل من الشمال المذكور على بلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح وكسروان الاصلي حتى نهر الكلب . والرابع يشتمل على زحلة وضواحيها . والخامس يشمل المتن مع ساحل النصارى واراضي القاطع وصيدا . والسادس يبتدىء من جنوبي طريق الشام حتى جزين . والسابع يشمل جزين واقليم التفاح . وفي كل من هذه القضاوات السبعة المار ذكرها ينبغي للمتصرف ان ينصب مأمور ادارة منتخباً من ابناء المذهب الغالبين هناك عدداً في النفوس او اهمية في الاملاك والارضين الجارية بتصرفهم .

(المادة الرابعة) يجب ان تنقسم القضاوات الى نواح على غلط قريب المشاكلة لما ذكر من اقسام القضاوات ، فيلي كل ناحية مأمور ينصبه المتصرف بناء على انهاء مدير القضاء . وان يكون في كل قرية شيخ ينصبه المتصرف بانتخاب اهلها .

(المادة الخامسة) قد تقرر امر المساواة بين الجميع في شمول احكام القانون ونسخ والغاء كل الامتيازات العائدة لاعيان البلاد خصوصاً ذوي المقاطعات .

(المادة السادسة) يكون في الجبل ثلاث محاكم ذات درجة اولى يقوم كل منها بحاكم ووكيل ينصبها المتصرف ومعهما ستة وكلاء دعاوي رسميين تنتخبهم الطوائف . ويكون في مركز ادارة الحكومة مجلس محاكمة كبير يتألف من ستة حكام ينتخبهم المتصرف ويعينهم من الطوائف الست وهي : المسلمون السنيون والمناولة والموارنة والدروز والروم والروم الكاثوليك ويلحق بذلك ستة من وكلاء الدعاوى الرسميين لكل طائفة وكيل معين . واذا وقع دعوى لاحد الممتهدين بمذهب البروتستانت او اليهود اضيف الى المجلس حاكم ووكيل دعاوي رسمي من اهل كلا المذهبين علاوة على الاثني عشر عضواً المار ذكرهم .

اما رئاسة هذه المحكمة الكبرى فيتولاها مأمور مخصوص ينصبه المتصرف . وان اقتضت حاجات البلاد مزيداً فللمتصرف ان يضاعفوا عدد المحاكم ذات الدرجة الاولى ولا جراء الحكومة مجراها المتسقى لهم ان يعينوا منذ الآن الاماكن الحرة بأن تكون فيها هذه المحاكم .

(المادة السابعة) ان لمشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة حاكم الصلح ان يحكموا في الدعاوي التي لا يتجاوز قدرها مئتي غرش حكماً غير مستأنف . واما الدعاوي المتجاوز قدرها مئتي غرش فتري في مجالس المحاكمة ذات الدرجة الاولى . على انه لو عرض امور مختلطة وهي الدعاوي الواقعة بين اثنين مختلفي المذهب وابى ايها كان قضاء حاكم الصلح فيها لكونه على مذهب المدعي عليه ، فتحال وان قل قدرها ، الى محاكم الدرجة الاولى . ثم ان جميع الدعاوي ولو وجب فصلها بحسب ماهيتها بمجموع اراء الاعضاء الا ان للمدعي والمدعى عليه المتعدي المذهب ان يردا الحاكم لاختلاف مذهبه غير ان الاحكام المردودين من هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكمة .

(المادة الثامنة) تقتضي المحاكمة في الدعاوي الجزائية ان تكون على ثلاثة وجوه : وهي ان يرى دعوى القباحة شيوخ القرى المتقلدين خطة حاكم وان الجرائم والجنحة تراها المحاكم ذات الدرجة الاولى . وان الجنايات تجري محاكمتها في مجلس المحاكمة الكبير . واعلامات الحكم الواجب صدورها من هذا المجلس لا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تكمل المعاملات والمراسم الجارية بها العادة في سائر الممالك المحروسة الشاهانية .

(المادة التاسعة) - ينبغي ان يرى في مجلس تجارة بيروت كل الدعاوي التجارية . حتى ان الدعاوي العادية الواقعة بين واحد من ذوي التبعية الاجنبية او احد الداخلين في حماية اجنبية وبين آخر من اهل الجبل تری في المجلس المذكور . على ان المنازعات البادية بين اللبنانيين والاجنبيين ، متى تأتى فصلها بمعرفة محكمين عن تراض من المتنازعين ، فيجب والحالة هذه على مأموري لبنان

المحليين وقناصل الدول المتعاقبة الفخيمة ان ينفذوا اعلام المحكمين . وان
تعذر تواضي الخصمين على التحكيم في الدعوى واسيئت الى محكمة بيروت
فتجب تأدية المصاريف على الحاضر دعواه بحسب التعريفة التي وضعها متصرف
جبل لبنان وقناصل الدول جملة واتفاقاً وقد جرى عليها التصديق من جانب
الباب العالي .

ومن المقرر انه يجب في الصك الحاوي تراضي المتنازعين على اتخاذ محكمين
ان ينظمهم ويمضيه وفقاً لأصوله وان يسجله في محكمة بيروت وفي مجلس
الحكمة الكبير بلبنان .

(المادة العاشرة) ان الحكم ينصبهم المتصرفون بخلاف اعضاء مجلس الادارة
فانهم ينتخبون بمعرفة مشايخ القرى كما ان انتخاب الشيخ يكون بمعرفة اهل
القرية . ثم ان اعضاء مجلس الادارة يجدد انتخاب ثلثهم كل سنتين ويجوز
تكرير انتخاب من انقضت مدة عضويتهم .

(المادة الحادية عشرة) يجب ان يكون الحكم بأجمعهم موظفين وان
اقدم اقدمهم على الارتكاب « الرشوة » او تبين بالتحقيق انه آت مالا يليق بصفة
مأموريته فهو مستحق للعزل بل مستوجب ايضاً للتأديب على قدر قباحتته .

(المادة الثانية عشرة) يجب في مجالس القضاء على الاطلاق ان تكون
المرافعة علنية وان يعهد بضبط الدعوى الى كاتب مخصوص وما عدا ذلك فحيث
ان هذا الكاتب يكون مأموراً باتخاذ سجل لقيود الصكوك المختصة بفراغ
وانتقال « بيع » الاموال الثابتة « العقار » فلا تكون هذه الصكوك معمولاً بها ما
لم تقيده بحسب اصولها في السجل المذكور .

(المادة الثالثة عشرة) ان المتهمين من اهل جبل لبنان بارتكاب الجرائم
في غير أولوية ، فرجع الدعوى عليهم هو اللواء الواقع فيه الجرم . وكذا
مرتكبو الجرم من اهالي سائر الالوية داخل نطاق جبل لبنان ينبغي ان تجري
محاكمتهم والحكم عليهم بدعاوي جرائمهم في جبل لبنان . وبناء على ذلك فان

المجرمين في جبل لبنان سواء كانوا من اهاليه الوطنيين او من نزلائه المعدودين
من اهل ديار اخرى اذا فروا الى لواء آخر فكما ان على ضابطه ان يسكنهم
بمقتضى الاشعار الوارد من قبل ادارة جبل لبنان ويسلمهم اليها كذلك يلزم
ادارة الجبل ان تلقي القبض على الفارين اليه من المجرمين في احد الالوية ، لبنانيين
كانوا او غير لبنانيين ، وتندفعهم الى اللواء المذكور بموجب اشعار ضابطه .
ومأمورو الادارة الذين يتساحون في اجراء الاوامر الصادرة باسترجاع امثال
هؤلاء المتهمين الى المحاكم المنوطة بها دعاويهم او الذين يميزون تأخيرات لا
يمكن اثبات انبثاقها على اسباب شرعية فتجري عليهم المجازاة بمقتضى قانون
الجزاء كسائر الذين يوارون ويخفون امثال هؤلاء المتهمين عن الحكومة .
والحاصل ان العلاقات اللازمة اجراؤها بين ادارة جبل لبنان والالوية المجاورة
لها تكون كالمواصلات الجارية والمتخذة دستوراً للعمل بين باقي السناجق في
بمالك الدولة العلية .

(المادة الرابعة عشرة) ان سبيل المتصرف الى اقرار حفظ الراحة وانفاذ
القوانين في الازمنة العادية انما يكون بمعرفة فرقة ضبطية مجموعة من الاهلين
بحسبان سبعة نفر تخميناً عن كل الف من النفوس ، ويجب نسخ سلك الحوالية
وابطال نزول الضبطية على البيوت والاعتياض عن ذلك بأسباب اكراهية
كاستياق المحكوم عليه الى السجن ، فبناء على ذلك يمنع مأمورو الضبطية بقيد
التأديبات الشديدة ان يصادروا اهل البلاد بشيء من الاجرة نقداً كان او عيناً .
ويجعل للضبطية ملابس رسمي او ازياء مميزة في خدمتهم . وان تبقى طرقات
بيروت والشام وصيدا وطرابلس تحت محافظة العساكر الشاهانية الى ان يصدق
المتصرف على ان جند الضبطية صاروا اكفاء لاتمام جميع الوظائف المحمولة
عليهم في الازمنة العادية . وهذا العسكر يكون لدى المتصرف وبأدارته ،
وللمتصرف ان يطلب من الحكومة العسكرية بسورية الأمداد بالجنود المنظمة
في الاحوال الغير العادية ان دعت الضرورة بعد ان يستشير مجلس الادارة
الكبير . ويلزم الضابط المعين بالذات لرئاسة هذا العسكر ان ينظر مع المتصرف

في تقرير التدابير الواجب اتخاذها وهو (اي الضابط المومي اليه) وان كان مختاراً او مستقلاً بأمور العسكر المحضة كاجراء الحركات والنظامات الجندية الا ان عليه مدة وجوده في الجبل ان يلزم معية المتصرف ويجري العمل تحت عهده وفي حال اعلان المتصرف لرئيس العسكر وافادته رسمياً ان قد زال السبب الذي من اجله ورد العسكر الى الجبل يجب عليه اخراجه .

(المادة الخامسة عشرة) ان الدولة العلية تحافظ على حقها المعلوم بتحصيل ويركو الجبل المعين الآن ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس وذلك على يد المتصرف، على انه يجوز ابلاغ هذا القدر الى سبعة آلاف كيس عند الامكان بحيث ان المال المتحصل يخصص بادىء بدء لادارة الجبل ونفقات منفعه العمومية، فإث فضل منه شيء رد الفاضل على الخزينة وإث اقتضت شدة الضرورة الى تحسين مجرى الادارة مزيداً على التكاليف المعينة فيرجع في تسوية الميزان الى مصاريف الخزينة الجبلية اما واردات البكاليك اي حاصلات الاملاك المهابونية فحيث انها ليست بداخلة ضمن اليركو فينبغي ادخالها في صندوق الجبل لحساب الخزينة الجبلية على ان السلطنة السنية لا تقوم باداء مصاريف المنشآت العمومية وسائر النفقات غير العادية ما لم يتقدم قبولها وتصديقها عليها .

(المادة السادسة عشرة) يجب تعجيل الشروع في احصاء نفوس اهل الجبل محلاً ومحلاً وملة وملة ومسح جميع الاراضي المزروعة ونظم خريطة مساحتها . (المادة السابعة عشرة) كل الدعاوى الكائنة بين افراد رهبان الاديرة وخوارنة الكنائس يكون فيها المظنون به او المتهم تابعين للحكومة الرهبانية الا ان تطلب الاسقفيات احواله ذلك الى مجلس الدعاوى العادية .

(المادة الثامنة عشرة) يتمتع في هموم اماكن الرهبان مطلقاً اجارة اللاجئين اليها من تطلبهم وتتعبهم الحكومة رهباناً كانوا او من عوام الناس (اه).

ان الثماني عشر مادة المسروقة آنفاً هي النظامات الاساسية لجبل لبنان ، يجب اتخاذها دستوراً للعمل الى ما شاء الله تعالى . ومن مقتضى ارادتي القاطعة

السلطانية ، ان يتوفر الجميع على كمال الاعتناء والدقة في اجرائها وتنفيذها حرفاً فحرفاً ، والحذر كل الحذر من مخالفتها وايداناً بذلك صدر فرماني هذا العالي الشأن وقد كتب في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الآخر لسنة احدى وثمانين ومائتي والف .

* * *

وقد ألحق بهذا النظام قرار دولي (بروتوكول)، أطيلت فيه مدة المتصرف الى خمس سنوات ، وجددت للمتصرف الأول . وهذا نصه :

قرار (تأييد داود باشا المتصرف الاول لمدة خمس سنين اخرى)

ان الباب العالي بالاتفاق مع ممثلي فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا وروسيا يثبت كل مندرجات القرار الممضى في الاستانة في ٩ حزيران سنة ١٨٦١ ومثلها مندرجات المادة الاضافية الموضوعة في التاريخ نفسه .

ثم يعلن ذو الفخامة عالي باشا ان الباب العالي يؤيد متصرف لبنان الحالي في منصبه لمدة خمس سنوات ايضاً ابتداء من ٩ حزيران سنة ١٨٦٤ .

عن الباب العالي في ٦ ايلول سنة ١٨٦٤

لقد تقرر العمل بنظام جبل لبنان في سنة ١٨٦٤ . وهو ينص في مادته الثانية كما رأينا على انتخاب مجلس تمثيلي يدعى « مجلس الادارة » تنحصر صلاحياته في فرض الضرائب وتوزيعها والاشراف على الشؤون المالية .

واننا تعميماً للفائدة نورد بعض خصائص مجلس الادارة ، وتتبع ذلك بنماذج من مقرراته لاعطاء فكرة واضحة عن المسائل التي كان يتولاها المجلس المذكور :

أ - (اختصاص مجلس الادارة في جبل لبنان)

(١) توزيع التكاليف الاميرية سنوياً في ضمن متصرفية جبل لبنان .

- (٢) مراقبة انواع الواردات والمصارف على اطلاقها .
- (٣) انشاء طرق العربات العمومية والخصوصية بنشاء على طلب الاكثرية من الاهلين .
- (٤) فصل ما يقع من الدعاوى والمشاكل في الطرقات العمومية بداعي الاعتداء عليها اختلاصاً وتعطيلاً ونحو ذلك .
- (٥) عقد المقاولات والتعهدات في كل ما يتعلق بالمسائل العائدة الى المتصرفية .
- (٦) النظر في قانونية انتخاب شيوخ صلح القرى ووجوب عزلهم بعد اجراء التحقيق .
- (٧) تلزيم الاراضي الاميرية واقلام التعداد ورسوم العربات وغيرها من العائدات الى صندوق المتصرفية .
- (٨) النظر في المدافن العمومية بحسب نظام المقابر .
- (٩) النظر في امور قومسيونات البلدية وقراراتها المستأنفة .
- (١٠) اجراء التحقيق على احكام العدلية عموماً وفقاً للقرارات الملحقة ذيلها بنظام جبل لبنان .
- (١١) محاكمة مشايخ صلح القرى فيما يتعلق بالمأمرية رأساً أما اذا كانت مادة الدعوى تتعلق بعمل الشيخ العائد الى العدلية او لها جهة اشتراك مع احد الاهلين فالمجلس يجري تحقيق ماهية المادة ابتداء ويصدر قراراً بوجوب احالة الدعوى الى العدلية وما لم يسبق اتمام هذه المعاملة لا يجوز اخذ شيخ صلح القرية تحت تعقبات العدلية ومحاكمته والحكم عليه في محاكمها ودوائرها وكذلك يكون الحال في جانب سائر مأموري الملكية .
- (١٢) المحافظة على المشاعات العمومية من الاعتداء عليها والترخيص بالبيع منها بناء على طلب الاهالي عند الحاجة والضرورة مع رعاية الانفعالية بحيث ينقق البدل في المصالح العمومية .

- (١٣) الترخيص لطالبي البحث والتنقيب عن المعادن في اراضي الجبل .
- (١٤) النظر في قبول او رفض استدعاءات مريدي الامتياز لانشاء سكك حديد او غيرها من المشاريع العمومية وتقريرها بداءة بدء ورفع اوراقها الى المرجع الاعلى الاختصاصي للتصديق عليها .

ب - (صورة مضبطة مجلس الادارة بخصوص رسم المحصول)

سنة ٣١٩

عدد ١٣١٨

انه لدى المذاكرة مجلسياً بخصوص رسم المحصول الذي يؤخذ على المال المشتكى به للقائماين والمديرين تقرر ان جميع الاموال التي يتم تحصيلها بمجرد الشكوى بدون تعليل من المديرين وتحويل للمحكمة فالمحصول غرشان ونصف هو حق القائماين او المديرين الذين باثروا تحصيلها واما الاموال التي يقضي الحال احالتها للمحكمة وصدور الحكم بها فمحصولها غايد الى صندوق المتصرفية وتضاف الى المهمولات على انه في كل حال لا يجوز اخذ المحصول الا بعد التحصيل وعلى قدر المال المتحصل واذا حصل صلح بين الدائن والمدين فيؤخذ رسم المحصول على قدر البدل المصالح عليه . اذا لاق صدور الامر بابلاغ ذلك الى قائماي الاقضية ومديرية دير القمر لاجراء الايجاب على الوجه المشروع . حرر في ١٣ ربيع اول سنة ٣١٢ و ٢٦ مايس سنة ٣١٩ .

ج - (تعليمات تتعلق بتذاكر النفوس اللبنانية)

البند الاول - كل لبناني ذكرأ كان او انثى ومهما كان سنه ، يلزمه ان يكون حاملاً تذكرة نفوس لبنانية .

البند الثاني - يكلف بواسطة القائمين والمديرين مشايخ صلح القرى واختاروها بتوزيع تذاكر النفوس التي تكون كتبت وتسجلت في دفترها الخصوص في مركز المتصرفية ويعطى كل شيخ صلح واختار قرية مهلة شهر واحد لاجل توزيعها في القرية وتوابعها .

البند الثالث - يقيد السن (العمر) في التذكرة بناء على شهادة شيوخ القرى واختارها وكهنتها .

البند الرابع - في بداية كل سنة يرسل اثنا عشر جدولاً مطبوعاً بواسطة القائمين والمديرين الى كل شيخ قرية لينكر هذا فيما ما يكون قد حصل في قريته من الوقوعات الجديدة من مواليد ووفيات كما هو مصرح في الجداول فعلى كل شيخ قرية ان يقدم لمدير ناحيته في نهاية كل شهر جدولاً مفصلاً مع رسوم التذاكر اللازمة للمواليد الجدد بحسب ما هو مبين فيما يلي، والمدير يقدمه بالطريق الرسمية الى القائمية ومنها للمتصرفية لتحرير تذاكر نفوس المواليد المذكورين في الجدول الشهري المحرر غب تسجيلها في سجلها الخصوص .

البند الخامس - ان تذاكر المهاجرين تسلم لكفلائهم او وكلائهم ومعتمدتهم الذين يلزمهم اداء بدلها وايصالها لهم .

البند السادس - ان ثمن تذاكر النفوس هو قرشان للذكور وقرش للأنتى عملة دارجة .

البند السابع - ان الذين لا يأخذون تذاكرهم من تاريخه حتى غاية شهر شباط من السنة الحالية ولا يمكنهم ان يثبتوا ان ذلك كان لعذر مشروع يلزمهم ان يدفعوا ثمن التذكرة مضاعفاً .

البند الثامن - كل من لا يكون بيده تذكرة نفوس بعد مضي المدة المعينة اذا تقدم لاجراء معاملة تتعلق بالعمر والهوية لا تقبل تلك المعاملة منه ما لم يستحصل على تذكرة نفوس بالثمن المضاعف .

البند التاسع - كل من يفقد تذكرته يمكنه ان يحصل على غيرها بدفعه ثمنها العادي .

البند العاشر - ان كلما يدرج في تذكرة النفوس يلزم درجه بالحرف الواحد في سجله الخصوص .

البند الحادي عشر - كل تذكرة نفوس لا يكون موقعاً عليها بخاتم متصرفية جبل لبنان الرسمي وخاتم مجلس ادارته الكبير تكون غير معتبرة وحاملها مسؤولاً .

البند الثاني عشر - عند حدوث ولادة يلزم الاب او من يقوم مقامه بعد وقوعها بسبعة ايام على الكثير ان يخبر بها شيخ الصلح وان لم يكن في القرية شيخ فالتحار وان يدفع له رسم تذكرة مولوده والا يغرم من ربعين الى خمسة ارباع مجيدي جزاء نقدياً وحينئذ يرقم شيخ القرية او مختارها ذلك بتاريخه في الجدول الشهري المبين في البند الرابع من هذه التعليمات .

البند الثالث عشر - اذا تهامل مشايخ الصلح او المختارون في اجراء ما ذكر يغرمون عن اول مرة بدفع خمسة ارباع مجيدي وعن المرة الثانية عشرة ارباع مجيدي واذا تكرر الاهمال يعزلون .

البند الرابع عشر - كل من يقدم على تحريف تذكرة نفسه بالحك او بالكشط او بغير ذلك او بتبديل عباراتها المسجلة في سجلها الخصوص او يستعمل تذكرة نفوس غيره قصد اخفاء هويته يجازى قانوناً .

د - (موازنة مالية عمومية بين ما تستحق كل طائفة من طوائف جبل لبنان بسبيل رواتب المأموريات في القضاء والمركز المتصرفي الجليل والجنדרمة على مقتضى التعديل الاصلي بحسب عدد المكلفين فقط لا بحسب ويركوز الاملاك وما يأخذ كل منها الآن بسبيل الوظائف :

التعديل الأصلي

عدد المكلفين في سنة ٣٢٥	مكتب الرواتب الجارية	في المركز المتصرفي	الجندرية	القضوات	اسم الطائفة
٨٣١٩	١٣١٠٠	٩٣٠٠	١٠٥٠	٢٧٥٠	مسلمون
١٤٠٥٦٢	١٣٢٣٨٥	٥١٢٥٠	٣٢١٨٥	٤٨٩٥٠	موارنة
١٠٥١٠	٣٦٥١٥	١٤٢٥٠	٨٨١٥	١٣٤٥٠	دروز
٣٣١٧٤	٣٢١٥٠	١٨١٠٠	٢٣٥٠	١١٧٠٠	روم ارتوذكس
٢١٠٩٤	٢٠٢٤٠	٧٩٥٠	٤١٩٠	٨١٠٠	كاثوليك
١٠٣١٠	٩٢٠٠	٥٢٥٠	٣٠٠	٣٦٥٠	متأولة
٤٢١	٨٠٠	٥٠٠	٣٠٠		بروتستانت
٢٤٤٣٩٠	٢٤٤٣٩٠	١٠٦٦٠٠	٤٩١٩٠	٨٨٦٠٠	يكون

يتبين من مطالعة نظام جبل لبنان ومن مقررات مجلس الادارة التي تعتبر تطبيقاً عملياً لهذا النظام ، ان المجلس المذكور كان يتمتع بصفتين : اداوية مالية : وهي حق الاشراف على موارد المتصرفية ونفقاتها ، وحق توزيع الضرائب ، واستشارية اي ان على المتصرف ان يستشير في الشئون الاخرى .

ولكن مجلس الادارة في الواقع ، لم يكن اكثر من منفذ لارادة المتصرف الذي هو «الكل بالكل» . فرئيس مجلس الادارة ليس الا وكيلاً عن المتصرف في ادارة الجلسات واتخاذ القرارات وكذلك النائب العام العدلي .

ومضابط مجلس الادارة واحكام المحاكم لا تصبح نافذة الا اذا اقتوت بمصادقته فيوقع عليها تحت كلمة موجبة . (١)

ولكن على الرغم من ذلك يمكننا القول ان مجلس الادارة هو النواة لمجلس النواب الحالي . اذ انه بعد ان كان في ظل الحكم التركي منفذاً لارادة المتصرف اتخذ لنفسه في عهد الاحتلال ، وقبل الانتداب ، الصفة التمثيلية وراح يطالب بحقوق الشعب اللبناني كهيئة سياسية مسؤولة .

(١) حقائق لبنانية للشيخ بشارة الخوري صفحة ٢٨

فلما جلا الاتراك عن بلادنا في اواخر صيف ١٩١٨ عهد المجلس البلدي في بيروت الى رفع الراية العربية فوق دور الحكومة ، فوقف الانكليز في وجه هذا العمل ، وعينوا الكولونيل دي بيباب الفرنسي حاكماً على بيروت . وعاش لبنان في قلق وفوضى حتى شهر كانون الثاني ١٩١٩ اذ اتخذ مجلس الادارة قراراً بانتداب ستة من اعضائه لعرض المطالب الآتية على مؤتمر الصلح الذي سينعقد في باريس .

اولاً - توسيع حدود لبنان بحيث تتناول جميع انحاءه المنسلخة في عهد الدولة العثمانية .

ثانياً - الاعتراف باستقلال لبنان التام واختياره الحكم الذي ينشده الشعب .

ثالثاً - انشاء مجلس نيابي ينتخب اعضاؤه على قاعدة التمثيل النسبي تأمينا لحقوق الاقليات ، ويكون لهذا المجلس حق الاقتراع ، والتمتع بجميع ما تتمتع به المجالس النيابية في الحكومات الديمقراطية ، من صلاحيات وحقوق .

رابعاً - تأييد الدول الاوروبية للحكومة الوطنية واستقلال لبنان .

وقد اشتركت كل الجماعات اللبنانية في توقيع هذا البيان الوطني ، وبعثوا بذاكرة الى مؤتمر الصلح . فأرسل السيد كليمنصو جواباً على هذه المذكرة ، يعترف فيه بحقوق اللبنانيين واستقلالهم الجزئي .

وبعد عقد مؤتمر الصلح في باريس اقبلت لجنة كراين الاميركية لأجراء الاستفتاء في سوريا ولبنان بشأن مصيرهما ، وكانت نتيجة الاستفتاء طلب الاستقلال التام الناجز .

ولكن مؤتمر الصلح لم يستجب لرغبة الشعبين في تقرير مصيرهما ، بل فرض عليهما وصاية فرنسا تنفيذاً لمعاهدة سيكس بيكو .

وقد اظهر اللبنانيون استياءهم من تصرفات رجال الاحتلال ، وتجلي هذا

الاستياء بالقرار الذي اصدره مجلس الادارة في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠ على اثر وصول الجنرال غورو الى بيروت وانتقد فيه نظام الحكم المباشر الفرنسي العسكري ، وهو النظام الذي قضى على صلاحيات مجلس الادارة وحط من كرامته امام الرأي العام .

وقد تضمن القرار المذكور المطالب التالية :

- ١ - استقلال لبنان التام وحياده السياسي .
- ٢ - اعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يعقد بينه وبين حكومة سوريا .
- ٣ - درس المسائل الاقتصادية ، وتقريرها وفقاً للمصلحة العامة بواسطة لجنة مؤلفة من الفريقين ، وتنفيذ قراراتها بعد موافقة مجلسي لبنان وسوريا .
- ٤ - تعاون الفريقين في السعي لدى الدول للموافقة على هذه البنود وضمن حكمها وصواب فائدتها . وقررت اكثرية المجلس الموقفة على هذه المطالب ، التوجه الى الاوساط العالمية لا بلاغها الى المقامات الرسمية .

ولم تكف تعرف فرنسا بهذا القرار الخطير ، الذي فشا به احد الاعضاء الموالين لسياستها ، حتى صدر امر بالقاء القبض على الاعضاء ، فقبض عليهم وهم بطريقهم الى دمشق ثم صدر قرار من المفوض السامي بجل مجلس الادارة .

وفي ايلول سنة ١٩٢٠ اعلن الجنرال غورو ، المندوب السامي الفرنسي استقلال لبنان الكبير . ولكنه اصدر في اليوم نفسه القرار رقم ٣٣٦ الذي اعطى حاكم لبنان الكبير الفرنسي السلطة التنفيذية ، وجعله مسؤولاً عن السلامة العامة امام المندوب السامي .

وكانت صلاحية الحاكم وضع مشروع الموازنة ومشاريع الضرائب والقرارات وتعيين موظفي الدولة شرط عرض جميع هذه الامور على المفوض السامي للموافقة عليها كما انشأ القرار المذكور مجلساً سمي «لجنة لبنان الادارية» ، مؤلفاً من سبعة عشر عضواً ، «يعينهم» ويرأس اجتماعاتهم المفوض السامي الذي

كان له حق الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحاكم والمجلس ، كما كان له حق حل المجلس وتأجيل اجتماعاته .

اما اهم اختصاصات المجلس المذكور فكانت اقرار الموازنة ، والفصل في بعض المسائل الادارية . اما من الناحية التشريعية الصرفة فلم يكن لاقتراحات المجلس وقراراته الا صفة استشارية ، لأن حق التشريع كان يعود الى المفوض السامي والحاكم . كما لم يكن للمجلس اي رقابة على السلطة التنفيذية .

وفي الثامن من آذار سنة ١٩٢٢ اعلن الجنرال غورو النظام الاساسي لحكومة لبنان الكبير وهو يقضي بانتخاب مجلس تمثيلي يتمتع بحق التشريع .

وجرت في ايار من السنة نفسها الانتخابات لهذا المجلس التمثيلي ، وعقد اولى جلساته في ٢٥ ايار سنة ١٩٢٢ وانتخب حبيب باشا السعد رئيساً له .

في هذه الجلسة التاريخية القى الجنرال غورو المفوض السامي الفرنسي خطاباً سياسياً اوضح فيه صلاحيات هذا المجلس ، كما بين فيه مخطط الحكم في لبنان بالتعاون مع الانتداب الفرنسي .

واننا اذ ثبت اهم ما جاء في خطاب المندوب السامي الفرنسي في هذا الكتاب ، فانما نهدف الى تبيان ما اخلف الانتداب من وعود وما تنكر له من عهود ، لا سيما في حق التشريع ، فلقد بقي المفوض السامي الفرنسي يشرع فيما كان مجلسها التمثيلي ، ثم النيابي ، قائماً :

يا حضرة النواب .

اني لسعيد بأن احيي في اشخاصكم ، المنتخبين الاولين للبنان الكبير ، في عهد نظام يجعل للانتخاب وللتعبير عن الرأي العام ، من المعاني والمرامي العملية ما لم يكن لها في حين من الاحيان . ولقد ادركت البلاد هذا الامر بقوة الغريزة ، فأقبلت على الاقتراع ، حتى بلغ عدد المقترعين ٩٠ في المئة في بعض المناطق الانتخابية ، وهو مبلغ جدير بالذكر ، فأظهرت البلاد بذاك الأقبال

انها تعتبر انتخابات ايار سنة ١٩٢٢ ، عملاً جم النتائج ، وان المجلس المقبل سيكون له تأثير كبير جداً في مستقبل الأمة ، فعليكم ان تثبتوا ايها السادة ، سداد ما اظهرته البلاد من الاهتمام العظيم بالانتخابات ، وما ابدته الامّة من الثقة بكم .

ان اعباء المهمة التي يلزمكم النهوض بها ثقيلة جداً ، فعليكم اولاً ان تحققوا النظر ، وتعللوا الفكر في مسألة الميزانية ، واعني بهذا ان يتبع في لبنان الكبير النظام الاداري الذي يتفق مع موارده المالية العادية .

ولقد رجوت من حاكمكم ان يعرض عليكم مشروعاً يمكن اتخاذه قاعدة لدرس هذه المسألة الهامة عند الدولة ، وسيعرضه عليكم بعد ان تقوموا بالأعمال الاولى في فصل جلساتكم ، وتؤلفوا اللجان التي تهيم لكم عملكم .

ان حقوقكم لمتسعة لما لكم من الامتيازات ، سواء كان من الوجهة المالية ، او الوجهة التشريعية . ولما كان قد حدث خطأ في التأويل من هذا الوجه ، اردت ان انتهز الفرصة اليوم لتبديده بجلاء ووضوح ، فالحالة يمكن حصرها في كلمة ، وهي ان كل مسألة تم الدولة ، لا تحل قبل ان تُدعوا للتناقص فيها وكل نص تشريعي لا يوضع موضع التنفيذ في لبنان الكبير ، قبل ان يعرض على مجلسه المنتخب لدرسه ، وكل ضريبة لا تنشأ ولا تزداد الا اذا وافق عليها هذا المجلس .

وان ميزانية لبنان الكبير بجملةتها ستعرض عليكم لتتناقشوا في جميع اقسامها .

وان المندوب السامي لا يدمج في فصل النفقات الاجبارية ، الا الاعتمادات المالية اللازمة لأيفاء ديون مستحقة على الدولة ، او لتطبيق قرارات تشريعية ماضية ، او لحفظ سير العمل في الدوائر التي لا مندوحة عنها لحياة الدولة الا بعد ان تتناقشوا وترفضوا تقديم تلك الاعتمادات فاذا استثنينا هذا المبلغ الأدنى الذي لا بد من ادائه في جميع الاحوال فانكم ستبقون اصحاب الشأن

والتصرف في جميع الاعتمادات المالية التي تضمن ايجاد وصيانة المنشآت الجديدة والقيام بالأعمال العامة اعني انكم تقبضون على جميع اسباب النجاح في البلاد . فالى تلك المسائل اطلب اليكم ان تصرفوا جدكم وجهودكم قبل كل شيء .

اما التعديلات التي يظهر لنا السير بمقتضى نظامكم الاول انها ذات فائدة وجدوى ، فاننا ندخلها معاً طبقاً لما يدلنا عليه الاختبار ولا جرم ان الحكم في شؤون الانظمة والقوانين وادخال اصلاح عليها بعد العمل والاختبار هما الطريقة الوحيدة التي ادت الى نتائج راسخة في البلدان التي هي اعرق جداً من بلادكم في الانظمة والقوانين الحرة . وان ما يأتي من جانب العادات والاجتهاد ، هو في الحقيقة ابقى واطول عمراً مما ينال من طريق النصوص القانونية . ورجال القانون منكم يعلمون ما للاجتهاد القضائي Jurisprudence من الشأن والخطورة بجانب القانون نفسه حتى في الحقوق المدنية .

تلك هي الروح التي يجب ان تسترشدوا بها في العمل بمقتضى قانون ٨ آذار سنة ١٩٢٢ الذي لا يرمي على الاطلاق الى تقييدكم بنظام اساسي جامد لا يتعدل ولا يتبدل . على ان هناك اناساً سيقولون ، ان نصوص النظام الاساسي التي وضعت لتنظيم بداءة الحياة السياسية الجديدة في لبنان الكبير تحول دون تناقض المجلس النيابي في بعض المسائل . فهذا صحيح لا ريب فيه وتلك المسائل هي التي تختص بالعلاقات الدولية التي لها صلة بجميع البلدان الداخلة في دائرة الانتداب الفرنسي . وهنا اري ان اقدم بعض ايضاحات لا مندوحة عنها في هذا الوجه .

ان بعض المسائل هي بحكم الضرورة مشتركة بين الدول الداخلة في حيز الانتداب الفرنسي . مثال ذلك : ان هذه الدول تلزمها تعريف جمركية واحدة ، ورسوم متشابهة للبريد ، فيجب اذن عليها ، ان تعدل عن طلب التناقض فيها لدى حكومتها ومجلسها المنتخب على حدة ، وبمعزل عن بقية

الدول المذكورة ، وإنما يجب ان تقدم لها الوسيلة التي تمكنها من التناقش مع جيرانها . وهذا سيتحقق بوضع نص وقفي متعلق بالمعاملة اللازمة للاتفاقات المنوى عقدها ، ولا سيما في المسائل الاقتصادية بين جميع الدول الداخلة في حيز الانتداب الفرنسي .

اما الباعث على وضع هذا النص فهو على الاخص ضرورة تنظيم العلاقات بين لبنان الكبير والدول الاخرى من غير ان يمس استقلاله . وروح هذا النص مستمدة من احدى مناقشات لجنتم الاداوية السابقة ، التي يجب ان لا ينسينا تأليف الجمعية اللبنانية المنتخبة ، ما قامت به من الخدمات الحقيقية في عهد كانت تكتنفه المصاعب والعقبات في بعض الاحايين . فان تلك اللجنة ، لما رأت ان انشاء ميزانية عامة ، وسلطة مشتركة بين جميع البلدان الموضوعة تحت الانتداب الفرنسي ، لا يتفق مع استقلال لبنان الكبير طلبت ان تعقد اتفاقات بينه وبين جيرانه في مواضيع معينة لمدة محدودة ، اي بدون ان تتنازل الدول المتعاقدة عن شيء من سيادتها . فعمدت الى تلبية هذا الطلب وتحقيق تلك الامنية وطلبت ان توضع اصول معاملة وقتية يتمكن بها مندوبو البلدان التي يهملها هذا الأمر من تنظيم الشؤون التي تقضي الضرورة بجعلها مشتركة بين سوريا ولبنان .

فعليكم اذن ان تختاروا المندوبين الذين ستوفدهم حكومتكم للتناقش في تلك المسائل المشتركة مع مندوبي الدول الاخرى التي يهملها الامر ، وستعرض عليكم التعليمات التي ستبلغ اليهم في الموضوع لتتظروا فيها ثم تعرض عليكم نتائج مناقشاتكم قبل ان تصبغ قانوناً مرعياً ...

* * *

ولقد صدر بعد هذا الخطاب التاريخي تعديل للقرار ٣٣٦ ، توضحت خطوطه الكبرى في الخطاب المذكور ، ولكنه لم يكن ذا اثر في تغيير طريقة الحكم . فقد ظل المفوض السامي الحاكم المطلق الذي يجمع بين يديه سلطة التشريع وسلطة التنفيذ ، حتى انه كان يعزل النواب المنتخبين .

ان القرار ٣٣٦ وجميع التعديلات التي أدخلت عليه فيما بعد ، لم يكن لها الا صفة مؤقتة لأن المادة الأولى من صك الانتداب أوجبت على السلطة المنتدبة ان تهيم النظام الاساسي لسوريا ولبنان ، ضمن مهلة لا تتجاوز الثلاث سنوات .

وفي سنة ١٩٢٥ ، أرسل المفوض السامي الجنرال ساراي ، مشروعاً الى حكومته في باريس تضمن المبادئ العامة المنوي تطبيقها في سوريا ولبنان . فألفت الحكومة الفرنسية آنذاك لجنة نيابية فرنسية للنظر في المشروع المقترح برئاسة النائب « بول بونكور Paul Boncour » فقررت هذه اللجنة ، بعد البحث في النصوص القانونية ، ان اقرار الدستور اللبناني يجب ان يتم في المجالس النيابية اللبنانية ، وان مهمة الدولة المنتدبة تنحصر في الاشراف على سير الدروس الدستورية ومناقشات مجلس النواب اللبناني لمشروع الدستور .

وفي ١٠ كانون الاول سنة ١٩٢٥ ، دخل الجنرال ساراي مجلس النواب اللبناني وأبلغه قرار اللجنة النيابية الفرنسية . فانتخب مجلس النواب لجنة ثلاثية عهد اليها بوضع مشروع للدستور اللبناني بالاتفاق مع المفوض السامي وتحت رقابته .

وبعد ان وضعت اللجنة الثلاثية مشروعاً بالاتفاق مع المفوض السامي ، أو بالأحرى « وافقت على مشروع الدستور كما وضعه الجنرال ساراي » ، انتخب مجلس النواب لجنة ثانية أطلق عليها اسم « لجنة الدستور » تألفت من اثني عشر عضواً ، ستة من اعضاء المجلس ، وستة من الاعيان اكثرهم من كبار الموظفين . وقد رأت لجنة الدستور أن تقوم باستفتاء شعبي على بعض النقاط ، فوجهت الى رؤساء الطوائف الدينية والموظفين ، وكثير من الشخصيات والافراد ، أسئلة تتعلق بالمسائل الاساسية التي يتركز عليها كل دستور ، وأهم تلك الأسئلة :

١ - ما هو شكل الحكومة ملكية دستورية ، أم جمهورية ؟

٢ - هل يجب ان يتألف البرلمان من مجلس أو مجلسين ؟

٣ - هل تكون الوزارة مسؤولة امام رئيس الدولة ، أم امام البرلمان ؟
٤ - ما هو الافضل ، المسؤولية الوزارية الفردية ، أم المسؤولية الوزارية التضامنية ؟

٥ - ما هو الأفضل ، تعيين اعضاء مجلس الشيوخ ، أم انتخابهم ؟
٦ - هل يجب اخذ الطائفية أساساً لتوزيع المقاعد في البرلمان ؟
هذه هي أهم الأسئلة التي وجهتها اللجنة الدستورية لبعض طبقات الشعب . ولكن هذا الاستفتاء كان في نطاق ضيق ، كما ان الأجوبة التي وردت الى اللجنة كانت قليلة جداً .

بعد ان انتهت اللجنة الدستورية من الموافقة على مشروع الدستور ، عقد المجلس التمثيلي في ١٩ ايار سنة ١٩٢٦ جلسة علنية ، بحث خلالها المشروع المذكور ، فأقره بعد ان ادخل عليه بعض التحفظات المتعلقة بالسلطة المنتدبة . وفي ٢٢ ايار ١٩٢٦ تحول المجلس التمثيلي الى مجلس نواب ووافق المفوض السامي على الدستور الجديد وأنشأ مجلساً للشيوخ مؤلفاً من ١٦ شيخاً بطريق التعيين .

وفي ٢٦ ايار سنة ١٩٢٦ اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب في هيئة عامة وانتخب السيد شارل دباس اول رئيس للجمهورية اللبنانية^(١) .

لقد اناط هذا الدستور بنصه القديم السلطة التشريعية بمجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

فمجلس الشيوخ كان يتألف من ستة عشر عضواً يعين سبعة منهم رئيس الدولة بموافقة مجلس الوزراء وينتخب الباقون بالاقتراع السري على درجتين . وفي ١٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ صدر قانون ، دستوري أُلغي بموجبه

مجلس الشيوخ وأدغم اعضاؤه بمجلس النواب واصبح ثلثا اعضاء هذا المجلس منتخبين والثلث معيناً .

أما مجلس النواب فقد كان عدد اعضاءه وطريقة انتخابهم معينين بقانون الانتخاب . فالمجلس الاول الذي أقر الدستور كان مؤلفاً من ثلاثين عضواً . وعندما أدغم به مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧ باسم « المجمع اللبناني » اصبح العدد ستة واربعين نائباً . وفي سنة ١٩٢٩ جعل العدد خمسة واربعين ثم خفض سنة ١٩٣٤ الى خمسة وعشرين ثم ارتفع الى ثلاثة وستين ثلثهم بالتعيين والثلثين بالانتخاب .

وظل الحال على هذا المنوال حتى ١٨ اذار سنة ١٩٤٣ اذ عدلت المادة ٢٤ من الدستور وأعيد العمل فيه بعد ان عطله المفوض السامي الفرنسي في بداية الحرب الكونية الثانية . وعدل قانون الانتخاب فجعل عدد النواب خمسة وخمسين عضواً ينتخبون جميعاً وأُلغي مبدأ التعيين .

وفي خلال آب سنة ١٩٤٣ جرت الانتخابات النيابية ثم انتخب المجلس المنتخب الشيخ بشارة الحوري رئيساً للجمهورية وترأس السيد رياض الصلح اول حكومة له . وقد عدلت هذه الحكومة الدستور تعديلاً أساسياً ألغى بموجبه وصاية الدولة الفرنسية المنتدبة وجعلت اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية . واثار هذا التصرف الفرنسيين فأمر المفوض السامي بالقاء القبض على رئيس الجمهورية وبعض اعضاء حكومته واعتقلهم في قلعة راشيا . الا ان اللبنانيين ، غضبوا لكراحتهم واضربوا وتظاهروا ، وناصرتهم الدول العربية واكثر دول العالم فاضطر الفرنسيون لأطلاق سراح المعتقلين واعادتهم الى مناصبهم في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣ الذي اصبح منذئذ عيد البلاد الوطني (عيد الاستقلال) ولم يتمتع لبنان في الواقع بالاستقلال الا منذ ان تم جلاء آخر جندي فرنسي عن البلاد في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٥ .

مدخل إلى الحقوق البرلمانية

الفصل الاول

مصادر الحقوق البرلمانية

لقد تكون مع تطور الحياة النيابية، مجموعة من التقاليد والقواعد والسوابق اطلق عليها العالم اوجين بيار ، امين عام مجلس النواب الفرنسي سنة ١٨٩٣ ، اسم الحقوق البرلمانية .

والواقع ان هذه المجموعة مضافة الى الدستور ، والتشريع الانتخابي ، تشكل المصادر الاساسية لما سمي بالحقوق البرلمانية . هذه الحقوق التي توفر على كل مجلس عناء التفتيش عن اصول العمل فيه ، وتحول دون الفوضى في اجتماعاته لأنها تنظم علاقات النواب بالحكومة ، وعلاقاتهم ببعضهم ببعض ، كما تنظم طرائق المناقشة واتخاذ المقررات .

المصدر الاول - الدستور

ان النصوص الدستورية ، هي في الواقع محور المناقشات البرلمانية ، ومرتكز النشاط النيابي . ويتروك على ذلك ، ان على المجلس النيابي ، ولو كان صاحب السلطة التشريعية ، وقادراً كل حين على ان يعدل الدستور او القانون ،

على هذا المجلس ان يحترم هذا الدستور وهذا القانون . اذ لو جاز للمجلس ان يتجاوزهما ، بحجة انه هو صاحب السلطان المطلق بتعديلهما ، لأصبحت النصوص الدستورية والقانونية تحت رحمة المقررات النيابية .. وعندما يجيز المجلس لنفسه ان يتخذ ، ولو بأجماع الآراء ، قراراً مخالفاً للدستور ، يصبح خرق الدستور ممكناً في كل حين .

وللدستور حرمة وقدسية لا تجيزان مسه او تعديله الا ضمن تصميم واصول معينة بطريقة الحصر فيه ، فلأجل ضمان سلامة الدستور من اي افتئات قد يقع من السلطة المشترعة ، اقرت بعض الدساتير مبدأ مراقبة دستورية القوانين ، بوساطة هيئة قضائية عليا ، هي لعمري الحق ألزم ما يلزمنا ، وما يلزم كل بلد تفتقر مجالسها لاهل العلم والاختصاص .

المصدر الثاني - قوانين الانتخاب

ان قوانين الانتخاب كمصدر من مصادر الحقوق البرلمانية ، لا تظهر اهميتها وفعاليتها الا في مرحلة النظر في صحة الانتخابات verification des pouvoirs . ولكن لقوانين الانتخاب اثر آخر في تكوين الحقوق البرلمانية يتجلى عند البحث في تعديل هذه القوانين . وهو اثر أبلغ من سابقة ، ولو انه لم يحدد مباشرة قواعد الاصول التشريعية ذلك لأن طريقة الانتخاب تشغل باستمرار أذهان النواب فتعرك فيهم روح المبادرة التشريعية ، سواء في جوهر المناقشات او في اصولها . لذلك يكون من المستحسن في مطلق الاحوال ، ان لا تكون قوانين الانتخاب سبباً لوضع النواب المنتخبين في حالة تنافس انتخابي مستمر .

المصدر الثالث - النظام الداخلي

ونصل اخيراً الى المصدر الاغزر من مصادر الحقوق البرلمانية وهو النظام الداخلي .

النظام الداخلي هو مجموعة التقاليد التي يسير عليها المجلس ، والقواعد التي يقرها لتنظيم العمل فيه . وغايته الأساسية توفير الحرية للنواب للمناقشة والتقرير في جو من الطمأنينة والهدوء .

ويتضمن هذا النظام عادة الطرائق التي يتألف بموجبها جهاز العمل ، كما يحدد أصول المناقشة والتصويت ويحدد علاقة المجلس بالحكومة وينص على العقوبات الرادعة عند خرق النظام .

ان النظام الداخلي هو من صنع افراد ذوي ارادة حسنة ، يحاولون جهدهم ان يجدوا حلاً لما قد يعترض العمل النيابي من عقبات . ولكن اي نظام ، مهما بذل في وضعه من جهد ، لا يمكن ان يستدرك كل الحالات ويذلل كل العقبات ، فهو يكتمل متدرجاً مع الحياة النيابية ، بالتعديلات والتفسيرات والاجتهاد . وفوق كل هذه ، يلعب الضمير المهني الدور الاول .

فالضمير المهني هو الهبة القدسية والناموس الموجه الذي يسمو بصاحبه من صعيد التحرك الميكانيكي الى صعيد العمل الواعي . وهو الحافز الخفي ، الذي يدفع بالانسان لأن يستقرغ في كل عمل وسعه ، ويستنفذ طاقته ، متوخياً لهذا العمل وجوه النجاح ، متلمساً اسبابه عن مظانها ، متطلباً وسائله من مبعثاتها . واي عمل ، كبيراً كان ام صغيراً ، لا يعمل بوحى الضمير فقصيره الى الحشران والفشل .

ان للنظام الداخلي في اكثر الاحيان اثرأ ابلغ من اثر الدستور نفسه في تسيير الاعمال العامة . ولذلك نجد في معظم الدساتير نصوصاً هي بطبيعتها من صلب الاحكام التنظيمية . ومن امثلة ذلك في دستورنا ، مسألة انتخاب عمدة المجلس وعلنية الجلسات ، والتصويت وحسبان الاغلبية ، والنصاب .

والنظام يعيش طويلاً بعد المجلس الذي اقره . انه يعيش ما دامت الاسس الدستورية باقية على حالها . ولكن المجالس النيابية في العالم ، كانت وما تزال

تتناول ، باستمرار هذا النظام بالتعديل .

ولكن المبدأ الرئيسي الذي يجب التنبيه اليه هو انه لا يكفي ان يكون للمجلس نظام داخلي لكي يحقق اعمالاً كبرى . بل يجب ان يكون هذا النظام معروفاً من النواب . ومعرفة النظام لا تعني قراءته فحسب ، ولا حفظه عن ظهر قلب ، انها مراس قبل كل شيء وربط منطقي واع بين مختلف نصوصه .

وما دام النظام لم يصبح ملكة في عقول النواب ، فان العمل التشريعي سيتعرض للنكسة . اذ يمكن في كل لحظة ان تبرز فئة من النواب تنادي بتعديل نصوص في النظام لأنها تراها غير وافية بالموضوع .

فلكي يكتسب النظام منعة ويصبح سهل التطبيق يجب ان لا يكون في كل حين ، موضعاً للتعديل .

« ان نظاماً ناقصاً يعرفه النواب جيداً ، هو افضل من نظام يعدل باستمرار ، ويشكل عند درس كل مسألة مشكلة مستقلة بذاتها تفرض على النواب المقارنة بين النصوص القديمة والنصوص الجديدة »

على انه يجب ان لا نفهم من ذلك ان المجلس ، الذي تكشف له التجارب المتكررة ، ناقصاً في نصوص نظامه او عيباً في صيغتها ، يجوز له ان يسكت عنها . يجب عليه ان يعمد فوراً الى التعديل والتصحيح . ولكن عليه ايضاً ان يحيط هذا العمل بضمانات كافية من التبصر والتروي لا تقل عن تلك التي تحاط بها التعديلات التي تقع على الدستور .

الفصل الثاني

نظامنا الداخلي ومراحل تطويره

ان نظامنا الداخلي مستمد كأكثر أنظمتنا وقوانيننا من التشريع الفرنسي . وقد تطور كغيره من الانظمة مع الحياة النيابية ، ولكنه ظل قاصراً عن ان يستدرك جميع الحالات ويدل جميع العقبات .

ومن يتتبع الحياة النيابية في لبنان ، يلاحظ ان النظام في بدء الحياة النيابية كان مع الاسف محترماً أكثر مما هو عليه الآن ، وان النواب يتدرجون بالاستخفاف به مع الزمن .

لقد مر بنا انه كان للبنان في العهد العثماني مجلس ادارة . ولكننا لم نعتز على نظام داخلي لذلك المجلس . ولما حل مجلس الادارة وحلت محله اللجنة الادارية لم تختلف قواعد العمل فيها عن القواعد المتبعة في ادارة الجمعيات العادية ، وأكثرها مستمد من «قواعد روبرت»

وفي ٦ حزيران سنة ١٩٢٢ أقر النظام الداخلي للمجلس التمثيلي .

وفي ٢٦ حزيران سنة ١٩٢٦ عدلت بعض مواد هذا النظام وطبق في مجلس الشيوخ كما طبق في مجلس النواب حتى سنة ١٩٣٠ اذ أقر في اول ايلول اول نظام داخلي لمجلس النواب .

ثم في سنة ١٩٥٣ أقر النظام الحالي .

وها نحن نستعرض باختصار هذه المراحل الاربع .

النظام الداخلي للمجلس التمثيلي

في جلسة ٦ حزيران سنة ١٩٢٢ شرع المجلس التمثيلي بدرس النظام الداخلي الذي كلف بوضعه لجنة من اعضائه برئاسة الاستاذ اميل اده ، وانتهى منه في جلسة الثامن من الشهر نفسه (اي في فترة ثلاثة ايام)

ويتألف النظام المذكور من سبع واربعين مادة مقسمة على ستة فصول :

الفصل الاول - ادارة الجلسات (المواد ١ - ١٤)

الفصل الثاني - اللجان (المواد ١٥ - ١٨)

الفصل الثالث - التصويت (المواد ١٩ - ٢٢)

الفصل الرابع - الغياب والاجازات (المواد ٢٣ - ٢٤)

الفصل الخامس - العقوبات (المواد ٢٥ - ٣٧)

الفصل السادس - احكام مختلفة (المواد ٣٨ - ٤٣)

وقد اقترح النواب اربع مواد بكيفية تعديل النظام واقرت . وظل هذا النظام ، على ما يعتوره من نقص ، وغموض محور العمل حتى سنة ١٩٣٠ كما سنرى .

ففي سنة ١٩٣٦ اعلن الدستور اللبناني واصبح لبنان جمهورية ، واصبح له مجلسان للتشريع هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ :

اما مجلس النواب فقد اتبع النظام الداخلي للمجلس التمثيلي الذي اشرنا اليه آنفاً . واما مجلس الشيوخ فقد كلف لجنة من اعضائه لوضع نظام داخلي له . ولكن هذه اللجنة ، معتذرة بضيق الوقت ، قررت تبني النظام الداخلي لمجلس النواب ما عدا الفصل المتعلق منه باللجان اذ وضعت نصاً جديداً بشأنها ظل مطبقاً حتى تاريخ دمج المجلسين بمجلس نيابي واحد .

وها نحن نلخص عن محاضر جلسات مجلس الشيوخ الوقائع والمناقشات التي حصلت بهذا الشأن لما فيها من فائدة .

٢ - نظام مجلس الشيوخ

عقد مجلس الشيوخ الجلسة الاولى يوم الثلاثاء في الخامس والعشرين من ايار سنة ١٩٢٦ برئاسة السيد نخلة تويني اكبر الاعضاء سناً .

واذ لم يكن لمجلس الشيوخ آنئذ نظام داخلي ، كما ذكرنا ؛ فقد اتبع التقليد المعروف في مجالس العالم والذي يقضي بان يرأس الجلسة الاولى اكبر الاعضاء سناً .

ثم شرع بانتخاب الرئيس ونائبه واميني السر وفقاً لاحكام المادة الرابعة والاربعين من الدستور .

وفي جلسة ١٦ حزيران سنة ١٩٢٦ وجه الدكتور ايوب ثابت عضو مجلس الشيوخ استيضاحاً للحكومة عن سبب تشكيلها من سبعة وزراء بدلاً من اربعة .

وكان من الطبيعي ان يأخذ هذا السؤال مجراه القانوني . لذلك اعلن رئيس مجلس الشيوخ الشيخ محمد الجسر ما يأتي :

« ليس لدينا نظام داخلي ، ولكننا نتبع التقاليد البرلمانية . وسيلغ هذا الاستيضاح الى الوزارة لتجيب عليه .. ثم لا يخفى ان مجلسنا هذا شكل حديثاً ، لذلك فاننا نحتاج الى نظام داخلي ، فارجو انتخاب لجنة لوضعه .

وانتخب المجلس لجنة لوضع النظام الداخلي مؤلفة من السادة ايوب ثابت ، واميل اده ، والبير قشوع ، وابراهيم حيدر ، ويوسف نور .

ثم انتخبت اللجنة الاستاذ البر قشوع مقررأ فقدم مشروعاً الى المجلس في جلسة ٢٦ حزيران سنة ١٩٢٦ ووضحه ببيان نقطتف منه الفقرات التالية :

« بعد ان درسنا جملة مشاريع من الانظمة الاجنبية اتضح لنا ان النظام الداخلي هو قبة الدستور ، وعليه يقوم محور العمل المعقول ، الا اذا اردنا ان نجعل المجلس مثل برج بابل . اذا لم تسر الامور بالنظام ، واذا لم يؤخذ

لكل مسألة نظام تصبح البلبلة لها اول وليس لها آخر . لذلك يجب ان يكون النظام من الشؤون الاساسية التي لا تفوق عن الدستور نفسه . ولما كانت لم يتيسر لنا الوقت الكافي لوضعه بكامله ، لذلك رأينا ان نقيدها بنظام مؤقت الى ان تكون اللجنة قد تمكنت من وضع النظام النهائي .

ان القانون يقسم الى ثلاثة اقسام :

قسم يتعلق بالحركة الداخلية ، وتأمين النظام سواء بين الاعضاء او الجمهور . والثاني يتعلق بسير المباحث سواء أكانت تتعلق بالقوانين او الاسئلة للوزارة او المناقشة مع الحكومة .

والثالث وهو الاهم ، وعليه ركن العمل ، ولا يمكن ان يتم شيء بدونه ، يتعلق بتشكيل اللجان التي ترسل اليها القوانين والمشاريع والاعمال كي تمدها وتضعها بقالب مسبوك ومأنوس وتعرضها على المجلس للمناقشة .

« لقد رأت اللجنة ان تطلب الى المجلس ان يتخذ نظام المجلس النيابي نظاماً مؤقتاً له .. ولكنها رأت في الوقت نفسه انه لا بد حالاً من تقرير المبدأ الذي يتخذ لانتخاب اللجان ، واحدة كانت او اكثر .. ولذلك حصرنا النظر في هذه المسألة ، وقدمنا فيما يتعلق بها فصلاً متمماً .. ولقد وقعنا في حيرة . فمجلسنا مؤلف من ستة عشر عضواً يخرج منه الرئيس الذي لا يشترك في هذه الاعمال (اعمال اللجان) .. فكيف يمكن تأليف لجان متعددة لدرس المشاريع اذا كنا نريد ان يكون هناك درس لا تشخيص رواية . اقول لا يمكن مطلقاً ان يؤلف من ١٥ شخصاً لجان تكون لجاناً ، لا على ورق فقط ، بل للشعب . واذا اردتم تأليف لجان فلا بد من وضع الاشخاص انفسهم في لجان متعددة . والعمل لا يكون بالظواهر بل بالحقائق . وهذا العاجز قد علمه الدهر بسبب مهنته ان اللجان لا يكون فيها اكثر من واحد او اثنين هما محور العمل والباقيون يحضرون آخر جلسة لاعطاء موافقتهم ..

« لذلك اقترحنا ان تكون لجنة واحدة مؤلفة من تسعة اعضاء ، وبالطبع

هؤلاء لا يمكنهم جملة القيام بكل شيء ، فعليهم ان يؤلفوا لجاناً فرعية . على ان كل القرارات والتقارير ترسل تحت رأي وموافقة اللجنة العامة ..

وختم المقرر بيانه بان طلب من الرئاسة ان تطرح للتصويت الاسئلة التالية:

١ - هل يصادق المجلس عما خص سير المعاملات الداخلية ، بالاكتفاء لوقت قريب ، بنظام المجلس النيابي ؟

٢ - اذا كانت كذلك ، هل يستصوب المجلس انتخاب لجنة واحدة ذات تسعة اعضاء كي تهنيء الاشغال والمسائل التي تطرح على المجلس كي يمكن البحث فيها بعد ذلك التمهيد .

٣ - بعد المباحثة بهذين السؤالين والتصويت عليهما ، ندخل في المناقشة مادة مادة بمواد المشروع الذي وضعته اللجنة ، اذ ما الفائدة في البحث فيها اذا كان المجلس يرفض القبول بتأليف لجنة من تسعة اعضاء .

ولقد جرت مناقشة في هذا المشروع اشترك فيه الشيوخ السادة سامي ارسلان ، وحسين الزين ، ويوسف غور وقد عارضوه ، والسادة البرقشوع وحبيب السعد وايوب ثابت واميل ادة وقد ايدوه . ثم تلي للتصويت اقتراح للسيد يوسف غور باعتماد نظام المجلس النيابي بما فيه تشكيل اللجان نظاماً موقتاً الى ان تضع اللجنة نظاماً كاملاً فسقط الاقتراح . ثم طرح امر النظر بمشروع اللجنة للتصويت فنال الاغلبية .

وانشاء المناقشة في هذه المواد اقر مبدأ اساسي هو عدم جواز اشتراك الرئيس في المناقشات سنأتي على تفصيله في حينه ونكتفي الآن بنقل المناقشة بشأن المادة الرابعة التي نصت على جواز التوكيل في اللجان وهذا نصها :

« على اعضاء اللجنة ان يحضروا كل الجلسات الا بعذر مشروع » .

« ومن الضروري وجود خمسة اعضاء على الاقل ليكون التصويت صحيحاً . وتؤخذ القرارات باكثرية الاصوات . وفي حالة تساوي الاصوات تكون

الاربعية في جانب الفئة التي يكون معها الرئيس . ويجوز اسناد الوكالة الخطية من عضو الى آخر » .

غور - ارجو ان تحذف الفقرة الاخيرة وهي جواز اسناد الوكالة خطأ .

نجار - اثني على ذلك .

ثابت - اريد ان اعرف الاسباب . انا اعرف اسباب وضعها فاريد ان اعرف اسباب طلب حذفها .

غور - لان القصد القانوني هو مبادلة الافكار . وذلك لا يتم بالتوكيل . قد يمكن التوكيل ان يقول بنظرية غير نظرية موكله .

الدكتور ثابت - لو كانت هذه المادة مختصة بجلسات المجلس لكان قول الزميل في محله . اما وهي هيئة اعدادية ، ولكل عضو حتى الموكل ، ان يأتي للمجلس وينقض ما تم في اللجنة ، فلا اري مانعاً من بقاء المادة على حالها ، فضلاً عن انها تسهل الاعمال كثيراً . تعلمون ان حضور اللجان ، لا شرط يجعله اجبارياً ، فخوفاً من ان تعطل الجلسات ، قلنا بقبول التوكيل ووضعنا شرطاً بوجود حضور لا اقل من خمسة اعضاء .

الرئيس - هل التوكيل داخل في عداد الخمسة ام الخمسة لا بد من حضورهم ؟ قشوع - الخمسة لا بد من حضورهم لعقد الجلسات ، والوكالة جائزة من الاربعة الباقين . وقد بينت ان اعضاء اللجان ليسوا مربوطين حتى برأيهم الخاص بل يمكن ، اذا جاؤوا للمجلس ، ان يرجعوا عنه .

ارسلان - الوكالة منصوص عنها في مجالس بعض الدول ولكنهم يشكون منها . وجميع الشراح لا يستحسنونها . ان اللجنة من الاهمية بمكان لا يقل عن اهمية المجلس نفسه .

اده - لو كانت الوكالة في المجلس لساناً بعدم استحسانها . ولكن في اللجنة ،

وضعناها لنتمكن من العمل . واللجنة تهيدية لا اكثر ولا اقل ،
ويمكن لأي كان ان يرجع في المجلس عن قراره فيها .

ارسلان - هذه اللجنة لا تقاس ، بالنسبة لهذا المجلس ، باللجان العادية لذلك
ارى وجوب حذف الفقرة .

اده - لنفرض ان هنالك مسألة ادارية تهم البلاد مطروحة للبحث ، وكان
حبيب باشا مثلاً غائباً ، وكلف احد الزملاء ان يبدي رأيه في اللجنة
افلا يكون ذلك اوفق ؟

ثابت - نحن نتجادل على وجود هذه (الوكالة) في اللجنة . وفي فرنسا وانكلترا
حتى في اميركا هي موجودة في مجالسها . ليست هذه مسألة سياسية او
حزبية بل لتسهيل الاعمال .

نجار - اصر ان يلغى لان اشغال اللجنة هامة .

فطرح الرئيس المادة كما وردت للاقتراع فايدتها الاكثوية .

* * *

واذ كان مجلس الشيوخ يقرر فيما خلا مسألة اللجان ، اعتماد نظام المجلس
النيابي (مكرهاً لضيق وقته) كان المجلس النيابي من جهته يشكو النقص
والغموض في نصوص نظامه ، ويحاول ان يسن نظاماً جديداً .

نظام مجلس النواب

ففي جلسة ٢ شباط سنة ١٩٢٧ لمجلس النواب تغيب بعض النواب بدون
عذر . فسأل النائب الاسعد : ماذا يكون نصيب المتغيبين بغير عذر ؟
الرئيس - مسؤوليتهم ادبية .

دموس : المجلس لا قانون داخلي له . وكان كلف لجنة الادارة العامة والعدلية
وضعه . وحالت اشغال الميزانية دون ذلك . فاسأل المجلس عما اذا
كان يريد ان يجتمع في اللجنة لتقرير النظام الداخلي .

زوين - القانون الموضوع في الماضي لا يقوم في حاجة المجلس الحالي . ولكن
يذكر المجلس اننا كنا طلبنا الى لجنة الادارة العامة والعدلية ان تشرع
في سن هذا القانون ، والا فيجب ان تنتخب لجنة خاصة لاعداده .

دموس - اذا اجتمع المجلس بصورة خصوصية كلجنة ، وتقام اعضاؤه على
المبادئ الاساسية وكلف اثنين او ثلاثة من اعضاءه ووضع هذا القانون
كان ذلك اوفى بالمرام .

زوين - هذا موافق . انا لا اتشبه برأيي ، لأن المقصود ان يوضع هذا
النظام الداخلي .

وفي جلسة ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ لفت الرئيس نظر النواب الى هذا
الموضوع فقال :

لا يخفى على حضراتكم ان المجلسين اصبحا الآن مجلساً واحداً ، واصبحت
لجانها منحلة ، ولكن ذلك بحث يتعلق بالنظام الداخلي ، فارجو المجلس ان
يفتكر في انتداب لجنة في اول فرصة لوضع نظام يليق بهذا المجلس المحترم .

وفي جلسة ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ طلب الرئيس انتخاب لجنة من خمسة
اعضاء لوضع النظام الداخلي ، فوافق المجلس على طلبه واقرت عدة مبادئ اثناء
مناقشة هذا الاقتراح .

فبعد ان صوت على ان يكون اعضاء اللجنة المالية تسعة طرح للتصويت
الاقتراح بان يكون عدد الاعضاء سبعة في لجان النظام الداخلي ، واللجنة
القضائية واللجنة الادارية ولجنة النافعة .

وسأل الرئيس - هل ترون ان يكون النائب عضواً في اكثر من لجنة واحدة .

دموس - عندما يأتي مختاراً فيمكن ان يكون في ثلاث لجان اذا شاء .
الرئيس - ومبدأ الترشيح يكون اختيارياً فمن شاء ان يرشح نفسه ويعلن الامر فله ذلك .

ثم هنالك مسألة القوانين التي ترد الى المجلس ، وقد جرت العادة ان تقرأ في المجلس ثم تحال على اللجان ، وفي ذلك ما فيه من ضياع الوقت ، فهل يفوض المجلس الرئيس بأن يحيلها الى اللجان رأساً ؟

الرئيس - ثم يوجد في النظام الداخلي الحالي ، ان الرئيس ينتخب رؤساء اللجان ، فانا اتنازل عن هذا الحق وارجو المجلس ان يوافقني على تنازلي وعلى ان اللجان تنتخب رؤساءها .

وقد وافق المجلس بالاكثرية على هذه المبادئ ، ثم عين في جلسة ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٢٧ ، لجنة مؤلفة من رئيسه ومن النائبين الدكتور ايوب ثابت وجرج زوين لوضع مشروع على ضوء القوانين الحديثة والمناقشات الجارية .

ولكن هذه اللجنة لم تضع المشروع الا في سنة ١٩٢٩ وظل المجلس على النظام القديم حتى جلسة ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ اذ وزع المشروع الجديد على النواب وانتخب لجنة لدرسه مؤلفة من النواب دموس وزكور وابوناظر واسحق وشهاب .

ولكن هذه اللجنة لم تدرسه ، ولم تقدم تقريراً بشأنه ، بل وضع بدون تقرير على جدول الاعمال ، وصوت عليه مادة مادة بعد مناقشات استغرقت عدة جلسات وذلك بتاريخ اول ايلول سنة ١٩٣٠ .

٤ - النظام الحالي

ولقد لوحظ اثناء تطبيق النظام سنة ١٩٣٠ ان ثمة نصوصاً غامضة ونصوصاً اخرى لم تعد تأتلف مع الدستور بعد تعديله ، فقرر المجلس سنة ١٩٥٣ تشكيل لجنة لوضع نظام جديد .

ووضعت اللجنة النظام الحالي واقرته في اول ايلول سنة ١٩٥٣ ولكنها لم توفق مع الاسف في ازالة الغموض ، بل انها زادت عليه في بعض المواضع . كما انها اهملت نصوصاً مع شديد الحاجة اليها ، ووضعت نصوصاً جديدة لا فائدة منها . لا بل انها في مواضع عدة نصت على احكام مخالفة لنص الدستور . ولذلك رأينا المجلس يعتمد الكثير من نصوص النظام القديم الملغى باعتبارها تقليداً برلمانياً .

* * *

واثناء الدور التشريعي الاخير ، اذ كنت نائباً عن الشوف ، عانيت الكثير من المరాوة في ممارسة العمل النيابي ، بسبب سوء التطبيق وسوء التفسير بالاضافة الى سوء التشريع ، فحفزني هذا الامر على وضع مشروع نظام جديد قدمته للمجلس سنة ١٩٥٨ وبقي في ادراجته وما يزال .

ولما شرعت بتأليف هذا الكتاب ، لاحظت ان ثمة نصوصاً في مشروع ذيالك ، تحتاج للتعديل فعدلتها ، وجعلت مشروع النظام الجديد ذيلاً لهذا الكتاب . ولعل المجلس النيابي الجديد يضع هذا المشروع موضع الدرس ؛ فيقره ، ويقضي على الفوضى والاضطراب اللذين يتخبط بهما المجلس .

الباب الاول مكتب المجلس واجهزته

الفصل الاول تشكيل مكتب المجلس^(١)

١ - جهاز المكتب :

لكل مجلس نيابي جهاز لادارة العمل . ولكن تاريخ انتخاب هذا الجهاز وكيفية تشكيله ليست واحدة في جميع الانظمة .
ففي فرنسا يجتمع المجلس في الجلسة الاولى برئاسة اكبر الاعضاء سناً لانتخاب مكتب المجلس الموقت ثم يشرع بانتخاب لجنة للتحقيق في صحة الانتخابات النيابية (لجنة الطعون) . وبعد تثبيت نيابة نصف الاعضاء ونائب واحد زيادة عن النصف ، يشرع في انتخاب مكتب المجلس الدائم .
اما في لبنان ، فان اول عمل يقوم به المجلس بعد تجديد انتخابه ، هو انتخاب مكتب المجلس المؤلف من رئيس ونائب رئيس واميني سر وثلاثة مفوضين .

(١) الاولى ان نقول « عمدة المجلس » لان عبارة Bureau de la chambre قد ترجمت بالدستور بعبارة « عمدة المجلس » (انظر المادة ٣٧ من الدستور الفقرة الثانية) والنظام القديم استعمل كلمة « عمدة » مستوحياً تعبیر النص الدستوري .

لقد فرض هذا الامر ، لا في النظام الداخلي فحسب ، بل في المادة ٤٤ من الدستور التي نصت على انه : « في كل مرة يجدد المجلس انتخابه ، وعند افتتاح عقد تشرين الاول ، يجتمع المجلس برئاسة اكبر اعضائه سنّاً ، ويقوم العضوان الاصغر سنّاً بينهم بوظيفة امين ، ويعمد الى تعيين الرئيس ونائب الرئيس والامينين ، كل منهم على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من اصوات المقترعين . وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية . واذا تساوت الاصوات فاكبر المرشحين سنّاً يعتبر منتخباً .

ان النظام الداخلي الحالي ، الذي انتهى التصويت عليه بتاريخ ١٦ ايلول سنة ١٩٥٣ قد اضاف الى مكتب المجلس ثلاثة مفوضين . ولم يكن النظام القديم المصدق عليه في ٢٤ نيسان سنة ١٩٣٠ ينص على هؤلاء المفوضين الثلاثة . ولكنه لم ينص على انشاء لجنة للعرائض والاقتراحات . وقد روي ان هذه اللجنة لم تجتمع الا نادراً لعمامها الذي يقوم على درس العرائض واحالتها الى مراجعها ودرس الاقتراحات واحالتها الى اللجان المختصة ، وان الرئيس وحده كان ينفرد بهذا العمل . فالغيت اللجنة المذكورة واستعير عنها بمكتب المجلس بعد ان اضيف اليه المفوضون الثلاثة (الفقرة ٢ من المادة ١٠) .

٢ - كيفية انتخاب المكتب :

مخالفة الدستور : ولكن المادة الثالثة من النظام الداخلي التي نصت على ان « ينتخب اولاً رئيس المجلس ثم نائب الرئيس ، كل منهما بورقة واحدة ، ثم ينتخب امينا سر بورقة واحدة ، ثم ثلاثة مفوضين بورقة واحدة ايضاً قد جاءت مخالفة لنص الدستور . فالنص الدستوري يوجب انتخاب الرئيس ونائب الرئيس واميني السر ، كل منهم على حدة .

وهذا يعني انه يجب ان ينتخب لا الرئيس ونائب الرئيس كلا على حدة فحسب ، بل يجب ان ينتخب كل من اميني السر ايضاً بورقة على حدة .

ومن جهة ثانية ، نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة ، على ان الرئيس او نائب الرئيس لا يعتبر منتخباً الا اذا فاز بالاكثرية المطلقة من اصوات المقترعين في الدورة الاولى ، فاذا لم تحصل الاكثرية المطلقة في الدورة الاولى ، يعاد الانتخاب فوراً وتكفي عندئذ الاكثرية النسبية .

والنص الدستوري لا يقر الفوز بالاكثرية النسبية الا بعد دورة ثالثة لاثنية .

واخيراً ان اميني السر بموجب الفقرة الاخيرة من المادة ٣ من النظام الداخلي ، يعتبران فائزين لمجرد احراز اكبر عدد من اصوات المقترعين . والنص الدستوري واحد لاميني السر والرئيس ونائب الرئيس .

ان هذه النصوص المخالفة للدستور في النظام الداخلي ، قد اتبعت منذ اقرار هذا النظام حتى دورة تشرين الاول ١٩٥٩ . ففي هذا التاريخ وبمناسبة انتخاب مكتب المجلس لفتنا نظر الرئاسة الى انه عند تعارض النص بين النظام الداخلي والدستور يجب ان يطبق نص الدستور .

فأقرنا رئيس المجلس على هذه النظرية في انتخاب اميني السر ولكن بعد ان كان قد تم انتخاب الرئيس ونائبه خلافاً للأصول .

الفصل الثاني

في اختصاصات مكتب المجلس

اولاً - الاختصاصات الافرادية

تنص المادة الثانية من النظام الداخلي ان قوام مكتب المجلس رئيس ونائب رئيس وامينا سر وثلاثة مفوضين . فما هي صلاحيات كل منهم ؟

١ - الرئيس : تختلف النصوص في دساتير العالم ، في موضوع مدة ولاية رئيس السلطة التشريعية ، وكيفية انتخابه ، ومدى صلاحياته . فـ رئيس المجلس الاردني ينتخب لمدة سنة شمسية ويجوز اعادة انتخابه (المادة ٦٩ من الدستور)

ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية ينتخب انتخاباً لمدة سنة .

ورئيس مجلس اللوردات البريطاني يعينه الملك .

ويرأس مجلس الشيوخ الاميركي نائب رئيس الجمهورية الذي ينتخبه الشعب مباشرة مع رئيس الجمهورية لمدة اربع سنوات .

ورئيس البرلمان الايطالي ينتخب للدور التشريعي بكامله .

ورئيس مجلس العموم البريطاني يعين باتفاق مسبق بين النواب . ويقضي التقليد بان يظل محتفظاً بالرئاسة ما اراد ، وطيلة الادوار التشريعية المتعاقبة ، وبان لا يرشح احد ضده في الدائرة الانتخابية . ولقد مرت فترة كان فيها رئيس المجلس من حزب المحافظين ، في حين كان حزب العمال هو الفائز بالانتخابات العامة والعكس بالعكس . وعلى الرئيس البريطاني مقابل ذلك ان لا يكون له مقام في المقاعد الوزارية ، وان يقوم بوظيفته بتجرد كامل ، يرفعه عن مستوى التهمة والشك .

اما في فرنسا فيختلف الامر بعض الشيء . فـ رئيس الجمعية العمومية الذي تنتخبه الاكثوية ، وتعيد انتخابه سنة فسنة ، لا يتمتع باقدار من السلطة الذي يتمتع به الرئيس البريطاني . على ان شخصية الرئيس عادة هي التي تفرض نفسها .

والرئيس الفرنسي في التشريعات هو رجل الدولة الثاني . في حين ان الرئيس البريطاني يأتي في الدور الحادي عشر ، وذلك لوجود أعضاء العائلة المالكة قبله .

أما في نظامنا في لبنان ، فالرئيس كما رأينا ينتخب انتخاباً ومدة ولايته سنة واحدة .

لم يرد نص صريح على مدة الولاية هذه ، لا في الدستور ، ولا في النظام الداخلي . ولكن هذا الأمر يستخلص من المادة ٤٢ من الدستور ، ومن المادة الأولى من النظام الداخلي ، وكلتاها تنص على اجتماع المجلس في دورة تشريعية الأولى من كل سنة لانتخاب مكتب المجلس .

ورئيس المجلس عندنا ، هو في التشريعات رجل الدولة الثاني . ولقد نص على ذلك في نظام التشريعات ، لا في النظام الداخلي .

دور الرئيس في الدولة : لم يتضمن النظام الداخلي ، كل ما يتمتع به رئيس المجلس من صلاحيات وما يقع عليه من تبعات ، ولكن التقليد البرلماني في البلدان التي اخذنا عنها نظامنا التمثيلي ، يجعل لهذا الرئيس دوراً على جانب عظيم من الاهمية ، هذه أهم مظاهره :

أولاً - للرئيس دور سياسي عام ، يفرض على السلطة التنفيذية تزويده بالمعلومات ، ومشاورته في الامور كما يفرض عليه هو ، أن يقوم ، في كل نزاع بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، بدور المصلح .

فعلى الوزراء ان يطلعوه على كل ما يتعلق بالمسائل الداخلية ، كما ان على سفراء الدول الاجنبية ان يطلعوه على المسائل الدبلوماسية .

وفي الازمات الوزارية ، عند تسمية رئيس الوزراء ، وتشكيل الحكومة يعتبر رئيس المجلس المستشار الاول لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الجديد . كما انه يعتبر في داخل المجلس الحكم الفصل في علاقات النواب ، وأحزاب المجلس بالحكومة . ومن البديهي القول ، ان الأخذ بنصائح الرئيس او اهمالها يتوقف على قوة شخصيته . ولا يجوز في مطلق الاحوال ان يستخف بأرائه ونصائحه .

واخيراً ان رئيس المجلس هو المصلح بين النواب والاحزاب في كل ما يقوم بينهم من اختلاف . وهو وان يكن منتخباً من اكثرية نيابية معينة ، لا تنقطع علاقاته مع سائر الاعضاء والاحزاب .

ولذا يكف فور انتخابه ، عن اعتبار نفسه رجل حزب معين لينقلب الى حكم صالح . فيعمل على ازالة الخصومات وعلى تخفيف حدتها على الأقل اذا فشل بأزالتها . وهو بهذه الصفة يعتبر عوناً قوياً للحكومة في علاقاتها مع المجلس .

« لقد نص الدستور الفرنسي على وجوب استشارة رئيس المجلس ، عندما يقع بين الحكومة وبين المجلس ازمة تهيئ بها للتفكير بحله . ورأي الرئيس ليس ملزماً للحكومة ، ولكنه ضروري ، ولا يمكنها بدونه ان تقدم على الحل . ومن جهة ثانية ، فهذا الرأي شخصي يعطيه الرئيس وحده ، دون مكتب المجلس ، ويجب ان يكون مكتوباً ليكون مجلس الوزراء على بينة من مضمونه الحقيقي . واخيراً يجب ان يظل رأي الرئيس بهذا الشأن سرياً . اذ لا يجوز ان يطلع الرأي العام على رأي رئيس المجلس الذي هو استشاري فحسب ، في حين ان اراء الوزراء في مجلس الوزراء وهو السلطة التقريرية تظل مكتومة في محاضر جلساته المحفوظة بين يدي رئيس الجمهورية » .

وقد انتقد هذا المذهب ، « باعتبار ان رأي رئيس المجلس يرتدي طابعاً سياسياً يوجب نشره على الرأي العام دون ان يكون ثمة ضرورة لنشر آراء الوزراء ما دام قرارهم بالحل سينشر حتماً » (١) . ولا شك ان هذا التقليد البرلماني يجب ان يتبع عندنا بالنظر لوحدة مصدر النص الدستوري .

ثانياً - ان الرئيس يرأس جلسات المجلس ، ويطبق النظام ، ويراقب اعمال اللجان والمكتب ، ويتكلم باسم المجلس ، ويدير المناقشات ، ويطبق العقوبات ويرأس اجتماعات اللجان المشتركة (المادة ٦ من النظام) .

ان هذا الدور الاداري للرئيس يجعل منه المسؤول الاول عن جميع اعمال المجلس :

أ - فالرئيس هو الذي يدعو النواب للاجتماع حتى ولو كان موعد الاجتماع معيناً بنص الدستور ، كما هي الحال في العقد الاول العادي (المادة ٤٩ من النظام الداخلي) .

ب - والرئيس يوزع المشاريع والاقتراحات على اللجان المختصة (المادة ٢٢) وهو في هذا يعتبر في النظام الفرنسي ، واحداً من حراس الدستور ، لأن له ان يرفض كل اقتراح يبدو له غير دستوري ، وهو مكلف ان يؤمن احترام الدستور من قبل النواب .

ويذكر في فرنسا ، اقتراح تقدم به احد النواب ، يرمي الى اجراء استفتاء حول قانون الانتخاب في حين ان الاستفتاء Referendum لا يلجأ اليه الا في مسألة اعادة النظر بالدستور . فرفض رئيس المجلس هذا الاقتراح واعاده الى صاحبه فثار النائب في الجلسة على قرار الرئيس وتساءل بعنف :

- اذن انما الديكتاتورية !

فأجاب الرئيس هربو : نعم انما كذلك .

ج - وعلى الرئيس في بداية كل عقد ، ان يدعو اللجان ، ويسهر على تنفيذ الاعمال في مختلف الاجهزة ضمن المدات القانونية .

واخيراً ان الرئيس هو الذي يدير المناقشات ، ويؤمن تطبيق النظام ، وعليه عند الحاجة تفسير هذا النظام . على ان قراراته بهذا الشأن ، خلافاً لما هي الحال في فرنسا ، ليست ملزمة . ففي فرنسا تعتبر قرارات الرئيس بالتفسير ملزمة على الرغم من ان النظام يفرض اللجوء الى مكتب المجلس في بعض الحالات .

والمادة العاشرة من نظامنا الداخلي ، تنص على ان مكتب المجلس يفصل في الاعتراضات التي تقدم على مضمون محاضر الجلسات وخلاصاتها ، وفي الاعتراضات المقدمة على ادارة الجلسات وعلى اعطاء الكلام للنواب وعلى اعلان نتيجة الاقتراع والتصويت .

ان الاعتراضات المشار اليها في هذه المادة يفصل فيها مكتب المجلس عندما لا يكون ثمة اختلاف على تفسير مواد النظام الداخلي ، اما اذا كان الاعتراض

يدور حول تفسير النظام الداخلي ، فان لجنة النظام الداخلي هي التي تفصل فيها وتفسر المواد وتضع المقترحات في تعديله (المادة ٣٤) .

هـ - ان الرئيس بالتقليد الفرنسي يكتفي بإدارة الجلسة ولا يشترك في المناقشات ولا في التصويت ، الا في الحالات الاستثنائية النادرة^(١) . وفي ادارة الجلسات ، يتمتع رؤساء المجالس النيابية في العالم بصلاحيات متفاوتة . فالرئيس الفرنسي يدعو الخطباء للكلام في الدور المسجل لهم . وعند المناقشة في تشريع ما ، يعرض للمناقشة والتصويت ، كل تعديل يرد عليه من النواب وفق تسلسل تقليدي معروف يقضي بطرح التعديل الابعد مدى عن النص الاصيل . وكثيراً ما يرفض الرئيس طرح تعديل يرمي الى التصويت على الموضوع الواحد مرتين .

ورئيس مجلس العموم البريطاني يتمتع بصلاحيات اوسع . اذ له ان يختار من الخطباء المسجلين من يريد ويعطيه الكلام قبل دوره . وله ان يقفل باب المناقشة عندما يرى ان الموضوع قد اشبع بحثاً . وله ان يطرح للتصويت التعديلات التي نوقشت ، وان يحتفظ بالتعديلات التي يقدر انها غير مفيدة . ان هذه السلطة التي يتمتع بها الرئيس البريطاني المستمدة من طريقة انتخابه ، واستمرار رئاسته ، تضعه في هذا الشأن فوق الشبهات .

اما في لبنان ، فرئيس المجلس كما ذكرنا ، يدير الجلسات ، ويحافظ على النظام . فهو يأذن بالكلام ويأمر بتدوينه في المحاضر ، ويحذف أقوال النائب الذي لم يؤذن له بالكلام (المادة ٥٥)

غير ان سلطة الرئيس بهذا الشأن مقيدة بالنظام . فهو يعطي الكلام بالدور المسجل ، اذ يجب على اميني السر ان يقوموا بتدوين اسماء طالبي الكلام بالتسلسل (المادة ٨) ولكن الرئيس في الواقع هو الذي يدون اسماء طالبي الكلام .

(١) صوت رئيس مجلس الشيوخ جانيني سنة ١٩٣٩ على الاعتادات التي طلبتها الحكومة للحرب .

والرئيس في لبنان يشترك بالتصويت كسائر النواب (المادة ٥٥) ولكنه لا يشترك بمناقشة المشاريع والاقتراحات الا اذا ترك منصة الرئاسة ، وجلس في مقاعد النواب الى ان تنتهي المناقشة (المادة ٥٦) وله فيما خلا ذلك ، ان يتكلم عن منصة الرئاسة ، في ايضاح وشرح آراء النواب ، وتقارير اللجان ، وتبيان الاوراق الواردة على المجلس ، وبصورة عامة في كل موضوع لا يتعلق بمناقشة المشاريع والاقتراحات .

ان منع الرئيس من الاشتراك في المناقشات مستقى من سابقة جرت في مجلس الشيوخ اللبناني ، اذ كان يناقش في فصل من فصول النظام الداخلي الموقت . فقد اقترح يومئذ ان يفوض رئيس المجلس بتعيين رؤساء اللجان كما يجري في بلاد العالم ، فاعترض الدكتور ايوب ثابت ، فتدخل الرئيس الشيخ محمد الجسر وقال : للرئيس الحق في بعض الشؤون ومنها النظام الداخلي ان يتدخل ويبيدي رأيه فهل تسمحون لي بذلك ؟

الدكتور ايوب ثابت : للرئيس اذا شذ عضو ان يعيده عن شذوذه ولكن دخول الرئيس في البحث في المواد امر قد لا يستحسن .

الاستاذ قشوع : بالطبع لا نبخل على رئيس كرئيسنا اتصف بالعدل والانصاف والتجرد ان يتدخل . ولكن هنا مبدأ .. اذا مشينا برحابة في بعض المبادئ ، قد لا نأمن الوصول الى ما يوجب الندم .

الرئيس : اشكر حضرة الزميل على حسن ظنه ، واسحب طلبي ، راجياً ان يكون هذا المبدأ تقليداً برلمانياً نسير عليه في جميع اعمالنا .

(تصفيق) .

ان رئيس مجلس النواب الاردني هو « الذي يمثله » ويتكلم باسمه وطبقاً لارادته ويرعى تطبيق احكام الدستور والنظام الداخلي فيه ، ويحافظ على امته ونظامه وهو الذي يفتح الجلسات ويعلن انتهاءها ويضبطها ويدير المناقشات

ويأذن في الكلام ، ويجدد موضوع البحث ويعلن ما يصدره المجلس من قرارات ويراقب اعمال السكرتيرين وله الادارة العامة لجميع الاعمال الادارية والكتابية . وبوجه عام يشرف الرئيس على حسن سير اعمال المجلس جميعها .
« والرئيس ان يشترك في المناقشات وعندئذ يتخلف عن كرسى الرئاسة ولا يعود اليه حتى تنتهي » (المادة ٦٥) .

و - ان مكتب المجلس يقرر ملاك ديوانه ضمن حدود قانون المحاسبة العامة ... اما التعيين والعزل والاقالة وقبول الاستقالة والاحالة على الاستيداع وعلى التقاعد والصرف من الخدمة فتتخذ بقرارات من رئيس المجلس وفقاً لأنظمة الموظفين العامة . (الفقرة الخامسة من المادة ١٠ من النظام الداخلي) .
ز - ان حوالات الصرف والتصفية وكل عقود النفقات المتعلقة بتنفيذ موازنة المجلس يوقعها الرئيس او نائبه مع احد اميني السر ، وأحد المفوضين الثلاثة .

ح - يعين الرئيس مواعيد الجلسات ويطبق جدول الاعمال الموضوع من قبل المكتب ويضبط ادارة الجلسات ويدير المناقشات (المادة ١٩) .

ط - للرئيس وحده حق المحافظة على نظام المجلس وأمنه ويمتنع في المجلس حضور أفراد القوى العامة الا بطلب منه .

ي - ان الرئيس ينفرد بفرض عقوباتي التنبيه للرجوع الى النظام ، والتنبيه مع تسجيله في المحضر (المادة ٦٠٩) .

٢ - نائب الرئيس - يقوم نائب الرئيس مقام الرئيس في حال غيابه أو عند تعذر قيامه بمهمته . وهو يتمتع عندئذ بالصلاحيات عينها التي يتمتع بها رئيس المجلس ، في ادارة الجلسات والمناقشات وتطبيق النظام . وهو الذي يوقع محاضر الجلسات التي يرأسها ، كما يوقع الصور الرسمية للمشاريع واقتراحات القوانين التي يصوت عليها اثناء رئاسته (المادة ٧) .

ولقد نصت المادة الثامنة والخمسون على انه اذا تغيب الرئيس ونائبه يرأس المجلس اكبر الاعضاء سنّاً .

٣ - أمين السر - ان صلاحيات اميني السر معينة في المادة الثامنة من النظام الداخلي وهي تقوم على :

١ - تدوين اسماء طالبي الكلام .

٢ - مراقبة فرز أوراق الاقتراع .

٣ - مراقبة تنظيم محاضر الجلسات وخلاصاتها .

٤ - توقيع هذه المحاضر مع الرئيس أو نائبه .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٥٨ على انه اذا تغيب أمين السر أو أحدهما يستدعي رئيس الجلسة عوضاً عنه أميناً من أصغر النواب سنّاً .

أ - تدوين أسماء طالبي الكلام :

لم يقيم أمين السر مرة واحدة بهذه المهمة التي أوكل نظامنا الداخلي أمرها اليهما . فالرئيس ، كان وما يزال ، يتولى هذا العمل وحده . وهذا في رأينا ، هو الشيء المعقول ، طالما ان الرئيس هو الذي يُستأذن بالكلام ، وهو الذي يأذن به . ان هذا الواقع كان يجب ان يكرس بالنص فلا يأخذ مشرعنا النص الفرنسي على علته رغم اختلاف الوضع عندنا عنه في فرنسا . فجلسنا الصغير ، بعدده وبقاعته ، لا يحتاج فيه الرئيس الى مساعدة أمين السر في هذا الأمر البسيط .

ب - مراقبة فرز أوراق الاقتراع :

ان عمليات الفرز ، هي من الاعمال الدقيقة التي يوجب النظام الفرنسي على أمناء السر القيام بها بأنفسهم . وفي الواقع ، ان صحة هذه العمليات ،

تتوقف على نزاهة أمناء السر وضماؤهم . وليس فرز أوراق الاقتراح السري وحده ، ما يتولاه أمناء السر ، بل يدخل في اختصاصهم أيضاً جميع العمليات المتعلقة بالتصويت برفع الأيدي أو الوقوف أو المناداة بالأسماء .

ان نظامنا قد اكتفى بتكليف اميني السر بالمراقبة . وهو امر يخالف الواقع الذي درج عليه المجلس منذ قيامه ، حيث يتولى امينا السر شخصياً عملية الفرز كما انهما يشتركان احياناً مع الرئيس في سائر عمليات التصويت .

ج - مراقبة تنظيم المحاضر :

ان الذي يتولى تنظيم المحاضر هو ديوان المجلس . فالكاتب ينقلون ، بقدر ما تسمح لهم سرعتهم في الكتابة ، اقوال النواب . ورئيس دائرة المحاضر ينظم خلاصة المحاضر . ورئيس الدائرة هذا هو الذي يتولى في الواقع عمل المراقبة على المحاضر وتنقيحها ثم عرضها على الرئيس واميني السر الذين يكتفون بوضع امضاءاتهم .

وسنأتي على تفصيل هذا البحث عند الكلام على محاضر الجلسات وخلاصاتها .

د - المفوضون :

ان اللجنة التي اوكل اليها وضع النظام الداخلي ، قد ادخلت على مكتب المجلس المنصوص عليه في الدستور وفي النظام الداخلي القديم ، ثلاثة مفوضين ، ليشتروا مع المكتب بالبت في الامور الموكولة اليه . وكان في نية واضعي المشروع ، ان تمثل في المكتب مختلف الكتل النيابية ، لا بل ان ينقسم المجلس الى ثلاث كتل بالنظر لفقدان الاحزاب . ولكن مناقشات النواب في هذا الموضوع قد قضت على الحكمة من انشاء هذه الوظائف ، وهي التكتل الشبه الحزبي ، دون أن تقضي على وظائف المفوضين . وبقي في نية المشرع ، أن هؤلاء المفوضين ، يجب أن يبقوا في مكتب المجلس بالنظر لتوسيع صلاحياته

فقط . وفي الواقع أن مكتب المجلس قد حل محل لجنة العرائض والاقتراحات وأوكل اليه أمور أخرى لم تكن من اختصاصه في النظام القديم .

ثانياً - اختصاصات المكتب الجماعية

Des attributions collectives

ان اختصاصات مكتب المجلس هي اختصاصات افرادية Des attributions individuelles او اختصاصات جماعية « Des attributions collectives » .

فالاختصاصات الأفرادية هي تلك التي يمكن او يجب ان يمارسها بالاستقلال احد الاعضاء . اما الاختصاصات الجماعية فهي التي لا يجوز ممارستها الا من قبل هيئة المكتب مجتمعة ، فتتذكر وتتخذ القرارات بالأكثرية .

لقد بينا في النبذة السابقة الاختصاصات الافرادية لكل عضو من أعضاء المكتب ، بقي ان نبين الاختصاصات الجماعية وهي تلك التي نصت عليها المادة العاشرة من النظام الداخلي :

اولاً - يفصل مكتب المجلس في الاعتراضات التي تقدم على مضمون محاضر الجلسات وخلاصاتها ، وفي الاعتراضات المقدمة على ادارة الجلسات ، وعلى اعطاء الكلام للنواب ، وعلى اعلان نتيجة الاقتراح والتصويت .

أ - الاعتراض على مضمون المحاضر وخلاصاتها^(١)

لا يكتب المحاضر الصيغة النهائية ما لم يتل علناً ، في آخر الجلسة او في الجلسة التي تلي . والقصد من تلاوته ، اقامة الفرصة للنواب لتصحيح ما قد يقع من خطأ فيه . ولكن المحاضر في الواقع لا يتلى ابداً . بل تنلى خلاصة عنه لا تريد عن بضعة اسطر يذكر فيها مجمل الوقائع التي حصلت في الجلسة .

١ - انظر البحث المتعلق بالمحاضر .

قد لانجد في جميع محاضر الجلسات ، منذ ان أصبح لنا مجلس نيابي حتى الآن اعتراضاً على المحضر ذا قيمة . اذ ان اكثر ما يرد من اعتراضات عند تلاوة الخلاصة ، لا يتعدى تصحيح واقعة حضور النائب الجلسة او تغيبه عنها .

ولكن ، على الرغم من ذلك ، قد يحصل اعتراض على تدوين واقعة في خلاصة المحضر مغاوط فيها كالقول ان المجلس قد صوّت على المشروع الفلاني ، في حين ان التصويت لم يتم لفقدان النصاب مثلاً . ففي هذه الحالة يستمع الى المعارض والى من يعارض أقواله ثم يعرض الامر على مكتب المجلس الذي يفصل في الاعتراض .

هل ان كلمة « يفصل » تعني ان المكتب مستقل بتقرير قبول الاعتراض او رفضه ؟

وهل يستفاد منها ان المكتب يمكنه أن يصحح او يرفض التصحيح بمعزل عن ارادة المجلس ؟

لا نظن ذلك . فليس المكتب في هذا الشأن اكثر من لجنة تقترح ، ثم يطرح اقتراحها على التصويت . ويجري التصحيح أو يرفض وفقاً لنتيجة التصويت .

واذا رجعنا الى النص القديم بهذا الشأن نراه متفقاً مع هذا التفسير القانوني لكلمة « يفصل » .

فالمادة ٥٧ من النظام القديم تنص على ما يلي :

اذا ابدى احد الأعضاء أو أحد أعضاء الحكومة اعتراضاً على ما ورد في محضر الجلسة ولم يقتنع المعارض بإيضاحات امين السر عوض الأمور على المجلس .

« تعدل عمدة المجلس صيغة المحضر عند قبول الاعتراض بما يتفق مع ما قرره المجلس في الجلسة نفسها أو التي تليها » .

وهكذا يوضح ان عمدة المجلس ، اي مكتبه بتعبير النظام الحالي ، يقتصر دوره على وضع صيغة التعديل بما « يتفق مع قرار الهيئة العمومية » .

ب - الاعتراض على ادارة الجلسات واعطاء حق الكلام^(١)

ان الرئيس كما رأينا هو الذي يدير الجلسات ويعطي الاذن بالكلام . ولكن النظام الداخلي قد عين اصولاً لذلك . فاذا خرق الرئيس هذه الاصول وحصل اعتراض من احد النواب ، فان مكتب المجلس هو الذي يفصل في الموضوع ويقرر ما اذا كان الرئيس قد اخطأ ام اصاب .

وقرار المكتب بهذا الشأن هو بمثابة اقتراح كأي اقتراح تقدمه اللجنة ، فاما ان يتبناه المجلس تبنياً ضمناً بعدم الاحتجاج عليه واما ان يطرح للتصويت .

ج - الاعتراض على نتيجة الاقتراح والتصويت^(٢)

ثانياً - يقسم مكتب المجلس ، بأحالة من الرئيس العرائض والاقتراحات ويسيرها في مجراها القانوني . ويرأسه بصفته هذه رئيس المجلس أو نائبه أو من ينتدبه الرئيس .

كانت المادة ١٤٧ من النظام القديم تنص على ان الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس بمشروعات قوانين او رغبات تحال الى لجنة الاقتراحات .

« وعلى لجنة الاقتراحات ان تقدم في ظرف خمسة عشر يوماً ، عن كل اقتراح احيل عليها ، تقريراً مختصراً بجواز النظر فيه او رفضه ، ولها ايضاً ان تقترح استعجال النظر او تفضيله على سواه . فاذا قرر المجلس جواز النظر فيه او اذا وافق على استعجال النظر فيه احواله الى اللجنة التي يختارها . ولواضع

١ - انظر بهذا الشأن الفصل المتعلق بنظام الجلسات .

٢ - انظر الفصل المتعلق بأصول التصويت .

المشروع او لواعيه الحق بأن تسمع اللجنة المكلفة درس الاقتراح، اقوالهم»
(المادة ١٥٠ من النظام القديم) .

لقد أوكل النظام الحالي هذا الأمر مبدئياً الى مكتب المجلس . الا ان
الاصول التي درج عليها رئيس المجلس حتى الآن ، قد آلت الى اختصار هذه
المرحلة ، مرحلة درس الاقتراحات أولاً في لجنة الاقتراحات . ولقد اصابت
الرئاسة في هذا التدبير لأن احالة الاقتراحات على لجنة خاصة بالاقتراحات
لتقرير قبوله من حيث الشكل هي مضيعة للوقت فاللجنة المختصة يمكنها ان
تقوم بهذه الدراسة وتوفيقها حقها .

ولم يكن تصرف الرئاسة هذا ، بشأن الاقتراحات ، اعتباطياً بل هو
مستند الى نصوص المادتين ٣٩ و ٤٢ من النظام .

فالمادة ٣٩ نصت على ان العرائض تحال من قبل الرئيس الى مكتب المجلس .
والمادة ٤٢ نصت على ان الاقتراحات تحال بعد اخذ العلم بها الى اللجان
الختصة .

وهكذا نرى أن مكتب المجلس ، بوصفه لجنة العرائض والاقتراحات التي
ورد عليها النص في النظام القديم ، قد انحصرت مهمته بدرس العرائض فقط^(١)
ثانياً - يقرر مكتب المجلس جدول الأعمال لكل جلسة^(٢) وينشر هذا
الجدول في قاعة المجلس ويبلغ الى النواب قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين
ساعة على الأقل .

ان قرار المكتب بشأن جدول الأعمال ليس قراراً مبرماً لا يقبل التعديل .
فاذا طلب فريق من النواب تقديم مشروع على آخر ولم يُعترض على الطلب،
جاز تقديم المشروع بعد استشارة المجلس .

١ - انظر البحث المتعلق بالعرائض

٢ - انظر جدول الاعمال .

رابعاً - ينظم مكتب المجلس موازنة المجلس السنوية ويشرف على تنفيذها .
وسنبعث هذا الامر عند درس الموضوع المتعلق بموازنة المجلس .

خامساً - يقرر مكتب المجلس ملاك ديوانه ضمن حدود قانون المحاسبة
العامة .

سادساً - ونصت الفقرة الثانية من البند الخامس من المادة العاشرة ، بأن
حوالات الصرف والتصفية وكل عقود النفقات يوقعها الرئيس ، او نائبه وأحد
اميني السر ، واحد المفوضين الثلاثة .

هذه هي الاختصاصات الجماعية لمكتب المجلس التي نص عليها النظام الداخلي
ولكن هنالك اموراً لم يرد عليها النص وهي تدخل في صميم الاعمال الادارية ،
ولا يجوز ان توكل الى الرئيس وحده كما انه لا يعقل ان تشغل بها هيئة
المجلس بكاملها .

وفي رأينا ان مكتب المجلس وحده هو الهيئة الصالحة للبت بها .

١ - فعندما يطعن بالمجلس النيابي في الصحافة طعناً يستلزم ملاحقة جزائية
فأنه يتوجب على المكتب ان يقرر ما اذا كانت تجب ام لا تجب هذه الملاحقة .
وبد يبي القول ان حق المجلس ببيئته العمومية يظل محفوظاً بنقض او
بتصديق ما قرره المكتب .

٢ - عندما توجه الى المجلس دعوة لحضور عيد وطني او مؤتمر عالمي ، من
حكومة اجنبية او من مجلس نيابي اجنبي ، فان اختيار اعضاء البعثة البرلمانية
يعود للمجلس نفسه . فاذا لم يكن المجلس في دور الانعقاد فالمكتب يتمتع
بالصلاحات المطلقة لاختيار هذه البعثة من بين اعضاءه او من غيرهم من النواب .
وله ملء الحق بأن يقرر للبعثات نفقات التمثيل .

اجتماعات مكتب المجلس :

لم ينص النظام الداخلي على الاصول الواجب اتباعها في عقد جلسات مكتب المجلس . ولكن بما انه من المقرر أن مكتب المجلس هو احد اجهزة العمل لمجلس النواب كأي لجنة من اللجان ، فيجب قياساً ، ان تعقد جلساته كما تعقد جلسات اللجان .

فالرئيس يدعو اعضاء المكتب للجلسة ، واذا تعذر ذلك فنائبه . ونصاب الجلسة الاولى هو الاغلبية المطلقة ونصاب الجلسة الثانية يتم بمن حضر . وتطبق سائر الاصول المعنية لجلسات اللجان في جلسات المكتب . (١)

الفصل الثالث

ديوان المجلس

النبذة الاولى

تأليف الديوان

يؤلف ديوان المجلس ، من مدير عام ، ورئيس الديوان ، وعدد من الموظفين يقرره مكتب المجلس بموجب الفقرة الخامسة من المادة العاشرة (المادة ١١ من النظام الداخلي) .

ويشترط في موظفي الديوان ، عدا الشروط العامة الواجبة لموظفي الدولة ، ان يكونوا حائزين على شهادة البكالوريا على الاقل او ما يعادلها . ويشترط في المدير العام ورئيس الديوان ، ان يكونا حائزين على شهادة الحقوق من معهد معترف به من الحكومة اللبنانية (المادة ١٢) .

ان تنظم ديوان المجلس والصلاحيات التي يتمتع بها كل من موظفيه معينة في القرار رقم ٦٦ الصادر بتاريخ ١٩ آذار سنة ١٩٥٣ عن رئاسة مجلس النواب . فبموجب المادة الاولى من هذا القرار تتألف دوائر المجلس من :

أ - المديرية العامة .

ب - الديوان .

ح - دائرة اللجان .

د - دائرة المحاضر .

وبموجب المادة السادسة منه : يحدد ملاك دوائر المجلس في الجدول الملحق بهذا القرار .

ولكن هذا الجدول الذي يتضمنه ملاك موظفي المجلس قد عدل مرات عديدة كان آخرها الملك الذي اقره مكتب المجلس في جلسة ٢٧ نيسان سنة ١٩٥٤ وهذا نصه :

بتاريخ ٢٧ نيسان سنة ١٩٥٤ اجتمع مكتب مجلس النواب برئاسة الرئيس عادل عسيران واتخذ بعد المداولة والاستناد الى الضبط المنظم بتاريخ ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥٣ قراراً باجماع الآراء باعتماد الملك التالي لمجلس النواب :

١ - قسم اول :

١ - مدير عام

١ - رئيس مصلحة

١ - رئيس دائرة

١ - رئيس دائرة متمرن

٢ - رئيس قسم متمرن

١ - محرر

١ - محرر

٩ - معمر متمرن

٢ - كاتب .

ب - القسم الثاني :

٢ - رئيسا دائرة وخمسة محررين وكاتبان وسائق .

٢ - الشرطة :

مفوض ، وثلاثة معاونين وخمسة عشر شرطياً .

٣ - المساعدون والحجاب :

تسعة حجاب وسائق .

على ان الموظفين المبينة رتبهم اعلاه في القسم الثاني هم الذين يمكن للمكتب ان يستغني عند الاقتضاء عن خدماتهم بطريقة النقل الى مراكز شاغرة في الدوائر الرسمية وفقاً لاحكام المادة ٥٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣ .

النبة الثانية

اعمال الديوان

لقد حددت المواد (٢ الى ٥) من القرار ٦٦ المشار اليها اعمال الديوان والصلاحيات التي يتمتع بها كل من موظفيه وهذا نصها :

المادة ٢ - يعاون رئيس المجلس في الادارة مدير عام ، هو الرئيس الاعلى لجميع الموظفين المنتسبين الى المجلس .

يفوض الى المدير العام بالاضافة الى الصلاحيات المعطاة له بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٣ الصادر بتاريخ ٧ كانون الثاني سنة ١٩٥٣ اجراء المعاملات التالية :

أ - توقيع المعاملات الجارية التي لا تتعرض لمبدأ عام .

ب - توقيع اوامر السفر لموظفي المجلس ضمن الحدود اللبنانية والمأذونيات الادارية .

ج - الموافقة على معاملات الانفاق التي لا تتجاوز قيمتها الالف ليرة لبنانية

د - تصديق عقود النفقة التي تعود للرواتب والاجور والمشتريات .

المادة ٣ - يتولى الديوان :

- استلام البريد وارساله وتوزيعه بين الدوائر .
- طبع مشاريع القوانين واحالتها على اللجان المختصة ثم عرضها مع التقارير على المجلس لدرسها .
- تحضير القرارات والتعليمات وتحرير التقارير .
- جمع الاوراق التي تعرض على توقيع رئيس المجلس والمدير العام .
- تنظيم ملفات الموظفين وحفظها .
- حفظ اوراق المجلس .
- تحضير موازنة المجلس ، واعداد جداول الرواتب ومعاملات الانفاق وتنظيم سجل بموجودات المجلس ومفروشات .
- تنظيم مكتبة المجلس ، واعداد مجموعة محاضرات الجلسات ، وحفظ الجريدة الرسمية ، والاتصال بالصحف .
- تأمين الهاتف .
- تأمين امانة سر الرئاسة الخاصة .

المادة ٤ - تتولى دائرة اللجان :

- استلام الاوراق والمشاريع المحالة على اللجان .
- دعوات اللجان المختلفة للاجتماع .
- تسجيل محاضرات جلسات اللجان والمقررات المتخذة فيها .
- تهية وتحضير التقارير عن مشاريع القوانين ومقررات اللجان واحالتها على الديوان .
- حفظ الاوراق والمعاملات .

المادة ٥ - تتولى دائرة المحاضر :

- كتابة محاضرات الجلسات وتسجيل الخطب والاقتراحات والتعديلات على القوانين والتقاط كل ما يقال فيها بسرعة .
- تنظيم لائحة بملخص الاوراق الواردة وملخص محاضر الجلسة السابقة - الاشراف على طبع المحاضر وتصحيحها .
- ان الكثير من هذه الاعمال المنوطة بموظفي المجلس تعوزها الدقة والرقابة الواعية المسؤولية . ولعل السبب يعود الى عدم خضوع موظفي المجلس لعمال التفتيش ، فضلاً عن فقدان الكفاءة العلمية عند بعضهم .
- وان ما يستحق البحث المفصل من اعمال الديوان هو دائرة المحاضر ، التي تتولى كما رأينا اخطر الوثائق التي تقوم عليها حركة المجلس النيابي عينا بذلك محاضرات الجلسات وملخصاتها .

أ - المحاضر :

- ان اعمال المجلس النيابي من اي نوع كانت لا يمكن اعتبارها ما لم تكن مدونة في محضر رسمي . فأي قانون او قرار او تمني ، لا يكتسب الصيغة النهائية ، ما لم يكن مثبتاً في المحضر الرسمي المصدق عليه وفقاً للنظام .
- يخيل الى البعض ان هذا المحضر هو من صنع المجلس بكامله . والواقع ان الرئيس واميني السر وحدهم هم الذين يتحملون تبعته .
- ولقد كان تنظيم المحاضر في النظام الفرنسي القديم ، من اختصاص اعضاء المجلس انفسهم ، ولكن ، لوحظ في عهد مجلس « الكونفيسيون » ان امانة السر ينوون بالاعباء الموكولة اليهم ، من تدوين اسماء طالبي الكلام الى ضبط وقائع التصويت الى فرز اوراق الاقتراح ، الى غير ذلك من المهام . فصدر في ٢٨ فريكتودور من السنة الثالثة مرسوم يكل امر تنظيم المحضر الى كتبة من خارج المجلس .

ومنذ ذلك التاريخ ، اقتصر عمل أمناء السر على مراقبة تنظيم المحاضر فقط . وظل الرئيس ، المشرف الاول على هذه المحاضر ، حتى انه اجيز له قبل موعد الجلسة ان يصحح المحاضر ، فيضيف اليها ما يتراءى له ان قد اهمل تدوينه ، ويحذف ما يكون قد دُوّن زيادة .

واذا سئل عن ذلك فله ان يوضح انه استعمل حقه بالمراقبة وتصحيح المحاضر وعلى الرئيس خاصة ، ان يتحقق من صحة الوقائع التي تدرج في المحاضر . وعند الاعتراض على المحاضر خطأ في تدوين نتائج التصويت ، او اقوال الخطباء او غير ذلك ، فعلى الرئيس وأميني السر وحدهم يقع عبء تبريره ، وعند الشك في صحة ما دون في المحاضر فان قول الرئيس وأميني السر هو الذي يعول عليه ، لا سيما في الامور التي يختلف فيها النواب عادة في تفسير الخطأ بسبب اختلافهم في الرأي ^(١) .

ب - المحاضر في نظامنا الداخلي

لقد نص على المحاضر في نظامنا الداخلي في المواد ١٣ و ١٤ و ٦٦ :
المادة ١٣ - يعين الرئيس ، من موظفي الديوان ، ثلاثة على الاقل لتدوين محاضر الجلسات ، برئاسة احد كبار موظفي الديوان ، يكون مسؤولاً عن المحاضر والخلاصات .

اما المحاضر ، فيجب ان يوقع عليها مع الموظف ، رئيس المجلس او نائبه وأحد أمني السر ، ويجب ان يكون الموظف الذي يرأس دائرة المحاضر مجازاً بالحقوق .

المادة ١٤ - يجب ان يتم تنظيم المحاضر وتصديقه وتوقيعه في مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً من تاريخ الجلسة . وان موظفي المجلس المختصين مسؤولون عن وضع المحاضر وتنظيمه في المهلة المذكورة تحت طائلة غرامة قدرها خمسون ليرة عن كل منهم ، وتضاعف عند التكرار ، وتفرض بقرار من رئيس المجلس .

(١) اوجين بيار رقم ٩٥١ .

المادة ٦٦ - لا ترسل مقررات المجلس الى الحكومة ولا تذاع ، الا بعد تصديق محضر الجلسة التي اتخذت فيها المقررات ، او صدق فيها على المشاريع والاقتراحات .

واذا حل المجلس او انتهت مدته ، فمحضر الجلسة الاخيرة يتلى ويصدق في ختام الجلسة ، وكذلك في الجلسات التي يصدق فيها على مشروع قانون مستعجل مكرر .

ان هذه النصوص كما يرى بداهة ، لا تتضمن حلولاً للصعوبات التي تنشأ عن تنظيم المحاضر وتصديقها . ويتراءى لمن يتلوها ، ان ثمة نصوصاً اخرى توضح هذه الامور وغيرها مما يتعلق بالمحاضر . والواقع ان المشرع عند وضع هذه النصوص المتبورة ، قد ترك سائر الامور للعرف المتبع والتقليد البولماني اللبناني المستمدين من النصوص التي كان يتضمنها النظام القديم المأخوذة بدورها عن مؤلف اوجين بيار ^(١)

وها نحن نستعرض في النبذات التالية ما يجب في رايانا ان يتضمنه النص ، قطعاً لكل جدل قد يحصل في معرض البحث في محاضر الجلسات .

ج - المحاضر

يتولى كتابة المحاضر ، كتبة المجلس النيابي فيقسم اعضاء المجلس الى فئات ويخصص لكل فئة كاتب او اكثر يضبط اقوال كل متكلم منهم بكاملها . ولكن الكتبة على الغالب لا يقدر ان يسرعوا بالكتابة بحيث يتمكنون من ضبط هذه الأقوال بكاملها . ولم يدخل في جهاز الكتبة حتى الآن نظام الاختزال Sténographie الذي يضمن عدم تفويت شيء من اقوال النواب وبما يجري في جلسات المجلس . ولذلك يقوم الكتبة بعمل مزدوج مرهق . فهم يضبطون اقوال النواب على مسودة ، بخط رديء ، ثم يعمدون بعد الجلسة

١ - انظر اوجين بيار رقم ٩٥٢ .

لا كمال الجمل التي لم يتمكنوا من ضبطها ، متكئين على الذاكرة او على قرينة المعاني ، التي يمكن اعتمادها لا كمال الجمل الناقصة . ولما كانت هذه المحاضر لا تصل الى ايدي النواب الا بعد عدة اشهر ، فان تصحيحها يصبح امراً قريباً من المستحيل ، لأن الذاكرة لا يمكن ان تعي تلك الاقوال وقد مر عليها اسابيع واشهر ..

ولو ان كتبة المجلس المخصصين لضبط الوقائع ، يجتارون من العارفين بالاختزال ، لاصبح من اليسير على ديوان المجلس ، اولاً ان يؤمن المحاضر الكاملة الصحيحة التي لا تشوبها شائبة ، ثانياً ان يؤمن ضمن المهلة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٤ من النظام الداخلي ، وهي خمسة عشر يوماً من تاريخ الجلسة .

د - خلاصة المحضر :

ألغت المادة ٩٣ الى خلاصة المحضر بعبارة مقتضبه لا يفهم منها ما هي الخلاصة وما يجب ان تتضمنه .

فلقد اشارت هذه المادة الى مسؤولية رئيس دائرة المحاضر عن صحة المحضر واخلاصات .

ولقد ترك امر الخلاصة «عرفاً» الى مهارة رئيس دائرة المحاضر الذي قد يكون من ذوي الكفاءات فيحسن التلخيص ، وقد لا يكون فتاتي الخلاصة بمسوخة لا يفهم منها شيء .

ويظل لرئيس المجلس في هذا الشأن اكبر الاثر ، فان كفاءته العلمية هي الضمانة الوحيدة لتنظيم هذه الخلاصات بشكل واف يمكن من الرجوع اليها والاعتماد عليها في الامور التي لا تدخل في نطاق التفصيل .

وانما نعيمياً للفائدة ننشر خلاصة احد المحاضر التي نظمها الدكتور عبد الرزاق حفار رئيس دائرة المحاضر في المجلس النيابي وهي تعطي فكرة واضحة

عن الامور التي يجب ان تتضمنها خلاصة المحضر :

« الدور التشريعي التاسع »

« العقد الاول سنة ١٩٥٩ »

« ملخص محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في الساعة السادسة من ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن والعشرين من نيسان سنة ١٩٥٩ . »

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد العادي الاول سنة ١٩٥٩ في الساعة السادسة من بعد ظهر الثلاثاء الواقع في الثامن من نيسان سنة ١٩٥٩ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران .

تغيب السادة : بيار اده ، علي يزى ، اميل البستاني ، نعيم مغيب ، مورييس زوين ، اديب الفرزلي ، سليم الداود ، فليب تقلا وريته معوض .

« واعتذر السادة : سامي الصلح ، فوزى الحص ، خليل الهبري ، فريد قوزما ، ايليا ابو جوده ، اسد الاشقر ، ديكوران توسباط ، جوزف سكاف حميد فرنجية ، شارل مالك ، محمد الفضل ، نقولا سالم ، جميل مكاي ، والامير نجيد ارسلان . »

« وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي ، وبحضرة كل من الوزيرين السيدين حسين العويني وريمون اده »
« صدق محضر الجلسة السابقة »

ثم تعاقب حضرات النواب على مناقشة بعض القضايا العامة واكملوا بحث الاوراق الواردة السابقة .

وبعد جواب الحكومة انتقل المجلس الى جدول اعماله فبحث المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١١١٣ بتنظيم عيد العمل وعرضت على الرئاسة اقتراحات بشأن تعديله لم يتح التصويت عليها بسبب فقدان النصاب .

ورفعت الجلسة في التاسعة مساء بعد ان تقرر يوم الخميس في الثلاثين من نيسان سنة ١٩٥٩ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة »

٥ - تصحيح المحضر :

ان المحضر لا يكتب الصيغة النهائية ، ما لم يتل علناً في آخر الجلسة التي تلي . والغاية من تلاوته هي تصحيح ما يمكن ان يكون قد ذوّت خطأ فيه .

ان نظامنا الداخلي لم يتضمن أي نص يتعلق بتصحيح المحضر . ولكن النظام القديم الملغى (نظام ١٩٣٠) قد تناول هذا الموضوع بنصوص عديدة بقيت كما قلنا تقليداً برلمانياً يجري عليه المجلس حالياً لافتقاره الى النص :

١ - للرئيس قبل التصديق على المحضر ان يعطي الكلام للنائب الذي يطلبه لتصحيح كلامه .

٢ - لا يحق للنائب الذي يطلب تصحيح كلامه ان يستشهد بزملائه النواب على صحة قوله .

٣ - لا يحق للنائب ان ينتقد قراراً اتخذته المجلس ، او ان يحتج على صحة تصويت وقع ، ولا ان يذكر سبب امتناعه عن الاشتراك بالتصويت في جلسة سابقة ، أو يبين سبب تصويته (المادة ٥٣ من النظام القديم) .

٤ - ولا يحق للنائب ان يصحح في محضر الجلسة خطأ نشرته احدى الصحف .

٥ - ولا يجوز لمن يطلب تصحيح اقواله ، ان يعود الى موضوع فرغ منه بالأمس ، او ان يضيف وثيقة الى موضوع انتهى البحث فيه ، او ان يفتد أقوال خطيب آخر صرح بها في جلسة سابقة .

٦ - لا يحق لطالب التصحيح ، ان يسأل المجلس نشر اقوال لم يسمعهها

الرئيس عند القائم . (المادة ٥٣ من النظام القديم) .

٧ - يحق للرئيس ، كسائر الاعضاء ، ان يجري تصحيحاً في المحضر ، او ان يجذف احياناً بعض اشياء وردت فيه ، كتصحيح تعديل قيل انه لم يصدق في حين انه صدق ، او ذكر حادث قد تكون له نتائج تتعدى حدود المجلس (المادة ٥٤ من النظام القديم) .

٨ - اذا أبدى احد الأعضاء اعتراضاً على ما ورد في محضر الجلسة ، ولم يقتنع المعارض بايضاحات امين السر عرض الامر على مكتب المجلس الذي يفصل في الاعتراضات التي تقدم على مضمون محاضر الجلسات وخلاصاتها (الفقرة الاولى من المادة ١٠ من النظام الداخلي) .

ان المحضر التفصيلي في المجلس الفرنسي ، وفي جميع المجالس الراقية ، يكتب بطريقة الاختزال . ثم ينقل على مخطوطة ويطلع في ليلة الجلسة نفسها . ولذلك فرض على الخطباء الذين يريدون تصحيح خطبهم ، ان يقوموا بذلك في مركز المجلس ، وقبل منتصف الليل ، لتكون مسودة الطبع جاهزة قبل الساعة الثانية صباحاً . فاذا تعذر نقل خطاب ما ، في محضر الجلسة نفسها ، فيشار في موضعه الى السبب ويطلع في محضر الجلسة التالية .

ويستفاد من ذلك ، ان للنائب عندنا ، الحق في تصحيح خطابه على المخطوطة وعلى مسودة الطبع ، شرط ان يقوم بذلك في مركز المجلس وفي الوقت الملائم الذي يحول دون تأخير الطبع الذي يحصل عادة بعد خمسة عشر يوماً من الجلسة .

ان المحاضر ، لا يجوز ان تتضمن الا ما يسمعه الرئيس من اقوال النواب ، واذا خرق هذه القاعدة فقد يظهر في المحضر المطبوع اقوال كان يتروك على الرئيس ان يأمر بجذفها لخالفها احكام النظام الداخلي .

فللرئيس بموجب النظام ان يمنع مقاطعة الخطيب . ومن حقه اذن ان يأمر بعدم تدوين الاقوال التي يقاطع فيها احد الخطباء زميلاً له . وليس لهذا الخطيب

ان يحتج على ذلك عند تلاوة المحضر للتصديق عليه ، وان يطلب تدوين أقواله التي ادلى بها خلافاً للنظام .

وفي احدى جلسات المجلس الفرنسي سنة ١٨٧٤ ، بينما كان احد الخطباء على المنبر يتكلم ، سمع أحد زملائه يقول : *c'est ridicule* « هذا مضحك » فتوقف عن الكلام وطلب من هذا الزميل ان يعرف عن نفسه . فوقف المقاطع وشرح مقصده من هذه العبارة واعتذر . وقبل الخطيب اعتذاره وطلب من الرئيس ان يدون كل ذلك في المحضر ولكن الرئيس رفض ذلك معللاً :

« أن المحضر التفصيلي للجلسة لا يجب ان يتضمن الا الأقوال التي تتصل بالموضوع المتناقش به ، والأقوال التي يسمعها المجلس ، والتي من شأنها اذا كانت في غير موضعها ان تستلزم تدخل الرئيس . فاذا سمع أحدكم وهو على المنبر كلمة قالها نائب قريب منه ، فلا يعني ذلك انه يجب تدوينها في المحضر . فكثيرون من النواب يقفون قرب المنبر ويطلقون أقوالاً على مسمع من المختارين لا يسمعها الرئيس ولا المجلس . لذلك أصر ، حفظاً لكرامة المجلس ، على ان لا يدون في المحضر الا الأقوال التي تتعلق بالموضوع المتناقش به .

يستنتج من ذلك ان كتبة المحاضر غير ملزمين بأن يدونوا في المحاضر ، الحوادث *Les incidents* التي تحصل وسط الضجيج . واذا اتهم أحد النواب بأنه عدل او حذف من المحضر حادثاً اهمل ذكره لهذا السبب ، فعلى رئيس دائرة المحاضر ان يؤكد بأن الحذف لم يكن بفعل النائب بل تطبيقاً لمبدأ عام .

وقد حصل في مجلس النواب الفرنسي (١٨٩٢) «حادث» ذكر فيه اسم أحد النواب وتناولته الصحافة ، فاتهمت النائب بأنه طلب ان يحذف من المحضر ذلك الحادث ، وانه حذف بناء لطلبه . فتقدم النائب من رئيس المجلس بكتاب يطلب فيه اجراء التحقيق عن سبب حذف الحادث ، فأثاه الجواب من رئيس دائرة المحاضر

بأن التحقيق قد أثبت ان لا علاقة له (لنائب) بحذف الحادث ، وان الحذف قد تم حكماً (*d'office*) بواسطة دائرة المحاضر التي تقوم بهذا العمل بشأن اي حادث يحصل وسط الضجيج^(١) .

وما دام من المقرر ان لا يدون من الأقوال في المحضر الا ما يسمعه الرئيس والمجلس ، فمن المقرر ايضاً ان تدون هذه الأقوال جميعها .

ولا يحق لكتبة المحاضر ، بناء على طلب نائب ما ، ان يحرفوا معنى لأقوال سمعت . وينشأ عن ذلك احياناً صعوبات بسبب الحق المعطى للنواب بأن يصححوا اقوالهم على مخطوطات المحاضر ومسودات الطبع . لذلك يجب ان يقتصر حق النواب بالتصحيح على الشكل لا على الاساس . فلا يحق لنائب ان يعدل في المحضر عبارة أدت لعقوبة مسلكية . ولكن يحق للرئيس ان يحذف من المحضر اقوالاً لادستورية سمعها من الخطيب ، ولم يشأ ان ينبه الخطيب الى النظام بشأنها .

أما الخطاب الذي يتلوه احد النواب ، ولو كان من شأنه ان يؤدي الى فرض عقوبة تأديبية على النائب ، فلا يمكن ان يحذف من محضر الجلسة . وفي جلسة ٣١ تموز سنة ١٨٤٨ القى النائب *Proudhon* خطاباً يتعلق بضريبة الدخل فاجتمع مجلس النواب واتخذ قراراً معللاً هذا نصه :

« بما ان خطاب المواطن برودون ، ليس الا انتهاكاً لحرمة المجتمع والمجلس الوطني والشعب ، الذي ينكر عليه برودون قدرته وسلطته . وبما ان هذا الخطاب ليس الا دعوة للعصيان . فان المجلس يقرر عدم درجه في المحضر ، وبأن من ينشره في الصحف يلاحق بمقتضى القانون » .

ولكن المجلس وافق على لوم النائب فقط ولم يقبل بحذف الخطاب . على انه اذا لفظ احد النواب خطاباً يدل على اختلال عقلي ، فلمكتب المجلس ان

(١) اوجين ييار رقم ٩٦٤ .

يأمر كتبة المحضر بان يعدلوا الخطاب بشكل لا يمكن معه للناس ان يعرفوا بالحدث الذي اصاب النائب^(١).

وفي مطلق الاحوال لا يجوز ان يحصل اي تعديل في المحضر بدون اذن الرئيس .

و - تصديق المحضر :

قلنا ان المحضر لا يكتب الصيغة النهائية ما لم يتلَ علناً في آخر الجلسة او في الجلسة التالية ويصادق عليه . فكيف تتم هذه المصادقة على المحضر ؟

اولاً - لا بد من التنويه ان ما يصادق عليه هو خلاصة المحضر ، لا المحضر المفصل المتضمن اقوال النواب . وهذا امر معقول اذ لا يمكن عملياً تلاوة المحضر التفصيلي في آخر الجلسة ولا في الجلسة التالية ، لأنه يتعذر على ديوان المجلس اعداد هذا المحضر منقحاً وواضحاً في هذا الوقت القصير .

ثانياً - ان المصادقة على المحضر لا تتم في الاساس بالتصويت على صحته ، بل هي مصادقة ضمنية تنشأ عن عدم وقوع اعتراض عليه ، اما اذا وقع اعتراض عليه وجرت مناقشة بهذا الشأن ، فللرئيس عندئذ ان يستشير المجلس في التصديق او عدم التصديق على المحضر (المادة ٥٥ من النظام القديم) .

والمصادقة الضمنية تأتي بعد تلاوة المحضر ، بالسكوت على سؤال يطرحه الرئيس : « هل من اعتراض على المحضر ؟ » . واذا لم يعترض احد من النواب ، يعلن الرئيس المصادقة على المحضر بقوله : « صدّق المحضر » .

واما المصادقة بالتصويت ، فتتم بعد المناقشة ، جواباً على سؤال يطرحه الرئيس : « هل هذا المحضر صحيح وينطبق على وقائع الجلسة ؟ » ويكون التصويت برفع الايدي .

(١) اوجين بيار رقم ٩٦٥ .

ثالثاً - ان التصحيح الذي يتقدم به أحد النواب ، ولا يعترض عليه أحد ، يأمر باجرائه رئيس المجلس ويعلن المصادقة على المحضر .

رابعاً - قد يفقد النصاب في آخر الجلسة قبل المصادقة على المحضر ، ولا ينعقد المجلس بعدئذ ، اما لانتهاؤ الدورة او لانتهاؤ ولايته ، واما لتمرد النواب عن الحضور بسبب قرب موعد المعركة الانتخابية . وبمقتضى المادة ٦٧ من النظام الداخلي ، لا ترسل مقررات المجلس الى الحكومة ، ولا تذاع ، الا بعد تصديق محضر الجلسة التي اتخذت فيها المقررات او صدق فيها على المشاريع والاقتراحات .

فما هو مصير هذه المقررات التي اتخذت ؟

لقد حدث هذا الأمر بتاريخ ٧ ايار سنة ١٩٥٧

واتخذ مكتب المجلس ، بالمصادقة على المحضر ، القرار التالي :

قرار التصديق على ملخص محضر جلسة السابع من ايار سنة ١٩٥٧

في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٦ ايار سنة ١٩٥٧ ، عقد مكتب المجلس جلسة برئاسة عطوفة رئيسه وحضور اعضائه السادة النواب : جوزف شادر ، نقولا سالم ، ناظم القادري ، وتغيب السادة النواب : الاستاذ اديب الفرزلي ، والشيخ كلوفيس الحازن بداعي المرض ، والدكتور هاشم الحسيني . وعرض الرئيس على البحث ، قضية عدم تصديق محضر جلسة مجلس النواب الاخيرة نظراً لعدم اكتمال النصاب يومي الثلاثاء والخميس ١٤ و ١٦ ايار سنة ١٩٥٧ بعد ان وجهت الدعوات حسب الاصول .

وحيث تبين انه سبق لهيئات مكاتب المجالس النيابية في فرنسا وبلجيكا ان صدقت على محاضر جلساتها المنعقدة حسب الاصول ، وذلك عند تعذر انعقاد الجلسات التي يفترض فيها التصديق على المحضر .

ولما كان لا يوجد في النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني نص يبين صراحة

المرجع المختص لتصديق محاضر الجلسات المنعقدة على وجه قانوني في حال تعذر انعقاد الجلسات، الا ان المادة العاشرة من النظام الداخلي اعطت صراحة مكتب المجلس حق الفصل بالاعتراضات التي تقوم على مضمون المحاضر وخلصاتها .

وحيث ان هذا المكتب يعتبر ان من صلاحياته العامة ، ولا سيما استناداً الى النص المبين في المادة العاشرة المذكورة ، حق التصديق على محاضر جلسات المجلس عند تعذر انعقاد الجلسة التي يتوجب فيها تصديق المحضر .

وبما ان الاستاذ حفار رئيس اعمال المحاضر تلا خلاصة جلسة ٧ ايار سنة ١٩٥٧ امام هيئة المكتب . وبما ان احداً من الحاضرين لم يعترض على الخلاصة كما تليت .

لهذه الاسباب يقرر مكتب المجلس بالاجماع :

١ - ان من صلاحياته التصديق على محاضر جلسات المجلس عند تعذر التصديق عليها من قبل هيئة المجلس العامة .

٢ - التصديق على محضر جلسة السابع من شهر ايار سنة ١٩٥٧ . قراراً اتخذ بالاجماع في ١٦ ايار سنة ١٩٥٧ .

ز - المحضر بعد المصادقة عليه

متى صدق المجلس المحضر ، لا يحق لأي عضو ، ولأي عذر ، ان يطلب الكلام لاجراء التصحيح فيه (المادة ٥٦ من النظام القديم) .

واذا وقع خلاف على نقطة في المحضر بعد تصديقه ، فالنسخة التي يوقع عليها الرئيس وأمين السر هي النافذة (المادة ٥٨ من النظام القديم) .

الباب الثاني

تحقيق صحة التبرير

ان الدول التي تبنت الديمقراطية نظاماً للحكم ، قد عملت جاهدة ولا تزال تعمل لتنزيه التمثيل الشعبي من الشوائب، وتأمين اوفر قدر من الحرية للناخبين لاختيار ممثليهم . فاذا اقدم بعض الناس على تشويه هذا التمثيل سواء برشوة الناخبين لتحويلهم عن منحى تصويتهم الحقيقي ، او بالضغط على حرياتهم بالارهاب والعنف ، او بأي وسيلة اخرى ، فان الفوز الذي يتحقق عن هذه الطرق لا يكون بوجه من الوجوه فوزاً نهائياً . فلكل مواطن ان يعترض على النتائج الانتخابية ويطلب ابطالها . وما عليه ليحصل على قرار الابطال الا ان يثبت ان هذه النتائج قد حصلت بوسائل غير مشروعة .

غير ان الدساتير وانظمة المجالس النيابية في العالم، تختلف في تعيين الاصول القيمة بتحقيق هذه الغاية . ففما تقر هذه الدساتير مبدأ الطعن في صحة الانتخابات النيابية ، تضيق في اسباب قبولها ، حتى لتصبح مجرد فكرة نظرية يقرب من المستحيل امر تحقيقها . وأهم مظهر من مظاهر الاختلاف بين

الدساتير ، هو تعيين الهيئة الصالحة للبت في صحة الانتخابات وبالطعون الموجهة اليها . وتأتي بعد الدساتير ، الانظمة الداخلية التي تعنى بتفصيل الاصول ، فتضاعف من اسباب التضييق ، حتى اذا انتقلنا الى مرحلة التطبيق العملي لهذه الاصول انقطع كل رجاء بالوصول الى نتيجة ايجابية .

ثلاث مسائل تستوجب البحث في هذا الموضوع الخطير :

اولاً - من هي الهيئة الصالحة للتحقيق في صحة الانتخابات والطعون الموجهة اليها .

ثانياً - ما هي الاصول في تحقيق صحة الانتخابات والنظر في الطعون .

ثالثاً - اسباب الطعون في القانون والاجتهاد .

الفصل الاول

الهيئة الصالحة

كان الفصل في صحة النيابة في فرنسا حتى دستور ١٨٧٥ موزعاً بين الملك والهيئة التشريعية . وكانت الهيئة التشريعية تتمرد على سلطات رئيس الدولة ، لتحفظ لنفسها بحق الفصل في صحة نيابة اعضائها .

فلما وضع دستور ١٨٧٥ زال التنارع على هذه الصلاحية بنص صريح في المادة العاشرة جاء فيه : « ان كلا من المجلسين (الشيوخ والنواب) هو القاضي في مسألة اهلية الاعضاء الانتخابية Eligibilité de ses membres وفي

قاعدية انتخابهم Régularité de leur élection

ان المادة الثلاثين من دستورنا قد أخذت عن هذه المادة وهي تنص على ان «لنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم . ولا يجوز ابطال انتخاب نائب ما ، الا بغالبية الثلثين من مجموع الاعضاء»

* * *

ان عملية تحقيق صحة الانتخابات النيابية بواسطة المجلس نفسه ، وهو يخرج حديثاً من ضراوة المعركة الانتخابية ، تتحول حتماً الى عملية سياسية .

ولقد أثبت التجارب ان لجان تحقيق الاعمال الانتخابية ، والمجالس من بعدها ، لا تقوم بمهمتها ، على الغالب ، بالتجرد المفترض فيها كهيئات قضائية ، بل هي تنقلب الى هيئات سياسية تعالج قضايا الطعون على ضوء المصالح الانتخابية المتبادلة .

وهذا ما حدا بالمستوع البريطاني منذ سنة ١٨٦٨ ان يكل هذا الأمر الى اثنين من قضاة المحكمة العليا Haute Cour de justice ، فيجريان التحقيق في الدائرة الانتخابية نفسها ويصدران قرارهما . ولا يجوز ابطال النيابة الا اذا كان القرار المذكور صادراً بالاجماع . ويقدم القرار المذكور بصورة تقرير الى رئيس مجلس العموم . وللمجلس وحده في مطلق الاحوال ، الصلاحية في اصدار المراسيم باجراء الانتخابات الجديدة .

ان تحقيق صحة الانتخابات النيابية توكل في بعض البلدان الى هيئة محض قضائية ، وفي البعض الآخر الى هيئة مختلطة مؤلفة من قضاة ومن نواب . ولكن هذه جميعاً تنزع الى استبعاد كل اعتبار سياسي عند التحقيق في صحة الانتخاب .

ولكان الامر يهون عندنا ، لو ان الاغلبية المطلوبة لابطال الانتخاب سي الاغلبية العادية المطلوبة في سائر القضايا ، أو حتى الأغلبية المطلقة من مجموع الأعضاء . ولكن النص الدستوري قد حصن النيابة من الابطال بفرضه أغلبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس .

وعندما كان الانتخاب يجري في لبنان على درجتين ، كان المجلس النيابي ينظر بالطعون الموجهة الى انتخاب أعضائه المباشر من قبل المندوبين الثانويين . أما الطعن في انتخاب المندوبين الثانويين أنفسهم فقد كان مرجعه مجلس شورى الدولة .

ولكن مجلس النواب ، بالاستناد الى النص الدستوري الذي أولاها وحده حق الفصل في نيابة اعضائه ، كان يمارس رقابة عليا على أحكام مجلس الشورى ، الامر الذي يتنافى مع المبادئ الدستورية ، ولا سيما مبدأ تفريق السلطات . ولعله اتبع في ذلك خطى مجلس الشيوخ الفرنسي الذي كان ينتخب على درجتين . فان هذا المجلس كان يسمح لنفسه بأن يصدق انتخابات أعضائه قبل ان يفصل مجلس الشورى في صحة انتخاب اعضاء البلدية الذين يشتركون في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ . (١)

وبعد الانتخابات النيابية التي حصلت سنة ١٩٢٩ في لبنان ، طعن في صحة انتخابات عدة وفير من المندوبين الثانويين وقرر مجلس الشورى فسخ انتخابهم . ولكن النواب في جلسة ١٣ تموز سنة ١٩٢٩ تقدموا باقتراح غريب يرمي الى تصديق صحة انتخابهم بدون مناقشة وحتى بدون تقرير من لجنة الطعون . وقد جاء في هذا الاقتراح ، بعد سرد الوقائع وتنفيذ قرارات مجلس الشورى القاضي بفسخ انتخاب بعض المندوبين الثانويين ما يأتي :

« تبين من الايضاحات التي اوردناها بعد درس مقررات مجلس شورى الدولة وأثبت ما جاء منها موافقاً للقانون ، وعدم الاعتداد بما جاء منها مخالفاً للقانون ، ان مجموعها لا يؤثر بصحة انتخاب النواب لا كلا ولا بعضاً »

« وتبين من شكايات ذوي الصلاحية التي عرضت عليكم ، أن ما جاء فيها لا يمس بقانون الانتخاب . وأما ما جاء منها طاعناً بقابلية النواب لترشيح أنفسهم ، ولصحة انتخابهم فظاهر البطلان . وأما القسم الباقي ، (وهو من الشكايات) ، والخاص بوقوع رشوة أو سواها ، فهذا لا يمنع المجلس النيابي من إعادة النظر فيه على فرض ثبوته واكتسابه الدرجة القطعية . فلهذا المجلس الحق في أي وقت كان ، بإسقاط أي عضو حين ثبوت ما يسقطه من حق النيابة . وهذا لا يمنعه من اعلان صحة الانتخاب »

١ - أوجين بيار ص ٣٥٥ .

« وبناء عليه ، فائنا نطلب من هيئة المجلس تصديق صحة الانتخابات بأجمعها وأعلات صحة انتخاب الثلاثين عضواً المنتخبين وذلك بدون مناقشة وبطريقة المساعدة بالأسم »

ولقد طرح هذا الاقتراح للتصويت ونال الأغلبية بأربعة وعشرين صوتاً ضد أربعة أصوات .

ان قرار مجلس النواب بالتصديق على هذا الاقتراح المتضمن عبارة « عدم الاعتداد بما جاء منها (أي من قرارات مجلس الشورى) مخالفاً للقانون » ، ان هذا القرار هو الافتئات بعينه على صلاحيات السلطة القضائية .

ولكن مبررات هذا الافتئات تكمن في السابقات التي حصلت في فرنسا التي كانت قد وقتنا في الكثير من تصرفاتنا السياسية وغيرها .

ففي فرنسا كما يقول أوجين بيار ، يتناول حق المجلس في تحقيق صحة الانتخاب ، ثلاث مسائل مختلفة :

أولاً - الأهلية الانتخابية للمرشح المعلن أنتخابه .

Eligibilité du candidat proclamé

ثانياً - القيمة المعنوية للاقتراح .

La valeur morale du scrutin

ثالثاً - القيمة المادية لاوراق الاقتراع المحصاة .

La valeur matérielle des bulletins rescencés

والمجلس في هذه المواضيع هو حكم مطلق .

La chambre est un jury souverain

فعندما يقتنع في اعماق نفسه وضميره ، وبمعزل عن البيّنات القضائية على اختلافها ، بأن انتخاباً ما ، قد جرى بوسائل ترذله المناقشة ، فانه يقرر البطلان دون ان يعير التحقيق العالق امام القضاء أي انتباه .

ولقد رفض المجلس الفرنسي تأجيل النظر في نيابة أحد أعضائه عندما طلب

اليه ان يتوقف الى ما بعد الفصل في قضية عالقة امام المحاكم (١١ تشرين الثاني ١٨٧٦ أنتخاب السيد هيون و ١٨/١١/١٨٨٩ أنتخاب السيد فالوني) .
ان مواقف مجلسنا النيابي في تحقيق صحة أنتخابات أعضائه لم تتغير منذ أن أعلن الدستور سنة ١٩٢٦ حتى يومنا هذا .

ففي ظل قانون الانتخاب القديم ، اذ كان الانتخاب على درجتين رأينا المجلس النيابي يتخطى قرارات مجلس الشورى القاضية بإبطال انتخاب المندوبين الثانويين الذين ينتخبون النواب . وفي ظل القانون الجديد ، اذ أصبح الانتخاب على درجة واحدة ، وانحصر بالمجلس وحده حق النظر في صحة الانتخابات وفي الطعون الموجهة اليها ، تخطى المجلس أيضا تقارير لجان الطعون وصدق على الانتخابات الباطلة .

وابرز حدث من هذا النوع في تاريخ مجلسنا النيابي ، انتخابات الخامس والعشرين من ايار سنة ١٩٤٧ . فلقد قامت حول هذه الانتخابات ضجة كبرى وشبهة قوية ، حملت الحكومة على ان تنتدب لجنة من كبار القضاة لدرس ملفات الانتخابات وتقديم تقرير عنها الى لجنة الطعون .

وبعد ان درست هذه اللجنة عددا من المحاضر كفت يدها . فقدمت تقاريرها المتضمنة تحقيق الوقائع المادية فقط دون ان تناقشها أو تبدي رأيها القانوني فيها .

لكن لجنة الطعون درست هذه التقارير وتوسعت في التحقيق . وقدمت بنتيجة أعمالها تقريراً مفصلاً طلبت فيه ابطال عدد من النيابةات . ولكن المجلس لم يأخذ بهذا التقرير بل صدق على الانتخابات على علانها .

ومن المبادئ الهامة التي اعتمدتها اللجنة في تقريرها ، المبدأ القائل ان المجلس عندما ينظر بصحة انتخاب أعضائه ، يتولى القضاء في أتم معانيه .

وهذا ما جاء في التقرير المذكور في تعليل هذا المبدأ :

« ان المادة ١٠ من الدستور اللبناني مستوحاة من المادة ١٠ من القانون الدستوري الفرنسي الصادر بتاريخ ١٦ تموز سنة ١٨٧٥ . فيحسن بنا ان نستأنس بما قاله العلماء حول هذا النص ونتخذة مداراً للبحث والتقرير »

الرأي الأول :

« ينظر المجلس النيابي في صحة انتخاب أعضائه دونما قيد ولا شرط ، فهو يفصل في هذا الامر بحسب ما يوحى اليه ضميره ، وبدون ان يتقيد بالنصوص القانونية او بنتائج الاقتراع العام — فله السلطان المطلق بهذا الشأن يأخذ النصوص القانونية اذا شاء ، واذا أراد ان لا يأخذ بها فله ما اراد »

« ولو كان الامر خلاف ذلك لما كان المجلس محكمة عليا بل « لجنة فرز وحساب » .

الرأي الثاني :

« عندما يتولى المجلس أمر النظر بصحة انتخاب أعضائه يقوم مقام محكمة ادارية تنظر في القضايا الانتخابية وفقاً لأحكام القانون ، فعليه ان يتحقق من الامور التالية :

- ١ - ان المرشح الذي أعلن انتخابه ، توافرت فيه الشروط القانونية لأن يكون منتخباً .
- ٢ - ان المرشح نال الاكثوية المطلوبة بمقتضى القانون .
- ٣ - ان الاعمال الانتخابية جرت وفقاً لأحكام قانون الانتخاب .
- ٤ - ان الاعمال الانتخابية لم يحصل فيها ضغط او اكراه من شأنه ان يفسدها ويؤثر في نتائجها .

والقول ان المجلس مطلق الصلاحية ، لا يعني انه فوق القانون بخالفه متى شاء ، بل يعني ان قراراته لا تقبل المراجعة ، شأنه في ذلك شأن المحاكم القضائية والادارية العليا التي لا يجوز الطعن بقراراتها »

« فكما أن هذه المحاكم مقيدة بأحكام القانون ، فالمجلس أيضاً مقيد بهذه الأحكام ولا يجوز له مخالفتها أو الاعراض عنها » . (دوفي ج ٤ ص ٢٥٠ و ٢٥٣ وراجع برتلبي وهريو) .

« وقد عرضت هذه الآراء على بساط البحث في المجلس الفرنسي سنة ١٨٧٩ لمناسبة انتخاب السيد بلانكي وكان محكوماً عليه بالاستقاط من الحقوق المدنية . فاقترحت لجنة الطعون ابطال انتخابه ، مدلية بلسان مقررها : « أن المجلس محكمة ، وعليه ان يحترم القانون ويعمل على تطبيقه » . وأدلى كليمنصو بالنظرية المخالفة وقال : ان المجلس له الحق في ان يعرض عن الاسباب المانعة ويقرر الانتخاب المعيوب . ولكن المجلس أخذ بنظرية لجنة الطعون وألغى انتخاب السيد بلانكي المطعون بصحة انتخابه »

« وقد رأيت لجنتنا ان تثبت النظرية نفسها باعتبار ان المجلس عندما ينظر بصحة انتخاب اعضائه يتولى القضاء في اتم معانيه »

يتساءل اوجين بيار : (١)

هل ان امتيازات المجلس النيابي ، تصل الى حد ان تسمح له بان يعلن اهلاً للانتخاب « Eligible » مواطناً محكوماً عليه بمقتضى القوانين النافذة ، بالحرمان من الحقوق السياسية التي تستتبع « فقدان الاهلية الانتخابية »

ويجب على ذلك ، بانه لو صدر قرار من المجلس بهذا المعنى فيجب ان يطاع . ومثل هذا القرار يخول المواطن المحروم من حقوقه السياسية ، ان يحتل مقعده في الهيئة التشريعية . ولكن المجلس النيابي الفرنسي عام ١٨٧٩ اعلن بمناسبة البحث بانتخاب النائب بلانكي ، انه يخضع سلطاته المطلقة لاحكام القوانين النافذة ، وابطل نيابة النائب المذكور .

لقد جرت مناقشات فقهية قيمة عند بحث هذا الموضوع ، بعضها في تأييد

(١) اوجين بيار صفحة ٣٦٥

انتخاب بلانكي والبعض الاخر يرمي الى ابطال نيابته واننا نقتطف من هذه المناقشات أهمها في الحالين :

المناقشات في الطعن بانتخاب النائب بلانكي سنة ١٨٧٩ (٢)

لقد انقسمت لجنة الطعون الى ١٧ صوتاً مع التصديق على نيابة بلانكي ، مقابل ٢١ صوتاً ضد التصديق .

وقالت الاقلية المؤيدة ما معناه : « ان المجلس ، وهو القاضي الوحيد في مسائل تحقيق الانتخابات ، لا يخضع في تقديره لاي قاعدة . انه كهيئة سياسية ، يستطيع لاسباب سياسية ، وباسم البلاد التي هو احد اعضائها ، ان يعيد الاهلية السياسية لأي مرشح فقد هذه الاهلية ... »

وقال مقرر اللجنة في تقريره ، مؤيداً رأي الاكثرية المخالف :

« ليس المجلس هيئة محكمين Jury ، يفتش عن تعليل للوقائع من ظروف الحادثة ، ويمنع الاسباب الخفيفة لاعتبارات تتعلق بماضي الشخص او غير ذلك ... انه محكمة متصلة بالقانون الموكل اليها تطبيقه . ان شخصية المرشح لا تعني المجلس اكثر مما يعنيه رأي الناخبين الذين اقترحوا له . وفقدان الاهلية الانتخابية لا يختلف هنا عن فقدان الناشئ عن شروط السن او الجنسية التي قد لا تتوافر في احد المرشحين ... »

ورد النائب كليمنصو على ذلك بقوله :

« ليس المجلس هيئة محكمين ، ولا هو محكمة ، انه مجلس النواب . يعني انه هيئة سياسية تفصل في قضية انتخابية ، اي في عمل سياسي . ان المجلس ، في مسألة الاهلية الانتخابية Eligibilité وفي هذه المسألة وحدها ، يتمتع بسلطات مطلقة . وهذه السلطات المطلقة هي ضمانتنا الوحيدة لسلامة الانتخابات العامة ... فعندما يعطى المجلس ان يضع القيود التي يراها على

(٢) النائب الذي اشير اليه في تقرير لجنة الطعون .

« حرية اختيار الناخبين ، فبإمكانه ان يقرر كيفياً ان هذه الفئة او تلك من الاشخاص لا تتمتع بالاهلية الانتخابية . ما هو المبدأ الذي يرتكز عليه المجلس لتقرير ذلك ؟ ان يبدأ حق المجلس في هذا الشأن وان ينتهي ؟ ومن اين يستمد سلطانه بمنع هذا او ذاك من الانتخاب ؟ »

« ان طاقة المجلس في هذا الشأن تصبح تسلطاً على الانتخابات العامة »
 « Suffrage universel » وما دام يستحيل النكران بأن المجلس يمارس سلطته بصورة تحكمية arbitraire ، فيجب ان نعترف ان بإمكانه ان يسمي استعمال هذه السلطة ، الى درجة تتجاوز حدود التقييد للانتخابات العامة لتصل حتى الى حذفها . ولهذا ، فان الضمانة الوحيدة للانتخابات العامة ضد ما يمكن ان يقره المجلس من حالات لفقدان الاهلية الانتخابية ، انما هي ، في السلطة المطلقة ، غير المحدودة ، التي يجب ان يتمتع بها في كل حالة بمفردها . ولهذا رأينا المجالس السابقة تبحث في اساس السبب المؤدي لفقدان الاهلية الانتخابية . وهذا ما اطلب اليكم ان تفعلوه الآن . ولا يقيدكم في هذا الموضوع شيء غير القواعد الخاصة بكم . فاذا انكرتم على أنفسكم هذا الحق ، فانكم ستضطرون ان تعلنوا ، انكم في معرض التحقيق في الانتخابات ، لم تتمكنوا من التعرض لحالات من فقدان الاهلية الانتخابية اقرها المجلس غير مجلسكم ، وهي تمس جوهر الانتخابات العامة ، وستعلنون ايضاً انكم مضطرون ان تنحوا باحترام امام مثل هذا القرار ، الذي يشكل مجد ذاته « خرقاً فاضحاً لأقدس حقوق الناخبين موكليكم » .

ورد المقرر على ذلك بقوله :

« يعترف السيد كليمنصو معنا بأنه لا يجوز للمجلس ، وهو جزء من الانتخابات العامة Une fraction du suffrage universel ان ينصب نفسه قاضياً يتحكم بآرادة المجموع . وينكر على المجلس وهو الهيئة التي تمثل ارادة البلاد بأسرها ، ان يتقيد بالقوانين .. فلو اخذنا برأيه ، فاي قانون انتخابي عندئذ يسلم من

الخرق والتجاوز ؟ ومن يقول لنا ان الانتخابات العامة لا توصل الى المجلس قاصراً او امرأة ؟

وقال وزير العدل : « ان السيد كليمنصو يشير الى سابقتين عام ١٨٤٨ و عام ١٨٧١ قرر فيها المجلس صحة الانتخابات مع ان الفائزين كانوا من فاقد الاهلية السياسية . انه يشير الى انتخاب امراء اورليان سنة ١٨٧١ وانتخاب لويس بونابرت سنة ١٨٤٨ . »

« ولكن الوضع في عصرنا هذا يختلف عنه في ذلك العصر . لم يكن يومئذ غير مجلس النواب هيئة صالحة للتشريع . »

« اما اليوم فثمة مجلس للشيوخ . في ذلك العهد كان مجلس النواب وحده قادراً على ان يعدل اي قانون يتعلق بالاهلية الانتخابية .. اما اليوم فانه لا يقدر بدون موافقة مجلس الشيوخ ان يعدل اي قانون .. والسيد بلانكي اليوم فاقد الاهلية الانتخابية لانه محكوم بعقوبة مؤبدة . والقانون الذي يفقده هذه الاهلية الانتخابية لا يزال قائماً ، ولا يقدر مجلسكم وحده ان يعدله .. فيجب ان تنحوا امام احكام القانون .. وتحترموه ... »

وكانت نتيجة هذه المناقشة ابطال نيابة النائب بلانكي .

قد يتبادر الى الذهن بعد استعراض هذه المناقشة والتصويت الذي انتهت اليه ان ثمة مبدأ أقر ، يقول بان المجلس محكمة مقيدة بنصوص القانون او نتائج الانتخابات العامة .

ولكن اوجين بيار يستخلص المبدأ المخالف تماماً فيقول : « ان المجلس هو سيد لا حدود لسيادته . فلو كان المجلس مقيداً بنصوص القانون ، لكان يكفي وزير العدل في قضية بلانكي ، ان يتلو القرار القاضي بحرمانه من الحقوق السياسية وان يطلب الى المجلس اعلان بطلان انتخابه . ولو كان مقيداً بنتائج الانتخابات العامة لاقتصرت المناقشة على عملية حسابية بسيطة تثبت ان

« بلانكي نال اكثوية الاصوات (١) » .

« لا هذا ولا ذاك من الافتراضين يأثلف مع النص الدستوري ، الذي يولي المجلس سلطة مطلقة عندما يبحث الاهلية الانتخابية وصحة الانتخاب . ولا تقصد بهذا القول ، ان نصوص القانون او نتائج الانتخابات العامة تعتبر بحكم الشيء غير الموجود امام المجلس ، ولكننا نقصد ان نقول ان المجلس في هذا الشأن هو حكم مطلق الصلاحية ، يقدر حسبما يلي عليه ضميره ، اسباب فقدان الاهلية الانتخابية ، ويقدر الاخطاء والغش والمناورات ، التي من شأنها ان تشوب نتائج الانتخابات العامة .. هذا هو دور المجلس وهذا هو حقه . فعندما يقتنع لأسباب ليس ملزماً بأن يبيدنها ، بان مرشحاً ما ، محروماً من حقوقه السياسية ، هو اهل لان يمثل مواطنيه فيمكنه ان يقرر ذلك . وعندما يقتنع بأن مرشحاً ما ، نال اكثوية ، ولكن مشوبة بالعيوب التي من شأنها ان لا تجعله ممثلاً شرعياً حقيقياً لمواطنيه ، فيمكنه ان يعلن ذلك . ان نصوص القانون ونتائج الانتخابات العامة تسهم في تكوين قناعة المجلس ، ولكنها لا تفرض عليه فرضاً ، واذا لم يكن الامر كذلك فقد المجلس سلطته المطلقة التي خوله اياها الدستور ، واصبح هيئة بسيطة مهمتها التسجيل » ثم يتابع اوجين بيار شرحه في تبيان السلطة المطلقة التي يتمتع بها المجلس ، فينتقد النظرية التي ادلى بها وزير العدل بان المجلس النيابي لا يقدر وحده وبدون موافقة مجلس الشيوخ ان يقرر الغاء الحرمان من الاهلية الانتخابية فيقول : « ان مجلس الشيوخ وحده قاض مطلق الصلاحية ومجلس النواب كذلك ولكل مجلس من الاثنين منفرداً ان يقرر ما يشاء بشأن التصديق او عدم التصديق على نيابة اعضائه .

لقد عدد اوجين بيار حالات اخرى ذهبت فيها المجالس مذاهب مختلفة بشأن التصديق على الانتخاب :

(١) لقد انتقد دوغي هذا الرأي فقال : من الغريب ان يكون ثمة مؤلف رصين يقدر ان يكتب اشياء كهذه .

ففي انتخاب لويس نابليون بونابرت سنة ١٨٤٨ ، قال اصحاب الرأي بثبت نيابته ، انه على الرغم من حرمانه من الحقوق السياسية بقانون النفي الصادر في كانون الثاني سنة ١٨٣٢ فان الذهاب الى ابطال نيابته هو افتئات على ارادة الشعب .

وقد رد خصوم هذه النظرية بالقول « ان ما يجب احترامه هو القانون الصادر عن مجرع الامة . واذا اخطأت مقاطعة ما ، وانتخبت نائباً محروماً من حقوقه السياسية فان ارادة ابناء المقاطعة ليست ارادة الشعب بكامله » .

ولقد قرر المجلس بالنتيجة تصديق انتخاب ثلاثة اشخاص من عائلة بونابرت وفي انتخاب شخصين من عائلة اورليان سنة ١٨٧١ اثبتت المشكلة نفسها ، وقرر المجلس تصديق انتخابها كما قرر بالوقت ذاته الغاء قانون النفي الصادر سنة ١٨٣٢ ولكن الالغاء تم بعد التصديق على الانتخاب .

ومقابل ذلك قرر المجلس في ٢٦ / ١١ / ١٨٨٩ ابطال نيابة النائب «ديون» لانه كان محكوماً بعقوبة جنائية تحرمه من حقوقه السياسية . كما قرر في ٩ كانون الاول ١٨٨٩ ابطال نيابة شخص نال الاكثوية ولكن ترشيحه كان غير قانوني .

قلنا ان مجلس النواب عندنا هو ايضاً وحده صاحب الحق في الفصل في صحة نيابة اعضائه وانه يسير في هذا الموضوع على هدى الاجتهاد الفرنسي . والامر غير مستغرب ما دام ان دستورنا مستمد من الدستور الفرنسي ونظامنا الداخلي منقول عن النظام الفرنسي .

ولكن هذا الحق الممنوح لمجلس النواب بالنص الدستوري ، كان وما يزال موضع انتقاد شديد في الأوساط الشعبية وفي الاحزاب والهيئات العاملة في الحقل السياسي . ذلك لان انتخاباً واحداً لم يفسخ منذ ان وجد المجلس النيابي في لبنان حتى الآن .

ترى أكانت الانتخابات دائماً حرة ؟ تجري بدون تزوير ؟ بدون ضغط ، وبدون رشوات ؟

اننا ولو اسأنا الى تاريخنا يجب ان نعترف أن كثيراً من الانتخابات لم تكن كذلك . وانما كانت تتعرض للفسخ دون ريب ، لو طعن فيها امام هيئة قضائية تنظر الى القضية من ناحيتها القضائية المجردة ..

ويجب ان نقرر انه اذا جاز لنا ان نأخذ بالاجتهاد الفرنسي فلا يجوز ان نأخذ الجانب الواحد الذي يقول بامتهان حرمة القانون للمحافظة على سيادة المجلس .

ان سيادة المجلس في رأينا تقوم على مدى احترامه لاحكام القانون ولا يجوز بوجه من الوجوه ان تطغى هذه السيادة على « سيادة القانون » .

الفصل الثاني

الطعون الانتخابية

أ - حق القانون :

ان التحقيق في صحة الانتخابات النيابية هو من حق القانون فسواء قدم طعن في هذه الانتخابات ام لم يقدم ، يتوجب على المجلس ان يقوم بالتحقيق ويفصل في صحة الانتخابات ، حتى لو استقال الشخص المطعون في نيابته او توفي :

Chaque assemblée procède d'office à la vérification des pouvoirs de tous ses membres, même si leur élection ne donne lieu à aucune réclamation.

فاذا كان ثمة غش ، فيجب على المجلس ان يفضحه وينذر الناهيين الذين ارتكبوه^(١) .

وهذا المبدأ ، خلافا لما هو الحال في بريطانيا ، مقرر من المادة ٣٠ من دستورنا المأخوذ عن الدستور الفرنسي . وقد فسر العلماء النص الفرنسي تفسيراً يتوافق مع هذا المبدأ^(٢) .

ولقد ابطلت في فرنسا بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٨٤٨ نيابة شخص سبق له

(١) لافاريار صفحة ٦٩١ .

(٢) اسمان - الحق الدستوري ج ٢ ص ٣٩٣ .

ان استقال من النيابة اثر الطعن في انتخابه . وقد علل المقرر رأيه بمتابعة التحقيق في صحة الانتخاب بما يلي :

« لا يحق للمواطن المنتخب ممثلاً عن الشعب ان يستقيل قبل التصديق على انتخابه . فهو قبل التصديق ليس الا ممثلاً منتخباً لا ممثلاً معترفاً به .. ولا يجب ان يخفى على الرأي العام ، ما يقدم عليه اي مواطن من مناورات غشية ، ورسوات وتهديد للوصول الى النيابة . ولا يجب ان نسهم باخفاء معاييه ، بمساعدته على تغطيتها بالاستقالة » .

ومن هذا الاجتهاد استمد المجلس الفرنسي النص في نظامه الداخلي القائل : « ان الاستقالة المقدمة من احد النواب قبل تثبيت نيابته لا ترفع يد المجلس عن التحقيق في صحة انتخابه » .

وهذا المبدأ ذاته كان منصوصاً عليه في نظامنا القديم الصادر سنة ١٩٣٠ الذي يظل ولا شك تقليداً او اجتهاداً . فان المناقشة التي حصلت بهذا الشأن في المادة ١٥ من نظام سنة ١٩٣٠ تكشف عن نية المشرع بما لا يقبل الشك بوجوب متابعة التحقيق في صحة الانتخاب ولو استقال النائب .

جاء في المادة ١٥ المشار اليها : « اما الاستقالة التي يقدمها النائب قبل تصديق انتخابه فلا تمنع المجلس من حق النظر في تمحيص انتخاب ذلك النائب المستقيل ^(١) » ولقد تساءل النائب الحازن عند طرح هذه المادة للمناقشة عما يحصل اذا توفي العضو .. فاجاب النائب اسحق : يمحى انتخابه بعد موته .

واضاف النائب نصار : « يمكن ان يفسخ الانتخاب لعلة شاذجة تمنعه من دخول الانتخابات فيما بعد » .

ب - وضع النائب قبل الفصل في صحة النيابة :

اذا كان تحقيق صحة الانتخابات هو من حق القانون ، فما هو وضع النائب

(١) La Chambre ne juge pas l'élu, mais l'élection (Cormenin)

قبل الفصل في صحة نيابته . وهل تعلق ممارسته العمل النيابي على صدور القرار بصحة النيابة ، ام ان الصحة مفترضة الى ان يقرر البطلان ؟

- يعتبر المنتخب نائباً في لبنان ، منذ اعلان نتيجة الانتخاب ، الى ان تبطل نيابته بمقتضى القانون (المادة ١٥ من النظام الداخلي) .

اما في فرنسا ، فلا يقدر النائب ان يشترك في جميع الاعمال النيابية ، ما لم يثبت انه يتمتع بنيابة قانونية قطعية inattaquable . فجمع الاصوات في كل قلم من اقلام الاقتراع ، ثم احصاء هذه الاصوات في مختلف الاقلام ، ثم اعلان النتائج الانتخابية ، ان هي الا عمليات متتابعة لا تشكل اكثر من قرينة على ان المرشح قد انتخب : Le candidat est élu (اوجين بيار صفحة ٣٥٣) .

فالفرق بين نظامنا والنظام الفرنسي اذن بين واضح :

الاصل بموجب نظامنا ، صحة النيابة ، الى ان يثبت بطلانها ، اي ان قرينة الصحة مفترضة لمجرد اعلان نتائج الانتخاب .

اما في النظام الفرنسي ، فان اعلان النتائج قرينة على ان المرشح قد انتخب . ولكنه لا يصبح نائباً بصورة نهائية الا بعد التصديق على نيابته .

ان المادة ١٣ من نظامنا القديم ، على ركازة تعيورها واختلاط نصوصها قد فرقت على غرار النظام الفرنسي بين فئتين من النواب الذين لم يصدق انتخابهم .

الفئة الاولى - وهي تشمل النواب الذين لم يوضع انتخابهم موضع المذاكرة . فهؤلاء لا يملكون « المبادرة التشريعية » :

« لا يحق للنواب الذين لم يصدق انتخابهم بعد ان يقدموا اي اقتراح قانوني ولكن يحق لهم الاشتراك مع رفاقهم الذين صدق على انتخابهم بالتصويت على الاقتراحات التي تقدمها الحكومة » كما يحق لهم ان يشتركوا في جميع المناقشات الاخرى وفي التصويت ، ويحق لهم ايضاً ان يحضروا جلسة المجلس عند النظر

في صحة انتخابهم ، وان يشتركوا في المناقشة دون التصويت . ولكنهم يشتركون بالتصويت والمناقشة معاً عند البحث في نيابة الآخرين .

والفئة الثانية - وهي تشمل النواب الذين درست لجنة الطعون صحة انتخابهم وارتأت تأجيلها لاجراء تحقيق بشأنها ، وقرر المجلس التأجيل . فهو لاء يشتركون في جميع المناقشات . ولكن عليهم ان يمتنعوا عن التصويت في جميع المواضيع التي تطرح على المجلس . وحكمة منع النائب من التصويت هي على حد تعبير رئيس المجلس اثناء مناقشة هذه المادة ، « ان انتخابه اصبح شبه مهدد بالنقض » وانه قد يساير بصوته لقاء العطف الذي يؤمل ان يكسبه . وان تقرير اللجنة يتضمن « شبهة بصحة نيابته » .

ان المادة الخامسة عشرة من نظامنا الحالي قد عدلت هذه الاحكام استناداً الى قرينة الصحة التي اعتمدتها .

ولكن ، ألا يبدو هذا الامر مخالفاً لنية الشارع الدستوري الذي يعتبر تحقيق صحة الانتخابات من حق القانون ؟

كثيراً ما ينتضي وقت طويل قبل ان يبت المجلس بصحة الانتخاب . ويذكرون في فرنسا ان نائباً في انتخابات سنة ١٩١٤ قضى كامل الدور التشريعي (خمس سنوات ونصف) دون ان يبت المجلس بصحة نيابته .

لقد رأى الشارع عندنا ان تعليق ممارسة العمل النيابي على صدور قرار بصحة النيابة ، من شأنه ان يعرقل الحركة النيابية . فليس يعقل ان يكون النائب نائباً في بعض الامور ، ولا يكونه في البعض الآخر .

ولكن ما دام التحقيق في صحة الانتخابات يظل لازماً ، ولو لم يقدم طعن فيها ، فان غاية المستور الدستوري تظل محققة ، ولا يمكن بالتالي اعتبار المبدأ المقرر بالمادة الخامسة عشرة من النظام مخالفاً للدستور .

اما العيب الذي يظل ملازماً هذا المبدأ ، فهو في انه يفسح المجال أمام

لجان الطعون لا للتباطؤ في تدقيق الاعمال الانتخابية فحسب ، بل لتركها بالكلية والقائها في سلة المهملات .

ج - لجنة الطعون ؟

تنص المادة ١٦ من النظام الداخلي : « ينتخب المجلس في اول جلسة يعقدها بعد تأليف عمدته لجنة لتدقيق الاعمال الانتخابية وتمحيص الطعون في صحة الانتخابات ، عامة كانت او فرعية . واللجنة تنظم تقريراً بنتيجة اعمالها ترفعه الى المجلس في مدة خمسة عشر يوماً على الاكثر تبدأ من تاريخ انتخابها » .

ان مهمة اللجنة كما يتضح من هذا النص مزدوجة ، فهي تقوم بعملين :

الاول - تدقيق الاعمال الانتخابية غير المطعون فيها .

الثاني - تمحيص الطعون في صحة الانتخابات .

ان هذا العمل في المجلس الفرنسي ، لا تقوم به لجنة واحدة بل المجلس بكامله . وهذا امر طبيعي ومفروض ، طالما ان النواب في فرنسا ، كما رأينا ، لا يمكنهم ان يمارسوا نشاطهم النيابي قبل التصديق على صحة انتخابهم . ولذلك ينقسم المجلس الفرنسي بكامله الى عدد من المكاتب ، يتولى كل مكتب منها ، تدقيق الاعمال الانتخابية في عدد من الدوائر الانتخابية ، لا يدخل ضمنها طبعاً ، دوائر الاعضاء الذين يؤلفون المكتب .

ان من اغرب الأمور في نظامنا الداخلي ، انه لم ينص بشأن هذا الأمر الخطير الا على وجوب انتخاب لجنة الطعون (المادة ١٦ المشار اليها) .

اما من هو صاحب الحق بالطعن في صحة الانتخاب ؟

وما هي المهلة لتقديم الطعن ؟ ولمن يقدم ؟

وكيف يجري تدقيقه في اللجنة ؟

وكيف يصوت عليه في المجلس ؟

فكل هذه الامور لم يكلف المشرع نفسه عناء النص عليها وكان اكثرها منصوفاً عليه في نظام ١٩٣٠ الملغى . ولذا نرانا مضطرين عند بحثها للرجوع الى هذا القانون الملغى على انه تقليد بولماني ، والى القواعد المتبعة في المجالس الفرنسية بالنظر لوحدة المصدر التشريعي .

وفي اعتقادنا ان المشرع عندما وضع النظام الجديد سنة ١٩٥٣ قد توخى الاختصار دون ان يكون في نيته الغاء تلك القواعد التفصيلية . على ان هذا الاختصار في معالجة هذه العملية الدقيقة قد جعلها ، وهي على اعظم جانب من الخطورة ، في الدرجة الاخيرة من الاهمية . ومع انه من المفترض ان تدقق الاعمال الانتخابية في اللجنة ، وان يبت بها في المجلس بتجرد وروية مقرونين بما امكن من العجلة ، فان لجائنا والمجالس من بعدها قد درجت على معالجة الموضوع بما شئت من الاساليب الا الاسلوب الذي يوحى الاطمئنان والثقة .

ومن يتتبع أعمال لجان الطعون ومقرراتها ، واساليب التحقيق فيها ، يتبين انها كانت تارة عرضة للأهواء الشخصية والنزعات السياسية تميل حينما مالت السلطة او حيث يكون هوى اعضائها . وتارة تعمل بروح الاستخفاف واللامبالاة حتى لتجد الآمال المعلقة ، فور الانتخاب ، على لجنة الطعون ، بفضح الاعمال المغايرة للقانون ، تتبخر مع الايام ، فتضيع في مهمه النسيان ، ويميل الرأي العام والصحافة البحث فيها ، وتمر خلسة في المجلس للتصويت عليها بدون مناقشة .

د - أصحاب الحق بالطعن :

ان قانوننا كالقانون الفرنسي لم يحدد من هم اصحاب الحق بتقديم الطعون في صحة الانتخاب .

ويعتبرون في فرنسا ، ان لجميع المواطنين ، افراداً وجماعات ، الحق في ان يقدموا لمجلس النواب ما يتراوى لهم انه يشوب عمليات الانتخاب ، وهم

يتمتعون بهذا الحق حتى ولو لم يكونوا ناخبين في الدائرة الانتخابية التي يطعنون في صحة عملياتها الانتخابية .

ولا يعيب الطلب انه خال من التبعة القانونية ، ولكن يجب ان يكون موقعاً من صاحبه والا تعرض للاهمال .

ويشترط في بريطانيا ان يكون الطاعن ناخباً او مرشحاً .

هـ - مهلة الطعن :

ولم يحدد قانوننا كالقانون الفرنسي ، مهلة الطعن . فهو يظل مقبولاً ما دام المجلس لم يفصل في صحة الانتخابات .

وعندما تدرس لجنة الطعون صحة الانتخابات يمكنها ان تمنح الطاعن ، اذا طلب ، مهلة لجمع مستنداته . فاذا لم تبرز هذه المستندات ضمن المهلة المحددة كان للجنة ان ترفض مهلة جديدة . ولكن المجلس بناء لطلب احد اعضائه يمكنه ان يمنح المهلة الجديدة المطلوبة . وعندما تضع اللجنة تقريرها لرفعها الى المجلس فلا يمكنها ان تتوقف عند طلب طعن مقابل يتقدم به العضو المنتخب متأخراً . ولكن عليها ان تدون الواقعة في آخر التقرير دون تحقيق وشرح (اوجين بيار غمرة ٣٥٥) .

ان مهلة الطعن في القانون الالماني القديم هي عشرة ايام تلي اعلان النتائج الانتخابية .

وفي القانون الياباني ثلاثون يوماً .

اما في انكلترا ، حيث تقدم الطعون الى قضاة مخصوصين ، فلا يقبل الطعن الا من ناخب او مرشح خلال شهر على الاكثر وبعد دفع تأمين نقدي .

و - عريضة الطعن في صحة الانتخابات :

في فرنسا تقدم الطعون الى رئيس المجلس الذي يحيلها على اللجنة . ولا يعتبر

اي طعن ، سواء امام اللجنة او امام المجلس ، اذا لم يكن قد قدم الى الرئيس بصورة قانونية . وعلى ذلك فان طعنا يقدم مثلاً الى وزارة الداخلية لا يعتبر موجوداً . ولكن وجود الطعن او عدمه لا يحول دون حق النائب بانتقاد عمليات الانتخاب عندما تطرح هذه العمليات على المجلس للمناقشة فيها . حتى ولو كان ثمة طعن رجوع عنه الطاعن .

وتقدم الاعتراضات عندنا الى رئاسة المجلس وهو الآت تقليد مأخوذ عن نص المادة العاشرة من نظام ١٩٣٠ .

على ان المجلس عندنا لم يتقيد بهذا التقليد ، بل كان يقبل الطعون المقدمة الى رئيس الجمهورية الذي يحيلها الى رئيس المجلس النيابي فيحيلها بدوره الى لجنة الطعون . (انظر عرائض الطعون المقدمة على انتخابات ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧) .

الذم والقدر في عريضة الطعون

ان الطعون في صحة الانتخابات توضع عادة فور المعركة الانتخابية . وكثيراً ما يندفع واضعها وراء عاطفته فيضمنها الكثير من عبارات الذم والتحقيق بحق خصومه . فهل ان هذه العبارات تفتح الباب لمقاضاة الطاعن بجرمة الذم او القدر .

لقد اثير هذا الموضوع في فرنسا اثر انتخاب ١٨٤٦ . اذ اقام النائب المطعون في نيابته دعوى الذم والقدر بحق الطاعن امام المحكمة . فدفع المدعى عليه الدعوى بعدم الصلاحية ، باعتبار ان المجلس هو وحده المحكمة الصالحة لرؤية الطعون الانتخابية . ولكن المحكمة البدائية ومن بعدها محكمة الاستئناف قد ردت هذا الدفع وادانت الطاعن بجرمة الذم والقدر .

ولكن هذا الاجتهاد قد عدل عنه فيما بعد وردت دعوى القدر والذم لعدم صلاحية القضاء للنظر فيها .

ففي الثالث والعشرين من اذار سنة ١٨٦٤ اصدرت محكمة « كولمار » حكماً بهذا المعنى هذه اهم حشياته :

« في الدفع بعدم قبول الدعوى المبني على الحصانة المقفورة بقانون ١٧ ايار سنة ١٨١٩ »^(١) للدفع الخطية المقدمة للمحاكم .

« حيث ان كلمة المحاكم تتناول جميع الهيئات ذات الصفة القضائية toutes les juridictions فمحاسن المحافظات Conseils de préfecture التي تنظر في صحة الانتخابات البلدية والادارية قد اعتبرت بمقتضى العلم والاجتهاد في فئة المحاكم .

وحيث انه للسبب نفسه يجب اعتبار المجلس النيابي في فئة المحاكم عندما ينظر في المسائل المتعلقة بانتخاب اعضائه . لانه عند التحقيق في صحة الانتخابات يتبع اصول المحاكم فيستمع الى الفريقين والشهود ، وبعبارة شاملة يجري جميع التحقيقات التي تكون قناعته حول صحة الانتخابات وسلامتها .

وحيث ان المجلس يحكم بالدرجة الاخيرة وفي جلسة علنية في الانتخابات المطعون فيها ، واليه يعود امر تحديد الدافع الذي حمل الطاعن على تقديم طعنه ، حتى اذا تبين له سوء نيته وانه اثار لغايات شخصية ، اموراً غريبة عن موضوع الطعن ، احال الاوراق الى القضاء للملاحقة .

وحيث انه باستثناء هذه الحالة ، يجب ان تعتبر الطعون المقدمة الى المجلس عندما يمارس سلطته القضائية محمية بالحصانة التي تتمتع بها الكتابات التي تقدم امام مختلف المحاكم . لذلك تقرر عدم قبول الدعوى » .

وبتاريخ ٢٣ اذار سنة ١٨٧٧ اصدرت محكمة « نيم » الاستئنافية قراراً بمائلاً وعائلته كما يلي :

« ان حق الاعتراض في القضايا الانتخابية يصبح وهمياً Illusoire اذا كان تبيان الوقائع التي من شأنها ان تشوب انتخاباً ما يمكن ان تعرض الطاعن

(١) يقابل هذا القانون عندنا المادة ١٧٤ من قانون العقوبات ونصها : « لا تترتب اية دعوى ذم او قدر على الخطب والكتابات التي تبرز او تلفظ امام المحاكم عن نية حسنة وفي حدود حق الدفاع المشروع .

للملاحقة بجريمة القذف . ويكفي ان يكون الطاعن حسن النية ، وان تكون الوقائع المدلى بها ذات علاقة مباشرة واكيدة بالانتخاب ، وان يكون هدفها ممارسة حق مدني لا تحقير المطعون في انتخابه ، ولا يتحمل الطاعن مسؤولية نشر الطعون لأن النشر هو نتيجة طبيعية لمعاملة الطعن نفسها .

غير ان المحاكم الفرنسية اقرت مبدأ التعويض المدني للنائب المطعون فيه ، معللة انه اذا كان الطعن بالانتخاب هو احدى الضمانات المقررة لسلامة الانتخاب وصحته ، وان ما يرد فيه من تهمة وتعريض لا يشكل جرماً جزائياً فانه يشكل ولا ريب شبه جرم quasi délit ويفتح الباب لدعوى العطل والضرر^(١)

ز - درس الطعون في اللجنة .

على اللجنة ان تدقق بادية ذي بدء في الانتخابات غير المطعون فيها وتقدم تقريراً عاجلاً بشأنها .

ويقوم بالانتخاب غير المطعون فيه ، لا ذاك الذي لم يقدم بشأنه اعتراض فحسب ، بل كل انتخاب ، تبدو الطعون الموجهة اليه غير جدية . وفي هذه الحالة يكتفي بتقرير موجز يبين فيه ، عدد الناخبين ، وعدد المقترعين ، والاصوات التي نالها كل مرشح على وجه قانوني . ويختم باقتراح بالتصديق على هذه الانتخابات .

وعندما تنتقل اللجنة الى تدقيق الانتخابات المطعون فيها ، جرت العادة ، ان تدعو الطاعن والمطعون في انتخابه امامها للاستماع الى ملاحظاتها .

واللجنة ان تدعو امامها ، الموظفين الذين ترى فائدة باستماع شهادتهم ، كما ان لكل شخص الحق بان يطلب الى اللجنة استماع شهادته . واللجنة حرة ان تستجيب الطلب او ترفضه .

(١) انظر اوجين بيار صفحة ٣٤٨ - ٣٥٢ .

واللجنة بواسطة رئيسها ، ان تطلب من الحكومة اي مستند ترى فيه فائدة لكشف الحقيقة .

واذا طلب احد الطاعنين مستندات تتعلق لا بالشخص المنتخب ، بل تتعلق بخصمه ، فللجنة ان ترفض الطلب حتى ولو كانت هذه المستندات تنير التحقيق .

واللجنة مطلقة الصلاحية بتقرير الابطال او التصديق ، ولها ان تستند على مجمل الوقائع كما ان لها ، في حالة الابطال ان تكتفي بشكوى واحدة ، اذا كانت هذه الشكوى كافية في حال ثبوتها لابطال الانتخاب .

ان تقرير اللجنة هو تقرير موقت . وهذا يعني ان من حق اللجنة بعد تقديمه متضمناً طلب التصديق ، بالنظر لصحة الاعمال الانتخابية ، ان تلحقه بتقرير آخر معاكس متضمناً طلب عدم التصديق لبطالان الاعمال الانتخابية .

واذا انقسم الرأي في اللجنة ، فعلى المقرر ان يبين وجهتي النظر ، ليكون المجلس على بينة من الامر في الحالين .

واذا تأخرت اللجنة بتقديم تقريرها ، فلا يستطيع المجلس ان يكرها على تقديم تقريرها ما دامت تعلن انها لم تنته من التحقيق . ولكن بما ان تدقيق الاعمال الانتخابية وتقديم التقرير بشأنها ، هو من العمليات المستعجلة بطبيعتها ، فانه باستطاعة اي نائب ، في الجلسة العلنية ، ان يسأل اللجنة عن سبب التأخير . فاذا ادلت بسبب لم ير المجلس انه حري بالاعتبار فله ان يأمرها بالاستغناء عنه وتقديم التقرير بمهلة قصيرة .

ح - تدقيق الاعمال الانتخابية في المجلس :

يجب على المجلس بعد تقديم التقرير ان يشرع بادية ذي بدء بالفصل في الانتخابات غير المطعون فيها .

ويستحسن ان يفصل المجلس في هذه الانتخابات مستقلة عن الانتخابات

المطعون فيها ، حتى لا تكون هذه سبباً في تأخير تلك .

اما الانتخابات المطعون فيها فان تقرير اللجنة والمناقشة فيه يرتديان طابعاً اكثر جدية من الاولى . ولذلك فانه يوزع على النواب قبل الجلسة بمدة كافية لدرسه ، وتعين له جلسة خاصة للمناقشة .

كان نظام ١٩٣٠ ينص على حق النائب المطعون في انتخابه بالمناقشة دون التصويت . وكان يوليه الحق بطلب تأجيل النظر الى جلسة تالية اذا كان تقرير اللجنة يقول بابطال نيابته . ولكن النظام الحالي لم ينص على شيء من ذلك الا ان هذا الامر في رأينا هو تقليد برلماني واجب الاتباع .

ولا يخضع طلب التأجيل في النظام الفرنسي للتصويت ، لأن التأجيل حق من حقوق الدفاع التي لا يمكن ان يحرم النائب منها . ولا يمكن ان تخضع ايضاً للتصويت والمناقشة ، المهمة التي تعطى للنائب لتحضير دفاعه . وهذا ما كانت تنص عليه المادة ١٢ من نظام سنة ١٩٣٠ .

وعندما يتناقش المجلس في صحة الانتخابات ، يجب ان تجري المناقشة في كل عملية انتخابية على حدة .

واذا جاز للمجلس ان يضع على جدول الاعمال ، انتخابات دائرة من الدوائر بأكملها ، فان باب المناقشة فيها يفتح تباعاً لكل انتخاب بمفرده . كما انه لا يجوز ان يصدر قرار واحد بانتخابين اثنين . ولا يجوز في معرض البحث بعملية انتخابية ، التعرض لعملية أخرى تم التصديق عليها ولو كان ثمة تلازم في الوقائع بين العمليتين .

ومن المقرر ان المجلس لا يستمع الا للنائب المطعون في انتخابه ، ولغيره من النواب الذين يرغبون بالامتناع في المناقشة . ويمتنع على المجلس دستورياً ان يستمع الى المرشح الفاضل الطاعن بالانتخاب .

(١) انظر اوجين يارص ٣٧١ وما يليها .

واخيراً ان مسألة الجنسية ، جنسية النائب الفائز يمكن ان تثار في المجلس ولو لم تكن موضع بحث في اللجنة . ويمكن المجلس ان يفصل فيها دون ان يحيل الامر الى اللجنة المذكورة .

ط - التصويت على صحة الاعمال الانتخابية :

لم ينص النظام الداخلي على كيفية التصويت وأصوله في المسائل المتعلقة بصحة الاعمال الانتخابية . ولكن نظام ١٩٣٠ الذي قلنا بوجوب اتباعه تقليداً في هذا الشأن قد تضمن بعض القواعد الاصولية . ومن هذه القواعد ومن النظام الفرنسي يمكننا ان نرسم الخطوط التالية :

ان تقرير لجنة الطعون يمكن ان يختم باحد الآراء الآتية :

اما ان يقرر تصديق الانتخاب

واما ان يقرر ابطال الانتخاب

واما ان يكتفي بسرد الوقائع ويترك للمجلس الرأي والقرار .

واما ان يتضمن آراء أخرى ، كالتأجيل لاجراء التحقيق بامر معين .

١ - فاذا تضمن التقرير رأياً بتصديق الانتخاب ، ولم يقدم اقتراح مخالف من احد النواب ، فان رأي اللجنة بتصديق الانتخاب هو الذي يطرح على التصويت .

٢ - واذا تضمن التقرير رأياً بتصديق الانتخاب ، وقدم اقتراح مخالف يرمي الى الابطال ، فان هذا الاقتراح هو الذي يطرح للتصويت بوصفه تعديلاً . ذلك لان رأي اللجنة يعتبر بمثابة « المشروع الاصيل » والنظام الداخلي ينص على ان التعديل يصوت عليه قبل المشروع الاصيل .

٣ - واذا تضمن التقرير رأياً بالابطال ولم يقدم اقتراح مخالف بالتصديق ، فان الابطال هو الذي يطرح للتصويت . اما اذا قدم اقتراح مخالف بالتصديق

فوجب طرح هذا الاقتراح باعتبار انه تعديل له حق الاولوية على المشروع الاصلي .

٤ - واذا تضمن التقرير رأياً بتصديق الانتخاب ، وقدم تعديلات ، احدهما يقول بالابطال ، والاخر يرمي الى اعلان صحة انتخاب مرشح آخر غير المرشح المعلن فائزاً ، فان هذا الاقتراح الاخير هو الذي يطرح للتصويت اولاً باعتبار انه هو الابعد مدى عن المشروع الاصلي .

٥ - واذا لم يتضمن تقرير اللجنة رأياً ما ، لا بالتصديق ولا بالابطال ، وهذا ما يحصل احياناً عندما تترك اللجنة الرأي للمجلس مكتفية بسرد الوقائع والادلة ، فعلى الرئيس ان يطرح للتصويت رأياً بتصديق الانتخاب .

اما اذا قدم اقتراح يرمي الى ابطال الانتخاب ، فان هذا الاقتراح هو الذي يطرح للتصويت .

قد يتضمن تقرير اللجنة رأياً بتأجيل الفصل في صحة النيابة ، الى ما بعد التحقيق في امور معينة بواسطة لجنة الطعون نفسها ، او لجنة اخرى يكل المجلس اليها هذا الامر . فكيف يصوت على هذا الرأي ؟

١ - اذا تناول رأي اللجنة بالتأجيل ، جميع نواب القائمة وقدم اقتراح بتأجيل البعض والتصديق فوراً على البعض الآخر ، فان رأي اللجنة باعتباره الاوسع مدى هو الذي يطرح للتصويت اولاً .

٢ - اذا تضمن تقرير اللجنة رأياً بالتأجيل وقدم احد النواب اقتراحاً بالابطال او بالتصديق فوراً على الانتخاب فان رأي اللجنة هو الذي يطرح للتصويت اولاً باعتباره يرمي الى حل المسألة الاستباقية .

٣ - واذا تضمن تقرير اللجنة رأياً بالتصديق او الابطال ، وقدم احد النواب اقتراحاً بالتأجيل لاجراء التحقيق ، فان اقتراحه يطرح للتصويت اولاً لانه يرمي ايضاً الى حل المسألة الاستباقية .

ي - ما هي الغالبية المطلوبة عند التصويت في مختلف هذه الحالات ؟

واذا طرح للتصويت رأي اللجنة بتصديق الانتخاب مثلاً وسقط فهل يعني ذلك حتماً بطلان الانتخاب ؟

على ذلك يجيب اوجين بيار بالاجاب مع التحفظ :

Le rejet des conclusions du bureau tendant à la validation emporte de plein droit l'annulation, à moins qu'il n'y ait des réclamations; dans ces cas la délibération peut être reouverte et la chambre peut être appelée à se prononcer directement sur la question d'invalidation (No 395 et 382)

ان هذا الحل الذي اورده اوجين بيار ينسجم مع النص الدستوري الفرنسي الذي لم ينص على اكثرية استثنائية عند التصويت على صحة الاعمال الانتخابية .

اما عندنا فما دام النص الدستوري يقول بعدم جواز ابطال النيابة الا بغالبية الثلثين من مجموع اعضاء المجلس فلا يمكن الاخذ بهذا الرأي على الاطلاق . فكيف اذا يجري التصويت في مختلف هذه الحالات التي ذكرناها ؟

للجواب على هذا الامر يجب دائماً ان نأخذ بعين الاعتبار الاكثرية المطلوبة للابطال وهي الثلثان من مجموع الاعضاء .

فاذا تضمن تقرير اللجنة رأياً بتصديق الانتخاب ، ولم يقدم اقتراح مخالف بالابطال ، فان رأي اللجنة يطرح للتصويت . وفي هذه الحالة يكفي ان يصوت على هذا الرأي ثلث اعضاء المجلس ونائب واحد زيادة عن هذا الثلث . اذ ان هذه الاكثرية تنفي امكانية الابطال ما دام الابطال يتطلب ثلثي اعضاء المجلس .

واذا تضمن تقرير اللجنة رأياً بابطال الانتخاب ، ولم يقدم اقتراح مخالف بالتصديق فان الابطال هو الذي يطرح للتصويت ويجب ان ينال اكثرية ثلثي مجموع الاعضاء والا اعتبر الانتخاب مصدقاً .

اما اذا قدّم اقتراح مخالف بالتصديق فيجب طرح الاقتراح للتصويت
ويكفي ان يصوت عليه ثلث الاعضاء وعضو واحد زيادة عن الثلث .

واذا تضمن التقرير رأياً بتصديق الانتخاب ، وقدّم تعديلاً ، احدهما
بالابطال ، والاخر يرمي الى اعلان صحة انتخاب مرشح آخر غير المرشح المعلن
فائزاً ، فان هذا الاقتراح الاخير هو الذي يعرض للتصويت اولاً . ولكن
الاكثرية المطلوبة لقبوله هي ثلثا مجموع الاعضاء لان التصويت عليه يعني بصورة
غير مباشرة ابطال نيابة النائب المعلن فوزه .

واذا لم يتضمن تقرير اللجنة رأياً ما ، ولم يقدم اقتراح ما فان على الرئيس
ان يطرح للتصويت تصديق الانتخاب ويكفي ان يصوت عليه ثلث اعضاء
المجلس وعضو واحد زيادة .

واخيراً ، ان كل رأي للجنة ، او اقتراح يتقدم به احد النواب ، يرمي
الى التأجيل لاجراء تحقيق ما يصوت عليه قبل اي اقتراح بالتصديق او الابطال
لانه يرمي الى حل المسألة الاستباقية question prejudicielle وفي هذه الحالة
يجب ان ينال الاقتراح الاكثرية المطلقة من الاعضاء الحاضرين .

ك - التصويت الجماعي :

وتجدر الملاحظة اخيراً ، بان التصديق على الانتخابات دفعة واحدة مخالف
للاصول . ولقد جرت سابقا عديدة في المجلس النيابي بهذا الشأن بالرغم من
احتجاج بعض النواب .

فالعمليات الانتخابية في دائرة ما ، ولو كانت تتناول لائحة باكثر من نائب
واحد ، يمكن ان يطعن فيها لجهة البعض دون البعض الاخير . ويمكن ان
يعزى عمل يشوب العملية الانتخابية الى احد اعضاء اللائحة ولمصلحته الخاصة
دون الاعضاء الآخرين .

ولذا يتوجب على المجلس عند التصويت ، ان يصدق اولاً على الانتخابات

غير المطعون فيها ، وفي هذه الحالة فقط يجوز في رأينا التصويت الجماعي ولكن
لكل دائرة انتخابية على حدة .

اما الانتخابات المطعون فيها ، فيجب ان يطرح تقرير اللجنة بشأنها للتصويت
لكل نائب على حدة . اذ لو جاز ان يطرح للتصويت انتخاب ما ، في دائرة
ما ، يتناول عضوين في اللائحة ، وكانت رأي الدستورية للابطال اي
اكثريه الثلثين ، ترى ابطال نيابة واحد من الاثنين فقط والتصديق على نيابة
الآخر ، فكيف يتسنى لهذه الاكثريه ان تظهر رأيا اذا لم يطرح كل انتخاب
على حدة ؟

لقد عالج اوجين بيار هذه النقطة بشكل صريح ونوّه بالسابقات المخالفة
القانونية التي جرت في فرنسا كما تجري عندنا :

Malgré quelques précédents contraires, chaque élections doit être jugée
séparement.... En cas d'élection au scrutin de liste l'assemblée n'est pas
tenue de valider le même jour tous les candidats proclamés; elle
peut admettre les uns et prononcer l'admission de l'ajournement des
autres. (P 384 et 385)

وتجب الاشارة اخيراً الى ان التصويت على صحة الانتخابات هو نهائي .
فاذا تبين بعد التصويت اسباب جديدة للطعن فلا تقبل مهما كانت قيمتها .

- ١ - الجنسية اللبنانية منذ عشر سنوات على الأقل .
 - ٢ - القيد في قائمة الناخبين .
 - ٣ - الرشد السياسي وهو بلوغ الخامسة والعشرين من العمر كاملة .
 - ٤ - العلم .
 - ٥ - التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .
- فاذا اتضح للمجلس ان أحد هذه الشروط غير متوفرة بالمرشح الفائز ،
عليه ان يبطل انتخابه .

ثانياً - الاغلبية :

تنص المادة ٦٠ من قانون الانتخاب :
يفوز بالانتخاب المرشح الذي ينال العدد الاكبر من أصوات المقترعين ،
واذا تساوت الاصوات فيفوز الاكبر سناً .

ولا تدخل في حُسابان الاغلبية الاوراق الباطلة بمقتضى المادة ٥٦/ من
قانون الانتخاب وهي الاوراق التي تشتمل على اوراق تعريف ، والاوراق
التي تشتمل على عبارات مهينة للمرشحين أو الاشخاص آخرين .

ثالثاً - ان قانون الانتخاب قد نص على اصول للأعمال الانتخابية ، فاذا
تبين ان هذه الاصول قد خولفت ، وكانت مخالفتها تؤثر على النتائج الانتخابية
فعلى المجلس أن يبطل الانتخاب . الا ان المخالفات التي لا تؤثر في النتيجة فلا
تكفي وحدها لابطال الانتخاب (مجلس الشورى ٥٩ تاريخ ٨ / ١٠ / ٩٢٥) .

رابعاً - الاعمال المفسدة للنتائج الانتخابية :

ان الضغط على حرية الناخبين سواء بالتهديد او الاكراه او الرشوة أو أي
عمل آخر يؤثر في النتائج الانتخابية من شأنه أن يؤدي الى بطلان الانتخاب .

الفصل الثالث

أسباب الطعن في القانون والاجتهاد

لقد مرّ بنا أن لجنة الطعون في انتخابات ٢٥ أيار سنة ١٩٤٧ قد أقرت
مبدأ أساسياً هو ان المجلس عندما ينظر في صحة انتخاب أعضائه يتولى القضاء
في اتم معانيه . وهو يقوم مقام محكمة إدارية يتوجب عليها ان تتحقق من
الامور الآتية :

١ - ان المرشح الذي أعلن انتخابه قد توافرت فيه الشروط القانونية لأن
يكون منتخباً .

٢ - ان المرشح نال الاكثوية المطلوبة بمقتضى القانون .

٣ - ان الأعمال الانتخابية جرت وفقاً للقانون .

٤ - ان الأعمال الانتخابية لم يحصل فيها ضغط او اكراه من شأنه أن
يفسدها ويؤثر في نتائجها .

أولاً - شروط الاهلية^(١)

يتضح من نص المادة السادسة من قانون الانتخاب الصادر في نيسان سنة
١٩٦٠ أن الشروط التي تؤهل المرء لان يكون منتخباً هي الآتية :

١ - انظر الفصل الثاني من الباب التاسع .

دور الاجتهاد في تعيين أسباب الإبطال

الاجتهاد هو تفسير القانون تفسيراً صحيحاً. وشرطه ان يكشف نية المشرع الحقيقية بالاستناد الى الاعمال التحضيرية أو الى مصادره التاريخية ، واستقصاء حكمة التشريع La ratio legis أو إستخلاص المعنى المقصود بالنص ، عن طريق الإشارة أو الدلالة .

وعلى هذا الاساس لا يمكننا ان نعتبر السابقة التي مرت في مجالسنا النيابية بوصفها المحكمة الصالحة للفصل في صحة الانتخابات ، بمثابة اجتهاد . ذلك لان معظم هذه السابقة مجردة كل التجريد عن التفسير العلمي الصحيح بل هي مجموعة من الاحكام السياسية ، لاصلة لها لا من قريب ولا من بعيد بالتفسير القانوني .

ولكن مجلس الشورى الذي كان وما يزال محتضراً بالنظر في جميع الدعاوى المتعلقة بالانتخابات - باستثناء الانتخابات النيابية ^(١) - قد أصدر طائفة من الاجتهادات في عدد من المواضيع التي يتفق فيها نص قانون الانتخابات النيابية مع نصوص قوانين الانتخابات الاخرى. ولذلك رأينا ان نعتمدها مرجعاً وان نرتبها تسهيلاً للبحث وتعميماً للفائدة على الحروف الابجدية وفقاً لمواضيعها :

اغلبية :

اذا نال الاكثوية المطلقة عدد من المرشحين يزيد عن العدد المطلوب انتخابه فيجب ان يعلن انتخاب المرشحين بقدر العدد المطلوب انتخابه ويقدم منهم من حصل على العدد الاكثر من الاصوات . واذا تساوى عدد الاصوات فيقدم الاكبر سنّاً (م - ش - ٥٠ تاريخ ٢٧ أيار سنة ١٩٣٥) .

اذا كانت اضافة بعض الاصوات المختلف عليها لا تؤثر في الغالبية المطلقة فلا يؤبه لها . (م - ش - ٣٩ تاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٣٥) .

١ - قرار مجلس الشورى غرة ٥٣ تاريخ ٢٧ أيار سنة ١٩٣٥ .

لا يجوز لافراد الجيش الاقتراع الا اذا كانوا حائزين على رخصة قانونية أي على رخصة بالتغيب مدة تزيد على الثلاثين يوماً .

على انه يرد طلب أبطال الانتخاب اذا بقي المنتخبون حائزين على الاكثوية بعد حسم أفراد القناسة الذين اشتركوا بالانتخاب بدون مأذونية . (م - ش - ٢٤ تاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٣٥)

يحذف من عدد المقترعين صوت الناخب المحكوم عليه بمادة تحرمه من ممارسة حقه بالانتخاب ويرد طلب أبطال الانتخاب اذا كان ذلك لا يؤثر في نتيجة الاكثوية التي احرزها الفائزون - (م - ش - ٢٣ تاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٣٣) .

عندما يكون عدد الناخبين فرداً يحذف من مجموع الاصوات صوت واحد ثم يؤخذ النصف ويضاف اليه الواحد فيتكون بذلك عدد الاكثوية .

(م - ش - ٢٣ تاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٣٣)

لا يبطل الانتخاب اذا كان عدد الناخبين الذين رفض اقتراعهم لا يؤثر في الغالبية . (م - ش - تاريخ ٢ / ٦ / ١٩٣١) .

لا تأثير للاعتراض على صحة انتخاب مرشح ، اذا تبين انه يبقى حائزاً على الاكثوية ، حتى ولو حذف من الاصوات التي نالها ، جميع أصوات المعارضين . (م - ش - ٢٨٩ تاريخ ١١ / ٢ / ١٩٢٦) .

ان الفرق الواقع بين عدد الاوراق الموجودة في صندوق الاقتراع وعدد المقترعين لا يؤثر في نتيجة الانتخاب اذا كان لا يؤثر في الاكثوية المطلقة التي نالها المنتخبون . (م - ش - ٤٦ تاريخ ١٠ / ٨ / ١٩٢٥) .

لا يقبل طلب الغاء الانتخاب عند حصول التهديد على فئة قليلة من المقترعين الا اذا كان المرشحون المنتخبون يؤلفون الاكثوية ، بعد أسقاط عدد من المقترعين يساوي عدد الذين كانوا عرضة للتهديد (م - ش - ٣٢ تاريخ ٢ / ٨ / ١٩٣٧) .

أهلية الموشع :

لا يجوز انتخاب أحد للمجلس النيابي أو للمجلس البلدي ما لم يكن من رعايا لبنان وحاصلاً على حق الانتخاب. (م-ش- ١١١٥ تاريخ ١٠/٢١/١٩٢٧).
لا يجوز انتخاب أحد للمجلس النيابي أو للمجلس البلدي الا اذا كان حاصلاً على حق الانتخاب وبالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة كاملة . (م - ش - ٥١ تاريخ ١٤ - ٩ - ١٩٢٥)

ان أسباب الاتهام الموجهة الى مرشح او وجود هذا المرشح تحت المحاكمة لا يشكل علة كافية تمنعه من ان يكون منتخبا طالما انه لم يصدر أي حكم بحقه . (م - ش - ٨ تاريخ ١٨ - ٥ - ١٩٢٥) .

أهلية الناخب (اثباتها) .

ان قلم الاقتراع على حق في رفض قبول اصوات بعض الناخبين الذين لم تنقيد اسمائهم في القائمة الانتخابية (م - ش - ٨ تاريخ ١٨ - ٥ - ١٩٢٥) .
ان الغلط الواقع في اسم أو كنية او عمر أو مهنة الناخب لا يشكل سبباً لاقصائه عن الاقتراع ما لم يكن هناك شك في هويته . (م - ش - ٦٤ تاريخ ٥ - ٦ - ١٩٣٦ و ٢٦ تاريخ ٣٠ - ٦ - ١٩٣٦) .

لا يحرم الناخب من الاقتراع عند وقوع خطأ في مهنته او اسمه أو كنيته اذا كان الاسم المغلوط لا ينطبق الا عليه . (م - ش - ٢٤ تاريخ ١٧ - ٤ - ١٩٣٥) .

ان الورقة الرسمية التي يستند اليها حين الانتخاب لمعرفة عمر الناخب الحقيقي هي تذكرة النفوس . (م - ش - ٥١ تاريخ ١٤ - ٩ - ١٩٢٥) .

اوراق الاقتراع (خطأ - قراءة - فرز) :

اذا وقع في ورقة الاقتراع خطأ في الاسم ولم يحصل هذا خطأ في الكنية

أي في اسم العائلة فيجب ان تحسب هذه الورقة لصاحب تلك الكنية (م - ش - ٥٠ تاريخ ٢٧ - ٥ - ١٩٣٥) .

ان عدم ضم اوراق الاقتراع المختلف عليها الى محضر الاعمال الانتخابية لا يشكل سبباً لفسخ الانتخاب اذا لم يطلب ذلك احد الناخبين لدى اجراء الفرز سواء كانت هذه الاوراق قد اتلفت ام لم تتلف. (م - ش - ٢٨ تاريخ ٢٤ - ٤ - ١٩٣٥) .

يتم فرز الاصوات بقراءتها جهراً من قبل رئيس قلم الاقتراع محاطاً باعضاءه ولا يشترط لكي تكون معاملة الفرز قانونية ان يوزع الرئيس الاوراق بعد قراءتها على كل من الأعضاء بمفرده للأطلاع عليها . الا انه لا يجوز له ان يرفض اطلاع من يطلب ذلك من الاعضاء . (م - ش - ٢٤ تاريخ ٩ - ٦ - ١٩٢٨) .

ان قراءة الاوراق الانتخابية من قبل الرئيس بصوت جهر ، بدون ان يسلمها بعد قراءتها الى محقق آخر ، لا تشكل مخالفة تستوجب فسخ الانتخابات ، لا سيما ولم يدّع ان تلك المعاملة أثرت في علانية وتحقيق الاوراق الانتخابية . (م - ش - ١ تاريخ ٢٢ نيسان ١٩٢٥) .

بينات :

ان التقاليد البرلمانية المتبعة في الدول الراقية تعين أصولاً لاستماع النواب المطعون في صحة انتخابهم امام لجنة الطعون . وهذه الأصول تقضي بأن لا يستمع احد من هؤلاء النواب الا عندما يتوفر للجنة أدلة وافية للحكم ببطالان انتخابهم . (تقرير لجنة الطعون - انتخابات ٢٥ - ٥ - ١٩٤٧) .

ليس على لجنة الطعون ان تستجمع الأدلة التي يقتقر اليها الطاعنون بل عليهم هم ان يثبتوا مدعاهم (اوجين بيار غرة ٣٨٣) .

(تقرير لجنة الطعون - انتخابات ٢٥ - ٥ - ١٩٤٧)

إذا كان من حق كل معترض أن يطلب إلى لجنة الطعون استماعه أو استماع شهوده ، فاللجنة ، لها السلطة المطلقة في أن تستجيب الطلب أو ترفضه ، إذا رأت أن لا فائدة من استماعهم (أوجين بيار غمرة ٣٧٦) .

إن البيئة الشخصية ليست بالبيئة الحاسمة المقنعة . فلو سلمت اللجنة بقبول البيئة الشخصية من المعارضين لأصبح من واجبها أن تقبل البيئة المعاكسة من المعارض عليهم . وهكذا ستجد نفسها أمام شهود يمثلون فئات متناقضة وميولاً خاصة وأحزاباً سياسية مختلفة . ومن هنا يتضح أن هذا النوع من البيئات لا يمكن أن يكون حاسماً ومقنعاً . (تقرير لجنة الطعون - انتخابات ٢٥

- ١٩٤٧)

إن الأشخاص (رؤساء أقلام الاقتراع أو غيرهم) الذين يشتركون بتنظيم محضر ما ويصادقون عليه فور وضعه لا يمكن قبول شهادة منهم تناقض مضمونه (أوجين بيار غمرة ٢٧٧) (تقرير لجنة الطعون - انتخابات ٢٥ - ٥ - ١٩٤٧)

لا تقبل الطعون المبهمة التي لا تشير بوجه التعيين إلى الأمور المشكو منها . ولا يمكن الاعتداد بالشكاوى العامة التي لا تبين فيها التحالفات بوجه صريح يمكن من التحقيق فيها (أوجين بيار غمرة ٣٦٦ و ٤٠٤) .

(تقرير لجنة الطعون - انتخابات ٢٥ - ٥ - ١٩٤٧)

توضيح :

إن قانون الانتخاب يحول المرشح أن يتقدم للانتخابات النيابية في أي منطقة شاء دون قيد أو شرط . وكل اعتراض بهذا الصدد يصطدم بصراحة القانون . (تقرير لجنة الطعون - انتخابات ٢٥ - ٥ - ١٩٤٧)

حوية الناخبين : (منع من الاقتراع - اضطراب - توقيف الناخبين) :

إن منع شخص - في حالة ثبوته - عن دخول غرفة الاقتراع لا يشكل

سبباً كافياً لفسخ انتخاب منطقة برمتها . لأن عدم اقتراع شخص واحد لا يؤثر في نتيجة هذا الانتخاب ولا يغير حساب الغالبية .

(م - ش - ٢٥ تاريخ ١٣ - ٨ - ١٩٢٥)

على المعارض أن يذكر أسماء الناخبين الذين يدعي أن أصواتهم قبلت بدون تدقيق هويتهم ، وأن يثبت كون تمزيق الأوراق حصل في نفس غرفة الانتخاب ، وأن رئيس قلم الاقتراع سمح لحزب دون الآخر بالدخول إلى غرفة الانتخاب (م - ش - ٤٦ تاريخ ٢٠ - ٨ - ١٩٢٥) .

لا يمكن اتخاذ حصول الضوضاء والمضاربة وإطلاق الرصاص سبباً لفسخ الانتخابات ، طالما أنها لم تؤثر في سيره . إذ يخشى في مثل هذه الأحوال أن يعتمد أحد الفريقين إلى استعمال هذه الوسائل بغية فسخ الانتخاب فيما بعد .

● (م - ش - ٣٩ تاريخ ١٠ - ٧ - ١٩٢٩ ورقم ٢٣ تاريخ ٩ - ٦ - ١٩٣٧)

إذا اتخذت تدابير سببت تأخير اقتراع فئة من الناخبين ، وأوقعت بعض الاضطراب في أفكار الهيئة الانتخابية ، مثل إطلاق عيارات نارية من قبل القوة المسلحة ، أو توقيف أحد الناخبين ، مما أدى إلى انسحاب قسم منهم ، فيتوجب إلغاء المعاملات الانتخابية (م - ش - ٥٨ تاريخ ٧ - ١٠ - ١٩٢٥) .

إن وقوع اضطرابات أوقفت الأعمال الانتخابية بعد الشروع فيها بمدة ساعتين ، يعتبر مانعاً لمجموع الناخبين من استعمال حقوقهم الانتخابية بحرية ، ويوجب دعوة الهيئة الانتخابية إلى الاقتراع مجدداً .

(م - ش - ٦٦ تاريخ ٢١ - ١٠ - ١٩٤٥)

إذا اتخذت السلطة بعض التدابير ، كتوقيف بعض الناخبين ، مما يضعف قسماً منهم واضطرتهم إلى الامتناع عن الانتخاب ، وكان من شأن هذا الامتناع أن يغير نتيجة الانتخاب بالنسبة إلى عدد المقترعين ، فهذه الأمور تعتبر كافية لإلغاء الانتخاب . (م - ش - ٥٩ تاريخ ٨ - ١٠ - ١٩٢٥) .

ان منع بعض اشخاص من دخول قلم الاقتراع - لو صح الادعاء - ليس من شأنه ان يؤدي الى افساد الأعمال الانتخابية، طالما ان لا تأثير له في حُسبان الأغلبية . (تقرير لجنة الطعون - انتخابات ٢٥ - ٥ - ١٩٤٧)

دعاوة انتخابية :

ان تشويق الناخبين لانتخاب شخص دون الآخر هو حق من حقوق أي كائن (م - ش - ٢٥ تاريخ ١٢ - ٨ - ١٩٢٥) حتى ولو كان رئيس قلم الاقتراع نفسه قام بالدعاوة بخطاب القاه خارج الغرفة (م - ش - ١٩ تاريخ ٢٧ - ٦ - ١٩٢٩) .

دعوة الناخبين :

ان الاعلانات بموعد الانتخاب يجب ان تنشر خمسة عشر يوماً قبل موعد اجراء الانتخاب ، وان عدم مراعاة هذه المدة يكفي وحده لالغاء الانتخاب دون النظر فيما اذا كان قد أثر في نتيجته . (م - ش - ٦ تاريخ ١٤ - ٥ - ١٩٢٥) .

ان التحالفات والاغلاط الحاصلة في كيفية اعلان القرار الذي بموجبه دعى الناخبون للانتخاب من شأنها ان تسبب الغناء الانتخاب اذا أثرت في صحته (م - ش - ١٧ تاريخ ٢٣ - ٧ - ١٩٢٥) .

صندوق الاقتراع :

لا عبوة للمخالفة الناشئة عن قفل صندوق الاقتراع بقفل واحد عوضاً عن قفلين مختلفين ، اذا لم يثبت انه حصل من جراء ذلك سوء استعمال أثر في صحة الانتخاب (م - ش - ١٩٢ تاريخ ١٧ - ١٢ - ١٩٢٥) .

غرفة الاقتراع - (اختيارها تغييرها) .

اذا كان تغيير محل الاقتراع وتقصير مهلته قد اثرا في الانتخاب فيصار الى ابطاله . (م - ش - ٢٤ و ٢٥ تاريخ ١١ - ٥ - ١٩٣١) .

ان تغيير محل الاقتراع لا يكون سبباً لبطلان الانتخاب اذا كان الناخبون عرفوا ذلك المحل وحضروا اليه واقتنعوا (م - ش - ١٧ تاريخ ٢٧ - ٣ - ١٩٣١) .

لا مجال لمؤاخذة السلطة على دعوة الناخبين الى الاقتراع في غرفة قد اعدتها الحكومة لدوائرها ، ولو كانت الظروف السياسية التي رافقت الانتخاب غير مناسبة لاجرائها فيها . (م - ش - ٥٩ تاريخ ٨ - ١٠ - ١٩٢٥) .

قائمة الناخبين :

ان تنظيم قائمة الناخبين على ورق طيار لا تاريخ فيه ولا توقيع ، وعدم مراعاة الشروط المبينة في القانون ، توجد ريبة في صحة الاعمال الانتخابية وتقضي بالغناء الانتخاب . (م - ش - ٥ تاريخ ١١ - ٥ - ١٩٢٥) .
للبنانيين المقيدين في جدول الاسماء الانتخابية وفي قائمة الناخبين ان يكونوا وحدهم في الهيئات الانتخابية (م - ش - ١١١٥ تاريخ ٢١ - ١٠ - ١٩٢٧) .

ان الفصل في الخلافات الانتخابية يعود بالدرجة الاولى الى لجنة القيود الانتخابية ، واستئنافاً الى اللجنة العليا . ولم ينص القانون على أي اعتراض ضد قرارات اللجنة العليا (م - ش - ١٤ تاريخ ٢٣ - ٣ - ١٩٣٨) .

من لم يكن مقيداً في القائمة الانتخابية يحق له ان يقترح اذا كان بيده قرار من لجنة قيد الاسماء الانتخابية يميز له ذلك . (م - ش - ٢٤ تاريخ ٩ - ٦ - ١٩٢٨) .

لا شيء يمنع الناخب المقيّد في لائحتين مختلفتين ، اذا اقترح في سنة في منطقة انتخابية ، ان يقترح في السنة التالية في منطقة اخرى كما انه لا شيء

يمنعه اذا اقترح في منطقة انتخابية نيابية ، من ان يقترح في نفس السنة في منطقة انتخابية اخرى لمجلس بلدي . ولا يحق لقلم الاقتراع ان يرفض اقتراح من كان اسمه مقيداً في اللائحة الانتخابية . (م - ش - ٢٤ تاريخ ٩ حزيران سنة ١٩٢٨) .

لا يتوجب اعلان القائمة الانتخابية ، بل يكفي باعلان تاريخ ايداع نسخة تلك القائمة في سكرتيرية المجلس البلدي ، وعدم الاعلان لا يؤثر في صحة الانتخاب الا اذا اثبت المعارض ان هذه المعارضة قد حرمت قسماً من الناخبين من حق الاقتراع وشوهت نتيجة الانتخاب . (م - ش - ١٩ تاريخ ٢٧ - ٧ - ١٩٢٥) .

على ذوي العلاقة ان يراجعوا لجنة تقييد الاسماء الانتخابية لاتمام النواقص في اللائحة الانتخابية ضمن المهلة المحددة في القانون .

(م - ش - ١ تاريخ ٣٢ نيسان ١٩٢٥ و ٢٦ تاريخ ٣٠ - ٦ - ١٩٣٦) .

ان الخطأ في الاسماء الواردة في اللائحة الانتخابية الذي يمنع اصحابها من حقوقهم الانتخابية ، ولكنه لا يؤثر في نتيجة الانتخابات ، لا يستوجب فسخ المعاملات الانتخابية . (م - ش - ١ تاريخ ٢ - ٤ - ١٩٢٥) .

يجوز لكل ناخب ان يعترض على اللائحة الانتخابية بخلال عشرة ايام تبتدىء من يوم اعلان نشرها واذا لم يقع اعتراض ضمن هذه المدة تصبح اللائحة مبرمة . (م - ش - ١٥ تاريخ ٢٣ - ٣ - ١٩٣٣) .

محضر الاقتراع :

يعتمد محضر الاعمال الانتخابية المؤيد بتقرير القائم مقام ، لمعرفة ما اذا كانت الوقائع المزعومة ، وهي التأثير في سير الانتخاب والاعتداء صحيحة أم لا . (م - ش - ٣٩ تاريخ ١٨ - ٥ - ١٩٣٥)

يؤخذ بالمحضر المنظم من قبل لجنة الاقتراع اذا بقي ادعاء الخطأ الحاصل فيه مجرداً عن كل اثبات . (م - ش - ٣٩ تاريخ ١٨ - ٥ - ١٩٣٥) .

يؤخذ بمضمون محضر الاعمال الانتخابية الموقع من اكثرية أعضاء لجنة الاقتراع الا اذا ثبت عكسه وظهر تزويره .

(م - ش - ٢٣ تاريخ ١٥ - ٤ - ١٩٣٥) .

ان المخالفات في تحقيق الاقتراع ، وفي توقيع أعضاء قلم الاقتراع ، لا تشكل سبباً لالغاء الانتخاب اذا تبين انها خلت من الحدة ، ولم تؤثر في صحة الانتخاب .

(م - ش - ٥ تاريخ ١١ - ٥ - ١٩٢٥ و ٣٢ تاريخ ٢ - ٨ - ١٩٣٧) .
ان المحضر الذي يحتوي على حكاية أو اضافة لا يمكن ابطاله لهذا السبب اذا كانت الارقام لم تبدل ، ولم يؤثر هذا العمل في النتائج الانتخابية (أوجين بيار غمر ٢٧٧) . (تقرير لجنة الطعون - انتخابات ٢٥ - ٥ - ١٩٤٧)

مدة الاقتراع :

اذا تقدم عدد من الناخبين الى الانتخاب بعد الساعة المعينة قانوناً لفصل صندوق الانتخاب ، فللقلم الاقتراع الحق بعدم قبول انتخابهم . ولا يحق لقلم الاقتراع ان يطيل المدة المعينة لاجراء الانتخاب .

(م - ش - ١٧ تاريخ ٢٣ - ٧ - ١٩٢٥) .

لا يقبل اقتراع الناخب بعد اعلان ختام الاعمال الانتخابية وتوقيط لائحة الشطب . (م - ش - ٦٥ تاريخ ١٢ - ٦ - ١٩٣٥) .

لا يكون اقفال الاعمال الانتخابية ساعة او ساعتين ، سبباً لفسخها الا اذا قصد به الغش او الحديعة ، أو اذا أدى الى حرمان أحد المنتخبين من ممارسة حقه في التصويت . (م - ش - ٣٩ تاريخ ١٠ - ٧ - ١٩٢٩) .

يقبل اقتراع الناخبين بعد انقضاء الساعة المحددة اذا كانوا حضروا في الوقت المعين ولم يتمكنوا من الاقتراع بسبب كثرة الناخبين .

(م - ش - ٨ تاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٣١) .

إذا لم يتقدم الناخبون فعلاً إلى الانتخاب إلا بعد انقضاء بضع ساعات على افتتاح العمليات الانتخابية، وذلك بطلق إرادتهم، فليس في ذلك ما يفسد الانتخاب لا سيما وأنه لم يحصل ما يمنع عليهم حقهم الانتخابي .

(م - ش - ١٧ تاريخ ٢٣ - ٧ - ١٩٢٥) .

مكتب الاقتراع :

على قلم الاقتراع أن يفصل مؤقتاً في المشاكل التي لها علاقة بالأعمال الانتخابية وعند تمنعه عن ذلك فإنه يعود فصل الخلاف إلى لجنة تقييد الأسماء الانتخابية .

(م - ش - ٦٤ تاريخ ٥ - ٦ - ١٩٣٦) .

لا عبرة للمخالفة الناشئة عن الاكتفاء بمعاونين اثنين في تشكيل مكتب الاقتراع عوضاً عن أربعة معاونين . (م - ش - ١٩٢ تاريخ ١٧ - ١٢ - ١٩٢٥) .

أن إنجاز الأعمال الانتخابية بحضور ثلاثة من خمسة أعضاء من الهيئة الاقتراعية يكفي لاعتبار هذه الأعمال قانونية، ولا يعتد بانسحاب العضوين الآخرين، إذ يصبح بمقدور كل من يرى نفسه خاسراً أن يعرقل سير الانتخاب .

(م - ش - ٣٩ تاريخ ١٠ - ٧ - ١٩٢٩) .

لا شيء في القانون يسمح لرئيس قلم الاقتراع أن يفرق بين الناخبين حسب مواطنهم ومحلات إقامتهم، وأن يؤخر دور الاقتراع لبعضهم عن دور الآخرين بل يجب عليه أن يدع الناخبين يتقدمون إلى الانتخاب بكل حرية دون ما فرق بينهم . وله فقط أن يمنع الازدحام إذا كان سبباً للتشويش والاضطراب .

(م - ش - ٥٨ تاريخ ٧ - ١٠ - ١٩٢٥) .

أن حضور ثلاثة من أعضاء قلم الاقتراع يعتبر ضماناً كافية لقانونية الانتخاب إذا لم يثبت ولم يدع أن غياب العضو الرابع مؤقتاً قد سبب حصول بعض أعمال أثرت في صحة الانتخاب . (م - ش - ١٧ تاريخ ٢٣ - ٧ - ١٩٢٥) .

أن خروج رئيس قلم الاقتراع من الغرفة لا يعد سبباً كافياً لألغاء الانتخاب . (م - ش - ٢٥ تاريخ ١٢ - ٨ - ١٩٢٥)

* * *

أن لجنة الطعون لانتخابات ٢٥ أيار سنة ١٩٤٧ قد أقرت إبطال عدد من المحاضر . وقد رأينا من الفائدة ذكرها تفصيلاً للاسترشاد بها في الحالات المماثلة مع الإشارة دائماً أن المجلس قد صدق على الانتخابات دون أن يعتد بهذا التقرير .

« المحاضر المشكوك بصحتها ، والتي تقترح اللجنة على المجلس إبطالها » :

قوطبا - يوجد تبين في الأرقام الواردة في نسخ المحضر . ففي واحدة منها دوّن أن عدد المقترعين يبلغ ٣٠٠ وفي الثانية ٣٢٠ وفي الورقة الداخلية من المحضر ٤٥٠ وذكر فيها أنه وجد في الصندوق ٤٥٢ ورقة . فضلاً عن ذلك فهذه الأرقام لا تنطبق على الأرقام المدونة في جدول الفرز وهذه الأخيرة غير منظمة حسب الأصول . ولم يكن باستطاعة اللجنة أن تعتمد رقماً من هذه الأرقام المختلفة الواردة في هذه وثائق .

حارة حريك - لا أن المحضر لم يوقع إلا في صفحته الأخيرة ، وأوراق الفرز غير موقعة وبعضها محرر بقلم رصاص . وهناك خمس أوراق فرز مشطبة برمتها ، وقد كتب على حقولها « لا شيء » ولم يذكر اسم أحد المرشحين في رأسها وهناك فرق كبير بين أوراق الفرز والمحضر ، ونسخنا المحضر لا ينطبق بعضها على بعض ، ولم يذكر فيها بعض أسماء المرشحين إلى غير ذلك من العيوب المبينة في الصفحات ٦ و ٧ و ٨ من تقرير اللجنة الخاصة المختصة بقضاء بعدد .

وزيادة في التدقيق دعت اللجنة رئيس قلم حارة حريك ، واستوضحته عن كل هذه النقاط فلم يتمكن هو نفسه من توضيحها .

حواجل :

المحضر موقع في الصفحة الأخيرة - قوائم الفرز غير موقعة ، وقد دوّن

في المحضر لبعض المرشحين عدد من الاصوات لم يفيق في اوراق الفرز ووجد تناقض بين اوراق الفرز والمحاضر كما هو مبين تفصيلاً في تقرير اللجنة الخاصة . وقد استمعت لجنة الطعون الى رئيس قلم الاقتراع ، فصدق على المحضر وعلى مندرجاته ، وافاد انه نظم المحضر بناء على نسخة من قوائم الفرز فقدت على ما يظهر من بين اوراق هذا القلم .

بعمدات :

بالرغم من ان المحضر الاصلي موقع وكذلك قوائم الفرز قد لاحظت لجنة الطعون تبايناً بين قوائم الفرز والمحضر ، وان قوائم الفرز منها ما هو منقط بالحبر ومنها ما هو منقط بالرصاص ومن مقابلة المحضر على قوائم الفرز ، وجد ان الاوراق المدونة في احدى نسختي قوائم الفرز لا تنطبق على الارقام المدونة في النسخة الاخرى فيما يتعلق بثمانية وعشرين مرشحاً .

انطلياس :

ان المحضر موقع فقط من رئيس قلم الاقتراع واوراق الفرز كتب بعضها على اوراق عادية ، والارقام المدونة فيها لا تطابق الارقام المدونة في المحضر ، ولا تطابق بعضها البعض ، بالرغم من ان بعض قوائم الفرز قد وقعت بها هيئة القلم ، فلم تتمكن لجنة الطعون من الاخذ بها . وقد استمعت اللجنة الى رئيس القلم وطلبت اليه ان يوضح النقاط الغامضة في الاوراق الانتخابية المذكورة فلم يستطع ان يطبق الارقام المدونة في المحضر على الارقام المدونة في قوائم الفرز .

ومن الوجهة القانونية لا يجوز الاخذ بمحضر لم يوقعه سوى رئيس القلم ، ولا يمكن التوفيق بينه وبين الاوراق التي بني عليها .

محالات :

لم تعثر اللجنة على اوراق الفرز ، ولاحظت ان المحضر موقع في صفحته

الاخيرة وان ورقته الداخلية غير موقعة بصورة يمكن استبدالها ، فلم تتمكن اللجنة من ان تثبت من صحة الارقام المدرجة فيها .

المروج :

لقد اقترحت اللجنة ابطال المحضر العائد لقلم المروج للاسباب نفسها المتعلقة بالقلم السابق ، فضلاً عن ان هناك تبايناً بين عدد المقترعين في نسخ المحضر فقد ذكر في احدى النسخ ان عدد المقترعين ٣٠٢ وفي الاخرى ٣٤٠ .

كفوعقاب :

ان قوائم الفرز غير موجودة ولم يذكر شيء يور فقدانها . اما المحضر صفحته الاخيرة وورقه الداخلية فلم توقع . وذكر في المحضر ان عدد المقترعين بلغ ٣٣٨ وان الاوراق التي وجدت في الصندوق بلغت ٢٥٨ . فهذا التباين جعل اللجنة تقتنع بعدم صحة هذا المحضر .

الباب الثالث

مجلس المجلس

الفصل الاول

تشكيل اللجان

اذا كان مكتب المجلس يشكل الجهاز العام للعمل الاداري في مجلس النواب، فان لجان المجلس تشكل اجهزته الاساسية للعمل التشريعي .
ان النظام الداخلي للجمعية الوطنية الفرنسية الذي اقر في ٢٠ اذار سنة ١٩٤٧ بعد دستور ١٩٤٦ قد تناوله التعديل اكثر من سبع وعشرين مرة .
ولقد عدل هذا النظام الجديد اجهزة العمل التشريعي الداخلية . فان المجالس القديمة كانت تنقسم الى مكاتب bureaux لاجل دراسة المشاريع والاقتراحات ، وغيرها مما يدخل في اختصاص الهيئة التشريعية ، قبل عرضه الى الهيئة العمومية .

وعن هذه المكاتب ، كانت تنبثق بطريق الانتخاب :

لجان دائمة يطلق عليها اسم Comités

ولجان خاصة لدرس مواضيع معينة ، يطلق عليها اسم commissions

وقد اختصر النظام الجديد هذه الأجهزة فنص على تأليف لجان دائمة اطلق عليها اسم « Commissions permanentes » وعددها تسع عشرة لجنة ، تقابل عدد الوزارات في الحكومة الفرنسية ، وذلك لدرس المشاريع والاقتراحات التي تدخل في اختصاصها .

ويجب ان تتمثل في هذه اللجان جميع الجبهات النيابية ، شرط ان لا ينقص عدد اعضاء الجبهة عن ثمانية وعشرين نائباً . وحكمة ذلك ، الرغبة في تمثيل مختلف النزعات السياسية في اللجان ، لئلا تكون اعمالها بدون جدوى . وكل نائب لا ينتسب الى احدى الجبهات ، ويرغب بان يكون عضواً في احدى اللجان يجب عليه ان يتحالف مع احدى الجبهات .

وبعد احصاء هذه الجبهات ، يقسم عدد نواب المجلس على ٤٤ ، وهو عدد المقاعد في كل لجنة من لجانها . وحاصل القسمة يشكل العدد الذي يحق لكل جبهة ان تتمثل به في هذه اللجان . وعندئذ تعين الجبهة نفسها اعضاءها في كل لجنة ، على ان لا يسمى العضو في اكثر من لجتين . وقد جرت العادة ان لا يشترك اعضاء لجنة المالية ولجنة الشؤون الخارجية في اي لجنة اخرى .

ان القوائم التي تقدمها الجبهات النيابية ، المتضمنة اسماء اعضاء اللجان ، تصدق في المجلس بدون مناقشة ، الا اذا حصل اعتراض على ما يمس قاعدة التوزيع النسبي للمقاعد .

في النظام اللبناني :

ان القواعد المنصوص عليها في اختيار اعضاء اللجان عندنا ، تختلف في معظم وجوها عن القواعد المتبعة في المجلس الفرنسي ، والتي هي في نظرنا القواعد السليمة التي تؤدي الى عمل منتج :

١ - عدد اللجان :

ان عدد اللجان لا يتوافق مع عدد الوزارات في الحكومة اللبنانية ، لان

بعض هذه اللجان تشمل صلاحياتها اكثر من ادارة واحدة . كما ان عدد الاعضاء في كل لجنة من هذه اللجان يختلف عن الآخر (المادة ١٨ من النظام الداخلي) التي عدلت في جلسة ٢٢ آب سنة ١٩٥٧ .

فهناك لجنة المالية والموازنة التي تقابل وزارة المالية وعدد اعضاءها سبعة عشر عضواً .

ولجنة الادارة والعدلية التي تقابل وزارتي العدل والداخلية وعدد اعضاءها خمسة عشر عضواً .

ولجنة الاشغال العامة ، والبريد والهق التي تقابل وزارتي الاشغال العامة والبريد والهق وعدد اعضاءها اثنا عشر عضواً .

ولجنة الشؤون الاجتماعية ، والصحة والاسعاف العام التي تقابل وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة والاسعاف العام وعدد اعضاءها خمسة عشر عضواً .

ولجنة الاقتصاد الوطني ، والزراعة والسياحة والاصطياف ، وتقابل وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة وعدد اعضاءها اثنا عشر عضواً .

ولجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني وتقابل وزارتي الخارجية والدفاع الوطني وعدد اعضاءها اثنا عشر عضواً .

ولجنة التربية الوطنية والفنون الجميلة ، وتقابل وزارة التربية وعدد اعضاءها اثنا عشر عضواً .

واخيراً لجنة النظام الداخلي ، وهي تقابل في نظرنا ادارة المجلس وعدد اعضاءها ثمانية .

٢ - مدة ولاية اللجان :

ان لجان المجلس الفرنسي تعين للدور التشريعي بكامله . اما في لبنان فتنخب انتخاباً لسنة واحدة في بدء انعقاد المجلس وفي بدء دورة اذار من كل سنة .

٣ - كيفية انتخاب اللجان :

ومن يتتبع حركة انتخاب اللجان في مجلسنا النيابي يصبّ نجية أمل ، لما يتخللها من مناورات وتطبيقات ، لا سيما من الاكثوية النيابية التي تتحكم في هذه اللجان وتبعد عنها اصحاب الاختصاص . ففما ينتظر مثلاً ان يكون في لجنة الادارة والعدلية نخبة من رجال القانون المعروفين بالعمق وسعة الاطلاع ، يأتي الانتخاب المدبّر في الكواليس باربعة اعضاء او خمسة على الاكثر من اصل خمسة عشر عضواً يصلحون للجنة الادارة والعدلية ، ويؤتي بالباقي لرفع الاصابع فقط .

وفما ينتظر ان يكون في لجنة الاشغال العامة المهندسون وارباب المشاريع العمرانية ، يأتي الانتخاب الذي دبرته الاكثوية ، بنواب لا يهمهم من مشاريع الدولة الا تأمين اعتماد لطريق يؤمن لهم رضى الناخبين ولو على حساب المصلحة العامة . وهكذا يتم الامر في سائر اللجان .

اضف الى ذلك ان عملية الانتخاب ، التي تهدر من وقت المجلس سدى عدة جلسات ، يمكن الاستغناء عنها لو ان مكتب المجلس يتولى التوفيق بين النواب بوضع قوائم موحدة يراعى في تنظيمها اختيار اصحاب الاختصاص من مختلف النزعات ، ويصادق عليها المجلس بتصويت واحد لا يستغرق من الجلسة العلنية اكثر من بضع دقائق .

ان مشروع النظام القديم الذي وضع سنة ١٩٣٠ تضمن نصاً يوجب على كل نائب « يأنس من نفسه ميلاً للاشتغال بلجنة ما » ان يرشح نفسه لهذه اللجنة بكتاب يرسله الى رئيس المجلس .

فاذا وافق عدد المرشحين انفسهم لكل لجنة العدد المطلوب لها ، ولم يقدم اعتراض خطي من قبل عشرة نواب على الاقل على هذا الترشيح ، يقرأ الرئيس اسماء الاعضاء لكل لجنة في اول جلسة تلي انتخاب مكتب المجلس او في الجلسة الانتخابية نفسها ويعلن تعيينهم اعضاء للجنة .

واذا زاد عدد المرشحين عن العدد المعين للجنة في النظام الداخلي او تقدم اعتراض من قبل عشرة اعضاء ، ينتخب المجلس من بين المرشحين العدد اللازم .

واذا نقص عدد المرشحين عن العدد المطلوب ينتخب المجلس الباقي .

ولكن هذا النص الغي عند التصويت على النظام القديم المذكور .

وفي رأينا ان هذا النص هو اصلح من النص الحالي لانه يؤمن على الاقل انتخاب اعضاء للجان « يأنسون ميلاً للاشتغال فيها » .

وتجتمع اللجان فور انتخابها بدعوة من الرئيس فتنتخب كل منها رئيساً ومقرراً بطريقة الاقتراع السري (المادة ١٩) .

٤ - عضوية اللجان :

على كل نائب ان يكون عضواً في لجنة واحدة على الاقل ولا يجوز لاحد النواب ان يكون عضواً في اكثر من لجتين اصليتين ، ما عدا لجنة النظام الداخلي (المادة ٢٠) .

ان النص يفرض على النائب امراً خارجاً عن ارادته . فعندما يقال : « على كل نائب ان يكون عضواً في لجنة واحدة على الاقل » . فان هذا يعني ان الدخول في اللجان معلق على ارادة النائب . والحال ان امر الدخول في اي لجنة خارج عن ارادته . فاذا لم ينتخبه اعضاء المجلس في اي لجنة فما ذنبه ؟

ولذلك يجب ان يقتصر النص على الحالة السلبية ، اي على حالة منع النائب عن ان يكون عضواً في اكثر من لجتين . اذ في هذه الحالة يمكن ان يستقيل من اللجنة الثالثة .

ثم ان عبارة « على كل نائب » ، وهي بصيغة الالزام ، تعني انه لا يحق للنائب ان يستقيل من اللجنة التي ينتخب فيها . والواقع ان الاستقالة من اللجان امر مقرر ضمناً بنص المادة ٢٦ .

« اذا تغيب احد اعضاء اللجان عن حضور اجتماعاتها ثلاث جلسات متوالية

دون عذر مشروع اعتبر مستقيلاً من اللجنة بقرار منها ، ويدعى المجلس لانتخاب خلف له .

فحينئذ يمكن ان يعتبر شخص ما مستقيلاً من المهمة الموكولة اليه ، يكون حقه بالاستقالة رضاء مقررأ بطريقة الاستنتاج.

هـ - اللجان الفرعية :

لكل من اللجان ان تنتخب من اعضائها لجاناً فرعية لدرس مواضيع معينة ، على ان تتقدم اللجان الفرعية بتقارير عن نتيجة اعمالها الى اللجنة الاصلية .

ان تعيين اللجان الفرعية لدرس مواضيع هامة هو امر مستحب ، ولكن له مساوئ . واهم هذه المساوئ ، هو انه يحمل سائر اعضاء اللجنة على الاستهتار والاهمال ويقوي فيهم روح الاتكالية . وقد يكون ضرورياً في اللجان التي يكون عدد اعضائها مرتفعاً ، بحيث تصبح اللجنة برلماناً صغيراً يهدر فيه الكثير من الوقت في المناقشات العقيمة .

ولكن في مجلس كمجلسنا لا يجاوز عدد اكبر اللجان فيه السبعة عشر عضواً ولا يحضر منهم على الغالب حتى في الجلسات المهمة اكثر من عشرة اعضاء ، يكون تعيين اللجان الفرعية نوعاً من الاتكالية التي يجب ان يترفع عنها ممثلو الامة .

الفصل الثاني

اعمال اللجان

ان مختلف اللجان ، تتلقى بواسطة الرئاسة ، جميع المشاريع والاقتراحات وغيرها من المواضيع المطروحة على المجلس ، وذلك بغية درسها ووضع تقرير فيها يتخذ اساساً للمناقشات في جلسات المجلس العلنية .

وكل لجنة ترى من اختصاصها درس مشروع او اقتراح ما ، وتوغب باعطاء رأيها فيه ، يمكنها ان تطلب من الرئاسة احواله عليها .

ان حق اللجان هذا له حسناته وله سيئاته :

اما حسناته ، فهي في انه يؤمن دراسة للموضوع من وجهات نظر مختلفة فضلاً عن تزويد المجلس بمعلومات اوسع .

واما سيئاته ، فهي في اختلاف اللجان بالتقرير . وهذا ما يحصل في كثير من الحالات . فيؤدي الامر الى انقسام في المجلس ، يؤدي بدوره الى عرقلة الوصول الى الحل السليم .

ما هو جهاز العمل في اللجان ؟

وكيف تعقد اللجان جلساتها وتنظم جدول اعمالها ؟

وكيف تتذاكر وتقرر ؟

ومتى تعقد الجلسات المشتركة بين اللجان ؟

كل هذه هي موضوع الفقرات التالية من هذا الفصل :

١ - جهاز اللجان

لقد مر بنا ان على اللجنة ، كل لجنة ، ان تجتمع فور انتخابها ، فتنتخب رئيساً ومقرراً .

وتنص المادة ٣١ من النظام على ان «يعين رئيس المجلس للجان امين سر او اكثر من موظفي المجلس يكون حائزاً على اجازة في الحقوق ...»

وهؤلاء الثلاثة الرئيس والمقرر وأمين السر ، يشكلون في الواقع جهاز العمل في كل لجنة من اللجان :

١ - رئيس اللجنة : ان رئيس اللجنة هو الذي يدعو اللجنة للاجتماع (المادة ٢٣) ويدير الجلسات ، ويحفظ النظام ، فيعطي الكلام بالدور لطالبيه وينسق مناقشة الاقتراحات المقدمة ، والنصويت عليها وفقاً للقواعد المعينة في ادارة الجلسات العامة ، وبعبارة شاملة ، يتمتع رئيس اللجنة في اللجنة بسلطات رئيس المجلس في المجلس باستثناء فرض العقوبات .

ب - مقور اللجنة : ان مقور اللجنة ينوب عن الرئيس في كل ما هو موكول اليه عند تعذر قيام الرئيس بمهامه (المادة ٢٣) . واذا تغيب المقرر كان للرئيس ان ينتدب مقررأ موقتاً من بين اعضاء اللجنة .

اما مهمة المقرر الاساسية ، فهي وضع التقرير بنتيجة دراسات اللجنة ، على ضوء المناقشات التي حصلت في اللجنة .

ويجب ان تتضمن تقارير اللجان جميع وجهات النظر والآراء التي يكون ابداءها اعضاؤها (الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠)

ولكن بما يؤسف له في مجالسنا ، ان كثيراً من مقرري اللجان ، لا يقومون بوظائفهم على الوجه المطلوب . فتأتي تقاريرهم موجزة مقتضبة .

ج - امين السر : يتوجب على امين السر ان ينظم محضراً بكل جلسة يوقعه مع رئيس اللجنة (الفقرة الاخيرة من المادة ٣١) .

ان محضر الجلسة في اللجنة ، لا يعطى العناية التي يعطاها محضر جلسات المجلس . فان امين السر يضبط الأقوال بصورة مقتضبة . وكثيراً ما يهمل تماماً أقوال بعض النواب . فالامر متروك لتقديره في اهمية ما يقوله هذا النائب أو ذاك . ولعل هذه الحطة مستوحاة من نص المادة ٣٣ من النظام القديم التي كانت تفرض ان يوضع لكل جلسة من جلسات اللجان ، محضر تدون فيه اسماء الاعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ويوقع عليه من رئيس اللجنة ومن مقررها .

وفي رأينا ، ان الاعمال التحضيرية الحقيقية ، ليست مناقشات النواب في الجلسة العمومية بقدر ما هي مناقشات اعضاء اللجان في جلسات اللجان . ففي اللجان تتصارع الآراء وتتنازع الحجج ، وفي اللجان يستعان بالمؤلفات القانونية والدستورية للعثور على الحلول السليمة . ولذلك يجب ان تكون محاضر اللجان محاضر تفصيلية « compte-rendu » بكل ما في الكلمة من معنى ، فلا تقتصر على ملخص المناقشات ، ويجب ان تطبع هذه المحاضر بالعناية نفسها التي تطبع فيها المحاضر التفصيلية لجلسات المجلس ، لكي يرجع اليها المجلس نفسه عند الحاجة ، ولكي يستعين بها القضاء للوقوف على غاية المشرع .

ولا نظن امراً كهذا يحتاج لاكثر من امر اداري من رئيس المجلس ، يفرض فيه على امناء السر ان يضبطوا بدقة جميع اقوال النواب ، لتطبع - على الاقل على الآلة الكاتبة - وتجلد للحفظ ، ويضم نسخة منها الى ملف المشروع الموضوع قيد الدرس .

٢ - جلسات اللجان

١ - اجتماع اللجان : ليست اللجان مقيدة بدورات الانعقاد لكي تجتمع ، فيمكنها ان تعقد جاساتها بصورة مستمرة وعندما تشاء ، لا بل يستحسن في

رأينا، ان يكون اكثر نشاطها خارج العقود، لكي تتمكن من تزويد المجلس بالموضوعات المدروسة والمقررة .

وتجتمع كل لجنة بدعوة من رئيسها او من مقررها عند تعذر قيام الرئيس بمهامه (الفقرة الاولى من المادة ٢٣) . ولتجنب عقد جلسات اللجنة في مواعيد انعقاد جلسات المجلس ، تنص المادة ٢٥ من النظام الداخلي على ان « يخصص المجلس يوماً واحداً على الاقل في الاسبوع لاجتماع اللجان ، فلا يمقد ذلك اليوم جلسات عامة . وللمجلس اذا اقتضت الحال ، ان يخصص لاجتماع اللجان اكثر من يوم واحد في الاسبوع » .

ويجب ان تعقد اجتماعات اللجنة في احدى قاعات المجلس . ولا يجوز ان تعقد الاجتماعات خارج المجلس الا في حالات استثنائية . وذلك عندما يستلزم عمل اللجنة تحقيقاً او كشفاً في احدى الدوائر ، او عندما تدعو الحاجة لعقد الجلسة في مكتب الوزير الذي يتعلق الموضوع بوزارته ، تسهيلاً للاطلاع على الوثائق والمستندات اذا لزم الامر .

ب - نصاب الجلسات : لا تكون جلسة اللجنة قانونية في الدعوة الاولى ، الا اذا اجتمع اكثر من نصف الاعضاء . اما في الجلسات التي تلي الجلسة الاولى ، فيكون الاجتماع قانونياً مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين (الفقرة الثانية من المادة ٢٣) .

ان مسألة الحضور، سواء في جلسات اللجان او في جلسات المجلس ، تشكل في مجالسنا المشكلة الكبرى . ذلك لان العقوبات المقررة في النظام الداخلي ، بسبب النخلف عن حضور الجلسات ليست عقوبات رادعة . فالمادة ١٠٨ تنص على انه « اذا تكرر غياب النائب دون عذر عشر جلسات متوالية من جلسات المجلس او جلسات اللجان ، ينشر امر غيابه في الجريدة الرسمية ، ويطبع به اعلان على نفقة النائب ، يوزع في دائرة منطقته الانتخابية ، ويقطع راتبه عن المدة التي تغيب فيها » .

وعلى الرغم من تفاهة العقوبة المفروضة في هذا النص ، وشمادي النواب في التغيب دون عذر ، فقد ظلت هذه المادة حبراً على ورق ، ولم تطبق مرة واحدة في حياة مجالسنا النيابية .

وفضلاً عن ذلك ، فان المادة المذكورة لا تنسجم مع نص المادة ٢٦ التي تتعلق بحضور جلسات اللجان بصورة خاصة : « فاذا تغيب احد اعضاء اللجان عن حضور اجتماعاتها ثلاث جلسات متوالية دون عذر مشروع اعتبر مستقيلاً من اللجنة بقرار منها ، ويدعى المجلس لانتخاب خلف له » (١) .

ويبدو ان العقوبة المفروضة بهذا النص هي مكافأة اكثر منها عقوبة . فالنائب المهمل الذي يتخلف عن اداء واجباته يعاقب باعفائه من هذه الواجبات .

ان عضو اللجنة في مجلس العموم البيطاني ملزم بحضور الجلسات تحت طائلة الحبس détention حتى ولو كان قد رفض عضوية اللجنة (٢) .

ج - حضور الوزير : تنتهي المادة ٢٣ من النظام الداخلي بالقول : « تعقد الجلسات بحضور الوزير الذي يتعلق بوزارته الموضوع » وفي تفسير هذا النص يتبادر للذهن سؤالان :
الاول - هل تعتبر الجلسة قانونية اذا لم يحضرها الوزير ؟
الثاني - هل يحق للوزير ان ينيب عنه احد موظفي وزارته ؟

فعلى السؤال الاول : لقد جرت مناقشة طويلة حول هذه المادة وتساءل النواب عما اذا كانت صيغة المادة «تعقد الجلسات بحضور الوزير» لا تدعو الى الالتباس والشك في قانونية الجلسة اذا لم يحضرها الوزير ، ولكن هذه المناقشات قد اجمعت على ان « حضور الوزير لم يكن شرطاً لانعقاد الجلسة » ويمكن

(١) هذه القاعدة كانت مطبقة في مجلس النواب النمساوي .

(٢) اوجين بيار ٧٤٦ .

للجنة ان تعقد الجلسة بغياب الوزير ^(١) . ولا شك ان هذا التوضيح هو الصواب ، ذلك لان اللجنة هي التي تدرس ، وهي التي تناقش وتصوت ، ولا يحضر الوزير الا لاجل تنوير اللجنة عن الامور الغامضة التي يتضمنها المشروع ، وقد لا ترى اللجنة حاجة لحضور الوزير ، فيمكنها في هذه الحالة ان تعقد جلسة قانونية . اما اذا رأت لزوماً لحضوره ودعته ولم يحضر فان بإمكانها عندئذ ان ترفع الامر الى المجلس الذي يضع على بساط البحث مسألة الثقة بالوزير .

وعلى السؤال الثاني : تبين من مناقشات المجلس بانه تعمد الزام الوزير بحضور الجلسة بالذات ، وحرمانه من الحق الذي كان يتمتع به في النظام القديم والذي يمكنه بموجبه ان ينيب عنه احد كبار موظفي وزارته .

ولقد قدم تعديل على هذه المادة من النائب السيد سامي الصلح باضافة عبارة « او من يمثله » بعد عبارة « بحضور الوزير » . ولكن هذا الاقتراح لم يطرح للتصويت بل صوت على المادة كما هي ، بعد ان استمع الى المتكلمين ، وكان اكثرهم الى جانب النظرية الجديدة القائلة بوجوب حضور الوزير شخصياً وعدم جواز انتداب من يمثله .

على اننا نرى في هذا الالتزام احراجاً لا مبرر له . والفكرة الصائبة هي في النص القديم القائل بان للوزير ان ينيب عنه من يمثله ، الا اذا رأت اللجنة حضور الوزير بالذات فيجب عليه عندئذ ان يحضر بنفسه .

د - طبيعة جلسات اللجان :

نصت المادة ٢٧ من النظام القديم « ان جلسات اللجان تكون سرية » ونصت المادة ٢٩ من النظام الحالي على ان جلسات اللجان سرية » وليس المقصود بكلمة « سرية » ان تكون ممنوعة عن غير اعضاء اللجنة ،

(١) توضيح مقرر اللجنة السيد بيار اده .

وان تظل مناقشتها ومقرراتها مكتومة عن الصحافة والرأي العام ، ولكن المقصود الا تكون مباحة للعموم .

واثناء المذاكرة في هذا الشأن في النظام القديم ، توضحت غاية المستوعر بالمناقشات التالية :

الشيخ يوسف الخازن - تكون الجلسات سرية عن غير اعضاء المجلس .
الرئيس - المقصود ، سرية عن الجمهور .

والصواب في رأينا القول انها غير مباحة للجمهور . بدليل انه عند البحث في امكانية حضور الوزير او من ينتدبه لجلسات اللجنة ، قال الشيخ يوسف الخازن :

- « ولكن الجلسة سرية » .

فأجابه الرئيس - ليست سرية على الوزير . فكما انه يستطيع حضور جلسات المجلس السرية ، كذلك جلسات اللجان .

واوضح شبل ديموس فقال : نستطيع ان نسميها جلسة « غير علنية » .

والواقع ان هذا التعبير هو التعبير الصحيح . فالجلسة غير علنية ، وهذا يعني انه لا يباح الدخول فيها للجمهور ، ولكنه لا يحظر على النواب « فلكل نائب الحق في حضور جلسات اللجان ، وان لم يكن عضواً فيها وذلك بصفة مستمع ، دون ان يشترك في التصويت ، ولكن مناقشتها ومقرراتها لا تظل مكتومة كما تظل مناقشات ومقررات الجلسات السرية التي تدور او تتخذ في المجلس .

ولكن ، هل يعني ذلك انه لا يمكن عقد جلسات اللجان بصورة سرية بكل معنى السرية ؟

- ما دام يجوز للمجلس ان يعقد جلسة سرية ، وهو الذي لا تعتبر جلساته قانونية اصلاً ما لم تعقد علنية ، فمن الطبيعي ان تملك اللجنة الحق بتقرير سرية

الجلسة، بحيث يحرم على النواب - على شرفهم وضميرهم - ان ييؤحوا بمناقشاتهما ومقرراتهما. وهذا ما يحصل غالباً في اللجنة الخارجية او لجنة الدفاع الوطني عندما يكون الموضوع متعلقاً بأمر خطير، تقضي الحكمة بالتكتم فيه، حرصاً على مصلحة البلاد.

٣ - جدول اعمال اللجان

١ - احالة الاوراق :

فور وصول المشاريع والاقتراحات والعرائض، يحيلها الرئيس على اللجان بحسب اختصاصها وعلاقة الموضوع بها، لدرستها ووضع تقارير في موضوعها ترفع الى المجلس (المادة ٢٢ من النظام الداخلي).

ان هذه المادة تتناقض مع المادة ٤٢ التي تنص على ما يأتي :

« في بدء الجلسات يأخذ المجلس علماً بموضوع الاقتراحات ويحيلها الرئيس فوراً الى اللجان المختصة، الا في حالة الاستعجال المكرر الخ .. »

فاذا كان الرئيس يحيل المشروعات والاقتراحات والعرائض على اللجان فور وصولها فكيف يحيلها مرة ثانية فوراً بعد ان يأخذ المجلس علماً بها .

لم تكن كلمة « فوراً » موجودة في المشروع الاصلي للمادة ٢٢ بل اقترح زيادتها « لكي يتمكن الرئيس في غياب المجلس، او عدم عقد دورة، من احالة هذه الاوراق الى مراجعها .

ولكن زيادة هذه الكلمة هي التي اوجدت التناقض بين المادة ٢٢ والمادة ٤٢. وقد جرى التناقض في هذا التناقض، ولكن لم يتقدم احد من النواب بتعديل يزيله، وصوتت على المادة كما اقترح تعديلها، ولكن بعد ان اوضح رئيس اللجنة، النائب اميل لحود، ان المادة ٤٢ انما تعني بان الرئيس يعلم المجلس بموضوع الاقتراحات بعد ان يكون قد ارسلها الى اللجان المختصة .

ب - وضع جدول الاعمال :

١ - على اللجان ان تدرس المسائل المعروضة عليها تباعاً حسب تواريخ ورودها، ما عدا مشاريع القوانين المستعجلة (المادة ٣٧ من النظام الداخلي). ان تطبيق هذا النص بامانة وتجرد، يتيح وضع جدول لاعمال اللجنة لا يصطدم باي احتجاج. ولكن الطريقة التي درجت عليها اللجان حتى الآن في وضع جدول الاعمال، هي الطريقة العشوائية. فان الاقتراحات والمشروعات، عندما تحال على اللجان، تحفظ في خزانة امين السر، الى ان يأتي من يحركها. فيلعب السباق عندئذ دوره في ترتيب الجدول. فاي نائب، كان له مصلحة شخصية في مشروع او اقتراح ما، هرع الى رئيس اللجنة او مقررها يستعجله في وضع ذاك الاقتراح او المشروع على جدول الاعمال. وهكذا نرى الكثير من المشروعات تنام في اللجان نوم اهل الكهف، وقد يطويها النسيان فلا تدرس ولا يبت بها ابداً، مع ان المادة الثلاثين تفرض على اللجنة ان تقدم تقريرها في مدة شهر واحد من تاريخ وصول المشروع اليها. واذا تعذر ذلك وجب على رئيسها طلب تمديد المهلة بقرار من المجلس.

٢ - لدى انتخاب لجان جديدة، تحال عليها الاوراق الباقية بدون درس وتقرير، عن اللجان القديمة (المادة ٣٤) فتوضع على جدول الاعمال بالترتيب الذي وردت فيه الى اللجان السابقة.

٤ - المذاكرة

١ - اضبارة المشروع - بعد ان يوضع المشروع او الاقتراح على جدول الاعمال، يطبع ويوزع على اعضاء اللجنة، قبل انعقاد جلسة اللجنة بثلاثة ايام على الاقل (المادة ٣٠). ويذكر في رقعة الدعوة الموضوع المطروح على اللجنة للمناقشة (المادة ٢٤).

« ويحق للجان ان تطلب، بواسطة الرئاسة، من جميع الدوائر الرسمية،

المستندات التي تراها لازمة لدرس الموضوع المطروح المناقشة ، ومتى طلبت هذه المستندات لا يجوز البت في الموضوع ووضع التقرير قبل ورودها وإطلاع اللجنة عليها . (المادة ٢٧)

ان الفقرة الاخيرة في رأينا تخالف منطق التشريع ، لا بل انها وسيلة لدفن الاقتراحات التي ترد من النواب ولا تكون الحكومة راضية عنها . فقد تقرر اللجنة اثناء درس اقتراح ما طلب بعض المستندات من الدوائر الرسمية . فليس على الحكومة عندئذ ، لكي تقضي على الاقتراح ، الا ان لا تأذن لهذه الدوائر بإرسال المستندات .

ومن جهة ثانية لا نرى موجباً لهذا التقييد للجنة ، بان « لا يجوز لها ان تبت بالموضوع ووضع التقرير قبل ورود الاوراق المطلوبة » . اذ قد تعدل اللجنة عن طلب الاوراق وتستغني عنها ، وتكتفي بالدراسة التي قامت بها لتكون رأياً صحيحاً وتضع تقريراً وافياً .

ب المناقشة : تتبع في اللجنة الاصول المعينة للمناقشة والتصويت في جلسات المجلس العلنية .

ولكن هل يجوز لنائب من غير اعضاء اللجنة ، ان يحضر ويناقش او يقدم اقتراحاً بتعديل ؟

— ان المادة ٢٦ من النظام القديم تنص على ان « لكل عضو حق حضور جلسات اللجان وان لم يكن من اعضاءها ، بشرط ان لا يشترك في المناقشة ، ولا يبدي اي ملاحظة ، بل يحضرها بصورة مستمع وذي رأي استشاري فقط وعليه ان ينسحب من اجتماع اللجان حين اخذ الآراء في المشروع » .

وجاءت المادة ٢٨ من النظام الحالي تكرس هذا المبدأ بقولها : « لكل نائب الحق بحضور جلسات اللجان ، وان لم يكن عضواً فيها وذلك بصفة مستمع » دون ان يشترك في التصويت ، وله ان يبدي آراء بصفة استشارية

بعد الاستئذان من رئيس اللجنة » .

ان اعطاء النائب الغريب عن اللجنة الحق بحضور الجلسات بصفة متفرج وبإبداء الآراء فقط ، بصفة استشارية ، « حتى لا يعطل العضو المتفرج الجلسة بملاحظاته (١) » ، انما هو تقييد لحق النائب وحد من حريته ، يتناقض مع المبادئ العامة التي تقرر ان مهمة النائب الاساسية ، هي التشريع ، الذي هو حق مطلق لا يقيد بزمان ولا مكان .

ويجب في رأينا ، ان يتوسع في تفسير الرأي الاستشاري ، الوارد في المادة ٢٨ من النظام الحالي ، بحيث يشمل حق المناقشة وتقديم التعديلات التي يراها النائب مفيدة .

ذلك لان جلسات اللجنة ، هي الميدان الحقيقي لنشاط النائب ، سواء كان عضواً في اللجنة او لم يكن . فاذا حصر حقه بإبداء الرأي الاستشاري بمعناه الضيق اي بإبداء بعض الملاحظات ، فمعنى ذلك سد الباب بوجه النائب النشط ، الذي يريد ان يشترك بالدراسة الرصينة التي تقوم بها اللجان ، وفتح الباب للارتجال في الجلسات العلنية .

ان المادة ٣٥ من النظام الفرنسي لدستور ١٨٧٥ قد نصت على « ان لصاحب الاقتراح الحق بان يستمع من قبل اللجنة التي تدرس اقتراحه » . وعلى الرغم من خلو النظام الحالي من مثل هذا النص ، فقد درجت اللجان عندنا على استدعاء صاحب الاقتراح للاستماع اليه عملاً بنص المادة ٣٨ من النظام القديم التي بقيت تقليداً برلمانياً .

ونصت المادة ٦٥ من النظام الفرنسي القديم على ان لأصحاب التعديلات الحق بان يستمعوا امام اللجنة اذا طلبوا ذلك . فاذا لم يطلبوا ، فليس من نص يلزم اللجنة بدعوتهم ، ولكنها ملزمة بلا ريب بدرس التعديلات المقدمة منهم وطرحها للتصويت .

(١) تعليق رئيس المجلس اثناء مناقشة المادة ٢٦ من النظام القديم .

لم يتعرض نظامنا الداخلي الحالي او القديم لاصحاب التعديلات . ولكن هل التعديل غير اقترح تشريعي ؟ وهل يمكن ان يمنع على النائب ان يقترح التعديل الذي يراه مفيداً ؟ ان التقليد الذي درجت عليه اللجان بالاستماع الى صاحب الاقتراح الذي تدرسه اللجنة ، يجب ان يطبق على صاحب التعديل ، وان يسمح له اذا طلب ذلك بان يشرح اقتراحه ويناقش فيه .

وفي احدى جلسات اللجان سنة ١٩٥٩ التي لم اكن عضواً فيها ، تقدمت بتعديل على احدى مواد المشروع المطروح للدرس ، فلم يرفضه الرئيس ولكنه كلف احد الزملاء من اعضاء اللجنة ان يتبيناه لكي يمكن طرحه للمناقشة والتصويت . وقد اعلن الزميل موافقته على تبني تعديلي ، ولكنني احتججت على ذلك ، وطلبت ان بطرح التعديل باسمي ، ولو لم اكن عضواً في اللجنة . وبعد المناقشة في هذا المبدأ ، أقرت نظريتي القائلة ، بأنه يجوز للنائب ، ولو لم يكن عضواً في اللجنة ، ان يقدم باسمه ، التعديلات التي يراها ، وان يشرحها ، وبان على اللجنة ان تناقشها وتصوت عليها مع المحافظة على القاعدة القائلة بان صاحب التعديل لا يشترك بالتصويت لانه غريب عن اللجنة .

ج - التصويت : تؤخذ الآراء على المشاريع المطروحة ، بالاكثرية المطلقة . واذا تساوت الاصوات ، اعتبر المشروع ساقطاً (المادة ٢٩) .

ان هذه المادة مستوحاة من المادة ٣٥ من الدستور التي تنص على ان « القرارات تتخذ بغالبية الاصوات . واذا تعادلت الاصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة » .

ان كثيراً من التشريعات تجعل صوت الرئيس مرجحاً عند تعادل الاصوات ولكن القاعدة العامة في النظام الفرنسي هي انه لا يعتد رأي ما لم تؤيده الاكثرية : Il n'y a d'adoption que là ou il y a majorité . فاذا تعادلت الاصوات ، فان رأي احد الفريقين ينقض رأي الفريق الآخر .

Les opinions des deux parties se détruisent mutuellement

ولكن ماذا يعني سقوط المشروع في اللجنة ؟ اعني انه ينتهي هناك ، ولا يرفع الامر الى المجلس ؟

- قلنا ان اللجنة ليست الا جزءاً من المجلس ، مكلفة بمهمة الدرس وجمع المعلومات والتحضير . فاذا انقسم اعضاؤها في الرأي بالتساوي ، فقد لا يكون الامر كذلك في المجلس بهيئته العمومية . ولذلك يجب على اللجنة في جميع الاحوال ان ترفع الى المجلس نتيجة دراساتها . وعندما يصوت على المشروع في المجلس ، عندئذ يسقط نهائياً في حالتين :

١ - اذا تساوت الاصوات .

٢ - اذا لم ينل الاغلبية .

د - تقرير اللجنة : تنص الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠ من النظام الداخلي : « يجب ان تتضمن تقارير اللجان جميع وجهات النظر والآراء التي يكون أبقاها اعضاؤها » .

ان التقرير هو السند الرسمي ، الذي بموجبه تطرح اللجنة على المجلس نتيجة اعمالها ومقرراتها النهائية . وهو يتألف من قسمين : (١)

القسم الاول : الحجج (Les arguments) وهو الذي يتخذ مداراً للمناقشة .

والقسم الثاني : النص المعتمد (le texte adopté) وهو الذي يتخذ مداراً للتصويت .

ولقد اوجبت المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، ان يتضمن التقرير مختلف وجهات النظر والآراء ، لكي يكون المجلس عند التصويت ، على بينة من جميع الآراء التي عرضت .

(١) اوجين يار رقم ٧٨١ .

وليس ما يمنع الاقلية من وضع تقرير مخالف اذا كانت تشك في امانة المقرر بان يعرض في تقريره وجهة نظرها . ويجب ان يطبع هذا التقرير ويوزع كما يطبع ويوزع تقرير المقرر .
ولقد جرت العادة في المجلس الفرنسي ، ان يعتذر المقرر عن تنظيم التقرير ، اذا كان رأيه الى جانب الاقلية فتنتدب اللجنة عندئذ مقررأ خاصاً من بين اعضاء الاكثرية .

هـ - ايداع التقرير : « على اللجنة ان تقدم تقاريرها في مدة شهر من تاريخ وصول المشروع اليها واذا تعذر ذلك وجب على رئيسها طلب تمديد المهلة بقرار من المجلس » (المادة ٣٠ من النظام الداخلي) .

اما في المواضيع المستعجلة فينتقم تقديم التقرير في غضون اسبوع واحد على الاكثر . فاذا لم يقدم هذا التقرير ضمن المهلة المذكورة حق للمجلس ان يمدد المهلة او ان يبت بالموضوع مباشرة بدون تقرير من اللجنة .

لم تتعرض هذه المادة للتدبير الذي يمكن اتخاذه عندما تتأخر اللجنة في تقديم تقريرها في المشروعات غير المستعجلة .

ولكن المادة ٣٥ من النظام القديم ، المستوحاة من النظام الفرنسي ، قد نصت على انه « اذا تأخرت اللجنة بتقديم تقريرها كانت لواضع المشروع او الاقتراح ان يطلب احواله على لجنة اخرى . والمجلس عندئذ ان يمد الاجل ، بالقدر الذي يراه كافياً لانجاز العمل ، او ان يحيل المشروع او الاقتراح على لجنة اخرى يختارها » .

فهل ان سكوت المشرع الجديد عن هذا الامر ، يعني ان المجلس لا يمكنه ان يحيل المشروع على لجنة اخرى ، اذا تأخرت اللجنة المختصة بتقديم تقريرها ؟ اذا كانت الجواب على هذا السؤال بالنفي ، اي بان ليس للمجلس الحق بان ينتزع المشروع من اللجنة المهلة ، فاننا نكون قد وضعنا المجلس بكامله ، تحت رحمة جزء منه ، وهو امر مخالف للمعقول والمنطق .

ولذلك يمكن التاكيد ، بان المجلس ، عندما يرى تأخيراً غير مشروع بالبت في احد المواضيع المطروحة على احدى اللجان ، ان يحيل هذا الموضوع الى لجنة خاصة ينتدبها لدرسه وتقديم تقرير عنه . واذا تأخرت هذه اللجنة الجديدة ايضاً ، كان للمجلس ان يبت بالموضوع مباشرة ، وبدون تقرير من اللجنة ، كما يفعل عندما يكون الموضوع متعلقاً بمشروع او اقتراح مستعجل .

هـ - اللجان المشتركة :

أ - « اذا كان الموضوع المطروح على البحث متعلقاً بأكثر من لجنة واحدة ، جاز اجتماع اللجان المختصة برئاسة رئيس مجلس النواب او نائبه ، او نظرت فيه كل لجنة على انفراد ووضعت فيه تقريراً مستقلاً . وترفع التقارير الى هيئة المجلس العمومية للبت بها » (المادة ٣٢) .

لقد صدقت هذه المادة بدون مناقشة مع انها تحتاج لاكثر من توضيح . فهل ان الموضوع ينظر في وقت واحد ، في مختلف اللجان المختصة ، ام انه يحال تباعاً من لجنة على اخرى ؟ وبأيا يبدأ اولاً ؟ وما هي الاصول الواجب اتباعها في المناقشة والتصويت ، اذا كانت نصوص وتقارير اللجان متناقضة بعضها مع بعض ، ومتناقضة ايضاً مع نص المشروع الاصلي ؟

ولا يجوز في رأينا ان يظل هذا الغموض لا بل هذا الفراغ في التشريع . والحل المعقول ، هو ان تحال المواضيع الى اللجان في وقت واحد كسباً للوقت ، وترفع التقارير الى رئيس المجلس الذي يقارن بينها . فاذا وجدها متناقضة ، توجب عليه ان يدعو اللجان الى جلسة مشتركة تعقد برئاسة ، ويتولى احد مقرري هذه اللجان الذي ينتدبه الرئيس مهمة المقرر الخاص . ويجري التناقش في النصوص المتناقضة ، للتوفيق بينها اذا امكن ، ويتم التصويت في اللجنة المشتركة وكأنها لجنة واحدة ، ويعتبر النص الذي تصوت عليه الاكثرية من مجموع اعضاء اللجان مجتمعة النص الفائز . وعندئذ ينظم التقرير متضمناً حجج الاكثرية ونصها وحجج الاقلية ونصها .

وعند المناقشة والتصويت في المجلس تطبق قواعد الاولوية المنصوص عليها في النظام .

ب - لكل لجنة من لجان المجلس ، حق انتداب ممثل عنها الى لجنة الموازنة والمالية ، لايضاح الامور المتعلقة بتلك اللجنة من ابواب الموازنة ، وذلك بصفة استشارية فقط (المادة ٣٣) .

ان حضور ممثلين عن اللجان ، لا يحول دون حضور اعضاء غريباء عن لجنة الموازنة والمالية وفاقاً لأحكام المادة ٢٨ . غير ان ممثلي اللجان ، يختلفون عن غيرهم بانهم يتكلمون باسم اللجنة ، في حين ان النائب يتكلم باسمه الشخصي . ويلاحظ ان لجنة المالية والموازنة ، عندما تجتمع بحضور ممثلين عن سائر اللجان ، ترتدي طابع اللجنة المشتركة ولكنها لا تتبع اصولها .

٦ - لجنة العرائض :

١ - لقد مر بنا ان مكتب المجلس يتسلم باحالة من الرئيس العرائض والاقتراحات وينظر فيها بصفته لجنة العرائض والاقتراحات ويسيرها مجراها القانوني .

وعلمنا ان مرحلة درس الاقتراحات قد اختصرت واستغني عنها ، وانحصرت مهمة مكتب المجلس بدرس العرائض فقط .

لقد نصت المادة ٣٨ من نظامنا الداخلي : « انه يجب ان توجه العرائض الى المجلس موقعة من مقدميها ، وتهمل كل عريضة تخلو من التوقيع او تتضمن عبارات نابية » .

ان حق المواطن بان يوصل الى مجلس الامة ، بطريقة العرائض ، اخطاء السلطة التنفيذية وتصرفاتها الشاذة ، كان يشكل في الماضي امتيازاً على جانب عظيم من الاهمية . اما اليوم ، ولا سيما بسبب سهولة الاتصالات ، فقد اصبحت الصحافة منبر الشكوى للتعبير الشعبي عن الاستياء من تصرفات السلطة التنفيذية .

فاخذ اسلوب العرائض يفقد قيمته شيئاً فشيئاً حتى لم يعد له من قيمة عملية الا كوسيلة تقنية برلمانية لاثارة بعض المسائل على منبر المجلس او حثاً للمجلس او للحكومة على استعجال مشروع يهم الرأي العام .

ان العرائض يمكن ان تقدم الى المجلس من اي مواطن ، حتى ولو لم يكن بالغاً سن الرشد . ويمكن ان يكون من فرد كما يكون من جماعة .

ويجب ان توقع من مقدميها وان تكون خالية من العبارات النابية والا اهملت .

ب - عندما تصل العريضة الى المجلس « لا يجوز تلاوة نصها كاملاً في المجلس بل تنظم عن كل عريضة خلاصة تنلى في بدء الجلسة . ومن ثم تحال العريضة بكاملها من قبل الرئيس الى مكتب المجلس الذي يفصل فيها ويوصي باعطائها مجراها القانوني ، إما ، بارسالها الى الحكومة ، او إحالتها الى لجنة من اللجان ، او رفضها ، او اجراء تحقيق برلماني بشأنها » (المادة ٣٩) .

وعلى الحكومة ان تجيب رئاسة المجلس عما يتم بشأن العرائض المحالة عليها وذلك خلال شهر على الاكثر من تاريخ ابلاغها للحكومة » . (المادة ٤٠)

اذا تأخرت الحكومة بالجواب فلكل نائب الحق ان يسألها عن العريضة المحالة عليها . فاذا اهملت الجواب على السؤال كان للنائب ان يستجوبها .

٧ - التمتع في عضوية اللجان

تنص المادة ٣٥ على انه « لا يجوز الجمع بين الوزارة وبين وظائف مكتب المجلس ولا بين الوزارة وبين رئاسة او عضوية احدى اللجان .

ويجب ان نضيف انه لا يجوز الجمع بين عضوية اللجنة ورئاسة المجلس .

لقد كان يجوز ، في النظام الفرنسي ، للرئيس ان يتابع جلسات اللجنة ، اذا كان عضواً فيها قبل انتخابه . وفي هذا المعرض يقول اوجين بيار صفحة ٧٨٢

Il n'est pas d'usage que le président de la chambre soit appelé à faire part des commissions; mais, si, avant son élévation au fauteuil, il appartenait déjà à une grande commission telle par exemple, que la commission du budget il conserverait le droit de suivre ses travaux et d'assister ses délibérations

ولقد انتقد هذا النص في مجلس الشيوخ الفرنسي عند مناقشة النظام الداخلي سنة ١٨٧٠ وافترح حذفه وادلي بالحجج الآتية :

ان اعمال اللجان ذات تأثير هام على المذكرات . فالحشيات ، والاسباب التي ترد في تقرير اللجنة ، والمقررات التي تنتهي اليها ، هي محور المناقشات التي يدافع عنها او يطعن فيها . فوجود الرئيس في احدى اللجان ، من شأنه ان يقضي على فكرة التوازن وعلى فكرة التعبير عن رأي الاكثرية ، الذي يتجلى بانتخاب اللجنة . ولقد انتهت المناقشة بالغاء هذا الحق الممنوح للرئيس بان يحتفظ بعضوية اللجنة التي كان فيها ، بعد انتخابه رئيساً ^(١) .

ولكن هل يطبق هذا التامع على نائب الرئيس ؟

اذا اخذنا بعين الاعتبار اسباب التامع التي ادلي بها بشأن الرئيس امكننا ان نقرر انها لا تطبق على نائب الرئيس ، لانه قليلا ما ينوب عن الرئيس ، ولا يمكن أن يحدث وجوده في احدى اللجان تأثيراً على مجرى المناقشات والتصويت .

وشخصية نائب الرئيس ، ليست عادة بمستوى شخصية الرئيس ، التي من شأنها أن تحدث تأثيراً في مجرى المناقشة والتصويت .

وفي النظام الفرنسي لا يمنع على نائب الرئيس ان يكون عضواً في أي

لجنة من اللجان ما عدا لجنة المحاسبة المتعلقة بموازنة المجلس وذلك لأنه عضو في مكتب المجلس الذي يقرر هذه الموازنة :

A raison des pouvoirs administratifs qu'ils exercent comme membres des bureaux, le règlement de la chambre a décidé qu'ils ne pourraient faire partie de la commission de comptabilité. ^(١)

وما دام لم يمنع على نائب الرئيس الا عضوية لجنة المحاسبة المختصة بموازنة المجلس بوصفه عضواً في مكتب المجلس فسينتج عكسياً *à contrario* بانه يمكن انتخابه عضواً في اللجان .

« ١ » اوجين بيار رقم ٣٦ ، في الكلام على نواب الرئيس .

(١) اوجين بيار صفحة ٧٨٢ .

الباب الرابع

العمل في المجلس

الفصل الاول

في اجتماعات المجلس

متى يجتمع المجلس النيابي لممارسة اختصاصاته ؟
أهو الذي يعين مواعيد اجتماعاته ، فيكثرها ويطيل امدها على هواه ، أم
أن حقه بالاجتماع تقررره سلطة اخرى ؟
ان دور المجلس وتأثيره في الحياة الدستورية ، هو الذي يحدد الجواب على
هذه الاسئلة .

والجول المقررة بهذا الشأن مستمدة من نزعتين :
النزعة الديمقراطية ، التي يهيمها تأمين استقلال المجلس ورفع شأنه ، وتستهدف
اطلاق حريته بتعيين اجتماعاته .
والنزعة التي يمكن تسميتها Monarchiste والتي تستهدف الحد من نشاط المجلس
بجعل اجتماعاته معلقة على ارادة الحكومة .

ويجب التمييز بين تعبيرين يستعملان عند البحث في اجتماعات المجلس وهما :
الجلسات Les séances والعقود Les sessions .

فالجلسة هي الاجتماع الفعلي للمجلس في يوم معين للمذاكرة ، وتبدأ عندما يعلن الرئيس افتتاحها وتنتهي عندما يعلن رفعها .

أما العقود او الدورات ، فهي الحقبات من السنة ، التي يمكن للمجلس أثناءها ، أن يعقد اجتماعات قانونية لممارسة اختصاصاته . فهو أثناء هذه الدورات ، حر ان لا يعقد اي جلسة ، كما انه حر ان يعين ، متى شاء ، مواعيد الجلسات . وهناك طريقتان لتحديد مواعيد اجتماعات المجلس :

١ - طريقة الاستمرار Le systeme de la permanence

وهي لا تعني ان المجلس يعتبر في حالة الانعقاد الدائم وبدون انقطاع ، وانما تعني ان للمجلس ان يعين بمطلق ارادته وحرية ، الحقبات من الزمن التي يمكنه أثناءها ان يجتمع لممارسة اختصاصاته . فله اذا شاء ان يقرر الاجتماع والعمل طيلة السنة . فلا دورات Session اذن بمقتضى هذه الطريقة ، بل ادوار تشريعية Legislature والدور التشريعي هو الحقة من الزمن الواقعة بين انتخاب المجلس وانتهاء ولايته ، سواء لانتهاء المدة أو بسبب حله .

ان طريقة الاستمرار هذه ، تتيح للمجلس ان يخصص الوقت الذي يراه لازماً لممارسة اختصاصاته . وتؤمن له الاستقلال في العمل ازاء السلطة التنفيذية . وهذه الطريقة كما يرى ، مستمدة من مبدأ تفريق السلطات ، وتتوافق مع الفكرة القائلة بأن المجلس هو الممثل المباشر للسيادة الوطنية ، وبأن السلطة التنفيذية لا تملك حق التدخل في تحديد اعماله .

ولكن لهذه الطريقة سيئات ازاء هذه الحسنات . فالمجلس الذي يجلس باستمرار او ما يقرب من الاستمرار يصبح مجلساً محموماً تتفاقم فيه نزاعات

الاحزاب بسبب المناقشات الحادة المثيرة . وهذا ما يشل عمل الحكومات التي تصح تحت وطأة الاستجابات غير قادرة على الحكم .

٢ - طريقة العقود او الدورات

Le système des sessions

ان العقود ، او الدورات Les sessions ، هي حقبات من السنة ، يجتمع خلالها المجلس لممارسة صلاحياته الدستورية . اما سائر اجيزة المجلس ، التي تعنى بالاعمال التحضيرية والادارية ، كالكتب واللجان ، فانها تعمل دائماً ، أثناء العقود وخارجاً عنها ، لأن مهماتها هي مهمات تحضيرية .

ان هذه الحقبات من السنة ، التي يمكن للمجلس خلالها ان يعقد اجتماعاته ، لا يعين المجلس مواعيدها بل تعين بمعزل عنه .

فكيف تعين هذه المواعيد ؟

هنالك طريقتان : احدهما تكل الى السلطة التنفيذية أمر تعيين هذه المواعيد ، وهي الطريقة المتبعة في بريطانيا .

والثانية تكل ذلك الى الدستور ، الذي يعين عدد العقود وتواريخها ومدتها ، ويكفل بذلك المجالس حداً أدنى للاجتماعات بمعزل عن ارادة السلطة التنفيذية . ان للطريقتين عيوباً : فاذا كانت العقود عديدة وطويلة ، فانها تقترب عندئذ من طريقة العقود المستمرة . واذا كانت قليلة وقصيرة فانه يخشى ان لا تكون كافية لكي يقوم المجلس بواجباته ، الا اذا طاب للحكومة ان تدعوه الى اجتماعات اضافية . وفي ذلك ايضاً عود الى الطريقة المستمرة ، التي ينتقدها علماء الدستور .

وقد نشأ عن ذلك طريقة وسطى ، تقوم على المازج بين الطريقتين ، بحيث يوكل الى الدستور ان يعين عدداً من العقود ، ويترك للسلطة التنفيذية ان تعين عقوداً اضافية . وهذه الطريقة ، هي التي تبناها دستور فرنسا لسنة ١٨٧٥ ،

وكان من الطبيعي ان يتبناها الدستور اللبناني الذي اخذ عنه .

اولا - اجتماعات المجلس بحكم الدستور وبمعزل عن ارادة السلطة التنفيذية :

١ - العقود العادية : تنص المادة ٣٢ من الدستور :

« يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين :

« فالعقد الاول ، يبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من

شهر آذار وتوالت جلساته حتى نهاية شهر ايار . »

« والعقد الثاني ، يبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من

تشرين الاول . »

« وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل

عمل آخر . »

« وتُدوم مدة العقد الى آخر السنة . »

ان كلا من الدورتين ، مستقل عن الآخر ؛ فليست الدورة الثانية امتداداً
للاولى . ولذلك ، فان محضر الجلسة الاخيرة من الدورة ، يجب ان يصدق في
نهاية الجلسة . ولرئيس الجمهورية على هذه العقود العادية حق بالتأجيل . وسبب
ايلائه هذا الحق ، هو تلافي المساوىء التي تنشأ عن طول الدورات^(١) ، وارهاق
المجلس ، والنزاعات الحفية القائمة بينه وبين الحكومة . والتأجيل لا يعني
اختتام العقد ، بل يعني توقيفه مؤقتاً الى الاجل المحدد في مرسوم التأجيل حيث
يتابع العقد حكماً بدون دعوة جديدة .

ولكن حتى رئيس الجمهورية في التأجيل حدين لا يحق له تجاوزهما :

الاول - ان مدة التأجيل لا تزيد عن شهر ، يطرح من مدة العقد العادي .

والثاني - انه لا يمارس في العقد الواحد اكثر من مرة .

(١) كانت خمسة اشهر في الدستور الفرنسي .

« لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس الى امد لا يتجاوز شهراً ، وليس
له ان يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد »^(١) .

٢ - الاجتماع حكماً - ولكن المجلس يجتمع حكماً بدون ان يكون
ثمة دورة عادية او دعوة من رئيس الجمهورية ، وذلك في حالة واحدة هي :

انتخاب رئيس الجمهورية^(٢)

« قبل موعد انتخاب رئيس الجمهورية بمدة شهر على الاقل ، او شهرين على
الاكثر ، يلتئم المجلس ، بناء على دعوة من رئيسه ، لانتخاب الرئيس الجديد .
واذا لم يدع المجلس لهذا الغرض ، فانه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي
يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس » (المادة ٧٣ من الدستور) .

« واذا خلت سدة الرئاسة ، بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو أي سبب
آخر ، فلاجل انتخاب الحلف ، يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون . واذا اتفق
حصول خلو الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحللاً ، تدعى الهيئات الانتخابية
دون ابطاء ، ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الاعمال الانتخابية »
(المادة ٧٤ من الدستور) .

ثانياً - اجتماعات المجلس الموقوفة على دعوة من رئيس الجمهورية

ان اجتماعات المجلس الموقوفة على دعوة من رئيس الجمهورية تحصل في
حالات ثلاث :

(١) المادة ٥٩ من الدستور .

(٢) ان المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية .
ويترب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة او اي عمل اخر (المادة ٧٥
من الدستور) .

الاولى - عندما تنتهي ولاية المجلس النيابي بالحل (ويقاس عليها حالة انتهاء المدة) .

« يدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان الانتخاب » (الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من الدستور) .

الثانية - « لرئيس الجمهورية ان يدعو المجلس الى عقود استثنائية . اما مواعيد افتتاح العقود الاستثنائية وختامها فتحدد بموجب مرسوم . ويعين برنامج العقد الاستثنائي في مرسوم الدعوة » (الفقرة الاولى من المادة ٣٣ من الدستور) .

الثالثة - « على رئيس الجمهورية دعوة المجلس الى دورة استثنائية ، اذا طلبت ذلك الاكثرية المطلقة من مجموع الاعضاء » .

ثالثا - اجتماعات المجلس خارج المواعيد القانونية

كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون (المادة ٣١ من الدستور) .

على انه من المتفق عليه ، ان منع المجلس من الاجتماع خارج المواعيد القانونية ، اي خارج الدورات العادية والاستثنائية ، لا يشمل اللجان . لأن عمل اللجان هو عمل تحضيرى . وقد يكون من الافضل ان تجتمع اللجان خارج دورات الانعقاد لدرس المشاريع المتراكمة . وقد نص على ذلك صراحة في اللائحة الموقفة لمجلس الامة في الجمهورية العربية المتحدة ، وفي النظام الاردني .

الفصل الثاني

نظام الجلسات

١ - علنية الجلسات :

لم تكن جلسات المجلس في فرنسا قبل سنة ١٧٩١ علنية . ولكنها اصبحت كذلك ، عندما انتدب المجلس اربعة وعشرين نائباً ، لمقابلة الملك ، والطلب اليه ان يسمح بعلنية الجلسات . وقد أقر دستور ١٤ ايلول ١٧٩١ ما طلبه النواب واصبحت الجلسات منذ ذلك الحين علنية . وفي انكلترا لم تصبح الجلسات علنية في مجلس العموم الا منذ سنة ١٨٤٥ .

أن الدستور اللبناني قد أقر علنية الجلسات في المادة الخامسة والثلاثين : « جلسات المجلس علنية . على ان له أن يجتمع في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه . وله ان يقرر إعادة المناقشة في جلسة علنية في المبحث نفسه »

ولقد أوضحت المادة ٨٦ من النظام القديم ، الاصول الواجب اتباعها توصلًا لعقد الجلسة سرية . غير ان المشتزع في النظام الجديد ، قد ارتكب مخالفة للنص الدستوري . فقد نصت المادة ٦٦ ان « جلسات المجلس علنية . على انه تعقد الجلسة سرية اذا طلبت الحكومة ، أو طلب عشرة من أعضاء المجلس » .

والدستور كما رأينا ، يكتفي بطلب خمسة من الاعضاء لتقرير عقد الجلسة سرية .

٢ - الجلسات السرية :

إذا رأى ان ثمة حاجة لعقد جلسة سرية ، فيجب بمقتضى النص الدستوري ان يطلب ذلك ، الحكومة أو خمسة من أعضاء المجلس .

وقد نص النظام القديم على وجوب تقديم الطلب خطياً إذا كان من قبل النواب . أما النظام الحالي فلم يتعرض لهذا الامر .

ويجب عند طلب عقد الجلسة سرية بيان موضوعها . ومعنى ذلك ان يتكلم الطالب ويشرح للمجلس الاسباب التي تجعله على طلبه .

وبعد بيان الموضوع يستشار المجلس :

- ١ - فيما اذا كان يقرر عقدها سرية .
- ٢ - وما اذا كانت تذاع مقرراتها بعد انعقادها .
- ٣ - وما اذا كان بدونها محضرام لا .
- ٤ - وما اذا كان يعاد عقدها علنية في الموضوع نفسه ام لا .

وإذا وافق المجلس على عقد الجلسة سرية ، « فلا يحضر أحد من موظفي المجلس جلساته السرية ، بل يقوم أمين السر بتدوين المحضر اذا قرر المجلس تدوين محضر الجلسة »^(١) .

ان سكوت النظام الحالي عن اصول تقديم الطلب لعقد الجلسة سرية يعني ان هذا الطلب يمكن ان يكون شفوياً .

والقرار بعقد الجلسة سرية يتخذ ، بعد عرض الموضوع ، بدون مناقشة^(٢)

١ - المادة ٦٦ من النظام الداخلي .

٢ - أوجين بيار رقم ٨٠٠

وكان النص القديم يسمح بمناقشة يشترك فيها على الأكثر اثنان من مؤيدي الجلسة السرية واثنان من معارضيها .

لقد جرى التساؤل في فرنسا ، عما اذا كان يحق للمجلس ، في الجلسة السرية ان يقبل اقتراحات ويتخذ مقررات؟ وقد اورد أوجين بيار طائفة من السابقات التي تدل على ان للمجلس ذلك .

ولا شك ان الجواب بالاجاب عندنا وارد أيضاً بالنظر لصراحة النص . فقول المشرع « وما اذا كانت تذاع مقرراتها » دليل واضح على ان الجلسة السرية لا تقتصر على المناقشة فحسب ، بل يمكن أن تطرح فيها اقتراحات ، وتتخذ مقررات . وفي هذه الحالة يتلى المحضر ويصدق عليه في الجلسة السرية ولا يجوز ان يتلى علناً .

ان النظام القديم ، مستوحياً من النظام الفرنسي قواعد الجلسة السرية ، قد تضمن نصوصاً لم يتضمنها النظام الحالي^(١) .

فالمادة ٨٧ تنص ان « ليس لأحد من موظفي المجلس حضور الجلسات السرية الا اذا قرر المجلس غير ذلك » .

والقانون الفرنسي يسمح بحضور موظفي المجلس جميعاً . فهل يجوز عندنا حضور موظفي المجلس في الجلسة السرية بعد ان قيد نفسه بنص مطلق يحظر عليهم الحضور ؟

- يبدو لنا ان النص القديم هو حل وسط بين احكام نظامنا الحالي واحكام النظام الفرنسي . وهو نص عملي يجب الاخذ به . ولا نظن انه يمتنع على المجلس ان يقرر حضور موظفي المحاضر مثلاً ، اذا رأى ان حضورهم لا يضر بالمصلحة العامة .

١ - انظر المواد ٨٦ - ٩٠ من النظام القديم في محضر مناقشاته .

٣ - جدول الاعمال

ان تعين دور للمسائل التي يجب ان يبحثها المجلس يبدو من المسائل النافهة الأهمية. ولكن كثيراً ما يتعلق على الدور الذي يوضع فيه المشروع في جدول الاعمال ، نجاح هذا المشروع أو فشله .

ومقررو اللجان ، الذين يفوتون الفرصة باختيار الدور المناسب للمذاكرة بتقاريرهم التي نظموها ، سيشهدون انتهاء العقد النيابي ، قبل ان تعرض اعمالهم على المجلس^(١) .

ان النظام الفرنسي القديم قد نص على ان رئيس المجلس هو الذي يعدّ جدول الاعمال ، ولكن المجلس هو الذي ينظمه ويبت به . فليس للرئيس وحده ان يعين ترتيب مذاكرات المجلس ، بل عليه ان يستشير زملاءه في ذلك . ولاجل هذه الغاية يتصل برؤساء اللجان ورؤساء الاحزاب والجهات البرلمانية . وان صلاحيات الرئاسة فيما يتعلق بجدول الاعمال ، لا تحول دون طاب النواب وضع مشروع يروونه معجلاً على هذا الجدول .

ان الصعوبات التي نشأت في الماضي عندنا عن تقرير جدول الاعمال واستقلال الرئيس بوضعه بالاستناد الى المادة ٩٢ من النظام القديم ، قد حذت بالمشروع في النظام الحالي ان يكمل هذا الامر الى مكتب المجلس فنص في الفقرة الثالثة من المادة العاشرة :

« يقرر مكتب المجلس جدول الاعمال لكل جلسة . وينشر هذا الجدول في قاعة المجلس ، ويبلغ الى النواب قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ... »

وهذا النص فيما نرى ، هو حل سليم لمسألة تقرير جدول الاعمال . فلا الرئيس

١ - اوجين ييار رقم ٨٠٣ .

بعد الآن يستقل بتحضيره ، ولا المجلس يشغل نفسه بأمر يعتبر من المسائل النافهة .

على ان قرار مكتب المجلس بهذا الشأن ، أي ترتيبه المواضيع التي سينتاولها البحث في المجلس ، ليس مبرماً غير قابل التعديل . فالمكتب جزء من المجلس ، وقراره بمثابة رأي استشاري ، كأني تقرير من تقارير اللجان . ولذلك يجوز لأي نائب ان يطلب تعديلاً في جدول الاعمال ، والكلمة الاخيرة هي للمجلس .

الفصل الثالث De la délibération

المذاكرة

التبذة الاولى - عدد المذاكرات

١ - ان التصويت على أي مشروع ملزم للمواطنين جميعاً ، ويشمل اراضي الدولة جميعاً ، هو عمل على جانب عظيم من الخطورة . فلا غرو اذا كرس النظام لهذا العمل ضمانات كافية ، تؤمن التبصر في المشروع والتروي في درسه لكي يأتي واضحاً خالياً من عيوب الالتباس والركاكة . ولذلك كانت الدساتير الفرنسية والانظمة الداخلية المتعاقبة تفرض ، حتى سنة ١٨٧٥ ، ثلاث مذاكرات قبل التصويت النهائي على أي مشروع ، على ان يمر بين التصويت والتصويت فترة من الزمن لا تنقص عن ثمانية أيام .

وقد اختصرت المذاكرات الى اثنتين بموجب دستور ١٨٧٥ ، بعد ان أصبحت السلطة التشريعية بيد مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

وفي ظل هذا الدستور كانت المادة - ٥٠ - من النظام الداخلي تنص على

انه : « فيما خلا حالة الاستعجال لا يجوز التصويت النهائي على أي مشروع الا بعد مذكرتين ، يفصل بينهما فترة من الزمن لا تنقص عن خمسة ايام » (١) .

ان هذه القاعدة التي تفرض مرور فترة من الزمن بين المذكرتين تتحدّر من المبدأ القائل : « بعدم جواز التصويت على أي مشروع قانون مرة واحدة الا في الحالات الاستثنائية » . وحكمة هذه القاعدة انها تفرض « التبصر في الموضوع وتتيح تصحيح الأخطاء » (٢) .

Elle impose des réflexions et permet la réparation des erreurs.

ب - ولم تكن المذاكرة الثانية تنفتح حكماً ، بل كان ينبغي لذلك قرار من المجلس ، فاذا رفض المجلس المذاكرة الثانية اعتبر المشروع مرفوضاً .

ولم يكن يحق للمجلس ان يقرر مذاكرة ثانية ، قبل ان يقول كلمته في مواد المشروع المطروح للدرس جميعاً ، أو قبل استرداد المواد التي لم يصوت عليها في المذاكرة الاولى .

واذا حصل في فترة ما بين المذكرتين ، ان اللجنة ، التي احيل عليها المشروع بعد المذاكرة الاولى ، قد عدلت هذا المشروع ، فان المذاكرة الاولى تظل معتبرة ولو تناول التعديل المشروع بكامله . ولكن المذاكرة الثانية عندئذ تنحصر في بحث النصوص الجديدة .

واذا حصلت المذاكرة الاولى ، وجدد انتخاب المجلس قبل حصول الثانية ، سقطت المذاكرة الاولى .

ج - ان الحالات الاستثنائية التي أشير اليها فيما سبق والتي يكتفى فيها بمذاكرة واحدة ، تتناول مشاريع القوانين المتعلقة بالموازنة وقطع الحساب والاعتمادات الاضافية . ولقد كان هذا الاستثناء منصوصاً عليه في النظام الداخلي

١ - اوجين بيار رقم ٨١٣ .

٢ - اوجين بيار رقم ٨١٤ .

ولكن اجتهاد المجلس ادخل في نطاق المستثنيات طائفة من المشاريع ، منها تلك التي تتعلق بالضرائب .

د - يتضح مما تقدم ان القاعدة في درس المشاريع في النظام الفرنسي كانت تقوم على وجوب اجراء مذكرتين وان الاستثناء هو الاكتفاء بمذاكرة واحدة .

ان المشرع اللبناني ، بالرغم من انه استوحى نظامه الداخلي سنة ١٩٣٠ من النظام الفرنسي قد خالفه في هذا الأمر فجعل القاعدة في درس المشاريع مناقشة واحدة والاستثناء مناقشتين .

فقد نصت المادة ١٣١ من النظام القديم :

« تتناقش هيئة المجلس العمومية مبدئياً مرة واحدة في مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة . وللمجلس في كل حال ان يقرر بناء على طلب احد الاعضاء ان يتناقش في الموضوع مرة ثانية . وفي هذه الحال يعاد المشروع الذي اخذ الرأي على مواده الى اللجنة لتضع عليه تقريراً جديداً » (١) .

وفي المادة ١٣٣ من النظام المذكور ، ما يفيد جواز المذكرتين ، لا في مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة فحسب ، بل في اقتراحات القوانين المقدمة من النواب ايضاً : « فان وافق المجلس على الانتقال الى المناقشة في مواده على وجه التفصيل ، يبدأ حالاً المناقشة في المشروعات او الاقتراحات مادة فمادة ، أصلاً وتعديلاً ، ثم يؤخذ الرأي في اجواء مناقشة ثانية . »

هـ - اما نظامنا الداخلي الحالي فقد جاء في هذا الشأن ناقصاً مبتوراً . فلم يشر بشيء الى المذاكرة الثانية .

لقد نصت المادة ٤٦ من النظام المذكور على ان للمجلس ان يقرر :
اما اعتماد المشروع أو تعديله أو رفضه أو اعادته ثانية الى اللجنة التي

(١) انظر المواد ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٣٨ من النظام القديم .

نظوت فيه اولاً ... أو الى لجنة اخرى ، أو اعادته الى الحكومة .

ولو ان اعادة المشروع الى اللجنة تحصل بعد تمام المذاكرة في مواد المشروع جميعاً لأمكننا الوصول الى ما يشبه المذاكرة الثانية . ذلك لأننا لا نجد مبرراً لأعادة المشروع مرة ثانية الى اللجنة نفسها ، أو الى لجنة اخرى ، وحتى الى الحكومة ، الا رغبة المجلس بتحقيق الغاية الرئيسية من المذاكرتين أي « التبصر في الموضوع وتصحيح الاخطاء » على ضوء المناقشات التي حصلت اثناء المذاكرة الاولى .

ولكن الاعادة لا تحصل في مجلسنا على هذا الاساس ، بل تحصل بعد مناقشة قصيرة تتناول الموضوع بصورة عامة دون البحث في مواده . وهكذا يعاد المشروع الى اللجنة نفسها ، أو الى لجنة اخرى ، ليدرس باقتضاب ، ويعاد الى جدول الاعمال مع تعديل طفيف ، قد لا يكون السبب الذي حدا بالمجلس لاعادته الى اللجنة .

ولم يصّر الى قراءة ثانية للمشروع بعد درسه بكامله الا مرة واحدة ، بمناسبة درس مشروع قانون الانتخاب سنة ١٩٥٦ . وهذه القراءة الثانية لم تكن كاملة بل اقتصرت على بعض مواد من المشروع .

فعند مناقشة قانون الانتخاب الصادر في نيسان ١٩٥٦ ، بعد أن صوت المجلس على مواده مادة مادة ، طلب النائب ريمون اده اعادة النظر في القانون . فاعترض احد النواب محتجاً بأنه لا يجوز اعادة النظر في القانون بعد أن صوت عليه ، وجرت بهذا الشأن المناقشة التالية :

ريمون اده : يجب ان نستشير الرئاسة المجلس في اعادة النظر بالقانون . ان المجلس صوّت على القانون مادة مادة ، والآن يمكننا ان نسأله فيما اذا كان يريد اعادة النظر بالقانون قبل التصويت عليه جملة .
الرئيس : يقترح الزميل ريمون اده ، استفتاء المجلس فيما اذا كان يريد اعادة النظر بالقانون ؟

بشير الاعور : لقد جرى التصويت على القانون مادة مادة ، ولم يبق الا أن نصوت عليه بجملة فكيف يمكن للرئاسة ان تطرح أي تعديل على اية مادة ؟

ريمون اده : يجب ان يطرح على التصويت مبدأ اعادة النظر في بعض مواد هذا القانون وعندما يقر المجلس المبدأ عندئذ يصار الى درس الاقتراحات على التصويت .

الرئيس : من يوافق على مبدأ اعادة النظر في بعض مواد هذا القانون يرفع يده .
« اكثريه »

وعندئذ شرع باعادة النظر في بعض المواد التي طلبها النواب لا في القانون كله .

النبذة الثانية : المناقشة العامة

١ - ان درس اي مشروع او اقتراح بقانون ، يبدأ بمناقشة عامة تتناول الموضوع بجملة . وهذه المناقشة العامة ، لم تكن تحصل في ظل النظام الفرنسي الا مرة واحدة في بداية المذاكرة الاولى . ولكن ، اذا عدلت اللجنة بعد المذاكرة الاولى للمشروع ، فمن البديهي ان يفتح الباب مرة ثانية لمناقشة عامة . ويمكن ارجاء المناقشة العامة الى المذاكرة الثانية ، ويكون ارجاء ضمنيّاً اذا لم تحصل هذه المناقشة في المذاكرة الاولى تلقائياً ، ويكون صريحاً اذا قرر المجلس ارجاء المناقشة العامة الى المذاكرة الثانية .

ب - وبعد ان تنتهي المناقشة العامة يستقى المجلس في الانتقال الى بحث المواد .

ان استفتاء المجلس في النظام الفرنسي بعد المذاكرة الاولى هو الزامي ، لان رفض الانتقال الى المواد يؤدي الى رفض المشروع . اما بعد المذاكرة الثانية فان المجلس ينتقل حتماً ، وبدون قرار ، الى المواد (١) .

(١) اوجين بيار رقم ٨٢٦ .

ان نظامنا القديم ، مع احتفاظه بمبدأ المذاكرة الواحدة كقاعدة ، قد تبنى الاصول نفسها فيما يخص باستشارة المجلس للانتقال الى المواد ، وباعتبار المشروع مرفوضاً اذا رفض المجلس هذا الانتقال .

فالمادة ١٣٣ من ذلك النظام قد نصت : « وتبدأ المناقشة في موضوع المشروعات والاقتراحات القانونية اجمالاً وبهيئتها العمومية ، ثم يستشير الرئيس المجلس في الانتقال الى المناقشة في موادها . فان رفض المجلس الانتقال اعلن الرئيس رفض المشروع او الاقتراح القانوني من قبل المجلس » .

— اما النظام الحالي فقد اعتبر ان الانتقال الى بحث المواد يتم حكماً بعد المناقشة العامة :

« تبدأ المناقشة في المجلس ، بتلاوة المشروع واسبابه الموجبة ، وتقرير اللجنة المختصة . ومن ثم يعطى الكلام في الموضوع لمقرر اللجنة بصورة عامة أولاً . ثم للحكومة ، ثم للنواب طابى الكلام حسب الترتيبات الموضوعة من قبل مكتب المجلس .

ولا يجوز لاي من هؤلاء الكلام اكثر من مرتين في الموضوع بصورة عامة وبعد الفراغ من ذلك ، يبدأ بمناقشة المشروع مادة مادة حسب الترتيب المار ذكره . ويجري التصويت عليه مادة مادة . وبعد الانتهاء من التصويت على المواد تؤخذ الآراء بطريقة الاقتراع الشفوي على المشروع بجملة بطريق المناقشة بالاسماء (المادة ٤٤ من النظام الداخلي) .

(١) ان ما يستلقت النظر في هذه المادة ، هو مخالفتها لمبدأ دستوري يقرر ان للحكومة حق الاولوية في الكلام (المادة ٦٧ من الدستور) . ولقد اعطت المادة ٤٤ المشار اليها الاولوية الى مقرر اللجنة . ولكن من المقرر انه متى تعارض نص النظام الداخلي مع نص الدستور ، فان هذا الاخير هو الذي يطبق . وعليه فاذا طلبت الحكومة الكلام قبل مقرر اللجنة فعلى الرئيس ان يعطيها الكلام .

(٢) ان المناقشة العامة من شأنها ان تكشف نقائص المشروع ومواقع الخلل فيه . ولذلك درج النواب عندنا بعد المناقشة العامة وقبل الانتقال الى المواد ، على اثاره المسائل الاستباقية . فمن كان منهم ضد المشروع اقترح رفض النظر فيه . ومن كان يؤيده ، الا انه يرى لزوماً لاجراء تعديل او تصحيح فيه ، فانه يقترح اعادته الى اللجنة او الى الحكومة لتحقيق هذه الغاية .

النبة الثالثة — المناقشة بالمواد

ج — عندما يبدأ بدرس المواد ، فان المناقشة فيها تتناول حتماً النص الاصيل والتعديلات التي قد تقدم عليها . ولا تبدأ المناقشة في مادة ما قبل تلاوتها علناً . اذ يجب ان يعرف المجلس اي نقطة يبحث وعلى اي موضوع يصوت . وفي المشاريع التي تخضع لمذاكرتين ، كان النص الفرنسي يبيح للرئيس في المذاكرة الثانية ، ان لا يقرأ ، وان لا يطرح على التصويت ، المواد التي لم تعدل في اللجنة ولم يعترض عليها . اما المواد التي ينتقدها النواب ، فيجب طرحها للتصويت ولو لم يقدم تعديل عليها من المنتقدين . ولكن محضر الجلسات كان دائماً ينص على ان المواد قد تليت وانها طرحت على التصويت .

ان هذا السماح للرئيس هو شذوذ عن القاعدة . ولكنه شذوذ مستحسن اذا توافرت الضمانات ، على ان المشروع او الاقتراح قد اشيع درساً في اللجنة .

فان تلاوة المواد جميعاً ، لا سيما في مشروع قانون ضخم ، قد تكون مضية للوقت ، اذا كانت الاعتراضات او التعديلات لم تتناول الا عدداً معيناً من هذه المواد .

فالمفروض ، ان المشروع قد درس في اللجنة مادة مادة ، وجرى التبصر فيها وتصحيح اخطائها على ضوء المطالعات الطويلة في المؤلفات والمشاريع المماثلة . ومن النادر جداً ان يتمكن النائب من ارجال تعديل او تصحيح . وما لم يكن النائب قد حضر دراسة شاملة للموضوع ، لا يمكنه ان يشترك بمناقشة مفيدة .

ولقد دلت التجارب في مجالسنا ، على ان اغلب اللجان لا تقوم بواجباتها على الوجه المطلوب . بل كثيراً ما كانت هذه اللجان تتناقش في الموضوع وتنشعب فيها الآراء وتتعدد التعديلات والاقتراحات فاذا بالتقرير يأتي موجزاً مقتضباً يشير الى الاختلاف في الآراء دون ان يبين ماهية هذا الاختلاف ويترك الامر في تفاصيله الى المجلس .

ومن هذا النوع من العمل السطحي في اللجان ما حصل عند دراسة مشروع قانون الاجور سنة ١٩٦٠ :

« تقرير اللجنة الفرعية على مشروع الاجار »

« درست اللجنة الفرعية قضية الاجارات كما جاءت في مشروع الحكومة وفي الاسباب الموجبة المرفقة به ثم تليت مذكرات وبرقيات المؤجرين التي تلخص بان الحالة الاقتصادية تحتم الغاء قوانين الاجور الاستثنائية والرجوع الى التعاقد الحر بين المؤجرين والمستأجرين .

ثم درست مذكرات المستأجرين المقدمة من لجنة الدفاع عن المستأجرين ومن عدد من الهيئات والنقابات ، وفيها الاحتجاج على مشروع الحكومة والاعتراض على كل زيادة جديدة في الاجور وعلى توسيع حق الاسترداد الوارد في مشروع الحكومة وعلى المادة المتعلقة باخلاء العقارات التي تخص دولة اجنبية بدون دفع التعويض .

وحال هذه الآراء المتضاربة تری اللجنة مبدئياً ان توصي باتخاذ مشروع الحكومة اساساً للمناقشة في لجنة الادارة والعدلية على ان يحتفظ اعضاء اللجنة الفرعية بتعديلات يرونها ضرورية عند اقرار النص في صيغته النهائية .

وترى اللجنة ان يكون مفعول هذا القانون لآخر سنة ١٩٦٠ وهي مدة كافية لتتمكن الحكومة من دراسة هذه المعضلة دراسة كاملة مع الاخذ بعين الاعتبار مصلحة البلاد الاقتصادية وتوصية اللجنة الى الحكومة منذ الآن هي

في ان تدرس نفسها سياسة انشائية سواء أكان ذلك بتشجيع البناء على اوسع نطاق عن طريق تسليف مختلف طبقات الشعب المال اللازم لتشييد الابنية الضرورية لسكنائهم ، او باتمام مشاريع المساكن الشعبية .

اما تعديلات اعضاء اللجنة على بعض مواد مشروع الحكومة وعلى قانوني الاجار الصادرين في عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ فسيقدمونها رأساً الى اللجنة عند درس المشروع .

ولكن لجنة الادارة والعدلية لم تدرس شيئاً ، وتبنت هذا التقرير نفسه وصدق المجلس على مشروع الحكومة كما ورد .

قلنا ان السماح للرئيس في النظام الفرنسي بالاستغناء عن تلاوة المواد التي لم يعترض عليها او لم يتناقش فيها ، قد يستحسن اذا كانت الدراسة التي حصلت في اللجان دراسة وافية . ويمكن ان نتبنى في مجلسنا هذه القاعدة ، ولكن بالشروط نفسها ، اي بتحقيق دراسة وافية دقيقة للمشروع في اللجان . ولكن السابقات التي جرت في مجالسنا لا تشجع على هذا التسامح . فلقد بلغ الاستهتار باصول المناقشة حدّاً ، جعل المجلس يعتمد في امور خطيرة الى التصديق على المشروع بمادة وحيدة على الرغم من وجود اعتراضات على بعض مواده . وهو امر غريب ومستهجن ومخالف كل مخالفة المبادئ الدستورية .

د - لقد مر بنا انه عند درس المواد يجب ان تتناول المناقشة النص الاصلي والتعديلات التي قد تقدم عليها . وهذا الامر يستلزم حتماً تلاوة المادة الاصلية وتلاوة التعديل الذي يتبع ، حسب النظام ، بالاولوية بالمناقشة والتصويت . ولكن للرئيس الحق ان يأمر بتلاوة جميع التعديلات دفعة واحدة مع المادة الاصلية اذا رأى ذلك مفيداً لتوضيح الموضوع . وقد درج في فرنسا على هذه القاعدة عندما يتقدم عدد وافر من التعديلات . وعندئذ يبرز السؤال : لمن يعطى الكلام اولاً؟ ايعطى المقيدين على الجدول ام يعطى لاصحاب الاقتراحات بالتعديل ؟

النبة الرابعة - التعديلات

ان المشاريع عندنا تناقش مبدئياً مرة واحدة ، فلا بد اذن من اخذ هذه الاحتياطات في هذه المناقشة الوحيدة . فان ارجال التعديلات دون روية او تعمق في الدرس يمكن ان يعرض الدولة باجمعها للخطر . ذلك لأن التعديل المرتجل ، لن يعرض على اللجنة ، ولا على مقررهما ولا على الحكومة ، وسناقش فوراً ، وقد يصوت عليه دون انتباه الى ما اذا كان ينسجم مع المشروع ام لا ، وقد يرفض وهو ضروري . وهكذا سيتعرض التشريع لاختفاء كثيرة بسبب الارتجال .

اولاً - حق التعديل واصوله

أ - حق التعديل :

ان حق التعديل هو فرع من حق المبادرة البرلمانية . ويختلف التعديل عن المبادرة بانه لا يخلق موضوعاً جديداً بل يمارس بمناسبة البحث في موضوع قائم امام المجلس .

ان حق التعديل في النظام الفرنسي قد مر في مراحل منع ومراحل تقييد ، الى ان استقر على وجهه الحالي ، حقاً مطلقاً لا يحد منه الا بعض التقاليد البرلمانية ، التي تطبق بشأن الاقتراحات بصورة عامة . فلكل نائب الحق بان يقدم التعديل الذي يرتئيه على اي مادة من اي مشروع او اقتراح مطروح للبحث . لا بل ان له ان يقدم تعديلاً كاملاً للمشروع المطروح بمثابة مشروع مضاد contre-projet .

على ان للرئيس الحق ، عندما يرى تعديلاً غريباً عن الموضوع المطروح ، بان ينه صاحبه الى وجوب تقديمه اقتراحاً مستقلاً ، فاذا اصر صاحب التعديل على تعديله استشير المجلس في الامر . والتفريق بين التعديلات التي تشكل اقتراحاً مستقلاً ، والتعديلات التي تتناول الموضوع المطروح ، هو امر تقديري

- يقول اوجين بيار ان هذا السؤال لم يقرر له جواب قانوني . فحينما كان يعطى الكلام للمقيدين على الجدول ، وحينما كان يعطى لاصحاب التعديلات . ولذلك يعود للرئيس ان يطبق القاعدة التي تبدو له اصلح للتعجيل باعمال المجلس دون الافتئات على حقوق احد . على انه تجدر الاشارة الى ان اعطاء الاولوية للمقيدين على الجدول من شأنه ان يطيل امد المناقشة ، وان يفتح الباب من جديد لمناقشة عامة Discussion générale على كل مادة من المواد لذلك يستحسن في هذه المسألة اعطاء الحل لكل حالة بمفردها . فاذا رأى الرئيس ان حق الاولوية لاصحاب التعديل سيقضي على حقوق المقيدين في الجدول ، توجب عليه ان يعطي الاولوية لهؤلاء . واذا رأى الامر على العكس ، فيجب ان يعمد الى الطريقة التي تتيح اعطاء النتائج السريعة .

ه - عندما تبدأ المناقشة بالمواد يحق للمجلس دائماً إعادة مادة واحدة او اكثر الى اللجنة . ولكن هل يجوز فصل مادة من المشروع ، وارسالها الى لجنة اخرى غير اللجنة التي درست المشروع ؟ لقد عرض هذا الامر على المجلس الفرنسي في سنة ١٨٧٣ وسنة ١٨٧٥ فاجاب بالنفي . ولكنه في سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٩٢ عدل رأيه واجاب بالاجاب (١) .

و - ان رفض المادة الاولى من مشروع القانون يمكن احياناً ان يؤدي الى رفض المشروع برمته مع تعديلاته كافة . ويحصل هذا الامر عندما تكون المادة الاولى متضمنة مبدأ عاماً يشمل جميع مواد القانون . ففي هذه الحالة يعلن الرئيس انتهاء المناقشة وينتقل الى موضوع آخر ، لأن المواد التالية تصبح عديمة المعنى .

وخلاصة القول انه عند المناقشة النهائية في اي مشروع او اقتراح ، حيث لا يبقى مجال للتصحيح ، يجب اتخاذ جميع الاحتياطات لضمان سلامة التعديلات وانسجامها مع النصوص المعتمدة .

(١) اوجين بيار رقم ٨٣٣ .

موكول الى حكمة الرئيس وعلمه . فهو الذي يوضح المجلس علاقة التعديل بالموضوع او غرابته عنه وللمجلس ان يقرر بعدئذ ما يشاء .

ب - اصحاب الحق بالتعديل :

قلنا ان حق التعديل هو فرع من حق المبادرة . فينتج عن ذلك ان كل نائب هو صاحب حق بتقديم التعديل الذي يرتئيه حتى قبل الفصل في صحة نيابته . وللوزير اذا كان نائباً ان يقدم بصفته النيابة ، التعديل الذي يراه على اي مادة من المواد المطروحة للبحث ولو كانت من مشاريع الحكومة . اما الوزير من غير النواب فلا يملك هذا الحق الا بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية .

ج - موضوع التعديل :

١ - كل تعديل كما يدل عليه اسمه ، يجب ان يكون ذا موضوع يهدف الى تغيير نص في القانون . فالتعديل الذي يقدم على جملة من تقرير اللجنة لا يرتدي طابع التشريع ، ولا يمكن طرحه للتصويت ، لأن المجلس يصوت على النصوص لا على الاسباب الموجبة .

٢ - وعندما تقترح اللجنة مثلاً ، نصاً يرمي الى الغاء مادة من قانون نافذ ، فلا يحق للنائب ان يقدم المادة المقترحة الغاؤها بمثابة تعديل لانه لا يجوز التصويت على استمرار نفاذ القانون .

٣ - ولا يجوز تقديم تعديل ، او مادة اضافية ، على قانون انتهى التصويت عليه ، الا اذا قرر المجلس الغاء التصويت تمهيداً لبحث التعديل . كما انه لا يمكن تقديم تعديل يؤدي الى اعادة التصويت على موضوع فرغ المجلس منه .

٤ - ان المادة ٣٨ من الدستور والمادة ٤٦ من النظام الداخلي اللتين تقيدان حق المبادرة ، لمدة من الزمن ، بشأن الاقتراحات التي سبق للمجلس ان رفضها ،

لا تطبقان على التعديلات . لان المادتين المذكورتين تنصان على قواعد اصولية مقيدة لا يجوز التوسع في تفسيرها . وينتج عن ذلك ان تعديلاً رفض في المذاكرة الاولى يمكن تقديمه في المذاكرة الثانية ، لا بل ان تعديلاً رفض في جلسة ما يمكن تقديمه في الجلسة نفسها مع تغيير طفيف . ولا يحق للرئيس ان يدفع التعديل بعدم القبول fin de non recevoir ، لان ايلاء الرئيس الحق بالفصل في تشابه النصوص او تناقضها يؤدي الى اعطائه حق النقض Droit de veto . ولكن للرئيس ، لا بل عليه ، ان يبدي الملاحظة والنصيحة لصاحب التعديل الذي يصر على تقديم التعديل مع تغيير طفيف ، على الرغم من معرفته برأي المجلس فيه .

٥ - يجب ان يصاغ التعديل بنص جازم تشريعي ، لأنه سيحل محل النص الاصيل . فعندما يكون ثمة تقريران من لجتين مختلفتين حول موضوع واحد ، فان الاقتراح باستبدال تقرير مكان تقرير لاتخاذ اساساً للمناقشة ، لا يمكن اعتباره تعديلاً ، ولكن يتعذر على الرئيس ان يدفع الاقتراح بعد القبول بل عليه ان يطرحه للتصويت .

ففي جلسة ١٨ كانون الاول سنة ١٨٧٥ في المجلس الوطني الفرنسي ، اذ كان المجلس يتذاكر في الجدول الملحق بقانون الانتخاب الذي يحدد الدوائر الانتخابية قدم بعض نواب اليمين اقتراحاً يرمي الى اتخاذ الجدول الذي اعدته اللجنة الاخرى ، اساساً للمناقشة . فلاحظ الرئيس « Grévy » ان مثل هذا التعديل غير مقبول ، لانه لا يرمي الى استبدال نص بنص ، بل الى استبدال مشروع بمشروع اساساً للمناقشة ، ولكن بعض النواب اعترضوا على هذه الملاحظة فاضطر الرئيس ان يطرح الاقتراح للتصويت فسقط .

٦ - عندما يتذاكر المجلس ، لا في مشروع قانون ، بل في مواضيع عامة تستلزم حلاً بسيطة Des simples résolutions لا يجوز تقديم تعديلات ترتدي الطابع التشريعي . وفي جلسة ٢٢ تموز سنة ١٨٧٥ اذ كان المجلس

الوطني الفرنسي يتذاكر في اقتراح بتمديد اجل الانتخابات، قدم احد النواب اقتراحاً هذا نصه : تجري انتخابات المجلس التشريعي في ١٧ تشرين الاول سنة ١٨٧٥ ، فرد عليه الرئيس بأن موعد الانتخابات يحدد بقانون لا بقرار بسيط .

٧ - ان التعديلات التي تمس نصوص المعاهدات الدبلوماسية او الاتفاقات الجارية مع الافراد لا تقبل شكلاً ، لأنه يخرج عن اختصاص المجلس التفاوض مع السلطات الاجنبية أو مع الافراد بهذا الشأن . ولذلك تقبل المعاهدة أو الاتفاق كلياً أو ترفض كلياً .

د - اصول التعديل :

يجب ان يقدم التعديل خطياً ، مشيراً بصراحة الى ما يتناوله هذا التعديل سواء كان مادة من قانون نافذ ، او من مشروع قانون مطروح ، أو كان بنداً أو فصلاً من الموازنة .

أن القاعدة بوجوب تقديم التعديل خطياً هي قاعدة جازمة لا يجوز الخروج عليها والا تعرض التصويت للفوضى والاضطراب .

ويكفي في نظامنا ان يقدم التعديل نائب واحد ؛ في حين ان بعض الأنظمة تقرض عدداً معيناً من النواب لقبوله شكلاً .

ولا يلزم صاحب التعديل بأن يرفق تعديله بالاسباب الموجبة ، لان الزامه بذلك من شأنه عرقلة حركة التعديل باخضاعها للأصول البطيئة .

ولا يجوز تقديم التعديل الا بواسطة رئيس المجلس لأنه هو وحده صاحب الحق بعرضه على الهيئة العمومية أو إحالته على اللجان .

هـ - استرداد التعديل :

لكل نائب الحق باسترداد التعديل الذي قدمه في أي مرحلة من مراحل الجدل Débats . فاذا كان التعديل مقدماً من عدة نواب توجبت عليهم

جميعاً الموافقة على استرداده ويمكن طلب الاسترداد شفهاً اثناء المذاكرة .
ان تقديم تعديل جديد مناقض للتعديل الاول هو استرداد ضمني لهذا التعديل وان طلب صاحب التعديل ، تأجيل المذاكرة في تعديله لتخوفه من سقوطه يعتبر ايضاً بمنزلة الاسترداد .

ثانياً - ما الحيلة عندنا لتحقيق الضمانات الكافية لسلامة التشريع ؟

لقد سبق القول ان ما لم يرد عليه النص في نظامنا الحالي يعتمد فيه النظام القديم كتقليد برلماني والا تعرضت المشروعات المدروسة لتعديلات مرتجلة قد تطيح بكل فائدة ترجى من المشروع المدروس .

ماذا يقول نظامنا القديم بشأن التعديلات ؟

المادة ١٣٥ - ان التعديلات التي يقترحها نائب او عدة نواب على مادة معينة من مشروع قانون او على فصل من فصول الموازنة يجب ان تقدم كتابة الى رئيس المجلس قبل طرح المشروع للمناقشة ، فيحيلها على اللجنة العائد اليها الأمر وليس للمجلس ان يتناقش في أي تعديل كان ما لم تكن واضحة أسبابه ، وتؤيده اللجنة .

المادة ١٣٦ - ان التعديلات التي تقدم في الجلسة العمومية اثناء المناقشة الاولى تحال حتماً الى اللجنة التي فحصت المشروع او الاقتراح متى طلب مقررهما ذلك .

المادة ١٣٧ - كل تعديل يقدم الى الرئيس قبل الجلسة المحددة للمناقشة الثانية يحيله على اللجنة المختصة به ، ويجب ان يطبع ويزع قبل افتتاح جلسة المجلس التي يتناقش به فيها بأربع وعشرين ساعة على الأقل . أما التعديلات التي تقدم أثناء المناقشة ، فتسمع ايضاحات مقدمها ، ولأعضاء اللجنة التي نظرت في مشروع القانون المطلوب تعديله وحدهم ان يجيبوا طالب التعديل على تعديله ، ثم يقرر المجلس بعد ذلك ما يراه . فاما ان يرفض النظر في التعديل او أن يقرر

احالته على اللجنة ، وفي هذه الحالة توجل الهيئة النظر في المشروع او الاقتراح الى أن تنهي اللجنة عملها في الأجل الذي يضربه لها المجلس ، بشرط ان لا يتجاوز ثلاثة ايام .

يتضح من هذه المواد ان التعديلات يمكن ان تقدم في مراحل مختلفة ، وتخضع لأصول مختلفة ، فما هي هذه المراحل ، وما هي الاصول الخاصة الواجبة التطبيق ؟

- ١ - تقديم التعديل قبل طرح المشروع للمذاكرة .
- ٢ - تقديمه في الجلسة العمومية اثناء المذاكرة الأولى .
- ٣ - تقديمه في الجلسة العمومية المحددة للمذاكرة الثانية .
- ٤ - تقديمه في الجلسة العمومية اثناء المذاكرة الثانية .
- ٥ - الاعفاء من قواعد الاعتبار .
- ٦ - بعض الأصول الخاصة .

أ - التعديلات قبل طرح المشروع للمذاكرة :

ان القاعدة الأساسية في كل تعديل ، هي وجوب تقديمه قبل طرح المشروع للمذاكرة ، ففي ذلك خير ضمانة لسلامة التعديلات وتجنب الارتجال . والتعديل الذي يقدم في هذه الحالة :

- ١ - يقدم كتابة الى رئيس المجلس .
- ٢ - يحيله الرئيس على اللجنة التي تتولى درس المشروع .
- ٣ - وتضيف المادة ان ليس للمجلس ان يتناقش فيه الا اذا توافر شرطان :

أ - ان يكون واضح الاسباب .

ب - أن تؤيده اللجنة .

ان منع المجلس من التناقش في التعديل اذا لم تؤيده اللجنة مخالف للمبادئ العامة .

لذلك يجب في رأينا اتباع هذه القواعد جميعاً ما عدا الشرط الأخير لأن رأي اللجنة هو استشاري والكلمة الأخيرة هي للمجلس ببيئته العمومية .

ب - التعديلات المقدمة اثناء المذاكرة الأولى :

علمنا فيما سبق ، ان النظام الحالي لم ينص على مذاكرتين . ولكن المجلس أقر القاعدة اجتهاداً اثناء درس مشروع قانون الانتخاب سنة ٩٥٦ كما اوضحنا ذلك في حينه . اذف الى ذلك ان ثمة حالة تشبه حالة النص الخاضع للمذاكرتين ، وهي حالة الشروع في درس مشروع ما ، ثم اعادته الى الحكومة ، او الى اللجنة التي درسته ، او الى لجنة اخرى . ففي هذه الحالة ، لا يبقى من صعوبة في تقرير ما يجب بشأن التعديلات المقدمة : انها تحال على اللجنة مع المشروع الاصلي لاعادة النظر فيها وتقرير ما يجب بشأنها .

ج - التعديلات المقدمة قبل الجلسة العمومية المحددة للمذاكرة الثانية :

لقد اوجبت المادة ١٣٧ القديمة احوالها على اللجنة ، وهو امر طبيعي لا محل للجدل فيه .

د - التعديلات المقدمة في الجلسة العمومية اثناء المذاكرة الثانية :

ان هذه التعديلات هي في نظرنا التعديلات الاكثر خطورة ، لأنه يخشى ان تكون مرتجلة لا تنسجم مع فكرة المشروع الأصلي ، كما يخشى ان تكون مقدمة بقصد عرقلة المشروع .

ولذلك فرضت المادة ١٣٧ من النظام القديم الأصول التالية :

- ١ - يجب ان تستمع ايضا حات صاحب التعديل .
- ٢ - للجنة التي درست الموضوع وحدها حق الجواب .
- ٣ - بعد جواب اللجنة يتخذ المجلس احد موقفين .

أ - أما ان يرفض النظر في التعديل .

ب - او ان يقرر حالته على اللجنة .

وفي هذه الحالة تؤجل الهيئة النظر في المشروع او الاقتراح الى ان تنهي اللجنة عملها في الأجل الذي يضربه لها المجلس بشرط ان لا يتجاوز ثلاثة ايام .

ان الموقف الذي يتخذه المجلس يبنى على جواب اللجنة . فاللجنة تدرس التعديل فوراً وتقرر فقط ما اذا كان حرياً بالاعتبار ام لا . والنص الذي حصر باللجنة وحدها حق الجواب مستمد من النص الفرنسي الذي يفرض في الظرف المماثل اللجوء الى اصول الاعتبار . Formalités de prise en considération .

وتقضي هذه الاصول بعرض كل اقتراح على لجنة الاقتراحات لدرسه بتروى وابداء رأي موجز فيما اذا كان حرياً بالاعتبار فيحال على اللجنة المختصة ، او غير حري بالاعتبار فيرفض النظر فيه .

لقد درجت الرئاسة ، عند تقديم تعديل ما على مادة من مشروع او اقتراح ان تطرح هذا التعديل للتصويت فوراً بعد ان تستمع الى ايضاح صاحبه ، ودون ان تأخذ رأي اللجنة فيه والحال ان تكليف اللجنة بشخص رئيسها او مقررها ان تبدي رأياً في الاقتراح من شأنه ان يستلقت انتباه الاعضاء ويحملهم على التبصر في التعديل المقترح ، وللمجلس الكلمة الاخيرة . فاذا فرض ان اللجنة ابدت رأياً بأن التعديل غير حري بالاعتبار فللمجلس ان يقرر العكس . وفي هذه الحالة يتوجب عليه ان يؤجل النظر في المشروع لثلاثة ايام على الاكثر ويكلف اللجنة بدرس اقتراح التعديل بروية وامعان ، ويجب على اللجنة ان تعطي رأياً في اساس الموضوع لا يكون الاقتراح حرياً بالإعتبار فحسب .

وعلى ضوء رأي اللجنة يتناقش المجلس في التعديل المقترح ويقرر ما يشاء .

هـ - الاعفاء من قواعد الاعتبار :

وإمكن هل يجب دائماً تطبيق قواعد الاعتبار على التعديلات التي تقدم

اثناء المذاكرة الاخيرة ؟

ان الاجتهاد الفرنسي قد اقر طائفة من التعديلات التي يمكن للمجلس مناقشتها دون اللجوء الى قواعد الاعتبار ومن ذلك :

١ - تعديل التعديل الذي يتناول الصيغة فقط دون ان يمس الجوهر .

٢ - التعديل الذي تعلن اللجنة انها اطلعت عليه .

٣ - التعديلات التي رفضت اثناء المذاكرة الاولى ، لأنها لا تعتبر تعديلات جديدة .

٤ - ان قواعد الاعتبار لا تطبق في الاصل على المشاريع المستعجلة الا اذا طلب ذلك الوزير او المقرر . وعلى ذلك فالتعديلات التي تقدم على مواد المشروع او الاقتراح المستعجل لا تخضع لقواعد الاعتبار .

و = بعض الاصول الخاصة :

١ - ان جميع التعديلات والمواد الاضافية ، التي يقدمها احد الوزراء أو مقرر اللجنة اثناء الجلسة ، لا توقف المناقشة في المواد التي تليها ، الا اذا كان النص ذا علاقة بها (وفي هذه الحالة) يستشير الرئيس المجلس فيما اذا كان ينظر الى الطلب بعين الاعتبار . Prise en considération ام لا . فاذا قرر اخذه بعين الاعتبار ارسل التعديل الى اللجنة وارجئت المناقشة في المواد الباقية (المادة ٤٠ من النظام القديم) .

قلنا انه يجوز للنواب استثناء ، تقديم تعديلات اثناء المذاكرة وبينما اصول تقديمها والمذاكرة فيها . والمادة ١٤٠ المشار اليها آنفاً ، تعطي الحق نفسه للوزير ومقرر اللجنة . وتطبق في هذه الحالة الاصول نفسها ، مع فارقين :

الاول - ان المذاكرة في المواد التالية ، لا تقف ، الا اذا كان التعديل المقترح او المادة الاضافية ذات علاقة بها .

الثاني - ان المجلس نفسه ينظر فيما اذا كان التعديل حرياً بالاعتبار دون الحاجة الى رأي اللجنة .

٢ - قبل اخذ الرأي في مجموع المشروعات والاقتراحات القانونية ، يحق للمجلس بناء على اقتراح احد الاعضاء ، ان يعيد المشروع او الاقتراح القانوني الى اللجنة لاصلاح صيغته ولاعادة النظر فيه من حيث السبك والشكل القانوني . وعلى اللجنة ان تفعل ذلك بلا مهل . وعندما يعاد الى المجلس ، يقرأ النص الذي وضعته اللجنة ولا يمكن ان تتناول المناقشة سوى الشكل والعبارة ثم يؤخذ الرأي في مجموعه (المادة ١٤٢ من النظام القديم) .

الفصل الرابع الكلام

١ - المنبر :

في مجلس نيابي كبير يضم عدداً وافراً من الاعضاء لا مندوحة لاجل الحد من الفوضى ، من انشاء منبر للخطابة ، والزام كل خطيب ان يتكلم من على هذا المنبر ، الا في حالات استثنائية نادرة .

وقد انشيء المنبر في المجلس الفرنسي لأول مرة في ٢٠ حزيران ١٧٩٠ ، ونص في النظام على وجوب التكلم من على المنبر ، الا اذا كان الكلام يقتصر على ابداء ملاحظة قصيرة . ثم الغي في سنة ١٨٥٢ واعيد في سنة ١٨٦٧ بعد ان لمست الحاجة اليه . وقال مقرر لجنة النظام الداخلي في حسناته ما معناه :

عندما يعطى جميع الخطباء الحق في ان يتكلموا من اماكنهم ، تحدث البلبلة والفوضى فلن يعرف من يجلس يميناً في القاعة ، ان زميلاً له في يسارها قد طلب الكلام ، وسيؤدي ذلك الى سماع بضعة خطباء يتكلمون دفعة واحدة فيعم المجلس الاضطراب .^(١)

ولذلك نص في المادة ١٠١ من النظام الفرنسي ، على الزام كل خطيب ان يتكلم من على المنبر ، الا اذا أذن له الرئيس ان يتكلم من مكانه . وحق الرئيس بهذا الشأن مطلق .

١ - اوجين بيار صفحة ٨٩٨

وعندما يكون المجلس صغيراً بقاعته وعدد أعضائه، كما هي الحال في لبنان،
فإن مسألة المنبر لا تحتاج إلى بحث طويل .

ولقد لوحظ هذا الأمر عندما وضع مشروع النظام الداخلي سنة ١٩٣٠ .
فقد نص في الفقرة الثانية من المادة ٦١ : « ويتكلم الخطيب من على المنبر إلا
إذا أذن له الرئيس ، فإنه يتكلم من موضعه » .

فاعترض النائب الشيخ يوسف الحازن قائلاً : ما الحكمة من طلوع النائب
على المنبر ؟

فأجاب الرئيس : الحكمة أن يقل الكلام . لا بأس من حذف الكلمة
الآخيرة إذا شئت .

الاستاذ ميشال زكور : هنالك نوعان من الكلام : المناقشة والاستجواب .
أما المناقشة فتجري دون ركوب المنبر .

وطرح الرئيس للتصويت المادة ٦١ بعد حذف الفقرة الأخيرة المختصة
بالمنبر فقبلت .

وعندما وضع نظام ١٩٥٣ لم يؤت البتة على ذكر المنبر بالنظر لعدم أهمية
الموضوع .

٢ - الخطب :

عندما شرع بمناقشة دستور ١٨٧٩ في فرنسا لمس الأعضاء مضار الخطب
الطويلة . وقد عبر السيد بوش عن ذلك بما معناه : (١)

« كل منا يهتم بشرح أفكاره ، كل منا يرغب أن يظهر بلاغته وعبقريته .
إن الخطب الرنانة Discours d'apparat هي بلا ريب مستطابة لدى السامعين ،
ولكنها ليست كذلك لدى الجمعية العمومية . فقد يكون ثمة متسا شخص

(١) أوجين بيار صفحة ٨٩٩ .

يريدون أن يتكلموا في الدستور . فكم تؤدي هذه الغزارة في الكلام إلى
تأخير اقرار الدستور ، ونحن في أمس الحاجة لاستعجاله ؟ »

واقترح بوش بالنتيجة أن لا يتجاوز الخطيب في كلامه الخمس دقائق ، وقد
قوبل اقتراحه هذا بالارتياح بادىء ذي بدء ، ولكنه سقط عند التصويت
بسبب غلوه في تقصير الوقت . وقبل اقتراح آخر يقوم على تنظيم قائمتين لطالبي
الكلام تضم احدهما أسماء المؤيدين وتضم الاخرى أسماء المعارضين .

ثم أن الأنظمة الداخلية التي تعاقبت بعدئذ لم تحدد مهل الكلام إلا في
حالات خاصة وبصورة غامضة ، كالقول بأن على النائب أن « يرد باختصار »
أو « يشرح باختصار » sommairement . ولكن لم يتمكن أحد من الرؤساء
أن يحمل المتكلمين على الاختصار .

إن الخطب في مجلس نيابي ، لا تهدف إلى إبراز بلاغة الخطباء ، بل يكفي
أن تكون وسيلة لتبادل الآراء . وفي الواقع ، أنه لا يمكن لأي نظام أن
يقيد كلام الخطباء بوقت معين أو أسلوب معين ، لأن هذا الأمر يعود إلى
الضمير المهني الذي يسيطر على تصرفات النائب . أن الخطب المرتجلة ، التي
تتطرق لمواضيع الساعة هي أفضل الخطب ولا ريب ، ولكن هذا لا يجب أن
يجول دون سماع الخطب المكتوبة التي يلقيها الخطباء المسنون أو الخجلون .
فقد يكون النائب شخصاً مجرباً ، ثاقب الرأي ، سياسياً حكيماً ، ولكنه
مع ذلك ليس خطيباً .

إن الأنظمة في كثير من المجالس النيابية ، تمنع على الخطباء تلاوة الخطب
المكتوبة ، وثمة أنظمة أخرى تبيحها ، لا بل أن بعضها يبيح تلاوة خطبة
لأحد النواب بواسطة أحد زملائه ، شرط أن يكون مؤيداً لما جاء فيها .

والمادة ٨٥ من النظام القديم كان « يمنع التلاوة إلا في التقارير ونصوص
الاقتراحات والتعديلات وكل ما يستأنس به من الأوراق ، وتوجب فيما عدا
ذلك « الكلام شفاهة لا تلاوة » .

وقد عدل هذا النص بالفقرة الثانية من المادة ٦٥ من نظام ٩٥٣ التي أبحاث « بصورة استثنائية وبإجازة من الرئيس أن تتلى الخطب تلاوة ، شرط أن لا تتعدى التلاوة خمس دقائق في أي حال » .

وأثناء المناقشة ، اقترح أحد النواب حذف هذه الفقرة . ولكن الاقتراح لقي معارضة « وسقط عند التصويت لأن واضعي المشروع تعمدوا وضع هذا النص « حفاظاً على حق حرية الكلام تحت قبة البرلمان » . وقد أيد رئيس المجلس بقائه لأنه « جرى التقليد أن تسمح الرئاسة لبعض الخطباء بتلاوة خطبهم » .

ولقد توسعنا في مشروع النظام الداخلي الذي وضعناه في شأن الخطب المكتوبة فأجناها ، مهما استغرقت من وقت ، ولكن في المواضيع الهامة فقط كتعديل الدستور ، والثقة ، ومناقشة الموازنة .

٣ - حق الكلام

أ - تنظيم جدول الكلام

أن جميع أنظمة المجالس في العالم تكل الى الرئيس وحده حق الاذن بالتكلم ، واننا لنجد هذا الحق لرئيس مجلسنا النيابي في المادة ٥٥ ، التي تنص على ان « للرئيس وحده حق المحافظة على نظام المجلس وأمنه . ويمتنع في المجلس حضور أفراد القوى العامة الا بطلب منه . وهو يأذن بالكلام ويمنعه وفقاً لهذا النظام ، ويأمر بتدوين الكلام في المحاضر ويحذف أقوال النائب الذي لم يؤذن له بالكلام » .

ان نظام ١٩٣٠ قد استوحى من النظام الفرنسي الذي يوجب كما رأينا قيد طالبي الكلام في قائمتين احدهما لمؤيدي الموضوع المطروح للمناقشة ، والآخر لمعارضيه .

وقد نصت المادة ٦٠ من النظام القديم :

« ولا يجوز لأحد الاعضاء أن يتكلم ، الا اذا قيد طلبه ، أو استأذن الرئيس وهو في مكانه وأذن له . وليس للرئيس ان يمنع عن الكلام أحداً من المتكلمين ، لغير سبب قانوني . وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأي المجلس » . ونصت المادة ٦٢ :

« يعطى الاذن بترتيب الاسبقية في الطلب الى الأول فالأول . ولا يعدل عن هذا النظام الا اذا كان غرض المتكلم تأييد الاقتراحات المطروحة للبحث أو تعديلها أو المعارضة فيها . فعندئذ يعطى الاذن بالتداول لأول من طلبه من مؤيدي الاقتراح ، فالأول طالب من مقترحي تعديله ، ثم لأول المعارضين فيه » .

« ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات . ولهذا يجب على طالبي الاذن بالكلام ان يصرحوا حين طلبهم ، بالمبدأ الذي يريدون تأييده في كلامهم ليعين مكانهم عند توزيع الكلام » .

ان هذه القاعدة المستمدة ، كما قلنا ، من النظام الفرنسي قد القيت في نظام ٩٥٣ الحالي . فقد نصت المادة ٦١ :

« يعطى الكلام أولاً للنواب المقيمة اسماؤهم في جدول مكتب المجلس قبل الجلسة ، تباعاً حسب الترتيب الوارد في الجدول ، ثم للنواب الذين يطلبون الكلام في أثناء الجلسة بحسب ترتيب الطلبات التي يقرأها امين السر » . ويستفاد من هذا النص ان ثمة اصولاً لقيد اسماء المتكلمين . ولكن هذه الاصول لم تتبع يوماً بصورة جدية ..

فالاصول تقضي بان يكون ثمة قائمة يعدها مكتب المجلس ، ليقيد فيها اسماء طالبي الكلام . ولكن المكتب لم يقم بهذه المهمة ابداً ، بل كان ينفرد فيها رئيس المجلس ، فيقيد الاسماء على ورقة « طيارة » كثيراً ما تضيع بين

اوراقه فيعمد الى كتابة غيرها متكللاً على ذاكرته .

اما طلب الكلام أثناء الجلسة ، فلم يكن يوماً من الضبط والدقة ، بحيث يحول دون احتجاج أو مشادة . فان الرئيس الذي ينفرد ، كما ذكرنا ، بقيد اسماء طالبي الكلام ، كثيراً ما يشذ عن تسلسل القائمة ، فيعطي الكلام لنائب قبل دوره ، أما لأنه من انصاره في انتخابات الرئاسة ، وأما لأنه من النواب البارزين ، وأما لأنه يعرف رأيه منسجماً مع رأيه . وهذا ما كان يضع الرئيس في كثير من الحالات موضع التهمة ، وهو الذي يجب ان يكون ، بحكم منصبه ، بعيداً عن كل تهمة .

وللقضاء على هذه الفوضى ، وهو أمر ميسور ، في مجلس صغير كجلسنا ، لا بد في رأينا من تنظيم هذه القاعدة بشكل بعيد عن التعقيد يحول دون اساءة الاستعمال .

وانقد عاجلنا في المشروع الذي وضعناه هذه الناحية بالنصوص التالية :

١ - المادة ٨١ « على الخطباء الذين يريدون الاشتراك في المناقشة المنظمة Débat organisé أو في أي مناقشة أخرى أن يبلغوا الرئيس ذلك ، لتدوين اسمائهم في جدول الكلام قبل الشروع في المناقشة . ولا يمكن بعد الشروع فيها ، تدوين أي خطيب جديد الا بموافقة ربع الحاضرين على الأقل » .

ان هذا النص يحفز النواب على درس المواضيع قبل موعد الجلسة ، فلا يتكل احدهم على مقدرته في الخطابة فيعمد الى مناقشة الموضوع دون درس أو تمحيص . ومتى علم النائب انه لن يعطى حق الكلام في الجلسة الا اذا أمن ربع اصوات الحاضرين وهو امر غير مضمون ، فانه يضطر ان يمارس نشاطه النيابي بشيء من الجدية فيدرس المشاريع ويدون ملاحظاته عليها ويطلب الاذن بالتكلم فيها قبل انعقاد الجلسة .

٢ - المادة ٨٦ « للرئيس ان يسأل الخطيب اذا كان من مؤيدي الموضوع

المطروح للمناقشة أو من معارضيهِ . وللرئيس ان يعدل جدول الكلام بحيث يعطي الدور ، مرة لمؤيد ومرة لمعارض ، مع المحافظة على الاولوية لكل من الفئتين ، وفقاً للترتيب المدون في الجدول المذكور » .

ان هذا النص ، الذي كان مطبقاً في النظام القديم ، لا يزال معتمداً في الكثير من أنظمة المجالس التشريعية في العالم . وهو من الناحية التقنية البرلمانية ، اكثر فائدة ، وأوقع تنظيمياً ، بالرغم من خلل المجلس من الاحزاب . ويبدأ باعطاء الدور للمعارض قبل المؤيد لأن من الطبيعي مهاجمة المشروع قبل الدفاع عنه Il est naturel qu' un projet soit attaqué avant d'être défendu (١)

ب - تبادل الدور : لم يتضمن النظام الحالي نص المادة ٦١ من النظام القديم الذي كان « يجيز لكل نائب قيد اسمه للكلام ان يتخلى عن دوره لأحد زملائه ، كما انه اجاز لنائبين قيدا اسميهما للكلام ان يتبادلا دوريهما بالاتفاق بينهما » . ولكن هذا الامر ، لم يفسر في المجلس على انه الغاء للقاعدة ، بدليل ان تبادل الادوار ظل تقليداً متبعاً .

وتجدر الاشارة الى ان الخطيب الذي يتخلى عن دوره لأحد زملائه الذي ليس له دور ، لا يفقد حقه بالكلام وانما يدون اسمه في آخر جدول الكلام .

ج - الاذن : لا يكفي النائب ان يقيد اسمه في جدول الكلام لكي يتكلم ، سواء من مكانه أو من على المنبر ، بل يجب ان يطلب الاذن قبل الشروع بالكلام وان يؤذن له . ان هذه القاعدة هي مطلقة في اي مجلس من المجالس ولا تحتل سذوذاً أو تساهلاً وإلا عمّت المجلس الفوضى . وهي تطل حتى الوزراء الذين ميزهم الدستور بنص خاص فيما يتعلق بحضور جلسات المجلس وحق الكلام فقال :

« للوزراء ان يحضروا الى المجلس أنى شأؤوا ، وان يسمعوا عندما يطلبون الكلام » (المادة ٧٦ من الدستور) .

(١) اوجين بيار صفحة ٩٠٥ رقم ٨٩٦ .

ولقد حدث في مجلس النواب البلجيكي سنة ١٨٨١ ، ان احد الوزراء احتج على عدم اعطائه الكلام بقوله : « ان لي حق الكلام بموجب الدستور » فأجابه الرئيس : « نعم ، ولكن ليس قبل ان يأذن لك الرئيس » .

وفي فرنسا ايضاً ، عرضت مسألة حق الوزراء بالكلام عندما يطلبون ، وما اذا كان يمكن لرئيس المجلس دون الاضرار بمقتضاهم هذا ، المستند من الدستور ، ان يطلب منهم ، ان يختاروا للكلام الوقت الذي يتناسب مع مناقشات المجلس . وفي جلسة ١٩ شباط سنة ١٨٨٤ اجاب الرئيس Dupin بحزم ان له هذا الحق .

كان المجلس في تلك الجلسة يدرس مشروع قانون . وكان الرئيس يشرح للمجلس ، بأي ترتيب سيطرح للمناقشة التعديلات الواردة على احدى مواد المشروع ، عندما طلب السيد Thiers وزير التجارة الكلام وصعد الى المنبر وبدأ بإيداع مشاريع قوانين أخرى .

فقاطعته الرئيس ملاحظاً : « طالما ان الوزير لا يطلب الكلام بالتعديلات الجاري البحث فيها ، فإنه يستحسن ان لا تعلق المناقشة لايداع مشروع قانون » . فأجاب الوزير بأنه يمارس حقه . فرد الرئيس قائلاً : « انني لا انازعك بهذا الحق ، ولكنني لاحظ ان للمجلس ان يبحث ، فيما اذا كان من المناسب قطع المناقشة فيها ؟ »

وهنا تدخل وزير العدل وأعلن ان تفسير الرئيس هذا هو خطأ جسيم ، وان الحكومة لا يمكنها ان تقبل به وان الدستور صريح .

فرد الرئيس قائلاً : « لقد قلت لوزير التجارة ، ان تقديم اقتراحات من الحكومة في بداية الجلسة أو بعد الانتهاء من مناقشة بدئها ، هو النسب من تقديمها اثناء المناقشة . وعندما اجابني الوزير انه يستعمل حقه ، ذكرته بتقاليد المجلس وقلت له بان المجلس هو الذي يحكم فيما اذا لم يكن من الانسب الانتظار حتى ينتهي التصويت على المادة المطروحة » .

ثم ان الرئيس على الرغم من ذلك سمح للوزير ان يقدم مشاريعه . غير ان الوزير أراد قبل ان يودع هذه المشاريع ان يثبت مازيته sa prerogative فقال ما معناه : « انني كوزير ، لي الحق ان أسمع كلما طلبت الكلام . ان نص الدستور صريح . ان هذه المازية المستمدة من الدستور تمارس وفقاً لنص الدستور . وهي تخول الوزراء الحق بان يتقدموا بمشاريعهم في كل حين . مثال ذلك أمر بجل المجلس : فهذا الامر يجب ان يتلى فوراً وفي أي مرحلة من مراحل النقاش . ان ما اطلبه هو حق ، ولا يمكن ان أسمع بمسه الا اذا تناسيت واجباتي . أما ممارستي هذا الحق الآن ، فاعتقد انها جاءت في الوقت المناسب . فلقد اردت ان اصعد المنبر ، قبل ان تبدأ المناقشة بالتعديل لكي لا اقطع هذه المناقشة . ولكنني اعتبر مخطئاً ، لو اني تركت المناقشة تبدأ وقاطعتها لأجل تقديم مشاريعي . انني لفائدة المناقشة قدمت ، قبل البدء بها ، مشاريعي . فلا يمكنني اذاً ان اقبل ملاحظة الرئيس . واكرر في الختام انني لا أقول هذا الا دفاعاً عن حق أولاه الدستور للوزراء » .

وقد اجاب الرئيس بانه لو منع الكلام قطعاً عن الوزير عندما صعد المنبر ، لكان للوزير ان يطلب « الحق بان يستمع » . اذ قد يكون لديه مراسلة communication لا تحتل التأجيل كأمر بجل المجلس . وحتى في هذه الحالة يجب عليه ان يستأذن للكلام . ولكن مازية الوزراء وان تكن حقاً مطلقاً ، فعلى الوزراء ، عند ممارستها في المجلس ، ان يراعوا حسن ادارته ويخضعوا لنظامه .

ورد وزير العدل على ذلك بقوله : « ان الدستور ليُفسر ، لا بخلاف مباشر عنيف فحسب ، بل بملاحظات تؤدي الى الحد من السلطات التي نص عليها الدستور » .

وختم الرئيس المناقشة بقوله : بانه يدافع عن حق المجلس . وبان المجلس هو سيد نفسه في تقرير عدم الاستماع الى الوزير فوراً ، وبان المسألة هي مسألة

استثنائية « question de convenance » وليست مسألة مبدئية « question de principe »^(١).

ان هذه المناقشة الحادة ، بشأن حق الوزراء بان « يستمعوا عندما يطلبون الكلام » - وهو حق مقرر في الدستور اللبناني ايضاً - توضح ان الحق ، اي حق ، يخضع اثناء ممارسته لاصول تقليدية ولدواعي « الظرف المناسب » . فان رئيس المجلس لم ينكر على الوزير حقه ، حتى بقطع المناقشات ، اذا كان يريد ان يقول قولاً لا يحتمل التأجيل « كالأمر بمجل المجلس » . ولكنه انكر عليه الحق بان يفتت على حسن سير الادارة ، فيعتمد اثناء مداولة المجلس بمشروع قانون ، الى تقديم مشروع قانون بموضوع آخر . وهكذا يتضح بان حق الوزراء بأن يستمعوا عندما يطلبون الكلام ، انما هو حق محصور مبدئياً بالتكلم في الموضوع المطروح لا في اي موضوع آخر ، الا اذا كانت هذا الموضوع لا يحتمل التأجيل .

* * *

واخيراً عندما يبدأ الخطيب المأذون له بالتكلم ، فلا يجوز له توجيه كلامه الى الرئيس او للمجلس بجملة (المادة ٦٥) . يحدث كثيراً ان يوجه الخطيب كلامه الى الحكومة او الى احد زملائه ولا ينبه الرئيس الى النظام . ولكن هذا السكوت من الرئيس ليس الا من قبيل التساهل المسموح به ، لا سيما اذا كان الكلام قصيراً وخالياً من اي عبارة جارحة . فاذا طال الكلام ، او تضمن نقداً للشخص الموجه اليه ، فانه هو نفسه محتج للرئيس ، الذي يسرع عندئذ الى تنبيه المتكلم بان يوجه كلامه اليه او الى المجلس . فاذا لم يفعل كان للرئيس ان يمنعه عن الكلام دون استشارة المجلس .

د - تعدد الكلام

تنص المادة ٤٤ من نظامنا الداخلي على انه « لا يجوز للنواب الكلام اكثر

(١) اوجين بيار صفحة ٩٠٣ و ٩٠٤ .

من مرتين في الموضوع بصورة عامة »

كانت هذه القاعدة مقررة في النظام الفرنسي لدستور ١٧٨٩ ودستور ١٨٤٨ :

« لا يجوز لأي نائب التكلم في موضوع واحد اكثر من مرتين الا بأذن صريح من المجلس » .

« ولا يجوز طلب الكلام للمرة الثانية قبل ان يتكلم جميع النواب الذين طلبوا الكلام للمرة الاولى » .

وقد الغيت هذه القاعدة من نظام مجلس النواب لدستور ١٨٧٥ وبقيت في نظام مجلس الشيوخ .

ان اكثر المجالس في العالم تطبق هذه القاعدة (اميركا ، كندا ، انكلترا) وهي اعمرى تديبر حكيم من شأنه ان يحول دون اطالة الجدل العقيم من جهة ، ويحد من داء حب الظهور الذي يبتلى به كثير من النواب من جهة اخرى .

على انه يستفاد من نص المادة ٤٤ من نظامنا ، ان منع الكلام اكثر من مرتين ، لا يتناول الا المناقشة العامة . ولذلك يجوز للنائب اثناء مناقشة المواد ان يطلب الكلام ما رأى الى الكلام سبيلاً . ويظل للرئيس في مطلق الاحوال حق التقدير ومنع النائب عن الكلام اذا تراءى له ان النائب يسيء استعمال حقه .

هـ - المقاطعة :

عندما يأذن الرئيس للخطيب ، ويبدأ بالكلام ، فليس لاحد ما عدا الرئيس ان يقاطعه .

ان هذه القاعدة على الرغم من خطورتها لم يؤت على ذكرها في نظام ١٩٥٣ . ولكن المادة ٦٥ من نظام ١٩٣٠ نصت عليها بصراحة : « لا يسوغ مطلقاً مقاطعة المتكلم » .

ولا يمكن ان نعتبر عدم النص عليها في القانون الحالي الغاء لها ، لان التقليد

البرلماني ينزل منزلة النص . ومنذ تطبيق النظام الجديد حتى اليوم ، لم يتوان رئيس المجلس مرة ، عن التنبيه على من يقاطع أحد الخطباء بقوله : « لا يجوز مقاطعة الخطيب » .

ان قاعدة عدم مقاطعة الخطيب هي قاعدة مطلقة ، تطبق حتى على الوزراء الذين يتمتعون بموجب الدستور بحق الكلام عندما يطلبونه . فللرئيس ان يمنع الوزير من مقاطعة الخطيب حتى ولو لم يكن الخطيب قد لفظ من خطابه الا بضع كلمات . واذا رفعت الجلسة ، للاستراحة ، قبل ان ينهي الخطيب كلامه ، فليس لاحد ان يأخذ الكلام قبله ، عند متابعة الجلسة ، حتى ولو كان يتمتع بحق الاولوية بموجب النظام .

ولا يحق لرئيس المجلس ان يأمر بان يدون في المحضر ، عدول الخطيب عن الكلام بسبب الضوضاء . فاذا ترك احد النواب المنبر لهذا السبب ، فللرئيس ان يعلن ان النائب يترك المنبر مختاراً . لان المجلس ملزم بالاصغاء الى كل نائب اذن له بالكلام طالما انه لم يخرج على احكام النظام ^(١) .

٤ - حق الاولوية في الكلام :

أ - الحكومة

لقد رأينا ان الدستور مئز الوزراء بنص خاص يبيح لهم ان يسمعوا كلما طلبوا الكلام .

وهذا يعني ان الوزراء لا يخضعون لقواعد الدور في جدول الكلام ، وان لهم حق الاولوية على جميع الخطباء . فهل هنالك متكلمون ، غير الوزراء ، يتمتعون بحق الاولوية ولا يخضعون لقواعد الدور في الجدول ؟

ب - مقررو اللجان : ان الفقرة الثانية من المادة ٦١ من النظام الداخلي نصت

(١) اوجين بيار صفحة ٩٠٣ .

على « حق الاولوية في الكلام للحكومة لدى طلبها » « ولمقرري اللجان ، لتأييد مشروع اللجنة في الموضوع الذي تناولته اللجان بدرسها ، اذا كانت مطروحة للمناقشة » .

وقد قرر المجلس الفرنسي ، ان حق الاولوية هذا لمقرري اللجان ، يحورهم من قواعد الدور في جدول الكلام لا اثناء المناقشة فحسب بل في بدايتها ايضاً . فعندما يطرح المشروع على المجلس ويطلب المقرر الكلام يعطى له .

ج - اصحاب الاقتراحات : تنص المادة ٦٤ على ان للنائب حق الاولوية في الكلام مرة واحدة اذا اراد سحب مشروع ^(١) او تعديل قدمه على ان يحصر النائب كلامه في هذه الحالة بتقديم الاقتراح .

ان النظام الفرنسي الذي استوحي منه نظامنا لم يتضمن نصاً مماثلاً . ولكن اوجين بيار يشير الى مثل هذا النص في نظام البرتغال ونظام مجلس الشيوخ البلجيكي ويزيد قائلاً : انه لعل جانب من الخطورة ان يطرح للتصويت تعديل ما دون ان يترك لصاحبه فرصة للدفاع عنه ^(٢) .

د - اصحاب الاستجواب : تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من النظام الداخلي ان « لكل من النائب المستجوب والحكومة حق الكلام (بالاولوية) في موضوع الاستجواب مرتين على التوالي » .

لم يكن من داع في رأينا ، ان تذكر الحكومة في هذا النص لانها تتمتع بامتياز مستمد من الدستور يمكنها ان تطلب الكلام كلما طلبته . ولا يحق للرئيس ان يمنعه عنها ولو تكلمت اكثر من مرتين على التوالي . اما النائب المستجوب فان اعطاه حق الاولوية هو امر طبيعي اذ لا يمكن الاجابة على الاستجواب قبل ان يشرحه صاحبه . وبعد ان تعطي الحكومة جوابها ، يعطي

(١) المقصود - « اقتراح »

(٢) اوجين بيار رقم ٩٠٢

الكلام مرة ثانية المستجوب للرد على جواب الحكومة . وهذا ما قصد بحق
« الاولوية بالكلام مرتين على التوالي » .

ولكن هل يفهم من ذلك ان يمنع المستجوب بعد هاتين المرتين ان يتكلم؟
- لا شك ان القاعدة التي سبق ان اشرنا اليها ، القائلة بعدم جواز الكلام
في الموضوع الواحد اكثر من مرتين تطبق هنا . وهذا يعني ان على الرئيس ،
ان يستشير المجلس في اعطاء الكلام مرة ثالثة للمستجوب ، فاذا وافق المجلس
اعطي المستجوب حق الكلام ولكن بدوره في الجدول .

هـ - التعرض لشخص النائب : للنائب حق الجواب فوراً ، ومرة واحدة اذا
تعرض لشخصه خطيب في اثناء المناقشة (المادة ٦٣ من النظام الداخلي) .
ان هذه المادة مأخوذة عن المادة / ١٠٤ من النظام الفرنسي القديم التي
تنص : (١)

La parole est accordée de plein droit à tout membre qui la demande
pour un fait personnel

ان حق الاولوية المستمد من هذا النص ، قد اسيء استعماله كثيراً في مجلسنا
النيابي فقد درج النواب على طلب الاولوية لمجرد ذكر اسمائهم في كلام الخطباء
دون ان يكون ثمن طعن او تعريض .

ان للرئيس ، بمقتضى المبادئ العامة ، ان يقدر ما اذا كان في كلام الخطيب
طعن او تعريض ، فاذا اصر طالب الاولوية على ان اقوال الخطيب تشكل
تعرضاً لشخصه ، فالمجلس يفصل بالامر على ضوء الاقوال المدونة في المحضر
التفصيلي (٢) .

ولكن الرئيس لم يستعمل حقه بالتقدير ابدأ ، بل كان يأذن بالكلام دائماً ،
لكل نائب يطلبه بحجة التعرض لشخصه لمجرد ذكر اسمه .

(١) اوجين بيار رقم ٩٠٤ .

(٢) اوجين بيار ٩٠٤

ان « التعرض لشخص الخطيب ، كما انتواه المشرع ، لا يعني اي كلام
ذكر فيه اسمه ، بل يعني الطعن في سلوكه الشخصي ، او نسبة رأي اليه مخالف
للرأي الذي ادلى به .

Le fait personnel, c'est l'attaque contre la conduite particulière d'un
membre ou l'attribution à un orateur d'opinions contraires à celles qu'
ila exprimées (١)

- ان تفنيد حجة ادلى بها احد الاعضاء لا يشكل تعرضاً لشخصه مهما كان
التفنيد عنيفاً ، بل هو من قبيل المناقشة .
- وعلان رأي مخالف لرأي احد الاعضاء ، لا يشكل تعرضاً لشخصه ،
الا اذا تضمن الرأي المخالف كلمة افتراء .

- العبارات الغامضة التي توجه الى احد الاحزاب ، مهما بدت عنيفة لاعضائه
البارزين ، لا تشكل تعرضاً شخصياً ، بل يمكن ان تطالها احكام المادة ٥٦
التي تخول الرئيس حق منع الخطيب عن الكلام اذا تعرض لاحد احزاب
المجلس .

- لا يمكن اعطاء الكلام ، بحجة التعرض الشخصي ، لاحد اعضاء اللجان
الذي لم يذكر اسمه ، بسبب انتقاد وجهه احد النواب الى اعمال اللجنة التي
ينتمي اليها .

- ان المناقشة في حادثة جرت في احدى الدوائر الانتخابية لا تخول احداً
من نواب هذه الدائرة ، طلب الاولوية بحجة التعرض الشخصي .

- لا يحق لاحد الاعضاء طلب الاولوية بحجة « التعرض الشخصي » ، للرد على
انتقادات وجهت الى تقرير قدمه في موضوع انتهت مناقشته في جلسة سابقة .

- للرئيس ان لا يأذن بالكلام ، للنائب الذي يتذرع بحجة « التعرض

(١) تعريف القانون الايطالي الواقعة الشخصية .

الشخصي » ، اذا تراءى للرئيس ان هذا النائب يتوسل بهذه الحجة لينفذ الى الكلام في الموضوع المطروح للمناقشة قبل ان يصل الى دوره .

- ان من يقاطع احد الخطباء ، ويسكته الرئيس لا يمكنه ان يتذرع بحجة التعرض الشخصي ، لطلب الكلام ^(١) .

ان النظام الفرنسي ، خلافاً لنص نظامنا ، يولي الرئيس الحق بتعيين الوقت المناسب لاستماع اقوال النائب الذي يرغب بالرد على « التعرض الشخصي » .

Le Président a la latitude de juger à quel moment la parole doit être accordée

وحكمة ذلك ، على حد تعبير الرئيس غامبتا في جلسة ٨ تشرين الثاني ١٨٧٨ ان لا تكون الواقعة الشخصية « le fait personnel » سبباً في قطع مناقشة جارية .

اما عندنا فيبدو ان واضعي النظام قد اخطأوا في ترجمة المادة ١٠٤ من النظام الفرنسي . فعبارة « de plein droit » تعني « حكماً » وقد ترجمت خطأ بكلمة « فوراً » . واننا لا نرى مبرراً لتقييد الرئاسة بوجوب اعطاء الكلام فوراً ، لأن ذلك يؤدي الى قطع المناقشات في المواضيع الهامة ، والانتقال الى مهاترات شخصية لا طائل تحتها .

فلنتصور نائباً يتكلم في موضوع مطروح للمناقشة ، ويرغب في اطالة امدها كسباً للوقت ، وتوصلاً لاسقاط المشروع .. ان هذا النائب ، يمكنه ان يتناول بالطعن عشرة نواب دفعة واحدة . فاذا كان الرئيس ملزماً بان يأذن بالكلام لكل من هؤلاء النواب العشرة ليورد فوراً على التعرض الشخصي ، فان ردودهم قد تستغرق الجلسة بكاملها قبل الرجوع الى الموضوع الاصيل .

و - تطبيق النظام الداخلي :

لنائب حق الاولوية في الكلام مرة واحدة في كل امر يتعلق بتطبيق النظام

(١) كل هذه الامثلة عن اوجين بيار رقم ٩٠٤

الداخلي (المادة ٦٤) . وينزل منزلة النظام الداخلي في اعطاء حق الاولوية ، التقليد البرلماني . فالنظام يتألف من النظام المكتوب ومن السابقات . والنائب الذي يطلب الكلام لامر يتعلق بالسابقات يعتبر كمن يطلب الكلام في النظام ^(١) وكذلك النائب الذي يطلب الكلام في امر يتعلق بتطبيق نصوص دستورية ، شرط ان تكون هذه النصوص ذات صلة بالمناقشات في المجلس .

ان طلبات الرجوع الى النظام الداخلي Rappel au règlement تتمتع دائماً بحق الاولوية على الموضوع الاصيل . ويجب التوقف عن المناقشة فيه الى ان يبت بالمسألة النظامية .

ولكن لا يجوز التذرع بطلب « الرجوع الى النظام » عند الشروع بالتصويت او لمقاطعة احد الخطباء . بل يجب الانتظار حتى نهاية التصويت ، وانتهاء الخطيب من كلامه .

ولا يجوز الاذن بالكلام في تطبيق النظام ، الا في الآونة التي يخرق فيها النظام . فاذا كان الامر يتعلق بمخالفة للنظام حصلت في جلسة سابقة ، فاف التكم عن هذه المخالفة حق لكل نائب ولكنه لا يتمتع بالاولوية ، الا اذا وافق الرئيس ^(٢) .

ه - حق الرئيس بالكلام :

تنص الفقرة الاولى من المادة ٥٦ من النظام الداخلي :
« يمنع على الرئيس الاشتراك في مناقشة المشاريع والاقتراحات الا اذا ترك منصة الرئاسة وجلس في مقاعد النواب الى ان تنتهي المناقشة . وما عدا ذلك فله حق الكلام في ايضاح وشرح آراء النواب ، وتقارير اللجان ، وتبليغ الاوراق الواردة على المجلس ، وفي كل موضوع لا يتعلق بمناقشة المشاريع والاقتراحات » .

(١) اوجين بيار رقم ٤٥٣

(٢) اوجين بيار رقم ٤٥٣

ان رئيس المجلس ، سواء عندما يمتطى الكلام لاصحاب الحق فيه او عندما يمارس حقه بالكلام ، وبصورة عامة ، عندما يدير المناقشات ، يتمتع بصلاحيات واسعة . غير انه « بالرغم من النفوذ الذي يتمتع به ، مدين بسلطته لسرعة خاطره وسرعة تقديره ولحن تدبيره واسلوبه . فهو ليس كالقاضي يأخذ وقته لتكوين رأيه ويستعين بأراء المحامين وكلاء الفريقين . ان بصيرته وحدها هي التي تعينه على تكوين هذا الرأي ، ويجب عليه ان يبديه على الفور بدون حيرة او تردد . فلا يجوز للرئيس ان يبدو وكأنه متشكك فيما يقول كما كان يفعل الرئيس دنيسون Denison ، الذي كان كلما اراد ابداء رأي ، يسبقه بعبارة : « اعتقد ان المجلس يرى » او « انني متأكد بان حضرات النواب يشاطرونني رأيي » . فلقد نتج عن هذا الشك ، ان الرئيس دنيسون لم يهيمن على المجلس كما يجب ان يهيمن كل رئيس ، ولم يكن يركن الى نفسه بقدر كاف . وقد ادرك المجلس ذلك فاضاع الثقة بدوره برئيسه ، فكان يقوم بينها غالباً بمجادلات تشبه الى حد بعيد تلك التي تحصل بين المعلم وتلاميذه . وكما يصيب كل متردد ، فان ضعف ثقة الرئيس بنفسه ، جعله عصبي المزاج ، سريع الغضب ، غير محبوب من كثير من الاعضاء لا سيما الشباب منهم . وكان النائب شورلوفير Chaur Le fèvre منافسه القوى في المجلس ، يحفظ الكثير من السابقات البرلمانية ، فكان يستعين بها لمناقشته . وكان يفعل ذلك ببداهة نادرة ، بدون تردد ولا حيرة ، بل كان يبدي رأيه بتعابير جازمة فكأنها تصدر عن شخص لا يحس الا شعور القاضي » (١) .

ان الحكمة من منع الرئيس من الاشتراك في المناقشات هي الرغبة بابقائه فوق مهاترات النواب باعتبار انه شخص متجرد خالي الغرض . ولكن هذا المنع كان موضع نقد شديد من بعض الرؤساء ذوي الشخصية القوية في فرنسا كالرئيس

« ١ » ارسكين ماي ERSQUINE MAY في مؤلفه عن الحقوق والتقاليد البرلمانية في مجلس العموم البريطاني .

Dupin والرئيس فلوقيه Floquet الذي قال مرة بهذا الشأن مخاطباً النواب :

« اذا كان من حقكم ان تطلبوا رئيساً متجرداً ، فليس من حقكم ان تطلبوه ابكم لا يشارك ابدأ بالحس مع المجلس » .

ولكن يبدو ان هذه القاعدة متبعة في اكثر المجالس التشريعية في العالم . ولا شك ان حسن تطبيقها يعود الى شخصية الرئيس وسعة اطلاعه وحسن تقريره وتدبيره .

ان المادة ٤٤ من النظام القديم كانت اكثر شمولاً من نص المادة ٥٦ . لانها اوجزت معظم الامور التي يحق للرئيس ان يتكلم فيها ، وتناولت وضع الرئيس القانوني ، عندما يدور كلام الخطيب حول موضوع يتعلق بشخص الرئيس .

« لا يحق للرئيس الاشتراك من على منبر الرئاسة بالمناقشة في المشروعات والاقتراحات القانونية ولكن يحق له شرح التقرير او التعديل المقدم من قبل اللجان او من النائب او ايضاح رأي لم يتمكن صاحبه من ايضاحه » .

« ويحق له كذلك المناقشة في النظام الداخلي حين وضعه او تعديله او تفسيره » .

« وما عدا ذلك فان للرئيس الحق بان يتكلم من على المنبر شاكرًا الهيئة على انتخابه او مودعاً لها ، ولو بعد تلاوة مرسوم الحل . وله الحق بان يشكر الجيش ، او يشكر حكومة اخرى ، او رجلاً كبيراً اذا كانت وردت منه برقية او كتاب الى المجلس ، او ينعي رجلاً عظيماً ، او ان يعرب عن عواطف الامة في حادث كبير . وبالجملة فان للرئيس الحق بان يتكلم من على منبر الرئاسة ، في كل امر يجوز ذكره في المجلس ما عدا الدخول في مناقشة مشروع او اقتراح قانوني . فاذا اراد ان يشترك في المناقشة او اذا دارت المناقشة في موضوع له علاقة بشخصه ، فانه يتخلى عن كرمي الرئاسة مؤقتاً ولا يعود اليها حتى تنتهي

المناقشة في الموضوع الذي تكلم فيه « (١) »

ويلاحظ ان النص الجديد لم يتناول مسألة تخلي الرئيس عن مقعده عندما يدور النقاش حول امور تتعلق بشخصه ، ولكن ذلك لا يمنع في رأينا اعتماد النص القديم كتقليد برلماني .

ولقد حصل في جلسة ٢٤ شباط سنة ١٩٥٣ وفي ظل النظام القديم حادث يستلزم تطبيق هذه القاعدة وجرت بشأنه مناقشات نرى من الفائدة ايرادها نقلاً عن محاضر الجلسات :

الرئيس - الكلمة للسيد انور الخطيب

انور الخطيب - ارجو من حضرة رئيس المجلس تطبيقاً لاحكام المادة ٤٤ من النظام الداخلي ، ان يتخلى عن كرسي الرئاسة لاني سأثير موضوعاً يتعلق به شخصياً .

الرئيس - اني سعيد جداً بذلك ، وسعيد بان يتيح لي الزميل فرصة للاجابة عليه . ولكن لا يمكنك ان تطلب هذا بل يمكنك ان تتكلم .

صبري حماده - لا يجوز للنائب ان يبدأ بمثل هذا الكلام ويتحدى الرئاسة . يجب تطبيق القانون . ولا يجوز ان ينزل رئيس المجلس عند ارادة النائب . بل عليه هو ان يقرر ذلك اذا شاء - واطلب منعه من الكلام .

علي بدر الدين - لا يجوز ان تمس كرامات الناس في مجلس تشريعي . انا استنكر هذا التهجم وانسحب احتجاجاً .

انور الخطيب - ارجو الرئيس ان يحفظ النظام لاني سأتلو المادة .
الرئيس - انا ممنون ان تتكلم . تكلم ما تشاء ، وعندما ارد عليك اتخلى عن الكرسي .

(١) ملخصة عن مؤلف اوجين بيار رقم ٩١٧ صفحة ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤

انور الخطيب - سأتلو المادة ٤٤ من النظام الداخلي وهذا نصها :

المادة ٤٤ : « لا يحق للرئيس الاشتراك من على منبر الرئاسة بالمناقشة في المشروعات والاقتراحات الخ .. »

فاذا اراد ان يشترك في المناقشة ، او اذا دارت المناقشة في موضوع كان له علاقة بشخصه ، فانه يتخلى عن كرسي الرئاسة مؤقتاً ، ولا يعود اليها حتى تنتهي المناقشة في الموضوع الذي تكلم فيه .

لذلك وتطبيقاً لهذا النص ، ارجو من الرئيس ان يتخلى عن كرسي الرئاسة لأن سؤالي يتعلق بشخصه .

الرئيس - الكلمة للسيد بيار اده .

بيار اده - اعتقد ان هناك التباساً . فاذا كان هذا سؤالاً ورأت الرئاسة ان تشترك في المناقشة او الرد ، فلا مانع ان يتنحى الرئيس عن كرسيه ، واذا كان غير ذلك فاننا نقع تحت نص المادة التي تمنع الاستجواب من نائب الى نائب .

انور الخطيب - انا لا استجوب الرئيس بل اريد ان اوجه سؤالاً للحكومة .
الرئيس - انا صاف لانك اضعت الوقت ولو تكلمت لكنت انتهيت . تكلم . لماذا لا تتكلم ؟ اريد من كل قلبي ان تتكلم لاجيبك .

عبدالله اليافي - اريد ان اعود الى نص المادة واؤيد ما ذهب اليه الزميل بيار اده .

هذه المادة تقول انه اذا جرى نقاش يتعلق بشخص الرئيس ، للرئيس ان يتنازل . هنالك خيار للرئيس اذا اراد ان يتخلى عن كرسيه ويجلس بين النواب . وليس معنى ذلك انه بمجرد توجيه سؤال اليه من المتوجب عليه ان يتخلى عن كرسيه . فالمادة تقول ان له الخيار (١) .

« ١ » كلام ينقضه النص الصريح .

انور الخطيب - المادة صريحة وهي لا تقول له ، بل تقول انه ...

الرئيس مقاطعاً - انت قانوني ومتشرع وتفهم بالنظام ، ولك زملاء يفهمون بالنظام ايضاً . والرئاسة تريد ان تطبق القانون . انا لا اريد ان امنعك عن الكلام طالما انك تريد ان تتكلم عني شخصياً فلماذا تحاول اضاءة الوقت والنصف ساعة الاولى قاربت من الانتهاء ؟ تفضل وتكلم .

انور الخطيب - اريد ان ارد على ما قاله الزميل الاستاذ عبدالله اليافي لأقول ان المادة توجب على الرئيس ان يتخلى عن كرمي الرئاسة ومع ذلك اذا كان الرئيس لا يريد ان يتخلى ، فلا بأس ...

وهنا تابع النائب الخطيب سؤاله ولما انتهى ، تخلى الرئيس عن مقعده لنائبه وادلى بجوابه على السؤال الذي يتعلق بشخصه .

٦ - قفل باب المناقشة

De la clôture

١ - تجتمع المجالس النيابية للبحث والمناقشة والبت بالامور المعروضة عليها ، اذ لا يمكن ان يظل موضوع ما معلقاً الى الابد . ولذلك كان لا بد من وضع قواعد لانهاء المناقشات ، فوضعت قواعد قفل باب المناقشة . على انه لا يمكن قفل باب مناقشة لم تفتح ، بل يجب ان يتكلم على الاقل خطيب واحد والا اعتبر المنبر محجوزاً لمصلحة الاكثوية النيابية (١) .

وفي احدى جلسات المجلس النيابي الفرنسي سنة ١٨٣٣ طلب بعض النواب التصويت على مشروع قانون بدون مناقشة فعارضهم الرئيس Dupin معللاً :

« يمكن للمجلس الشروع بالتصويت فوراً اذا لم يطلب احد من النواب الكلام ، ويمكن للمجلس ايضاً ان يقفل مناقشة فتحت . ولكن ليس لنا الحق

«١» اوجين بيار رقم ٩١٨ .

بان نحول دون فتح المناقشة في موضوع مطروح » . فلما طلب منه احد النواب ان يستفتي المجلس رفض وقال : « ان هذا خرق للنظام لن اقدم عليه » ثم اعطى الكلام للنائب الاول المقيد في جدول الكلام . وبعد ان تكلم الخطيب الاول رفض الرئيس اعطاء الكلام للخطيب الثاني قبل ان يطرح على المجلس اقتراح قفل باب المناقشة وغل ذلك بالقول :

« ان للمجلس ان لا يتناقش في موضوع ما اذا لم يطلب احد الكلام لان هذا لا يضير احداً . ولكن عندما يطلب احدهم الكلام ، ويطلب آخر قفل المناقشة ، فلا يمكن استفتاء المجلس بقفل المناقشة الا بعد ان تبدأ . اما وقد بدأت فاني اطرح للتصويت اقتراح قفل المناقشة » وطرح الاقتراح للتصويت ونال الاكثوية .

ولقد كرس النظام القديم هذه القاعدة في المادة ٦٢ حيث قال ... « ولا يجوز قفل باب المناقشة في مسألة لم يتناقش فيها »

اما اذا طرحت المسألة للمناقشة ، ولم يطلب الكلام فيها احد الاعضاء بعد ان شرعها الرئيس ، او اذا انتهى الخطباء من كلامهم فيها ، فان باب المناقشة فيها يعتبر مقفولاً حتماً كما لو طلبت ذلك الهيئة باجمعها .

٢ - لم يرد في النظام الحالي بشأن قفل المناقشة غير مادة واحدة ، لا تكفي لحل الصعوبات التي يمكن ان تنشأ عن هذا الموضوع الخطير الذي يتعلق بحرية الكلام .

فالمادة ٦٢ تنص ان « لكل نائب حق اقتراح قفل باب المناقشة في الموضوع الذي يكون تكلم فيه على الاقل ثلاثة خطباء في تأييده وثلاثة خطباء في رفضه او تعديله . ويقدم هذا الاقتراح خطياً الى الرئيس فيطرحه على هيئة المجلس وللمجلس وحده اقراره او رفضه . فاذا اقره ، يطرح الموضوع على التصويت فوراً ، واذا رفضه تستأنف المناقشة في الموضوع بحسب الترتيبات الواردة ذكرها في المادة السابقة » .

وينضج من هذه المادة :

- ١ - ان الاقتراح بقفل باب المناقشة يجب ان يقدم خطياً . فاذا اقترح احد النواب قفل باب المناقشة شفويًا فلا يقدر الرئيس ان يطرح اقتراحه للتصويت .
- ب - لا يمكن تقديم اقتراح بقفل باب المناقشة قبل ان يتكلم في الموضوع ثلاثة خطباء في تأييده وثلاثة في رفضه او تعديله .

ولقد رأينا ان ثمة جدولاً للكلام تدون فيه اسماء الخطباء . ولكن هذا الجدول ، خلافاً لما نص عليه في النظام القديم ، لم يفرض قيد اسماء المؤيدين واسماء المعارضين ، كل على حدة ، ليعطي الدور مرة لهذا ومرة لذاك . وقد يتضمن الجدول اسماء عشرة خطباء ولا يكون بينهم الا ثلاثة معارضين فقط مقيدين في آخر الجدول .

فكيف يتسنى اقتراح قفل المناقشة ، ولو استمع ستة خطباء ، طالما لم يستمع احد من المعارضين ؟

ان رئيس المجلس بالاستناد الى النص الحالي ، لا يمكن ان يؤمن للمجلس الاستماع الى مختلف وجهات النظر . ولا بد ، في رأينا ، من الرجوع الى النص القديم ، او استفتاء المجلس بتعديل جدول الكلام على اساس قاعدة (مع وضد) Pour et contre حتى اذا تقدم اقتراح بقفل باب المناقشة ، يكون المجلس قد كوّن قناعة كافية في الموضوع المتناقش فيه ، لانه استمع الى مؤيديه ومعارضيه .

ان قفل باب المناقشة يقرره الرئيس حكماً وبدون استشارة المجلس ، اذا لم يطلب احد من النواب الكلام . (المادة ٦٦ من النظام القديم)

٣ - لا يجوز طرح اقتراح بقفل باب المناقشة ما دام احد الخطباء يتكلم ، وذلك عملاً بقاعدة عدم جواز مقاطعة الخطيب (المادة ٦٧ من النظام القديم) واذا تقدم اقتراح بقفل باب المناقشة ، فيجوز لخطيب واحد لا اكثر ان

يكتمل بالاقتراح ، لا لتأييده ، ولكن لدحضه . اذ لو جاز اعطاء الكلام في اقتراح قفل باب المناقشة لمن يؤيده ولمن يعارضه ، فان المناقشة ستجدد دون التمكن من الوصول الى قفلها (المادة ٦٨ من النظام القديم) .

ولا يجوز طرح اقتراح بقفل باب المناقشة ، اذا طلب احد الوزراء الكلام عملاً بالقاعدة الدستورية التي تولى الوزراء الحق بان يسمعوها عندما يطلبون (المادة ٧٠ من النظام القديم) .

ولقد جرى التساؤل عما اذا كان طلب احد مقرري اللجان الكلام يحول دون طرح الاقتراح بقفل باب المناقشة . ولقد اجاب المجلس الفرنسي في جلسة ٣٠ اذار سنة ١٨٨٦ بالايجاب (١) . ان نظامنا الداخلي القديم والحالي لم يتعرض لهذه النقطة . ولا شك انه يجب تركها لحكمة الرئيس وحسن تصرفه .

٤ - اذا تقدم في آن واحد ، طلب بتأجيل المناقشة ، وطلب بقفل بابها ، فان لطلب التأجيل حق الاولوية (المادة ٧١ من النظام القديم) . اذ لو طرح اقتراح قفل المناقشة ونال الاغلبية ، فان الذين طلبوا التأجيل ، يجرمون من حق الكلام ، اما اذا تم التأجيل ، فليس ما يمنع اصحاب الاقتراح بقفل المناقشة ان يطلبوها حتى في بداية الجلسة التالية .

٥ - ان قفل المناقشة ، هو تدبير خطير ، يجرم عدداً من النواب من حق الكلام . ويمكن ان يؤثر تأثيراً بالغاً على التصويت . فاذا ما طرح ونال الاغلبية فمعنى ذلك ان هذه الاغلبية قد اشبت الموضوع درساً ، ولذلك لا يمكن بعد قفل المناقشة ان يُعطى الكلام لأحد ، الا اذا كان غرض المتكلم سحب تعديل قدمه ، أو البحث في شكل الموضوع او في طريقة التصويت (المادتان ٧٢ و ٧٣ من النظام القديم) .

٦ - يمكن فتح باب المناقشة بعد اغلاقها ، اذا رأى المجلس وجوب الاستماع الى أحد الخطباء . وفي هذه الحالة لا بد من تصويت قانوني . ويستحسن أن

(١) اوجين ييار رقم ٩٢٢ .

يصدر القرار بهذا الشأن ، بصورة مفاعيله بالخطيب الذي يرى المجلس الاستماع اليه ، والا كان قرار قفل المناقشة غير ذي قيمة . واذا قفلت المناقشة نتيجة سوء تفاهم ، فللرئيس ان يستشير المجلس اذا كان يرى فتح باب المناقشة مجدداً ، وعلى المجلس من باب اللياقة ان يستجيب الطلب .

قد يُتساءل لمن يعطى الكلام في هذه الحالة ؟ الخطيب الذي طلب فتح المناقشة ، ام للخطباء المقيدين في الجدول بحسب ادوارهم ؟ لا شك ان للرئيس ان يعطي الكلام لهذا الخطيب الذي طلبه ولو لم يكن مقيداً ، ولكن اذا حصل احتجاج من الخطباء المقيدين في الجدول ، فلمجلس عندئذ ان يقرر لمن يعطي الكلام . وكثيراً ما يرفض المجلس اعطاء الكلام للخطيب الذي تسبب بفتح المناقشة مجدداً ، لاعطائها للخطباء المقيدين .

٧ - ان نصوص النظام الداخلي المتعلقة بقفل المناقشة قد تتعارض مع النص الدستوري القائل بان للوزراء ان يتكلموا متى طلبوا . وقد اثير هذا الامر في آب سنة ١٨٣١ في مجلس النواب الفرنسي وسبب نقاشاً حاداً^(١) فبعد ان لفظ الرئيس قفل المناقشة وطرح للتصويت تعديلاً قدم اليه ، طلب رئيس الوزراء الكلام فارقت اصوات النواب بالقول « قفلت المناقشة » . ولكن الرئيس اجاب : عندما يطلب احد الوزراء الكلام فله الحق دائماً بذلك . فقامت ضد هذا التصريح ضجة شديدة وطلب الجنرال دي مارساي الكلام في النظام ودحض رأي الرئيس قائلاً :

« ان القاعدة التي يقول بها السيد الرئيس تنقض النظام ، وتنقض كل سلطة او حل يقرره المجلس . فما قيمة قرار المجلس بقفل المناقشة اذن . متى قفلت المناقشة فانها تقفل في وجه الجميع ، وزراء ونواباً .

ولكن رئيس الوزراء رد على ذلك محتجاً بنص الدستور فزاد الاضطراب

في المجلس ورفعت الجلسة . وفي الجلسة التالية تابع احد الوزراء الموضوع وطلب اعطاء الحكومة الكلام مؤيداً حقها فيه ، سواء قفلت المناقشة او لم تقفل .
واننا نرى من الفائدة ان ننقل من هذه المناقشة ما يفيد موضوعنا .

مثل الحكومة - ان حق الوزراء بالكلام اثناء المناقشة او خارجاً عنها لم يكن يوماً موضع نزاع . وقد مورس هذا الحق مراراً بالرغم من تدمير فريق من النواب . ولكن لم تحصل اي مقاومة ضد هذا الحق ، ولا جرت بشأنه مناقشة ولا اتخذ قرار . ان المجلس كاث ولا يزال يعرف ان نص الدستور مطلق وغير مقيد بشرط . ولذلك لم ير موجباً لاي راده في نظامه الداخلي ، او ان يضيق مداه ، او يقيد بشروط لم ينص عليها الدستور . لقد كان الوزراء يتكلمون ويستمعون كلما طلبوا الكلام ، لا بتساهل من المجلس ولا باذن منه ، ولكن بالاستناد الى حقهم ، وكان المجلس في هذه الحالات يفتح المناقشة مجدداً .

رئيس الحكومة - ان حقنا مكرس بنص الدستور بصورة مطلقة ، بدون تضييق او تحديد . « الوزراء يجب ان يستمعوا عندما يطلبون » ان في هذه المادة واجباً مفروضاً على المجلس غير مقيد بشرط . اذ في كل وقت يحق للحكومة ان تسترد مشروعاً وتقدم آخر ، او ان تعلن حل المجلس . والدستور قد اولاهها هذا الحق ، ويجب عليها ان تحافظ عليه تحت طائلة خرق الدستور .

النائب جوليفيه - اذا خرج وزير عن الموضوع الا يحق للرئيس ان يرده اليه ؟
- وظهرت في صفوف الوزراء اشارات تفيد النفي . فتابع جوليفيه قائلاً :
- « بلى ان للرئيس ان يرده الى الموضوع^(١) . اذا لم يكن للخروج

عن الموضوع ، فلأجل مخالفة النظام . اذا هاجم احد الوزراء نائباً
افلا يحق للرئيس ان يمنعه ويرده الى الموضوع ؟ ..
« اتظنون ان بإمكان الوزير ، ان يقول انني اخرج عن الموضوع ،
لأن الدستور يسمح لي بان اتكلم عندما اشاء وكيفما اشاء ؟
اتظنون ان للوزير ان يقول : انني اطعن في النائب وفي المجلس ،
وان الدستور يوليني هذا الحق وعلى الرئيس ان يسكت . أليحق
للوزير ان يقول ان المناقشة قد اقفلت ، ولكنني انا ، يروق لي
الكلام بالرغم من قرار المجلس . واذا قال له الرئيس ان المناقشة
قد استوفت ، يجيبه نعم ، ولكن الدستور يوليني حق الكلام
عندما اريد وكما اريد ؟ »

النائب بارو - « من المؤكد ان للوزراء الحق في ان يتكلموا اثناء المناقشة
عندما يريدون ، بدون ان يتقيدوا بمجدول الكلام . ولكن الامر
هنا يتعدى هذه الحدود . هنا مجلس يرى باجماعه قفل المناقشة ،
ووزير يرى وحده تمديد المناقشة بالرغم من ارادة المجلس الصريحة .
ان حق الوزراء بالكلام متى طلبوه ، لا ننازع فيه ، اذا مورس
ضمن حدوده ، ولكن هل يجوز ان يتجاوز الحق حدوده ؟ فاذا
قفلت المناقشة بحضور الوزراء وربما بموافقتهم فهناك امر مقضي
chose jugée افيجوز للوزير ان يقف ويقول : قفلت المناقشة ،
ولكن انا بسلطاني وحدي افتح بابها ؟ اذا كنتم تعتقدون ان
للوزراء حق الكلام ، حتى بعد قفل المناقشة ، وان النظام لا
يطبق عليهم ، وان القانون الذي تسنونه بالاشتراك مع الحكومة
لا يربطهم بشيء ، فيجب اذاً ان نقرر ان للوزراء الحق ان يتكلموا
بين التصويتين : التصويت برفع الايدي والتصويت بالمناداة بالاسماء
مثلاً . « واذا كان لهم هذا الحق ، فانهم يطلبون الكلام ويفتحون
المناقشة اذا رأوا اتجاه الاكثوية ضد مشروعهم . ان حق الوزراء

بهذه الحالة يصبح بدون حدود ... متى كان ثمة امر مقضي ، فهو
مقضي ازاء الجميع . ان نظام المناقشات مقرر ، ويجب ان يخضع له
الجميع وزراء ونواب . واذا طلب الوزراء الكلام ليطرحوا على
المجلس امراً جديداً ، فلا يخرق النظام لو اعطي لهم الكلام ،
ولكن اذا استعملوا حق الكلام للدخول مجدداً في مناقشة اقفلت
فثمة تجاوز على الحق الدستوري .

وزير العدل - « ان الحكومة تمثل سلطة منفصلة عن المجلس . فحقوقها لا يمكن
ان تعدل بانظمته الداخلية . ان النظام الداخلي يتعاطى اموركم
الداخلية ، طريقة مذاكراتكم ، سير مناقشاتكم الى غير ذلك .
ولكن كيف يمكنكم ان تتصوروا ان مادة من النظام الداخلي
تعدل من الدستور مادة كان يجب ان توضع لو لم تكن موضوعة ؟
ان هذا يشبه القول ان قراراً من الوزير يمكن ان يعدل الدستور ،
ان اي مادة من احد انظمة الدولة ، لا يمكن ان يعدل مادة من
القانون الاساسي . يقول النظام الداخلي : « عندما يرى المجلس انه
قد استوفى الايضاحات في موضوع ما تقفل المناقشة . ولكن
الوزير الذي يمثل سلطة اخرى له الحق ان يقول : انني لم اكنف
بالايضاحات ، انني احمل اليكم مستنداً جديداً . واخيراً قد يكون
لدى الحكومة سبب خطير يحدها لطلب الكلام بعد قفل المناقشة
فماذا يحصل عندئذ ؟ يجب ان تفتح المناقشة لا بفعل نائب ارتبط
بقرار اشترك بالتصويت عليه ، بل بفعل الدستور . »

وتناوب على الكلام في هذا الموضوع بعض النواب ولكن احداً منهم لم
يطلب طرحه على التصويت ولم يفصل المجلس في النقطة القانونية .. واعطي الكلام
لرئيس الوزراء رغم احتجاج فريق من النواب .
ان هذه المناقشة الطويلة قد حدت بالمشترع في النظام القديم ان يضع نصاً
في صالح الحكومة (المادة ٧٠) .

« لا يحق للرئاسة ان تعلن قفل المناقشة في وجه احد الوزراء او مندوب الحكومة . ولكن اذا كان احد النواب لا يريد الكلام بعد الوزير ، فيحق للرئاسة قفل باب المناقشة » .

واننا نرى ان قفل المناقشة ، عندما يقرر ، يسرى على الجميع ، حتى على الوزراء . وهو لا يتناقض مع النص الدستوري القائل بان للوزراء ان يسمعوا عندما يطلبون الكلام . فهذا الحق لا يعني الاطاحة بنظام الجلسات ، بل يعني ان الكلام يعطى لهم بصرف النظر عن جدول الكلام ، ويعطى لهم ايضاً اذا ارادوا ان يبلغوا المجلس امراً جديداً لم يكن معروضاً لديه ولا يحتمل التأجيل : (استرداد المشروع ، امر بمجل المجلس) . ويستحسن في غير هذه الحالة ان يصوت على فتح المناقشة بنسب لطلب الحكومة كما يصوت على فتحها بناء لطلب النواب .

الفصل الخامس الاولوية

(١) De la priorité

ان للترتيب الذي تطرح فيه المواضيع للمذاكرة اهمية بالغة ، فقد يؤثر هذا الترتيب في قبول الموضوع او رفضه . ولقد كان الترتيب في السابق نوعاً من التكتية البرلمانية . اما اليوم ، فلا يعدو كونه طريقة عمل للحؤول دون تداخل المناقشات بعضها ببعض ، واستبعاد الاقتراحات المبسرة التي تأتي في غير وقتها المناسب ، دون الاضرار لبحثها في الاساس .

١ - الاولوية والاولية :

أن الترجمة الصحيحة لكلمة . Priorité هي الاولوية المشتقة من كلمة « اولى » وتعني الاجدرية ومفهومها قيمي . واننا نفرق بينها وبين كلمة أولية المشتقة من كلمة « اول » وتعني الاسبقية ومفهومها زماني .

ان الفقهاء الفرنسيين قد استعملوا كلمة « Priorité » للحالتين اما نحن فنرى ان « الاولوية » تستعمل لطرح المواضيع للمذاكرة والمناقشة ، باعتبار ان الطرح ينظر فيه الى قيمة الموضوع فيكون اولى من غيره بالمذاكرة والمناقشة اولاً . وان الاولوية تستعمل بمعنى الاسبقية بالكلام ، باعتبار ان الكلام يعطى لمن يسبق في طلبه او لمن يعتبر حاكماً اسبق من غيره بحكم القانون .

(١) اوجين بيار رقم ٩٣٠ وما يليه .

٢ - المذاكرة والمناقشة والتكلم

وهذا التفريق بين الاولوية والاولية يسوقنا للتفريق بين المذاكرة Délibération والمناقشة Discussion والتكلم Parole .

فالذاكرة اعم من المناقشة : المذاكرة هي الحالة التي يكون فيها الموضوع قيد البحث وهي تشمل المناقشة والتكلم والتصويت ، والمناقشة اعم من التكلم : المناقشة هي تبادل الكلام في الموضوع المطروح للمذاكرة .

اما التكلم في الموضوع ؛ فهو جزء من المناقشة يقوم به كل نائب بمفرده . وهذه العناصر الثلاثة ، المذاكرة والمناقشة والتكلم ، مضافاً إليها عملية التصويت يطلق عليها بالفرنسية كلمة Débats التي يمكن ان نطلق عليها بالعربية كلمة الججاج .

فعندما يتزاحم طلب للتكلم ، مع طلب آخر فئمة الاولوية لا الاولوية . وعندما يتزاحم موضوع مع موضوع آخر للمناقشة او للتصويت ، فئمة الاولوية لا الاولوية :

اثناء المذاكرة بموضوع ما يمكن ان يعترض سير المذاكرة «مسألة استباقية» Question prjudicielle فهذه اولى بالبحث من المسألة الأصلية Question principale . واثناء المناقشة في المسألة الاستباقية تتزاحم حقوق النواب بالتكلم اولاً فالحق « بالاولوية » هو لمن يطلبه اولاً او لمن اعطي الاولوية بحكم القانون ولو لم يكن طلب الكلام اولاً : فلمقرر اللجنة مثلاً ، الاولوية بحكم القانون بالتكلم في الموضوع المطروح للمناقشة قبل اي نائب ولو كان هذا النائب قد سبقه الى طلب الكلام . وللوزير الاولوية بالتكلم قبل اي نائب سبقه الى طلب الكلام . لأن الدستور منحه هذا الحق .

ان مسألة الاولوية يمكن ان تثار ، حتى عفواً من قبل الرئيس في اي مرحلة من مراحل النقاش ، ويمكن ان تتناول ترتيب المناقشات ، كما تتناول ترتيب التصويت . ولذلك تبدو الاولوية لا مسألة شكلية فحسب بل مسألة جوهرية .

وكل صعوبة تنشأ عن الترتيب الواجب اتباعه في القضايا العالقة ، يجب الرجوع فيها الى المجلس الذي يجب ، في مطلق الاحوال ، ان يظل السيد المطلق في تقرير الترتيب الذي يتذاكر على ضوءه بالمسائل المطروحة عليه .

على انه بالرغم من سلطة المجلس المطلقة في مسائل الاولوية ، فان النظام قد عين طائفة من المواضيع تتمتع بالاولوية حكماً .

فما هي هذه المواضيع ؟ وكيف تطبق عليها قواعد الاولوية ؟

النبة الاولى - الاولوية للمسائل الاستباقية

Le priorité des questions préjudicielles

المسألة الاستباقية هي المسألة التي يجب حلها قبل النظر في جوهر الموضوع . فعندما يطرح على المجلس مشروع قانون ، للمذاكرة ، فان النظام ينص على عدد من المسائل لا يمكن للمجلس قبل حلها ان ينتقل الى جوهر المشروع .

لقد عينت المادة ٨٠ من النظام الداخلي هذه المسائل وعينت الترتيب الذي تطرح فيه على التصويت .

ولكن المادة ٨٤ من النظام القديم اشارت لالى الاولوية في التصويت فحسب ، بل الى الاولوية في المناقشة أيضاً . فبعد ان عدت هذه المادة المواضيع التي يؤذن فيها بالكلام بحسب ترتيبها ، اضافت : ان لكل هذه الطلبات (اولية) (اولوية) على الموضوع الاصلي ، ويترتب عليها ايقاف المناقشة في الموضوع حتى يتم الاقتراع عليها .

ولذلك درج المجلس عندنا على تفسير المادة ٨٠ بأنها تعني ترتيب المناقشات كما تعني ترتيب التصويت .

نصت المادة ٨٠ المشار اليها :

١ - اوجين بيار رقم ٩٣٠ وما يليه :

تطرح الطلبات والاقتراحات على التصويت بالترتيب التالي :

- ١ - اقتراح رفض المشروع .
 - ٢ - اقتراح رد المشروع الى الحكومة .
 - ٣ - اقتراح رد المشروع الى لجنة اخرى غير التي درسته .
 - ٤ - اقتراح رد المشروع الى اللجنة التي درسته .
 - ٥ - اقتراح تأجيل المناقشة الى جلسة ثانية .
- وكل هذه مسائل استباقية . Questions préjudicielles
- ٦ - اقتراحات التعديل على التعديل .
 - ٧ - اقتراحات التعديل ويبدأ بأبعدها عن الاصل .
 - ٨ - اقتراح التصديق على أصل المشروع .

١ - اولوية اقتراح رفض المشروع - المسألة القبلية ^(١)

نصت الفقرة الاولى من المادة ٩٠ من النظام الفرنسي لدستور ١٨٧٥ :

la question préalable c-à-d. la déclaration qu'il n'y a pas lieu à délibérer, peut toujours être proposée

ويستفاد من هذا النص ان عبارة question préalable تعني اصطلاحاً :

رفض النظر في الموضوع .

ان نظامنا القديم (المادة ٨٤) قد استعمل للتعبير عن هذا الاصطلاح جملة طويلة تقرب من معناه ولكنها لا تؤديه تماماً : الطلب فيما اذا كانت المسألة يجب البحث فيها ام لا .

اما نظامنا الحالي في المادة ٨٠ - فقد ابتعد كثيراً عن هذا المعنى عندما استعمل عبارة اقتراح رفض المشروع فاقتراح رفض المشروع يعني ان المجلس

١ - المسألة القبلية هي التي ينظر فيها « قبل » كل شيء .

دخل في جوهر الموضوع ورفضه ، في حين ان غاية المشرع الحقيقية هي رفض النظر في الموضوع قبل البحث في الاساس . ولذلك سنستعمل للتعبير عن العبارة الفرنسية question préalable عبارة رفض النظر في المشروع .

وأول سؤال نطرحه هو هل يجوز اقتراح رفض النظر في الموضوع بدون استثناء ؟

ان النظام الفرنسي والاجتهاد الذي سار عليه المجلس ، يشيران الى طائفة من المواضيع التي لا يجوز اقتراح رفض النظر فيها :

١ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من النظام الفرنسي :

ان المسألة القبلية (La question préalable) (اي رفض النظر في الموضوع) لا يمكن طلبها في معرض اقتراحات النواب التي لم يطلب لها الاستعجال L'urgence الا بعد تقرير اللجنة .

وهذا يعني بطريقة الاستنتاج المخالف (à contrario) ان طلب رفض النظر ، ممكن في الاقتراحات التي طلب استعجالها قبل تقرير اللجنة . ويلاحظ ان طلب رفض النظر معلق على طلب الاستعجال لا على اقواره .

وما دام الأمر كذلك ، كما يقول اوجين بيار فانه يمكن تعطيل هذا النص والقضاء على هذا الاستثناء ، وذلك بطلب الاستعجال للاقتراح قبل تقرير اللجنة تمهيداً لطلب رفض النظر . ومعلوم ان طلب الاستعجال ليس محصوراً بصاحب الاقتراح ، بل هو من حق اي نائب من النواب ..

ب - ان مشاريع الحكومة في النظام الفرنسي تحال حكماً على اللجنة فور تقديمها .

فهل يجوز طلب رفض النظر فيها فور الابداع الدستوري ؟

« Immédiatement après la présentation constitutionnelle »

يجيب اوجين بيار على ذلك بما معناه :

لكي يقول المجلس ان لا محل للمذاكرة في الموضوع ، يجب ان يكون الموضوع قيد المذاكرة . وما دام المشروع يحال فور تقديمه على اللجنة حكماً فإنه يبدو مخالفاً للمنطق بل للدستور ايضاً ، السماح بطلب رفض النظر في هذه الحالة .

ان نظامنا الداخلي ، لم ينص كالنظام الفرنسي على اي استثناء . ولكن هل يعني ذلك ان طلب رفض النظر في المشروع عندنا مباح في أي حين وفي مطلق الأحوال ؟

— ان المادة ٤٢ من النظام الداخلي تنص على ان المجلس يأخذ علماً في بدء الجلسات بموضوع الاقتراحات ، ويحيلها الرئيس فوراً الى اللجان المختصة الا في حالات الاستعجال المكرر ...

فنحن هنا ازاء حالة مماثلة للحالة التي نص عليها النظام الفرنسي : المشروع يحال حكماً على اللجنة أي انه لا يوضع قيد المذاكرة . وما دام لا يجوز للمجلس ان يقرر ان « لا محل للمذاكرة في موضوع ما » الا اذا كان هذا الموضوع قد طرح للمذاكرة ، فان طلب « رفض النظر » بالمشروع عندنا غير جائز ايضاً ، الا بعد احالته على اللجنة ووضع تقرير فيه ، وقيده على جدول الاعمال للمذاكرة .

وبتعبير موجز لا يجوز ان يطلب « رفض النظر » بأي موضوع ، ما لم يوضع هذا الموضوع بالذات قيد المذاكرة .

ج — لا يمكن طلب « رفض النظر » في قضايا الطعون . فكل اقتراح يرمي الى رفض النظر في طلب تثبيت أحد النواب ، يرفض شكلاً ولا يطرح على التصويت ولكن يمكن ان يقترح « رفض النظر » لاستبعاد المناقشة في القسم من تقرير لجنة الطعون ، المخالف لنص القانون (١) .

(١) اوجين بيار رقم ٣٩٨ .

د — ان طلب « رفض النظر » في موضوع ما ، عندما يقتزن بتصديق المجلس ، يحول دون التكلم في هذا الموضوع . ولكن ما القول بالتكلم في اقتراح رفض النظر نفسه ؟

— « ان لصاحب الاقتراح ، الذي يُطلب رفض النظر به ، الحق بالتكلم » . هذا ما نص عليه النظام الداخلي لمجلس الشيوخ الفرنسي . وينتهي النص بالقول « ان مجلس الشيوخ يصوت بدون مناقشة » .

ولكن الحق المعطى لصاحب الاقتراح بالدفاع عن اقتراحه ، لا يخوله بحجة الدفاع هذه ، ان يتلو الاسباب الموجبة لاقتراحه ، الا اذا وافق المجلس على ذلك . وهذا يعني ان لصاحب الاقتراح ان يدافع عن اقتراحه « بايجاز » .
Sommairement .

وبالنظر لفقدان النص في نظام مجلس النواب الفرنسي جرى التساؤل عن حق المتكلم في موضوع « رفض النظر » نفسه ، فاختلفت آراء الرؤساء في هذا الشأن .

وبما لا ريب فيه ، ان الحل الذي اعتمدته مجلس الشيوخ ، هو الحل المناسب الذي يجدر بمجلسنا ان يتبناه بالنظر لفقدان النص عندنا ايضاً . ذلك لأن التصويت على طلب « رفض النظر » دون مناقشة يعرض المجلس لاتخاذ قرار أعمى .

و — هل يمكن طلب « رفض النظر » في الموضوع بعد ان سارت المناقشة فيه شوطاً ؟

يجيب اوجين بيار (١) بان اي مرحلة من مراحل النقاش لا تحول دون اقتراح « رفض النظر » .

Aucun moment de la procédure ne fait obstacle à la demande de la question préalable

(١) اوجين بيار رقم ٨٧٥

فما دام الموضوع الاصلي لم يفصل به نهائياً ، فلكل نائب الحق بان يقترح « رفض النظر » .

ز - ان النظام الداخلي الفرنسي لم يعين صفة « قرار رفض النظر »

Le caractère de la question préalable

ويبدو ان غايته هي « استبعاد المسألة الاساسية مع اللوم »

Ecarter la question principale avec blâme

فهو يعني ان لا محل للنظر في الموضوع لانه مخالف للانتظام العام ، او لانه جاء في غير وقته المناسب ، او لانه غير مفيد . ولكن هذه الصفة ، كانت موضع احتجاج من بعض النواب الذين لا يرون في قرار « رفض النظر » الا تعبيراً عادياً عن ارادة المجلس بانه لا يرغب بمناقشة الموضوع الآن .

على انه ، بالنظر لاهمية هذا القرار ولصفته وغايته ، يجب ان لا يتخذ الا بتروية وفطنة . فالقول برفض النظر في مشروع ما ، يجب ان يكون ثمة هياج عام ضد المشروع بسبب تعارضه مع القانون الاساسي او الانتظام العام^(١) .

٢ - اقتراح رد المشروع الى الحكومة :

ليس في النظام الفرنسي نص مماثل يبيح للمجلس رد المشروع الى الحكومة . وماذا يمكن ان يعني رد المشروع الى الحكومة ؟

إما ان يعني ان المجلس لا يرى « محلاً للمذاكرة فيه » وهذا مشمول بالبند الاول اي « رفض النظر بالمشروع » .

وإما ان يعني انه يحتاج الى تصحيح في صيغته او تعديل في جوهر نصوصه ، وهذا ممكن باحالاته على اللجان المختصة ، لأن المجلس في الاساس هو السلطة المسترعة . والحكومة لا تملك في هذا الشأن غير حق الاقتراح كأني نائب من

(١) اوجين يار رقم ٨٧٦ .

النواب . فهل يجوز للمجلس ان يقرر ان يرد الى النائب اقتراحاً مقدماً منه لتصحيح صيغته او تعديل نصوصه ؟

٣ - اقتراح رد المشروع الى لجنة اخرى غير اللجنة التي درسته :

لقد رأينا عند بحث اختصاصات اللجان ، ان بعض المشاريع ، يمكن ان تكون من اختصاص اكثر من لجنة واحدة . فاذا رأى المجلس ان احدى اللجان المختصة لم تدرس المشروع ، فيمكنه ان يرسله اليها .

٤ - اقتراح رد المشروع الى اللجنة التي درسته :

ويقع مثل هذا الامر عندما يرى المجلس بعد مناقشة قصيرة ، ان ثمة تعديلات جوهرية يجب ادخالها على المشروع ، ولا يمكن للمجلس ان يرتجلها ارتجالاً . او عندما يتضح ان في نصوص المشروع غموضاً او اخطاء لغوية تستلزم دراسة دقيقة .

ان النظام الفرنسي لدستور ١٨٧٥ ، لم يتضمن مثل هذا النص الوارد في نظامنا . ولكن الاجتهاد قد سد الفراغ بهذا الشأن واعتبر من المسائل الاستباقية questions préjudicielles مسألة رد المشروع الى اللجنة . لا بل انه اشار الى امكانية رد مادة من المشروع الى اللجنة . ولا شك ان المجلس عندنا يمكنه ان يرد الى اللجنة ايضاً ، مادة او اكثر من المشروع دون ان يضطر لرد المشروع بكامله .

٥ - اقتراح تأجيل المناقشة الى جلسة تالية :

ان المسائل المتعلقة بجدول الاعمال تتمتع بحق الاولوية . وتأجيل المناقشة هو من الامور التي تتعلق بجدول الاعمال . ولذلك فان اقتراح التأجيل يتمتع بالاولوية ، لا فيما يتعلق بتوقيف المناقشة فحسب ، بل فيما يتعلق بقفلها ايضاً . فاذا تراحم طلب التأجيل مع طلب القفل كانت الاولوية لطلب التأجيل .

على ان حق الاولوية المقرر لطلب تأجيل المناقشة ليس مطلقاً :

فالمفروض في المجلس ان يبت في جميع الاقتراحات المرفوعة اليه وفقاً للاصول . فلا يمكن ان يكون طلب التأجيل اذن ، وسيلة لدفن الاقتراحات التي تصل الى مرحلة المذاكرة . فاذا كان المجلس يريد ان يرفض مشروعاً ما ، فلا يجوز له ان يرفضه بصورة غير مباشرة عن طريق التأجيل . ولذلك ، قيل بإمكان طلب تأجيل المناقشة في المشروع لا تأجيل المشروع نفسه ،^(١) ولذلك لا يجوز طلب التأجيل الى اجل غير مسمى .

النبة الثانية : جوهر الموضوع

أ - اقتراحات التعديل على التعديل^(٢) :

١ - ان القاعدة القائلة بان التعديل مقدم على المشروع الأصلي ، يجعل لتعديل التعديل الاولوية . لان التعديل عندئذ يصبح بمثابة المشروع الأصلي .

ب - قبل ان تفتح المذاكرة في مواد اي مشروع ، يتوجب على الرئيس ان يضع ترتيباً للتعديلات المتعلقة بالمشروع . فيبدأ بالنص الابعد عن الاصل . ولكن الترتيب الذي يضعه الرئيس ليس نهائياً ، فاذا حصل اعتراض على الترتيب وجب عرض الامر على المجلس .

ج - عندما يتراحم تعديلان ، بحيث يتعذر على الرئيس تعيين الاولوية ، فعلى الرئيس ان يقترح احالة التعديلين على اللجنة التي يمكن ان تقدم نصاً جديداً .

د - لا يمكن ان يكون ثمة تراحم وبحث بالاولوية بين تعديل نوقش فيه ، وتعديل آخر لم يوضع قيد المذاكرة . ولذلك فاذا كان قد شرع بمناقشة تعديل

(١) انظر اوجين بيار صفحة ٩٣٦ .

(٢) اوجين بيار رقم ٩٤٥ - ٩٤٨ .

ما ، واكتسب حق الاولوية على المشروع الاصلي ، فان تقديم تعديل جديد ليس من شأنه ان يعدل حق الاولوية .

هـ - ان للتعديلات الرامية الى تعديل مادة ما ، الاولوية على التعديلات الرامية الى حذف هذه المادة . ذلك لأن طرح التعديل الرامي الى الحذف اولاً ، يعني اعطاء الاولوية للمادة الاصلية على التعديل .

و - ان الاولوية في الامور المتعلقة بالموازنة والشؤون المالية ، تشذ عن هذه القواعد وسنبحث ذلك في حينه .

٢ - اقتراحات التعديل على المشروع الاصلي^(١)

أ - ان التعديلات التي قد تقع على نصوص المشاريع او الاقتراحات هي على نوعين : التعديلات الافرادية والتعديلات الجماعية .

فالتعديلات الافرادية Les amendements individuels هي تلك التي يقدمها النواب ، وتظل تحمل هذا الاسم ولو كان التعديل الواحد موقعاً من اكثر من نائب .

والتعديلات الجماعية les amendements collectifs هي التي تقترحها اللجان على المشروع الاصلي .

فهذه التعديلات الجماعية ، لا يمكن ان تتمتع بالاولوية على التعديلات الافرادية (اولاً) لأن تعديلات اللجنة بالنسبة لتعديلات النواب تعتبر بمنزلة الموضوع الاصلي من التعديل . (ثانياً) لان اعطاء الاولوية للتعديلات الجماعية ستحول دون طرح التعديلات الافرادية .

اما التعديلات الاضافية additionnels فلا يمكن ان تتمتع بالاولوية على التعديلات الافرادية المتعلقة بها ، وهذا امر يفرضه العقل السليم ولا يحتاج للبرهان .

(١) اوجين بيار رقم ٩٣٧ - ٩٤٤ .

ان هذه القاعدة في نظامنا مأخوذة عن الاجتهاد الفرنسي الذي اقر نتيجة درس عميق ولم يرتجل ارتجالياً .

ففي سنة ١٨٨٦ ، تقدمت الحكومة بمشروع قانون يتعلق بابعاد بعض افراد العائلة المالكة في فرنسا الذين يقلق وجودهم الانتظام العام . فعدلت اللجنة بنص يحرم بصورة مطلقة على جميع اعضاء العائلة المالكة الاقامة في الارض الفرنسية . ثم قدم النائب بروس brousse تعديلاً كان بمثابة حل وسط بين مشروع الحكومة وتعديل اللجنة . وقد قبلت الحكومة تعديل النائب بروس .

وبما ان التعديل الافراي مقدم على التعديل الجماعي ، فقد خشيت الحكومة ان يصوت اعضاء اللجنة مع المعارضين لمبدأ ابعاد اعضاء العائلة المالكة ، تمهيداً لرد التعديل المقدم من النائب بروس .

ازاء هذه الحالة ، عقد رئيس المجلس مؤتمراً حضره رئيس الوزراء وامين عام مجلس النواب ، ثم طلب رئيس الجمهورية ، بوصفه رئيساً سابقاً لمجلس النواب ان يشترك فيه .

وفي هذا المؤتمر شرح الامين العام لمجلس النواب ، لماذا يجب تقديم التعديلات الافراي على التعديلات الجماعية فقال ما معناه :

ان تعديلات اللجنة على مشروع الحكومة ، تعتبر بمثابة المشروع الاصلي بالنسبة للتعديلات الافراي . فيجب ان تطرح للمذاكرة أولاً ، والا تعرضت حقوق الاقلية النيابية للضياع . ذلك لأن اللجنة كما هو معروف تمثل على الغالب رأي الاكثرية النيابية ، فاذا طرح تعديلها قبل التعديل الافراي ، فكيف يتسنى للاقلية ان تبدي رأيها .

وقد سأل رئيس الجمهورية Grévy ، عما اذا كانت رئيس المجلس ، لا يرى مانعاً من اعتبار تعديل النائب بروس ، واقعاً على مشروع الحكومة مباشرة ، وطرحه للمذاكرة بعد تعديل اللجنة ، باعتبار انه عند وجود تعديلين على المشروع الاصلي ، يكون من حق الرئيس ان يختار ايها يطرح أولاً .

ولكن رئيس المجلس فلو كيه Floquet اجاب ، بان هذه الطريقة تثير احتجاجات كثيرة من النواب ، واذا استثير المجلس فانه يصوت ضد هذا الرأي . واخيراً وجد رئيس المجلس حلاً للموضوع ، هو ان لا يقدم النائب بروس تعديله الا بعد التصويت على تعديل اللجنة . وهكذا بعد ان سقط تعديل اللجنة تقدم النائب المذكور بتعديله ، وصوت عليه قبل مشروع الحكومة ونال الاكثرية .

يقول اوجين بيار (١) انه توسع بتفصيل هذه الحادثة عمداً ، لانه يستنتج منها بصورة جازمة ، انه يستحيل اعطاء الاولوية لتعديلات اللجنة على تعديلات النواب . وحتى لو قبل النائب صاحب التعديل بتأخير تعديله الى ما بعد تعديل اللجنة ، فان على الرئيس ان يستشير المجلس .

ب - ان قواعد الاولوية في قضايا التعديلات ، تطبق في جميع مراحل البحث في المادة . فعندما تبدأ المناقشة باحدى المواد ، سواء كانت هذه المادة من تعديلات النواب او اللجنة ، فان المناقشة تستمر حتى ينتهي التصويت عليها بكاملها . فاذا صادف المجلس اثناء التصويت ، فقرة في المشروع الاصلي ، ليس في التعديل ما يقابلها او ينقضها ، فان هذه الفقرة يصوت عليها ، قبل التصويت على الفقرات التالية الواردة في التعديل (٢) .

ج - عندما يصوت المجلس على مشروع مضاد Contre projet مقدم من احد النواب ، فاذا كانت النصوص التي وضعها اللجنة ، مختلفة بكاملها عن نصوص المشروع المضاد المصوّت عليه فان نصوص اللجنة تسقط . واذا كانت الاختلاف لا يتناول النصوص بكاملها ، فعلى المجلس ان يتذاكر في المواد التي يمكن ان تنسجم مع المشروع المضاد . واذا سقط التعديل المقدم من النواب ، تطرح للتصويت المادة المقابلة من مشروع اللجنة ، واذا سقطت هذه

(١) اوجين بيار رقم ٩٣٨ .

(٢) اوجين بيار رقم ٩٣٩ .

المادة ايضاً تطرح للتصويت عندئذ المادة المقابلة من المشروع الاصلي ، او التعديل الذي يقدم عليها من احد النواب .

وعندما يكون المجلس قد رد مادة من مواد اللجنة ، فان المذاكرة يمكن ان تفتح فوراً على المادة المقابلة من المشروع الاصلي . هذا اذا كان النظر في هذه المادة ضرورياً لأجل التصويت على المواد التالية . ولكن عندما تقدم اللجنة مشروعاً كاملاً ، مترابط الاجزاء ، وتحذف بعض مواد مشروع الحكومة ، فان هذه المواد لا يمكن التصويت عليها الا بعد التصويت على مشروع اللجنة وعند توافر شرطين :

الاول - ان تثبت الحكومة صاحبة المشروع بهذه المواد .

الثاني - ان لا تكون متعارضة مع نصوص المواد التي صوت المجلس عليها . فلنقرض ان ثمة مشروع قانون ضرائبي يفرض رسوماً مختلفة ، وقد تبنت اللجنة بعض هذه الرسوم ، ورفضت البعض الآخر ووضعت بديلاً عنها ، بحيث اصبح مشروع اللجنة مشروعاً كاملاً مترابط الاجزاء . فاذا طرحت المذاكرة والتصويت ، المواد التي رفضتها اللجنة قبل التصويت على مشروعها الكامل ، فان هذا يؤدي الى اعطاء الاولوية للمشروع الاصلي على التعديلات ، وقد يؤدي بالتالي الى اقرار مواد مشروع الحكومة ورفض مواد اللجنة قبل ان تطرح للمناقشة او التصويت لأنها تصبح بدون موضوع .

د - طالما ان الحكومة لم تعدل عن النصوص المقدمة منها بصورة رسمية ووفقاً للاصول المعينة للعدول ، فلا يمكن لأحد من النواب ان يقدم احده هذه النصوص بمثابة تعديل على مشروع اللجنة ، عملاً بالمبدأ القائل ان نصوص مشروع الحكومة يجب ان تطرح للمذاكرة في آخر الترتيب . ولو سمح لأحد النواب ان يتبنى نصاً من نصوص مشروع الحكومة ، بمثابة تعديل ، لاكتسب ، احتيالياً ، حق الاولوية على مشروع اللجنة . اذ يكفي الحكومة عندئذ لتعطي نصوصها حق الاولوية ، ان تتفق مع بعض النواب المواليين ، ليقدموا هذه النصوص بمثابة تعديل على مشروع اللجنة .

اما اذا عدلت الحكومة عن نصوص مشروعها وفقاً للاصول ، فليس ما يمنع اي نائب ان يتبنى هذه النصوص بمثابة تعديل على مشروع اللجنة ، ويكتسب بذلك حق الاولوية .

ان هذه القاعدة ، بعدم جواز تبني نصوص المشروع الاصلي ، كتعديل على نصوص اللجنة لا يطبق على اقتراحات النواب . فان النص المقترح من احد النواب ، والذي عدلته اللجنة ، يمكن لصاحبه ان يتقدم به كتعديل على تعديل اللجنة ، ولكن يجب على الرئيس في هذه الحالة ان يستشير المجلس . أما تعديلات اللجنة ، فلا يمكن أن يتبناها أحد النواب وتكتسب الأولوية ، إلا اذا عدلت عنها اللجنة .

يفصل المجلس كما رأينا بمسائل الاولوية بسلطان مطلق . وقد يعرض عليه تعديلات تؤدي الى تجزئة المشروع . فلا يحق للرئيس ان يبعثر ترتيب المواد او الفقرات المطروحة للمذاكرة ، بل يعود ذلك الى المجلس بناء لطلب احد اعضائه . فاذا تبين للمجلس ، بان احدي مواد المشروع الاخيرة ، في حال التصويت عليها ، تؤدي الى تعديل المواد الاولى ، او الى حذفها ، فان للمجلس الحق ، بان يقرر لتلك المادة الاخيرة اولوية الطرح للمذاكرة . وعندما تكون التعديلات المتزامنة مع مشروع اللجنة او مشروع الحكومة ، تشكل في الواقع لا تعديلات تفصيلية بل مشروعاً مضاداً *contre projet* ، فان على الرئيس ان يستشير المجلس في مسألة الاولوية . لان التعديلات تبقي على نصوص المشروع بعد تعديلها او تصحيحها . اما المشروع المضاد ، فانه يحل محلها . ولذلك يجب على المجلس ان يقرر الاختيار بين المشروع الاصلي والمشروع المضاد لأن المشروع المضاد يخلع في هذه الحالة لباس التعديل ليلبس لباس المشروع الاصلي .

٣ - الموضوع الاصلي :

عندما لا يكون ثمة تعديل ، او عندما يسقط التعديل المطروح ، يطرح الموضوع الاصلي للتصويت .

النبة الثانية - النصاب والاعلية (او الاكثوية) .

Des principes abstraits

كثيراً ما يخلط بين النصاب والاعلية مع انها شيان مختلفان كل الاختلاف كلامهما لازم لصحة التصويت ، ولكن اجتماعهما معاً ليس محتماً دائماً . فثمة حالات يكون النصاب مكتملاً ولا تكون الغالبية المطلوبة متوافرة .

ان النصاب يمثل عدد الاعضاء الذين لا بد من اشتراكهم في الجلسة لأجل صحة التصويت ايا كان منعى تصويتهم .

اما الاعلية فتتمثل عدد الاعضاء الذين لا بد من تصويتهم في منعى واحد لأجل فوز الموضوع المصوت عليه .

أ - النصاب :

ان المادة ٣٤ من الدستور قد حددت النصاب عندنا بالنص :
« لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الاكثوية من الاعضاء الذين يؤلفونه » .

فالنصاب عندنا اذا لكل جلسة هو الاعلية من اعضاء المجلس . ولذلك نصت المادة الخمسون من النظام الداخلي : « لا تفتتح جلسة المجلس الا بحضور اكثر من نصف اعضائه . ولا يجوز التصويت الا بحضور هذا النصاب في قاعة المجلس » .
وينتج عن ذلك ان النصاب عندنا ليس ثابتاً بل هو يتغير بتغير احكام قانون الانتخاب الذي يحدد عدد النواب .

اما النصاب في القانون الانكليزي مثلاً ، فهو يحدد بعدد معين من الاعضاء فلا يتكون النصاب القانوني في مجلس العموم الا بحضور أربعين عضواً على الاقل . اما في مجلس اللوردات فان حضور ثلاثة اعضاء فقط يشكل نصاباً قانونياً .

الفصل السادس

اصول التصويت Procédure des votations

النبة الاولى - وضع الاسئلة Da la position des questions

يعنى « بوضع السؤال » اصطلاحاً ، الصيغة التي يطرح فيها الموضوع على التصويت . وغايته ، تفهيم النواب على اي امر يصوتون .

ان وضع السؤال ، يجب ان يتم بصيغة يمكن معها لاكبر عدد من النواب يتبنون رأياً واحداً ، ان يصوتوا سوية .

والرئيس ، هو الذي يضع صيغة السؤال ، ولكن لكل من النواب حق التكلم وطلب تعديل الصيغة . وعند طرح السؤال على التصويت ، يجب على الرئيس ان يطرحه كما هو بدون تعليق او تحفظ .

ولا يتوجب على الرئيس ان يستشير المجلس بشأن جميع الاسئلة . فثمة حالات تكون ارادة المجلس فيها واضحة ، وهذا ما يحصل عندما يقترح رد المشروع الى اللجنة ، أو تأجيل المناقشة او قفلها ففي مثل هذه الحالات يطرح الرئيس السؤال للتصويت بدون استشارة المجلس .

ولا يجوز للرئيس ان يستشير المجلس بشأن مبادئ ملتبسة Des principes abstraits فالنصوص التي تطرح للتصويت يجب ان تكون واضحة خالية من الالتباس .

ب - الاغلبية

قلنا ان الاغلبية تمثل عدد الأعضاء الذين لا بد من تصويتهم في منحى واحد لأجل فوز الموضوع المصوت عليه .

فهل ان الاغلبية في كل المواضيع التي تخضع للتصويت هي واحدة ؟
ان الدستور والقوانين اللبنانية قد عدت انواعاً كثيرة من الأغليات يمكن حصرها بأنواع ثلاث هي : الأغلبية المطلقة . Majorité absolue والأغلبية النسبية Majorité relative والأغليات الخاصة . Majorités spéciales

١ - الأغلبية المطلقة : يفهم بالاغلبية المطلقة الزيادة على النصف ولو بواحد « La moitié plus un »
فاذا كان العدد وترّاً Impair فيؤخذ العدد الصحيح الاصغر من النصفين « ويزاد عليه واحد فتكون الاغلبية المطلقة . مثال ذلك :

ان عدد النواب عندنا هو تسعة وتسعون . فالعدد الاصغر من النصفين ، هو تسعة واربعون ، فاذا اضيف اليه واحد اصبح الرقم خمسين ، وهو يمثل الاغلبية المطلقة من مجموع عدد النواب .
والاغلبية المطلقة نوعان :

الاجلبية المطلقة من مجموع عدد النواب وينبغي لها نص خاص (٥٠ نائباً من اصل ٩٩) (انظر المادة ٥٧ من الدستور بشأن اعادة النظر في القانون) .

والاجلبية المطلقة من نصاب الجلسة ، وان نصاب الجلسة كما حدده الدستور هو الاغلبية المطلقة من مجموع عدد النواب (٢٦ نائباً من اصل ٥٠) وكما ارتفع عدد الحاضرين ، ارتفعت نسبة الاغلبية (٢٦ من اصل ٥٠ - ٣١ من اصل ٦٠ الخ)

٢ - الاغلبية النسبية :

اما الاغلبية النسبية فهي العدد الاكبر الذي يحوزه موضوع ما من اصوات المقترعين ايا كان مبلغه بالنسبة لمجموع المقترعين .

مثال ذلك : تنص المادة ٦٠ من قانون الانتخاب :

يفوز بالانتخاب ، المرشح الذي ينال العدد الاكبر من اصوات المقترعين .
واذا تساوت الاصوات فيفوز الاكبر سناً .

فلو رشح خمسة اشخاص انفسهم عن دائرة انتخابية ، بلغ عدد المقترعين فيها ثمانية آلاف ، فيمكن ان تتصور النتائج كما يلي :

المرشح الاول	١٨٠٠ صوتاً
المرشح الثاني	١٧٠٠ صوتاً
المرشح الثالث	١٦٠٠ صوتاً
المرشح الرابع	١٥٠٠ صوتاً
المرشح الخامس	١٤٠٠ صوتاً

فالمرشح الاول ، هو الذي نال اكبر عدد من الاصوات ، وهو الذي يعتبر فائزاً بمقتضى المادة ٦٠ المشار اليها ، مع ان اصواته بالنسبة لمجموع المقترعين تمثل اقل من عشرين بالمائة (١) .

١ - ان هذا المثال الذي ضربناه يستلزم الملاحظة التالية :

تنص المادة ٣٥ من قانون الانتخاب المشار اليه على انه يتوجب على المرشح ، ان يودع صندوق الحكومة ، مبلغاً قدره ثلاثة الاف ليرة لبنانية ، لا يعاد اليه الا اذا نال في الانتخابات خمسة وعشرين بالمائة من اصوات المقترعين على وجه قانوني . والفائز في مثالنا يظل فائزاً مع انه لم ينل الخمسة وعشرين بالمائة . وهكذا يفوز بالنيابة ولا يحق له ان يسترجع التأمين . ان هذا العيب في التشريع يستلزم اعاده النظر وازافة فقرة على المادة تجيز اعادة التأمين في حالة الفوز بالنيابة بالاستناد الى المادة ٦٠ .

٣ - الاغليات الخاصة :

هنالك اغليات نص عليها الدستور والقوانين ليست اغلبية مطلقة ولا اغلبية نسبية بل هي اغلبية محددة بنسبة معينة .

١ - انتخاب رئيس الجمهورية (المادة ٤٩ من الدستور) :

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين (من مجلس النواب) في الدورة الاولى . ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي .

ب - اتهام رئيس الجمهورية (المادة ٦٠ من الدستور) .

لا يمكن اتهام رئيس الجمهورية الا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع اعضائه .

ج - اتهام الوزراء (المادة ٧٠ من الدستور) :

لمجلس النواب ان يتهم الوزراء بارتكابهم الحيانة العظمى او بأخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز ان يصدر قرار الاتهام الا بغالبية الثلثين من مجموع اعضاء المجلس .

٥ - تعديل الدستور (المادة ٧٧ و ٧٩ من الدستور) :

١ - يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادي ، وبناء على اقتراح عشرة من اعضائه على الاقل ، ان يبدي اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الاعضاء التي يتألف منها المجلس قانوناً بأعادة النظر في الدستور .

٢ - اذا لم توافق الحكومة على اعادة النظر في الدستور فعليها ان تعيد القرار الى المجلس ليدرسه ثانية ، فاذا اصر عليه بأكثرية ثلاثة ارباع من مجموع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانونياً فلرئيس الجمهورية عندئذ اما اجابة المجلس الى رغبته أو اصدار مرسوم بجله .

٣ - عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور ، لا يمكنه ان يبحث فيه أو أن يصوت عليه ، ما لم تلتئم اكثرية مؤلفة من ثلثي الاعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً ، ويجب ان يكون التصويت بالغالبية نفسها .

و - ابطال الانتخاب (المادة ٣٠ من الدستور)

لنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم ولا يجوز ابطال انتخاب نائب ما الا بغالبية الثلثين من مجموع الاعضاء .

هذه امثلة من الاغليات الخاصة التي حددت بالنص بنسبة معينة . وهناك نصوص اخرى في النظام الداخلي سنأتي على ذكرها عند بحث الموضوع المتعلق بها .

٤ - 'حسبان الاغلبية' Décompte de la majorité

لا تدخل في 'حسبان الاغلبية' :

في الاقتراع السري : الاوراق الباطلة بمقتضى المادة ٥٦ من قانون الانتخاب وهي (١) :

أ - الاوراق التي تشتمل على علامات تعريف .

ب - الاوراق التي تشتمل على عبارات مهينة للمرشحين أو لأشخاص آخرين .

في التصويت العلني : اصوات الممتنعين (الفقرة الاخيرة من المادة ٨٣ من النظام الداخلي) .

(١) أنظر اوجين بيار رقم ٢٦٣ وما يليها .

النبة الثالثة

تجزئة التصويت Des votes par division

١ - يجب ان يؤمن القانون لكل نائب الوسيلة ليقول بوضوح ما يفكر به ، ما يؤيده وما يناهضه ليأتي التصويت حراً صادق التعبير .

ان اي مشروع مهما كان بسيطاً وموجزاً قد يتضمن بعض المبادئ لا بل بعض الكلمات التي يمكن ان تحوّل عنه اكثر الاعضاء تأييداً له . فاما العمل لتأمين حرية الرأي على الوجه الاكمل ؟

لم ينص نظامنا الداخلي الحالي على التجزئة في التصويت التي تعتبر في النظام الفرنسي الشرط الاساسي لتأمين حرية الرأي . ولكن المادة ١٢٠ من نظامنا القديم ظلت تقليداً برلمانياً متبعاً ، وهي تنص على ان تحصل التجزئة حتماً في المواد المتشعبة اذا طلب ذلك .

ان تجزئة الموضوع عند التصويت يجعله ولا شك اكثر صعوبة ، وهو يفرض على النواب قدراً اكبر من الجهد والانتباه . والدساتير التي تمنع التجزئة او تحد من حق ممارستها تجعل مهمة المشرع هينة . ولكن هل يمكن مع منع التجزئة ان يأتي التصويت معبراً تعبيراً صادقاً ؟

- ان طرح مادة متشعبة المبادئ ، تؤيد الاغلبية قسماً منها وتناهض القسم الآخر ، يؤدي في حال منع التجزئة الى إجبار النواب على التصويت على ما يرفضون توصلاً الى التصويت على ما يؤيدون او للتصويت ضد ما يؤيدون توصلاً الى التصويت على ما يرفضون .

٢ - ان النظام الفرنسي قد اقر بهذا الشأن مبدأين :

الاول - ان اقتراحات ومشاريع القوانين يصوت عليها مادة مادة .

والثاني - ان الموضوع المتشعب يجزا حكماً عندما يطلب ذلك احد النواب .

فكل اقتراح يرمي الى التصويت على مشروع قانون دفعة واحدة ، En bloc لا يجوز للرئيس ان يطرحه على التصويت ولو كان موقفاً ان الاكثرية تؤيده . وكذلك لا يجوز ان يطرح للتصويت اقتراح بحذف فصل كامل من مشروع مؤلف من مواد عدة ، ولا التصويت دفعة واحدة على جميع التعديلات المقترحة على مواد المشروع او الاقتراح .

وعندما تطلب تجزئة التصويت على احدى المواد ، فان هذا الطلب لا يخضع لرأي الاكثرية بل يجب على الرئيس ان يطرح المادة مجزأة . واذا تراحت طلبات التجزئة فيبدأ بالتصويت على اوسعها أي على تلك التي تقضي بطرح النص الاصغر .

La rédaction la plus reduite .

٣ - لم يكتف نظامنا الحالي بالسكوت عن موضوع التجزئة بل انه لم ينص ايضاً صراحة على وجوب التصويت على المشروع او الاقتراح مادة مادة وهو مبدأ بدوي لا يجوز تخطيه . ولكن جاء عرضاً في الفقرة الثانية من المادة ٨٠ انه بعد الفراغ من التصويت على المواد ، يجب اخذ آراء النواب على قبول المشروع بجملة . وهذا النص كما يرى غير ملازم بطرح المواد مادة مادة .

لقد كانت اجتهادات مجالسنا المتعاقبة في هذا الشأن متناقضة ومخالفة للمبادئ العامة ، ففما كانت تقبل مبدأ التجزئة في المادة الواحدة اجتهاداً لعدم النص ، كانت تقبل التصويت على المشروع او الاقتراح دفعة واحدة حتي في ظل النظام القديم الذي كان يوجب التصويت على المشروع مادة مادة .

٤ - ومن اخطر المواضع التي اقرها المجلس بهذه الطريقة قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ المتعلق بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف غير المحمديين ، هذا القانون الذي سبب نشره اضراب نقابة المحامين مدة ثلاثة اشهر لما تضمن

من هرطقات قانونية وتشريعية .

واقدر طرح هذا المشروع على المجلس في جلسة ١٥ اذار سنة ١٩٥١ بعد ان درس في اللجان ولما اعلن الرئيس ان المشروع معروض للمناقشة بصورة عامة جرت بشأنه المناقشات التالية :

اميل لحود - ليس لنا ما نقوله حول هذا المشروع ، الا تناقض و ارد بين مادتين فيه : المادة التي تقول انه يتوقف تطبيق هذا القانون على كل طائفة الى ان تقدم كل طائفة قانون احوالها الشخصية لتقره الدولة . (اي المادة ٣٣) بينما نرى المادة ٣٢ تحيل جميع الدعاوى المتعلقة لدى المحاكم النظامية الى المحاكم المذهبية منذ نشر هذا القانون . فكيف تحال فوراً هذه الدعاوى بموجب قانون لن يطبق قبل سنة ؟ معي فرصة سنة فماذا نعمل بالدعوى ؟

محمد العبود - ليس لي ما اقله بهذا القانون لأن له صفة خاصة . ولكن لفت نظري الزيجة المختلطة الواردة بالمادة الرابعة عشرة ماذا يقصد بكلمة الطائفة ؟ هل يقصد بأنها الطوائف المعددة بالقانون ام انها تتعدى لباقي الطوائف ؟ ارجو ايضاح هذا الابهام .

وزير الاشغال العامة - تنص المادة الاولى وتخصر الطوائف التي يشملها هذا القانون وكل طائفة غير واردة ذكرها بهذه المادة لا علاقة لها بما ورد في القانون .

عدنان الجسر - لقد اجرت اللجنة العدلية ملاحظة خاصة على المادة الرابعة عشرة وهي تتعلق بتغيير الزوجين لمذهبهما ، والمحكمة ذات الصلاحية لحل ما يترتب عن هذا التغيير ، وعلى اي مذهب يعقد ويحل الزواج .

نصار غلمية - كنا نتمنى ان تأتينا الحكومة بقانون مدني عوضاً عن هذا القانون . ان هذا القانون يشمل جميع الطوائف ولا شك انه خطوة واسعة في سبيل توحيد الطوائف والآراء . اننا نرجو الحكومة ان تأتينا بقانون مدني يطبق على جميع الطوائف التي ترغب في اجراء عقودها امام المحاكم المدنية .

جورج زوين - على كل ، هنالك فرمان قديم يقول بان تنظر المحاكم الكليويكية بالدعاوى المتعلقة بالمسيحيين . اما فيما يتعلق بالاسلام مع بعضهم فان قضائهم ينظر بها حسب نصوص الشرع الشريف .

الرئيس - يقترح السيد اميل لحود ان يصار للتصويت على هذا القانون بمادة وحيدة فمن يقبل بهذا الاقتراح فليرفع يده (قبلت) .

مادة وحيدة - صدق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطائفة الاسرييلية كما عدلته لجنة الادارة والعدلية.

الرئيس - من يقبل بالمادة الوحيدة كما تليت فليرفع يده (قبلت)
الرئيس - قبلت المادة الوحيدة والآن مشروع القانون باجمعه معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء .

فنادى الكاتب النواب بأسمائهم ، فصدق القانون بالأكثرية وخالف السيد نصار غلمية وامتنع السيد ابراهيم حيدر .

ولا نرى مندوحة من التعليق على هذا العمل النيابي المعيب لنبين الى اي مدى بلغ الاستهتار بدروس القوانين والسكوت على الأخطاء التشريعية :

١ - فالنائب السيد اميل لحود الذي لفت نظر المجلس الى تناقض فاضح بين المادة ٣٣ والمادة ٣٢ والتي تتعلق باصول احالة الدعاوى من المحاكم النظامية الى المحاكم المذهبية ، هو نفسه الذي سكت عن هذا التناقض وقدم الاقتراح بالتصويت على القانون بمادة وحيدة .

٢ - والمادة ٣٢ التي تنازل فيها المجلس عن حقه في التشريع ، لا الى الحكومة - وقد يكون الأمر مقبولاً - بل الى كل طائفة بمفردها لكي تسن تشريعها في الاحوال الشخصية وتقدمه للحكومة للاعتواف به ، قد اقرها المجلس من ضمن القانون بدون مناقشة او اعتراض .

٣ - والمادة ٣٤ التي اولت الطوائف ان تعدل تشريعها كلما ارادت شرط

ان تقدم التعديل للحكومة للاعتراف به^(١) ايضاً تتضمن تنازلاً نهائياً عن حق التشريع في قضايا الاحوال الشخصية . ومع ذلك فقد اقرها المجلس بدون مناقشة او اعتراض .

٤ - والفقرة الثانية من المادة ٣٣ التي تقول « يتوقف تطبيق هذه المادة » والتي من شأنها أن تؤدي الى جعل الطائفة التي تتخلف بدون قانون البتة ، هذه الفقرة قد اقرها المجلس بدون مناقشة او اعتراض .

وخلاصة القول ان المخالفة الدستورية التي ارتكبتها المجلس في التصويت بمادة وحيدة على مشروع القانون المذكور هي التي ادت الى المخالفات الأخرى .

ومن هذا القبيل ايضاً ما جرى عند التصويت على مشروع قانون الانتخاب الصادر في نيسان سنة ١٩٦٠ .

فعلى الرغم مما اعتور هذا المشروع من مخالفات دستورية في طريقة طرحه على المجلس بصورة الاستعجال وعلى الرغم من الضجة التي قامت حوله سواء لجهة اقرار المبادئ او لجهة الصياغة الركيكة والتبويب المشوش فقد صدق على هذا المشروع بمادة وحيدة كما عدلته اللجنة .

٥ - لا بد ان مجالسنا ذهبت الى ابعد من ذلك فصوتت على الموازنة اكثر من مرة بمادة وحيدة خلافاً لنص المادة ٨٣ من الدستور التي تقول : يقترح على الموازنة بنداً بنداً .

ولكي تغطي المخالفة الدستورية في مثل هذا التصويت كان يلجأ الى الحيلة : فبدلاً من ان يقال : صدق مشروع الموازنة المقدم من الحكومة .. كان يقال اجيز للحكومة ان تصدق بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء موازنة سنة كذا .. وكأن الحكومة بذلك تأخذ سلطات استثنائية لاصدار الموازنة بمرسوم اشتراعي .

(١) ان الاعتراف بالقوانين التي قدمتها الطوائف لم يحصل حتى الآن . بل ان المستشار القانوني الذي كلف بدرسها قد افترح الغاء الكثير من موادها ومع ذلك فهي اليوم نافذة .

وفي جلسة ١٣ تشرين الاول ١٩٥٣ احيل على المجلس مشروع قانون معجل مكرر بهذا الموضوع ارفق بالاسباب الموجبة الآتي بيانها :

الاسباب الموجبة

بالنظر للظروف الاستثنائية التي ادت الى التأخير في تصديق موازنة ١٩٥٣ وقد اشرفت السنة على الانتهاء . ولما كانت هذه الموازنة قد نفذ معظمها على القاعدة الاثني عشرية ولم يعد من فائدة للمناقشة فيها تفصيلاً فضلاً عن ان هذا الامر يستغرق وقتاً طويلاً .

ولما كان مشروع الموازنة قد درسته اللجنة المالية بدقة ، وعدلت في بنوده ما ينبغي ان يعدل ، وكانت في عملها هذا قد مارست المراقبة التي يوليها الدستور للمجلس في درس الموازنة .

ولما كانت جميع هذه الظروف تستدعي التصديق على الموازنة باقرب فرصة وقد رأت الحكومة ان تتقدم الى المجلس الكريم بمشروع قانون مستعجل مكرر يجيز لها التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣ وتنفيذها . وليس في هذا العمل مخالفة للدستور او للتقاليد البرلمانية . فالدستور اللبناني ليس فيه نص صريح بشأن المراسيم الاشتراعية باجازتها في مواد معينة او تحظيرها في مواد محددة شأننا في ذلك شأن الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨٧٥ .

وبالرغم من ذلك فقد استقر التقليد في فرنسا ولبنان وغيرهما من البلدان على ان يكون للمراسيم الاشتراعية حدود ان لجهة الوقت وان لجهة الموضوع . فالمجلس الذي يمنح صلاحية المراسيم الاشتراعية هو الذي يحدد مدتها ومواضيعها وله ان يمنحها سلطة المراسيم الاشتراعية في اي موضوع كان حتى في الامور المالية .

وقد ذهبت الاجتهادات الى ابعد من ذلك ، ففي دستور فرنسا الصادر سنة ١٩٤٦ ، تحظر المادة ١٣ تنازل السلطة التشريعية عن سلطاتها في اصدار

القوانين. وبالرغم من هذا النص الصريح الجازم صدر بتاريخ ١٧ آب سنة ١٩٤٨ قانون يعطي الحكومة سلطة المراسيم الاشتراعية. واثناء البحث في هذا القانون اثبتت مسألة مخالفته للدستور وبالرغم من المناقشة العنيفة صدق القانون واصبح نافذاً.

فاذا كان الامر على هذه الحال في فرنسا مع وجود نص صريح يحظر على المجلس ان يتنازل عن صلاحيته التشريعية، فان الامر عندنا، وليس في دستورنا اي مانع، لا يقبل الشك والتردد، وليس بالنتيجة ما يمنع مجلسكم الكريم من اعطاء الحكومة صلاحية التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣ على ضوء دراسات اللجنة المالية للاسباب الاستثنائية الميينة اعلاه:

مشروع قانون مستعجل مكرر:

مادة وحيدة - اجيز للحكومة ان تصدق بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء موازنة سنة ١٩٥٣ وان تأمر بتنفيذها.

ولقد انتقد النواب هذا المشروع لا من حيث انه احتيال على القانون يتبع التصديق على الموازنة دفعة واحدة (En bloc) وهو امر مخالف للدستور بل لان المشروع، على حد تعبير النواب المنتقدين، لم يتضمن الاتفاق الذي تم بين اللجنة المالية والحكومة على ان تصديق الموازنة « وفقاً لمقررات لجنة المالية والموازنة » باعتبار « ان اللجنة قد درست المشروع بدقة وعدلت في بنوده ما ينبغي ان يعدل وهكذا تكون قد مارست المراقبة التي يوليها الدستور للمجلس في درس الموازنة ».

وقد جرى التصويت بالنتيجة على اعتبار القانون معجلاً فقط واحيل الى اللجنة.

وقد عدلت اللجنة مشروع القانون كما يلي:

« اجيز للحكومة ان تصدق بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء موازنة سنة

١٩٥٣ وفقاً لمقررات اللجنة المالية والموازنة وان تأمر بتنفيذها ».

وصوت المجلس على هذه المادة الوحيدة بدون مناقشة.

٦ - على ان حق طلب التجزئة يظل مقيداً بالضرورات فلا يلجأ اليه الا ضمن نطاق العقل السليم فعندما يؤدي طلب التجزئة الى الزام المجلس بالتصويت على نصوص تافهة « Poussière de texte » لا معنى لها، فان للمجلس عندئذ ان يقف في وجه الطلب ويقرر منع التجزئة.

٧ - اذا كانت المادة المطروحة للتصويت تعطف النص على مادة اخرى قد تكون موضع احتجاج، فان طلب التجزئة يولي الرئيس الحق بان يطرح للتصويت المادة المعطوف عليها اولاً. لان ذلك يخلص المجلس من الصعوبات التي قد تنشأ عن طلب التجزئة. فسواء قبلت المادة المعطوف عليها او رفضت تصح المادة الاولى بدون فائدة.

البند الرابعة

في التصويت الجماعي

Des votes sur l'ensemble

١ - ان التصويت الجزأ هو تصويت موقت. ولا يصبح نهائياً ما لم يتم التصويت الجماعي. وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من نظامنا الداخلي بقولها:

« بعد الفراغ من التصويت على المواد يجب اخذ آراء النواب على قبول المشروع بجملته... وهذه القاعدة هي قاعدة عامة. ففي كل مرة يجري التصويت الجزأ على موضوع، فان هذه الاجزاء التي صوّت عليها منفصلة، يجب ان يصوت عليها جماعياً. وهذا يعني ان التصويت الجماعي هو ضروري لا بشأن مواد مشروع او اقتراح فحسب، بل بشأن مختلف الاجزاء التي

تتألف منها المادة الواحدة . لا بل ان التصويت الجزأ على فقرة واحدة من احدى المواد يستلزم التصويت الجماعي على الفقرة قبل التصويت على المادة التي تتضمن هذه الفقرة .

ومن المقرر ان التصويت الجماعي لا يمكن اللجوء اليه ما لم ينته التصويت على كافة الاجزاء . فاذا احيل على اللجنة تعديل ما ، على احد اجزاء المادة ، فان هذه الاحالة تحول دون التصويت الجماعي على المادة .

واذا قدم اقتراحان بمعنى واحد ، واحيلا على اللجنة ، وقررت اللجنة اعتماد احدهما ، فان التصويت الجماعي على هذا الاقتراح يؤدي حتماً الى رفض الآخر . واذا اراد صاحب الاقتراح المرفوض ان يطرح اقتراحه على التصويت ، فليس له الا ان يقدمه بمثابة تعديل قبل التصويت النهائي ، فان لم يفعل سقط حقه بعد التصويت الجماعي بطلب وضع اقتراحه قيد المناقشة .

٢ - اذا كان ثمة تعديل يرمي الى تخفيض اعتمادات مختلفة في فصل واحد ، وصوت عليه مجزئاً ، فيجب اجراء التصويت الجماعي على التخفيضات ، اي على مجموع المبلغ المنخفض من الفصل المذكور ، فاذا سقط التعديل بالتصويت الجماعي اعتبر التصويت الجزأ باطلا ، وتوجب الرجوع الى المشروع الاصلي دون التخفيضات .

٣ - عندما يكون المشروع او الاقتراح مؤلفاً من مادة وحيدة لم يطلب تجزئتها ، فان التصويت على المادة يعني عن التصويت الجماعي عليها . وحكمة ذلك الحؤول دون تعريض المجلس لأن ينقض ما قرره . اذ يمكن ، لو اخضعت المادة الوحيدة للتصويت الجماعي ، ان يرفض هذه المادة بعد ان يكون قد قبلها لدقيقة خلت .

ولذلك درج في مجلسنا على التصويت على المادة الوحيدة بالناداة على الاسماء رأساً دون التصويت عليها برفع الايدي أولاً .

٤ - وعندما يكون ثمة مشروع من مادة وحيدة ، قدم عليها نصوص اضافية فيبدأ بالتصويت على المادة أولاً . فاذا قبلت المادة وسقطت النصوص الاضافية المقدمة او سحبت ، فان المادة تعتبر مقبولة نهائياً دون اللجوء الى التصويت الجماعي . ولكن اذا كانت هذه النصوص الاضافية معروضة قبل التصويت على المادة ورأى الرئيس ان الامل بقبولها موقوف على ضم الاضافات اليها ، فيمكن ان يطرح على التصويت المادة مع الاضافات المقدمة مجموعة ، وذلك بدون ان يستشير المجلس خصوصاً اذا احتج احد النواب بانه لم يمكن ليصوت على المادة لو لم يكن مؤملاً بالتصويت على الاضافات التي قدمت عليها .

وتطبق هذه القاعدة لا في معرض التصويت على اقتراح او مشروع من مادة وحيدة فحسب بل في معرض التصويت على المادة الواحدة من مشروع او اقتراح مؤلف من مواد عدة .

٥ - عندما يكون ثمة مشروع مؤلف من مادتين ، صوت على اولاهما في جلسة ، ثم سحبت المادة الثانية في جلسة تالية ، فان بإمكان الرئيس ان يعلن المشروع مقبولاً ، دون ان يطرحه للتصويت ثانية ، اذا لم يحتج على ذلك احد من النواب .

اما اذا احتج احدهم فيجب اعادة التصويت على المادة الاولى التي سبق قبولها ، اذ قد يكون ثمة نواب لم يصوتوا على المادة الاولى الا على امل التصويت على الثانية ، فاذا سحبت الثانية ، فيجب ان تؤمن لهم حريةهم بالرجوع عن رأيهم ورد المشروع . وتطبق هذه القاعدة نفسها عند التصويت على فقرتين تؤلفان مادة واحدة ..

٦ - اما اذا كان ثمة مادة صوت عليها على دفعتين ، فقبل الجزء الاول ورفض الجزء الثاني ، فلا تطرح المادة للتصويت الجماعي .

وقد اثيرت هذه القضية في المجلس الفرنسي في جلسة ١٣ شباط سنة ١٩٣٣ :

طرح تعديل على التصويت مجزءاً فقبل الجزء الاول ورفض الثاني . وفي جلسة اليوم التالي طلب فريق من النواب اعادة التصويت على الفقرة التي قبلت ، بحجة انهم لم يصوتوا عليها الا بشرط التصويت على الثانية ، فعارض فريق آخر بالقول ان اعادة التصويت يؤدي في حال سقوط الفقرة الى وضع المجلس في موقف متناقض مع نفسه . وقد شرح النائب « لافيت Laffite » رأي المعارضين بما معناه :

« ليس للرئيس ان يرفض تجزئة الموضوع عندما تطلب التجزئة . ولماذا تطلب التجزئة ؟ لأن المادة مؤلفة من نصوص عدة ، مختلفة بعضها عن بعض ، تقبل الاغلبية بعضها وترفض البعض الآخر » .

« ولقد طلبت التجزئة للمادة موضوع بحثنا وصوت على الفقرة الاولى وقبلت ، وصوت على الفقرة الثانية ورفضت ، فلم الرجوع الى التصويت الجماعي على المادة ؟ انه لا يمكن الرجوع الى التصويت الجماعي الا اذا كانت المادة مؤلفة من فقرات عدة قبلت تباعاً . ولكن عندما لا يكون امامنا الا فقرة واحدة قبلت فلا يعاد الى التصويت عليها مطلقاً . ان القضية هي قضية منطق وحسن نية .

ولقد ايد رئيس المجلس تفسير النائب ، ولكنه استشار المجلس عندما سمع احتجاجاً على هذا التفسير من عدد كبير من النواب وقد ايد المجلس رأي الرئيس . ومنذ ذلك الحين سار الاجتهاد على عدم استشارة المجلس في هذا الشأن واعتبار المادة مقبولة نهائياً دون اللجوء الى التصويت الجماعي عليها عندما تكون مؤلفة من فقرتين قبلت الاولى ورفضت الثانية .

٧ - عندما تسقط جميع الاجزاء التي تؤلف تعديلاً او مادة او مشروعاً ، هل يجب التصويت الجماعي على المادة ؟

لقد عرض هذا الامر على المجالس الفرنسية مرات عديدة فقالت بعضها بالاجاب والبعض الآخر بالنفي .

وتلخص آراء القائلين بوجوب التصويت الجماعي بما يلي :

« ان النظام الداخلي يفرض التصويت الجماعي على كل اقتراح . وما رفض مجزءاً يمكن ان يقبل مجموعاً . فضلاً عن انه يجب ان يعرف من محضر الجلسات باي اكثرية رفض المشروع . وان التصويت المجزأ هو تصويت موقت فلو فرض وسقطت الفقرة الاولى ، فان المناقشة في الفقرات التالية قد تكشف عن مضار سقوطها وتحول الاغلبية عن رأيها وذلك بالرفض عند التصويت النهائي . »

اما آراء القائلين بعدم وجوب التصويت الجماعي فتلخص بما يلي :

« على اي شيء يصوت ما دامت كل اجزاء المادة او الفقرة قد رفضت ؟ فعند التصويت الجماعي يصوت على الجزء من المادة الذي قبل برفع الايدي ، فعندما لا يبقى شيء من المادة للتصويت عليه ، فلا يمكن ان يطرح على التصويت « لا شيء » . اذ ان ما يطرحه الرئيس على التصويت الجماعي هو ما قبل به تفصيلاً ، فاي نص من المادة يتلى على النواب بعد سقوط اجزائها كافة للتصويت عليه ؟ وما فائدة التصويت المجزأ اذا كان لا بد من التصويت الجماعي بعد رفض الفقرات باجمعها » ،

لقد رجح اوجين بيار صحة الرأي الاخير القائل بان لا مجال لأن تطرح على التصويت الجماعي المادة او الفقرة التي سقطت جميع اجزائها .^(١)

النبة الخامسة

في تعليل التصويت

Des motifs du vote

١ - عندما يصوت النواب على قضية ما ، فانهم لا يدينون بالحساب الا لضمائرهم . ولذلك نص النظام الفرنسي بصورة جازمة على منع تعليل التصويت منعاً باتاً . ولكنه اجاز ، بصورة استثنائية ، وعندما يكون ثمة قضية هامة جداً - لأحد النواب ، باسمه الشخصي او باسم حزبه او جبهته ، ان يشرح تصويته لا ان يعلله . ولكن هذا الشرح يجب ان يحصل قبل التصويت لابعده . وان يكون موجزاً ، وان لا يؤدي الى فتح مناقشة جديدة تحت ستار بيان اسباب التصويت . فاذا لمس الرئيس اساءة في استعمال هذا الحق ، بات رأى تهاقاً من النواب على طلب الاذن لبيان اسباب الامتناع ، فانه يقدر ان يمنع الكلام وينتقل فوراً الى التصويت ، لان فتح الباب امام النواب لشرح تصويتهم سيفتح من جديد باب مناقشة جديدة اقفل بابها .

٢ - ان نظامنا القديم ، على الرغم من كونه مستوحى من النظام الفرنسي قد خالف هذه القاعدة مخالفة صريحة فاجاز في المادة ١١٨ « لكل عضو اعطي رأياً يخالف قرار الاغلبية ، الحق في ان يعطي رأيه بالكتابة لأمين السر مشفوعاً بالاسباب التي استند اليها لتدوينه بالمحضر ، في حين انه في المادة ١١٦ التي سبقت ، قد نص على ان « يعطى الرأي مجرداً من الاسباب . ولا تجوز المناقشة ولا ابداء رأي جديد اثناء اخذ الآراء .. »

فكيف يفرض النظام فرضاً اعطاء الرأي مجرداً من الاسباب ، ثم يبيح لكل عضو خالف رأى الاغلبية ان يعطي رأيه « مشفوعاً بالاسباب » لتدوينه في المحضر .

ان نظامنا الحالي قد جاء خلوا من المادتين كليهما . والظاهر انه قد تمعد الغاءهما بالنظر لتناقضهما من جهة ، ولخالفتهما المبادئ العامة من جهة اخرى .

٣ - على انه اذا كان القانون الفرنسي قد منع بيان اسباب التصويت فانه لم يمنع بيان اسباب الامتناع عن التصويت . وقد اقتفى اثره مشرعنا في المادة ١١٧ من النظام القديم التي لم يتضمنها النظام الحالي ولكنها ظلت تقليداً برلمانياً .

فالمادة ١١٧ المشار اليها ، تنص على انه لا يسوغ الامتناع عن اعطاء الرأي الا لاسباب يبيها العضو بعد الفراغ من جمع الاصوات وقبل اعلان النتيجة . ويبدو من ظاهر هذا النص ، الذي كما قلنا لا يزال متبعاً كتقليد برلماني ، ان ثمة الزاماً ببيان اسباب الامتناع . ولكن الاجتهاد في مجالسنا قد حوّل الى حق ، حتى ان الرؤساء كثيراً ما كانوا يتجاهلون طلبات الاذن بالكلام من النواب الذين يريدون بيان اسباب امتناعهم . وقد تحول بذلك معنى التصويت نفسه من واجب الى حق .

والتصويت في الواقع حق وواجب :

التصويت حق : لأنه لا يمكن لاحد منع النائب من ممارسته الا في الحالات التي نص عليها القانون . ومن هذه الحالات :

أ - كان النظام القديم يمنع على النائب الاستراك بالتصويت قبل تثبيت نيابته في حالات معينة (انظر المادة ١٣) وقد الغي هذا المنع بنص المادة ١٥ من النظام الحالي الذي بموجبه « يعتبر المنتخب نائباً منذ اعلان نتيجة الانتخاب الى ان تبطل نيابته بمقتضى القانون »

ب - لا يحق للنائب ان يشترك بالتصويت اذا لم يحضر جلسة المجلس عملاً بالمادة ٤٥ من الدستور التي تنص ان « ليس لاعضاء المجلس حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ولا يجوز التصويت وكالة » .

ولا فرق بين ان يكون التغيب عن الجلسة جبرياً كالنائب الموقوف او

ارادياً كالنائب المعتذر .

ج - لا يحق للنائب ان يشترك بالتصويت على صحة انتخابه . وهذا المبدأ هو بديهي يطبق ولو لم ينص عليه نظامنا الداخلي .
والتصويت واجب : لانه يلزم النائب بان يبدي رأيه سلباً او ايجاباً مع إعطائه الحق بالامتناع اذا كان لديه من الاسباب الخاصة ما يبرر امتناعه .
وقد سار الاجتهاد على اعتبار بعض الحالات شبه الزامية بالامتناع عن التصويت ومن ذلك :

١ - ان رئيس المجلس يمتنع عرفاً عن التصويت طيلة ممارسته اعمال الرئاسة هذا مع الاشارة الى ان المادة ٥٥ من النظام الداخلي تنص على ان للرئيس حق الاشتراك بالتصويت كسائر النواب .

ب - عندما تطرح للتصويت قضية الثقة بالوزارة فان من حق الوزراء الامتناع عن التصويت ولكنهم بالواقع ملزمون بالامتناع ادبياً لا قانونياً .
ج - عندما يتناول التصويت قضية ، لاحد النواب مصلحة شخصية فيها ، فهو ملزم ادبياً ان يمتنع عن التصويت .

٣ - اذا كان قد اجيز استثناء للنواب ان يعللوا تصويتهم فلا يجوز للمجلس بكامله بوجه من الوجوه ان يرفق المشروع او الاقتراح الذي أقره بتعليل ما .

النبة السادسة

في طرائق التصويت Des modes de votation

تنص المادة ٣٦ من الدستور: تعطى الآراء بالتصويت الشفوي، او بطريقة القيام والجلوس الا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري . اما فيما يختص بالقوانين عموماً او بالاقتراع على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الاعضاء باسمائهم وبصوت عال .

يتضح من هذه المادة ان ثمة اربع طرائق للتصويت وهي :

١ - التصويت الشفوي والمقصود به التصويت برفع الايدي المنصوص عليه في المادة ٧٩ من النظام الداخلي . وقد اخطأ المشرع الدستوري بالتعبير عن هذه الطريقة بالتصويت الشفوي) .

٢ - التصويت بالقيام والجلوس .

٣ - المناداة بالاسماء .

٤ - الاقتراع السري .

١ - التصويت الشفوي أو برفع الايدي :

ان التصويت برفع الايدي هو التصويت العادي الاكثر شيوعاً واستعمالاً . فكل موضوع لم ينص القانون على طريقة خاصة للتصويت عليه ، يتم هذا التصويت برفع الايدي .

ان التصويت على الرغبات والمقررات والتمنيات والاقتراحات في غير موضوع مشروعات القوانين والثقة بالحكومة يكون بطريقة رفع الايدي (المادة ٧٩ من النظام الداخلي) .

ان الدستور كما رأينا فرض التصويت على القوانين بالمناداة بالاسماء . ولكن هذا التصويت على كل مادة بمفردها من شأنه ان يطيل امد التصويت كثيراً . ولذلك اكتفي برفع الايدي عند التصويت على المواد على ان تحصل المناداة بالاسماء عند التصويت الجماعي وعند حصول شبهة في حصول الاكثوية يثيرها خمسة اعضاء على الاقل .

ولذلك نصت المادة ٨٠ من النظام الداخلي :

يجري التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة بطريقة رفع الايدي والقيام والقفود . واذا حصلت شبهة في حصول الاكثوية وطلب خمسة اعضاء

من المجلس التحقق من حصول الاكثوية ، وجب التصويت بطريقة المناداة بالاسماء .

وبعد الفراغ من التصويت على المواد يجب اخذ آراء النواب على قبول المشروع بجمليته بطريقة المناداة بالاسماء .

٢ - التصويت بالقيام والجلوس :

هو طريقة تفرض على النواب ، بدلاً من رفع ايديهم ، ان يقفوا . ويلجأ الى هذه الطريقة عندما يجري التصويت على غير موضوع مشروعات القوانين والثقة بالحكومة ، وتحصل شبهة في حصول الاكثوية : « فإذا ابدى خمسة من اعضاء المجلس شبهة في حصول الاكثوية بطريقة رفع الايدي يصار الى التصويت بطريقة الوقوف والعود » (الفقرة الاخيرة من المادة ٧٩) .

« التصويت على الموازنة يجري على البنود وبطريقة رفع الايدي . واذا حصلت شبهة وطلب خمسة من اعضاء المجلس التحقق من حصول الاكثوية ، يعتمد الى التصويت بطريقة القيام والعود » (المادة ٨٤) .

٣ - المناداة بالاسماء :

التصويت بالمناداة بالاسماء هي طريقة خاصة نص عليها القانون لمواضيع خاصة . وهي تقوم على المناداة على النواب الحاضرين باسمائهم فيدلي النائب برأيه شفاهاً . وقد كان اولى بالمشروع الدستوري ان يسمى هذه الطريقة بالتصويت الشفوي لأن النائب بموجبها يدلي برأيه شفويّاً .

ان المواضيع الخاصة التي يتم التصويت عليها بالمناداة بالاسماء هي :

أ - مشاريع واقتراحات القوانين عندما تحصل اثناء التصويت على المواد شبهة في الاكثوية . ويكون جواب النائب الذي نودي باسمه بأحدى الكلمات الآتية : موافق ، مخالف ، ممتنع .

ب - مسألة الثقة بالوزارة . ويكون جواب النائب الذي نودي باسمه بأحدى الكلمات الآتية : « ثقة ، لا ثقة ، ممتنع » (المادة ٨٣)

٤ - الاقتراع السري :

الاقتراع السري هو طريقة للتصويت ، يدلي النائب بموجبها برأيه في ورقة بيضاء خالية من التوقيع يلقي بها ، عند المناداة باسمه ، في الصندوق التي توضع لهذه الغاية على المنبر ، او يطاف بها على النواب . ومتى تم جمع الاصوات يحصيا امينا السر بمراقبة الرئيس .

ويلجأ الى الاقتراع السري في الحالتين الآتيتين :

اولاً - في الانتخابات (المادة ٧٨ من النظام الداخلي)

ثانياً - عند حصول شبهة اثناء التصويت الجماعي على مشروعات القوانين شرط ان يثير هذه الشبهة عشرة اعضاء على الاقل (الفقرة الاخيرة من المادة ٨٠ من النظام الداخلي) .

ويتم ابداء الرأي خطياً على ورقة بيضاء بدون توقيع ، يكتب النائب عليها احدى الكلمات الآتية : موافق ، مخالف ، ممتنع ، واذا احتوت الورقات غير هذه الالفاظ لا يعتد بها (المادة ٨٢) .

الباب الخامس

مَنْزِلَةُ الْمَجْلِسِ النَّبَايَةِ

التشريعية

Prérogatives de la chambre

الفصل الأول

١ - السلطة المستوعدة

تتولى السلطة المستوعدة هيئة واحدة هي مجلس النواب (المادة ١٧ من الدستور)

ثلاث نتائج تتأى عن هذا النص الدستوري :

النتيجة الاولى : ان الشعب لا يسهم بسلطة التشريع . ولا يجوز ان يطرح اي قانون عادي على الشعب لاستفتاءه عليه . ولا يحق للمجلس نفسه ان يقرر اخضاع فئة من القوانين لموافقة الشعب ، لأن هذا الامر يؤدي الى اقتسام حق سن القوانين الذي خصه الدستور بمجلس النواب .

النتيجة الثانية : ان المجلس وحده يمارس السلطة المستوعدة :

ان الجهاز ، في اي بلد دستوري ، الذي تكون ارادته ضرورية وكافية Nécessaire et suffisante لاجل خلق القانون ، هو الجهاز الذي

يملك سلطة التشريع . قد يكون ثمة حاجة الى اجهزة اخرى للاسهام في تحضير القانون ، ولكن متى كانت موافقة هذه الاجهزة غير ضرورية لخلق القانون ، ومتى كانت ارادتها المخالفة لا تحول دون هذا الخلق ، فلا تعتبر هذه الاجهزة مالكة سلطة التشريع .

ان دستور ١٨٧٥ الفرنسي كان ينص على ان سلطة التشريع يمارسها مجلسا النواب والشيوخ . فوافقة مجلس الشيوخ اذن ، كانت لازمة لخلق القانون كما هي لازمة موافقة مجلس النواب . لأن مجلس الشيوخ لم يكن يملك فقط حق النقض (Droit de veto) بل كان له في وضع القانون دور خلاّق مساو لدور مجلس النواب .

لقد كان يمارس حق التشريع هو ومجلس النواب معاً . اما دستور ١٩٤٦ فينص على « ان المجلس الوطني وحده يسن القانون » وهذا النص قد احدث تبديلاً كاملاً في وضع مجلس النواب ومجلس شوري الجمهورية Conseil de la République بالنسبة للعمل التشريعي . ان المجلس الوطني (وحده) يسن القوانين ، لان موافقة مجلس شوري الجمهورية لم تعد لازمة لخلق القانون . ان موافقته ومعارضته سيان ، لأن دوره في تحضير القانون هو دور استشاري .

ان المادة ١٦ من دستورنا كانت تنص قبل تعديل ١٧ تشرين الاول ١٩٢٧ على ان «تتولى السلطة المشترعة هيئتان : مجلس الشيوخ ومجلس النواب» . ففي ذلك الحين كان لمجلس الشيوخ سلطات التشريع نفسها التي يتولاها مجلس النواب ، اما بعد ان اصبحت هذه السلطة عندنا بيد مجلس واحد ، فان هذا المجلس الواحد ، مجلس النواب هو الذي يمارس ، وحده ، سلطة التشريع .

النتيجة الثالثة : ان مجلس النواب يجب ان يمارس بنفسه سلطة التشريع : والدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٦ قد اضاف فقرة جديدة على دستور ١٨٧٥ تقول : « ولا يمكنه ان يفوض احداً بهذا الحق »

Elle ne peut déléguer ce droit « وهو نص يمنع صراحة اعطاء الحكومة سلطة المراسيم الاشتراعية كما كان يحصل في السابق .

فالقوانين المساهة قوانين السلطات الاستثنائية De plein pouvoir تحول الحكومة في حقبة معينة ، ولغاية معينة ، وفي حقول معينة ، حق اصدار مراسيم تتضمن احكاماً كان يجب ان يصوت عليها المجلس ، لها قوة القانون ، وبتعبير شامل يخولها حق التشريع .

ان تخلي المجلس النيابي عن اختصاصاته الطبيعية عن حقه في التشريع من شأنه ان يضعف من مركزا لمجلس ازاء الحكومة . وعلى الرغم من النص الجازم في الدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٦ بعدم جواز تفويض سلطة التشريع فقد اعطيت الحكومة الفرنسية اكثر من مرة حق اصدار المراسيم الاشتراعية .

٣ - المراسيم الاشتراعية :

ان التفويض بالتشريع الذي يعطيه مجلس النواب الى الحكومة لا يجوز ان يكون نتيجة رغبة عند الحكومة بالاستئثار بالسلطين كما انه لا يجوز ان يكون منبعاً عن نفسية كسولة لا مبالية عند الهيئة التشريعية والا كانت النتيجة وبالأعلى الأمة .

ان التنازل عن حق التشريع حصل في التاريخ لأول مرة في روما سنة ٤٦٢ قبل الميلاد . ففي ذلك التاريخ كان القائد الروماني مطوقاً مع جيوشه ويستحيل عليه الخلاص بالقوى العسكرية التي كانت بين يديه . فاعطي السناتوس الروماني وذلك في عهد حكم الطغاة ، حق التشريع لتجهيز الجيش ففعل وخلص جيش روما .

وفي ظرف آخر ، اعطت روما حق التشريع ، للسناتوس للقضاء على حركة تهدف الى اعادة نظام الحكم الملكي في روما . ومنذ ذلك التاريخ ، اعتادت روما

ان تعطي سلطات التشريع الى السلطة التنفيذية عند كل ازمة تواجهها .

واذا انتقلنا الى العصور الحديثة ، والى الدستور الفرنسي للجمهورية الثالثة الذي استوحيت عنه نصوص الدستور اللبناني ، نرى انه في خلال تطبيقه لم يجر مدة نيف واربعين سنة تقريباً اي تنازل من المجالس الفرنسية عن سلطاتها التشريعية الى الحكومات ، ولم يجر مثل هذا التنازل ، لأول مرة ، الا عندما تبلبلت الاوضاع الجبركية . فاعطت الحكومة حق التشريع بهذا الحقل الضيق فقط ، ثم في ظرف استثنائي جداً وهو ظرف الحرب العالمية الاولى ، وعندما كانت حاجة فرنسا ملحة الى تأمين الاعاشة والمواد الضرورية ، منحت الحكومة آنذ السلطة التشريعية في موضوعي الاعاشة والرسوم الجبركية .

وعندما تتالت الازمات المالية والاقتصادية بين الحربين ، تتالى ايضاً اعطاء حق التشريع الى الحكومات سعيّاً وراء حل هذه الازمات ، اذ تسلطت الفكرة على المجالس الفرنسية بان الخلاص من الازمات هو في التنازل من قبلها عن حق التشريع . ان الفكرة التي سيطرت على المجالس بان الازمات لا تحل الا بالمراسيم الاستراعية كانت فكرة خاطئة ؛ وولدت عند بعض الحكومات فكرة السيطرة على السلطين ، بحيث تعتمد منذ تأليفها الى طلب سلطات تشريعية شاملة فتخولها المجالس هذه السلطات .

ومنذ ذلك الحين تبلبلت اسس الحكم في الجمهورية الفرنسية الثالثة . ثم بعد الحرب ، اذ تجلت مساوئته وجد ان اللجوء الى المراسيم الاستراعية لا يشكل الدواء الحقيقي للأزمات . ووجد ايضاً انه كان من اهم الاسباب التي زعزعت اسس الحكم في الجمهورية الثالثة في آخر عهدها ؛ فوضع دستور جديد في سنة ١٩٤٦ ، ونص صراحة في احدى مواده على منع تام للسلطة التشريعية بان تتنازل عن سلطاتها الى السلطة التنفيذية .

واما اعطاء رئيس الحكومة الفرنسية الحالي الجنرال دي غول السلطات الواسعة فلا يعد رجوعاً الى المبدأ الاول الذي نبذته فرنسا ، بل حق اعادة

تنظيم فرنسا المقيمة وفرنسا ما وراء البحار تنظيمياً جديداً في جميع الحقوق ، وحق في الوضع الدستوري ، وعرض هذا التدبير على الشعوب الفرنسية لقول كلمتها الفاصلة فيه . وشتان بين مبدأ المراسيم الاستراعية وبين المبدأ الجديد الذي هو عبارة عن ثورة تنظيمية في اسس تكوين دولة فرنسا وهو امر لا سابقة له .

وكما ان المراسيم الاستراعية خيصة تاريخية في الدول الديمقراطية القديمة والحديثة ، كذلك لها ايضاً حياتها في التاريخ البرلماني اللبناني .

ففي لبنان تخلى المجلس النيابي عن سلطاته اربع مرات :

المرّة الاولى - في ١٧ كانون الاول ١٩٢٩ عندما فوض المجلس حكومة المرحوم اميل اده لمدة تفتي في اول تموز ١٩٣٠ سنّاتي على ذكرها تفصيلاً :
المرّة الثانية - بموجب قانون ١٥ تشرين الاول ١٩٥٢ الذي منح حكومة الامير خالد شهاب لمدة ستة اشهر حق التشريع في المواضيع التالية :

قانون الانتخابات النيابية ، قانون البلديات ، قانون المطبوعات ، تنظيم دوائر الدولة والملاكات ، التنظيم القضائي ، المحاسبة ، ديوان المحاسبة العامة ، انشاء مجلس تصميم وانماء اقتصادي ، قوانين الاستيراد والتصدير ، الاتراء غير المشروع ، قانون الطوارئ .

المرّة الثالثة - منحت حكومة السيد سامي الصلح سلطة تعديل المراسيم الاستراعية التي اصدرتها حكومة الامير خالد شهاب وذلك بموجب قانون ١٨ تشرين الاول ١٩٥٤ ولمدة ثلاثة اشهر .

المرّة الرابعة - بتاريخ ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥٨ في عهد حكومة السيد رشيد كرامي عندما اجيز للحكومة ان تتخذ في مجلس الوزراء مراسيم استراعية لمدة ستة اشهر في المواضيع التالية :

١ - التشريع المالي والاقتصادي

- ٢ - الامن العام والسلامة العامة
- ٣ - التنظيم الاداري، تنظيم الادارة والادارات العامة، تحديد الملاكات، انظمة الموظفين .
- ٤ - التنظيم القضائي، مجلس الشورى، المحكمة الادارية الخاصة .
- ٥ - المصالح ذات الاستقلال المالي والاداري والصناديق المستقلة .
- ٦ - المرسوم الاشتراعي رقم ١٥ تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥ المتعلق بتكليف لجان خاصة بوضع تصاميم بعض الاشغال .
- ٧ - قانون الموازنة .
- ٨ - الاسلحة .
- ٩ - السير .
- ١٠ - الاعتمادات اللازمة لهذا القانون .

« على ان تعرض المراسيم الاشتراعية المتخذة عملاً بهذا القانون على مجلس النواب خلال المهلة المبينة اعلاه » .

والذي تجدر ملاحظته ان لجنة تساعية قد شكلت سنة ١٩٥٤ لاعادة النظر في المراسيم الاشتراعية التي صدرت عن حكومة شهاب وتقديم تقرير عنها. وقد قامت اللجنة بمهمتها وقدمت تقريراً مفصلاً .

« لقد اوضح تقرير اللجنة التساعية المشار اليها ان رجال الفقه الدستوري اتفقوا فيما بينهم على نقطة واحدة هي ان السلطة التشريعية التي تمنح الى الحكومات هي سلطة استثنائية تعطى في بعض الظروف الاستثنائية . فيجب ان تحدد ثم تفسر بطريق الحصر والتضييق لا بطريق التوسيع او التشبيه . الا انهم اختلفوا على الشروط والحدود التي يتوجب على السلطات التشريعية ان لا تتجاوزها في اعطائها مثل هذه الصلاحيات للحكومة . وقد قامت على اساس هذا الخلاف ثلاث نظريات، الاولى ضيقة، والثانية متوسطة، والثالثة واسعة، واذا حللنا الاخيرة وهي نظرية العلامة « دوغي Duguit » نرى انها تعد بحق

اكثر النظريات الدستورية مرونة لأنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع وتطور التاريخ الدستوري، فهي تجيز المراسيم الاشتراعية في الظروف الاستثنائية ولكن على شرطين :

الاول - ان لا تكون المواد المرخص للسلطة التنفيذية التشريع فيها مواداً دستورية كتابة او عرفاً، ويضيق الاستاذ دوغي نطاق العرف الدستوري، فيحصره فقط في انشاء العقوبات، والحد من الحرية الشخصية، او التعرض لنظام التملك .

الثاني - ان تكون الصلاحية الممنوحة خاصة ومحدودة في موضوعها وفي مدة تطبيقها .

اما الحكومة فقد اجابت على هذا التقرير بقولها ان نظريات العلماء شيء والواقع البولماني شيء آخر. وان سلطة اصدار المراسيم الاشتراعية اعطيت غير مرة في فرنسا ولبنان بالمواضيع التي يقول العلماء انه لا يجوز ان تعطى بها .

وبعد ان اعترف التقرير بأنه كان من الواجب الادلاء بالنظريات العلمية الواردة فيه عند درس موضوع اعطاء السلطات الاستثنائية، لا بعد اعطاء هذه السلطات وصدور المراسيم، استقر رأي خطباء المجلس آنئذ على تبني النهاية التي تضمنها هذا التقرير الا وهي القول انه لا يجوز تفويض الحكومة ببعض السلطات التشريعية الا اذا توافرت في الطلب وفي التفويض العناصر، كل العناصر، التي تؤلف عذراً كاملاً يقتنع به المنطق ويرتاح اليه الضمير .

وهذه العناصر التي برزت في البداية، ان في العهد الروماني، وان في فرنسا، وان في لبنان، قبول مبدأ اعطاء الحكومات بعض السلطات التشريعية هي :

- ١ - الظروف الاستثنائية
- ٢ - الحاجة الملحة .
- ٣ - حصر الموضوع بوضوح تام

٣ - المراسيم الاشتراعية سنة ١٩٢٩ :

في جلسة ٢٧ تشرين ثاني سنة ١٩٢٩ تقدمت حكومة السيد اميل اده ببيانها الوزاري متضمناً برنامجاً اصلاحياً واسعاً وختمته بالعبارة الآتية :

بالنظر للظروف الاستثنائية ولأجل الاسراع في العمل ترى الحكومة انه لا يمكن عملياً تحقيق مثل هذا البرنامج الا بالالتجاء الى تدبير استثنائي ، هو اصدار مراسيم اشتراعية .

فلذلك تطلب اليكم اذا وافقتم على برنامجها ان تمكنوها من تنفيذه بتصديقكم مشروع القانون الذي تقدمه للمجلس وهذا نصه :

يفوض الى الحكومة لمدة تنتهي في اول تموز سنة ١٩٣٠ ان تجري بمقتضى مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء كل الغاء او ادغام في الوظائف والمعاهد والدوائر حتى ولو كانت هذه التدابير تقضي بتغييرات في المؤسسات والصيغ والمعاملات المحدودة بقوانين او بالغاء اعتمادات مالية او نقلها .

فعلى تصديق هذا البرنامج وتصديق هذا القانون معاً تتقدم الحكومة بطلب الثقة .

وطرحت الثقة بالاولوية على المجلس فنالتها الحكومة ثم طرح القانون معلقة على التصديق عليه الثقة فقبل القانون وذلك في جلسة ١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٩ .

ولقد جرت مناقشة طويلة بشأن شرعية المراسيم الاشتراعية فنجتزى منها ما يلي :

١ - من تقرير اللجنة - مسألة المراسيم الاشتراعية :

اذا رجعنا الى الاحكام العامة في البلاد التي تقوم فيها حكومات مدنية ،

نرى ان الضرورات احياناً ، تقضي بالخروج عن جادة العادات المتبعة ، التي يحسبها مدونو الشرائع انظمة لا سبيل للخروج عنها ، وليست هي في الحقيقة الا عادات الفتى الامم فدونها وسمتها شرائع ، فظنها الخلق امراً ملزماً لا سبيل للخروج عنها .

ومن تلك الاحوال المتبعة ، تقييد الوزارات بعرض مشاريعها على المجالس النيابية ، في امور الوظائف وما يتبعها من قوانين وانظمة .

ولكن الازمة اذا ضاقت وكادت تأخذ بخناق البلاد ، تتبدل عقلية الشعوب ، فتجيز لنفسها خرق حرمة تلك القوانين التي تسمى بعرفها شرائع مقيدة .

وقد تبين لهيئتكم الكريمة ، من البيان الذي تقدمنا به في تقريرنا هذا ، ان الازمة الوظيفية ، وطلب الامة للزوم التوفير في ميزانية الخزينة ، لا مكان احياء المشاريع العامة ، يقضيان بسرعة العمل لانقاذ الهيكل الحكومي من هذا المأزق . ولا سبيل لانقاذه وارضاء الرأي العام ، الا بتخطي تلك التقاليد ، التي لا تحسب بحقيقتها تخطياً للدستور المقدس . وما هو الا صلاحية موقته ، تعطى لوزارة تؤلف أكثريتها الكبرى من رفاق اغزاء لنا ، وهي بجملة حائزة ثقتنا ، فتقوم في تلك المدة بعمل لا يتجاوز سلطة الامة الأصلية في امورها المالية والتشريعية الاساسية . وما هي الا عشية وضحايا من اليوم الى اول تموز ، حتى يمكن للمجلس ان يضع يده على تلك المقررات التي تتخذها الوزارة . فان رأى فيها الخير والصلاح وقد رضيت عنها الامة اقرها . والا فانه يتخذ تشريعاً جديداً بصدده ما يراه موافقاً لرأي الامة ولصالح البلاد .

فليس اذاً في اعطاء هذه الصلاحية الموقته للوزارة ، بتشكيلها الحاضر ، خروج على دستور البلاد او العبث به .

وطالما ان اللجنة صدقت المبادئ الاعلانية التي تطلب الحكومة تحقيقها ، وهي من المبادئ التي يسلم بها كل منا ، وكانت المراسيم الاشتراعية هي

الوسيلة لتنفيذ تلك المبادئ فهي نتيجة لازمة لامر مقرر .

وان هذه الصلاحية التي نعطيها للحكومة ، لا تناقض الا بعض الاعمال الداخلة ضمن صلاحية المجلس . والدستور لا يمنع قطعياً اعطاء مثلها ، لأن ذلك لا يخل بالتوازن بين السلطين الاشتراعية والتنفيذية ، لا سيما متى حصرت هذه السلطة في امور معينة ولمدة محدودة .

وطالما ان المجلس ، يمكنه الغاء كل مرسوم اشتراعي ، اذا رآه مخالفاً لروح الدستور والمبادئ الاساسية التي اقرها ، ولو كان ذلك ضمن المدة المعطى فيها للوزارة حق التشريع ، فليس ثمة مانع يمنع من اعطائها هذه السلطة .

يتبين من هذا كله ، ان اعطاء الصلاحيات باتخاذ مراسيم تشريعية ، خلال مدة معينة ولاهور محددة ، لا تتجاوز اصلاح الامور الادارية والقضائية ، هو من المسائل التي لا تحسب خروجاً على الدستور ، او خرقاً لسلطة الامة في شخص من يمثلها .

ولهذا قررت اللجنة بالاكثرية ، القبول بمشروع القانون المتقدم بهذا الشأن من الحكومة ، على ان يصرح رئيس الوزارة في المجلس بالامور التي ستتناولها المراسيم الاشتراعية .

واللجنة ترجو من المجلس الموقران يوافقها على قراراتها هذه .

سامي كنعان - لقد ادركت الامم العربية العريقة الطريقة بالحكم الدستوري هذه الحقيقة ، فرأيناها تضحى بنظام كالي من انظمتها ، لتتقي شرراً كان يهدد اقتصادياتها واستقلالها معاً . ولنا بالمجلس النيابي الافرنسي مثال ساطع على ما ابديناه بهذا الصدد ، لما اعطى المسيو بوانكاره ، حق اصدار المراسيم الاشتراعية عند تساقط قيمة الفرنك الى درجة خشي من بعدها على اقتصاديات الدولة الافرنسية .

ثم انه من المعلوم ، بان الدستور في الحكومة الجمهورية ، تضعه هيئة

اشتراعية تدعى بالجمعية التأسيسية ، تستمد سلطتها من الامة ، فتتظر الى حاجات البلاد الضرورية والى عقلية افراد الامة ، فتضع دستوراً يوافق تلك الحاجات والعقلية .

واذا امعنا النظر في الدساتير الموضوعة في الدول الاوروبية ، نرى بان هذه الدساتير تركز على قاعدتين : الاولى تقسيم الحكم فيما بين سلطات ثلاث ، وهي الاشتراعية ، والتنفيذية ، والقضائية . والثانية على حفظ التوازن بين تلك السلطات . وتوكل الى السلطة الاشتراعية حق تحوير ما تراه محتاجاً للتحويل في القوانين المرعية عند طروق حادث استثنائي على حاجيات الامة الضرورية ، او عند وقوع كل تبدل في العقلية الشعبية ، على ان يبقى التوازن بين السلطات محفوظاً ، خيفة من زوال الشكل الدستوري المرتكز على قاعدتي تقسيم الحكم بين السلطات وفقدان التوازن بينها .

ويتضح من هذا ان كلا من السلطات الثلاث تستمد قوتها من الامة وهي تمثل السيادة القومية ضمن الصلاحية المعطاة لها من الدستور .

وقد يقوم التنازع بين السلطات على تفسير صلاحياتها ، فتجتهد كل منها لتوسيع صلاحياتها بالقدر الممكن . فان تمكنت ، فلا يعني ذلك انها بعملها هذا ارادت مس السيادة القومية ، لأنها هي ايضاً تمثل هذه السيادة بحكم الدستور .

.. فلذا نرى التنازع قائماً بصورة مستمرة بين السلطات الحكومية المختلفة . وقد يرجع الفضل بهذا التنازع للامة التي وضعت الدستور . ولما كانت الامة قد فوضت الهيئة الاشتراعية وهي المعروف عنها دستورياً بالمجالس النيابية ، التي هي فرع من فروع الهيئة الحاكمة ، بان تقول كلمتها بالتنازع القائم بين السلطات المختلفة في الهيكل الجمهوري ، لذلك يمكن لتلك المجالس التي تقرر بارادة الامة ، ان تقول كلمتها بالموضوع فتوسع صلاحية هذه او تلك من السلطات الثلاث ، اذا رأت وجوباً الى ذلك ولا يعد عملها هذا خروجاً على الدستور وعلى الامة لذلك ولما كانت البلاد اللبنانية بحالة استثنائية ، وكان من واجب كل

فرد منا ، شد ازر السلطة التنفيذية لاصلاح الحالة ، فاني اري باننا اذا اعطينا الحكومة الحق باصدار المراسيم الاشتراعية ، لا يعد عملنا هذا خروجاً على الدستور او عبثاً بحقوق الامة .

النائب عبدالله اسحق : ما هو المرسوم التشريعي؟

المرسوم التشريعي قانون تسنه السلطة الاجرائية دون ان يكون للسلطة التشريعية ، مباشرة او بالواسطة ، ادنى دخل في ذلك . هو تحطيم المبادئ الدستورية ، وتنازل المجلس عن حقه الاصلي . هو اقرار من المجلس بعجزه عن القيام بالاصلاح المطلوب . هو عدم ثقة الحكومة بممثلي الامة . وليس هذا التعريف من وضعي بل هو من وضع برلماني مشهور .

اجل ، ايها السادة ، ان البرلمان الافرنسي منح الحكومة في بعض الظروف الخطيرة حق اصدار مراسيم من شأنها تغيير او ابطال احكام القوانين المرعية . لقد كان ذلك في سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٦ . وعلماء القانون الدستوري ، وعلى الاخص دوغى وتيزار ، وكذلك خطباء الندوتين قد انتقدوا بشدة هذا الطلب الذي تقدمت الحكومة به الى المجلس . فان الميسو بول بونكور اظهر عدم دستورية هذا التفويض قائلاً: ان حق التشريع منحصر بمقتضى النصوص الدستورية في المجلس . فالمجلس يخرق المبادئ الدستورية بتحويله الحكومة حق تغيير القوانين بمرسوم .

ولجنة المالية في مجلس الاعيان الفرنسي ردت بلسان مقررها الميسو برانجه ، طلب الحكومة لأنها اعتبرته خرقاً للدستور . وقد رأت هذه اللجنة ان المراسيم المطلوبة منها اطلق عليها من الاسماء ، هي تنازل عن السلطة التشريعية لا يجوز ولا يمكن للمجلس ان يرضى به لأنه يمكن الحكومة من تغيير القوانين ، وبالنتيجة من تبديل البناء الاداري والمالي برمته .

وفي مجلس الاعيان الفرنسي ، في جلسة ١٤ آذار سنة ١٩٣٤ ، انتقد الميسو ده جوفيل ورينو بشدة ، ان تلجأ الحكومة الى المراسيم الاشتراعية .

كذلك فان هذين القانونين قد سنا في ٢٢ آذار ١٩٣٤ و ٣ آب ١٩٣٦ وصيغتهما لا تختلف عن الصيغة التي أقتنا بها الحكومة الا باحتفاظ واحد هو الرجوع الى المجلس لتصديق المراسيم ضمن مدة معينة .

* * *

وخلاصة القول ان أولى مازيات المجلس النيابي واهمها هي حق التشريع . ولا يجوز له ان يفوض هذا الحق الى الحكومة الا في ظروف استثنائية وخطيرة .

والتشريع اي سن القوانين يتبدى بالافتراح وينتهي بالنشر الذي يتولاه رئيس الجمهورية .. فكيف تقترح القوانين ؟ وكيف تصبح نافذة ؟

٤ - حق اقتراح القوانين

L'initiative législative

تنص المادة ١٨ من دستورنا ان : لرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين فما معنى هذا الحق وما هو مداه ؟ .

ان المبادرة التشريعية تقوم على تقديم نص الى مجلس النواب للمذاكرة فيه فيصبح قانوناً اذا اقره وفقاً للاصول المعينة لاقرار القوانين في الدستور . انها « التصور الاول لما سيصبح قانوناً » (١) .

L'immagination première de ce qui deviendra la loi

ان الاهلية لوضع الاساس الذي بدونه لا يصبح القانون قانوناً هي اذن من الاهمية بمكان عظيم . يقول سار Serre « من اقتراح القانون ساد » Proposer une loi c'est régner

فلنتساءل اذا لمن يعود حق الاقتراح ؟ .

مرت فرنسا فيما يختص بهذا الموضوع بمراحل ثلاث :

الاولى - مرحلة نظام الحكم المطلق Systeme monarchique

١ - لافاريار صفحة ١٠٠٢ .

من ١٨١٤-١٨٣٠ حيث انحصرت المبادرة التشريعية بالحكومة وحدها . ولكن الحكومة في ظل هذا النظام لم تكن تسن جميع القوانين التي تريدها الا انه كان يمكنها ان تقف في وجه القوانين التي لا تريدها . كان الملك كل شيء في الدولة .

Le porteur de toute la souveraineté de l'état est la roi

كان الملك يمارس السلطة التشريعية بالتعاون مع مجلس النواب الذي لم يكن يملك من الاختصاصات الا التصويت على القوانين التي يقترحها الملك ولم يكن يحق للمجلس ان يعدل فيها شيئاً بدون ارادة الملك .

الثانية - مرحلة النظام الجمهوري Le système republicain
(دستور ١٧٩١ و ١٧٩٣) .

حيث انحصر حق اقتراح القوانين بالبرلمان . وكان هذا النظام تطبيقاً ضيقاً لا هوادة فيه لمبدأ تفريق السلطات واعلاناً عن عدم الثقة بالسلطة التنفيذية .

الثالثة - مرحلة نظام مختلط Système mixte (دستور ١٨٣٠)
حيث توزع حق اقتراح القوانين بين الحكومة والنواب وهو النظام الذي كرس في دستور سنة ١٨٧٥ والذي تبناه الدستور اللبناني .

فالنص الذي تقدمه الحكومة يسمى مشروع قانون ،

والنص الذي يقدمه احد النواب يسمى اقتراح قانون .

ان التفريق بين المشروع والاقتراح في النظام الفرنسي وفي نظامنا الحالي لم يبق له الا اثر نظري بعد ان ألغيت لجنة الاقتراحات سنة ١٩١٥ . فقبل هذا التاريخ وقبل النظام الداخلي الحالي عندما كان الاقتراح يحال على لجنة تسمى لجنة الاقتراحات تدرسه وتقدم تقريراً موجزاً بأخذه بعين الاعتبار

Prise en considération

فاذا اقر المجلس عدم الاعتبار لم يكن ممكناً العودة الى تقديمه الا بعد مرور ستة اشهر . ان هذه الاصول التي كانت تهدف الى استبعاد الاقتراحات غير الجدية لم تكن تطبق على مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة .

وبديهي القول ان من يملك حق الاقتراح يملك حق التعديل .

ان نظامنا الداخلي قد اكتفى بإيراد النص الدستوري فيما يتعلق بحق الحكومة والنواب باقتراح القوانين فلم ينص على الاصول الواجب اتباعها في وضع هذه الاقتراحات وفي تقديمها واستردادها . ولكن نظامنا القديم نص على بعض هذه الاصول وقد اكمل بالاجتهاد المستوحى من النصوص الفرنسية .

نصت المادة ٤١ من النظام الداخلي ان « للحكومة ولكل من النواب حق اقتراح القوانين . فاذا كان الاقتراح من النواب لا يجوز ان يوقعه اكثر من ستة نواب »

فلنبحث في الفصلين التاليين :

المبادرة البرلمانية .

المبادرة الحكومية .

الفصل الثاني

في المبادرة البرلمانية او اقتراحات النواب : L'initiative parlementaire

١ - في الاصول :

كل اقتراح بقانون يضعه احد اعضاء المجلس يجب ان يقدم الى الرئيس ، وان يكون موقعاً من واضعه ومفرغاً في شكل مواد ، ومرفقاً بمذكرة ايضاحية لأسبابه الموجبة (المادة ١٤٧ من النظام القديم) .

ولا يجوز ان يوقع الاقتراح اكثر من ستة اعضاء .

وفي الجلسة العلنية يأخذ المجلس علماً بها ، وتحال على اللجنة المختصة ، او يبلغ المجلس انما احيلت بتاريخ تقديمها .

يجب ان يقدم الاقتراح الى الرئيس ، من احد النواب الذين وقعوه . ويمكن لواضع المشروع ان يكلف احد زملائه بتقديمه عنه اذا كان غائباً دون ان يجبر النائب المكلف على توقيع الاقتراح وتحمل مسؤوليته .

ولكن رئيس المجلس في فرنسا رفض في ١٣ شباط سنة ١٨٧٠ قبول اقتراح قدمه احد النواب باسم زميل له ، مسجون تنفيذاً لحكم جزائي صادر بحقه . وقد رفض المجلس تلاوة الاقتراح .

ولكن النائب المكلف بتقديم الاقتراح ، احتج على هذا الرفض لعدم وجود نص يمنع النائب السجين من ممارسة وظيفته ، ولانه في حال عدم وجود هذا النص لا يحق للمجلس ان يحرم الدائرة التي يمثلها النائب السجين من نشاطه النيابي .

وقد رد الرئيس معللاً سبب الرفض بما يلي :

ان الرئيس يستند في رفض الاقتراح أولاً على رغبة المجلس التي أعلنها برفض تلاوة الاقتراح . ثانياً على المبدأ الاكيد المطلق الذي لا يقبل استثناء ، والقائل ان النيابة لا تمارس بالوكالة . ثالثاً - على المادة من النظام الداخلي التي تحرم النائب من تعويضه النيابي مدة حبسه من اجل جرم جزائي ، ولو كان هذا الجرم لا يؤدي الى سقوط النيابة . فما تعني هذه المادة ان لم تكن تعني ان النائب لا يمارس وظيفته النيابية من تاريخ حبسه . ولذلك فاني اطرح للتصويت هذا الامر لاتخاذ قرار بشأنه .

وقد صوت المجلس مؤيداً رأي الرئاسة .

٢ - قيود حق المبادرة البرلمانية :

ان حق النواب باقتراح القوانين لا يتيح لهم ان يتصرفوا في هذا الشأن على

هواهم . بل يجب ان يتقيدوا بالدستور والنظام الداخلي ، فلا يتجاوزوا في ممارسة هذا الحق الحدود المرسومة فيهما ، ولا يشغلوا المجلس باقتراحات طائشة وملينة بعيوب الصيغة .

ان لرئيس المجلس ، بمقتضى النظام الفرنسي لدستور ١٨٧٥ ، ان يقرر ما اذا كانت الاقتراحات المقدمة من النواب لا تتجاوز حدود حق الاقتراح ، وما اذا كان لا نص في الدستور او القوانين النافذة يمنع تقديمها .

فاذا لم يكن الاقتراح مصوغاً بتعبير الزامي En termes impératifs فهو مردود شكلاً . وكل اقتراح قانون يرمي الى تكليف وزير ان يقوم بعمل هو من صميم صلاحياته لا يقبل ، ولرئيس ان يرده الى صاحبه .

ان رؤساء المجالس الفرنسية في ظل دستور سنة ١٨٧٥ قد وقفوا كثيراً في وجه الاقتراحات اللادستورية التي كان يقدمها النواب .

ومن الاقتراحات التي اعتبرت لادستورية في ذلك الحين :

١ - اقتراح من احد النواب بوجوب قطع التعويض عن النواب المتغيبين باذن (جلسة ١١-١١-١٨٤٨)

٢ - اقتراح قدم في جلسة ٢٦ اذار سنة ١٨٥٠ باستفتاء الشعب حول الجمهورية والملكية .

٣ - اقتراح تعديل قدم في جلسة ١٩ ايار سنة ١٨٨١ ينص على وجوب استفتاء الناخبين المباشر حول القانون الذي صوت عليه المجلس ، باعتبار ان سلطة التشريع هي من حق المجلس وحده .

فما هي القيود التي تتناول حق المبادرة البرلمانية التي تستتج من دستورنا ونظامنا الداخلي ؟

أ - المبادرة البرلمانية في احداث النفقات الجديدة :

ان حق النواب باقتراح القوانين هو حق مطلق ، يمارس في جميع المواضيع ،

وفي اي وقت كان .

ولكن ثمة قيداً يتعلق باقتراح القوانين التي من شأنها احداث نفقات جديدة اثناء درس الموازنة ، اشرفنا اليه في موضعه^(١) . ونبحث الآن الاقتراحات التي تقدم بعد اقرار الموازنة :

من المبادئ الدستورية المقررة في اكثر دساتير العالم ، ان كل اقتراح من النواب من شأنه ان يضع اعباء مالية على عاتق الخزينة لا تجوز مناقشته الا اذا وافقت الحكومة عليه

وفي احدى جلسات المجلس النيابي اللبناني لسنة ١٩٥٩ ، تقدم اقتراح من احد النواب يرمي الى اعطاء الموظفين منحة قدرها راتب شهر ، وقد وضع اقتراحه بصفة الاستعجال المكرر . فطلبت الحكومة احواله على اللجنة ؛ وجرت بهذه المناسبة مناقشة سطحية لم تمس جوهر الموضوع المتعلق بحق النواب باقتراح القوانين التي تحدث نفقات جديدة .

ولقد قدمنا بهذا الشأن دراسة نلخصها فيما يلي :

من المعلوم ان دستورنا مأخوذ باكثر نصوصه عن الدستور الفرنسي لسنة ١٨٧٥ . ولما وضع الدستور الفرنسي المذكور موضع التنفيذ تقدم احد النواب السيد دي بودان في جلسة ١١ كانون الثاني ١٨٧٧ باقتراح قانون معجل يرمي الى احداث نفقة .

فادلى وزير المالية بشأن هذا الاقتراح بالملاحظات الآتية :

« ان طلب النفقات يجب ان يحفظ - بقدر الامكان - لمبادرة initiative الحكومة . وكثير من النواب ينزعون لحفظ هذا الحق للحكومة بصورة مطلقة ، لانه اذا لم يكن الامر كذلك فان تقويض التوازن في الموازنة يصبح ممكناً . »

١ - انظر الفصل السادس من الباب السابع .

وقد رد رئيس المجلس على الوزير بان حق اقتراح القوانين في الامور المالية واحداث النفقات ، لم يعد ممنوعاً . واذاف قائلاً : ولم يعد ثمة خطر من مثل هذه الاقتراحات طالما انه يمكن تدقيقها بواسطة لجنة الاقتراحات النيابية واللجان الخاصة .. اقول هذا لأسجل حق النواب باقتراح مثل هذه القوانين ، واعلن ان اقتراح النائب بودان قد استرد ، وان موضوع الاستعجال لم يعد معروضاً على المجلس »

ولقد صوت المجلس الفرنسي بعد ذلك التاريخ على اقتراحات عديدة للنواب ترمي الى احداث نفقات .

لماذا اعترض وزير المال على المبدأ ، مبدأ حق النواب باقتراح القوانين المالية ؟

- لأن الدستور الفرنسي السابق لسنة ١٨٧٥ كان يمنع على النواب هذا الحق .. ثم ان التقليد الدستوري في بريطانيا الساري حتى اليوم ، هو انه لا يحق للنائب ان يقترح القوانين لفتح اعتمادات . وتعليل ذلك ان النواب سيجدون انفسهم ، تحت ضغط ناخبينهم ، مضطرين ان يطالبوا في كل حين ، بمساهمة الدولة في نفقات لاصلة لها بالمصلحة العامة . ولذلك فكل اقتراح في مجلس العموم البريطاني مباح للنواب ما عدا اقتراح القوانين المالية . وللوزراء وحدهم حق طلب المال للبلاد وحتى الوزراء لا يطلبونه الا باسم التاج .

« فالتاج يطلب المال . »

« ومجلس العموم يعطيه . »

ومجلس اللوردات يوافق على العطاء .

وليس لمجلس العموم ان يقرر اعتماداً لم يطلبه التاج .. وليس له ان يفرض او يزيد ضريبة فيما خلا الضرائب التي لا غنى عنها ، لسد النفقات المقررة او المطلوب تقريرها او لسد العجز في الواردات .

ان المبدأ الذي يحصر بالحكومة حق طلب المال ، حق فتح الاعتمادات ، هو مبدأ صحيح ينطبق على المنطق والواقع . فليس من شك بأن النواب يتأثرون بناخبهم ، ويتأثرون بمصالحهم الانتخابية . ويمكنهم تحت هذا التأثير ان يهدموا التوازن في مالية الدولة ، لا بل يمكنهم ان يقضوا على المال الاحتياطي الذي تحتزنه الدولة عادة للمهمات .

ولهذا السبب نرى نص المادة ٨٤ من الدستور قبل التعديل ، وان كان لم يحرم النواب من حق اقتراح القوانين المالية ، الا انه وضع لامكان تقريرها والاخذ بها قيدين شديدين : الاول فرض في التصويت الاغلبية المطلقة - لا من النواب الحاضرين الجلسة - بل من مجموع اصوات الاعضاء . والثاني ان تحصل هذه الاغلبية في كل من مجلسي الشيوخ والنواب .

ولما تقدمت الحكومة في تشرين الاول سنة ١٩٢٧ بطلب تعديل الدستور لضم مجلسي الشيوخ والنواب بمجلس واحد وضعت مشروعاً بتعديل المادة ٨٤ يرمي الى منع النواب من حق اقتراح القوانين التي من شأنها ان تزيد في نفقات الدولة .

وهذا هو نص المادة كما جاء في مشروع الحكومة :

« لا يجوز لمجلس النواب ان يزيد الاعتمادات المقترحة عليه سواء كان ذلك بوجه تعديل يدخله على مشروع الموازنة او على ما بقي من المشاريع التي تضعها الحكومة كما انه لا يمكنه من تلقاء نفسه ان يقترح وضع قوانين من شأنها أن تزيد في نفقات الدولة » .

ولكن اللجنة المكلفة بدراسة تعديل الدستور ، عدلت هذا النص وحذفت الفقرة التي تمنع على النواب حق اقتراح القوانين المالية فقالت :

« لا يجوز للمجلس ، وذلك في العقد المخصص لدرس الموازنة فقط ان يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة ،

سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله على المشروع او بطريقة الاقتراح » .

وقد جرت في هذه المادة مناقشات بين النواب ، نوردها حرفياً عن محضر جلسات مجلس النواب لأنها تكشف بوضوح عن نية المشروع الدستوري :

اميل اده - اذا كان لا يجوز في دورة الموازنة فهل يجوز في سواها . انا اقول الافضل ان يجاز في دورة الموازنة والا فمن اين يأتي المال ؟

شبل دموس - القصد من هذه المادة الاحتراس لأنه سبق للمجلس ان جرى مجرى مجلس النواب في الولايات المتحدة ، فأخذ يعطي الاموال بلا حساب ولا اسفاق ، فجاءت الحكومة وارادت ان تحرمه من كل حق مالي على الاطلاق ، كما يرى من نص التعديل الذي وضعت فرأت اللجنة واقتنعت الحكومة فوضع هذا النص بحيث لا يستطيع المجلس ان يزيد اعتماداً خصصته الحكومة في الموازنة وهي ادرى بحاجتها . اما اذا شاء المجلس فيما بعد ان يقور مشاريع مفيدة ، واحتاج الى المال فله الحق كل الحق ان يفعل ذلك .

ايوب ثابت - ليس المقصود دورة الميزانية ولكن الميزانية نفسها . يعني انه لا يجوز للمجلس ان يزيد الاعتمادات المطلوبة ، اي أن يقترح زيادة في ارقام الموازنة او في ارقام الاعتمادات الاضافية أو الاستثنائية .

حييب السعد - لا يوجد عقد مخصوص للموازنة . نعم لقد نص الدستور ان العقد الاول تقدم فيه الموازنة على سواها ولكن لو انتهى المجلس من الموازنة الا يجوز له ان يبحث في سواها ؟

ايوب ثابت - أرى ان يحذف الشرط الاخير من تعديل الحكومة ابتداء من عبارة « كما انه » او ان يقال « على انه يجوز له تقرير اعتمادات عن طريق قانون خاص »

رئيس الوزارة - ان نص اللجنة افضل . القصد هو منع الزيادة على الميزانية
اما اذا وجد مال متوفر فله ان يقترح ما يشاء .

اميل اده - لا حق لنا ان نزيد في الميزانية . ولكن اذا انتهينا منها وبقي من
الدورة ٢٠ يوماً لماذا نحرم من حق الاقتراح ؟

روكز ابو ناضر - يمكن تعديل المادة بأضافة ما يلي : الا انه يمكن في ما
عدا ذلك ان يقر قوانين من شأنها ان تزيد في نفقات الدولة .

اميل ثابت - جميع الخلاف واقع على نقطة واحدة : هي ان الحكومة لا ترضى بأن
يكون للمجلس حق المصروف الا بعد ان تنتهي الميزانية . والزملاء
يرغبون في ان يكون لهم هذا الحق بعد الموازنة حتى اذا كان
هنالك فضلة من المال يتصرفون بها . فالأوفق ان يبدل تعديل
اللجنة بعبارة بعد انتهاء عمل الميزانية .

الاستاذ اميل اده - اظن المعنى يجيء تماماً اذا قلنا : انما يبقى له الحق ان يضع
من تلقاء نفسه مشاريع من شأنها ان تزيد في نفقات الدولة .

رئيس الوزارة - اظن النص التالي يجمع بين رأي الدكتور ثابت وباقي الاعضاء
وهو : « لا يجوز للمجلس في اثناء درس الموازنة ودرس مشاريع
الاعتمادات الاضافية فقط ان يزيد الخ » .

يوسف سالم - الفكرة الأصلية هي حماية النواب من طلاب الوظائف أو
الزيادات في المعاشات . وهي فكرة يجب ان نحافظ عليها . غير
ان ذلك لا يتم بالنص الموضوع . لذلك أرى ان نرجع الى الأكثرية
المطلقة من أعضاء المجلس في تقرير الشؤون المالية . لذلك اقترح ان
يضاف الى المادة العبارة الآتية :

« على انه يمكنه ان يقترح وضع قوانين من شأنها ان تزيد في نفقات
الدولة على ان يصير التصويت عليها بالأكثرية المطلقة » .

حبيب ناصيف - اقترح ان يقال : « لا يجوز للمجلس النواب ان يزيد الاعتمادات
المقترحة عليه سواء كان ذلك بوجه تعديل يدخله على مشروع
الموازنة او على ما بقي من المشاريع التي تضعها الحكومة . على انه
يجب له تقرير اعتمادات بموجب قانون خاص » .

يوسف الخازن - لماذا نقول يقترح وضع قوانين . أرى ان يقال « يضع قوانين » .
رئيس الوزارة - قصد الحكومة عدم اقتراح قوانين تؤدي الى نفقة اثناء درس
الموازنة كي لا تختل الموازنة أما متى انتهينا منها فلا مانع .
وهنا عرضت جملة اقتراحات لم تُورَ وافية بالغرض المطلوب فأعلن الرئيس
رفع الجلسة ه دقائق للاستراحة .

وعند متابعة الجلسة ، طرح على التصويت تعديل اتفق على صيغته في غرفة
الرئاسة بين النواب والحكومة ، فنال الأغلبية الدستورية ، وهذا نصه :

« لا يجوز للمجلس في خلال المناقشة بالميزانية وبمشاريع الاعتمادات الاضافية
أو الاستثنائية ، ان يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة او في
بقية المشاريع المذكورة ، سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو
بطريقة الاقتراح . غير انه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة ان يقرر بطريقة
الاقتراح ، قوانين من شأنها احداث نفقات جديدة » .

يتضح من هذا النص انه اثناء المناقشة في الموازنة ، او المناقشة في مشاريع
الاعتمادات الاضافية او الاستثنائية التي تتقدم بها الحكومة في مجر السنة ،
ينحصر حق النواب اما برفض الاعتماد او بتخفيضه . فاذا قدم تعديل او اقتراح
مستقل اثناء المناقشة من اي نائب لزيادة الاعتماد ولم توافق عليه الحكومة فلا
يجوز لرئيس المجلس ان يطرحه للتصويت لمخالفته احكام الدستور . مثال ذلك :

تقدمت الحكومة بمشروع قانون لفتح اعتماد اضافي لانشاء اربع مدارس
ثانوية . واتضح اثناء المناقشة ان الاغلبية في المجلس ترغب يجعلها ثمانية . فليس
للمجلس الا ان يصدق على الاعتماد الاضافي المطلوب . ثم يتقدم النواب الراغبون

بزيادة عدد المدارس باقتراح قانون مستقل لفتح اعتمادات اضافية جديدة لانشاء المدارس المرغوب في زيادتها . وعندئذ لا تشترط موافقة الحكومة لاقرار هذا الاقتراح بل يكفي ان ينال الاغلبية المطلقة من نصاب الجلسة (١) .

ان مناقشة المادة الدستورية قد كشفت عن نية المشرع . ويجب في رأينا التضييق في تفسيرها حفاظاً على الاموال العامة .

ونية المشرع كما تظهر من هذه المناقشة منصرفة الى تقييد حق المبادرة البرلمانية باحداث النفقات الجديدة بالشروط الآتية :

أولاً - ان تكون الاعتمادات مطلوبة لمشاريع منتجة .

فلقد قال النائب دموس ، ليحمل المجلس على الاقتناع بمنع النواب حق المبادرة : « اما اذا شاء المجلس فيما بعد اي بعد درس الموازنة - والاعتمادات الاضافية والاستثنائية في حكمها - ان يقرر مشاريع مفيدة واحتاج الى المال ، فله الحق كل الحق ان يفعل ذلك » .

ولم يعترض أحد من النواب على هذا القيد . لا بل ان النائب يوسف سالم أكد به قوله : « الفكرة الاصلية هي حماية النواب من طلاب الوظائف ، او الزيادات في المعاشات وهي فكرة يجب ان يحافظ عليها . غير ان ذلك لا يتم بالنص الموضوع . لذلك أرى أن نرجع الى الأكثرية المطلقة من اعضاء المجلس في تقرير الشؤون المالية » .

ثانياً - ان لا تقدم الاقتراحات بهذا الشأن بصفة الاستعجال المكرر . وذلك لكي تدرس وتمحص في اللجان بروية وتبصر . فلا تفاجأ الحكومة فيها وهي لا تحمل في ذهنها ارقام الموازنة ومال الاحتياط .

وهذا ما ألمح اليه رئيس مجلس النواب الفرنسي ، عندما أراد ان ينبه الحكومة الى حق النواب في اقتراح القوانين المالية فقال : « لم يعد ثمة خطر

(١) كانت المادة قبل التعديل تفترض الاغلبية المطلقة من مجموع عدد النواب .

من مثل هذه الاقتراحات طالما انه يمكن تدقيقها بواسطة لجنة الاقتراحات النيابية واللجان الخاصة » .

ثالثاً - ان تعلن الحكومة ، ولو كانت تعارض الاقتراح ، او ان يثبت بصورة أكيدة ان المال متوفر لأن اقرار اعتماد ما والمال مفقود ، يجعل البحث بدون فائدة وبدون موضوع .

ب - المبادرة البرلمانية في قضايا القروض :

تنص المادة ٨٨ من الدستور : « لا يجوز عقد قرض عمومي ، ولا تعهد يترتب عليه اتفاق من مال الخزانة ، الا بموجب قانون » .

ان المبادرة البرلمانية في قضايا القروض ، هي اخطر منها في قضايا احداث النفقات وطلب الاعتمادات . ومع ذلك فليس من نص يمنعها . ولا يحق للرئيس ان يرفضها بحجة لادستوريتها . وفي ٣ تموز سنة ١٨٧٥ ، قدم في المجلس الفرنسي اقتراح مستعجل من احد النواب لعقد قرض لمصلحة غرقى منطقة الميدي فرد طلب الاستعجال وأحيل الاقتراح على لجنة الاقتراحات التي رفضته فلم يعرض على المجلس .

ج - في المنح الاستثنائية :

لا نص يمنع نائباً من تقديم اقتراح باعطاء منحة استثنائية . ولا يحق للرئيس رفض مثل هذا الاقتراح . ولكن اللجنة المالية عادة تعارض ، لأسباب مبدئية ، مثل هذه الاقتراحات اذا لم تكن من مبادرات الحكومة (١) .

د - التقييم الوقي :

ان المبادرة البرلمانية مقيدة بأحكام المادة ٤٦ من النظام الداخلي المناقضة لنص المادة ٣٨ من الدستور .

(١) اوجين يار رقم ٦٨ .

فالمادة ٤٦ من النظام الداخلي تنص ان « للمجلس ان يقرر امّا اعتماد المشروع او تعديله او رفضه او اعادته ثانية الى اللجنة التي نظرت فيه أولاً او الى لجنة اخرى او اعادته الى الحكومة » .

« فاذا قرر المجلس رفض المشروع ، امتنع النظر فيه ثانية من قبل المجلس قبل مضي ستة أشهر على الرفض : واذا قرر اعادته الى الحكومة ، امتنع عليه النظر فيه مجدداً قبل مضي ثلاثة اشهر على قرار الاعادة » .

أمّا المادة ٣٨ من الدستور فتص على ان « كل اقتراح قانوني لم ينل موافقة المجلس ، لا يمكن ان يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه » .

فهل ان عبارة « اقتراح قانوني » تشمل مشاريع الحكومة واقتراحات النواب على السواء ؟

وهل تطبق المادة ٤٦ من النظام الداخلي وهي تقيّد حق المبادرة لستة أشهر ، أم تطبق المادة الدستورية وهي تقيّد هذا الحق في العقد نفسه فقط ؟

١ - ان عبارة « اقتراح قانوني » تشمل ولا شك مشاريع الحكومة واقتراحات النواب . وهذا الأمر يستنتج من الأحكام التالية :

أ - ان المادة ٤٦ قد أشارت الى هذا القيد تفسيراً للمادة ٣٨ من الدستور وشملت حق المبادرة البرلمانية والحكومية على السواء .

ب - ان المشترع عندما قد امتوحى نصوص الدستور والنظام الداخلي من النصوص الفرنسية واجتهاد المجالس الفرنسية . فما هو حكم مشاريع الحكومة في هذه النصوص والاجتهادات ؟

ان نظام مجلس النواب الفرنسي لدستور ١٨٧٥ لم يتناول بالمنع الا الاقتراحات المقدمة من النواب .

ولذلك جرى التساؤل في فرنسا عما اذا كان شمول هذا النص مشاريع

الحكومة يعتبر دستورياً . ففيل في هذا الشأن : (١) ان حدود حق المبادرة البرلمانية معينة في النظام الداخلي الذي هو القانون النافذ بحق جميع اعضاء المجلس . ولكن حق المبادرة الحكومية لا يعترف بمحدود في غير نص الدستور . وكل اساءة في استعمال هذا الحق تترتب عليه المسؤولية الوزارية .

فعندما لم تكن السلطة التنفيذية غير تفويض Délégation من المجلس قبل دستور ١٨٧٥ ، كان النظام الداخلي ينص صراحة على ان مشاريع القوانين التي ردها المجلس بعد المذاكرة الثالثة لا يمكن ان تقدم ثانية قبل مرور ثلاثة أشهر .

ولكن اذا كان نظام مجلس النواب لم ينص الا على الاقتراحات المقدمة من الحكومة فان نظام مجلس الشيوخ كان جازماً بالقول : بأن كل مشروع tout projet رد بعد احدى المذاكرتين ، لا يمكن عرضه ثانية قبل مرور ثلاثة أشهر .

ولذلك يمكن القول ان عبارة « اقتراح قانوني » الواردة في المادة ٣٨ من دستورنا تشمل مبادرة الحكومة ومبادرة النواب .

٢ - بقي ان نتساءل : أي مدة نطبق على مبدأ تضيق حق المبادرة ؟ أمدة الستة أشهر المنصوص عليها في النظام الداخلي أو المدة المنصوص عليها في الدستور ، والقائلة بمنع طرح المشروع ثانية في الدورة نفسها ؟

والسؤال ذو أهمية اذا افترضنا ان ثمة مشروعاً رفض في آخر يوم من الدورة العادية ثم فتحت دورة استثنائية على الأثر . فهل يجوز للحكومة ان تقدم المشروع المرفوض وقد لا يكون بين التاريخين أكثر من أسبوع ؟

يجب أن نلاحظ أولاً ، أنه ليس من المعقول أن تقدم حكومة على تحدي المجلس بهذا الشكل السافر ، فتقدم له مشروعاً لم ينقض على رفضه أكثر من

١ - اوجين بيار رقم ٧٠ .

بضعة أيام . ولكن يلاحظ أيضاً ان المجلس يتساهل في هذا الامر كثيراً ، يدفعه الى هذا التساهل مصلحة البلاد العامة (١) .

ومن جملة الأمور التي يجب التساهل فيها ، مسألة القوانين المتعلقة بالتصديق على المعاهدات التي استئنيت بالنظام الفرنسي بنص صريح .

— فان الطابع الخاص للقوانين المتعلقة بالتصديق على المعاهدات ، يحذو بنا للتوسع بالتفسير . اذ ان الأمر هنا يتعلق بقضية مع دولة اجنبية ، وقد يكون التقيد بالشكليات سبباً للاساءة الى العلاقات القائمة بيننا وبين هذه الدولة ، أو سبباً لحرمان البلاد من منافع اقتصادية وسياسية يمكن ان تتأثر عن تصديق المعاهدة .

٣ - استرداد الاقتراح :

كل من يملك حقاً هو حر في ممارسته . فان حق النواب والحكومة باقتراح القوانين يستتبع حتماً الحق باستردادها .

ان نظامنا الحالي لم ينص كما نص النظام الفرنسي على هذا الحق والنظام الفرنسي لم ينص على الأصول التي يجب اتباعها في استرداد الاقتراحات والمشاريع .

وقد جرت العادة في المجلس الفرنسي على ان يتم استرداد الاقتراح احياناً في الجلسة العلنية . ولكن الاسترداد يتم غالباً بموجب كتاب يقدمه صاحب الاقتراح الى الرئيس . ويمكن ان يطلب في هذا الكتاب عدم طرحه على المجلس ، فيكتفى بارسال صورة عنه الى اللجنة .

وكان الرؤساء احياناً يكتفون بتصريح شفهي في امانة سر المجلس . ولكن اللجنة التي تدرس الاقتراح يمكنها ان تطلب تلاوة كتاب الاسترداد في جلسة علنية لترفع يدها عن الاقتراح .

١ - اوجين بيار صفحة ٦٩ .

لقد نصت المادة ٨٠ من النظام الفرنسي لدستور ١٨٧٥ ان صاحب الاقتراح يمكنه ان يسترد اقتراحه حتى ولو كان قد شرع بمناقشته .

وقد توسع الاجتهاد فقبل باسترداد الاقتراح ، حتى بعد التصديق على المواد وقبل اجراء التصويت الجماعي .

ولكن اذا طلب صاحب الاقتراح استرداده اثناء المناقشة فهب نائب آخر واعلن فوراً انه يتبناه فهل يجب ام لا متابعة المناقشة ؟

قلنا ان نظامنا الداخلي لم يتضمن اي نص يتعلق بالاسترداد ولكن حق الاسترداد في رأينا بديهي لا يحتاج الى نص .

ولقد طبقت قاعدة الاسترداد في مجالسنا مرات عديدة ولكن رئيس المجلس في سنة ٩٥٢ قبل الاسترداد اجتهداً مع انعدام النص الذي يجيزه ورفض التبرير بحجة عدم وجود نص يجيزه .

وفي جلسة ٢٣ - ١٠ - ١٩٥٢ جرت بهذا الشأن مناقشة حامية بين رئيس المجلس والمؤلف بشأن مشروع قانون بمنع عفو عام عن جرائم المطبوعات تقتطف منها ما يلي :

الرئيس - والآن ننتقل الى جدول الاعمال لمتابعة المناقشة في مشروع القانون المستعجل المكرر المقدم من حضرة النائب الاستاذ ديكران توسباط والمتعلق بمنع عفو عام عن جرائم المطبوعات .

ديكران توسباط - انا اطلب سحب المشروع بعد ان صدر العفو عن الصحف المعطلة وصدر قانون المطبوعات الجديد .

الرئيس - اذا وافق المجلس على سحبه يسحب .

انور الخطيب - انا اتبنى المشروع ولا اريد ان يسحب .

الرئيس - لقد بقي المشروع قيد الدرس في المجلس وعلى كل فانا اطرحه للتصويت بعد ان نوقش طويلاً وقد فقد النصاب يومئذ لطول المناقشة . وقد ورد على هذا المشروع تعديل من السيد جان سكاف .

جان سكاف - لقد سحبت التعديل .

صبري حماده - لا يمكن للنائب ان يتبنى مشروعاً تقدم به سواه .

انور الخطيب - ان هذا المشروع وضع تحت المناقشة على بساط البحث ووافق المجلس على صفته المستعجلة المكررة فاذا اراد صاحبه ان يسحبها فهذا لا يعني ان المجلس يجب ان يتخلى عن صلاحياته .

لذلك اني اقبى المشروع وارجو ان يطرح للتصويت .

الرئيس - هل يمكن للنائب ان يتبنى المشروع ؟

بيار اده - ما دامت الغاية من المشروع قد تحققت بعد ان صدر العفو عن الصحف المعطلة وصدر قانون المطبوعات الجديد فلماذا البحث ؟

انور الخطيب - ان الحكومة صرحت بأنها اصدرت عفواً خاصاً ونحن نريد عفواً عاماً .

الرئيس - اني اسأل هل للنائب حق بتبني المشروع قانونياً ؟

انور الخطيب - عندما دخل هذا المشروع الى المجلس كان يجب ان يمر حسب الاصول بمرحلتين :

ان يناقش بصفته المستعجلة المكررة فنوقشت ثم نوقش في اساس الموضوع وانتهت المناقشة ، وجاء دور التصويت وفقد النصاب . فلم يعد لصاحبه الحق بسحبها فاذا تخلى عنه فان يد المجلس عليه . فلا يسحب الا بقرار من المجلس .

صبري حماده - ان مشاريع القوانين التي تصدر عن النواب ، يظل لاصحابها الحق بسحبها من اللجنة ولكنها عندما تصبح في المجلس يصبح من

حق المجلس وحده ان يسحبها بعكس المشاريع التي ترد من الحكومة الى المجلس فعند ابتداء البحث بها للحكومة الحق ان تسحبها اذا شاءت ، ولا يمكن للنائب قانونياً ان يتبنى المشاريع لأنها تدرس من قبل المجلس . واني اعود الى اصل المشروع ...

ان الابتداء في درس هذا المشروع هو غير قانوني لأنه اتى الى المجلس في دورة استثنائية ولم يرد ذكره في مرسوم الدورة . لذلك فان بإمكان المجلس ان يقبله او يرفضه ، لأن كل ما قرر في اول الامر هو غير قانوني فارجو من الرئيس ان يعرض على المجلس قبول المشروع او رفضه .

الرئيس - لقد قرر المجلس اعطاء صفة الاستعجال المكرر لهذا المشروع واني استشير النواب في قبول هذا القانون او رفضه .

انور الخطيب - لا يجوز طرح رفض المشروع بعد ان تبنيته وتقرر اعطاءه صفة الاستعجال .

الرئيس - هل لديك مادة قانونية ؟

انور الخطيب : نعم ان لدينا قانوناً نوقش فيه .

الرئيس : من يوافق على طلب السيد ديكران توسطات باسترداد هذا المشروع فليرفع يده .

- اكثرية -

الرئيس : استرد المشروع .

والآن ننقل الى مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٠٤٢ والمتعلق بمساعدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية .

انور الخطيب : انني انسحب من الجلسة احتجاجاً على موقف المجلس غير القانوني من مشروع القانون المستعجل المكرر بشأن العفو عن جرائم المطبوعات واطلب تسجيل هذا الاحتجاج في محضر الجلسة.

* * *

ان استرداد الاقتراح بعد ان جرى تبنيه هو في رأينا مخالف للأصول البرلمانية ، لأن يد المجلس لا ترتفع عن الاقتراح ما لم يقبل المجلس ولو ضمنا بسكوته بهذا الاسترداد . فان تدخل نائب واحد يكفي لمتابعة النظر في الاقتراح .

L'intervention d'un seul membre suffit pour que la proposition soit retenue (١)

والنظام الفرنسي كان واضحاً في هذا الشأن فنص صراحة على ان لصاحب الاقتراح حق استرداده كما نص ان لكل نائب ان يتبنى هذا الاقتراح وتجب عندئذ متابعة المناقشة فيه .

وبالاستناد الى هذا النص الذي يجب ان يطبق عندنا اجتهاداً آثار المؤلف هذا الامر في المناقشة الآتية الذكر .

الفصل الثالث

المبادرة الحكومية او مشاريع الحكومة

١ - الاصول : ان مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة يجب ان ترفق بمذكرة توضيحية للاسباب الموجبة ، وبرسوم من رئيس الجمهورية يعين الوزير او الوزراء المسؤولين ويجب ان تقدم اما من رئيس الوزراء واما من احد الوزراء باسم الحكومة ، الى رئيس مجلس النواب .

وعندما يقدم المشروع ، يجب ان يأخذ مجراه القانوني ، أي ان يدرس ويناقش وفقاً لاحكام النظام الداخلي .

«ففي بدء الجلسات يأخذ المجلس علماً بموضوع الاقتراحات (يعني الاقتراحات والمشاريع) ويحيلها الرئيس فوراً الى اللجان المختصة» (المادة ١٤١ من نظامنا الداخلي) .

فلا يمكن اذا للمجلس بشخص رئيسه ان يرفض النظر في المشروع بعد ان يضع يده عليه . فاذا قدمت الحكومة مشروعاً واحاله الرئيس على دائرة المحفوظات Archives فيكون قد خالف الدستور . ولكن مما لا خلاف عليه ان للمجلس ان يعيد الى الحكومة مشروع قانون قدمته ويدعوها لتعديله ، كما ان له ان يتخذ قراراً بتكليف الحكومة بتقديم مشروع معين . وفي هذا الشأن قيل : « ان الحكومة ليست حرة دائمة في ممارسة حق المبادرة التشريعية اذ قد

تكون مكرمة على ذلك اما تنفيذاً لقرار المجلس واما تنفيذاً لنص قانوني سابق يلزمها بتقديم المشروع » .

٢ - قيود حق المبادرة الحكومية :

١ - ان حق المبادرة الحكومية لا يمكن ان يمارس قبل ان يؤلف رئيس الجمهورية حكومته .

٢ - ان حق المبادرة الحكومية مقيد بنص المادة ٣٨ من الدستور والمادة ٤٦ من النظام الداخلي . وقد اتينا على تفصيل هذا الامر عند البحث في قيود حق المبادرة البرلمانية .

٣ - استرداد المشروع :

ان نظامنا كالنظام الفرنسي لم ينص على حق الحكومة باسترداد مشروع قدمته ولكن هذا الحق هو بديهي ولا خلاف فيه^(١) . ولكن يجب لاسترداد مشروع الحكومة مرسوم من رئيس الجمهورية . فلا يكفي ان يصرح الوزير المسؤول باسترداد المشروع . ان الحكومة لا تملك استرداد المشروع فحسب بل ان لها ان تسترد قسماً منه وتصر على الباقي ، ولكن يجب ايضاً في هذه الحالة ان يتم الاسترداد بمرسوم .

٤ - سقوط المشروع او الاقتراح :

ان انتهاء ولاية المجلس ، لا يسقط امام المجلس الجديد ، مشاريع الحكومة التي لم يبت بها المجلس السابق .

اما اقتراحات النواب فتعتبر ساقطة امام المجلس الجديد ، الا اذا تبناها ، بكتاب خطي ، احد النواب .

(١) اوجين بيار رقم ٧٦

الفصل الرابع

نفاذ القوانين

يعتبر القانون نافذاً بعد اصداره من رئيس الجمهورية ونشره :

أ - اصدار القانون :

هو اعلان من رئيس الجمهورية بأن السلطة التشريعية قد سنت القانون وأمر بأن يعمل به . ولذلك فان كل قانون يصدره المجلس يتوج بهذه العبارة : « اقر مجلس النواب ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه »

ب - نشر القانون : « بمقتضى المادة ٥٦ من الدستور ان رئيس الجمهورية ينشر القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية خلال شهر بعد احوالها على الحكومة . اما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً خاصاً بوجوب استعجال نشرها فيجب عليه ان ينشرها في خلال خمسة ايام » .

يتم النشر في الجريدة الرسمية الذي يعتبر الطريقة القانونية الوحيدة لنشر القانون الجديد .

والغاية من نشر القانون هو وضعه في متناول علم الناس . فلا يجوز ان يطبق قانون بحق شخص لم يعلم به .

ان لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على القانون الذي صدقه المجلس وذلك عن طريق طلب اعادة النظر فيه .

ج - اعادة النظر

لرئيس الجمهورية الحق بأن يطلب اعادة النظر في القانون مرة واحدة في خلال المهلة المعينة لنشره ، ولا يجوز ان يرفض طلبه . وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حـل من نشر القانون الى ان يوافق عليه المجلس بعد مناقشة اخرى في شأنه وقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الاعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً (المادة ٥٧ من الدستور) .

ان هذه المادة من دستورنا مأخوذة عن المادة السابعة من قانون ١٦ تموز سنة ١٨٧٥ الفرنسي وعن المادة ٧١ من الدستور البوليفي ولكن مع بعض الفوارق .

فموجب القانون الفرنسي المشار اليه ، كات بحق لرئيس الجمهورية ، بعد اقرار المشروع ، ان يطلب برسالة معللة الى مجلسي الشيوخ والنواب مذكرة جديدة ، ولا يمكن رفض طلبه . وفي هذه الحالة تطبع الرسالة المعللة وتوزع على النواب . ثم يحال الموضوع الى لجنة خاصة لوضع تقرير تجري على ضوءه المذكرة المطبوعة .

وينص الدستور البوليفي على اصول اعادة النظر فيقول :

« ان ملاحظات السلطة التنفيذية توجه الى المجلسين اللذين يجتمعان في مجمع واحد . فاذا رأيا هذه الملاحظات في محلها عدلا المشروع على ضوءها . واذا رأيا العكس وأصرا على رأيها باغلبية الثلثين توجب على رئيس الجمهورية نشر القانون فاذا امتنع رئيس الجمهورية عن نشر القانون كان لرئيس مجلس الشيوخ ان ينشره .

لم ينص دستورنا على الرسالة المعللة ولكن التقليد جرى على ارفاق القانون المطلوب اعادة النظر فيه بكتاب يشرح الاسباب الموجبة لاعادة النظر .

وحالما يصل القانون الى رئيس المجلس يحيله الى اللجنة المختصة ، ويستحسن في

رأينا ان تجتمع هذه اللجنة مع لجنة الادارة والعدلية برئاسة رئيس المجلس أو نائبه . وبعد ان تدرسه اللجنة وتضع تقريرها ترفعه الى المجلس لاعادة النظر فيه . وللمجلس عند اعادة النظر ان يتخذ احد المواقف الآتية :

١ - اما ان يعدل النص على ضوء مذكرة رئيس الجمهورية وفي هذه الحالة يعاد القانون الى الرئيس فينشره . واما ان يصر على رأيه ويجب في هذه الحالة ان يتخذ القرار بالاغلبية المطلقة من مجموع اعضاء المجلس لا بالاغلبية المطلقة من نصاب الجلسة .

ولكن قد يطرح على التصويت مبدأ الاصرار على القانون فيسقط لعدم حصول الاغلبية المطلقة من مجموع اعضاء المجلس .

فهل ان سقوطها يعني حكماً تبني ملاحظات السلطة التنفيذية ، ام يجب التصويت والمناقشة في المشروع مادة مادة .

وهل يجوز عندئذ للمجلس ان يتبنى نصاً جديداً غير النص الذي تقترحه السلطة التنفيذية ؟

ان ارسال القانون الى المجلس لاعادة النظر فيه من شأنه في رأينا ان ينشر القانون ويترتب على ذلك :

أ - انه يجب اعادة المناقشة فيه والتصويت عليه مادة مادة .

ب - ان للمجلس الحق ان يتبنى نصاً جديداً مختلفاً عن النص السابق وفي هذه الحالة يصوت على القانون بالاغلبية المطلقة من نصاب الجلسة ويبقى حق رئيس الجمهورية بطلب اعادة النظر في النص الجديد قائماً .

د - الغاء القانون

الغاء القانون هو وقف العمل به نهائياً . والسلطة التي سنت التشريع هي

التي تقرر الغاءه .

ويكون الالغاء صريحاً Abrogation expresse كما يكون ضمناً ،
abrogation tacite فالالغاء الصريح يتم بنص تشريعي جديد يتضمن الغاء
التشريع السابق .

ويعتبر بمنزلة الالغاء الصريح توقيت التشريع بزمان معين من وقت صدوره
فيعتبر القانون ملغى عند انتهاء الزمان المعين له .

اما الالغاء الضمني فيكون باصدار قانون جديد تتعارض احكامه مع احكام
القانون القديم . فيعتبر القانون الجديد ناسخاً للحكم القديم لاستحالة اعمال
النصين المتناقضين .

وتجدر الاشارة اخيراً الى ان القانون لا يلغى بعدم الاستعمال Le désuétude
مهما طالت مدة اهماله .

الباب السادس

اختصاصات المجلس القضائي

Les attributions judiciaire de la chambre

الفصل الاول

المجلس الاعلى La Haute Cour

١ - اخلل الذي يعثور الحياة الدستورية عندنا :

تنص المادة الثمانون من الدستور على تأليف المجلس الاعلى من سبعة نواب
ينتخبهم مجلس النواب ، وثمانية من اعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات
التسلسل القضائي ، او باعتبار الاقدمية اذا تساوت درجاتهم . ويجتمعون
تحت رئاسة ارفع هؤلاء القضاة رتبة . وتصدر قرارات التجريم من المجلس
الاعلى بغالبية عشرة اصوات وسيصدر قانون خاص تعين بموجبه اصول
المحاكمات التي يجري عليها هذا المجلس .

ومنذ اعلن الدستور اللبناني في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦ وهو لم يخل من هذه
الفقرة الاخيرة .

ولقد تناول التعديل الدستور اكثر من مرة وبصورة خاصة تناول هذه
المادة في ١٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ .

وتعاقبت الحكومات منذ ذلك التاريخ اي منذ اربع وثلاثين سنة ولم تفكر

حكومة واحدة بوضع هذا القانون الخاص .

وغير خاف ان عدم تطبيق احكام القانون يعد خرقاً له . فالخرق الذي هو بالواقع عمل ايجابي يمكن ان يكون نتيجة لعمل سلبي أى لامتناع عن تنفيذ .

وطالما ان هذه المادة التي تفرض وضع قانون خاص لأصول المحاكمة لم تنفذ احكامها بعد فان هذا الامتناع هو خرق للدستور .

وفضلاً عن ذلك فان المجالس النيابية التي تعاقبت لم تنتخب ولو مرة واحدة الاعضاء السبعة الذين يؤلفون قسماً من المجلس الاعلى ، كما ان الحكومة لم تقدم قائمة باسماء القضاة الثانية الا على رتبة الذين يؤلفون القسم الثاني من هذا المجلس .

٢ - ما يجب عمله لسد هذا الخلل :

ان اول ما يجب ان تهتم له الحكومة والمجلس هو وضع هذا القانون . ولقد سبق لنا ان تقدمنا باقتراح بهذا الشأن بقي مدفوناً في ادراج المجلس النيابي . وقد ارفقناه بدراسة تعتبر بمثابة الاسباب الموجبة لذاك الاقتراح . واننا اذ ثبت هنا هذه الدراسة بعد تصحيحها يهنا ان نسهل عمل الحكومة والمجلس بنشر اقتراح القانون ايضاً :

النبة الاولى

تأليف المجلس الاعلى

يتألف المجلس الاعلى من هيئة حكم وهيئة تحقيق ، ونيابة عامة ، وديوان كتبه .

فهية الحكم تتألف من الاعضاء المنصوص عليهم في المادة الثمانين من الدستور اللبناني وهم سبعة من النواب وثمانية من القضاة .

اما هيئة التحقيق فتألف من رئيس يعينه مجلس القضاء الاعلى ومعاونين ينتخبهما المجلس بأكثرية الثلثين بالاقتراع السري من بين النواب .

وتألف النيابة العامة التي تتولى الملاحقة بعد الاتهام من المجلس ، من نائب عام ينتدبه مجلس القضاء الاعلى ومعاونين ينتخبهم المجلس من بين اعضاءه بالاقتراع السري بأكثرية الثلثين .

اما الديوان فيتألف من كتبة يعينهم المجلس في بداية كل عقد تشريعي من بين موظفيه .

النبة الثانية

صلاحية المجلس الاعلى

١ - مدى هذه الصلاحية :

تنحصر صلاحية المجلس الاعلى بمحاكمة اعضاء السلطة التنفيذية من اجل اعمالهم في وظائفهم :

١ - يلاحق رئيس الجمهورية امام هذا المجلس للخيانة العظمى وخرق الدستور (المادة ٦٠) .

٢ - يلاحق الوزراء امام هذا المجلس للخيانة العظمى والاخلال بالواجبات المترتبة عليهم (المادة ٧٠ و ٧١) .

ولا يمكن ان يحاكم المدراء العامون كالوزراء امام هذا المجلس ، وأن تكن صلاحياتهم عندنا كصلاحيات امناء سر الدولة Secrétaires d'Etat في الدول الاخرى . ذلك لأنهم غير مسؤولين امام المجلس النيابي بل يحاكمون امام المحاكم العادية .

٣ - لاصلاحية المجلس الاعلى بمحاكمة اشخاص آخرين ولو كانت جرائمهم سياسية الا اذا كانوا شركاء المتهم او متدخلين في الجرم او محرضين .

٤ - لا يحاكم احد من هؤلاء المسؤولين أي رئيس الجمهورية والوزراء ، الا بسبب اعمال وظيفته وبناء على اقتراح بالاتهام يصوت عليه المجلس النيابي .

ب - ممارسة هذه الصلاحية :

ان القانون الفرنسى الصادر في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٤٦ يفرض على المجلس الاعلى ان يتقيد بنصوص قانون العقوبات وانه لا يمكنه - كما كان يفعل مجلس الشيوخ قبل هذا التشريع - ان يتحرر من قاعدة « شرعية الجرائم » التي تقول : « لا تفرض عقوبة ولا تدبير احترازي او اصلاحي من اجل جرم لم يكن القانون قد نص عليه حين اقترافه » ومن قاعدة « شرعية العقوبات » التي تقول « لا يقضي باية عقوبة لم ينص القانون عليها حين اقتراف الجرم » .

وما دام المجلس مقيداً بهاتين القاعدتين فلا يمكنه ان يتمسك الا بالافعال الموصوفة جنائياً او جنحة بقانون العقوبات او القوانين الخاصة ، ولا ان يفرض الا العقوبات المنصوص عليها في هذه القوانين .

وازاء هذا النقص في التشريع الفرنسى يجب التساؤل كيف يمكن فرض عقوبة ما على جريمة الخيانة العظمى طالما ان هذه الجريمة لم تحدد في القانون .

اذا كان المتهم من الوزراء ، وكانت التهمة الاخلال بواجبات الوظيفة ، فالمجلس الاعلى لا يحكم عليه إلا اذا كان عمله يؤلف جرماً جزائياً . وان لم يكن عمله يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فالمجلس النيابي يمكنه ان يتخلص من الوزارة بسبب خطأها السياسي وذلك باسقاطها اذا كانت لا تزال في الحكم .

ولكن ما العمل اذا كانت القضية تتعلق برئيس الجمهورية ، والقانون كما قلنا

لم يحدد الخيانة العظمى والمجلس مقيد بمبدأ « شرعية الجرائم » وشرعية العقوبات ؟

يقول العلامة Esmein ان المجلس الاعلى يتمتع بحق استعمال عقوبتين : احدهما سياسية هي عزل رئيس الجمهورية والثانية جزائية ، لها وحدها الصفة الجزائية بكل معنى الكلمة *Stricto sensu*

ويقول ان الاتهام بالخيانة العظمى ، وتحقق هذه الخيانة من قبل المجلس الاعلى ، لهما مفعول يقضي بازالة الحصانة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية والتي تجعله غير مسؤول جزائياً وسياسياً عن اعمال وظيفته .

فالاتهام بالخيانة العظمى من قبل المجلس النيابي وان لم يعن وجود جنائية او جنحة تستلزم عقوبة جزائية الا انه يعني حتماً ان رئيس الجمهورية قد اتى فعلاً فظيلاً ، الامر الذي يستنتج منه ان الخيانة العظمى يمكن ان توجد ولو لم يحددها نص قانوني ، خصوصاً متى كان الفعل الذي اتاه الرئيس يمكن ان يوصف بالاجرام السياسي *incrimination politique*

اما عندنا فالوزراء ، كرئيس الجمهورية ، يحاكمون من اجل « الخيانة العظمى » ايضاً فاذا لم يحدد القانون الافعال التي تشكل « خيانة عظمى » كان على المجلس اذا عرضت عليه قضية ما ان يبحث احد امرين :

اما ان يكون المتهم قد ارتكب خطأ سياسياً فحسب - لا يقع طبعاً تحت طائلة قانون العقوبات - فيحكم بهذه الحالة عليه بالعزل فحسب - وهذه عقوبة سياسية تقمع خطأ سياسياً دون ان يخرق مبدأ « شرعية العقوبات » .

Nullum crimen nulla poena sine lege

واما ان يكون المتهم قد ارتكب فعلاً جرمياً الى جانب الخطأ السياسي فيحكم عليه بمقتضى احكام قانون العقوبات فضلاً عن عقوبة العزل .

والجدير بالذكر ان القانون الفرنسى سمح للمتضرر ان يطالب بحقوقه الشخصية امام المجلس الاعلى بالرغم من صفته السياسية لان المشتري اراد ان يوصل الى اذان هذا المجلس « صوت الضحية » .

النبة الثالثة - اصول المحاكمة

أ - الاتهام : مر بنا ان الملاحقة امام المجلس الاعلى لا يمكن ان تتم الا باتهام من المجلس النيابي .

والاتهام يصوت عليه بالاقتراع السري ويجب ان ينال اغلبية الثلثين من مجموع اعضاء المجلس النيابي . باستثناء النواب السبعة المدعويين للاشتراك في تشكيل هيئة المجلس الاعلى .

والمجلس الاعلى يضع يده على الدعوى بناء على قرار الاتهام الذي يبلغه رئيس المجلس النيابي فور التصويت على الاتهام الى رئيس المجلس الاعلى والى النائب العام .

ب - التحقيق : تضع هيئة التحقيق يدها على الدعوى بناء على « طلب النائب العام » وتحقق في الامور المنسوبة الى المتهم . وهي تتمتع بالحقوق التي يتمتع بها قاضي التحقيق في الدعاوى الجنائية ومنها حق التوقيف والاحضار واخلاء السبيل . وهي تضع يدها على الدعوى بكل فعل جديد يكتشفه التحقيق . وقد يطل التحقيق اثناء الدعوى اشخاصاً لم يرد ذكرهم في الاتهام . فاذا كان هؤلاء الاشخاص ممن يجب لاحالتهم اتهام المجلس النيابي ، وجب على هيئة التحقيق ان تنتظر هذا الاتهام والا وضعت يدها على الدعوى بحق الاشخاص العاديين .

وعندما ينتهي التحقيق يضع النائب العام مطالعته الخطية بخلال اسبوع ثم يعيد الاوراق الى هيئة التحقيق لتضع قرارها اما بمنع المحاكمة واما بالاحالة امام المجلس الاعلى .

ج - المحاكمة : تجري المحاكمة علنية الا اذا قرر المجلس الاعلى اجراءها سرية وتم كما تتم المحاكمات العادية بالدعاوى الجنائية .

وبعد انتهاء المحاكمة يستمع كلام المتهم الاخير ويعلن ختام المحاكمة .

د - القوار - يتذاكر المجلس الاعلى اولاً بقضية التجريم بغالبية عشرة اصوات ثم بالاسباب الخفيفة . ثم بتحديد العقوبة . ويصدر قراره معللاً . وهو مقيد بالامور الواردة في قرار الاحالة ، ولا يحق له ان يتناول غيرها . الا ان له ضمن الحدود المعينة في القانون الجزائي تغيير وصف الجرم .

ولا يقبل قرار المجلس الاعلى الاستئناف ولا التمييز . ولم يمنع القانون الفرنسي اعادة المحاكمة ولكنه لم يعين لها اصولاً .

ولا بد من الاشارة اخيراً انه بموجب القانون الفرنسي لا يجوز للمتهم ولا للنيابة العامة ان يطلب رد القضاة .

الفصل الثاني

خلال الدور التشريعي الذي ابتداء في نيسان سنة ١٩٥١ وانتهى بمجلس المجلس سنة ١٩٥٢ وضعنا مشروع قانون لاصول المحاكمات لدى المجلس الاعلى . وقد حفظ هذا المشروع في ادراج المجلس ولا يزال . واننا تسهلاً لمهمة الحكومة والمجلس ثبت نص هذا المشروع بعد تصحيحه .

مشروع قانون

اصول المحاكمات لدى المجلس الاعلى

١ - تشكيل المجلس :

المادة الاولى - يتألف المجلس الاعلى لمحاكمة اعضاء السلطة التنفيذية من هيئة حكم وهيئة تحقيق ونيابة عامة وديوان .

المادة الثانية - تتألف هيئة الحكم من ثمانية من أعلى قضاة المحكمة العليا ، ومن سبعة أعضاء من المجلس النيابي . وينتدب الرئيس قاضيين من الهيئة الاضافية وينتخب المجلس نائبين ويشكلون جميعاً الهيئة التكميلية اذا تعذر جلوس احد اعضاء الهيئة الاصلية .

المادة الثالثة - ينعقد المجلس الاعلى برئاسة رئيس المحكمة العليا وبحضور الهيئة الاصلية والهيئة التكميلية ولا يشترك اي عضو من الهيئة التكميلية في المحاكمة الا اذا حل محل عضو اصيل .

المادة الرابعة - تتألف هيئة التحقيق من قاض كبير ينتدبه مجلس القضاء الاعلى ومن اثنين من اعضاء مجلس النواب .

المادة الخامسة - تتألف النيابة العامة من قاض كبير ينتدبه مجلس القضاء الاعلى ومن معاونين ينتخبها المجلس النيابي من بين اعضائه .

المادة السادسة - ينتخب المجلس في بدء كل دور تشريعي ، النواب الذين يشتركون في هيئة الحكم الاصلية والتكميلية ، وهيئة التحقيق والنيابة العامة بطريقة الاقتراع السري ، وبالاكثرية المطلقة . ويشترط ان يكونوا من حملة شهادة الحقوق او من الذين مارسوا القضاء او المحاماة واتموا الاربعين من عمرهم .

المادة السابعة - يتألف ديوان المجلس الاعلى من رئيس كتبة وعدد من الكتبة يعينهم رئيس المجلس النيابي من بين موظفيه في بداية كل دور تشريعي .

٢ - الصلاحية :

المادة الثامنة - تنحصر صلاحية المجلس الاعلى بمحاكمة اعضاء السلطة التنفيذية والاشخاص العاديين اذا كانوا شركاء لهم او محرضين او متدخلين .

المادة التاسعة - لا يلاحق رئيس الجمهورية حال قيامه بالوظيفة الا عند ارتكابه جريمة الخيانة العظمى او خرق الدستور . اما فيما يختص بالجرائم العادية ، فتخضع تبعته فيها للقوانين العامة ، ولكنه يلاحق من اجلها امام المجلس الاعلى .

المادة العاشرة - يلاحق الوزراء لعلي الخيانة العظمى وخرق الدستور والاخلال بالواجبات المترتبة عليهم .

المادة الحادية عشر - يعنى بالخيانة العظمى كل عمل من الاعمال المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

المادة الثانية عشر - يعنى بخرق الدستور كل عمل يتجاوز فيه احد اعضاء السلطة التنفيذية حدود الدستور .

المادة الثالثة عشر - يعنى بالاخلال بالواجبات المترتبة على الوزير كل عمل من اعمال الوظيفة يتجاوز فيه الوزير حدود القوانين المرعية الاجراء او يتنافى مع شرف رسالة الحكم وقداستها .

٣ - التحقيق :

المادة الرابعة عشر - لا يلاحق رئيس الجمهورية او احد اعضاء السلطة التنفيذية من اجل اعمال الوظيفة الماعينة في الفصل السابق الا بناء على اقتراح بالانتهام وفقاً لاحكام المادتين ٦٠ و ٧٠ من الدستور .

المادة الخامسة عشر - يبلغ رئيس مجلس النواب صورة عن محضر التصويت على اقتراح الانتهام الى رئيس المجلس الاعلى والى النائب العام بخلال اربع وعشرين ساعة من تاريخ التصويت .

المادة السادسة عشر - تكف يد المتهم عن العمل من تاريخ هذا التصويت ، ولا تحول استقالته دون ملاحقته ومحاكمته .

المادة السابعة عشر - على النائب العام ان يطلب الى هيئة التحقيق المباشرة بالتحقيق بموجب ورقة طلب ترفق بصورة عن المحضر المشار اليه في المادة الخامسة عشر وبسائر وثائق الثبوت .

المادة الثامنة عشر - تنعقد هيئة التحقيق بحضور قاضي التحقيق واحد عضوي مجلس النواب على الاقل . وتحقق في القضية وفقاً للاصول المتبعة في تحقيق الدعاوى الجزائية العادية . ولها ان تستنوب احد اعضائها للتحقيق في امور فرعية . وللمتهم ان يستعين بمحام واحد عند التحقيق .

المادة التاسعة عشر - اذا اكتشف التحقيق شريكاً للمتهم ، او محرضاً ، او متدخلًا من اعضاء السلطة التنفيذية ، وجب على هيئة التحقيق ان تبلغ محضراً بالامور المكتشفة الى المجلس النيابي . ويعتبر هذا المحضر بمثابة اقتراح بالانتهام يصوت عليه المجلس وفقاً للاصول المعينة سابقاً . ولا يلاحق المتهم الجديد الا بناء على ورقة طلب جديدة .

المادة العشرون - تضع هيئة التحقيق يدها على الدعاوى فيما يختص بكل فعل جديد يكتشفه التحقيق . وهي تتمتع في هذا الخصوص بجميع الصلاحيات المعطاة بموجب القوانين العادية لقضاة التحقيق وقضاة الاحالة .

المادة الواحدة والعشرون - بعد انتهاء التحقيق يودع ملف القضية النيابة العامة لاعطاء مطالعتها الخطية بخلال اسبوع على الاكثر ثم تعيد الملف الى هيئة التحقيق لاعطاء قرارها النهائي اما بمنع المحاكمة واما بالاحالة امام المجلس الاعلى .

٤ - المحاكمة :

المادة الثانية والعشرون - تتبع في المحاكمة امام المجلس الاعلى الاصول المنصوص عليها في الباب الثامن من قانون اصول المحاكمات الجزائية التي لا

تتناقض مع احكام هذا القانون . وتستمر المحاكمة بالدعاوى حتى نهايتها ولا يجوز تأجيلها عند الضرورة الا من يوم الى يوم .

المادة الثالثة والعشرون - لا ينظر المجلس الاعلى الا في الوقائع المعينة في قرار الاحالة وله ان يغير وصف الجرم ضمن الحدود المعينة في الاصول الجزائية .

المادة الرابعة والعشرون - يتذاكر المجلس الاعلى بعد ختام المحاكمة ، في مسألة التجريم والاسباب الخفيفة ، ويصدر قراره بغالبية الثلثين . ثم يتذاكر في العقوبة ويصدر قراراً بتحديداتها بالغالبية المطلقة .

المادة الخامسة والعشرون - اذا كان في الدعاوى مدعى شخصي يحكم المجلس الاعلى بحقوقه الشخصية .

المادة السادسة والعشرون - لا يقبل حكم المجلس الاعلى اي طريق من طرق المراجعة العادية والاستثنائية غير الاعتراض اذا كان الحكم غيابياً .

المادة السابعة والعشرون - يحلف اعضاء هيئة الحكم والتحقيق والنيابة العامة من النواب اليمين المختصة بالقضاة .

المادة الثامنة والعشرون - لا يجوز ان يكون بين اعضاء هيئة الحكم والتحقيق والنيابة العامة :

١ - من كان شاهداً بالدعوى

٢ - من كان بينه وبين المتهم قرابة او مصاهرة حتى الدرجة الخامسة .

٣ - من كان بينه وبين المتهم عداوة ثابتة بدعاوى جزائية ولا تكفي الخصومة السياسية .

المادة التاسعة والعشرون - من توافرت فيه من القضاة احد الاسباب المذكورة في المادة السابعة وجب عليه ان يعرض تنحيه على المجلس من تلقاء

نفسه ولا حق للمتهم ان يطلب رده الا للاسباب المذكورة فقط .
ويقدم طلب الرد الى المجلس الاعلى الذي ينظر فيه فوراً ويصدر
قراراً لا يقبل اي طريق من طرق المراجعة العادية والاستثنائية .
المادة الثلاثون - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

الباب السابع

اختصاصات المجلس الدستوري

١ - لحة عامة عن التشريع المالي ^(١)

تعريف التشريع المالي :

عرف العالم المالي لافاريير التشريع المالي بأنه « فرع من الحقوق العامة
الداخلية يبحث في القواعد المتعلقة بالنفقات العامة » وهو يتناول البحث :

١ - في تحديد النفقات العامة والواردات اللازمة لتغطيتها سنة فسنة وهذا
يتم باعداد موازنة سنوية لهذه الغاية .

٢ - في وضع اصول للانفاق وذلك بسن قوانين خاصة تعرف بقوانين
المحاسبة العمومية .

٣ - في وضع اصول للجباية وسن الاسس التي تستند اليها الحكومة لفرض
الاعباء على المواطنين عن طريق قوانين الضرائب والرسوم .

مصادر التشريع المالي :

١ - الدستور : تنطوي دساتير الدول على مواد عديدة تبين شروط الانفاق
والجباية وتحدد احكام الموازنة ، وكيفية تمهيتها ، وحقوق المجلس النيابي في

(١) محاضرات لوكي مزبودي .

اقرارها ، وكيفية تنفيذها ومراقبتها (انظر المواد ٨١ الى ٨٧ من الدستور اللبناني) .

٢ - القوانين والانظمة المالية والنصوص التطبيقية المتممة لها :

وهي اكبر مصدر للتشريع المالي ، ولكنها دائمة التطور بما يصبها من تعديلات مستمرة تبعاً للظروف ولتقتضيات المصلحة .

واهم هذه القوانين والانظمة في لبنان ، قوانين المحاسبة العمومية ، وقوانين الضرائب ، والمراسم التطبيقية المتممة لها .

٣ - القواعد العامة للقانون الاداري :

بما ان الدوائر المالية التي تتولى الجباية والانفاق هي كغيرها من السلطات العامة خاضعة لقوانين الدولة الادارية ، فلا بد من تعرض مؤلفات القانون الاداري والقوانين الادارية نفسها لادارة مالية الدولة من جباية وانفاق .

٢ - في الموازنة بوجه عام

تعريف الموازنة :

« الموازنة صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها السنوية وتجاز بموجبه الجباية والانفاق (المادة الاولى من قانون المحاسبة العمومية ، المرسوم الاستراعي رقم ١١٧ المؤرخ في ١٢ حزيران ١٩٥٩) .

هنالك تعاريف عديدة للموازنة ، تختلف باختلاف النظر اليها ، ولكن اكثرها اتفاقاً مع المفهوم العلمي الحديث للموازنة هو التعريف التالي :

« الموازنة هي « برنامج - قانون » تقدر فيه نفقات الدولة ، لمدة محدودة مقبلة ، ويؤذن بموجبها بالجباية والانفاق .

اولاً - الموازنة برنامج وقانون :

ان الموازنة ، بحكم كونها تتضمن تحديداً للنفقات التي تنوي الدولة صرفها في كل ناحية من نواحي الحياة العامة ، تشكل في الحقيقة برنامجاً مفصلاً لاعمال الدولة المقبلة . ولكن هذا البرنامج لا يصبح نافذاً الا بعد التصديق عليه من السلطة التشريعية بموجب قانون يدعى « قانون الموازنة » .

ثانياً - الموازنة تقدير :

تراعي في اعداد الموازنة الدقة في التقدير لتأتي ارقامها قريبة من الحقيقة على قدر الامكان . ومع هذا فكثيراً ما تأتي الموازنة منافية للواقع ، اذ انه يستحيل الجزم بمقدار النفقات التي ستصرف والواردات التي ستجبي فعلاً .

ان بعض النفقات يمكن تقديرها بدقة كرواتب الموظفين وكلف الدين العام ولكن الجزء الاكبر منها يتعذر تحديده على وجه الضبط ، لأنه يتأثر بعوامل قابلة للتغيير والتبديل ، كنفقات الاشغال العامة والنفقات الاجتماعية .

ثالثاً - الموازنة معدة لمدة محدودة (سنوية الموازنة)

ان الموازنة باعتبارها برنامجاً مالياً معداً للتطبيق ضمن مدة آتية ، يجب ان توضع لمدة معينة من الزمن . وقد اصطلحت معظم الدول على ان تكون هذه المدة سنة واحدة . ونص قانون المحاسبة العمومية في لبنان على ان توضع الموازنة لسنة مالية تبدأ في اول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول (المادة ٦) .

رابعاً - الموازنة معدة لمدة آتية :

قلنا ان الموازنة تقدير . والتقدير يكون عادة للمستقبل . فهي تتميز بصفة الاستقبال وبذلك تختلف عن الحساب .

فالحساب بيان وصفي لعمليات حصلت بالفعل خلال مدة منقضية ،

اما الموازنة فهي بيان تقديري بعمليات لم تحصل بعد .

« فالحساب هو الطريق التي سلكت ، والموازنة هي الطريق التي ستسلك » .

والدولة تنظم عادة بيانين عن كل مدة معينة من الزمن (غالباً سنة) احدهما سابق لهذه المدة تقدر فيه النفقات والواردات المحتمل حصولها ، ويدعى « الموازنة » ، والآخر لاحق لتلك المدة ، تدون فيه النفقات والواردات التي حصلت فعلاً ويدعى « قطع الحساب » او « الحساب القطعي » .

ومن مقارنة الموازنة مع الحساب ، يمكن الوقوف على مدى تحقيق الموازنة الغاية التي وضعت من اجلها .

خامساً - الموازنة اذن مسبق بالجباية والانفاق :

تنص المادة الأولى من قانون المحاسبة العمومية على ان الموازنة صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة ووارداتها السنوية ، وتجاوز بموجبه الجباية والانفاق .

ومعنى ذلك انه لا يجوز للحكومة ان تبأشر بعملية الجباية او الانفاق ، ما لم تحصل على اذن مسبق من السلطة التشريعية . فاذا ما دخلت السنة المالية او المدة الموضوعة من اجلها الموازنة ، دون ان تقتزن بمصادقة السلطة التشريعية استحالة على الحكومة ان تنفق او تجبي اي مبلغ على اعتبار ان الاذن لم يعط لها بعد .

سادساً - تعادل الموازنة :

يشترط في الموازنة ان تكون متعادلة ، بحيث يغطي مجموع الواردات مجموع النفقات . اي انه يتوجب على الدولة ان تجبي مبلغاً من المال ، يوازي النفقات المترتبة عليها على قدر المستطاع ، وان لا تنفق اكثر من المبالغ الممكن جبايتها .

ولكن مبدأ التعادل هذا لم يعد ، في الوقت الحاضر ، شرطاً اساسياً من

شروط الموازنة . فقد عمدت بعض الدول كفرنسا والولايات المتحدة وروسيا ، الى العدول عنه ووضع موازنة دورية Budget cyclique يكفي ان تتعادل كفتها في نهاية الدورة الاقتصادية ، دونما تخوف من العجز المتراكم Déficit systématique في السنوات العجاف . (كمشروع السنوات الخمس)

٣ - تطور الموازنة في لبنان :

تطورت الموازنة في لبنان وفق التطورات والالوضاع السياسية التي مرت بها البلاد منذ العهد العثماني حتى يومنا هذا .

أ - الموازنة في العهد العثماني : كان لمتصرفيه جبل لبنان في العهد العثماني وضع خاص نص عليه بروتوكول ١٨٦٠ لذلك كان لها موازنة خاصة بها ، ينظمها مجلس الادارة ويقرها المتصرف وقد بقيت على هذا الوضع حتى دخلت السلطات العسكرية المحتلة في سنة ١٩١٨ .^(١)

اما موازنة ولاية بيروت فظلت تدرج في موازنة الدولة العثمانية حتى صدر قانون الولايات الذي فرض لكل ولاية موازنة خاصة .

ب - الموازنة منذ الاحتلال الفرنسي حتى يومنا هذا : بعد ان احتلت السلطات العسكرية الاراضي اللبنانية في ٨ تشرين اول سنة ١٩١٨ اصبحت الادارة المركزية في بيروت هي التي تتولى جميع الشؤون المالية . الا ان ذلك لم يحصل دون المشاورة على تنفيذ الموازنة العامة للمتصرفية وموازنة ولاية بيروت الخصوصية حتى تاريخ انتهاءهما في آخر شباط سنة ١٩١٩ .

ولم تختلف الموازنات التي نظمتها السلطات المحتلة لكل من سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ عن الموازنات السابقة . فنظمت موازنة خاصة لولاية بيروت عرضت على المجلس

١ - انظر المقدمة التاريخية .

العمومي واقرنت بموافقة . ونظمت موازنة خاصة لتصرفية الجبل وعرضت على مجلس الادارة .

وقد نظمت ، لأول مرة ، موازنة عامة لدولة لبنان الكبير في سنة ١٩٢١ ، تولى تحضيرها اللجنة الادارية التي حلت محل مجلس ادارة جبل لبنان وتولى تصديقها المفوض السامي .

وفي ٨ اذار سنة ١٩٢٢ اصدر المفوض السامي قراراً الفى بموجبه اللجنة الادارية وقضى بتأليف مجلس تمثيلي ينتخب لمدة اربع سنوات ، وقد منح هذا المجلس صلاحية مناقشة الموازنة والتصديق عليها . ثم انتقل هذا الحق الى مجلس النواب .

٤ - مبادئ الموازنة الاساسية

ان المبادئ الاساسية التي تخضع لها الموازنة في اعدادها وتنفيذها اربعة وهي :

١ - مبدأ الشمول universalité

وهو يقضي ان تدخل جميع واردات الدولة ونفقاتها في الموازنة دون اي تقاص او اغفال .

٢ - مبدأ الوحدة unité

وهو يقضي ان تضع الدولة جميع نفقاتها ووارداتها موازنة واحدة فقط .

٣ - مبدأ الشيوخ Non affectation des recettes

وهو يقضي ان تؤلف واردات الدولة في داخل الموازنة كتلة واحدة ، لتغطية كتلة النفقات العامة ، محظراً تخصيص مورد معين لتغطية نفقة معينة .

٤ - مبدأ السنوية

وهو يقضى ان تنظم موازنة الدولة لمدة سنة مالية واحدة

الفصل الاول

في مبدأ الشمول

مبدأ الشمول - اعتمد لبنان هذا المبدأ وكرسه بقانون المحاسبة العمومية الذي نص على ان تقيّد المبالغ المحصلة برمتها في باب الواردات من الموازنة (المادة ٣٩) وان يقيّد حاصل بيع اموال الدولة في باب الواردات ، وان لا يتجاوز الوزراء الاعتمادات المرصدة لنفقات وزاراتهم في الموازنة (المادة ٥٠) .

مدى تطبيق مبدأ الشمول :

ان الادارات العامة مجمعة على تطبيق مفهوم مبدأ الشمول ، ولكن تطبيقه لم يخل من مخالفات ومستثنيات .

اولاً - في المخالفات :

ان مبدأ الشمول يرمي الى تحقيق رغبة المجلس النيابي في تحديد مقدار النفقات العامة وسبل انفاقها . فاذا حصلت ادارة عامة على مورد ما ، كان عليها ان تمتنع عن استعماله لتغطية اية نفقة ، مهما بلغت فائدتها وضرونها بنظر الادارة ، ما لم يكن لها اعتماد في الموازنة .

وقد تلجأ الادارة احياناً الى استعمال مورد خاص في نفقة لا اعتماد لها في الموازنة ، لا بقصد الاستيلاء على اموال هذا المورد - كما هو مسلم به غالباً - بل بقصد التحرر من رقابة المجلس ، تقديرأ منها بأنه قد لا يعير سائر وجوه

الانفاق ما تستوجب من التقدير ، او انه قد لا يخصها بما تحتاج اليه من المال .
 ان لجوء بعض الادارات الى هذا السبيل المنحرف في الانفاق يعرف
 بطريقة «الصناديق السوداء Caisses noires» والمسؤول عن هذا التصرف الشاذ
 مع شركائه فيه يعتبرون محاسبين غير قانونيين منتحلين comptables de fait
 وقائمين بادارة خفية gestion occulte وتعتبر الادارة كأنها قد تترست بسلطة
 المجلس او كأنها قد عصيته ، اذ اقامت نفسها مقامه وتصرفت بما لم يأذن
 لها به ، ويكون هؤلاء المحاسبون مدعويين بحكم القانون ، الى تقديم حساب عن
 مهمتهم الى ديوان المحاسبة « الذي يقاضيههم ، على غرار سائر المحاسبين القانونيين ،
 ويحق له ان يحكم عليهم بغرامات نقدية قد تستنفد مجموع رواتبهم ، فضلاً عن
 العقوبات التأديبية التي قد تفرض عليهم .

ثانياً - في المستثنيات :

اما حالات الشذوذ التي اجازها القانون لمقتضيات المصلحة العامة ، فانها تعرف
 بمستثنيات مبدأ الشمول . وهي ثلاثة انواع :

أ - اموال المساهمات : وهي جميع المدفوعات النقدية التي يؤديها الافراد او
 الجماعات او المؤسسات الى صندوق الدولة ، مساهمة منهم في مشروع ذي نفع
 عام (بناء مدرسة - ترميم بناء اثر تاريخي الخ ...)

فطبقاً لمبدأ الشمول على هذه الاموال ، قد يجد من حماس الراغبين في
 المساهمة ، اذ انهم لمجرد العلم بان مساهمتهم ستدخل ايراداً على الموازنة وتضيق
 في خضمها ، سيحبسون عن الدفع ، حتى ولو كانوا موقنين ان اعتماداً مساوياً
 سيلحظ في الموازنة للانفاق على المشروع موضوع المساهمة .

ب - صفقات التحويل :

ويقصد بها الصفقات التي تعقدها الدولة مع الافراد ، عند تزييمهم اشغالات ،
 لتحويل ممتلكات للدولة من حال الى حال ، وذلك اما بتقديم الدولة المواد

الاولية اللازمة للتحويل ، او باعادة استعمال مواد الممتلكات موضوع التحويل .

ج - الاستقلال المالي لبعض المصالح العامة :

ان المصالح العامة مرتبطة بشخصية الدولة المعنوية وخاضعة بالتالي لمبادئ
 الموازنة ، ومنها مبدأ الشمول الذي يقضي على تلك المصالح بادخال جميع
 وارداتها ونفقاتها في الموازنة العامة .

غير ان تميز بعض المصالح العامة بطابع خاص ، كالطابع الاستثنائي مثلاً ،
 (اليانصيب الوطني) حمل الشارع على منحها استقلالاً مالياً ، واجاز لها ان
 تنظم موازنات خاصة تدعى الموازنات الملحقه Budgets annexes تدرج
 فيها جميع وارداتها ونفقاتها . وتخضع لتصديق المجلس النيابي ، دون ان يكسبها
 هذا الاستقلال المالي استقلالاً في الشخصية المعنوية .

وفضلاً عن ذلك ، فان استثناء هذه المصالح العامة من مبدأ الشمول
 بالنسبة الى الموازنة ، لا يتعارض في الواقع مع الفكرة الاساسية التي نشأ منها
 مبدأ الشمول ، وهي القائلة « لا انفاق بدون اعتماد » ، طالما ان هذا المبدأ
 يطبق في الموازنات الملحقه التي هي خاضعة لسلطة المجلس ورقابته في الاذن
 والانفاق .

قيمة مبدأ الشمول :

ما يزال مبدأ الشمول محترماً حتى اليوم ، في حين كادت المبادئ الاخرى
 ان تصبح ضرباً من المسميات . ولا شك ان استمرار مبدأ الشمول ناتج عن
 حسناته الكثيرة التي ما برح ينو بها كبار علماء المال في ابحاثهم ، وكلها تدور
 حول احترام حقوق البرلمان في ممارسة رقابته على سائر واردات الدولة ونفقاتها .

فقد اعتبر « جاز » Jeze ان الشمول شرط اساسي لممارسة الرقابة
 البرلمانية .

وقال جيرو Jiraut انه بدون الشمول يصبح قسم من حقوق البرلمان مجرد وهم .

واكد ستورم Stourm ان الشمول يمنع الادارات العامة ان تأخذ ما تريده من الواردات العامة تأميناً لدفع بعض النفقات التي تربدها هي بمعزل عن ارادة البرلمان ، ويجول بالتالي دون ايجاد مخايب لستر بعض العمليات المشبوهة .

الفصل الثاني

مبدأ الوحدة

١ - مفهوم الوحدة : يعني مبدأ الوحدة ان تنظم الدولة - وبوجه عام كل شخص معنوي ذي صفة عامة - مختلف المصالح والدوائر المرتبطة بها موازنة واحدة تتضمن جميع وارداتها ونفقاتها العامة ، وان تعرض هذه الموازنة على مصادقة المجلس النيابي دفعة واحدة .

قد يلوح للبعض ، لأول وهلة ، ان الوحدة لا تختلف عن الشمول . ولكن المبدأين في الواقع مختلفان على الرغم من التقارب الظاهر بينهما ، ومن كون احدهما متماً للآخر .

٢ - الفرق بين الشمول والوحدة : ان الشمول يقضي بأن تدخل جميع واردات الدولة ونفقاتها في الموازنة دون تقاص واغفال ، وذلك حفاظاً على حقوق البرلمان في الاذن والمراقبة .

فالشمول لا يمنع اذن على الدولة ان تنظم ، الى جانب موازنتها العامة ، العامة ، موازنات خاصة لبعض مصالحها ذات الاستقلال المالي ، طالما ان هذه الموازنات ستعرض كلها على مصادقة البرلمان .

اما الوحدة وهي التي تقضي بأدراج واردات الدولة ونفقاتها برمتها في موازنة واحدة ، فتمنع تعدد الموازنات ايا كان السبب .

٣ - حسنات مبدأ الوحدة :

١ - التثبت من تعادل الموازنة - ان مجرد تسمية الموازنة بهذا الاسم يفترض فيها تعادل الكفتين . ويحرص البرلمان على التثبت من التعادل المفترض . وهو يلزم الحكومة في هذا السبيل ، بكل ما من شأنه ان يحد من امكان اخفاء التفاوت بين واردات الموازنة ونفقاتها . ويرى بعض العلماء ان الوسيلة الفضلى لتحقيق هذه الغاية هي توحيد الموازنة لأن تعدد الموازنات يسهل للحكومة اساليب التحايل وطرق التضليل لاختفاء حقيقة الوضع المالي عن اعين النواب .

ب - مقارنة التكاليف العامة بالدخل الوطني .

ج - المفاضلة بين انواع النفقات العامة .

د - استجلاء الوضع المالي : ان من شأن الوحدة ان تؤمن ايضاً للمجلس الوقوف على حقيقة مقدار نفقات الدولة ووارداتها برقم واضح لا مجال فيه للالتباس والغموض اللذين هما من نتائج تشابك الارقام في حال تعدد الموازنات .

٤ - مستثنيات مبدأ الوحدة :

أولاً في الموازنات الملحققة :

١ - تعريفها : الموازنات الملحققة هي موازنات سنوية تابعة للموازنة العامة اجاز القانون تنظيمها لبعض مصالح الدولة العامة او بعض مشاريعها الصناعية والتجارية ذات الطابع الاستشاري التي تديرها الدولة مباشرة .

ومنشأ هذا النوع من الموازنات ، الصفة الاستشارية في نشاط تلك المصالح العامة او المشاريع . ان هذا النشاط ليس في الاصل من وظائف الدولة الاساسية وانما تتولاه الدولة في سبيل الخدمة العامة حالة فيه محل الافراد .

٢ - ارتباطها بالموازنة العامة : قلنا أن الموازنات الملحقه - تكون مبدئياً - مرتبطة بالموازنة العامة بمعنى أن جميع وارداتها ونفقاتها تظهر في جداول مستقلة ملحقه بالموازنة العامة .

ولكن معظم الموازنات الملحقه تبقى منفصلة تمام الانفصال عن الموازنة العامة ولا يظهر في الموازنة العامة الا ما قد يخص فيها من اعتمادات لتغطية عجز طراً على الموازنة الملحقه او وفر حصل فيها . مع العلم انه كثيراً ما تجيز القوانين للمصالح المستقلة ان تحتفظ بالوفر لتدخر احتياطياً تستعين به عند الحاجة .

ان المصالح ذات الموازنات الملحقه في لبنان ، التي استدعى طابعها الاقتصادي استقلالها المالي دون ان تستقل في شخصيتها المعنوية ، وظلت موازنتها خاضعة لتصديق المجلس النيابي هي :

ادارة اليانصيب الوطني .

ادارة الهاتف

مكتب القمح .

المشاريع المائية (نبع العسل في كسروان ، اليمونه في البقاع ، القاسمية في الجنوب ، ونهر الجوز في البترون) .

وتم في لبنان مصالح وطنية Offices nationaux لها موازنات مستقلة في شخصيتها المعنوية ، كمصلحة مياه بيروت ومصلحة مياه طرابلس ومصلحة الليطاني ومصلحة الكهرباء والنقل المشترك .

ولا يشكل وجود هذه الموازنات خرقاً لمبدأ الوحدة لأن لا علاقة لها مطلقاً بموازنة الدولة .

ثانياً - في الموازنات الاستثنائية (موازنات غير عادية) :
يعنى بالموازنات الاستثنائية الموازنات التي تضعها الحكومة لظروف استثنائية

لأن نفقاتها في طبيعتها وغايتها التعميرية الانشائية تختلف عن نفقات الموازنة العادية الدائمة .

وقد نشأت الموازنات الاستثنائية المسماة غير العادية ايضاً من فكرة التفريق بين النفقات العادية المتكررة الدائمة والنفقات الطارئة غير العادية .

اما اليوم ، فان استمرار الحكومات على سياسة الانشاء والتعمير ، ابطل الحاجة الى الموازنات الاستثنائية ، اذ اصبحت نفقات هذه المشاريع لا تختلف في دوامها عن النفقات العادية مما ادى الى تطور مفهوم الموازنات الاستثنائية .

وقد اعتنقت القوانين الحديثة فكرة التمييز بين المنتج وغير المنتج من النفقات ، فنصت المادة (١٠) من قانون المحاسبة العمومية «ان الموازنات الاستثنائية هي موازنات تغذي بايرادات استثنائية او بقروض او بأخوذات من مال الاحتياط وتخصص لنفقات انشائية . ولم يستلزم القانون اللبناني ان تخصص هذه الموازنات لنفقات استثنائية طارئة كما ان التخصيص بالنفقات الانشائية ينطوي على فكرة الانتاج .

ثالثاً - في الحسابات الخاصة :

الحسابات الخاصة هي الحسابات التي تفتح في قيود الخزينة لتدوين المقبوضات والمدفوعات التي تجري خارج نطاق الموازنة .

لقد حظر قانون المحاسبة العمومية اللبناني اعطاء أية سلفة من الخزينة لدفع نفقات عامة ، ما لم يقابلها اعتماد في الموازنة ، واستلزم استعمال السلفات التي تعطي على هذا الشكل في الوجه الذي خصص له الاعتماد (المادة ٩٧) .

الفصل الثالث

مبدأ الشيوخ (او عدم تخصيص الواردات)

Principe de la non affectation des recettes

١ - مفهوم مبدأ الشيوخ :

يقضي هذا المبدأ ان تؤلف جميع الواردات العامة في الموازنة وحدة نفقات الدولة ، فلا يخصص من الواردات نوع معين لتغطية نوع معين من النفقات . وهذا يعني ان الرسوم المفروضة على الاجهزة اللاسلكية اللاقطة مثلاً ، لا يجوز تخصيصها لتغطية نفقات تجهيز محطة الاذاعة الرسمية ، بل يجب ان تدمج بوحدة الواردات العامة لتساهم معها في تغطية وحدة النفقات العامة ومنها تجهيز الاذاعة .

ومن هنا يتضح ان مبدأ « الشيوخ » متمم لمبدأ « الشمول » .

فالشمول ناشئ من المبدأ القائل : « لا اتفاق بدون اعتماد » . ولذلك حظر على الادارات العامة زيادة اعتماداتها المرصدة بأي مورد كان .

اما الشيوخ فهو ناشئ من المبدأ القائل « لاعتماد بدون تقيم » وهذا يعني ان الاعتماد (وهو اذن بالاتفاق) يجب ان يحدد مسبقاً بمقدار معين ثابت ، فلا يجوز والحالة هذه ان يؤذن لادارة عامة باتفاق واردات قد تحصل عليها من ناحية معينة اتفاقاً لم يسبق تحديده بمقدار ثابت .

٢ - مستثنيات مبدأ الشيوخ :

غير ان هنالك ثلاث حالات اجاز القانون استثناءها من مبدأ « الشيوخ » شأن بعض مبادئ الموازنة التي لا تطبق تطبيقاً مطلقاً ، وهي :

اولاً - مستثنيات القروض :

قد تلجأ الحكومة احياناً الى الاستقراض او الى اصدار سندات على الخزينة رغبة منها في تغطية نفقة استثنائية معينة . فيحق للحكومة في هذه الحالة ان تخصص الواردات الحاصلة عن هذا السبيل ، تأميناً للغاية المعينة التي اقدمت على الاستقراض او على اصدار السندات من اجلها . ومع ذلك فان هذا التخصيص يجب ان يؤذن به بموجب قانون خاص .

ثانياً - مستثنيات المؤسسات العامة المستقلة :

قد تكون مؤسسة عامة في بعض الاحيان محتاجة الى ما يساعدها على تغطية قسم من نفقاتها . وفي هذه الحالة يجيز الشارع ان تخصص لها واردات رسم معين ، ولكن بقانون خاص ايضاً .

ثالثاً - مستثنيات بعض المصالح العامة :

وقد تستفيد بعض مصالح الدولة العامة ذات الاستقلال المالي ، التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة - لاسباب وجيهة وفي حالات محددة - من تخصيصها بواردات معينة لانفاقها في اغراض معينة ، وذلك بموجب نص قانوني وعلى اساس موازنات ملحقه .

فواردات ادارة اليانصيب الوطني في لبنان مثلاً مخصصة للاتفاق على المشاريع الخيرية والاجتماعية كما ان واردات ادارة الهاتف مخصصة لتغطية نفقاتها .

ولكي تتمكن الحكومة اللبنانية من بناء دور حكومية استصدرت في آب سنة ١٩٥٤ قانوناً اجاز لها تخصيص حاصلات بيع املاك الدولة لتلك الغاية وذلك عن طريق صندوق مستقل .

لسنة مالية تبدأ في اول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول .
وينتج عن ذلك :

أ - ان الاذن بالجباية والانفاق المعطى بموجب الموازنة يجب ان يشمل السنة المالية بكاملها وان يعطى مرة واحدة وبدون تجزئة .

ب - ان مفعول هذا الاذن يجب ان يقتصر على مدة السنة فلا يتعداها .
النبة ٢ - مستثنيات المبدأ :

١ - الموازنات الاثني عشرية التي يقتصر فيها الاذن على جزء من السنة .
Le deuxième provisoire

٢ - الاعتمادات الاضافية التي تقرر في مجرى السنة وبعد انقضاء جزء منها .
Les crédits additionnels

٣ - الاعتمادات المدورة التي يمدد فيها الاذن الى ما بعد انتهاء السنة .
virement des crédits

اولاً : في الموازنات الاثني عشرية :

عملاً بمبدأ سنوية الموازنة وقاعدة الاذن المسبق ، ينبغي ان تصدق الموازنة وتشر للتنفيذ قبل بدء السنة المالية العائدة لها . غير انه قد يتحقق للحكومة ان هذا التصديق لن يتم في موعده الدستوري فتخشى ان يؤول ذلك الى مثل نشاطها وايقاف سير المصالح العامة ، اذا ما حلت السنة المالية قبل تصديق موازنتها . ولذلك تلجأ الحكومات الى معالجة الوضع بتدبير موقت ، وذلك باستئذان البرلمان بالجباية والانفاق شهراً فشهراً حتى تصديق الموازنة ، ويعرف هذا التدبير الموقت بالموازنات الاثني عشرية (المادة ٨٦ من الدستور) .

ثانياً - الاعتمادات الاضافية : Crédits additionnels

ان تحديد مقادير الاعتمادات هو عمل تقديري ، والتقدير بطبيعته يحتمل الخطأ . فقد يظهر للحكومة في مجرى السنة المالية ان الاعتمادات الملحوظة في

الفصل الرابع

مبدأ سنوية الموازنة

ينطوي هذا البحث على قسمين :

١ - مفهوم مبدأ السنوية ومستثنياته .

٢ - السنة المالية وقفل حسابات الموازنة .

القسم الأول

النبة ١ - مفهوم المبدأ : علمنا ان الموازنة توضع لمدة آتية محددة . وقد اعتمدت الدول مدة السنة المالية ، المتكونة من اثني عشر شهراً ، امداً للموازنة ، على اعتبار ان السنة هي وحدة زمنية طبيعية تشمل على جميع الفصول والمواسم وان العناصر المولدة لواردات الدولة العادية - ولا سيما الضرائب المباشرة منها - تتجدد عادة في كل سنة .

وقد تمشى لبنان على هذا المبدأ عملاً بنصوص دستورية وقانونية :

فالدستور نص في المادة ٨٣ على ان تقدم الحكومة لمجلس النواب في بدء عقد تشرين الاول من كل سنة موازنة تشمل نفقات الدولة ووارداتها عن السنة القادمة .

والمادة ٦ من قانون المحاسبة العمومية نصت على ان « توضع موازنة الدولة

الموازنة لبعض وجوه الانفاق ليست كافية لتأمين كامل النفقات وان لا بد من تعديل مقاديرها وزيادتها .

والى جانب هذه الاسباب قد تحدث طوارئ غير متوقعة كالزلازل او الحرب فتبرز معها وجوه جديدة للانفاق لم تكن بالحساب ولم يلحظ لها اي اعتماد في الموازنة ، ولذلك ترى الحكومة نفسها مدعوة الى اقرار اعتمادات اضافية زيادة عن الاعتمادات الملحوظة في الموازنة وهي على نوعين :

أ - الاعتمادات التكميلية : Crédits supplémentaires

فالاعتمادات التكميلية - المسماة في لبنان « اضافية » - هي التي يقرها المجلس في مجرى السنة المالية لتغطية نقص واقع في اعتمادات مفتوحة في الموازنة العامة مختصة بنفقات وافق المجلس على مبدأها فتأتي الاعتمادات التكميلية تمة للاعتمادات المفتوحة لها .

وتكون الاعتمادات التكميلية بدورها اما متممة لاعتمادات تحديدية Limitatifs او لاعتمادات تقديرية Evaluatif . ويفهم بالأولى الاعتمادات التي تفتح في الموازنة لنفقات يمكن تحديد مقاديرها بالضبط مسبقاً كرواتب الموظفين الدائمين ومعاشات المتقاعدين وفوائد الدين العام واقساطه . ويعنى بالاعتمادات التقديرية ، تلك التي تفتح لنفقات يتعذر تحديد مقدارها بالضبط مسبقاً ، كنفقات اعاشة المساجين وتعويضات نقل الموظفين وانتقالهم .

غير ان المجلس قلما يلبي طلب الحكومة عندما تطلب الاعتمادات التكميلية سداً لنقص في النفقات التحديدية لانه يعتبر ان اعتمادات هذه النفقات في الموازنة هي نهائية وانه كان يمكن الحكومة ان تعرف مدى حاجتها اليها بصورة دقيقة لا مجال فيها للتقدير والتخمين ، وهذا ما يحمل الحكومة على زيادة مقادير الاعتمادات التحديدية في الموازنة العامة .

اما الاعتمادات التكميلية التقديرية فقلما يعارض المجلس في زيادتها على اعتبار انها نشأت عن الحاجة وان نشوءها منتظر وطلبها حق . وهذا ما يتيح للحكومة تخفيض اعتمادات الموازنة التقديرية لتتمكن من لحظ اعتمادات اخرى قد لا تسمح لها امكانيات الموازنة بلحظها لولا هذا التخفيض ، ثقة منها بإمكان الحصول على اعتمادات تكميلية عند الاقتضاء في مجرى السنة .

٢ - الاعتمادات الاستثنائية : Crédits extraordinaires

اما الاعتمادات الاستثنائية فهي التي يقرها المجلس في بحر السنة ، بعد اقرار الموازنة العامة ، للانفاق في وجوه طارئة ضرورية لم يكن لها في الموازنة اي اعتماد ، كالاشتراك في مؤتمر عالمي طارئ او تأمين اعاشة منكوبي زلزال او فيضان او مكافحة وباء داهم ..

ثالثاً تدوير الاعتمادات

أ - قاعدة الغاء الاعتمادات غير المستعملة Caducité des crédits

لقد كرسست قوانين المحاسبة العمومية قاعدة الالغاء هذه ، بنصوص صريحة ، ففرض قانون المحاسبة العمومية في لبنان (الفقرة الاولى من المادة ١١٥) بأن « تلغى الاعتمادات التي لم تعقد حتى ٣١ كانون الاول من السنة المالية » .

ب - تدوير الاعتمادات :

ولكن الواقع اظهر انه يتعذر تطبيق قاعدة الغاء الاعتمادات تطبيقاً مطلقاً وفي جميع الاحوال والظروف لأن ذلك يلحق الضرر بمصالح الدولة ، وربما بمصالح الافراد .

ولهذا السبب ، رؤي من المصلحة الشدوذ عن قاعدة الغاء الاعتمادات وبالتالي عن مبدأ سنوية الموازنة ، في بعض حالات استثنائية وذلك باتباع « قاعدة تدوير الاعتمادات » .

والتدوير هنا معناه نقل الاعتمادات ، او وصائد الاعتمادات الباقية بدون استعمال حتى ختام السنة المالية من موازنة السنة المنتهية الى موازنة السنة التالية بغية استعمالها في الوجوه نفسها التي كانت مخصصة لها اصلاً .

وقاعدة تدوير الاعتمادات متبعة في لبنان . فالفقرة الثانية في المادة ١١٥ من قانون المحاسبة العمومية تنص على ما يلي :

« يمكن ان تدور على التوالي الى موازنات السنين اللاحقة الاعتمادات المرصدة في الجزء الرابع من الموازنة ^(١) وذلك حتى نفاذها او انجاز الاعمال التي ارسدت من اجلها . ويمكن ان تدور الى السنة المالية التالية الاعتمادات المتعلقة بالاشتغال بالأمانة التي بوشر بها فعلاً قبل آخر السنة .

ويجري التدوير بقرار من وزير المالية يصدر بناء على طلب الوزير المختص قبل آخر كانون الثاني من السنة التالية ، ويجوز ان تصرف من اصل الاعتمادات المدورة مبالغ مستحقة عن خدمات اديت خلال السنة المالية المنقضية » .

ومن التمعن في هذا النص ، يلاحظ ان الشارع اللبناني اشترط لتدوير الاعتمادات من سنة الى سنة ان يكون الاعتماد المدور مختصاً بنفقات عقدت قبل ختام السنة ، اي بنفقات التزمت الدولة بها قبل ٣١ كانون الاول ، كما انه اشترط ايضاً ان يجري التدوير في مهلة معينة لا تتعدى نهاية شهر كانون الثاني من السنة التالية .

النبة ٣ - دور المجلس النيابي في مستثنيات مبدأ السنوية

اولاً - مبدأ فتح الاعتمادات الاضافية :

ان حق الحكومة بفتح الاعتمادات الاضافية ، بمعزل عن مجلس النواب ،

(١) الجزء الرابع يحتوي على النفقات الانشائية (مادة ١١٩)

كان موضع جدل طويل بين علماء الحق الدستوري والتشريع المالي . فتمتة ظروف طارئة وملحة تستلزم سرعة العلاج والتنفيذ . وثمة تخوف من اطلاق يد الحكومة بهذا الشأن بالنظر لخطورته .

وقد اجمع الرأي على ان اطلاق يد الحكومة بدون قيد او شرط هو كثير المساويء ، لانه يفسح لها مجال التذرع « بالظروف الطارئة والحالات الملحة » ، لتخطي حدود الموازنة والاتفاق في وجوه جديدة ، فتنتفي الغاية من اقرار الموازنة بقانون ، ويصبح قانون الموازنة معاملة شكلية عديمة الجدوى . ولذلك أقر الدستور والقوانين اللبنانية مبادئ اساسية لفتح الاعتمادات الاضافية :

١ - مع مراعاة احكام المادة ٨٥ من الدستور ، لا يفتح اي اعتماد اضافي ولا ينقل اي اعتماد من بند الى آخر الا بقانون (المادة ٣٠ من قانون المحاسبة العمومية) ..

٢ - لا يجوز للحكومة فتح الاعتمادات التكميلية الا للنفقات التقديرية التي قررت مبدئياً .

٣ - لا تفتح اعتمادات اضافية في موازنة سنة معينة بعد انقضاءها . انما يجوز حتى نهاية المدة المتمة ان تفتح الاعتمادات الاضافية التي تكون مشاريعها قد عرضت على المجلس النيابي خلال السنة المنقضية .

٤ - اما فتح الاعتمادات الاستثنائية بمرسوم ، فانه يخضع للشروط المنصوص عليها في المادة ٨٥ من الدستور . فما هي هذه الشروط ؟ وهل روعيت في حكوماتنا ومجالسنا ؟

تنص المادة الخامسة والثمانون من الدستور : « لا يجوز ان يفتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص . اما اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيمكن رئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء قاضياً بفتح اعتمادات استثنائية او اضافية وان ينقل اعتمادات في الموازنة على ان لا تتجاوز

هذه الاعتمادات الخمسة عشر الف ليرة بالبند الواحد . ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك .

لقد سبق للحكومات ان خرقت الدستور اكثر من مرة في هذه الجهة ، ففتحت اعتمادات بمئات الوف الليرات ولم تعرضها على المجلس الا بعد زمن طويل ، وقررها المجلس بالرغم من المعارضة الشديدة لا بل الاتهامات الصريحة التي وجهت الى الحكومة والى الاكثوية النيابية .

ففي جلسة ١٤ آب سنة ١٩٥٢ درج في جدول الاعمال مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ١٤٢ المؤرخ في ٩ شباط سنة ١٩٥١ يتعلق باعتمادات فتحها الحكومة دون موافقة المجلس وانفقتها ، وجاءت تطلب موافقة لاحقة بعد انفاقها وهي بمئات الوف الليرات .

وقد تكلم النائب انور الخطيب في هذا المشروع فقال :

« يتبين من نص المادة الخامسة والثمانين من الدستور ان ثمة شروطاً ثلاثة يجب ان تتوافر لكي تتمكن الحكومة من فتح اعتماد استثنائي او اضافي قبل موافقة المجلس :

« أ - ظروف طارئة لنفقات مستعجلة .

« ب - عدم تجاوز الاعتماد خمسة عشر الف ليرة .

« ج - عرض التدابير على المجلس في اول عقد يلتئم فيه .

« فهل توافرت هذه الشروط في الاعتمادات التي تطلب الحكومة بموجب هذا القانون التصديق عليها ؟

اولاً - الظروف الطارئة لنفقات مستعجلة :

« لقد جاء في الجدول الملحق بهذا المشروع في الباب الخامس ، الفصل الثاني البند ٧ شراء وسائل النقل وصيانتها - ٣٠٠٠٠ - ليرة وهي ثمن اربع سيارات « جيب للدرك .

« قد يكون تجهيز قوات الدرك بسيارات جيب ضروريا وضروريا جداً ، ولكنه دون شك لا يعد « طارئاً » ولا « مستعجلاً » فالسيارات الموزعة على « دوائر الدولة التي يتمتع بها فريق من الموظفين المحظوظين ، تغني عن شراء « هذه السيارات الاربعة او تبور تأخير شرائها على الاقل الى ان يعرض الامر على المجلس .

« وجاء في الفصل الرابع البند ٢ مفروشات للشرطة - ٢٢٣٢٥ - ليرة وهي معدة تخافر الحدود .

« اي امرىء في لبنان لا يعرف ان المفروشات التي يحتويها القسم الاكبر من دوائر الدولة تزيد عن حاجتها وحاجة الموظفين (المحظوظين منهم ايضاً) وان بعضها هو من الفخامة والابهة بحيث يصلح لمكاتب الوزراء والسفراء .

« لقد كان بإمكان الحكومة ان تجمع من هذه الدوائر ما يؤمن حاجة « دوائر الشرطة او بعض حاجتها ، فلا تحتاج بعدئذ الا لمبلغ زهيد لسد النقص « لا يجاوز في كل حال الخمسة عشر الف ليرة التي نص عليها الدستور . او كان « بإمكان الحكومة ان لا تعتبر هذه الامور « مستعجلة »

« وجاء في الباب السادس البند ٤ - نفقات تمثيل ٢٠٠٠٠ ليرة وهي القيمة « التي تبرعت بها الحكومة لقداسة البابا .

« قد لا يكون من حقنا ان نعترض على مبدأ الهدية ولكن من حقنا « بدون ريب ان نبين ان الهدية هي رمزية وان قداسة البابا هو من الثراء والغنى بحيث لا يحتاج هدية مالية من دولة صغيرة فقيرة كـلبنان . وانه يمكن « ان يستعاض عن المبلغ المالي بهدية رمزية ذات قيمة معنوية وما اكثر الهدايا في « لبنان موطن القداسة وبلد الانبياء وما اروع هذه الهدايا تقدم من مثل هذا « البلد الى رجل القداسة الذي لا تهمة المادة بقدر ما تهمة الروح .

« وجاء في البند ٧ نفقات سفرية ١٢٥٠٠٠ ليرة لاجل تأمين نقل الموظفين

« التابعين للسلك الخارجي تنفيذاً للمرسوم رقم ١١٤٤ الصادر في ٨ شباط سنة ١٩٥٠. ومن المقارنة بين تاريخ هذا المرسوم وبين تاريخ القانون بطلب فتح الاعتماد الاضافي وهو ٩ شباط سنة ٩٥١ يتبين ان المدة الفاصلة هي سنة كاملة « فإين العجلة يرحمكم الله ؟

« لم يكن مستطاعاً الصبر شهراً آخر او شهرين الى ان يصدق الاعتماد ، ام ان مصالح الدولة تتوقف اذا تأخر وزراء الباكستان واونارا وغيرها عن الالتحاق بوظائفهم ؟

« ولقد جاء في الباب الثامن والثاني عشر والسادس عشر بنود تجاوزت كلها الخمسة عشر الف ليرة نحجم عن تفصيلها اضيق المقام لان الامثلة التي اوردها « تكفي لنفي صفة الاستعجال وتكفي بالتالي الدلالة على ان الشرط الاول لم يتوافر وان الدستور قد خرق .

« ب - عدم تجاوز الاعتماد خمسة عشر الف ليرة .

« ان القانون الذي نحن بصددده يحتوي في جدولته التفصيلي للاعتمادات المصروفة على ستة وعشرين بنداً وقد خرق الدستور في احد عشر بنداً منها « اذ زادت المبالغ فيها عن حد الخمسة عشر الفاً زيادة تتراوح بين ٢٥٠٠ ليرة و ١١٠,٠٠٠ ليرة .

« ج - عرض التدبير على المجلس :

« لقد تجاهلت الحكومة المجلس ولم تنقيد بالقانون ، وقصرت بواجبها « وتوانت لا في عرض التدبير على المجلس في اول دورة يعقدها بعد الصرف « فصعب بل انها تمادت في الاستهتار ، فنام « الصرف اللامشروع » في ادراجها « اشهرأ طويلة .. واستفاق اليوم ... حين حملت الحكومة هذا « اللقيط » « لتنتزع من المجلس وثيقة الاعتراف والتبوير !

« وبما يدل على استهتار الحكومة بالدستور ، تجاهلها ما جاء في تقرير لجنة الشؤون المالية حول هذه النقطة التي اثارت النقاش في المجلس :

« بعد المداولة ، قررت اللجنة بالاكثرية التصديق على المشروع كما ورد . « وقد اعترضت الاقلية عليه محتجة على مخالفة الدستورية التي ارنكتها الحكومة « بدفعها المال قبل اخذ موافقة المجلس على الاعتماد اللازم . وقد اجمعت اللجنة « على ابداء الرغبة بان تتخذ الحكومة التدابير الضرورية لمنع تكرار المخالفة .

« ولكن الحكومة لم تأخذ بتوصيات لجنة الشؤون المالية ، واخذت تعد « التدابير الضرورية لمنع « المعارضة » من التعرض لكل مخالفة دستورية ، « تساندها في ذلك الاكثرية الموالية ، مما يعطي هذه المساندة معنى مخيفاً ويجعلها « ظاهرة خطيرة . واننا لا نخب عن الجهر بان هذه « المساندة » على حساب « القوانين والانظمة الدستورية ، انما هو تأمر على مصالح الشعب وثروته .

« لقد ناقشنا ، وزير العدلية اثناء الجلسة ، وفندنا تفسيره الخاطيء للمادة « (٨٥) ، واستحلفناه بعلمه وضميره ان يعيد النظر مجدداً في التفسير الذي « اعطاه ، وان يتحرر من الضغط « الموالي » الذي اراده ان يفسر الدستور كما « تشاء الاهواء ، فسكت وزير العدل ، والسكوت ، في معرض الحاجة بيان .

« هذا هو التصرف الذي جعل المعارضة تقف في وجه الحكومة ، وقفة « المحاسب ، اليقظ ، المدافع عن حرمة القانون . وبعد ... فليقل من يشاء « اننا مشاغبون ... وانه لو سام شرف لنا ان نحمل هذا اللقب ، من قوم « اعتبروا البلاد مزروعة لهم يعيشون على خيراتها .

ولكن المجلس بالرغم من هذه المخالفات الدستورية اقر مشروع القانون !!

ثانياً - هل يجوز فتح الاعتمادات الاضافية على الموازنة الاثني عشرية ؟ كثيراً ما يتأخر التصديق على الموازنة فتضطر الحكومة لصرف النفقات على القاعدة الاثني عشرية .

والقاعدة الاثني عشرية هي كما قلنا موازنة شهرية لا يصح مبدئياً ان يضاف اليها شيء الا في حالات استثنائية .

ولقد طرح هذا الموضوع على مجلسنا النيابي اكثر من مرة فاعطى المجلس بهذا الشأن قرارين متناقضين :

الفقرات الاولى

في جلسة ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣ وضع على جدول اعمال المجلس مشروع قانون يجيز للحكومة ان تصرف نفقات شهر شباط ١٩٥٣ على القاعدة الاثني عشرية ، كما هي معروفة في المادة ٨٦ من الدستور . وقد تضمن هذا القانون مادة ثانية بطلب اعتمادات اضافية هذا نصها :

المادة الثانية : يضاف الى الاعتمادات المفتوحة على حساب القاعدة الاثني عشرية المبالغ التالية على ان تدون في موازنة سنة ١٩٥٣ .

المبلغ	باب	فصل	بند	فقرة
٢٢٠٠٠	٤	٢	$\frac{1}{4}$	رواتب
٤٠٠٠	٧	٢	$\frac{1}{4}$	رواتب
٢٥٠٠	٧	٢	$\frac{1}{4}$	مفروشات

وورد في الاسباب الموجبة ان هذه النفقات الاضافية توجب على الخزينة بسبب التنظيم القضائي وتنظيم ديوان المحاسبة الذي ادى الى زيادة اربعة قضاة وستة موظفين في ديوان المحاسبة . (وهي زيادة فرضتها المراسيم الاستراعية التي خولت الحكومة حق اصدارها) .

وقد ردت اللجنة المالية بالاكثرية هذه المادة .

وكانت حجة الاعضاء الذين صوتوا ضد المادة المذكورة ان الحكومة ، التي تأخذ لنفسها في القانون الذي خولها سلطة التشريع ، صلاحية تعيين موظفين

جدد وعقد النفقة العائدة لرواتبهم ، لا يحق لها ان تطلب اعتمادات جديدة لدفع رواتب هؤلاء القضاة والموظفين .

اما حجة الذين اقترحوا للمادة ، فكانت ان المجلس اعطى ضمناً للحكومة حق تعيين موظفين جدد ، طالما انه خولها حق تنظيم الدوائر والمحاكم بمراسيم استراعية . وقد صدرت المراسيم الاستراعية المتعلقة بالمحاكم وبديوان المحاسبة وهي بمثابة قوانين صادرة عن المجلس وناذرة الى ان تلغى . فتكون الحكومة على حق شكلاً بطلب فتح اعتمادات اضافية تدون في موازنة سنة ١٩٥٣ . اما بالاساس فان الطلب في محله لان المحاكم وديوان المحاسبة بحاجة ماسة الى القضاة الجدد المعينين لتأمين مصلحة المتقاضين بالعجلة المطلوبة .

وقد جرت في هذا الشأن مناقشة فقهية طويلة ننقل في هذا الفصل اهم ما جاء فيها :

اميل لحود - ان شيئاً اضافياً لا يمكن إلا ان يسند الى شيء مضاف اليه ...

بيار اده - في الاجتهادات التي وضعت من قبل رجال القانون في مواضيع شبيهة بالموضوع الذي نحن بصدد ، نرى في « اوجين بيار » في الصفحة ٦١٥ رقم ٥٣٧ ، انه عندما تكون الموازنة غير جاهزة يجوز لوزير المال ان يتقدم بميزانية خاصة وهي الميزانية الاثني عشرية . ويجب ان لا تتعدى النطاق المنصوص عليه ، ولكن لا يوجد مانع دستوري في ان تتعدى هذا النطاق لأمر تتعلق بالنظام العام . وهناك عدة امثلة على ذلك في الكتاب المذكور في الصفحة ٧٠١ من الملحق . ففي عدة مناسبات جاء قانون الموازنة الاثني عشرية يضم مثلاً قضية تتعلق بالديون ، قبل الشروع في موازنة السنة الاساسية ، او يعدل مواد تتعلق بمجبايات السنة السابقة . واني اذا اوردت هذه الامثلة ، فلنفي انفي باتاً ان في مشروع الحكومة مخالفة للنصوص الدستورية .

قال حضرة المقرر بان في المادة ٨٥ من الدستور عبارة تذكر الاعتمادات

الاستثنائية او الاضافية . وبالحقيقة ان الاعتمادات المسماة Credits additionnels تشمل الاعتمادات الاضافية والاستثنائية . اذن ، ليس في الوضع مخالفة دستورية . .

نحن بصدد قانون ناتج عن قانون تنظيم الملاكات الذي اقرته الحكومة (برسوم اشتراعي) وهو قانون لا يختلف عن اي قانون صادر عن هذا المجلس ، لأن السلطات التي منحها ايها هذا المجلس تضمنت كذلك صلاحية تنظيمات عامة في الدوائر .

وقد تقدمت الحكومة بموجب هذا القانون من المجلس بطلب اعتماد اضافي لنتمكن من دفع رواتب موظفين عينوا بنتيجة هذا التنظيم . ولا اعتقد ان المشترع عندما اعطى الحكومة سلطة المراسيم الاشتراعية اراد ان تقف ارادته عند الحد الذي نوه به بعض الزملاء . فلو فرضنا ان الحكومة وقتئذ اوضحت هذه الناحية بقولها انه قد ينتج عن تنظيم ملاكات الدولة زيادة في المرتبات ، لما كان وقف المشترع حجر عثرة في هذا السبيل ، لأن ارادة الشارع في الاساس كانت تهدف الى اصلاح جهاز الادارة ودفع رواتب الموظفين والفصل في القضايا التي تسهل مهمة الدولة وتأمين مصالحها . ومن ذلك يتبين لنا بأنه لم يكن في نية الشارع ان يمنع الحكومة من ان تخلق المشاريع وتجري اصلاحاً وتنشئ دوائر فنية .

جان سكاف - ان الموازنة العامة بما فيها الاعتمادات الاضافية وما يسبقها من الاعتمادات هي مجموع الموارد التي تركز عليها الحكومة لاختذ قاعدة الموازنة الاثني عشرية .

ان هذه الموازنة التي تسمى « القاعدة الاثني عشرية » هي جزء من موازنة عامة . انت الحكومة اليوم وطلبت بموجب المادة الثانية من هذا القانون ان يضاف الى هذه الموازنة الجزئية اعتماداً اضافياً مستقلاً عن الموازنة العامة ، واذا تم لها ذلك فمعناه مسك موازنتين في نفس الوقت . وهنا كل المهرطقة المالية

حيث لا يجوز للحكومة ان تمسك موازنتين في آن واحد وعندما تفتح هذا الباب فلا يمكنها ضبط حساباتها

ألبر حاج : ان وجهة نظر الزميلين اميل لحود وفيليب تقلا تنحصر في انه لا يمكن ان تأتي بهذا الاعتماد لأن الاصل مفقود ، ولا يجوز اضافة شيء على اصل مفقود .

فاذا عاد الزميلان الى تحديد القاعدة الاثني عشرية لتبين لهما ان هذه الموازنة هي موازنة بكل معنى الكلمة كالموازنة العادية ، انما تختلف عن الموازنة العادية بانها تفرض لمدة شهر ، بينما الموازنة العادية تفرض لمدة سنة . وتعتمد الحكومة في الموازنة الاثني عشرية على الرقم (١٢-١) من الموازنة الماضية . اذن فهي موازنة بالمعنى الصحيح وسميت كذلك بالنسبة للقاعدة المتبعة . فطالما اعتبرناها موازنة ، فقد اعترفنا بوجود نفقات واعتمادات .

ولما كانت الموازنة الماضية قائمة ومعتبرة ، فيمكن ان يزداد الاعتماد الاضافي دون ان تكون هنالك مخالفة دستورية .

لذلك فان للحكومة الحق بان تطلب اعتمادات اضافية على الموازنة الاثني عشرية ، واعتقد ان الزميل انور الخطيب سيبدلي باجتهادات عديدة حول هذه القضية .

فيليب تقلا - القاعدة الاثني عشرية معناها اخذ جزء من ١٢ جزءاً من اعتمادات السنة السابقة من الموازنة مضافاً اليها ما صدقه المجلس ، ومحدوفاً منها ما حذفه المجلس . هذا هو نص المادة ٨٦ من الدستور .

فالقول الذي ورد على لسان الزميل بيار اده ، وهو ان المجلس عندما اعطى الحكومة سلطة التشريع لتنظيم الدولة اعطاها ايضاً ضمناً سلطة تدبير امكانية تنفيذ هذا الاصلاح هو ما اخالفه فيه . فلو شاءت الحكومة ، عندما طلبت من المجلس سلطة التشريع ، ان تطلب من المجلس سلطة الاتفاق لكانت

طلبت ، ولو شاء المجلس لاعطاها ذلك ، ولكن المجلس حصر هذا الاعطاء بطلبات معينة ولم يأت ، لا تلميحاً ولا عملياً ، على سلطة الانفاق التي يجب ان ينص عليها بصراحة .

نحن لا نقول ، ايها السادة ، ان التشريع الذي اصدرته الحكومة هو باطل ، كلا اننا لا ننتقده . ونقول اكثر من هذا : ان مراسيم التعيين هي قانونية ولا اعتراض لنا عليها ، ولكننا نقول ان دفع رواتب القضاة الجدد لا يمكن ان يتم ابتداء من مدة التعيين لانه عندما صدر مرسوم التعيين لم يكن هنالك من اعتمادات للرواتب .

قد تكون الحكومة اخطأت بتسرعها وانا لا احاسبها على ذلك ، ولكنني ارجوها ان تتقيد بسلطانها وان لا تسعى لحل المجلس على خرق الدستور .

نحن نؤيد عمل الحكومة التنظيمي وعندما اعطيناها سلطة المراسيم الاشتراعية كنا نعني ما نفعل ، ولكننا نعود ونقول انكم لستم بحاجة الى ارتكاب هذه المخالفة ، وماذا يضير هؤلاء الموظفين لو انتظروا شهرين لقبض رواتبهم ؟ وماذا يضير الحكومة ايضاً لو اخّرت تعيينهم مدة شهرين ؟ كانت يجب على الحكومة عندما طلبت السلطات الاشتراعية ان تضيف نصاً يخولها حق فتح الاعتمادات التي يقتضيها هذا التنظيم . اما الآن فاسمحوا لنا ان نصر على ظريتنا وان لا نصوت على المادة الثانية من هذا القانون ونرجو عدم وضع المجلس بين مؤيد ومخالف للحكومة ، وان ترجعوا عن النص وان ينتظر الموظفون شهرين لأن ليس في ذلك ضرر على المجلس ولا على الحكومة .

انور الخطيب : تقدمت الحكومة بمشروع قانون تطلب في مادته الاولى من المجلس النيابي ان ياذن لها بصرف النفقات لشهر شباط على القاعدة الاثني عشرية . وتطلب في المادة الثانية ان تضاف اعتمادات جديدة بمبلغ ستة وعشرين الف ليرة رواتب القضاة الجدد على ان تدور في موازنة ١٩٥٣ .

وقد عارض هذا المشروع وزيراً المالية السابقان الاستاذان لحود وثقلا واصفين التصديق عليه بالهرطقة التشريعية وموجهين اللوم اليها نحن مؤيديه ، لاننا كنا نتهمها بخرق الدستور عندما كانا يتقدمان بمثل هذه المشاريع .

ولكي لا يظل الجدل في نظر الرأي العام مبنياً على الارتجال ، رأينا ان نبعث هذا الامر على ضوء القوانين المالية لنرى ما اذا كان من حق الحكومة ان تطلب اضافة هذا المبلغ الضئيل الى المبلغ الذي يشكل جزءاً من اثني عشر من موازنة سنة ١٩٥٢ ام لا .

يقول علماء المالية : (انظر مؤلف اليكس) .

ان الموازنة هي تخمين Prévision واذن autorisation والتخمين لا يكون الا للمستقبل والاذن لا يكون الا قبل العمل .

ولذلك توجب مناقشة الموازنة ومصادقتها قبل الحادي والثلاثين من كانون الاول اي قبل نهاية السنة . وقد جرت العادة عندما يكون التأخير في تصديقها طفيفاً لا يجاوز الساعات ، جرت العادة في فرنسا ان يوقف عقربا الساعة عملياً عن العمل لكي تتم المصادقة على الموازنة قبل منتصف الليل . وهكذا ظلت الساعة ، اثناء درس الموازنة لسنة ١٩٣٩ ، مدة اربع وعشرين ساعة تدق دقاتها الاثني عشرة اعلاناً لمنتصف ليل ٣١ كانون الاول ١٩٣٨ .

ولكن الاحصائيات تدلنا على ان الموازنات في دول العالم لم تصدق في حينها الا نادراً ، ومن هنا وجدت الحاجة للتفتيش عن طريقة يتم فيها صرف النفقات وجباية الواردات بصورة قانونية في الفترة التي تكون الموازنة فيها لم تناقش ولم يصادق عليها بعد . وتفتت اذهان المشرعين عن طريقة عملية صحيحة تبنتها جميع الدول واصبحت طريقة عالمية هي طريقة الصرف على القاعدة الاثني عشرية .

وكان المشرع اللبناني في جملة من تبني هذه القاعدة في المادة ٨٦ من الدستور حيث

اجاز للحكومة عند تأخير تصديق الموازنة ان تستأذن المجلس بتطبيق جزء من اثني عشر جزءاً من موازنة السنة السابقة على شهر من اشهر السنة الجديدة التي لم تصدق موازنتها بعد او على عدة اشهر .

ماذا تحتوي هذه الاجزاء الاثني عشرية ؟

— ان هذه الاجزاء كما يقول علماء المالية هي ارقام موقته ستحل محلها قريباً ارقام الموازنة نفسها ولذلك يجب :

اولاً — ان لا تحتوي الا الاخلاف عليه L'incontestable اللازم .

ثانياً — ان لا تحتوي الا اللاغنى عنه L'indispensable اللازم .

اللازم L'incontestable : متى كان الجزء الاثني عشرى موضوع جدال وخلاف انتفت الحكمة من اللجوء اليه وتأخرت بالتالي مناقشة الموازنة العامة وهذا ما تهدف القاعدة الاثني عشرية الى استبعاده .

ولهذا السبب يجب ان لا يدخل في الجزء الاثني عشرى وارادات او نفقات جديدة بما ستقرره الموازنة الجديدة. على انه يجب ان لا يدخل في الاذهان ان ارقام الموازنة السابقة تقسم على (١٢) للحصول على الجزء الاثني عشرى ، لان المادة ٨٦ من الدستور تنص من انه يجب ان يضاف الى هذا الجزء الاعتمادات الاضافية الدائمة وان يحذف منها ما اسقط من الاعتمادات الدائمة .

اللازم : L'indispensable ان الجزء الاثني عشرى كما قلنا هو رقم موقت لا يجوز ان يتناول الاعتمادات المحض ضرورية للشهر موضوع البحث . ولكن التأخير المستمر في تصديق الموازنات والذي اصبح امراً عادياً قد جعل من القاعدة الاثني عشرية حالة عادية وهي في الاصل حالة استثنائية . لذلك اخذت هذه القاعدة منذ بداية القرن العشرين تتحول الى موازنة صغيرة حقيقية اي (موازنة شهرية) . وكان هذا التحول سبباً لخلاف مستمر في فرنسا بين

مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وعلى اساس هذا التحول الطبيعي راحت الحكومات تضيف الى هذا الجزء الاثني عشرى مبالغ جديدة . وكان المجلس النيابي يوافقها على هذه الاضافات فيقف مجلس الشيوخ حائراً بين ان يصادق على الجزء الاثني عشرى والاضافات الجديدة او ان يترك الدولة بدون موازنة .. واخيراً استقر الرأي على حل وسط عادل هو المصادقة على بعض الاعتمادات الاضافية عند توافر شرطين .

الاول — ان تكون الاعتمادات زهيدة .

والثاني — ان تكون نتيجة حتمية لقوانين نافذة .

وفيما خلا هاتين الحالتين لا يجوز التصديق على اعتمادات اضافية مع الجزء الاثني عشرى . فهل ان الاعتماد الاضافي الذي طلبته الحكومة ، يتوافر فيه هذان الشرطان ام لا ؟ . وهل يصح بعد ذلك ان نسمي التصديق عليه هرطقة تشريعية كما زعم وزير المالية السابق ؟ .

على ضوء الوقائع والارقام نرد على ذلك بما يلي :

اولاً — ان مبلغ ستة وعشرين الف ليرة هو مبلغ زهيد بالنسبة الى موازنة الدولة . ودليلنا على ذلك انه لا يزيد الا قليلاً عن مبلغ خمسة عشر الف ليرة التي اجيز للحكومة صرفها بدون اعتماد سابق في الحالات المستعجلة بمقتضى المادة ٨٥ من الدستور .

ثانياً — ان هذه الاعتمادات الاضافية هي نتيجة حتمية لقانون نافذ هو المرسوم الاشتراعي الذي احدث الوظائف القضائية الجديدة .

وينتج عن ذلك ان الاعتماد ، هو لازب indispensable لا غنى عنه لدفع رواتب القضاة والا تعرضت الدولة لدعوى التعويض .

اميل لحود — اعتقد انه لا يجوز لنا ان نأتي على سرد اجتهادات مجتزأة . لأن الاجتهادات المجتزأة تؤدي الى الظلام ولا نستطيع ان نستخرج منها شيئاً —

فكل ما اوردده الاستاذ بيار اده وانور الخطيب هي اجتهادات مجترة ومبتورة .

نبدأ بالعدد ٥٣٧ من المؤلف (اوجين بيار) صفحة (٦١٤) فهذه الاجتهادات التي اورددها الزميلان لا تنطبق على الحالة التي نحن بصدددها .

ان القاعدة (الاثني عشرية) تطلب من الحكومة للمصاريف اللازمة أي حسن تسيير الامور التي لا مناص منها والاجتهاد يقول :

« ولكن لا شيء يعتبر مخالفة اذا اتت الحكومة وطلبت فوق المصارفات الضرورية لتسيير الامور الحتمية مصارفات ذات متناول عام كدفع الدين العمومي مثلاً . يعني اذا كان في بنود الموازنة (١٢) مليون ليرة بينها مصاريف حتمية ومصاريف ذات متناول عام ، فالقاعدة هي ان الحكومة لا يمكنها ان تطلب من اصل الاثني عشر مليوناً الا المصاريف الحتمية ولكن يجوز لها ان تطلب المصاريف اللازمة ضمن نطاق الاثني عشر مليوناً ولا تزيد .

وسأعلن على المجلس اسمين من اسماء اعلام التشريع وهما : السيد بيو والسيد بوانكاره والاثنان معروفان عالمياً ، وهما يقولان بعكس ما قاله الاستاذ ان بيار اده وانور الخطيب .

لقد قال العالمان الاfrنسيان :

« لا يجوز مطلقاً ان يخرج طلب تطبيق القاعدة الاثني عشرية عما تضمنه مدونات الوزارات السابقة تماماً بنبدأ بنبدأ » .

القاعدة الاثني عشرية هي انه نظراً للحاجة الملحة تقفوز الحكومة بدفع النفقات ، بأن تجدد شهراً فشهرأ ضمن نطاق السنة السابقة بدون زيادة أو نقصان . اما الاجتهاد الذي اوردده السيد انور الخطيب فينطبق على الحالة التي تكون فيها الموازنة بيد المجلس وتحت رحمته .

فالدواعي اذن ، التي تحم على المجلس ان لا يأخذ باقتراح الحكومة ، ليس

القصد منها العرقلة والاعتراض على مرسوم استراعي وعلى مبدأ تعيين القضاة .

نحن نريد المحافظة على القانون وعلى هيئة المجلس كهيئة تشريعية . فمن الحيف أن يأتي تدبير يناقض روح التشريع . فالمانع القانوني الذي يحول بيننا وبين الموافقة على المشروع هو عدم وجود موازنة ١٩٥٢ في المجلس . فلا يجوز لنا ان نبدأ عامنا هذا في القاعدة الاثني عشرية . فقد يسمح بهذه القاعدة عند الضرورة القصوى ولكي لا تشل الاعمال .

ثانياً - جاء في النص الوارد المقترح : « يضاف الى البند الرابع الفقرة الخامسة من الباب الخامس من موازنة ١٩٥٣ » فكيف يجيز المنطق ان نقر نصاً كهذا فنضيفه الى بند غير موجود في موازنة ١٩٥٣ .

وفي مؤلف اوجين بيار رقم ٣٤٥ يقول هذا المشتري « أن اساس الرقابة البرلمانية على موازنة الدولة هو التكافؤ بين النفقات والواردات ، لذلك تبدأ المجالس بدراس النفقات أولاً » .

يوجد في موازنة سنة ١٩٥٢ ، التي تطلبون على اساسها تطبيق القاعدة الاثني عشرية ، تكافؤ بين الواردات والنفقات . والآن تأتي الحكومة وتطلب زيادة على النفقات . فهذا الطلب ليس من المنطق في شيء لانه يجب حتماً ان يكون للمجلس الرقابة الكلية وان يشترع للنفقات والواردات . فاذا صدق المجلس هذا المشروع يكون قد خالف قوانين التشريع واستبق هو نفسه مقررات في موازنة ١٩٥٣ .

أما ما قيل بأن هناك مرسوماً استراعياً يقضي بالتنظيم فاكدر ما قاله السيد فيليب تقلا بان هذا شيء وتطبيق الاصول المالية شيء آخر . فالمرسوم قد صدر ونحن لا نعترض على مبدأ التعيين فالحكومة الحق أن تفعل ما تشاء ولكنها مقيدة بالمبدأ العام لا بالتعيين فقط بل بالانفاق .

فاذا عينت الحكومة قبل وجود الاعتماد ، فاللائمة تقع لا على المجلس بل على الحكومة ، التي يجب عليها ان تنفذ بقانون المحاسبة قبل ان تأتي وتطلب هذه

الاعتمادات . نحن نعارض حفظاً على الدستور والاصول البرلمانية وسمعة المجلس التشريعي .

رئيس الوزارة - تبين لي من مناقشة النواب الفقهاء ان الحكومة قد اتت عملاً هاماً ، خرقت فيه الدستور وطغت على المجلس النيابي . فنحن نتقدم اليكم بمشروع هو ليس بذى اهمية كبرى ليجتاج الى هذا الجدل وهذا النقاش . ولكن لقد استفدنا من هذه المناقشة علمياً وسمعنا اجتهادات علماء التشريع والفقهاء في هذا الموضوع .

ونحن نرى انفسنا امام امر سأعرضه عليكم بصفتي مسؤولاً عن الموظفين ، وهو انني سأضطر الى عدم اعطاء الموظفين راتبهم مدة ثلاثة اشهر تقريباً والى الغاء القائمات الثلاث التي انشأناها .

ان المبلغ الذي نطلبه ايها السادة زهيد جداً وهو (٢٦) الف ليرة وهو ولا يتحمل كل هذه المناقشات . وغداً اذا هاجمنا الجراد لا سمح الله افلا يجوز لنا ان نفتح اعتماداً اضافياً قبل ان نعد الموازنة ، من يتحمل المسؤولية عندئذ ؟

لذلك فاني اطلب الى النواب الموافقة على المشروع والا فللمجلس رأيه ...

* * *

ولقد انتهت هذه المناقشة برد مشروع الحكومة . ولكن الرد لم يكن عن قناعة بصحة نظرية المعارضين الذين هاجموا المشروع بدافع سيامي بغية شل عمل الحكومة ، ولكنه كان بسبب ضعف موقف الحكومة بالدفاع عن مشروعها .

القوار الثاني :

ولكن المجلس بمناسبة ثانية وكان لم يمض اكثر من عشرة ايام على رد المشروع الاول رجع عن رأيه وصدق على اعتمادات اضافية على الموازنة الاثني عشرية .

ففي جلسة ٣ شباط سنة ١٩٥٣ وضع على جدول اعمال المجلس مشروع القانون الآتي نصه :

مشروع قانون معجل

مادة وحيدة - اجيز للحكومة ان تسلف شركة سكة حديد ش . ح . ت مبلغ ثلاثماية وثلاثة وتسعين الف ليرة لبنانية لتسديد النفقات التالية :

ل . ل .

٦٦٠٠٠ دفع رواتب موظفي الشركة عن شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢
١١٥٠٠٠ دفع تعويضات الصرف من الخدمة لبعض الموظفين .
٢١٢٠٠٠ دفع منحة الى الموظفين .
٣٩٣٠٠٠

على ان تلحظ القية في موازنة سنة ١٩٥٣ لتسدد عليها وفقاً للاصول .
وقد نوقش هذا القانون على ضوء تقرير قدره النائب جوزف شادر مقرر اللجنة المالية التي عدلت نص المشروع كما يلي :

مادة وحيدة : - يفتح الاعتماد الاستثنائي التالي وقدره ٣٩٣ الف ليرة على ان يدون في موازنة سنة ١٩٥٣ .

الباب الثالث عشر - وزارة الاشغال العامة .

الفصل الثالث - المواصلات .

البند ٣ / ٢ - نفقات خاصة : تغطية عجز سكة حديد شام - حماء وتمديداتها .

- تسديد رواتب موظفي الشركة عن شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢
٢٦٠٠٠ ل . ل .

- تعويضات صرف من الخدمة لبعض الموظفين ١١٥٠٠٠ ل. ل.

- منحة الى موظفي الشركة ٢١٢٠٠٠ ل. ل.

« يؤخذ هذا الاعتماد من الوادات العادية لموازنة سنة ١٩٥٣ »

وقد وضعت اللجنة المالية تقريراً بشأن هذا المشروع ثبت هنا بعض ما جاء فيه بالنظر لما تضمن من آراء فقهية مدروسة بتعمق وترو :

اولاً : هل يجوز للحكومة ان تطلب فتح اعتمادات علاوة على الاعتمادات المفتوحة على اساس القاعدة الاثني عشرية ؛ قبل التصديق على موازنة السنة الجارية ، وهل بإمكان اللجنة المالية والمجلس النيابي ان يقر هذه الاعتمادات دون ارتكاب مخالفة لاحكام الدستور ولاحكام القوانين المرعية الاجراء ؟

اهمية هذا السؤال ؟

لهذا السؤال اهمية كبرى ، اذا اجيب عليه بالنفي وفي حال التأخر في ابرام الموازنة العامة مدة شهر واحد او عدة اشهر (كما حصل في الماضي وكما سيحصل في السنة الجارية) اذ يصحح من المتعذر على الحكومة ان تصرف اي مبلغ كان علاوة على الاعتمادات المفتوحة بموجب القاعدة الاثني عشرية ، طوال الفترة الممتدة من اول كانون الثاني لغاية تاريخ التصديق على الموازنة (اذار او نيسان او ايار ..) وذلك مهما كانت الاسباب والظروف الطارئة ومهما كانت النفقة ضرورية ومستعجلة .

مثال ذلك : لو حصلت كارثة (الشامبليون) خلال شهر كانون الثاني او شباط بدلاً من كانون الاول واضطرت الحكومة لطلب فتح اعتماد اضافي قدره خمسون الف ليرة (علاوة على ١/١٢ من المبلغ المدون في موازنة سنة ١٩٥٢ تحت باب ، (احتياطي لنفقات طارئة) لاتمام عمليات انقاذ مئات الارواح البشرية ، لما كان بالامكان تلبية طلب الحكومة ...

ويمكننا القول بصورة عامة ان اعمال الحكومة تصبح مشلولة نوعاً اذا ما

اجيب على السؤال بالنفي مما يؤدي حتماً الى اضرار جسيمة للبلاد تتزايد كلما تأخر التصديق على الموازنة .

ثانياً - ما هي النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالسؤال المطروح ؟

ان اهم النصوص المتعلقة بهذا الموضوع هي التالية :

المادة ٨٥ من الدستور - « لا يجوز ان يفتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص . اما اذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيمكن رئيس الجمهورية ان يتخذ مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء قاضياً بفتح اعتمادات استثنائية او اضافية وان ينقل اعتمادات في الموازنة على ان لا تتجاوز هذه الاعتمادات الـ ١٥٠٠٠ ليرة بالبند الواحد . ويجب ان تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في اول عقد يلتئم فيه بعد ذلك .

المادة ٨٦ من الدستور - « اذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدوره فرئيس الجمهورية يدعو المجلس فوراً لدورة استثنائية تستمر لغاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة واذا انقضت الدورة الاستثنائية هذه ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلرئيس الجمهورية ان يضع مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء يجعل بموجبه المشروع المذكور بالشكل الذي تقدم به الى المجلس مرعياً ومعمولاً به . على انه لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يستعمل هذا الحق الا اذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الاقل . على انه في مدة الدورة الاستثنائية المذكورة تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الاخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة اساساً ويضاف اليها ما فتح بها من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة (الاثني عشرية) .

المادة ٣٥ من قانون المحاسبة العامة - لا يفتح اعتماد اضافي الا بقانون .

ثالثاً - ما هو معنى هذه النصوص ؟

١ - تنص المادة ٨٥ من الدستور على انه لا يجوز فتح اعتماد استثنائي الا بقانون خاص وتقول المادة ٣٥ من قانون المحاسبة العامة « لا يفتح اعتماد اضافي الا بقانون » .

وتجدر الملاحظة بان عبارة « اعتماد اضافي » هي ترجمة العبارة الافرنسية :
Crédit additionnel

وهي تشمل كافة الاعتمادات التي تضاف الى الموازنة العامة . وتقسم الاعتمادات الاضافية في فرنسا الى قسمين ، الاول الاعتمادات التكميلية Crédits supplémentaires وهي الاعتمادات التي تفتح لتغطية نقص في بعض الاعتمادات المقررة والثاني الاعتمادات الاستثنائية او غير العادية Crédits extraordinaires وهي التي تفتح لتسديد نفقات غير ملحوظة اساساً في الموازنة .

اما الدستور اللبناني فلا يستعمل الا عبارتي « الاضافي والاستثنائي » دون العبارة الثالثة (الاعتماد التكميلي) . الا انه من الثابت على ما نعتقد ان الدستور لم يقصد بذلك الخروج على بعض القواعد المتبعة في فرنسا بهذا الموضوع ولا سيما ان قانون المحاسبة العامة لا يستعمل الا التعبير العام (الاعتماد الاضافي) بمعناه الشامل .

لذا وجب القول بأن المادة ٨٥ من الدستور تنص على عدم جواز فتح اعتماد اضافي (تكميلي واستثنائي) الا بقانون خاص وهذا ما حصل في لبنان منذ سنة ١٩٢٦ .

اما المادة ٨٦ فهي تفيد انه عند التأخر في التصديق على الموازنة يدعو رئيس الجمهورية المجلس لدورة استثنائية واثناء هذه الدورة تجبى الضرائب والرسوم كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة اساساً ويضاف اليها ما فتح بها من اعتمادات اضافية دائمة ويحذف منها ما اسقط منها من اعتمادات دائمة وتأخذ

الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الاثني عشرية .

اي ان الضرائب والرسوم تستوفى اعتباراً من اول كانون الثاني كما في السنة السابقة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني على القاعدة الاثني عشرية اي جزءاً واحداً من اثني عشر جزءاً من مجموع نفقات السنة السابقة المقررة في الموازنة العامة وفي القوانين المتعلقة بفتح اعتمادات اضافية دائمة .

اما نفقات الاشهر التالية (شباط واذار ..) فان الدستور لا يتكلم عنها بشيء ، لكن من الثابت ان اخذها بقوانين خاصة يجيز للحكومة صرف نفقات شهر واحد (شباط) او عدة اشهر على اساس القاعدة المذكورة .

* * *

من الاكيد انه لا يوجد نص في الدستور او في قانون المحاسبة العامة او في اي قانون آخر يمنع صراحة فتح اعتماد اضافي (تكميلي او استثنائي) بقانون خاص اثناء تطبيق القاعدة الاثني عشرية على النفقات اي قبل التصديق على موازنة السنة الجارية .

لذا وجب علينا تفهم روح المادة ٨٦ من الدستور وطرح السؤال التالي : هل ان واضع الدستور ، بقوله ان الحكومة تأخذ نفقات شهر كانون الثاني على اساس القاعدة الاثني عشرية (كما حددتها المادة نفسها) ، اراد ان يحصر حق صرف النفقات بهذا المقدار دون تمكين الحكومة من طلب فتح اي اعتماد آخر من المجلس .

ان الجواب نفياً او ايجاباً يعني اعطاء المادة ٨٦ تفسيراً واسعاً او ضيقاً . اما التفسير الواسع « فهو يقول بان المادة ٨٦ اقرت المبدأ العام ليس الا وهذا يعني انه بإمكان الحكومة ان تلجأ بصورة استثنائية لطلب فتح اعتمادات اضافية » .

رابعاً - ما هي الاجتهادات المتبعة في لبنان وفي فرنسا تحت حكم دستورها القديم الذي انبثق عنه الدستور اللبناني ؟

لقد وجدنا عدة قوانين لبنانية تجيز للحكومة اخذ سلفات من الخزينة على الاعتمادات التي ستدون في الموازنة (غير المصدقة) .

مثال ذلك : قانون ٨ اذار سنة ١٩٤٤ اجاز سلفة قدرها ٩١ الف ليرة لازالة الرمال الطاغية على قسم من مدينة صور وبناء حائط يمنع طغيانها ولاصلاح وتدعيم مغارة مياه جزين .

- قانون اول نيسان ١٩٤٤ ، اجاز اخذ سلفة قدرها ٢٥ الف ليرة لتأمين نفقات سفر الوفد اللبناني الى العراق والمملكة العربية السعودية .

- قانون ١٧ ايار ١٩٤٤ ، اجاز اخذ سلفة قدرها ٢٥ الف ليرة لتغطية نفقات الانتخابات الفرعية التي جرت خلال شهر نيسان ١٩٤٤ (كذا) .

- قانون ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٧ قرر صرف سلفة منحة توازي راتب نصف شهر لجميع موظفي الدولة .

* * *

وقد وجدنا ايضاً ثلاثة قوانين صادرة في ٥ نيسان ١٩٤٥ و ٦ شباط ١٩٤٢ و ٧ شباط سنة ١٩٥٠ بموجبها فتحت اعتمادات اضافية في موازنات السنوات السابقة اي في موازنات ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٩ .

* * *

لم تكن هذه السلفات وهذه الاعتمادات الاضافية مخالفة صراحة للقوانين المرعية الاجراء كما هي الحال اليوم نسبة للقوانين الحالية وبنوع خاص لقانون المحاسبة العامة الصادر بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٥١ .

وبعد صدور هذا القانون لم تتطرق اللجنة المالية ولا المجلسان السابق والحالي الى بحث الموضوع الذي نحن بصدده الا في الايام الاخيرة بمناسبة درس

واقرار مشروع القانون المتعلق بصرف نفقات شهر شباط سنة ١٩٥٣ على اساس القاعدة الاثني عشرية .

اما في فرنسا فقد كانت المبادئ المقررة قبل الغاء القاعدة الاثني عشرية سنة ١٩٤٥ كما يلي :

اولاً - يحق للجنة الموازنة التابعة للمجلس النيابي ان تقترح زيادة الاعتمادات المؤقتة المطلوبة في مشاريع القوانين المقدمة على اساس القاعدة الاثني عشرية (اوجين بيار ، تكملة سنة ١٩١٩ ، ص ٧٠٢) .

ثانياً - لا يجوز اضافة تدابير عامة في قوانين القاعدة الاثني عشرية من شأنها انشاء اوضاع قانونية او ضرائبية جديدة ، انما يجوز ان تضاف اليها مادة تعود لسير المصالح او تتعلق بتطبيق قانون نافذ (اوجين بيار من ص ٧٠٢ الى ص ٧٠٦) .

ثالثاً - لا يحق لوزير المالية قبل التصديق النهائي على الموازنة ان يعدل هذه الموازنة بطلبات تصحيح او باعتمادات تكميلية الا انه يحق له في حالات الضرورة القصوى ان يقترح التعديلات - بتحرير يرسله الى رئيس لجنة الموازنة بواسطة رئيس المجلس واذا كان المجلس قد اقر مشروع الموازنة فبأمكان وزير المال ان يلفت نظر اللجنة المالية في مجلس الشيوخ الى التعديلات التي سوف يطلبها من مجلس النواب (اوجين بيار صفحة ٧٠٧) .

رابعاً - لا يجوز نقل اعتمادات من الموازنة السابقة الى الموازنة الجديدة قبل التصديق عليها الا انه يجوز اضافة هذه الاعتمادات المقررة في قوانين القاعدة الاثني عشرية (اوجين بيار صفحة ٧٠٨) .

مما سبق يتبين انه في فرنسا كان بالامكان فتح اعتمادات اضافية في قوانين القاعدة الاثني عشرية تتعلق بسير المصالح او بتطبيق القوانين النافذة ، فضلاً عن حق لجنة الموازنة باقتراح الزيادة في طلبات الحكومة .

سادساً - ما هو الحل الواجب الركون اليه ؟

ليس في الدستور او في القوانين اللبنانية نص يمنع قبول المبدأ القائل بإمكان فتح اعتمادات اضافية قبل التصديق على الموازنة العامة وبقولنا هذا نكون قد رفضنا التفسير الضيق للمادة ٨٦ من الدستور ومكنا الحكومة من المثابرة على اعمالها ومن تغطية النفقات الضرورية او المستعجلة بواسطة الاعتمادات الاضافية ، وهذا امر هام في حياة الحكومات وخصوصاً عندما يتأخر التصديق على الموازنة عدة اشهر .

غير ان فتح هذه الاعتمادات لا يجوز ان يتم الا :

١ - بقانون (المادة ٣٥ من قانون المحاسبة) .

٢ - بقانون خاص (المادة ٨٥ من الدستور) .

اما الاعتراض القائل انه لايجوز فتح اعتمادات اضافية قبل ابرام الموازنة لانها الاصل والاعتمادات الاضافية هي فرع لها فيبدو لنا في غير محله لأن الموازنة المبنية على قانون الاثني عشرية هي موازنة بكل معنى الكلمة ولكنها موازنة جزئية (لشهر واحد او لعدة اشهر) وموقته سوف تدمج وتذوب في الموازنة العامة . (أليكس سنة ٩٠٩ ص ١٣٥ وتروتا سنة ١٩٥١ ص ٥٦)

لذلك يجوز اضافة اعتمادات استثنائية او تكميلية الى المبالغ المقرر صرفها بقانون الاثني عشرية على ان تدمج جميعها في الموازنة العامة لدى التصديق عليها .

والاعتراض الثاني الذي يتبادر الى الذهن يتعلق بتغطية الاعتمادات الاضافية المشار اليها . فهذه التغطية تحصل بصورة اجمالية بواردات الخزينة الناتجة عن استيفاء الضرائب والرسوم المسموح بها في المادة ٨٦ من الدستور دون تحديد (خلافاً للنفقات ، المحددة مبدئياً بالقاعدة الاثني عشرية) ولا شك ان هذا الوضع شاذ من الوجهتين المبدئية والواقعية ، لكن هذا الشذوذ ناتج بصورة

حتمية من طبيعة القوانين القاعدة الاثني عشرية بالرغم من مساوئها لعدم وجود قاعدة احسن او بالاحرى اقل شذوذاً .

هذا ما اجمع عليه علماء القانون المالي (أليكس وتروتا وغيرهما) وهذا ما يجب ان يحدو بالحكومات الى تقديم مشاريع الموازنات في اقرب وقت وبالمجلس الى درسها باسرع ما يمكن .

* * *

ونتيجة القول ان اللجنة المالية قد عدلت نص مشروع القانون وفقاً للمبادئ المبينة اعلاه معتبرة ان النص الذي اعتمدته هو غير مخالف للدستور وللقرارات المرعية الاجراء اذ انه يفتح الاعتماد الاضافي المطلوب (الاستثنائي في حالتنا الحاضرة) بقانون خاص ويربط هذا الاعتماد بالموازنة العميدة ان لجهة النفقة او لجهة النفقة .

واللجنة اذ تقرر المشروع كما عدلته في الشكل ، ترجو المجلس الكريم التصديق عليه معدلاً .

المقرر : جوزيف شادر

وقد اقر المجلس هذا القانون .

النبذة ٤ - تعادل الموازنة

لا شك ان الاعتمادات الاضافية ، تكميلية كانت ام استثنائية ، اقرها المجلس او فتحت بموجب مراسيم ، تشكل في الواقع خطراً على تعادل الموازنة لأنها تزيد النفقات . وتداركاً لهذا المحذور فرضت القوانين المالية ولا سيما قوانين المحاسبة ، تدابير من شأنها صيانة التعادل بين كفتي الواردات والنفقات في الموازنة . وهي تلخص بما يلي :

١ - ان يوقع وزير المالية وهو الحارس على تعادل الموازنة مراسيم فتح الاعتمادات الاضافية او ان يؤثر على مشاريع القوانين الرامية الى فتحها .

٦ - ان يوحد فتح الاعتمادات الاضافية في مشروع واحد ، يقدم مبدئياً الى المجلس مرة واحدة في فترات معينة من السنة حتى يتباح له ان يقف على مدى اهمية وجوه الانفاق ، ويقارن مقاديره بالفائدة المرجوة منه ، مع العلم ان مشاريع فتح الاعتمادات الاضافية التي تقدم افرادياً لا تجوز الا في بعض حالات مستعجلة او لاصلاحات هامة ملحة .

٣ - ان يرفق مشروع طلب الاعتمادات الاضافية بلائحة تتضمن جميع ما سبق طلبه او تصديقه من اعتمادات اضافية في سنة كاملة جارية ، تمكيناً للمجلس من الوقوف على حقيقة وضع الاعتمادات بصورة شاملة .

٤ - تعيين الواردات المقابلة المعدة لتغطية الاعتمادات الاضافية المطلوبة . وتكون هذه الواردات اما نتيجة الغاء بعض اعتمادات تزيد عن الحاجة في الموازنة العامة ، فيجري نقلها من بنودها ، او ماخوذات من مال الاحتياط ، او ضرائب مستحدثة ، او قروضاً .

وقد نصت المادة ٣١ من قانون المحاسبة العمومية على ان تغطي الاعتمادات الاضافية والاستثنائية بنقل اعتمادات تزيد على الحاجة في بنود اخرى . او بالنقل من باب الاحتياط لنفقات طارئة ، او اخذاً من مال الاحتياط او بموارد جديدة .

وهكذا نخلص الى القول ان الاعتمادات الاضافية التي يكثر طلبها في مجرى السنة تشكل في الواقع موازنة ثانية الى جانب الموازنة العادية ، وان الحفاظ على وحدة الموازنة وضمان تعادلها يدعوان الى تجنب الاكثار من فتح الاعتمادات الاضافية الا في حال الضرورة القصوى .

القسم الثاني

السنة المالية

١ - بدء السنة المالية : كانت الحكومة اللبنانية قد فكرت في تعديل حدود السنة المالية وجعلها تبدأ في اول نيسان بدلاً من اول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ اذار بدلاً من ٣١ كانون الاول وذلك بعد ان لاحظت ان اقرار الموازنات يتأخر غالباً الى اواخر شهر اذار ، الامر الذي يضطرها الى طلب الاجازة من المجلس النيابي للجباية والاتفاق على اساس القاعدة الاثني عشرية . ولكن يبدو ان هذه الفكرة لم تختبر ، ونحن لا نقدر ان في هذا التغيير فائدة ذات بال .

٢ - نهاية السنة المالية :

ليس تحديد نهاية السنة المالية بالبحث الذي يستحق الاهتمام لذاته ، ولكن اهميته تنأت من النتائج التي تترتب على انتهاء السنة واهمها قفل حسابات الموازنة المعروف بقطع الحساب .

ولقد نصت المادة ١٠٥ من النظام الداخلي ان على المجلس قبل التصديق على الموازنة ان يصدق على قانون قطع الحساب .

« يصدق المجلس أولاً على قانون قطع الحساب ثم على موازنة النفقات ثم على قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات » .

تتبع الدول في قفل حسابات الموازنة النهائية وفي تصفية نتائج الموازنة احد اسلوبين :

- اسلوب حساب الادارة

- واسلوب حساب الدورة

أ - أسلوب حساب الادارة :

ان بعض الدول تفضل اقفال حسابات الموازنة النهائية في اليوم الاخير من السنة المالية . ان هذه الطريقة هي التي تدعى أسلوب « حساب الادارة » اذ ان حساب الادارة ليس سوى بيان وصفي لعمليات القبض والدفع في مدة معينة من الزمن .

ب - أسلوب حساب الدورة :

ان البلاد التي لا تتمشى على أسلوب حساب الادارة وتفضل حسابات موازنتها في نهاية السنة المالية ، تتبع أسلوباً آخر يقضي بان تمدد السنة المالية فترة من الزمن تتابع الحكومة في اثنائها استيفاء الواردات وتصفية وصرف النفقات التي تعود بمنشأها للسنة المالية المنتهية .

وقد اتفقت الكلمة على تسمية المدة التي تنفذ في خلالها الموازنة اي (السنة المالية والفترة الاضافية) بالدورة المالية (Exercice financier) وعلى تسمية الفترة الاضافية التي تتابع في اثنائها الحكومة اعمال الجباية والانفاق لحساب السنة المالية المنتهية ، بالمدة المتممة Période complémentaire . وقد اوضح قانون المحاسبة العمومية في لبنان هذه الامور فنص على ان « الدورة المالية تشمل السنة المالية والمدة المتممة لها » .

وجدير بالذكر ان البلاد التي اتبعت أسلوب الدورة ومنها لبنان قد طبقته على النفقات دون الواردات بحيث ان الواردات التي تجبى بعد انتهاء السنة المالية تدخل حتماً في حسابات الموازنة الجارية في حين ان النفقات لا تدخل في حسابات الموازنة الجارية الا بعد انتهاء المدة المتممة . وبتميم اوضح ان الدول التي تبنت أسلوب الدورة تتبع في الواقع أسلوب الدورة فيما يختص بالنفقات واسلوب الادارة فيما يختص بالواردات .

اما المدة المتممة للنفقات فهي نفسها مجزأة الى ثلاث فترات روعيت في

تحديد المراحل الادارية والحسابية للنفقة .

— فالفترة الأولى معدة لتصفية وصرف النفقات التي لم تكن قد صفيت او صرفت حتى تاريخ انتهاء السنة المالية وهي في لبنان ٣١ اذار .

— والفترة الثانية معدة لدفع النفقات التي لم تكن قد دفعت لا في خلال السنة المالية المنتهية ولا في خلال الفترة الاولى من المدة المتممة وهي في لبنان ٣٠ نيسان .

— والفترة الثالثة مخصصة للادارة الحكومية لكي تعتمد الى تصحيح الاخطاء التي تكون قد وقعت في معاملات تنسب النفقات على الاعتمادات المخصصة في الموازنة . وهي في لبنان ١٥ ايار .

الفصل الخامس

اقرار الموازنة

بمحال مشروع الموازنة بعد اعداده ، على المجلس فيعيه الرئيس الى لجنة المالية والموازنة .

ولجنة المالية والموازنة كغيرها من لجان المجلس لا تتمتع بسلطة التقرير بل تنحصر مهمتها بالدرس وطلب الايضاحات من الحكومة بما تشاء من التفصيل وتنظيم تقرير بالنتيجة ترفعه الى المجلس . ولكن حق التعديل المقرر لكل لجنة من اللجان يخول لجنة المالية والموازنة اذا شاءت ان تعد مشروع موازنة جديد ومن هذا القبيل ما حصل في فرنسا سنة ١٩٢٥ وادّعى الى استقالة وزير المالية .

وقد جرت العادة في فرنسا ان يقسم اعضاء اللجنة مهمة درس مشروع

الموازنة فينفرد كل قسم من الاعضاء بدرس موازنة احدى الوزارات وينظم تقريراً منفرداً حتى اذا فرغت جميع الاقسام من دراستها وضع مقرر اللجنة أو رئيسها تقريراً واحداً شاملاً .

ولم يلجأ الى هذه الطريقة عندنا ابداً ، ولكن النظام الداخلي نص في المادة ٢٣ ان لكل لجنة من لجان المجلس حق انتداب ممثل عنها الى لجنة المالية والموازنة ، لايضاح الامور المتعلقة بتلك اللجنة من ابواب الموازنة وذلك بصفة استشارية فقط .

ان درس الموازنة في الواقع هو اخطر عمل تقوم به اللجان ، وهو يستلزم جهداً كبيراً وطويلاً . ولقد انتقد العلماء ازدواجية العمل في اعداد مشروع الموازنة ودرسه في اللجان . واقترح بعضهم ان تمارس اللجنة مهمتها في مرحلة اعداد المشروع لا بعد اعداده واحالته على المجلس . ولكن هذا الاقتراح لم يلق قبولا .

وبعد أن تنتهي اللجنة من دراستها ترفع تقريرها الى المجلس فيشرع المجلس في المذاكرة لمناقشة الموضوع والتصويت عليه .

وسندرس فيما يلي مراحل التصديق على الموازنة في النبذات التالية :

النبذة الاولى - الاولوية في ابواب الموازنة .

النبذة الثانية - تقييد المبادرة البولمانية .

النبذة الثالثة - المناقشة والتصويت .

النبذة الاولى - الاولوية في ابواب الموازنة :

ان المناقشة والتصويت على الموازنة يخضعان لاصول تحتمها طبيعة الموازنة وظروفها الخاصة ، وهذه الاصول هي :

١ - تقديم مناقشة النفقات . Préséances des dépenses .

٢ - تخصيص الاعتمادات . Spécialisation des crédits .

اولا - في تقديم مناقشة النفقات :

تعني هذه القاعدة انه ينبغي للمجلس ، عند ما تحال عليه الموازنة ، أن يعكف على مناقشة النفقات قبل الواردات ، فيقرر كل نفقة يراها ضرورية ومفيدة ، على اعتبار ان موافقته على النفقة تعني موافقته على وجوب ايجاد الواردات اللازمة لتغطيتها .

والاسباب في وجوب تقديم مناقشة النفقات تتلخص بما يلي :

أ - انه يتجسم في النفقات منهاج نشاط الحكومة . ولذلك فلا بد للمجلس من البدء بالموافقة ، على منهاج نشاط الحكومة طوال عام مقبل ، وعلى ما يستلزمه تنفيذه من نفقات ، قبل ان يتناول موضوع الواردات المعدة أصلاً لتغطية عبء النفقات .

ب - ان واردات الدولة مرنة . أن موازنة الدولة ليست كموازنة الافراد . فالفرد يحدد وارداته ، ثم يكيف نفقاته على اساس تلك الواردات المحدودة لأن لا موارد له سواها ، ولأنه يتحتم عليه اذا شاء توازناً في حياته المالية أن لا ينفق الا بقدر ما يكسب .

أما الدولة فبأماكنها توزيع عبء نفقاتها ، مهما بلغ ، على سائر المواطنين بمثابة فرائض او تكاليف عامة (ضرائب ورسوم) .

ويساعد الدولة على هذا النهج ، ان وارداتها مرنة ، أي قابلة للزيادة والانقاص بعكس واردات الافراد المحدودة ، اما الزيادة فواسطتها رفع معدلات الضرائب والرسوم أو احداث ضرائب ورسوم جديدة . وأما الانقاص فواسطته تخفيض تلك المعدلات او الغاء بعض الضرائب والرسوم القائمة .

ج - ان الجباية لتأمين الكفاية . فلا يجوز ، في الاصل للدولة ان تجبي من الواردات الا بقدر ما تحتاج اليه من مال للانفاق في سبيل الخدمة العامة . ولذا كان عليها أن تبدأ بتحديد ما يلزمها من مال لسد نفقاتها ، قبل ان تعمل على

تقدير الواردات اللازمة لتغطيتها . فالحباية يجب ان تكون بقدر الكفاية دون زيادة او نقصان .

ولا بد لنا ، قبل انتهاء هذا البحث ، من التنويه بأن الرأي مجمع على الرغم من الاسباب التي تبرر تقديم مناقشة النفقات ، على انه يتوجب على مهية الموازنة عندما يعد موازنة النفقات ، ان يأخذ الواقع الاقتصادي وامكانات المكلفين بعين الاعتبار ، لأن الرغبة في تأمين الخدمات العامة لا يجوز ان تؤدي الى ائقال كاهل المواطنين بالضرائب والرسوم التي تفوق امكاناتهم وتلحق بهم الضرر والاذى .

ولقد نصت المادة ١٠٥ من النظام الداخلي على ان المجلس بعد التصديق على قانون قطع الحساب يصدق على موازنة النفقات .

ثانياً في تخصيص الاعتمادات :

ان التصويت على موازنة الواردات يرتدي الطابع التقديري ، بمعنى ان الحكومة تستطيع جباية الموارد المعينة في جدول الواردات - دون ان تتقيد بالمبلغ الاجمالي المقدّر لها . وان للحكومة ان تستمر في الجباية ولو تجاوزت تحصيلاتها الواردات المقدرة . وبعبارة أخرى ان اجازة الجباية غير مقيدة بأرقام الواردات المقدرة .

اما التصويت على النفقات فهو ذو صفة تحديدية ، أي ان الارقام المدونة في موازنة النفقات والمسماة اعتمادات هي بمثابة « اجازة بالانفاق » ضمن حد معين وفي وجه معين لا يجوز تعديده او الانحراف عنه الا بالرجوع الى السلطة التشريعية .

والدليل على ذلك ان التصويت على الواردات ، يجري بصورة جماعية في حين ان التصويت على النفقات يجري بصورة تفصيلية . ومن هنا ينشأ مبدأ تخصيص الاعتمادات .

وفهم مبدأ التخصيص تعيين النفقات وتحديد مقاديرها في ابواب وفصول وبنود وفقرات . وهو يهدف الى منع الحكومة من استعمال الاعتمادات المفتوحة في الموازنة استعمالاً كيفياً . ويؤمن بالتالي رقابة صحيحة ودقيقة على الموازنة ويجعل السلطة التنفيذية مسؤولة عن حسن تنفيذها .

وبمعنى التخصيص ، تقسم موازنة النفقات الى ابواب ، يتعلق كل منها بوزارة من وزارات الدولة ثم الى فصول يختص كل منها بمصلحة تابعة لكل من تلك الوزارات ، ثم الى بنود تتعلق بنفقات متجانسة في نوعها وطبيعتها ضمن الفصل من الباب .

ويتجلى مفهوم مبدأ التخصيص في كيفية تصديق الاعتمادات . بمعنى انه اذا صدق المجلس الاعتمادات فصلاً فصلاً فهو يقيد الحكومة ضمن حدود الفصل تاركاً لها حرية التصرف باعتماداته من مناقلات في البنود والفقرات تجريها مستقلة ضمن ذلك الفصل . واذا صدق المجلس الاعتمادات بنداً بنداً فقد قيد الحكومة على نطاق أضيق اذ لا بد من الرجوع اليه عند حاجة الحكومة او رغبتها في نقل اعتماد من بند الى آخر

وكما توسع المجلس في التخصيص ضيق على الحكومة في وجوه الانفاق ومقاديره ، وفرض عليها رقابته وسلطته . ولا تخلو المبالغة في التخصيص من محاذير ، اهمها عرقلة اعمال الدولة ، لأنه كثيراً ما يصعب عليها تقدير نفقاتها الجزئية تقديرأ صحيحاً ، فضلاً عما تضيقه من الوقت في طلب المزيد من الاعتمادات وانتظار مصادقة المجلس عليها وما يبذله المجلس من الوقت في مناقشة تفاصيل الموازنة مما يؤخر تصديقها .

ومن مساوئ المبالغة في تضيق التخصيص ان الوزراء يعمدون الى المبالغة في تحديد نفقات وزاراتهم ، للتخلص من الرجوع الى المجلس مما يؤدي الى استفادتهم من اعتمادات مماثلة في سنوات مقبلة .

ويختلف تطبيق مبدأ التخصيص بين الاجمال والتفصيل باختلاف الدول .

ففي فرنسا وانكلترا يجري التصويت على الموازنة فصلاً فصلاً .

أما في لبنان فان التصويت يجري على الموازنة ببدأ ببدأ وفقاً للمادة ٨٣ من الدستور . على ان التخصيص يتناول الفقرات في بعض الاحيان (اعتمادات الطرق) .

وقد نص قانون المحاسبة العمومية في بعض موادها على تقييد الحكومة في تنفيذ الموازنة بتخصيص الاعتمادات كما أقرها المجلس وكما يفرضها الدستور وقانون المحاسبة العامة نفسه .

وهكذا يمكننا القول ان مفاعيل التخصيص هي الآتية :

- تقييد الوزراء بمحدود الاعتماد دون اي تجاوز .

- تقييد الحكومة بوجوده الانفاق .

- اخضاع نقل الاعتمادات لقانون الا بين الفقرات (ما عدا فقرات اعتمادات الطرق) .

النبة الثانية - في تقييد المبادرة البرلمانية

لقد عرفنا ان الموازنة هي منهاج سياسة الدولة في سنة مقبلة . وعرضها على المجلس هو اطلاع النواب على مدى النشاط الذي تعتمزم الدولة تحقيقه في الحقول العامة . والمجلس كممثل للشعب ومالك للسيادة القومية له مبدئياً حق مناقشة الحكومة في ما تعدده للخدمة العامة ، كما له ان يعدل مشروعاتها وفقاً لما يراه مناسباً لتحقيق تلك الخدمة .

غير ان الواقع البرلماني اثبت ان بعض النواب يغالون بممارستهم هذا الحق في المناقشة والاستجواب والنقد بشكل يعرقل اعمال المجلس ويؤخر تصديق الموازنة عن مواعيد الدستور مما يلحق بالدولة ضرراً محسوساً اذ تبقى بلا موازنة مدة من الزمن .

وهذا الواقع هو الذي حمل المشترعين المالىين على وضع اصول خاصة

بمناقشة الموازنة من شأنها تقييد حق البرلمان في المناقشة موقفين في ذلك بين حقه وسيادته من جهة ، وضرورة اقراره الموازنة في الموعد الدستوري والحفاظ على تعادلها من جهة ثانية .

ولذلك نص الدستور والنظام الداخلي عندنا على قيود يمكن حصرها من حيث جوهرها بثلاث :

أ - تقييد حق الاقتراح والتعديل .

ب - تحديد امد المناقشة .

ج - قصر المناقشة على شؤون الموازنة .

أ - في تقييد حق الاقتراح والتعديل :

للنائب بمقتضى الدستور حق اقتراح القوانين وطلب تعديلها بالشكل الذي يروق له . غير ان هذا الحق ، فيما يختص بالموازنة ، محدود ببعض القيود ، بغية الحؤول دون زيادة نفقات ارضاء للناخبين قد تؤدي الى عجز في صندوق الخزينة .

١ - فالمادة ٨٤ من الدستور تنص : « لا يجوز للمجلس في خلال مناقشة الموازنة ومشاريع الاعتمادات الاضافية أو الاستثنائية ان يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة وفي بقية المشاريع المذكورة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها او بطريقة الاقتراح » .

« غير انه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة ، ان يقرر بطريقة الاقتراح ، قوانين من شأنها احداث نفقات جديدة » (١)

٢ - لا يجوز لمجلس النواب الغاء دائرة او وظيفة قائمة بموجب نظام معمول به ، وذلك بطريق الغاء الاعتمادات المدونة في الموازنة . فاذا شاء المجلس الغاء

١ - انظر المبادرة البرلمانية (الفصل الاول من الباب الخامس)

الدائرة او الوظيفة وجب تقديم مشروع قانون خاص بهذا الموضوع (المادة ٩٧ من النظام الداخلي) .

٣ - لا يجوز للمجلس رفض اعتماد وضع لوفاء دين عقده الحكومة بموجب الدستور او القوانين المعمول بها (المادة ١٠٠ من النظام الداخلي) .

ب - تقصير أمد المناقشة : ان تطويل امد المناقشة يعيق تصديق الموازنة او يشل نشاط الحكومة . لذلك حددت الدساتير والانظمة في الدول البرلمانية امد المناقشة في الموازنة :

ففي انكلترا حدد مجلس العموم الداخلي مدة مناقشة النفقات غير الثابتة بعشرين يوماً قابلة التجديد لثلاثة ايام فقط . وعند انتهاء هذه المدة يقفل باب المناقشة وتعرض الموازنة للتصديق ، ويضطر النواب الى التصويت حتى على القسم الذي لم يتسن لهم التعرض لمناقشته .

وهكذا نرى - كما اثبت الواقع - ان من شأن تقصير امد المناقشة ان يحل النواب على اخصارها ، وقصر اعتراضاتهم وملاحظاتهم على الامور الهامة ، مخافة ان تفوت المدة قبل ان يتاح لهم مناقشتها ويضطروا الى تصديق الموازنة كما وردت .

اما في لبنان فقد كان النظام الداخلي السابق لمجلس النواب ينص على بعض القيود المتعلقة بحق الكلام والمناقشة . اما النظام الحالي الذي صدر في ٦ ايلول سنة ٩٥٣ فقد اكتفى في المادة ١٠٤ بتحديد ١١ شباط من السنة موعداً أخيراً لاقرار الموازنة حتى اذا انقضى هذا التاريخ ولم يصدق المجلس على الموازنة اعتبرت مصدقة ، ولكن شرط ان تكون الحكومة قد قدمت مشروعها ضمن المهلة الدستورية اي قبل حلول تشرين الاول من السنة السابقة ، والا فتجدد الدورة الاستثنائية الى ان يفرغ المجلس من اقرار الموازنة .

ولكن نص المادة ١٠٤ المذكورة يتناقض مع نص المادة ٨٦ من الدستور التي تطبق وحدها بالنظر لهذا التناقض .

فالمادة ٨٦ من الدستور تنص على ما يلي :

« اذا لم يبت مجلس النواب في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه ، فرئيس الجمهورية يدعو المجلس فوراً لدورة استثنائية تستمر لغاية كانون الثاني لتابعة درس الموازنة . واذا انقضت الدورة الاستثنائية هذه ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة ، فرئيس الجمهورية ان يضع مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء يجعل بموجبه المشروع المذكور بالشكل الذي تقدم به الى المجلس مرعياً ومعمولاً به » .

على انه لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يستعمل هذا الحق ، الا اذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل .

وتنص المادة ٣٢ من الدستور على ما يلي :

« يجتمع المجلس في كل سنة في عقدتين عاديتين : فالعقد الاول يبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر اذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر ايار . والعقد الثاني يبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من تشرين الاول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة العقد الى آخر السنة .

ويستنتج من هذه النصوص القواعد التالية :

اولاً - ان المهلة الطبيعية لمناقشة الموازنة تبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من تشرين الاول من كل سنة وتنتهي في ٣١ كانون الاول .

ثانياً - اذا لم تكف هذه المهلة فيجب تمديد بدورة استثنائية الى آخر كانون الثاني - لا الى العاشر من شباط كما جاء في النظام الداخلي .

ثالثاً - اذا لم تكف هذه المهلة فتمدة احدى حالتين :

الاولى - اذا كان مشروع الموازنة لم يحل على المجلس قبل بداية المقدم بخمسة عشر يوماً على الأقل فيجب على الحكومة ان تمدد الدورة الى ان يتمكن المجلس من التصديق على الموازنة .

الثانية - اما اذا كانت الحكومة قد احوالت المشروع على المجلس قبل بداية العقد بخمسة عشر يوماً ، فان لرئيس الجمهورية الخيار بين ان يمدد الدورة مرة ثانية ، او ان يصدر مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء يجعل بموجبه مشروع الموازنة مرعياً ومعمولاً به .

ج - قصر المناقشة على شؤون الموازنة :

ان تحديد امد المناقشة يستتبع ضرورة قصرها على شؤون الموازنة وقد راعت الدول هذه الضرورة وضمت انظمتها النصوص اللازمة .

ففي مجلس العموم البريطاني حظر النظام على الاعضاء كل بحث لا علاقة مباشرة له بالموازنة . وخول رئيس المجلس حق لفت نظر الاعضاء للعودة بهم الى الموضوع اذا ما حاول احدهم انتهاك المناسبة للتطرق الى موضوع آخر .

وقد درج لبنان على هذه القاعدة فلا يجوز اثناء مناقشة الموازنة ان يتعرض النواب الى غيرها من المواضيع او الابحاث . (المادة ٣٢ من الدستور) . ولكن مجالسنا قد توسعت في هذا النص مرات عديدة فأجازت لنفسها بحث مواضيع اخرى مع درس الموازنة .

يتضح مما تقدم ان تقييد حق المبادرة البرلمانية هو من المبادئ الاساسية التي اعتمقتها معظم الدول موفقة بين حق المجلس في مناقشة الموازنة وحق الحكومة في المحافظة على تعادلها وسرعة اقرارها .

البند الثالث - المناقشة والتصويت

١ - المناقشة : لقد بحثنا في فصل سابق اصول المناقشة والتصويت وهي تطبق مبدئياً في مناقشة مشروع الموازنة والتصويت عليه .

فان جلسة المذاكرة في الموازنة، تبدأ عادة بمناقشة عامة يستهلها وزير المالية ببيان يشرح فيه الاعتبارات المالية والاحصائية والاقتصادية التي استندت اليها الحكومة في اعداد المشروع .

ثم يتبعه مقرر اللجنة أو رئيسها بتلاوة تقرير اللجنة الذي يكون عادة مفصلاً ، يسهب فيه منظمه في بيان الاسباب التي حملت اللجنة على تبني مشروع الحكومة أو تعديله .

ثم يعطى الكلام للنواب المقيدون في جدول الكلام بالترتيب الذي استأذنوا فيه للتكلم .

وفي المناقشة العامة يتضح اتجاه المجلس ويظهر ما اذا كان يرغب في الانتقال الى مناقشة مختلف ابواب الموازنة وفصولها وبندوها ام انه يتزعج الى رد الموازنة جملة .

فان المجالس النيابية تلجأ احياناً الى رفض مشروع الموازنة برمته لتحقيق اهداف سياسية او لشل عمل الحكومة واكراهها على الاستقالة . وقد يكون الرفض كلياً ، وهذا يعني ان الاغلبية النيابية غير راضية عن سياسة الحكومة ، وانه يطلب اليها ان تتخلى عن الحكم . وقد يكون الرفض جزئياً يتعلق باحدى الوزارات فقط وهذا يعني ان المجلس يطلب الى الوزير المذكور ان يستقيل .

فاذا لم تستقل الحكومة ولم يقلها رئيس الدولة فلا يبقى امامه الا ان يحل المجلس .

ومن الشواهد التاريخية على ذلك ما حدث في فرنسا سنة ١٨٧٧ . فان

حكومة برغلي المنبثقة عن الاقلية النيابية تقدمت بمشروع الموازنة ، فردها المجلس بومتها هادفاً الى حملها على الاستقالة . ولكن رئيس الجمهورية ماكماهون تشبث بالحكومة وحل المجلس ، فجاءت الانتخابات باكثرية معادية للرئيس المذكور وقامت على كرهه منه وزارة جديدة من الاغلبية وطرح مشروع الموازنة نفسه على المجلس فأقره .

وفي سنة ١٨٧٢ رفض مجلس العموم البريطاني اقرار مشروع الموازنة الذي قدمته حكومة (ولیم بیت) لمعارضته الاغلبية النيابية لها . فلجأ الملك جورج الثالث الى حل المجلس . وجاءت الانتخابات النيابية باكثرية موالية لولیم بیت اقرت مشروع الموازنة الذي سبق رفضه .

٢ - التصويت - بعد الانتهاء من المناقشة العامة ينتقل المجلس الى مناقشة البنود والتصويت عليها ببدأ ببدأ ، دون الحاجة لقرار بوجوب هذا الانتقال كما كان يحصل في النظام الفرنسي وفي نظامنا القديم .

ان مناقشة الموازنة والتصويت عليها ببدأ ببدأ ، مفروض بنص المادة ٧٣ من الدستور « يقتصر على الموازنة ببدأ ببدأ » ومنصوص عليه ايضاً في المادة ٩٨ من النظام الداخلي « تطرح الموازنة ومشاوريع الاعتمادات الاضافية للتصويت بالبنود » .

ويقدم في العرض على التصويت طلب الغاء الاعتماد ثم طلب تخفيض الاعتماد وفي النهاية طلب اقرار الاعتماد المقرر من اللجنة وبعده طلب اقرار الاعتماد الموضوع من قبل الحكومة (المادة ١٠١)

واذا قدم طلبان بالتعديل وكانت الطلبان مختلفين في الرقم ، فيطرح للتصويت طلب الرقم الاكبر (المادة ١٠٢) .

ولا يجوز ان يصوت على اكثر من اقتراحين بالتخفيض ، فاذا سقط الاقتراحان طرح للتصويت الرقم المعتمد من قبل اللجنة . فاذا سقط ، اعتمد الرقم الموضوع من قبل الحكومة .

بعد ان تنتهي مناقشة بنود المقتات والتصويت عليها تفصيلاً وجماعياً يشرع المجلس بالتصويت على قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات باباً باباً . واخيراً يجري التصويت الجماعي على الموازنة بكاملها بالمصاداة بالاسماء ولا ولا يبقى لتصبح نافذة الا ان ينشرها رئيس الجمهورية .

الفصل السادس

في موازنة المجلس

١ - يقوم مكتب المجلس بتحضير مشروع موازنة المجلس ضمن حدود الاعتمادات التي يتفق عليها بين المكتب والحكومة . وتطبق بشأن درس موازنة المجلس واقرارها الاصول المعينة لموازنة الدولة .

٢ - تنفذ موازنة المجلس بمحاولات يوقعها الرئيس ونائبه بالاشتراك مع احد اميني السر وتراعى في تنفيذها احكام قانون المحاسبة العمومية .

٣ - ترسل في نهاية السنة جداول بالاعتمادات المصروفة الى وزارة المالية مصدقة من الرئيس او نائبه وتطبق في شأنها قواعد قانون المحاسبة العمومية .

الباب الثامن

اختصاصات المجلس بالرقابة

علاقات الحكومة بالمجلس

ان علاقات الحكومة بمجلس النواب تقوم على غایتين :

الاولى - تزويد المجلس بالمعلومات اللازمة التي تمكنه من ممارسة صلاحياته في التشريع وفي الرقابة .

الثانية - تعيين مسؤولية الوزراء السياسية .

فكيف يتمكن المجلس من استقصاء المعلومات informations التي يراها لازمة لممارسة عمله النيابي ؟

هنالك ثلاث طرائق :

١ - التحقيق البرلماني

ب - الامثلة

ح - الاستجوابات

الفصل الاول

التحقيق البرلماني

عندما يرغب المجلس بالاطلاع على معلومات تتمتع له بممارسة صلاحياته ، فانه يكلف لجنة من اعضائه لجمع هذه المعلومات ، وتقديم تقرير يتخذ على ضوءه القرار المناسب .

ان حق المجلس بتعيين لجنة لاجراء تحقيق برلماني لم ينص عليه الدستور ، ولكنه يتحدر من فكرة تقوم على ان كل مجلس مدعو للفصل في قضية ما ، يجب عليه ان يتزود بالمعلومات الكافية عن هذه القضية .

ان التحقيق البرلماني قد عرف في انكلترا منذ نهاية القرن السابع عشر . وعرف في فرنسا على نطاق ضيق قبل دستور ١٨٧٥ بواسطة اللجان الدائمة التي كانت توسع صلاحياتها ، فلا تقصرها على تحضير الاعمال التشريعية بل تتعداها الى رقابة على الادارة وعلى الحكومة .

اما بعد دستور ١٨٧٥ فقد استخدم التحقيق البرلماني على نطاق واسع ، وكان للجان التحقيق البرلمانية اثر كبير في اعمال الرقابة .

لقد استخدم التحقيق البرلماني للتأكد من « سير الاعمال في مصالح الدولة » ولتوضيح بعض القضايا التي تهم الرأي العام ، وتثير التساؤل عما اذا كانت ثمة تصرفات مشبوهة تستتبع مسؤولية الحكومة السياسية (كقضية ستافسكي) .

ان نظامنا القديم لم يكن ينص على لجان تحقيق ولكن المجلس كان يستند على الفقرة الاخيرة من المادة ١٦ التي تنص على جواز « تعيين لجان خاصة حسب مقتضى الحال » وذلك للتحقيق في قضايا معينة .

ولكن النظام الحالي قد كرس الاجتهاد السابق بنصوص صريحة ، استوحيت اكثرها من النظام الفرنسي ولكنها ظلت قاصرة عن اداء مهمتها بالنظر لنقص التشريع كما سنرى .

١ - مدى صلاحيات لجنة التحقيق بالنظام الفرنسي (١)

لكي تتمكن لجنة التحقيق من القيام بمهمتها يجب ان تتمتع بالصلاحية لاستجواب الموظفين وغيرهم من المواطنين .

ففيما يختص بالموظفين ليس للجنة سلطة مباشرة عليهم ، ولكن الوزير ، وهو رئيس جميع الموظفين التابعين لادارته ، يحتم عليهم ان يجيبوا على اسئلة اللجنة (باستثناء ما تفرضه سرعة سر المهنة) .

وعندما تكلف لجنة التحقيق ، فان الوزير لا يتأخر عن ان يعلن لها انه يضع تحت تصرفها جميع وسائل الاستقصاء التي يملكها .

اما سائر المواطنين ، فلم يكن من نص يلزمهم بالمثل امام اللجنة في فرنسا . ولذلك صدر بتاريخ ٢٣ اذار سنة ١٩١٤ قانون يتعلق باداء الشهادة امام لجان التحقيق البرلمانية اطلق عليه اختصاراً اسم « قانون السلطات القضائية للجان التحقيق البرلمانية » . ولكن هذه التسمية لا تخلو من الغلو . فلجان التحقيق ليست هيئة تحقيق قضائية ، انها لا تقدر ان تأمر بتفتيش البيوت او ان تقرر المصادرة ، او ان تصدر مذكرات توقيف . ان القانون يتعلق بالشهادة فقط . فالشاهد الذي يدعى امام اللجنة البرلمانية يجبر على الحضور وحلف اليمين . فاذا رفض الحضور او حلف اليمين فانه يتعرض لعقوبة مزدوجة ، ولكن من قبل المحاكم لا من قبل اللجنة البرلمانية .

(١) لافايار صفحة ١٠٩٢ .

وهذه العقوبة هي (١) غرامة قدرها ألف فرنك (٢) احضاره بواسطة القوة المسلحة بناء على طلب النيابة العامة .

والشاهد الذي يحلف اليمين ويخفي الحقيقة يحكم عليه من قبل المحكمة الجزائية بجريمة الشهادة الكاذبة .

على ان قانون ١٩١٤ لا يولي هذه الصلاحيات حكماً لكل لجنة تحقيق ، بل لا بد من قرار خاص من المجلس يولي اللجنة هذه الصلاحيات شبه القضائية .

لقد انتقد هذا القانون باعتبار انه يمس مبدأ تفريق السلطات . وفي سنة ١٩٢٥ لوصح احد اعضاء مجلس الشيوخ امام محكمة الجزاء بتهمة رفض حلف اليمين امام لجنة التحقيق ، فتذرع بلا دستورية قانون ١٩١٤ . ولكن المحكمة رفضت دفعه بحجة ان المحاكم في فرنسا لا تملك الحق بمراقبة دستورية القوانين .

ان لجنة التحقيق ليست اكثر من جهاز لجمع المعلومات . فليس لها ان تتخذ قراراً ما . واذا كشف تحقيقها عن اعمال تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، فانها تبلغ الامر الى وزير العدل ، وتحيل عليه ملف التحقيق لاتخاذ الاجراءات اللازمة ، وتنحصر مهمتها فيما عدا ذلك بتقديم تقريرها الى المجلس مشفوعاً بالاقتراحات التي تترتبها .

ان لجان التحقيق البرلمانية غير مرغوب فيها ، لأن التحقيق البرلماني يجري بواسطة رجال سياسيين ينحرفون مع اهواء احزابهم ، ولا يضمن تجردهم .

٢ - التحقيق البرلماني في نظامنا الحالي (المواد ٩١ - ٩٤)

المادة ٩١ - لمجلس النواب ان يقرر اجراء تحقيق برلماني في شكوى تقدم اليه او مشروع يطرح عليه للمناقشة او في معرض سؤال او استجواب .

المادة ٩٢ - يجري التحقيق البرلماني بواسطة لجنة برلمانية تنتخب من قبل مجلس النواب او من قبل احدى اللجان وترفع لجنة التحقيق بنتيجة اعمالها تقريراً للهيئة التي انتدبتها .

المادة ٩٣ - للجنة التحقيق ان تطلع على جميع الاوراق في مختلف دوائر الدولة وان تطلب تبليغها نسخاً عنها وان تستمع الشهود وتطلب جميع الايضاحات التي ترى انها تفيد التحقيق الذي تباشره .

المادة ٩٤ - يمكن للمجلس ان يولي لجان التحقيق البرلمانية سلطات هيئات التحقيق القضائية شرط ان توافق على هذا القرار الاكثوية المطلقة من مجموع عدد نواب المجلس .

ليس في هذه المواد ما يستلزم النظر غير نص المادة ٩٤ التي تبيح للمجلس ان يولي لجان التحقيق البرلمانية « سلطات هيئات التحقيق القضائية » .

وهو تديير خطير يتجاوز مخطورته حدود القانون الفرنسي الصادر في اذار سنة ١٩١٤ . فهذا القانون لم يول اللجان سلطات هيئات التحقيق القضائية . انه يتعلق فقط بالشهادة امامها :

Les commissions d'enquête ne sont pas des juridictions d'instructions (١)

ومع ذلك فقد انتقد القانون بشدة لعدم دستوريته ، لأن فيه بعض الافتئات على السلطة القضائية . فما القول في نص المادة ٩٤ من نظامنا الداخلي وهو يولي اللجنة البرلمانية سلطات قضائية بصورة مباشرة ؟

ان عبارة « سلطات هيئة التحقيق القضائية » تنسج لعمل قضائي ضخم ، يتناول التحقيق مع الشاكي والمتهمين والشهود ، كما يتناول تفتيش المنازل وضبط الاشياء ووضع الاختام واصدار مذكرات التوقيف والاحضار . فهل يعقل ان يكون هذا مقصد المشرع ؟

لا شك ان نص المادة ٩٤ هو من النصوص المعيبة بالعموض والنقص والتناقض ولذلك فهو يحتاج لتفسير يوضح معناه ويحدد مداه .

(١) لاغاريار صفحة ١٠٩٢ .

فاذا رجعنا الى الاعمال التحضيرية اي مناقشات مجلس النواب عند وضع هذا النظام ، وجدنا ان هذه المادة على خطورتها قد مرت في المجلس بدون مناقشة .

فلا بدا اذن من الرجوع الى المصادر التاريخية اي الى القانون الفرنسي الصادر في اذار سنة ١٩١٤ الذي استوحى منه نص المادة ٩٤ والى حكمة تشريعية « le ratio legis »^(١)

واستناداً الى المصدر التاريخي اي قانون ١٩١٤ الفرنسي يجب ان نضيق مفهوم « سلطات هيئات التحقيق القضائية » في معرض هذا الموضوع فنقصره على سلطة التحقيق مع من يجب التحقيق معهم بوصفهم شهوداً ولو كان بينهم من يمكن ان يكون بالنتيجة مدعى عليه . ذلك لان حكمة تشريع القانون المشار اليه هي تأمين احضار الشهود امام لجنة التحقيق البرلمانية ، لتمكين من جمع المعلومات في الموضوع الذي تحقق فيه توطئة لاجراءات قد تكون سياسية وقد تكون عدلية .

فعبارة « سلطات هيئة التحقيق القضائية » اذن تقتصر على ممارسة هذه السلطات ازاء الشهود فقط .

فما هي سلطات هيئة التحقيق القضائية ازاء الشهود ؟

وللجواب على هذا السؤال ينبغي ان نعرف اولاً ماذا يمكن الشاهد ان يرتكب من افعال مغايرة للقانون عندما يستدعى للتحقيق ؟

- قد يكون ثمة العديد من الافعال التي يمكن ان تستلزم تدخل سلطة التحقيق القضائية ازاء الشاهد ولكننا سنحصر بحثنا في خمسة من هذه الافعال فقط بالنظر لاحتمال وقوعها اكثر من سواها :

يستطيع الشاهد :

(١) المدخل للعلوم القانونية للدكتور سليمان مرقص صفحة ٢٢٣ ، ٢٢٥

- اولاً - ان يتخلف عن الحضور رغم التبليغ الاصولي .
- ثانياً - ان يبدي عذراً كاذباً عن تخلفه عن الحضور .
- ثالثاً - ان يمتنع عن حلف اليمين .
- رابعاً - ان يكتم معلوماته .
- خامساً ان يشهد زوراً .

فما هو الحل في كل من هذه الحالات الخمس ؟

اولاً - الشاهد الذي يتخلف عن الحضور :

تنص المادة ٨٤ من الاصول الجزائية .

« كل من دعي لاداء الشهادة مجبر على الحضور امام قاضي التحقيق واداء الشهادة بعد حلف اليمين ، والا استهدف لغرامة لا تجاوز - ٣٠٠ - ليرة لبنانية يفرضها قاضي التحقيق بعد استطلاع رأي المدعي العام بموجب قرار نافذ في الحال » .

« ولقاضي التحقيق ان يقرر جلب الشاهد بالاحضار » .

ان تقرير جلب الشاهد بالاحضار لا يستلزم تدخل النيابة العامة فبامكان لجنة التحقيق البرلمانية ان تقوم به بدون صعوبة قانونية .

ولكن ما القول في تغريم الشاهد وهو امر لا يجوز الا بعد استطلاع رأي النيابة العامة ؟

من يمثل النيابة العامة امام لجنة التحقيق البرلمانية ؟

وهل يجوز فرض العقوبة عن طريق القياس ؟

ان اللجنة البرلمانية تتمتع بسلطات هيئة التحقيق القضائية ولكنها ليست هيئة قضائية ، ليست قاضي التحقيق والنص يفرض العقوبة على من يتخلف عن الحضور امام قاضي التحقيق .

امام هذا النقص في التشريع وعدم الانسجام في النصوص يتوجب علينا ان نقرر انه لا يمكن تغريم الشاهد المتخلف عن الحضور عملاً بقاعدة « لا عقوبة بدون نص » ولا يمكن تغريمه ايضاً لعدم النص على من يمثل النيابة العامة امام لجان التحقيق لتبدي رأيها قبل تقرير الغرامة .

ثانياً - العذر الكاذب :

- تنص المادة ٤٠٧ من قانون العقوبات ان الشاهد الذي يبدي عذراً كاذباً يستحق الحبس ثلاثة اشهر على الاكثر فضلاً عن الغرامة التي يقضي بها عليه بسبب تخلفه عن الحضور .

فلو فرض ، ان شاهداً دعي امام قاضي التحقيق فاعتذر عن الحضور واتضح للقاضي ان عذره كاذب فيمكن ان يقرر بعد استطلاع رأي النيابة العامة توقيفه .

فهل تملك لجنة التحقيق البرلمانية هذا الحق ؟

- لا شك ان الجواب بالنفي هو الصحيح . قد يكون للجنة ان تنظم محضراً في الواقع تحيله على النيابة العامة التي تملك حق الادعاء ، ولكن ما ذكرناه بشأن العقوبة عن التخلف عن الحضور ينطبق على هذه الحالة ايضاً . فلا يمكن فرض عقوبة بطريق القياس . والفعل الذي لم ينص القانون على عقوبة له لا يمكن لقاضي التحقيق ان يوقف الشخص الذي ارتكبه .

ثالثاً - الامتناع عن حلف اليمين :

ان قانون اذار سنة ١٩١٤ الفرنسي قد نص على عقوبة بحق من يمتنع عن حلف اليمين امام لجنة التحقيق البرلمانية .

اما عندنا فليس ثمة قانون كالقانون الفرنسي وكذلك ليس في قانون العقوبات نص يعاقب من يمتنع عن حلف اليمين .

فبستنتج من ذلك ان ليس بإمكان لجنة التحقيق البرلمانية عندنا ، ان تتخذ اي تدبير بحق الشاهد الذي يمثل امامها ويرفض ان يحلف اليمين .

ولو توسعنا بالتفسير - وهذا امر غير جائز في القضايا الجزائية - وقلنا ان المادة ٨٤ من الاصول الجزائية تنص على ان كل من دعي لأداء الشهادة مجبر على الحضور امام قاضي التحقيق واداء الشهادة بعد اليمين والا استهدف للغرامة ، وقلنا ان الجبر لا يتناول الحضور فحسب بل يتناول ايضاً اداء الشهادة وحلف اليمين ، فاننا سنصطدم مرة اخرى بقاعدة لا عقوبة بدون نص ، لانه لا يجوز فرض العقوبة بطريق القياس .

رابعاً - وخامساً - كتم المعلومات وشهادة الزور :

تنص المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات :

« من شهد امام سلطة قضائية او قضاء عسكري او اداري فجزم بالباطل او انكر الحق او كتم بعض او كل ما يعرفه من وقائع القضية التي يسأله عنها عوقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات .. »

هل يطبق هذا النص على من شهد زوراً امام لجنة التحقيق البرلمانية او كتم معلوماته عنها ؟

ليست لجنة التحقيق سلطة قضائية ولا قضاء عسكرياً ولا قضاء ادارياً . ولذلك لا يمكن تطبيق هذا النص .

ماذا بقي اذن من « السلطات » التي اشارت اليها المادة ٩٤ من النظام الداخلي ؟

لا شيء غير احضار الشاهد بالقوة . وحتى هذا الامر يمكن ان يكون موضوع جدل .

ان المشروع الفرنسي قد تنبه لهذا الامر ولذلك وضع قانون اذار سنة ١٩١٤

فلا بد اذاً لتدارك هذا النقص عندنا من سن تشريع خاص يتعلق باداء الشهادة امام لجان التحقيق البرلمانية .

ولقد وضعنا هذا المشروع ونثبت نصه فيما يلي :

مشروع قانون يتعلق بالشهادة امام لجان التحقيق البرلمانية

المادة الاولى - كل من دعي للشهادة امام لجنة تحقيق برلمانية يجبر على الحضور واداء الشهادة بعد حلف اليمين .

المادة الثانية - تعتبر الشهادة امام لجنة التحقيق البرلمانية بمنزلة الشهادة امام السلطات القضائية .

المادة الثالثة - تطبق بحق الشهود الذين يدعون امام لجنة التحقيق البرلمانية النصوص الجزائية لجهة التخفيف عن الحضور او تقديم العذر الكاذب او شهادة الزور او كتم المعلومات او غير ذلك من الافعال التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات .

المادة الرابعة - فتتحرك دعوى الحق العام بحق الشهود المشار اليهم في المادة السابقة بناء على اخبار من لجنة التحقيق البرلمانية يقدم بواسطة وزارة العدل مرفقاً عند اللزوم بالوثائق المثبتة .

المادة الخامسة - يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية .

الفصل الثاني

الاسئلة Les questions

١ - ما هو السؤال : السؤال هو استيضاح عن قضية معينة بوجهه احد النواب الى الحكومة او الى احد الوزراء .

ان طريقة الاسئلة مستمدة من التقليد البرلماني الانكليزي . فالنواب الانكليز يلجأون الى الاسئلة لانهم لا يلجأون الى الاستجواب الا نادراً . ولقد خصص مجلس العموم الانكليزي الثلاثة ارباع الساعة الاولى من كل جلسة للاسئلة التي يجيب عليها الوزراء عادة بكل ايجاز بكلمات «نعم» او «لا اعرف» ولقد قال احد الصحفيين الانكليز بهذا الشأن ما معناه :

ان سيل الاسئلة المكوكية^(١) وغير المكوكية تنصب على رؤوس الوزراء يوماً بعد يوم طيلة دورة الانعقاد . وليست من المهمات السهلة مهمة الحكومة بمجابهة السائلين الملاحقين باجوبة يمكن ، في آن واحد ، ان لا تسبب للحكومة حرجاً وان لا تظهرها بمظهر المتهرب . وان حق النائب المعارض بتوجيه الاسئلة الى الحكومة من شأنه ان يحمل الحكومة على الاهتمام بامور الشعب ، وعلى تجنب العمل في الظلام travailler dans l'ombre

(١) السؤال المكوكي هو الذي يعلم عليه باشارة النجمة * للدلالة على انه يطلب له جواب خطي .

ان حق النواب في ان يطلبوا في الجلسة العلنية ايضاحات عن بعض القضايا التي لا تستلزم بالنظر لبساطتها مناقشة او تصويتاً، لم يكن موضوع نص خاص في الانظمة الداخلية القديمة للمجالس النيابية . ولكنه كان نتيجة طبيعية للنظام البرلماني . ثم كرس هذا الحق بنصوص اخذت تتطور مع الزمن حتى اصبحت بعد دستور فرنسا لسنة ١٨٧٥ تجيز بشكل جازم لكل نائب ان يوجه الى الحكومة السؤال الذي يريد ، ولكن شرط ان يقبل الوزير السؤال . فاذا لم يقبله فلا يبقى امام النائب الا ان يستجوب الحكومة .

٢ - وكما تكون الاسئلة شفوية يمكن ان تكون خطية :

أ - الاسئلة الشفهية : ان الاسئلة الشفهية بموجب النظام الفرنسي تدون تبعاً في جدول خاص وفقاً لتاريخ ورودها ، وينبغي ان تقبل الحكومة بالجواب على السؤال اذ قد يكون وارداً في غير وقته المناسب .

والسؤال الشفهي لا يفتح الباب لأكثر من محاوره بسيطة بين السائل والوزير لا تتجاوز الخمس دقائق . اما سائو النواب فلا يسمح لهم بالتدخل . ان المجلس الوطني الفرنسي يخصص للاسئلة الشفهية جلسة في كل شهر بالاضافة الى عشرة اسئلة توضع في رأس جدول الاعمال كل يوم جمعة .

وبما ان الاسئلة الشفهية لا تضع مسؤولية الوزراء على بساط البحث فان النواب لا يلجأون اليها الا قليلاً .

ان المادة ٦٨ من نظامنا الداخلي قد اعطت « لكل نائب حق توجيه الاسئلة الشفوية او الخطية الى الحكومة بمجموعها او الى وزير من الوزراء في الدورات العادية او الاستثنائية ، فاذا كان السؤال شفويّاً وجه في الجلسة المخصصة للاسئلة والاستجابات وكان للوزير ان يجيب فوراً او يطلب تأجيل الجواب الى الجلسة التالية او يطلب توجيه السؤال خطياً » .

« واذا كان السؤال خطياً يوجه الى الحكومة او الى الوزير بواسطة رئيس

المجلس ، ويجب على الحكومة اعطاء الجواب عليه في مدة عشرة ايام على الاكثر من تاريخ ابلاغه . ويطبع السؤال والجواب ويوزعان على اعضاء المجلس ويتلى في الجلسة المخصصة للاسئلة والاستجابات » .

وبمقتضى المادة ٥٤ من النظام الداخلي « تخصص جلسة واحدة في الاسبوع على الاقل في اثناء كل من الدورات للاسئلة والاستجابات . ولا يجوز طرح الاسئلة ولا مناقشتها في الجلسات المخصصة لدرس المشاريع والاقتراحات الا بموافقة مسبقة من المجلس » .

ان نظامنا الداخلي قد بالغ بتخصيص جلسة كل اسبوع للاسئلة والاستجابات والنظام القديم كان على غرار النظام الانكليزي يخصص فقط نصف الساعة الاولى من الجلسة للاسئلة والاجوبة . فاذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج في جدول اعمال الجلسة التالية .

ولكن نصف الساعة هذا قد حول في النظام الجديد عن غايته واصبح مخصصاً للتعليق على موضوع الاوراق الواردة .

« لكل من النواب حق التعليق على موضوع الاوراق الواردة مرة واحدة شرط ان لا تتعدى مدة الكلام خمس دقائق وشرط ان لا تتعدى نصف الساعة كل الفترة المخصصة لتلاوة الاوراق والتعليق عليها » (الفقرة الثانية من المادة ٥٩) .

ان التعليق على الاوراق كثيراً ما يرتدي طابع السؤال . ولكن نواب المجلس قد درجوا لا على تعليق بسيط على موضوع الورقة الواردة ، بل على مناقشة حقيقية يتكلم فيها غالباً عدد كبير من النواب . لا بل ان رئيس المجلس احياناً لا يسمح بالانتقال من موضوع ورقة الى موضوع ورقة اخرى ، ما لم يستنفذ اقوال النواب جميعاً . وهذا في نظرنا يخالف لغاية المشرع الذي جعل نصف الساعة الاولى في الاصل للاسئلة الشفهية الموجزة والاجوبة الموجزة عليها .

ومن يراقب جلسات المجلس عندنا يلاحظ ان نصف الساعة الاولى، قد تحول تماماً عن غايته فاصبح مجالاً لمباراة خطابية بين النواب ، ينتقدون فيه اعمال الحكومة او يهاجمون الوزراء . لا بل ان حماس النواب والحضور ينطلق بانتهاء نصف الساعة هذا عندما يعلن الرئيس الانتقال الى جدول الاعمال . فعندئذ ترى اكثر الصحفيين قد تركوا مقاعدهم وانصرفوا ، كأن المشاريع ومناقشتها لا تهم الرأي العام اكثر مما تهمة مهاجمة الحكومة ، وتوى النواب انفسهم قد بدأوا يتحركون لتترك القاعة الى احدى غرف المجلس حيث يتسامرون ويدخنون .

ب - الاسئلة الخطية :

١ - في سنة ١٩٠٩ تبني المجلس الفرنسي التقليد الانكليزي بشأن الاسئلة الخطية . فكل سؤال يقدم خطياً بايجاز ينشر بكامله في المحضر التفصيلي لجلسات المجلس . وينشر خلال شهر ، جواب الحكومة عليه . الا ان للحكومة بان تعلن بان المصلحة العامة تقضي عليها بالامتناع عن الجواب كما ان لها ان تطلب مهلة اضافية لا تتجاوز شهراً .

ان الاسئلة الخطية كما كانت في نية النائب الفرنسي الذي اقترح ادخالها في النظام يجب ان تستخدم للاستعلام عن السياسة الخارجية وذلك لتوفير مناقشة شفوية قد لا تكون مناسبة . ولكن النواب انحرفوا بالاسئلة الخطية عن غايتها الحقيقية فاصبحت من جهة كثيرة العدد ، ومن جهة ثانية، تتناول اموراً تافهة . لقد اصبحت وسيلة للنواب ليطالبوا من الحكومة ايضاحات تهم فاحصينهم ، يبرهنون لهم بواسطتها انهم يهتمون بشؤونهم ، لا بل ان الاسئلة قد اصبحت سبيلاً للحصول على فتاوى في تفسير القانون بشأن بدلات الاجار او النفقات يتدوع بها امام المحاكم (١) ولذلك درجت الحكومة ، لكي تقطع الطريق على مثل هذه الوسائل ، ان تجيب على المسئلة حافظة للمحاكم حقها بالتفسير القضائي .

(١) لافاريار صفحة ١٠٩٥ .

٤ - ليس في نظامنا الداخلي الحالي نص كنص المادة ١٦٦ من النظام القديم بشأن قبول الحكومة بالسؤال المطروح . بل ان النص اوجب على الحكومة اعطاء الجواب على السؤال الخطي بخلال عشرة ايام كما مر بنا .

فبعد ورود الجواب يدرج الرئيس السؤال والجواب معاً في جدول اول جلسة مخصصة للأسئلة والاستجابات . وكذلك يدرج السؤال وحده اذا مضت المدة المذكورة في المادة ٦٨ ولم يرد عليه الجواب (المادة ٧١) . وعلى الرغم من سكوت النص فان السؤال والجواب ينشران في المحضر التفصيلي . وفي الجلسة العلنية ، بعد تلاوة السؤال وجوابه يحق للسائل ان يتناول الكلام في موضوع سؤاله مرة واحدة ، وللحكومة ان تجيب . وبعد ذلك للنائب صاحب السؤال ان يعلن اكتفائه بجواب الحكومة او ان يحول سؤاله الى استجواب واذ ذاك تجرى عليه معاملة الاستجابات .

يتضح من هذه النصوص ان للنائب حق تحويل سؤاله الى استجواب في حالتين :

الاولى - اذا لم تعط الحكومة جوابها على السؤال .

الثانية - اذا اعطت جواباً لم يكنف به النائب السائل .

ويتضح من ذلك ان السؤال والجواب عندنا ، كما هو في النظام الفرنسي ، لا يفتح الباب لمناقشة في الموضوع من سائر النواب . ولكن المجلس عندنا كان يأخذ من اجوبة الحكومة على اسئلة النواب مناسبة لمناقشات عامة تتناول سياسة الدولة ويشترك فيها جميع النواب كأنها مناقشة في استجواب .

ففي جلسة اول كانون الاول سنة ٩٥٣ تلي جواب الحكومة على سؤال للنائب نعيم مغرب بشأن النقطة الرابعة فاعلن النائب انه يكتفي بجواب الحكومة . وعلى الرغم من ذلك ، طلب بعض النواب التكلم في الموضوع فاذن لهم الرئيس وفتحت مناقشة طويلة بهذا الشأن اشترك فيها اكثر من خمسة

عشر نائباً تناولوا بالبحث تاريخ النقطة الرابعة واهملها وتناوبها .

ان هذا السماح بالمنافسة من رئيس المجلس يخالف مقصد المشرع . وكان يجب ان تنتهي هذه القضية عندها اعلن النائب السائل انه يكتفي بجواب الحكومة .

اما النواب الذين لا يقتنعون ، فان لهم ان يقدموا للحكومة استجواباً بالموضوع نفسه تطبق بشأنه القواعد المعينة للاستجواب .

٣ - لقد جرت سابقاً في المجلس الفرنسي في ظل دستور ١٨٧٥ اباحت السؤال والاستجواب بشأن قضايا عالقة امام القضاء ، ولكن هذه السابقات قد انتقدت بشدة عملاً بمبدأ تفريق السلطات . والواقع ان سؤالاً بشأن قضية ينظر فيها القضاء قد ينقلب الى استجواب . والاستجواب قد ينتهي اما بلوم الحكومة واما بالموافقة على تصرفاتها . فاذا كانت القضية قد وصلت الى محكمة التمييز او محكمة الاستئناف ، افلا يعتبر قرار المجلس في الحالين تعدياً على اختصاص المحكمة العليا التي وصلت اليها الدعوى ؟

ان الحكومة اللبنانية قد اعترضت على اسئلة تتعلق بقضايا عالقة امام القضاء ، ولكنها اجابت على الاسئلة بايجاز طالبة ان تكون هذه الاسئلة الاولى والاخيرة .

فتاريخ ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٥٣ وجه احد النواب سؤالاً الى الحكومة يتعلّق بعدد من القضايا العالقة امام القضاء ختمه بالقول : اسأل الحكومة عن نتيجة التحقيق في هذه القضايا وعن الاسباب التي استدعت الاهمال فيها ، والتسامح مع فريق من الناس يدعي الاقتساب الى مدعي عام التمييز نفسه ومن موقفها تجاه مدعي عام التمييز المذكور وما تتخذ من تدابير بشأنه .

وقد اجاب وزير العدلية في جلسة اول كانون الاول ١٩٥٣ على هذا السؤال الخطي بجواب نوره فيما يلي :

لا بد قبل البحث في اساس الموضوع من الفات النظر الى ان السؤال يتضمن في الحقيقة شكوى على هيئة قضائية . والمجلس النيابي لا يمكن ولا يجوز ان يصبح مرجعاً للشكوى من القضاء وان يحل محل الهيئات المختصة للنظر بمثل هذه الشكوى .

والتقاليد البرلمانية لا تقر بحث مثل هذه الاسئلة في المجالس النيابية ونذكر على سبيل المثال انه في جلسة ١٠ حزيران سنة ١٩١٩ طرح للمناقشة في مجلس النواب الفرنسي سؤال بقضية كانت المحاكم قد وضعت يدها عليها فقرر المجلس اقفال باب المناقشة دون الدخول في صلب الموضوع احتراماً لمبدأ تفريق السلطات ، ونورد فيما يلي نص ما اقر المجلس بالحرف :

La chambre, respectueuse du principe supérieur de la séparation des pouvoirs, et confiante en ce gouvernement pour laisser la justice suivre son cours en toute indépendance à l'ordre du jour. (١)

« لقد كفل القانون للمتقاضين الضمانات الكافية وعين الطرق الواجب سلوكها للمحافظة على حقوقهم فجعل المحاكمة على درجات وفتح لهم باب الشكوى من الأحكام ، وطلب ردهم ونقل الدعوى عند وجود ارتياب مشروع ، كما اوجد النظام القضائي مرجعاً خاصاً لقبول الشكاوى والقيام بالتحقيق اللازم عند الاقتضاء .

« ونرى ايضاً لفت نظر حضرات النواب بهذه المناسبة ، حتى اذا كانت لأحدهم ملاحظة على سير القضاء فمن الاولى ان يراجعوا بها وزير العدل او دائرة التفتيش التي يرأسها مفتش العدلية العام حفظاً لسمعة وكرامة القضاء مع العلم بان المصلحة الوطنية تقضي بذلك .

« ومع اصرارها على ما تقدم فان وزارة العدل تجيب على السؤال آملة ان يكون جوابها الاول والاخير من نوعه . »

- اوجين بيار supplément صفحة ٦٧٥

٢ - من يحق له الاستجواب : ان الاستجواب حق لكل نائب حتى قبل ان يصدق على صحة انتخابه .

ويقدم الاستجواب مبدئياً من نائب واحد ، ولكن النظام الداخلي لم يتضمن نصاً يمنع توقيع الاستجواب من عدة نواب كما فعل في معرض البحث بتقديم اقتراحات القوانين ، حيث لم يحز التوقيع على الاقتراح لأكثر من ستة نواب .

وثمة انظمة تفرض فرضاً توقيع الاستجواب من عدد معين من النواب تحت طائلة الرد شكلاً . وبموجب النظام الفرنسي يعتبر الاستجواب المقدم من احد أعضاء مجلس النواب ضد تصرف من مجلس الشيوخ مخالفاً للدستور ولا يمكن طرحه . ويمكن عن طريقة الاستنتاج المعاكس عندنا ان نقرر انه لا يجوز تقديم استجواب من نائب ضد زميل له لا سيما والنظام القديم ينص على انه « لا يجوز استجواب نائب لنائب » .

٣ - مضمون الاستجواب :

يمكن ان يتناول الاستجواب قضية تعيين احد الوزراء على الرغم من ان اختيار الوزراء وتعيينهم هو من حقوق رئيس الجمهورية بمقتضى نص الدستور . وهو كما نعلم غير مسؤول امام المجلس الا بالحيانة العظمى وخرق الدستور .

ب - ان رئيس الجمهورية يتولى المفاوضة في المعاهدات الدولية وبراها ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة « (المادة ٥٢ من الدستور) .

وهنا ايضاً يحق لكل نائب ان يستجوب الحكومة عن المفاوضات التي يجريها رئيس الجمهورية لعقد معاهدة دولية . ذلك لأن مفاوضات الرئيس لا تتم بمعزل عن الحكومة . فكل تفاوض لعقد معاهدة يجب ان يتم بحضور الوزير المختص الذي يعتبر مسؤولاً امام المجلس عن تصرفاته السياسية .

الفصل الثالث

في الاستجواب

١ - الاستجواب هو انذار موجه من احد النواب للحكومة أو لاهد الوزراء لشرح عمل من اعمال وزارة من الوزارات او السياسة العامة للحكومة . ويختلف الاستجواب عن السؤال بما يلي :

ان الاستجواب يفتح الباب لحجاج عام يمكن ان يشترك فيه جميع اعضاء المجلس ، وينتهي بقرار معلل يعلن فيه المجلس رضاه عن تصرف الحكومة او يعلن عدم الرضى ويترتب عليه طرح الثقة ، اما السؤال فلا يعدو كونه وسيلة للاستعلام ليس الا .

ان الوزراء بمقتضى النص الدستوري مسؤولون امام المجلس :

« يتحمل الوزراء اجمالاً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون افرادياً تبعة افعالهم الشخصية . وبعد بيان خطة الحكومة ويعرض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء او وزير يقوم مقامه « (المادة ٦٦ من الدستور) ولكي يضع المجلس مسؤولية الحكومة على بساط البحث يلجأ الى الاستجواب .

« فلكل نائب الحق بتوجيه استجواب الى الحكومة بمجموعها او الى وزير من الوزراء على ان يضع باستجوابه بياناً خطياً بالموضوع ويرفعه الى رئيس المجلس الذي يحيله فوراً الى الحكومة (المادة ٧٢ من النظام الداخلي) .

ج لا يجوز ان يتناول الاستجواب قضايا عارضة أمام القضاء للأسباب عينها التي ذكرناها في معرض البحث بالسؤال عن مثل هذه القضايا والمبنية على مبدأ تفريق السلطات .

٤ - الجواب على الاستجواب : « على الحكومة ان تجيب خطياً على الاستجواب بمدة عشرة ايام من تاريخ ابلاغه ، وبعد مضي هذه المدة يدرج الاستجواب في جدول اعمال اول جلسة تعقد للاستجوابات ويطلع ويوزع على الاعضاء قبل عقد الجلسة بيومين على الاقل » (المادة ٧٣) .

٥ - المناقشة في الاستجواب : كان النظام الداخلي القديم كالنصوص الفرنسية ، ينص على اصول معقدة للاستجواب استوحاها من النظام الفرنسي وهي تتعلق (اولاً) بتقرير مبدأ قبول المناقشة دون الدخول في أساس الموضوع (ثانياً) بتعيين موعد المناقشة وتحديد الوقت المخصص للبحث بتعيين هذا الموعد ، وحق النائب المستجوب بالجواب على هذا الامر .

اما النظام الحالي فقد اختصر هذه الاصول بالمادة ٧٣ المشار اليها آنفاً فلم يعد من لزوم لاستشارة المجلس بقبول مبدأ الاستجواب ولم يعد من لزوم للبحث في تعيين موعد المناقشة فيه :

أ - فعندما يقدم الاستجواب بحال فوراً على الحكومة .

ب - وعلى الحكومة ان تجيب خطياً في مهلة عشرة ايام .

ج - فاذا اجابت الحكومة ام لم تجب يتوجب على الرئيس بعد انتهاء المدة ان يضع الاستجواب في جدول اعمال او جلسة تعقد للاستجوابات ، وقد علمنا ان ثمة جلسة اسبوعية تخصص لذلك .

د - يطبع الاستجواب ويوزع على الاعضاء قبل عقد الجلسة بيومين على الاقل .

هـ - يشرع بالمناقشة بالاستجواب بشرحه من قبل المستجوب ويتلوه عادة جواب الحكومة على الاستجواب . ثم يعطى الكلام للمستجوب مرة ثانية اذا

طلبه ثم للحكومة اذا طلبته ثم يعطى الكلام لمن يطلبه من النواب الآخرين . ان الفقرة الثانية من المادة ٧٣ تنص « ان لكل من النائب المستجوب والحكومة حق الكلام بالاولوية في موضوع الاستجواب مرتين على التوالي » . وفي رأينا ان النص على حق الاولوية بالكلام للحكومة لا حاجة له ، لأن حقها مستمد من الدستور وهو يوليها حق التكلم عندما تطلب ذلك .

و - بعد ان يستفرغ المستجوب حقه بالكلام يمكن ان يعلن اقتناعه بجواب الحكومة فيسحب استجوابه .

ولكن يحق لكل نائب في هذه الحالة ان يتبنى الاستجواب ، واذا ذاك يتابع المجلس المناقشة (المادة ٧٤ من النظام الداخلي) .

اما اذا سحب المستجوب استجوابه ولم يتبنه احد النواب ، فان الرئيس يعلن انتهاء القضية والانتقال الى جدول الاعمال .

٦ - التصويت على الاستجواب :

١ - ان المناقشة بالاستجواب بمقتضى النظام الفرنسي تنتهي بقرار بسيط او قرار معطل . فاذا لم يقدم أي قرار يعلن الرئيس انتهاء المسألة :

Les interpellations se terminent par l'ordre du jour pur et simple ou par un ordre du jour motivé. Lorsqu'il n'a été déposé aucun ordre du jour motivé et lorsque l'ordre du jour pur et simple n'est pas réclamé, le Président se borne à déclarer que l'incident est clos (١)

وقد نقلت هذه المادة حرفياً الى نظامنا القديم . فموجب المادة ١٨٤ من النظام « تنتهي المناقشة بالاستجواب اما بقرار عادي بسيط يتخذه المجلس او بقرار معطل مبني على سبب . واذا لم يقدم طلب بأحد هذين القرارين يعلن الرئيس ان جلسة الاستجواب قد انتهت » .

(١) اوجين ييار رقم ٦٦٦

وعند مناقشة هذه الفقرة اوضح الرئيس معنى القرار المعلل فقال : معلل ، يعني مبينة فيه اسباب عدم القبول .

فاستوضح النائب الخازن قائلاً : في الاصل كل قرار هو معلل . القرار العادي البسيط كيف يكون ؟

فأجابه الرئيس : « يكون مثلاً بأن يقول المجلس : انني لم اقبل بجواب الحكومة دون ان يبين سبب ذلك . اما القرار المعلل فيكون على هذا الشكل : لما كانت الحكومة في قولها كذا قد اخطأت فاني لا امنحها الثقة » . ويستنتج من هذا النص :

اولاً - ان القرار الذي تنتهي به المناقشة سواء كان بسيطاً او معللاً هو قرار ضد مصلحة الحكومة .

ثانياً - اذا لم يقدم قرار بسيط او معلل للتصويت عليه تنتهي جلسة الاستجواب دون تصويت .

ان المادة ٧٥ من النظام الحالي قد ألغت جميع الفقرات من المادة ١٨٤ القديمة التي عقدت الموضوع تعقيداً لا مبرر له . وعدلت الفقرة الاولى بنص اوضح ، وان يكن ما يزال بدوره بحاجة الى توضيح . فهي تقرر كالمادة القديمة « ان المناقشة في الاستجواب الذي لم يسحب يجب ان تنتهي بقرار ... »

ولكن ما الفائدة من التفريق بين قرار معلل وقرار بسيط اذا كانا كلاهما يرميان الى النتيجة عينها أي الى عدم القبول بجواب الحكومة .

لذلك نصت المادة ٧٥ المشار اليها على انه « يجب ان تنتهي المناقشة بقرار معلل من مجلس النواب :

اما بصرف النظر عن الاستجواب واذ ذاك تعتبر المسألة منتبهة .

واما بصوابية الاستجواب واذ ذاك يصار حتماً الى طرح الثقة .

ولكن لنفرض ان احد النواب قدم قراراً بصرف النظر عن الاستجواب ، وهذا يعني استمرار الثقة بالحكومة ، فهل يجوز طرحه على التصويت اذا وجد نائب واحد يطالب بطرح اقتراح بعدم الثقة ؟

- ان المادة ٣٧ من الدستور تقول : حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الاستثنائية . ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يقترح عليه الا بعد انقضاء خمسة ايام على الاقل منذ ايداعه امام عمدة المجلس وابلاغه الوزراء المقصودين بذلك . «

فاذا انتهت المناقشة بالاستجواب بقرار معلل بصرف النظر عنه ، فان حق النائب المطلق بطلب عدم الثقة لا يسقط بل يجب ان يطرح على التصويت .

افلا يعتبر هدرًا للوقت عندئذ التصويت على اقتراح ايجابي باستمرار الثقة ثم على اقتراح سلبي بعدم الثقة ، ما دام التصويت على احدهما يعني عن الآخر ؟

- لا ريب في ذلك ، ويجب ان نعطي الاولوية لاحدهما والاكتفاء به . وما دام طلب عدم الثقة منصوصاً عليه في الدستور فهو اولى بالطرح من طلب صرف النظر عن الاستجواب المنصوص عليه في النظام الداخلي ، لأنه عند تعارض نص النظام الداخلي مع نص الدستور يطبق الدستور .

ولذلك يجب في رأينا تصحيح المادة ٧٥ من النظام الداخلي كما يلي :

« تنتهي المناقشة بالاستجواب بقرار بصرف النظر عنه ، اذا لم يقدم احد النواب أو احد اعضاء الحكومة طلباً بطرح الثقة » .

ب - بصوت على الثقة في ذات الجلسة التي يقرر فيها المجلس صوابية الاستجواب .

٧ - طرح الثقة : ان المناقشة في أي مشروع ، تفتح الباب لطلب الثقة امام اي نائب او وزير . فالمادة ٧٧ من النظام الداخلي تقول : « في أي جلسة يجوز للحكومة او لأحد اعضاءها ، ولكل نائب ، طلب طرح الثقة

بمناسبة المناقشة في اي مشروع . فاذا كان الطلب صادراً عن احد النواب ، استشير المجلس في قبوله واذا قرر قبوله كان للحكومة وللنائب طلب تأجيل المناقشة وطرح الثقة والتصويت عليها لمدة خمسة ايام على الأقل .

عندما يطلب طرح الثقة اثناء البحث في مشروع ما ، فاذا كان الطلب من الحكومة ، فعنى ذلك انها تعلق الثقة على قبول المشروع . فاذا رفض المشروع اعتبرت الثقة منزوعة من الحكومة .

اما اذا كان طلب طرح الثقة مقدماً من احد النواب ، فلا تعتبر الثقة معلقة على قبول المشروع الا اذا قبل المجلس الطلب . وفي هذه الحالة يحق للحكومة كما يحق للنائب طلب تأجيل المناقشة (بالمشروع) وطرح الثقة والتصويت عليها لمدة خمسة ايام على الأقل .

اذا لم يقبل المجلس طلب طرح الثقة ، فان التصويت على المشروع ، ولو جاء في غير صالح الحكومة لا يعني نزع الثقة منها .

٨ - جمع الاستجابات :

يجب على المجلس مبدئياً ان يعين لكل استجواب موعداً خاصاً للمناقشة ، لأن كل مناقشة باستجواب يجب ان تنتهي بالتصويت . والتصويت الجماعي على مواضيع عدة من شأنه ان يغير نتيجة التصويت .

ولكن اذا كان ثمة استجوابان او اكثر بموضوع واحد فان للمجلس جمعها ومناقشتها معاً .

واذا طلب احد المستجوبين مناقشة استجوابه مع استجواب آخر للارتباط بينهما فان للمجلس ان يرفض الطلب اذا رأى ان لا رابطة بين الاستجوابين .

واذا قدم استجوابان بشأن مواضيع متشابهة غير متماثلة *semblables mais non identique* فان للمجلس جمع المناقشة بالاستجوابين على الرغم من معارضة صاحبيها .

لا يجوز ان يضاف الى الاستجواب اشياء خارجة عنه ، اذ ان الوزير المستجوب في هذه الحالة لا يكون متهيئاً للجواب (المادة ١٨٦ من النظام القديم) .

واذا كان الاستجواب موجهاً الى احد الوزراء ، فلا يجوز عند شرح الاستجواب توجيهه الى وزير آخر الا بموافقته .

واذا كان الاستجواب يتعلق بقضيتين ، فان للمجلس ان يتخذ بشأن كل منهما قراراً على حدة اذا طلب احد النواب ذلك ، عملاً بمبدأ التجزئة (المادة ١٨٩ من النظام القديم) .

الباب التاسع

المواضيع الخاصة بالأحكام الدستورية

بين المواضيع التي تدخل في اختصاص مجلس النواب ما يخضع لأحكام خاصة غير التي درسناها في الأبواب السابقة وقد رأينا من الفائدة أن نخصص لكل منها فصلاً خاصاً بالنظر لأهميتها ، ولكي لا تختلط مع المواضيع العادية ولا تشق على المطالع مراجعتها .

الفصل الأول

في الاستعجال والاستعجال المكرر

التبذة الأولى ١ - في الاستعجال :

ان المجالس النيابية ليست هيئات تشريعية فحسب ، تدرس ، في اوقات الفراغ ، الاصلاحات التي يجب ادخالها على القوانين . بل هي مؤتمرات لرجال دولة ينتخبهم الشعب لكي يخدم في الملمات . وبما ان لمقرراتهم اثرأ كبيراً على القضايا العامة فيجب ان يتحرروا من « بطء الاصول » Les lenteurs de la procédure في الحالات الاستثنائية التي تستدعي العجلة . ولكن يجب ان

يضع المشرع سلفاً أصولاً موجزة للقضايا المستعجلة . ومن هنا نشأت الفكرة بوضع نصوص خاصة للقضايا المستعجلة .

ان النظام الفرنسي الذي اخذنا عنه نظامنا الداخلي لم يفرق بين مشاريع الحكومة واقتراحات النواب بهذا الشأن .

ولكن الدستور عندنا اعطى مشاريع الحكومة امتيازاً يلزمنا بالتفريق حينما يكون للنص الدستوري اثر في الموضوع .

ومن المعلوم ان علماء الدستور وفقهاء القانون يفرقون بين كلمتي مشروع *Projet* واقتراح *Proposition*

فالقانون الذي يقدم للجلس لاقراره يسمى مشروعاً اذا جاء من جانب الحكومة ، ويسمى اقتراحاً اذا جاء من جانب النواب .

ولكن نظامنا الداخلي جاء مشوباً بكثير من العيوب اقلها عدم الدقة في انتقاء الالفاظ المصطلح عليها في المؤلفات والقوانين الدستورية ، فلم يفرق بين المشروع والاقتراح لا بل انه كثيراً ما يستعمل احدهما مكان الآخر كأنهما اسمان لمسمى واحد .

فالمادة ٨٦ من النظام الداخلي التي تبحث بالاستعجال والاستعجال المكرر تنص على انه :

« يجوز للحكومة او لاجل النواب ، سواء مع تقديم الاقتراح او بعد تقديمه ، ان يطلب بمذكرة خطية معلة درس المشروع بصورة الاستعجال » .

فكلمة « الاقتراح » وردت في الجملة الاولى لتعني المشروع والاقتراح معاً . وكلمة « المشروع » وردت في الجملة الثانية لتعني الاقتراح والمشروع معاً ايضاً .

ولكن المفهوم والمعلوم هو ان ثمة نوعين من الاستعجال في القوانين هما :

اولاً - اقتراح القانون المستعجل .

ثانياً - مشروع القانون المستعجل .

اولاً - في اقتراح القانون المستعجل :

١ - مفاعيل الاستعجال :

ان مفاعيل الاستعجال العامة في النظام الفرنسي هي اعفاء الاقتراحات والمشاريع من مراسيم الاصول البطيئة ، وفي طليعتها الغاء المذاكرة الثانية . وان اقرار الاستعجال بموجب المادة ٨٦ من نظامنا الداخلي يجعل للاقتراح امتيازاً بوجوب تقديمه على سواء من الاعمال في اللجنة ، وتقديم التقرير عنه في مدة اسبوع على الاكثر ، وتقديمه على سواء في جدول اعمال المجلس وفي اول جلسة تعقد بعد وضع التقرير .

اما في مشاريع الحكومة فيجب التفريق بين حالتين :

اولاً - عندما تقرر الحكومة صفة الاستعجال في مرسوم الاحالة وفي هذه الحالة يتمتع المشروع بامتياز آخر سنتحدث عنه في حينه .

ثانياً - عندما تطلب الحكومة او احد النواب اعطاء صفة الاستعجال لمشروع قانون احالته الحكومة عادياً . ففي هذه الحالة لا يتمتع مشروع الحكومة الا بالامتيازات المقررة لاقتراحات النواب المشار اليها في المادة ٨٦ المذكورة .

٢ - متى يجوز طلب الاستعجال :

ان نظامنا الداخلي صريح بهذا المعنى ، فقد اجاز طلب الاستعجال ، سواء مع تقديم الاقتراح او بعد تقديمه (المادة ٨٦) .

وهكذا لم يخرج النظام اللبناني عما اقره بهذا الشأن النظام الفرنسي الذي

يقول يجوز طلب الاستعجال للمشروع والاقتراح على السواء في أي مرحلة من مراحل أصول النظر فيه باستثناء المراحل الآتية : (١)

أ - لا يجوز اقترار الاستعجال بعد الشروع في مناقشة المواد : اذ يجب على النائب عند التصويت ان يكون عارفاً بمدى تصويته La portée de son vote ويجب ان تكون مناقشاته عميقة . فاذا اقر الاستعجال لمشروع ما بعد التصويت على بضعة مواد منه ، فان هذا القرار يعتبر كاداة تهريب للمواد المصوّت عليها . فقد يكون بين النواب من لا يوافق على هذه المواد لو كان عارفاً انها لن تخضع للنظر مرة ثانية في مذاكرة ثانية .

ب - لا يجوز اقترار الاستعجال فور اقرار المذاكرة الثانية : ففي هذه الحالة ، اما ان تصبح المذاكرة الاولى مذاكرة نهائية فنقع في العقبى السيئة التي اشرنا اليها في الفقرة السابقة ، واما ان تحصل مناقشة جديدة لا ترتدي طابع الجديدة بل تكون ترديداً مملاً للمناقشة السابقة .

ج - لا يجوز اقترار الاستعجال الا اذا كان المشروع او الاقتراح امام هيئة المجلس : فاذا كان لا يزال امام اللجنة فلا يجوز اقرار صفة الاستعجال الا بعد ورود تقرير اللجنة . ولا يحق لصاحب المشروع او الاقتراح ان يقدمه ثانية الى هيئة المجلس لاستصدار قرار باستعجاله . لان في هذا العمل افتئاتاً على حقوق اللجنة الواضعة اليد على المشروع .

د - طلب الاستعجال مرة ثانية : اذا رفض طلب الاستعجال عند تقديم الاقتراح او المشروع فليس ما يمنع طلب الاستعجال مرة ثانية بعد ورود تقرير اللجنة او حتى اثناء المناقشة العامة وقبل الانتقال الى مناقشة المواد .

٣ - لمن يعود الحق بطلب الاستعجال :

تنص المادة ٨٦ من نظامنا الداخلي على انه يجوز طلب درس المشروع

(١) اوجين يار رقم ٨٧٧ .

(او الاقتراح) بصورة الاستعجال :

١ - للحكومة .

٢ - لأحد النواب .

نكرر هنا ما قلناه ان طلب الاستعجال لمشاريع الحكومة التي لم يقرر استعجالها في مرسوم الاحالة ممكن ، شرط ان لا تتمتع بالامتياز المنصوص عليه في المادة ٨٥ من الدستور . وفي هذه الحالة يحق لرئيس الحكومة او لاحد الوزراء او لاحد النواب ان يطلب الاستعجال . ولكن يشترط ان يقدم هذا الطلب بمذكرة خطية معلة : ويكفي في هذه المذكرة الادلاء بأسباب سياسية

(١) Ils peuvent invoquer des raisons politiques

٤ - مناقشة طلب الاستعجال :

أ - يجب على صاحب الاقتراح ان يشرح باختصار اسباب الاستعجال . ذلك لان بحث الاستعجال هو مسألة استباقية question préjudicielle تتعلق بالشكليات .

ب - واذا كان الموضوع المطلوب استعجاله خطيراً فيجب ان لا يبحث الا بحضور الوزير المختص . ويجدر بالرئيس ان يلفت النظر الى وجوب تاجيل المناقشة لاستماع الوزير المذكور .

ج - لا يجوز لمن يطلب الكلام في الاستعجال ان يبحث في اساس المشروع لا لأن في ذلك خروجاً عن الموضوع فحسب ، بل لأنه يحرم الخطباء المقيدين في الجدول من حقهم بالتكلم .

د - ان حق كل نائب بطلب الاستعجال لا يحول دون حق المجلس باختيار الوقت المناسب للنظر فيه .

(٢) اوجين يار رقم ٨٧٩

ونظام مجلس الشيوخ الفرنسي يتضمن بهذا الشأن ضمانات لم يتضمنه نظام مجلس النواب . فاذا كان طلب الاستعجال من جانب الحكومة توجب النظر به فوراً . اما اذا لم يكن كذلك ، فقد درج في البرلمان الفرنسي على تأخير النظر في طلب الاستعجال الى آخر الجلسة اذا كان هذا الطلب قد قدم عند افتتاحها ، والى الجلسة التالية اذا كان قد قدم اثناء الجلسة . وفي هذه الحالة يدرج حتماً في جدول الاعمال . ويبقى للرئيس في مطلق الاحوال الحق بطرح الاستعجال فوراً ، الا اذا قرر المجلس تأجيله الى موعد آخر .

هـ - كل قرار بالاستعجال لا يشمل الا الموضوع المطروح ، فاذا كان ثمة تلازم بين موضوعين او اكثر وكانت قد عرضت للمذاكرة في وقت واحد فيجوز ان يصدر قرار واحد يشملها جميعاً .

و - ان صفة الاستعجال في النظام الفرنسي يمكن ان تنزع عن الاقتراح او المشروع بناء على طلب احد النواب بعد تقديم تقرير اللجنة . ان هذا الطلب لا يجوز ان يقدم بعد الشروع بالمناقشة في المواد ، ولكنه جائز بعد الانتهاء من مناقشتها وقبل التصويت الجماعي . وفي رأينا انه بعد ان يصل الاقتراح الى هذه المرحلة ، لا يبقى من فائدة في نزع صفة الاستعجال عنه .

ان اصول المناقشة والتصويت التي اشرنا اليها في هذه الفقرة لم يرد عليها نص في نظامنا . ولكنها ولا شك يمكن ان تكون تقليداً .

هـ - المشاريع التي لا تخضع لاصول الاستعجال :

لا يجوز طلب الاستعجال ، (ولا الاستعجال المكرر) ، في المشروعات المتعلقة بتعديل الدستور وتعديل النظام الداخلي ولا في المشروعات الآتية الى فرض ضريبة جديدة او رسم جديد او تعديل ضريبة او رسم او الغائها (المادة ٩٠ من النظام الداخلي) .

ثانياً - مشاريع القوانين المستعجلة

لم تكن الغاية من ايلاء النواب حق اقتراح القوانين المستعجلة الا تحقيق شيء من المساواة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية التي اولاهها الدستور هذا الحق بشكل اقوى ، لا بل بشيء من التجاوز على حق السلطة التشريعية .

فالمادة ٥٨ من الدستور لم تكتف بايلاء الحكومة الحق باقرار صفة الاستعجال للمشاريع التي تراها مستعجلة ، بل اولتها ايضاً حق نشرها واعتبارها نافذة اذا لم يبت بها المجلس خلال اربعين يوماً .

« كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء ، مشيرة الى ذلك بمرسوم الاحالة ، يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي اربعين يوماً من طرحه على المجلس دون ان يبت به ، ان يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه » .

ان هذا النص يهدف ولا شك ، الى حث المجلس على الاستعجال بالبت بالمشاريع التي ترقدي طابع الاستعجال . وهذا امر لا اعتراض عليه من الناحية المبدئية شرط ان تظل حقوق السلطة التشريعية مصونة ومحترمة .

فهل ان هذه الحقوق مصونة ؟

وهل ان النص الدستوري ونصوص النظام الداخلي تمكن النواب من فرض احترام حقوقهم هذه ؟

للجواب على ذلك يقتضي بحث النقاط الآتية :

النقطة الاولى - متى تبدأ الاربعون يوماً المنصوص عليها في المادة ٥٨ من الدستور ؟

اذا رجعنا الى السابقات التي حصلت في مجلسنا النيابي فلا شك اننا سنجد مع الاسف كثيراً من المشاريع التي اقرت الحكومة صفتها المستعجلة دون ان يناقشها النواب في هذا الامر لانهم مجهلون حقوقهم ، وكنتيجة لذلك سنجد هذه

المشاريع قد نشرت بعد اربعين يوماً لا من تاريخ طرحها على المجلس بل من تاريخ احالتها على ديوان المجلس .

ونحن لا نشك لحظة بان الاربعين يوماً لا يمكن ان تبدأ قبل ان يطرح المشروع على المجلس في جلسة علنية ويوافق على صفة الاستعجال .

والى الذين يقولون ان تاريخ احالة المشروع على المجلس هي نقطة الانطلاق لابتداء الاربعين يوماً نورد مناقشات النواب في هذا الشأن :

لقد اوردنا سابقاً النص الاساسي للمادة ٥٨ التي تقدمت به الحكومة الى المجلس . ولاحظنا ان ذلك النص يتضمن العبارة الآتية : « ويكون قد مضى على احالته الى المجلس مدة اربعين يوماً » فلما شرع بمناقشة هذه الفقرة قال الاستاذ اميل اده :

« المدة يجب ان تبدأ من تاريخ طرحه على المجلس لا من تاريخ احالته » .
وقد اجاب رئيس الوزراء : نحن نحيل المشروع . ومسألة الطرح ليست من شأننا . نحن لا نملك غير حق الاحالة .

اميل اده - اظن اننا نتفق على ان تبدأ مدة الاربعين يوماً من تاريخ طرحه على المجلس . وعلى الرئيس ان يطرحه ثاني يوم احالته اليه .

وهنا اقترح رئيس المجلس نصاً ابقى فيه كلمة احالته بدلاً من طرحه . .
فتابع النواب مناقشتهم للدلالة على عدم الرضى ، الى ان نهض النائب شبل دموس وقال : « لم تزل المادة غامضة ، اقترح هذا النص » :

« كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة الى ذلك بمرسوم الاحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي اربعين يوماً من طرحه على المجلس دون ان يبت به ان يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء . »

وعندئذ طرح الرئيس المادة كما عدلها شبل دموس للتصويت فوافقت الاكثوية الدستورية عليها .

فهل بعد هذه المناقشة الصريحة شك في نية المشرع ؟
هل بعد استبدال كلمة احالة بكلمة طرح يمكن لاحد ان يجادل بان المدة تبدأ من تاريخ طرح المشروع على المجلس لا من تاريخ احالته ؟

هل بعد هذا من مجال للرجوع الى النص الفرنسي كما يقول بعض النواب وتصحيح ترجمة كلمة Communication بحجة ان هذه الكلمة هي الاصل في النص الدستوري وانها ترجمت خطأ بكلمة طرح وهي تعني احالة ؟

لقد جرت المناقشة بالعربية ، ووضع النص بالعربية ، وحذفت كلمة احالة عن قصد وعن معرفة ووضعت مكانها كلمة طرح عن قصد وعن معرفة .

عندما ارسلت الحكومة مشروع قانون الانتخاب المستعجل الذي صدق في ٢٦ نيسان سنة ١٩٦٠ لم يقتصر الجدل الفقهي بشأنه على مجلس النواب بل تعداه الى رجال القانون من اساتذة معهد الحقوق .

والنقطة الرئيسيتان اللتان اثبوتا بهذا الشأن هما :

اولاً - متى تبدأ الاربعون يوماً المنصوص عليها في المادة ٥٨ من الدستور؟
أمن تاريخ احالة المشروع على المجلس ام من تاريخ طرحه على الهيئة ؟

ثانياً - هل تنفرد الحكومة باقرار صفة الاستعجال لمشاريع القوانين التي تقدمها للمجلس ام ان ذلك معلق على قبول المجلس ؟ «

وقد نشر الدكتور ادمون رباط استاذ الحقوق الدستورية في معهد الحقوق في جريدة الجريدة مقالاً بهذا الشأن ايد فيه رأي رئيس المجلس والاكثوية النيابية المخالف لرأينا الذي شرحناه آنفاً .

وبتاريخ ٢١ اذار سنة ١٩٦٠ استفتانا مندوب جريدة الكفاح فيما جاء في مقال الاستاذ رباط فوضعنا رداً عليه نرى من الفائدة ايراده في هذا الفصل :

« انني سعيد جداً بتعميم الجدل حول هذا الموضوع ولا سيما في اوساط رجال القانون والعلم الذين يعد الدكتور ادمون رباط في طليعتهم .

ولكن ليسمح لي الزميل الكريم بان اخطئه في الرأي الذي ادلى به لجريدة الجريدة الفراء لا بل ان اشكوه الى نفسه بالدرس السطحي للموضوع وهو الذي ما عودنا الا العمق في جميع دراساته .

يقول الدكتور رباط ان المادة ٥٨ من الدستور تنص على « ان الاربعة يوماً تبدأ من تاريخ طرح المشروع على المجلس وان تفسير كلمة « طرح » بالعرض على المجلس ذاته ، اي المناقشة في ندوته » لا يبدو متفقاً مع النص الفرنسي الاصيل الذي جاءت به هذه المادة ، ولا مع المبادئ الدستورية الاساسية ، ولا مع الغرض الذي هدفت اليه السلطة التأسيسية بايجادها هذه المادة .

ولقد اخطأ الدكتور رباط في هذا التعليل في موضعين :

الموضع الاول : ان النص الاصيل لهذه المادة المعدلة لم يكن بالفرنسية بل كان بالعربية .

فلقد كان النص الاول للمادة ٥٨ غريباً عن هذا الموضوع ويتعلق بالخلاف في الرأي بين مجلسي الشيوخ والنواب فلما ألغى مجلس الشيوخ الغيت المادة ٥٨ الاولى ووضع مكانها النص الجديد « بالعربية » . وقد جاء هذا النص الجديد بفكرة جديدة ، بمبدأ جديد ، وورد بالنص التالي :

« يحق لرئيس الجمهورية بعد استطلاع رأي مجلس الوزراء ان يضع مرسوماً يقضي بتنفيذ كل مشروع تراه الحكومة مستعجلاً ويكون قد مضى على احواله مدة عشرين يوماً دون ان يبت بشأنه » .

فلما طرحت هذه المادة للمناقشة تنبه النواب لكلمة « احواله » وادركوا معناها ومرمها كما وردت بالعربية لا بالفرنسية كما زعم الدكتور رباط .

ولذلك تناقشوا فيها واجمعوا على رفضها واستبدالها بكلمة « طرحه » لانهم ارادوا ان تبدأ الاربعة يوماً من تاريخ الطرح لا من تاريخ الاحالة .

اما النص الفرنسي الذي اورده الاستاذ رباط في مقاله لجريدة الجريدة فهو الترجمة للنص الذي وضع في اللغة العربية ، وفي مناقشة هذه المادة وتعديلها ظهرت نية المشرع بشكل واضح لا يقبل اي تأويل ، ولا يجوز معه بوجه من الوجوه الرجوع الى النص الفرنسي المترجم غلطاً . لا سيما والاستاذ رباط يعترف بوجوب الرجوع الى النص الاصيل .

واظن ان زميلي الدكتور رباط بعد هذا التوضيح لا يكابر بالحق بل يقتنع اذا ادلى اليه بالحجة ، ويعترف بان حذف كلمة « احواله » عمداً ووضع كلمة « طرحه » بدلاً عنها ، لان النواب ناقشوا هذه الكلمة بالذات ، ان هذا العمل في نية المشرع يعني ان الطرح يجب ان يتم بغير المشروع على المجلس في جلسة علنية ، لا باحواله على ديوان المجلس .

والموضع الثاني : واخطأ الدكتور رباط ايضاً عندما قال ان تفسيرنا لكلمة « طرح » يتناقض مع المبادئ الدستورية الاساسية .

اصحح ان الدكتور رباط يقول هذا ؟

المبادئ الدستورية الاساسية !

اتقول هذه المبادئ بان السلطة المشتوعة تحد حقوقها وسلطاتها بارادة واحدة هي ارادة السلطة التنفيذية ؟

من هو صاحب الحق بالتشريع بموجب المبادئ الدستورية ؟

اغير مجلس النواب ؟

ايحوز نشر قانون لم يقره مجلس النواب ؟

ان المبدأ الاساسي هو ان مجلس النواب يشترع القوانين

وكل نص دستوري يجد من هذا السلطان هو شذوذ عن المبدأ الاساسي ،
شذوذ عن القاعدة .

والمادة ٥٨ هي نص استثنائي وشذوذ عن القاعدة .

فكيف يجب تفسيره يا زميلي العزيز ؟

ايقرر بالتوسيع على الحكومة ام بالتضييق ؟

نرجوك هنا ان ترجع الى المبادئ العامة !

نعم ان المادة ٥٨ من الدستور قد خولت الحكومة حق نشر مشروع
القانون الذي تقرر اعتباره مستعجلاً . ولكن المادة ٥٨ لم تنص على حرمان
المجلس من مناقشتها في صفة الاستعجال عند الطرح .

ولعمري انه من المبادئ الاساسية الدستورية ان يكون للمجلس الحق في
نزع صفة الاستعجال طالما انه يملك رد المشروع بكامله . فمن يملك الكل يملك
البعض .

تقول يا زميلي العزيز : ان النص الدستوري لم يفرض على الحكومة لكي
تمارس الصلاحية المعطاة لها في المادة ٥٨ سوى شرطين :

الاول - ان تقرر الحكومة استعجال المشروع .

ثانياً - ان لا يبت به المجلس خلال اربعين يوماً من احواله لا من طرحه .
وانه ليؤسفني ان تكون بنيت دفاعك منذ البداية على اساس خاطيء
بتفسيرك كلمة احواله بكلمة طرحه . ولكي تدعم هذه النظرية تقول ان بإمكان
رئيس المجلس ان يعطل المادة ٥٨ اذا اراد ان لا يطرح المشروع على المجلس ،
وهي قد وضعت في الاصل لايجاد التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة
التنفيذية لا بل لتقوية السلطة التنفيذية ازاء مجلس النواب .

انظن يا زميلي ان التوازن بين السلطين هو في ان تأخذ من حقوق احدهما
وتعطيه للآخرى ؟

اذا كان الطرح يعني الاحالة ..

واذا كان تقرير صفة الاستعجال غير مشروط بقبول المجلس .. فماذا يمنع
الحكومة من احالة جميع مشاريعها بصفة الاستعجال في فترة معينة بغية صلب
المجلس حقه في التشريع ؟ .

ان الدستور الذي نظم علاقات السلطات بعضها ببعض قد افترض وجود
نية التعاون فيما بينها . ولذلك فانه لا يخشى من سيطرة رئيس المجلس ومن
عدم طرحه المشروع على المجلس - بل يخشى العكس - لأن الحكومة التي
تحكم ، يفترض فيها انها تتمتع بثقة الاكثوية النيابية . فاذا رأت تقاعساً من
رئيس المجلس في طرح مشروعها فليس لها الا ان توغز الى اكثريتها ، ان تثير
هذا الموضوع وتقرر وضع المشروع في جدول الاعمال .

ان المادة ٥٨ من الدستور يا زميلي العزيز قد اعطت الحكومة سلطة
استثنائية . ولكن عليها قبل مباشرتها ان تأخذ موافقة المجلس . والمفروض في
المجلس ان يصوت معها لأنها تملك الاكثوية . فاذا لم يكن الامر كذلك فلا
يجوز لها التمتع بالصلاحيات الاستثنائية التي اعطيت لها بمقتضى المادة ٥٨
المذكورة .

النقطة الثانية :

- هل تستقل الحكومة باعطاء صفة الاستعجال للمشروع الذي تقدمه ،
ام ان للمجلس الحق بمناقشة هذا الامر ، وبالتالي نزع صفة الاستعجال ، اذا
كان رأيه مخالفاً لرأي الحكومة ؟

اولاً - لقد نص الدستور في مادتيه السادسة عشرة والتاسعة عشرة ان
السلطة التشريعية يتولاها مجلس النواب « ولا ينشر قانون ما لم يقره المجلس » .
فالمبدأ الاساسي العام اذن هو ان سلطة التشريع هي للمجلس دون سواه .
فكل حد لهذه السلطة بنص دستوري آخر هو شذوذ عن المبدأ العام ، عن

القاعدة لا يمكن ان يفسر الا بتضييق .

والمادة - ٥٨ - تنص على مبدأ يجد من سلطة المجلس ، من حقه في التشريع لأن الحق في التشريع لا يتناول فقط مسألة وضع صيغة القانون اي نصه ، بل يتناول ايضاً كيفية وضعه ووقت وضعه .

فاذا ما استقلت السلطة التنفيذية في تحديد هذا الوقت الذي يجب ان يصح فيه القانون نافذاً ، (اربعين يوماً من تاريخ طرحه) وكان المجلس لا يرى رأي الحكومة في الاستعجال ، افلا يكون حق المجلس مهدوراً اذا حرم من حق المناقشة والتقرير في صفة الاستعجال هذه ؟

ان المجلس هو صاحب الولاية في التشريع دون سواه ، وكنيجة حتمية لهذه الولاية لا يمكن ان يحرم من الحق في نزع صفة الاستعجال .

ثانياً - اذا انفردت السلطة التنفيذية بتقرير صفة الاستعجال للقانون ، دون ان يكون للمجلس الحق بمناقشتها ، افلا يؤدي ذلك الى فقدان المساواة بين السلطين من جهة الدرس والتدقيق ؟

- من المعلوم ان امكانيات الحكومة في دراسة المشاريع هي اقوى من امكانيات المجلس ، لأنها هي القبة على اجهزة الدولة جميعها . فبامكانها لدرس اي مشروع وتحضيره ان تستعين بالاختصاصيين من موظفيها ومن الخبراء الوطنيين ومن الاجانب .

ومن المعلوم ايضاً ان الحكومة تتمتع بالوقت الكافي لدراسة مشروعها ، اذ ليست مقيدة مبدئياً بأي مهلة لتقديم مشروع ما . وقد تظل سنة او سنتين او اكثر تحضر الدروس لمشروعها ثم تضع هذا المشروع على ضوء دروسها بكل ترو وبكل دقة . فاذا شاءت ان تحيل هذا المشروع الى المجلس بصفة الاستعجال ، وكانت وحدها صاحبة الحق باعطائه هذه الصفة ، افلا يكون ثمة طغيان من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ؟

كيف يكون حال المجلس اذا احيل اليه مثل هذا المشروع الذي درسته الحكومة طيلة سنتين ثم قدمته الى المجلس مستعجلاً ؟

ان المجلس في هذه الحالة سيجد نفسه امام احد امرين :

اما ان يصوت على المشروع بدون درس وقد يكون المشروع غير مفيد .
وأما أن يرده بدون درس ، وقد يكون ذا فائدة لا يجوز ان تحرم البلاد منها .

ففي الحالتين تعطيل لسلطة المجلس وتجاوز على حقه . وفي الحالتين ضرر للبلاد واستهتار بمصالحها .

ثالثاً - ليس من حق الحكومة ان تنفرد باعطاء صفة الاستعجال للقانون لان النظام الداخلي لا يوليها هذا الحق .

فالمادة ٨٦ من النظام الداخلي نصت في فقرتها الاولى على انه « يجوز للحكومة ان تطلب درس المشروع بصفة الاستعجال » . ولكن فقرتها الثانية علق اعطاء هذه الصفة على قبول المجلس .

« فاذا قبل المجلس الطلب احيل المشروع الى اللجنة المختصة مع طلب تقديمه على سواه من الاعمال ، ووجب تقديم التقرير عنه في مدة اسبوع على الاكثر ، ثم يقدم على سواه في جدول اعمال المجلس ، وفي اول جلسة تعقد بعد وضع التقرير » .

فقبول المجلس اذن شرط لاعطاء صفة الاستعجال للمشروع الذي تقدمه الحكومة . اما ما يذهب اليه بعض النواب من أن ليس للمجلس الحق بمناقشة صفة الاستعجال ، بالرغم من وجود هذا النص في النظام الداخلي ، لانه بحسب زعمهم يخالف نص الدستور ، فهو مذهب خاطيء واليكم الدليل :

نحن نقر ان كل نص في النظام الداخلي يتعارض مع نص الدستور لا يجوز تطبيقه ، بل يجب تطبيق النص الدستوري .

ولكن هل صحيح ان المادة ٨٦ من النظام الداخلي تتناقض ونص المادة ٥٨ من الدستور ؟

ان المادة الدستورية قد نصت على حالة استثنائية تجيز للحكومة نشر القانون بعد اربعين يوماً اذا كان قد طرح على المجلس بصفة الاستعجال. ولكن هل ان هذا النص حرم النواب من حق نزع صفة الاستعجال وهل ان هذا النص حصر بالحكومة حق تقرير صفة الاستعجال ؟

للجواب على هذا السؤال يجب الرجوع الى مناقشات مجلس النواب عند تعديل المادة ٥٨ من الدستور ، اذ لا خلاف ان المناقشات هي التي توضح نية المشرع ، وهي التي تفسر كل نص يمكن ان يكتنفه بعض الغموض .

كانت المادة ٥٨ من الدستور قبل تعديلها تنص على ما يلي :

« اذا اختلف مجلس النواب ومجلس الشيوخ رأياً في شأن قانون ما ، فلرئيس الجمهورية ان يدعوها الى مجلس عام للتناقش في هذا القانون ، فاذا وافقت عليه الهيئة مجتمعة بالغالبية المطلقة من مجموع الاعضاء فانه يحسب مصدقاً نهائياً ويعمد رئيس الجمهورية الى نشره » . وهذا النص غريب عن الموضوع تماماً كما نرى .

اما التعديل الذي قدم في تشرين الاول ١٩٢٧ فقد الغى هذه المادة وأبدل منها النص الاتي :

يحق لرئيس الجمهورية بعد استطلاع رأي مجلس الوزراء ان يضع مرسوماً يقضي بتنفيذ كل مشروع تراه « الحكومة مستعجلاً ويكون قد مضى على احالته الى المجلس مدة عشرين يوماً دون ان يبت بشأنه » .

وقد عدلت اللجنة العشرين يوماً فجعلتها اربعين .

فلما طرحت المادة للمناقشة جرت بشأنها اعتراضات كثيرة حتى كادت ان

تلقى برمتها . وانا لتوضيح الموضوع الذي نبهته نورد اقوال النواب نقلاً عن محاضر الجلسة :

الشيخ يوسف الخازن : يعني الحكومة تجيء وتقول هذا قانون مستعجل ؟ في انكترا ، مادمننا تشبه بالدول ، ليست الحكومة التي تقول هذا مستعجل يجب النظر فيه حالاً . بل رئيس المجلس هو الذي يعطيه تلك الصفة . هذه الضمانة تجيء من قبل المجالس ذاتها . اما الآن فانتم الخصم والحكم معاً .

الدكتور تلحوق - لكم رأيكم في المستعجل ولنا رأينا فن الحكم ؟

رئيس الوزراء - القانون الاساسي (الدستور) .

الدكتور تلحوق : في القانون الاساسي رأينا قبل رأيكم .

الاستاذ اميل اده : انا اعتقد انه ما دام المجلس صاحب السيطرة والحكومة مسؤولة تجاهه فلا خوف من شيء وعلى كل فالمادة كلها لا لزوم لها .

جورج زوين : اوافق الزميل على رد المادة فلا لزوم لها . لقد وافقنا على اعطاء الرئيس (رئيس الجمهورية) الحق بطلب اعادة النظر . اما القول بأن هذا امر مستعجل ، فذلك لا اظن القول به بين سلطين قولاً جائزاً قانوناً . قد يكون ما تراه احدهما مستعجلاً لا تراه الاخرى كذلك . ففي هذه المادة ضغط على احدهما . لا يمكن ان توجد سلطة او ارادة تفور امام الأخرى هذا مستعجل او غير مستعجل .

رئيس الوزارة: قرار الاستعجال تتخذه الحكومة والمجلس ان يتخذ القرار الذي يريد .

جورج زوين : تطلب الحكومة ان توضح السلطة التشريعية لها .. تطلبون كل شيء حتى الامور التافهة اذلالاً للسلطة التشريعية .

اميل ثابت : الحق الاول في النظر في الامر المستعجل هو للحكومة لانها مسؤولة عن التنفيذ والاجراء . وحق المجلس دائماً محفوظ فالذي تروونه غير مستعجل لكم ان ترفضوه كما قال الاستاذ اده .

وهنا جرت مناقشة حول بداية المدة أتيينا على ذكرها وانتهت بالتصديق على الاقتراح الذي قدمه شبل دموس تعديلاً للمادة ٥٨ وهو النص الحالي للمادة المذكورة .

هذه هي مناقشات النواب بشأن هذه المادة ويستدل منها ان نية المشرع هي ان يكون للنواب الحق بل الكلمة الاخيرة في تقرير صفة الاستعجال . فرئيس الحكومة صاحبة المشروع بتعديل المادة الدستورية عندما نوقش في هذا الحق الذي اخذته الحكومة لنفسها ، قد اجاب المجلس بصراحة لا تقبل اي تأويل :

« قرار الاستعجال تتخذه الحكومة ، وللمجلس ان يتخذ القرار الذي يريده » .

رابعاً - وهنا يجدر بنا الرجوع قليلاً الى النقطة السابقة ونقول : ما دام قد ثبت بالبرهان الذي لا يقبل دحضاً بان على الرئيس ان يطرح المشروع على المجلس فهل يمكن منع المجلس من التناقش في موضوع طرح عليه ؟ هل يمكن للحكومة ان تدعي الحق باقرار صفة الاستعجال منفردة والدستور نفسه يلزمها بطرحه على المجلس . لماذا الطرح اذن ما دام لا يحق للنائب ان يفتح فيه بشأن الموضوع المطروح ؟

ان الطرح لا يمكن ان يعني الا ان للمجلس الحق بالمناقشة . وما دامت المناقشة في اساس الموضوع غير جائزة قبل المناقشة في المسألة الاستباقية التي هي صفة

(الاستعجال) . وما دامت كل مناقشة تنتهي بقرار فقد ترتب على ذلك حتماً ان المجلس يقدر أن يقرر نزع صفة الاستعجال عن مشروع القانون المقدم من الحكومة بهذه الصفة .

النقطة الثالثة : متى يجب اقرار صفة الاستعجال للمشروع الذي تقدمه الحكومة ؟

اذا رجعنا الى نص المادة ٨٦ من النظام الداخلي للجواب على هذا السؤال ، نجد تناقضاً بينه وبين النص الدستوري وهو مع الاسف ليس التناقض الوحيد . فالمادة ٨٦ تجيز للحكومة وللنواب اعطاء هذه الصفة سواء مع تقديم المشروع او بعد تقديمه .

وهذا يعني ان للحكومة او للنائب بعد تقديم المشروع او الاقتراح - وقد يكون اثناء مناقشته - التقدم بمذكرة لاعطائه صفة الاستعجال .

ان هذا النص يناقض النص الدستوري الذي يفرض فرضاً الاشارة الى صفة الاستعجال في مرسوم الاحالة .

ولقد جرى حول هذه النقطة بالذات مناقشة نجتزئ منها ما يلي :

شبل دموس - في النص شيء من الابهام ، يستفاد منه انه اذا ما دنت الاربعون يوماً تتخذ الحكومة قراراً بنشره . ولكن هذا ليس المقصود . حينما يطرح المشروع على المجلس يجب على الحكومة ان تقول اذا كان مستعجلاً او غير مستعجل اما ان تأخذ القرار الذي تراه بعد مرور المدة فذلك غير جائز . هل توافق الحكومة على هذا ؟

رئيس الوزارة - تقبل الحكومة ان يقال « تكون قد قررت مستعجلاً قبل حالته الى المجلس » .

النقطة الرابعة : هل يحق للحكومة نشر القانون اذا كان قد طرح في نهاية الدورة ، والاربعون يوماً تنتهي والمجلس غير منعقد .

لقد سبق للحكومات السابقة ان نشرت قوانين انتهت فيها مدة الاربعين يوماً اثناء عطلة المجلس . ولم يقل المجلس شيئاً ، لم يثر لحقه المقصوب ولم يسقط الحكومة .

ولا شك ان سابقات كهذه لا يجوز ان تعد بمثابة الاجتهاد . فما دام يستحيل على المجلس ان يقر قانوناً الا اذا كان في دور الانعقاد ، فلا يمكن ان تسري عليه مدة الاربعين يوماً اذن الا اذا كانت الاربعون يوماً كلها واقعة ضمن دورة الانعقاد .

وبتاريخ ١٩ شباط سنة ١٩٥٧ نشرت الحكومة مرسوماً يحمل الرقم ١٨٧٢٠ - يتعلق بتعديل اصول المحاكمات امام محكمة المطبوعات بجهة مرور اربعين يوماً على المجلس دون ان يبت به ، فقدم المؤلف سؤالاً الى الحكومة بهذا الشأن نورد نصه لفائدة البحث القانوني الوارد فيه :

حضرة رئيس مجلس الوزراء المحترم

تنص المادة ٥٨ من الدستور على ان كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة الى ذلك بمرسوم الاحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي اربعين يوماً على طرحه على المجلس دون ان يبت به ان يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء .

ان نظام الحكم النيابي اذ يكرس مبدأ تفريق السلطات ، بحيث لا تطفئ احداها على الاخرى ، يكرس في الوقت ذاته مبدأ عاماً بديهياً هو وجوب التعاون بين هذه السلطات بروح بناءة خلاقة ومسؤولة . فاذا ما تسربت الى سلطات الدولة فكرة التحدي والنكابة ، وعمدت احدى هذه السلطات الى تفسير النصوص بشكل يمكنها من الافتئات على سلطة اخرى ، فالأفضل لهذه الدولة ان تحكم بشكل دكتاتوري ، لأن المواطن اذ ذاك يمكنه ان يشير الى المسؤول عن كل خطأ يمكن ان يصدر في اثناء ممارسته الحكم .

ان المادة ٥٨ من الدستور قد وضعت لظروف استثنائية خاصة . ولا يجوز ان يلجأ الى تطبيقها الا في الظروف المستعجلة فعلاً والاستثنائية فعلاً .

ولقد سبق لحكومتكم ولغيرها من الحكومات السابقة ان طبقت هذه المادة من الدستور في ظروف وحالات لم يقصدها المشرع الدستوري .

وسبق للمجلس ان احتج على تصرفات الحكومة هذه ، ولكن الحكومة ظلت مثابرة على تحدي المجلس تحدياً يمكن معه الجزم بأنها ترفض ان تتعاون معه . وفي مثل هذه الحالات خول الدستور السلطة التنفيذية ان ترجع الى رأي الشعب وتستفتيه ومعنى ذلك ان على الحكومة ان تصدر مرسوماً يحمل المجلس .

وما دامت الحكومة تتحدى المجلس في تصرفاتها وفي افتئاتها على حقه في التشريع فاني بوصفي احد اعضاء الهيئة التشريعية اتحدى الحكومة ان تحل المجلس .

ان الذي قادني الى هذه المقدمة يا دولة الرئيس ، هو صدور مرسوم يحمل الرقم ١٨٧٢٠ يقضي بنشر مشروع القانون المعجل المتعلق بتعديل اصول المحاكمات في جرائم المطبوعات . ولقد جاء في اسباب هذا المرسوم ان الحكومة احوالت المشروع على مجلس النواب في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٥٧ . وانه قد مضى اكثر من اربعين يوماً ونيفاً على احواله الى المجلس النيابي دون ان يبت به . ان نشر هذا القانون مخالف للدستور لا بل خرق لحرمته وتعد صارخاً على حقوق السلطة التشريعية ، واليك الدليل :

اولاً لم يكن من حق الحكومة ان تحيل هذا المشروع بالصورة المستعجلة ، واذا كان الدستور قد خول الحكومة ان تحيل مشاريع مستعجلة الى المجلس فان المشرع الدستوري قد افترض ان الحكومات التي تحترم نفسها لا تعطي هذه الصفة المستعجلة الا للمشاريع التي ترتدي فعلاً طابع الاستعجال .

وقانون اصول المحاكمات في جرائم المطبوعات الذي وضع وطبقته المحاكم مدة ست سنوات لم يكن يضيره ان ينتظر شهرين او ثلاثة اشهر اخرى ليعدل بعد درس وتدقيق ومناقشة واسعة في المجلس. فهذا المشروع اذن لم يكن مستعجلاً البتة والحكومة عندما احالته بهذه الصفة كانت تنوي سلفاً ان تخرج المجلس وتجداه .

ثانياً - في الاساس : لجهة نشر القانون : ان الحكومة قد خالفت نص الدستور روحاً ومعنى عندما سمحت لنفسها بنشر هذا القانون بحجة مرور اربعين يوماً على طرحه على المجلس : فالمشروع احيل في ١١ كانون الاول سنة ١٩٥٧ . والعقد العادي انتهى في ٣١ منه اي بعد ١٩ يوماً . والحكومة لم تقنع دورة استثنائية لتسري على المجلس المدة الباقية له من اصل الاربعين يوماً وهي ٢١ يوماً .

ولم يكن بإمكان المجلس ان يجتمع خارج المواعيد القانونية لأن اجتماعه خارج هذه المواعيد باطل عملاً بأحكام المادة ٣١ من الدستور . فالحكومة اذن قد وضعت المجلس عمداً في ظرف لا يستطيع معه ان يقر القانون المستعجل المحال عليه وقعدت ان تستفيد من هذا الظرف لتنتشر قانوناً تعلم يقينا انه لن يمر في المجلس .

ولقد اصبح بإمكان الحكومة ، اذ تفسر نصوص الدستور بهذا التفسير الاخرق ، ان تسلب المجلس ، لاحق المراقبة على اعمال السلطة التنفيذية فحسب ، بل اصبح بإمكانها ان تسلبه حقه في التشريع اي ان تسلبه سبب كيانه ومعنى وجوده .

ثالثاً - وفي الاساس لجهة موضوع القانون : سبق ان تقدمت بمشروع قانون معجل لالغاء التوقيف الاحتياطي في جرائم المطبوعات . فعارضت

الحكومة هذا المبدأ بحجة انه لا يجوز الغاء مبدأ التوقيف الاحتياطي عن الصحفيين وابقاءه على غيرهم من المواطنين ولا سيما اصحاب المهن الحرة كالحامين والاطباء والصيدالة .

وما دامت الحكومة تؤمن بمبدأ المساواة بين المواطنين لا سيما اصحاب المهن الحرة فلماذا تأخذ بهذا المبدأ مبتوراً ؟

لماذا تحرم الصحفي من درجة من درجات المحاكمة ولا تحرم غيره هذا الحق ؟ انني اعلم عن تاريخ هذه القضية ما لا يعلمه سواي من النواب ، لانني كلفت بدرسه من قبل الحكومة بالاستراكية مع معالي وزير الانباء وتقيب الصحافة . ويؤسفني ان اقول ان الحكومة لم تيسر لنا سبيل الدرس لأنها ارسلت هذا المشروع في وقت متأخر ، وجعلته كسيف ديموقليس مشهوراً على النواب ولسان حالها يقول : اما ان تصدقوا هذا القانون في مدة ١٩ يوماً واما ان انشره في وقت يحرم عليكم فيه الاجتماع .

لهذه الاسباب

اوجه الى الحكومة سؤالي هذا معلناً سلفاً ان الجواب عليه سلبياً يقلب سؤالي تلقائياً الى استجواب اطلب على اساسه طرح الثقة بالحكومة . وهذا السؤال هو : هل ان الحكومة ستلغي المرسوم رقم - ١٨٧٢٠ - ام لا ؟ ومتى تنوي ذلك ؟

نائب الشوف : انور الخطيب

وكان نتيجة هذا السؤال ان الغي المرسوم المذكور بقانون من المجلس صوت عليه بموافقة الحكومة .

استعجال النشر : يجب التمييز دائماً بين القوانين المستعجلة وبين القوانين العادية التي يقرر المجلس استعجال نشرها عملاً بأحكام المادة ٥٦ من الدستور .

النبة الثانية

في الاستعجال المكرر

١ - الاستعجال المكرر هو صورة من صور الاستعجال التي نص عليها نظامنا الداخلي لا مثيل لها في التشريع الفرنسي وقد تكون فريدة في بابها . فالمشروع او الاقتراح المستعجل المكرر هو الذي بلغت الحاجة للاستعجال فيه حداً كبيراً ويترتب على اخضاعه للاصول العادية او المستعجلة العادية ضرر بالغ . ولذلك ينظر فيه فوراً بالشكل وبالاساس بدون احواله الى اللجان .

نصت المادة ٨٨ من النظام الداخلي : « يجوز للحكومة او لاجل النواب سواء مع تقديم الاقتراح او بعد تقديمه ان يطالب بمذكرة خطية معللة درس المشروع ^(١) بصورة الاستعجال المكرر شرط ان يكون مؤلفاً من مادة واحدة فاذا قرر المجلس اجابة الطلب درس المشروع فوراً من المجلس بدون احواله الى اللجان » .

لا يختلف هذا النص عن النص المتعلق بالاستعجال الا حيث يشترط ان يكون المشروع مؤلفاً من مادة واحدة وحيث يختصر الوقت فيقر وجوب درس المشروع فوراً بدون احواله الى اللجان .

ولذلك نعيد القارئ الى ما قلناه بشأن المشاريع المستعجلة فيما يختص بأصول تقديم هذه المشاريع ونبحث في الفقرات التالية الاصول الخاصة بالاستعجال المكرر .

٢ - ما هي الشروط الشكلية لقبول المشروع او الاقتراح مستعجلاً مكرراً ؟

(١) او الاقتراح .

أ - يتضح من نص المادة ٨٨ المشار اليها انه لا يمكن البحث حتى بصفة الاستعجال المكرر اذا لم يكن المشروع مؤلفاً من مادة واحدة .

وحكمة ذلك ان المادة الوحيدة لا تحتاج الى كبير عناء في دروسها وفهم مرماها .

ب - رأينا عند بحث المشاريع المستعجلة انه لا يجوز طلب الاستعجال والاستعجال المكرر في المشروعات المتعلقة بتعديل الدستور او بتعديل النظام الداخلي .

ذلك لأن تعديل الدستور يخضع لاحكام خاصة منصوص عليها فيه توجب مرور التعديل في مراحل عدة فاذا اجيز هذا التعديل عن طريق الاستعجال المكرر خرق الدستور .

وقد اراد المشرع ان ينزل النظام الداخلي منزلة الدستور ، وهو في الواقع تنمة له ، لكي لا يضار الى تعديلات طائشة غير متعمق في دروسها .

ج - ولا يجوز طلب الاستعجال والاستعجال المكرر في المشروعات الآيلة الى فرض ضريبة جديدة او رسم جديد او تعديل ضريبة او رسم او الغائها .

فكل مشروع من هذا النوع لا يمكن حتى بحث صفة الاستعجال فيه . فالمشرع تعمد ان يخضع هذه المواضيع لدراسة اللجنة المالية لانها تتعلق بمالية الدولة وهي عصب كل مؤسسة ، فاذا لم تكن الدراسة عميقة ومستندة الى وثائق وارقام فقد تعرض الدولة للخراب .

٣ - ما العمل اذا رفض المجلس صفة الاستعجال المكرر ؟

تنص المادة ٨٩ انه « اذا رفض طلب الاستعجال المكرر ، تتبع في المشروع الاصول الموضوعة للاستعجال » .

ان هذا النص يعني انه عند رفض الاستعجال المكرر يجب ان يقرر المجلس

صفة الاستعجال العادي . فقد لا يرى المجلس في المشروع ما يستلزم حتى الاستعجال العادي .

ولكن مجالسنا درجت على تفسير خاطيء وهو ان تعتبر المشروع مستعجلاً عادياً لمجرد رفض الاستعجال المكرر فيجمله الرئيس الى اللجنة دون التصويت على صفة الاستعجال .

ونحن نرى ان المشروع لا ينقلب حكماً من مشروع مستعجل مكرر الى مشروع مستعجل لمجرد رفض صفة الاستعجال المكرر .

واذا اخذنا بغير هذا التفسير فاث بالامكان الاحتيال على القانون توصلاً لاعطاء صفة الاستعجال لمشاريع واقتراحات ليس فيها شيء يستدعي العجلة .

فماذا يمنع اي نائب مثلاً ان يقدم اقتراحاً بقانون مستعجل مكرر مؤلف من مادة وحيدة مؤلفة بدورها من عشرين فقرة او اكثر ؟

ان المادة ٨٩ تقول باتباع الاصول الموضوعة للاستعجال عند رفض الاستعجال المكرر .

او ليس من ضمن هذه الاصول امر التصويت على صفة الاستعجال ؟

لقد اثرتنا هذا الموضوع في المجلس اكثر من مرة ولكن الرئاسة كانت تصر على تفسيرها الخاطيء فتعتبر المشروع المكرر مشروعاً مستعجلاً حكماً De droit لمجرد رفض صفة الاستعجال المكرر .

الفصل الثاني

انتخاب رئيس الجمهورية

قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الاقل او شهرين على الاكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد واذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق اجل انتهاء ولاية الرئيس . (المادة ٧٣ من الدستور) .

ان المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة استراعية . ويتروتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة او أي عمل آخر (المادة ٧٥) .

ولذلك لا يجوز لأحد من النواب ان يطلب الكلام ، ولرئيس تلقائياً ان يرفض طلب الاذن بالكلام ، كما ان له ان يستشير المجلس بالامر (١) .

ويجب بعد اجراء الانتخاب تلاوة محضر الجلسة فوراً للتصديق عليه ويمكن عندئذ ان يعطى الكلام لمن يطلب تصحيحاً في المحضر فاذا خرج عن الموضوع منعه الرئيس .

وبعد اجراء التصويت يعلن رئيس المجلس فوز الرئيس المنتخب الذي يتم

(١) اوجين بيار رقم ٣٢٢

ابلاغه الامر بواسطة مجلس الوزراء كما يتم نشر الخبر على الشعب في الجريدة الرسمية ووسائل الاذاعة .

٢ - خلو سدة الرئاسة :

اذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس او استقالته او اي سبب آخر فلأجل انتخاب الحلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون . واذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً تدعى الهيئات الانتخابية دون ابطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الاعمال الانتخابية (المادة ٧٤ من الدستور) .

ان هذه المادة مأخوذة عن المادة السابعة من القانون الدستوري الفرنسي المؤرخ في ٢٥ شباط سنة ٨٧٥ و المادة ٣ من القانون الدستوري المؤرخ في ١٦ تموز سنة ١٨٧٥ ولكن المادة السابعة المشار اليها آنفاً تضيف ان مجلس الوزراء يمارس السلطة التنفيذية ، اثناء خلو سدة الرئاسة .

ان استقالة الرئيس في فرنسا قد حصلت مرتين وقدمت الاستقالة بكتاب خطي موجه الى مجلس النواب وللمجلس الشيوخ .

وقياساً على ذلك وبالنظر لوحدة التشريع يجب عندنا ان تقدم الاستقالة بكتاب خطي الى مجلس النواب بواسطة رئيسه . فيدعو الرئيس المجلس للانعقاد في اليوم نفسه اذا امكن حيث يتلى كتاب الاستقالة . ويمكن في هذه الجلسة الشروع بانتخاب الرئيس كما يمكن دعوة المجلس الى اليوم التالي على الرغم من وجود كلمة « فوراً » .

وعند افتتاح الجلسة يعلن الرئيس ان المجلس يجتمع كهيئة انتخابية .

في قبول الاستقالة :

يجدر بنا ان نتساءل هل يجب على المجلس ان يقرر قبول الاستقالة قبل الشروع بالتصويت .

يقول اوجين بيار :

لا يتوجب ان يطرح على التصويت قبول الاستقالة اذ يمكن للذين يرغبون برفضها ان يقرعوا للرئيس المستقيل ولكن اذا ثبت احد الاعضاء باستفتاء المجلس في قبول الاستقالة فلا يمكن رفض طلبه .

والرئيس عندئذ الحيار بين امرين :

اما ان يطرح للتصويت المسألة القبلية La question préalable اي رفض النظر في الاستقالة .

واما ان يطرح للتصويت قبولها .

وفي رأينا ان الحالتين تؤديان الى نتيجة واحدة . فرفض النظر في الاستقالة انما يعني في الواقع عدم قبولها ، ورفض الاستقالة يعني ايضاً عدم قبولها .

كيفية الانتخاب :

تنص المادة ٤٩ من الدستور :

« ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الاولى ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي » .

١ - النصاب المطلوب :

ان النصاب المطلوب لجلسة الانتخاب ليس ثلثاً اعضاء المجلس كما يتبادر للذهن عند تلاوة النص فان كلمة غالبية الواردة في هذه المادة لا تتعلق فقط بعدد الذين يقرعون فعلاً في الجلسة .

ويكفي ليكون الاجتماع قانونياً ان يضم نصاب الجلسات العادية المنصوص عليه في المادة ٣٤ من الدستور اي الغالبية المطلقة من مجموع عدد النواب (خمسون نائباً في مجلس ال ٩٩) .

والدليل على ذلك هو ان الدستور عندما يتطلب لموضوع ما نصاً غير النصاب العادي ينص عليه بشكل صريح لا بدع مجالاً لأي شك أو تأويل .

فالمادة ٧٩ المتعلقة بتعديل الدستور تنص «عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور ، لا يمكنه ان يبحث فيه او ان يصوت عليه ما لم تلتئم اكثرية مؤلفة من ثلثي الاعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً .

والمادتان ٦٠ و ٧٠ تنصان على ثلثي مجموع اعضاء المجلس بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، الامر الذي يدل على ان النواب الحاضرين في الجلسة ، يجب ان يشكلوا ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

ان الغالبية المطلوبة في انتخاب رئيس الجمهورية هي ثلثاً المقترعين في الدورة الاولى اما في الدورات التي تلي فالأكثرية المطلقة أي نصف المقترعين وواحد زيادة تكفي .

وهذا يعني انه اذا تأمن النصاب القانوني العادي (مثلاً خمسون نائباً في مجلس ال ٩٩) يجري الاقتراع ، فمن نال ثلثي اصوات المقترعين اي ٣٤ صوتاً اذا صوت جميع الحاضرين اعلن فوزه . واذا لم ينل احد المرشحين هذا العدد يصار الى الاقتراع بدورة ثانية .

فاذا كان المرشحون ثلاثة وتقاسموا الاصوات فنال احدهم ١٥ صوتاً والثاني ١٦ والثالث ١٩ فلا يعلن فوز احد لان الغالبية المطلقة من نصاب الجلسة هي (نصف الخمسين + ١) ، أي ٢٦ عضواً ولذلك يجري الاقتراع بدورة ثالثة . وتتوالى الدورات الى ان ينال احد المرشحين ٢٦ صوتاً .

وهنا تجدر ، الملاحظة ان الاوراق البيضاء والاوراق الباطلة لا تعتبر في حساب الغالبية . وعلى ذلك فاذا كان خمسة واربعون نائباً فقط من اصل الخمسين قد اقترعوا اقتراعاً قانونياً فان الغالبية تحسب على اساس الخمسة واربعين فقط لا الخمسين .

وفي المثال الذي ضربناه تعتبر الاغلبية في الدورة الاولى ثلاثين صوتاً اي

$$\frac{45 \times 2}{3} = 30$$

وفي الدورة الثانية يكفي ثلاثة وعشرون نائباً وهي الاغلبية المطلقة من عدد المقترعين .

٢ - الغالبية :

واذا لزم البرهان على انه يفهم بالغالبية « غالبية المقترعين » لا غالبية اعضاء المجلس ، فاننا نكرر ما قلناه بشأن النصاب . وهو انه في كل مرة يتطلب الدستور غالبية خاصة غير غالبية المقترعين فانه ينص على ذلك صراحة .

وثمة برهان آخر اكثر جزمًا في الموضوع ، ذلك هو التفسير المعطى للمادة ٢ من القانون الدستوري الفرنسي المؤرخ في ٢٥ شباط سنة ١٨٧٥ التي استوحيت منها مادة الدستور اللبناني .

فالمادة الثانية المشار اليها تنص :

ان رئيس الجمهورية ينتخب باغلبية المقترعين المطلقة ، من قبل (Par) مجلسي الشيوخ والنواب المجتمعين بمجمع وطني .

Le Président de la République est élu à la majorité absolue des suffrages, par le sénat et par la chambre des députés réunies en assemblée nationale.

ويكاد يكون نص مادتنا الدستورية بالفرنسية منقولاً بالحرف عن هذه المادة وترجمتها الصحيحة لازالة الالتباس هي :

« ينتخب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب بالاقتراع السري وبغالبية الثلثين في الدورة الاولى ... ويكتفى بالخ ... »

وقد فسر النص الفرنسي في قاموس كاربانتييه بما يلي :

Il est à remarquer que la majorité absolue qui est ici requise n'est pas comme pour la révision des lois constitutionnelles, calculée sur le nombre des membres composant l'assemblée nationale, mais seulement sur le chiffre des suffrages exprimés, par conséquent, les membres qui s'abstiennent ou ceux qui déposent un bulletin blanc ne concourent pas à former la majorité absolue.

(انظر كلمة رئيس الجمهورية غمرة ٢٧ و ٢٨)

على انه قد يحصل امر مستغرب في هذه الحالة :

فلو فرضنا ان الخمسين نائباً قد حضروا الجلسة فالنصاب قانوني ويشرع بعملية الاقتراع .

ولكن لنفترض ان اربعين نائباً وضعوا اوراقاً بيضاء فيبقى لحسابان الاغلبية عشرة اصوات فقط . فالثلاثان في الدورة الاولى اي سبعة اصوات تكفي لانتخاب رئيس الجمهورية . وهذا امر غريب والاغلبية المطلقة اي ستة اصوات تكفي في الدورة الثانية وهذا امر اكثر غرابة .

صحيح ان هذا الامر مستبعد الوقوع . ولكن اصول التشريع تستلزم افتراض وقوعه في حالات استثنائية وتدارك هذا الامر بنص سليم .

وخلاصة القول انه اذا لم يتأمن النصاب العادي القانوني في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية او اذا تأمن ولم يحصل احد المرشحين على الغالبية المطلوبة رغم تعدد دورات الاقتراع فلرئيس المجلس وحده ، وبسلطان مطلق ان يرفع الجلسة ويعين موعداً آخر للاجتماع .

الفصل الثالث

تعديل الدستور

البذة الاولى

مبادئ عامة

ليس الدستور كالقوانين العادية لا من حيث الاهمية ولا من حيث اصول وضعه والتصديق عليه .

فالدستور هو القانون الاساسي الذي يقرر نظام الحكم في البلاد . فاذا كان تعديله او استبداله سهلاً كتعديل القوانين العادية او استبدالها ، فقد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ولذلك نرى اكثر الدساتير تنص على اصول معقدة لاعادة النظر في الدستور . على انه من الخطأ التصور ان الدستور جامد لا يتغير . فما دامت الظروف والظواهر التي قضت بوضعه في زمن معين قابلة للتغيير فينبغي ان يتبع الدستور هذه الظواهر والظروف ويتغير هو ايضاً . واذا لم يتضمن الدستور نصاً على اصول اعادة النظر فيه ، وتعديله فان هذا التعديل سيتم حتماً ، بصورة غير شرعية ، اي بالثورة او الانقلابات .

ويجب ان تتناول امكانية التعديل جميع نصوص الدستور ، الا ان بعض

الدساتير ، في سبيل استمرار نظام الحكم الذي تقره الهيئة التأسيسية ، تنص أحياناً على استحالة تعديل القواعد الأساسية لنظام الحكم .

فدستور مصر لسنة ١٩٢٣ كان يمنع تعديل النصوص المتعلقة بالنظام التمثيلي أو النيابي للدولة ، ولا النصوص المتعلقة بنظام انتقال العرش .

ودستور الاردن الحالي لا يميز ادخال اي تعديل على الدستور مدة قيام الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته (المادة ١٢٦) .

والدستور البرازيلي لسنة ١٩٣٤ كان يمنع تعديل النصوص المختصة بالشكل الجمهوري الفدرالي للدولة .

ومثل هذه النصوص التي تعبر عن ارادة الجمعية التأسيسية التي وضعته فحسب ، لا قيمة لها من الوجهة القضائية . فليست الهيئة التأسيسية التي اقرت دستوراً في زمن معين اعلى من الهيئة التأسيسية التي ستأتي فيما بعد ، لكي تحدد الاولى من سلطات الثانية .

وعلى ذلك يمكن ان نقرر ان كل دستور قابل للتعديل ، ولكن للهيئة التأسيسية ، ان تضع اصولاً صعبة لتعديله بكامله واصولاً اكثر صعوبة لبعض نصوصه الرئيسية .

وثمة دساتير تنص على عدم امكانية تعديلها الا بعد مرور مدة من الزمن ، وذلك في سبيل تأمين الاستقرار للنظام الذي تبنته الجمعية التأسيسية . وهذا ما نص عليه دستور فرنسا لسنة ١٧٩١ .

ولكن هذا النص كان موضع نقد شديد ، اذ يجب ان يكون الدستور قابلاً للتعديل في كل آن .

النبذة الثانية

تعديل الدستور البناني

كانت المادتان ٧٦ و ٧٧ من الدستور قبل تعديلها في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٧ تنصان على ما يلي :

المادة ٧٦ : « يحق للمجلس مباشرة او بناء على اقتراح رئيس الجمهورية ان يقرر اعادة النظر في الدستور بعد قرار يتخذه كل منها على حدة بغالبية الثلثين من مجموع اعضائه المطلقة تحدد فيه المواضيع التي يراد تنقيحها ويشار اليها بصورة واضحة .

المادة ٧٧ : « عندما يتفق المجلسان على المواد المراد تنقيحها يلتزمان في مجمع نيابي للتناقش في التعديلات المقترحة اجراؤها ، ولا تعتبر مقرراته قانونية الا بعد ان يوافق عليها واحد وثلاثون عضواً .

لم يعد لهذين النصين بعد التعديل الا القيمة التاريخية . ولكن ثمة امرأ يستلفت النظر هو ان الهيئة التشريعية كانت تتمتع على قدم المساواة مع الحكومة بحق المبادرة .

فهل ان حق المبادرة بالتعديل محفوظ للهيئة التشريعية بالنص الجديد ؟

اولا - المبادرة البرلمانية (المادة ٧٧ من الدستور)

« يمكن ايضاً اعادة النظر في الدستور بناء على طلب مجلس النواب » فيجري الامر حينئذ على الوجه التالي :

اولا - يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادي وبناء على اقتراح عشرة من اعضائه على الاقل ان يبدي اقتراحه باكثرية الثلثين من مجموع الاعضاء

الاصول البرلمانية (٢٨)

التي يتألف منها المجلس قانوناً بإعادة النظر في الدستور . على ان المواد والمسائل التي يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة .

وعليه فاذا قدم الاقتراح في خلال عقد استثنائي او كان موقعاً من اقل من عشرة اعضاء او كان لا يتضمن المواد والمسائل التي يقترح تعديلها فلا يجوز للرئيس طرحه .

ثانياً - فاذا توافرت هذه الشروط الثلاثة يطرح الاقتراح للتصويت . وعندئذ ، اذا صوت ثلثا مجموع الاعضاء على المبدأ « يبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح الى الحكومة طالباً اليها ان تضع مشروع قانون في شأنه » .

ان هذه المرحلة من تعديل الدستور هي المرحلة المبدئية اي اقرار مبدأ التعديل . ولكن كيف توضع نصوص التعديل ؟

ثالثاً - بعد ان تبلغ الحكومة قرار المجلس المبدئي يمكنها ان توافق او ان ترفض :

« فاذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه وجب عليها ان تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس في خلال اربعة اشهر » .

« واذا لم توافق ، فعليها ان تعيد القرار الى المجلس ليدرسه ثانية » . وفي هذه الحالة للمجلس ان يصير على قراره او ان يرجع عنه للاعتبارات التي تكون الحكومة قد اوضحتها في قرارها بعدم الموافقة :

رابعا - « فاذا اصر المجلس عليه باكثرية ثلاثة ارباع من مجموع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً ، فلرئيس الجمهورية حينئذ :

« اما اجابة المجلس الى رغبته » .

« او اصدار مرسوم بحله واجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة اشهر » .

« فاذا اصر المجلس الجديد على وجوب التعديل ، وجب على الحكومة

الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة اربعة اشهر » .

ولكن ما العمل اذا لم تقدم الحكومة المشروع خلال المدة المعينة بنص الدستور ؟

لقد رأينا النص يحصر بالنواب حق تقرير المبدأ فقط فهل هذا يعني ان ليس للنواب ان يضعوا النصوص الجديدة وان عليهم ان ينتظروا الحكومة لتضع النص ؟

يجدر بنا في هذا الشأن ان نورد مناقشات مجلس النواب عند تعديل هذه المادة الدستورية :

يوسف الخازن : لماذا الحكومة تضع المشروع لا المجلس ؟ نحن الشعاعون بالخرج فلماذا نشكو لها فتضعه ولا نضعه نحن ؟ ربما نضعه في ثلاثة ايام .

شبل دموس : السبب في ذلك اننا لا نريد ان نخلق كل يوم مشكلة جديدة . ورد في صك الانتداب ان الدستور تضعه السلطة المنتدبة مع السلطة المحلية ، فلا نريد ان نخلق مشكلاً كل يوم . فنحن نقول للحكومة : نريد هذا . فاذا قبلت ، عليها ان تتفق مع من يلزم على وضعه .

يوسف الخازن : ليس هذا جواباً على كلامي اذا رأينا وجوب التعديل ، وقبلت الحكومة ، لماذا يحرم المجلس من وضع المشروع به ، وقد يضعه في ثلاثة ايام لا في اشهر كما تطلب الحكومة ؟ اننا نستطيع ان نشاور الافرنجي كما هم يشاورونه .

الرئيس : بصورة رسمية لا نستطيع ان تستشير لأن الواسطة بينك وبينه السلطة التنفيذية .

يوسف الخازن : لماذا ؟ ومن قال هذا القول ؟ من قال بوجوب الوساطة ؟
إذا تألفت لجنة نيابية ، الا تستطيع ان تفاوضه كما تفاوضه
الحكومة ؟

ايوب ثابت : انا ككاتب لا اريد ان افوضه .
يوسف الخازن : انا معك في هذا . ولكن ما معنى وجوده هنا الآن ؟

وانتهت المناقشة في هذه النقطة دون ان يقدم اقتراح من الخازن الذي
اعترض عليها فصدقت المادة كما هي .

وعلى الرغم من ذلك يجدر التساؤل اليوم ، بعد ان الغي صك الانتداب
الذي يخول السلطة المنتدبة وضع الدستور مع السلطة المحلية ، وبعد ان الغيت
من الدستور جميع النصوص المتعلقة بالانتداب ، هل يحق للنواب عند موافقة
الحكومة ان يضعوا مشرع القانون الدستوري بالتعديل ام لا ؟

ان تفسير القانون يرجع فيه عادة الى اسبابه الموجبة فمتى كان صك الانتداب
هو السبب في ايلاء الحكومة وحدها وضع النص ، ومتى كان صك الانتداب
هذا قد الغي والغيت جميع النصوص الدستورية المتعلقة به . فلا شك عملاً
بقاعدة « متى زال المانع عاد الممنوع » ان نقرر ان للسلطة المشتوعة اليوم ان
تقترح النص التشريعي الدستوري . فالدستور لا يختلف عن القوانين العادية
الا بانه يفرض فيه الدوام انما هو في الواقع قانون مثل كل القوانين » (من
اقوال الشيخ يوسف الخازن في مناقشة المادة) .

٢ - المبادرة الحكومية : يمكن اعادة النظر في الدستور بناء على اقتراح
رئيس الجمهورية ، فتقدم الحكومة مشروع القانون الى مجلس النواب .
هذا هو نص المادة ٧٦ من الدستور . وقد جاء موجزاً خالياً من جميع
الشروط المفروضة للمبادرة البرلمانية .

وهذا يعني :

اولاً - ان للحكومة ان ترسل مشروع التعديل عندما تريد . فليست
امقيدة بالدورة العادية ، ولها ان تدعو المجلس لدورة استثنائية للنظر بتعديل
لدستور .

ثانياً - ان مشروع الحكومة بالتعديل لا يمر بمرحلتين : واحدة لتقرير المبدأ
والاخرى لوضع النصوص . فان اقتراح رئيس الجمهورية وحده يلزم الحكومة
بتقديم مشروع القانون او تستقيل .

ثالثاً - على ان ذلك لا يمنع ان يطرح للتصويت اقتراح باقرار مبدأ
التعديل فاذا لم ينل اغلبية الثلثين اعتبر المشروع مرفوضاً .

النبة الثالثة

في اعمال مجلس النواب

« اذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور يجب عليه ان يثار
على المناقشة حتى التصويت عليه قبل اي عمل آخر » . على انه لا يمكن ان
يجري مناقشة او ان يصوت الا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في
المشروع الذي يكون قدم له (المادة ٧٨ من الدستور) .

١ - درس اللجان :

لقد نصت المادة ١٠٦ من النظام الداخلي انه لا يجوز لمجلس النواب ان
يتناقش او يقرر نصاً يعدل في مواد الدستور الا ضمن الاصول والقواعد
الموضوعة في الدستور لهذا التعديل .

فهل هذا يعني ان المجلس يشرع بالمناقشة فوراً ودون احالة المشروع الى
اللجنة لدرسه ؟

— لا نظن ذلك . فان مشروع تعديل الدستور هو مبدئياً مشروع قانون وتجري عليه احكام النظام الداخلي كغيره من القوانين فيحال الى اللجنة لدرسه وتقديم تقرير بشأنه :

وهنا تجدر الملاحظة انه بالنظر لخلو النظام الداخلي من نص خاص بلجنة الدستور كما تنص اكثر الانظمة الداخلية ، يتوجب على المجلس بالاستناد الى الفقرة الاخيرة من المادة ١٨ تعيين لجنة خاصة لهذا الموضوع .

وما قيل عن احالة المشروع الى اللجان يقال عن سائر الامور المتعلقة بالمناقشات والدور في الكلام وبعبارة شاملة في جميع احكام النظام المتعلقة بدروس القوانين العادية واقرارها . لأن ما نص عليه الدستور انما هو الاحكام الاستثنائية فقط .

النصاب :

نعلم ان نصاب الجلسة في المواضيع العادية هو الاكثوية المطلقة من عدد النواب . ففي مجلس التسعة وتسعين نائباً لا تعتبر الجلسة قانونية الا بحضور خمسين نائباً . ولكن نصاب الجلسة عند البحث في تعديل الدستور هو ثلثا الاعضاء الذين يؤلفون المجلس اي ٦٦ نائباً في مجلس ال ٩٩ .

ويجب ان يكون التصويت بالغالبية نفسها .

« عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور لا يمكن ان يبحث فيه او ان يصوت عليه ما لم تلتئم اكثوية مؤلفة من ثلثي الاعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً . ويجب ان يكون التصويت بالغالبية نفسها » (الفقرة الاولى من المادة ٧٩) .

٣ — حصر البحث :

١ — « لا يمكن المجلس ان يجري مناقشة او ان يصوت الا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في المشروع الذي يكون قد قدم له » .

ان هذا النص مستوحى من سابقات فرنسية اثناء دوس تعديلات للدستور الفرنسي وقد عبر عنها بشكل جازم رئيس المجلس الفرنسي غامبتا عند تعديل الدستور في ١٤ كانون الثاني سنة ١٨٨٢^(١) .

٢ — « اذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور يجب عليه ان يبقى مثابراً على المناقشة حتى البت فيه ، هكذا وضع النص في الاساس وقد جرت بشأنه المناقشات التالية :

الحازن : ما معنى المثابرة هنا .

الرئيس : يعني لا يتخللها الاشتغال بمشاريع اخرى .

اميل اده : الترجمة غلط في الاصل الفرنسي لا يشتغل بغير التعديل .

الحازن : وهب كان بين ايدينا وقتئذ مشروع حتمت الحكومة انه ضروري جداً .

رئيس الوزراء : هذا يقدم عليه .

الحازن : هذا التعديل لا يكون الا بارادة الحكومة . يعني ان لها فائدة منه . فاذا كان للحكومة غاية ، تستطيع ان تقول للمجلس اغل يدك عن كل عمل آخر .

يوسف سالم : قد يأخذ تعديل الدستور بين اللجنة والمجلس ٢٠ او ٣٠ يوماً فاذا كان بين ايدينا مشروع مستعجل فماذا نفعل ؟

رئيس الوزراء : يؤخر .

روكز ابو ناضر : اطلب تعديل المادة بحيث يقال : « يثار على المناقشة فيه حتى التصويت عليه قبل اي عمل آخر » .

وانتهت المناقشة بدون اقتراح من الحازن وصدقت المادة كما عدلها النائب

(١) انظر اوجين بيار صفحة ٢٦ رقم ١٥ .

أبو ناضر .

٤ - طريق التصويت : لم ينص الدستور على طريقة للتصويت ولكن جرت العادة عندنا على التصويت بالمناداة بالاسماء على كل عضو بمفرده . وهو امر ضروري في نظرنا لتحقيق من الاغلبية الدستورية.

الباب العاشر

الحصانة النيابية

L'immunité parlementaire

حصانة النائب حماية لأرادة الامة :

النائب يمثل لأرادة الامة ، فكل تقييد لأرادته هو تقييد لأرادتها ، وكل حماية يوفرها المشتوع له لتمكينه من ممارسة عمله النيابي بحرية ، انما هي في الواقع حماية للامة. ولذا نص الدستور اللبناني في مادته التاسعة والثلاثين على انه :
« لا يجوز اقامة دعوى جزائية على اي عضو من اعضاء المجلس بسبب الآراء والافكار التي يبديها مدة نيابته » .
وينص في مادة الاربعين :

« لا يجوز في اثناء دورة الانعقاد اتخاذ اجراءات نحو اي عضو من اعضاء المجلس او القاء القبض عليه اذا اقتوف جرمًا جزائيًا الا باذن المجلس ما خلا حالة التلبس بالجريمة » .

وفي النص كما سنرى القدر الكافي لحماية النائب من عنت السلطة التنفيذية التي تتمتع بحق تسيير دعوى الحق العام .

فالنص الاول يكرس مبدأ اللامسؤولية L'isresponsabilité او الحصانة السياسية .

والنص الثاني يكرس مبدأ الصيانة L'inviolabilité او الحصانة الجزائية .
وهذان المبدآن هما اللذان يؤلفان ما يسمى بالحصانة النيابية .

الفصل الاول

مبدأ اللامسؤولية او الحصانة السياسية

L'irresponsabilité

١ - حكمة مشروعيتها :

شرعت حصانة النائب اول ما شرعت في بريطانيا يوم كان الملك يتحكم بالسلطة التشريعية ويحكم افواه اعضاء مجلس العموم بحجة التطاول على العرش .
والواقع ان اعضاء مجلس العموم لم يكونوا يتطاولون على العرش ، بل ينتقدون سياسة خرقاء عوجاء كان يتبعها الملك آنذاك .

واخذت فكرة الحصانة النيابية تتطور مع الزمن في دساتير العالم حتى وصلت الى الحد الذي عرفت فيه اليوم في البلدان الديمقراطية .

والفكرة الرئيسية التي يركز عليها مبدأ الحصانة هي « ان النائب غير مسؤول عن آرائه وافكاره ولو كانت هذه الافكار والآراء تشكل جريمة يعاقب عليها القانون » .

والى الذين يظنون ان عدم مسؤولية النائب تقف عند حد ، نورد هذا

المقطع من مؤلف الاستاذ « Vedel » في الحقوق الدستورية :

« ان الغاية من الحصانة النيابية هي تمكين النائب من التعبير بأكمل ما يمكن من الحرية عن ارادة الامة » . L'expression la plus totalement libre .

٢ - شمول الحصانة السياسية (اللامسؤولية) .

ان مبدأ اللامسؤولية كما هو مقرر في المادة التاسعة والثلاثين من الدستور البناني هو مبدأ مطلق .

فهو يحول من جهة دون اي ملاحقة جزائية ، كما يحول دون اقامة اي دعوى مدنية « ناشئة عن عمل من اعمال النيابة » .

وهو يحول ايضاً دون اي سلطة - حتى المجلس النيابي نفسه - من ان يعلق او يزيل مبدأ اللامسؤولية هذا ، لا بل ان الاجتهاد يتوسع في تطبيقه فيجعله شاملاً رجال الصحافة الذين ينقلون عن حسن نية وقائع جلسات المجلس العلنية واقوال النواب وآراءهم^(١)

ثم ان مبدأ اللامسؤولية ليس مطلقاً فحسب بحيث يحمي النائب مدة نيابته فقط بل هو يحميه بعد انتهاء نيابته من الملاحقة بسبب آراء او افكار نادى بها اثناء نيابته .

وخلاصة القول ان المادة التاسعة والثلاثين من دستورنا انما تعني الافكار والآراء التي تتضمن ، تصريحاً او تلميحاً ، اموراً ينهي عنها القانون تحت طائلة

١ - في سنة ٩٥٢ حكمت محكمة المطبوعات بادانة بعض الصحف لنقلها سؤالاً قدمه اعضاء الجبهة الاشتراكية الوطنية ولكن الاستجواب قد صيغ بشكل تعمد فيه ايراد طعن بالحكومة . فقد نشرت احدى الصحف مقالاً يتضمن الطعن بالحكومة ويقع تحت طائلة قانون المطبوعات . فأمرت الحكومة بتوقيف الجريدة عن الصدور . فقدم النواب استجواباً استهلوه بالقول :

نشرت جريدة .. المقال التالي : ... وهنا نقلت المقال بالحرف الواحد وختمته بسؤال الحكومة عن السبب في اصدارها امراً بتوقيف الجريدة وقد نقلت بعض الصحف هذا السؤال فاحيط جميعها الى المحكمة وادينت . وكان حكم الادانة موضع نقد شديد .

العقاب وبتغيير اوضاعه انه يعني الافكار والآراء التي اذا ادلى بها غير النائب يقع تحت طائلة العقاب .

فالحصانة النيابية في الدستور الفرنسي تؤمن عدم المعاقبة من اجل جرائم عديدة لمجرد أنها ارتكبت اثناء ممارسة العمل النيابي ، ومن هذه الجرائم القدح والذم وكل جريمة يمكن ارتكابها بالكلام أو بالتصويت .

ان هذه الحرية التي تصل الى هذا الحد في دستور هو اضيق من الدستور اللبناني ، هذه الحرية التي تمكن النائب من ان يطالب بقلب شكل الحكم مثلاً او بالطعن في نصوص الدستور ، ومن ان يقول قولاً ، لو قاله غيره من المواطنين لسيق الى المحاكمة ، هذه الحرية لا حدود لها الا ضمير النائب بموجب دستورنا يتمتع بهذه الحرية « مدة نيابته » .

ان الدستور الفرنسي قد نص على حصانة النائب اثناء ممارسة العمل النيابي . والعمل النيابي لا يمارس في الواقع الا في المجلس لذلك كانت اجتهادات المحاكم الفرنسية القائلة بمسؤولية النائب عندما يرتكب جرماً بواسطة النشر خارج المجلس في محلها .

ولكن نص دستورنا يختلف عن النص الفرنسي . فهذا الاخير يقول باللامسؤولية اثناء ممارسة العمل النيابي واما الاول فيقول بلا مسؤولية النائب مدة نيابته .

وهذا يعني ان كل ما يمكن ان يطلق عليه تعبير « آراء وافكار سياسية » ويدلي به النائب سواء في المجلس او خارج المجلس في الصحف او في الاجتماعات لا يمكن في رأينا ان تطاله المسؤولية .

الفصل الثاني

مبدأ الصيانة ^(١) Inviolabilité

او الحصانة الجزائية

١ - حكمة مشروعيته :

ان الفكرة التي يرتكز عليها مبدأ الصيانة هي غير الفكرة التي يرتكز عليها مبدأ اللامسؤولية :

صحيح ان الفكرتين تهدفان الى غاية واحدة : هي ممارسة النائب مهمته بحرية تامة . غير ان مبدأ اللامسؤولية يرمي ، كما قلنا الى تمكين النائب من استعمال حريته كاملة ، فيما يرمي مبدأ الصيانة الى الوقوف في وجه « السلطة التنفيذية » صاحبة الحق بتحريك دعوى الحق العام وصاحبة السلطان على النيابة العامة بواسطة وزارة العدل ، لكي لا تأخذ من تصرفات النائب - سواء كانت تشكل عملاً نيابياً ام لا - حجة تتوصل فيها لا بعاد نواب المعارضة عن المجلس عن طريق التهديد والملاحقة .

ان تعليق توقيف النائب او ملاحقته اثناء الدورة - الا في حالة التلبس في الجريمة او رفع الحصانة - ان هذا التعليق يبرره اعتبارات عديدة .

١ - ان ترجمة كلمة Inviolabilité بكلمة « صيانة » هي للشيخ عبدالله العلايلي . وهي مصدر « صان » التي تعني حفظ . والمادة ٥٩ من الدستور الليبي تنص : الملك مصون وغير مسؤول .

منها انه يجب الا تسن القوانين من مجلس غير كامل ، او ان تكون دائرة من الدوائر غير ممثلة كلياً او جزئياً ، ومنها ان النيابة العامة التي تباشر الملاحقات الجزائية هي من اعضاء السلطة التنفيذية فيمكنها ان تحدث ضغطاً ادبياً على ممثلي السلطة التشريعية بالتهديد بملاحقة عدلية ، لا بل يمكنها ان تحصر هذا الضغط بالمعارضين الاقوياء الاكفاء بغية ابعادهم مؤقتاً عن المجلس ، وهكذا تتمكن السلطة التنفيذية من الحؤول دون ممارسة العمل التشريعي الذي شرعت الحصانة النيابية لحمايته .

٢ - نطاق مبدأ الصيانة *Domaine de l'inviolabilité*

أ - ان مبدأ الصيانة لا يتعلق الا بالافعال التي لا تدخل في النشاط النيابي (لأن هذه مشمولة بمبدأ اللامسؤولية) فهي اذا تشمل جميع الجرائم العادية.

ب - ان مبدأ الصيانة لا يحمي النائب الا من الملاحقات الجزائية من اجل جرم جزائي . فالنص يقول : « لا يجوز اتخاذ اجراءات جزائية ؟ » ، « القاء القبض » . وهذه التعابير لا تتعلق الا بالملاحقات الجزائية . فالحصانة اذن لا تحول دون اي دعوى مدنية لتحصيل ديون او عطل و ضرر . ولكن في الاحوال القليلة التي لا يزال مبدأ حبس المديون مطبقاً يخضع النائب لهذا التدبير ويجوز حبسه (دين النفقة ، والمهر ، والتعويض المدني عن جرم جزائي محكوم به قبل النيابة مثلاً) .

ان نص الدستور عندنا يختلف عن الدستور الفرنسي الذي اخذ عنه . فالنص الفرنسي يشير الى « الجنابة والجنحة » فقط ، في حين ان دستورنا يشير الى « جرم جزائي » ، وعبارة الجرم الجزائي تشمل ايضاً القباحة .

وفي رأينا ان شمول مبدأ الصيانة للقباحة ليس له ما يبرره .

ففي القباحة لا يجبر المدعى عليه ان يمثل امام المحكمة بذاته ، وليس فيها توقيف احتياطي وعقوبتها هي الغرامة . وملاحقات كهذه لا تعرض للخطر

استقلال النواب . ولكن على الرغم من ذلك فقد كان رئيس المجلس الفرنسي يطلب تعليق الملاحقات بالقباحة بحق النواب الى ما بعد انتهاء الدورة .

ج - ان الحصانة تطبق في الدعاوى الجزائية سواء كانت الملاحقة بدعوى من الحق العام او بدعوى مباشرة امام القاضي الجزائي .

د - ان النص اللبناني كالنص الفرنسي يشير الى « القاء القبض » لكلمة *arrêté* وهي تعني في الفقه الفرنسي « التوقيف الاحتياطي » لا حبس النائب تنفيذاً لعقوبة حكم عليه بها خارج الدورات او قبل ان يصبح نائباً .^(١) وتعليل ذلك انه لا يمكن ان ينسب صدور الحكم الى اعتبارات سياسية . على انه اذا رأى المجلس ضرورة لحضور النائب في المجلس ، فيمكنه ان يطلب تعليق التنفيذ واطلاق سراح النائب .

هـ - ان مبدأ الصيانة لا يطبق في حالة الجرم المشهود . فالنص صريح بالقول « ما خلا حالة التلبس بالجريمة » .

ففي حالة التلبس بالجريمة لا تبقى مبررات مبدأ الصيانة قائمة لأن الجرم المشهود هو عمل مادي يتحقق حصوله من قبل عدة اشخاص وأوا الفعل رأي العين . فلا يخشى والحالة هذه من ملاحقة (غير مرتكزة على اساس) *non fondée* . فاذا لم يقبض على الفاعل بالجرم المشهود لمجرد كونه نائباً في حين يقبض على شركائه في الجرم فان هذا العمل يشكل بالواقع فضيحة .

ان مبدأ صيانة النائب الذي يقبض عليه بالجرم المشهود يتوقف تماماً ويمكن لا توقيف النائب فحسب بل ملاحقته ومحاكمته وتنفيذ الحكم بحقه بدون اذن من المجلس (على ان يبقى الحق للمجلس ان يطلب تعليق الملاحقة والتوقيف) .

٣ - مدة الصيانة : *Durée de l'inviolabilité*

ان دستورنا كالدستور الفرنسي لسنة ١٨٧٥^(١) ينص على الصيانة في اثناء

(١) لا فاريا صفحة ٧١٩ واولجين بيار رقم ١٠٧٤ .

دور الانعقاد فقط . وعلى ذلك فالاجراءات الجزائية والقضاء القبض خارج دورات الانعقاد بجائزة . وكانت بعض الحكومات في فرنسا ، احتراماً منها للمجلس ولتجنب الاحتكاك به ، تعلن بانها لن تبأشر اجراءات جزائية بين الدورتين بل ستؤخرها حتى ينعقد المجلس وتطلب الاذن منه بالملاحقة . وهو امر غير مرغوب فيه لأنه يوسع مدى الحصانة النيابية التي هي شذوذ على القاعدة القائلة بالمساواة بين جميع المواطنين ؛ هذا الشذوذ الذي لا يبرره الا الرغبة في تأمين الاستقلال للسلطة التشريعية اثناء ممارستها نشاطها .

ان حصر مبدأ الصيانة في اثناء دورات الانعقاد فقط يتوافق مع حكمة مشروعيتها : اي تأمين حرية العمل للمجلس والحوول دون الحكومة ومنع النائب من ان يجلس في المجلس ويشترك في المناقشات .

ويجدر التساؤل ما هو تأثير فتح الدورة على ملاحقات شرع فيها من قبل ؟ ان الفقه والاجتهاد الفرنسيين يقولان (١) : ان لا تأثير لفتح الدورة على الملاحقات الجارية بتاريخ فتحها لأن النص صريح بمنع « الاجراءات الجزائية اثناء دور الانعقاد » ولكنه لا يمنع متابعة الاجراءات المشروعة بها (قرار محكمة التمييز ١١ حزيران ١٩٢٦ مجلة دالوز الشهرية ١٩٢٦ صفحة ٣٧٨) .

وبالرغم من ان المجلس كان يزعم انه يجب الحصول على اذنه لمتابعة الملاحقة فقد قررت محكمة التمييز الفرنسية ان هذا الاذن لا لزوم له (قرار ٢٢ كانون الثاني ١٩١٢ مجلة دالوز ١٩١٢-١-٢٤٩) . وذهب الفقه الفرنسي الى ابعاد من ذلك فقرر ان متابعة الاجراءات المشروعة بها يمكن ان تصل الى حد التوقيف الاحتياطي لأن التوقيف الاحتياطي ليس الا نتيجة عادية للملاحقة التي يمكن ان تتابع بحسب القانون بدون ادنى مانع (Barthélemy et Duez P. 571) الا اذا قرر المجلس تعليق الملاحقة (٢) : « Esmein 5, 1903; III 57 Moreau »
Revue du droit public 1902 T, II P 320

(١) ان الدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٨ جعل الصيانة طول مدة النيابة لا اثناء الدورات فحسب (٢) لافاريار صفحة ٧٢٠ .

غير ان هذا الرأي الفقهي كان موضع جدل ، اذ حتى لو كان التوقيف مسبباً عن ملاحقة سابقة للدورة ، افليس ان النائب «سيوقف اثناء الدورة» وهذا ما يخالف النص الدستوري ؟

ان محكمة التمييز قررت ان الملاحقات المشروعة بها قبل الدورة يمكن متابعتها ، اما التوقيف فلا يمكن ان يحصل الا باذن من المجلس (تمييز فرنسي ١٩١٢/١/٢٦ وتعليق Roux) .

وبتاريخ ١٩٢٨/١/١٢ اعلمت الحكومة الفرنسية المجلس بانها ستلقي القبض على نواب محكوم عليهم قبل فتح الدورة ، وانها تعلمه ، لا لطلب الاذن بل من باب اللياقة ، حتى اذا كان المجلس يرى تعليق التوقيف يطلب ذلك . وقد وافق المجلس الحكومة على هذه النظرية .

ان حق المجلس بطلب تعليق الملاحقات المشروعة بها قبل انتخاب النائب كان يمارس في المجلس الفرنسي كثيراً ، وكان المجلس يفعل ذلك بنية تأمين استقلال النواب والتضامن معهم . على ان تعليق الملاحقة كان موقوتاً وعند انتهاء الدورة تعود الملاحقة من جديد .

٤ - آثار مبدأ الصيانة : Effets de l'inviolabilité

ان الصيانة لا تحمي النواب الا اثناء الدورة اذ لا يخشى خارج الدورة من السلطة التنفيذية ان تنال من استقلال النائب .

والصيانة لا تصون النائب من الملاحقات الجزائية . ولكنها تعلقها - اثناء دور الانعقاد - على اذن المجلس ، فاذا رفض المجلس الاذن ولم يرفع الحصانة ، فالملاحقات لا تمنع بل تؤخر حتى نهاية الدورة .

ومبدأ الصيانة يتعلق بالانتظام العام ، فلا يحق للنائب ان يتنازل عنه لانه ليس مشروعاً في صالح النائب الشخصي بل في صالح النشاط النيابي ولذلك يمكن الادلاء به في كل دور من ادوار المحاكمة حتى امام محكمة التمييز كما يمكن ان تتيه المحاكم عفواً .

وخلاصة القول ان مبدأ الصيانة هو موقت لا يطبق الا اثناء الدورات في حين ان مبدأ اللامسؤولية هو ابدى . ومن المقابلة بين المبدأين يتضح ان مبدأ اللامسؤولية هو قاعدة اساسية . اما مبدأ الصيانة فهو قاعدة اصولية يعني ان لا مفعول له الا توقيف الملاحقة الى ان يزول السبب برفع الحصانة أو بانتهاء ولاية النائب .

الفصل الثالث

اصول رفع الحصانة

ان الدستور اللبناني والنظام الداخلي لم ينصا على الاصول الواجب اتباعها في رفع الحصانة . ولذا ينبغي الرجوع الى القواعد التي كانت متبعة في فرنسا في ظل دستور سنة ١٨٧٥ .

١ - رفع الامر الى المجلس Du moyen de saisir la chambre

١ - ان طلب الاذن بالملاحقة او رفع الحصانة يقدم الى رئيس المجلس . ويمكن ان يصدر عن النيابة العامة ، كما يمكن ان يصدر عن احد الناس . فعندما يصدر عن النيابة العامة يجب ان يرفع مع مطالعتها بواسطة وزارة العدل .

اما اذا كان صادراً عن احد الناس الذي يزعم انه متضرر ، فلا يمكن اعتباره ما لم يقدم الطالب بياناً يثبت انه اقام الدعوى الجزائية امام السلطة القضائية وانه يصطدم بالحصانة النيابية .

وقبل دستور ١٨٧٥ قدمت الى رئاسة المجلس عدة طلبات من الافراد ، لرفع الحصانة عن النواب دون ان يسبقوها بشكوى الى القضاء فاخال رئيس

المجلس هذه الطلبات الى امين عام الرئاسة يستشير فيها اذا كان لا يرى ان ثمة ضرراً بان يطرح على المجلس كل طلب برفع الحصانة مقدم من الافراد قبل ان يكون هؤلاء اثبتوا جدية الطلب بتقديمهم شكوى الى القضاء . وقد افتي الامين العام بوجود تقديمهم الشكوى الى القضاء قبل طلب رفع الحصانة (١) . ولقد صدق رئيس المجلس على هذه الفتوى وذيّلها برأيه الشخصي بقوله :

« لم يكن ولا يمكن ان يكون في ذهن المشتري ان ايّاً من الناس يخطر له تأنيث عضو في المجلس النيابي ، يقدر على هواه ، وبدون اي شرط آخر غير توجيه كتاب الى رئيس المجلس ، ان يلزم المجلس بمناقشة الاتهامات التي يتضمنها كتابه ، والمذاكرة فيما اذا كان ثمة مجال للاذن بالملاحقة » . فأنص الدستورى يقدر ان ثمة ملاحقة قريبة ، وتوقيفاً وشيكاً ، ويقدر اخيراً اشياء اخرى تثبت ان الامر قد رفع الى القضاء الذي ينتظر ، لكي يعمل ، الاذن من الهيئة التشريعية . وهذا واضح من مجرد قراءة النص : « لا يجوز في اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جزائية او لقاء القبض على أي عضو من اعضاء المجلس بالقضايا الجزائية ما خلا حالة التلبس بالجريمة قبل ان تأذن الهيئة التشريعية بذلك » (٢) ولا شبهة في ان المقصود هنا ، بطالب الاذن ، هو النائب العام الذي يحرك دعوى الحق العام بالاستناد الى تحقيق ، ولا يقدر صاحب الحق الشخصي ان يطلب الاذن قبل ان يثبت انه رفع الامر الى القضاء لتحريك دعوى الحق العام » .

وعلى الاثر استدعي الافراد الذين قدموا طلبات رفع الحصانة وابلغوا بان طلباتهم لن تطرح على المجلس قبل ان يثبتوا انهم تقدموا بالشكوى الى القضاء فتراجعوا عن طلباتهم واعتبرت كأنها لم تكن .

ومنذ ذلك التاريخ درجت المجالس النيابية على هذا الاجتهاد الذي تصح

١ - انظر تقريره في مؤلف اوجين بيار صفحة ١٠٧٧ - ١٠٧٩

٢ يلاحظ أن النص يكاد ينطبق حرفياً على نص المادة ٤٠ من الدستور اللبناني .

الحصانة بدونه وهمية. والواقع انه بدون هذا التدبير يصبح شرف الافراد اكثر حصانة من شرف النواب. فاذا رفض طلب الاذن من قبل المجلس، سواء كان هذا الرفض مستوحى من اعتبارات سياسية او من دراسة سطحية للطلب، فلا يكفي رفضه لتعويض الضرر عن الطعن بممثل الامة. وانه لتدبير مشروع ان يلزم الافراد بالتفكير ملياً قبل الاقدام على الطعن بممثل الامة لان النيابة العامة لا ترفع الامر الى المجلس قبل ان تجمع المعلومات اللازمة (١).

ب - واذا طعنت صحيفة ما بأحد النواب، وطلب هذا النائب من الحكومة ان تأمر النيابة بالادعاء عليه لكي يبرر نفسه، فان لوزارة العدل ان ترفض الطلب الى ان يثبت لها ان رفع الحصانة يمكن ان يكون في محله.

ج - وان ابراز شكوى مذيلة من النيابة العامة بما يفيد تعذر الملاحقة بسبب الحصانة النيابة يكفي لكي يطرح رئيس المجلس هذه الشكوى للمذاكرة والتصويت.

د - ان الموظفين العامين غير ملزمين بسبق طلب رفع الحصانة النيابة بشكوى عدلية بل يمكن ان يقدم الطلب مباشرة الى رئيس المجلس. وحكمة ذلك ان الموظف العام لا يقدم طلباً برفع الحصانة، غير مرتكز على اسباب جدية. ويقدر ان الوزير الذي ينتمي الى ادارته هذا الموظف، يمكنه ان ينزل به عقوبات مسلكية تكفي بحذاتها لتحقيق الضمانة المطلوبة للمجلس.

هـ - وكل موظفين يمكن للنائب ان يقدم الى رئيس المجلس مباشرة، طلباً برفع الحصانة عن نائب آخر دون ان يسبقه بشكوى للنيابة العامة فصفة الطالب هنا هي ضمانه كافية للمجلس.

و - ان طلب الملاحقة الذي يتضمن افتئاتاً على حقوق النيابة العامة يجب اعتباره باطلاً حتى ولو كان مقدماً من نائب. وينطبق على هذه الحالة طلب رفع الحصانة من اجل جنائية لا يجوز الادعاء فيها بدعوى مباشرة.

١ - اوجين يار صفحة ١٠٨٠

٢ - دوس الطلب في المجلس .

- أن طلب رفع الحصانة يحال على المجلس بواسطة الرئيس . وعندما يتلى الطلب يحق للنائب المعني ان يقدم بعض الايضاحات . كما يجوز للرئيس ان يأمر بتلاوة ايضاحاته الخطية اذا لم يشأ الكلام .

ولم يدرج المجلس الفرنسي على النظر بطلب رفع الحصانة عن نائب غائب باذن او لمدة قصيرة . واذا قدم طلب اثناء الجلسة يحق نائب غائب، فمن حقه في الجلسة التالية ان يقدم ايضاحاته .

وعندما كان يقدم طلب رفع الحصانة، في حقبة قريبة من اختتام الدورة، لم يكن رئيس المجلس الفرنسي يعرض هذا الطلب على المجلس. لأن النائب بعد اختتام الدورة ترتفع عنه الحصانة النيابة ويصبح بالامكان ملاحظته كأي مواطن آخر. اما اذا كانت دعوى المدعي الشخصي تسقط بمرور الزمن قبل اختتام الدورة فكانت تعرض على المجلس للبت فيها .

ويحق للرئيس قبل ان يحيل طلب رفع الحصانة على المجلس ان يعلم به المكتب، الذي يمثل مبدئياً مختلف فئات المجلس. ولكن المكتب غير صالح للبت بالطلب، وانما يجمع المعلومات والمستندات لكي يتمكن من تنوير المجلس عندما تعرض القضية عليه فيسهل بهذا العمل انتخاب لجنة تكون على بينة من الامر .

ب - ان طلب رفع الحصانة يطبع ويوزع على النواب، وكذلك تطبع وتوزع الشكوى المقدمة الى القضاء بحق النائب المدعى عليه. ولكن عندما تتضمن الشكوى اتهامات خطيرة، فمن العادة ان لا توزع الا على اعضاء اللجنة والا كانت سبباً للشهير .

ج - بعد توزيع الطلب تحال القضية على لجنة خاصة لدرسها وتقديم تقرير فيها بأسرع وقت . وعندما يوضع التقرير تدرج القضية في جدول الاعمال .

وإذا كانت القضية مستعجلة فيمكن للمجلس ان يباشر المذاكرة فيها بدون تقرير من اللجنة .

د - ان مهمة المجلس النيابي عندما يطرح عليه طلب رفع الحصانة هي مهمة سياسية بحتة .

فليس له ان يبحث اذا كانت التهم الموجهة الى النائب هي صحيحة ام لا ، لان هذا من اختصاص القضاء بل ينحصر البحث فيما اذا كان طلب رفع الحصانة مقدماً بدافع الانتقام او لمصلحة حزب من الاحزاب لحرمانه مقعداً من مقاعده . « ان طلباً كهذا يجب ان يرفض بلا جدال » . وكذلك يرفض الطلب الذي يبنى على شكوى تافهة Des griefs futiles شرط ان لا تكون معرضة للسقوط بمرور الزمن ، ذلك لان الاحترام المفروض للتبثيل الوطني لا يسمح بجرمان النائب من ممارسة عمله النيابي لاسباب تافهة .

وخلاصة القول ان بحث اللجان ومن بعدها المجلس ، يجب ان ينحصر في التأكيد بان الملاحقة المطلوب الاذن بها « غريبة تماماً عن السياسة وعن العمل النيابي » Entièrement étrangère à la politique et à ses fonctions وبأنها ليست وسيلة لحرمان النائب من ممارسة وظيفته .

qu'elle n'était pas un prétexte pour enlever notre collègue à l'exercice de son mandat (١)

وفي تقرير قدمه النائب تروايو لمكتب المجلس في ٧ حزيران ١٨٨٠ قال ما خلاصته :

« ان الصيانة لم تشرع لتأمين استقلالنا ازاء حملات مغرضة فحسب ، بل شرعت لتأمين ممارسة العمل السياسي . فالصيانة غايتها المصلحة العامة ، واساسها احترام اختصاصاتنا الاجتماعية ، وحدودها الضرورات السياسية » .

(١) تقرير اللجنة البرلمانية الفرنسية في جلسة ١٢/٢١/١٨٧٢ اوجين بيار صفحة ١٠٨٧ .

Elle a pour but l'intérêt de tous; pour critère, le respect de nos attributions sociales; pour limites les nécessités politiques » (١)

ولذلك لا بد للحصول على اذن بالملاحقة من وجود ضرورة ماسة للزجر العاجل

L'indiscutable nécessité d'une prompte répression,

واقترح النائب تروايو بنتيجة تقريره رفض الاذن بالملاحقة من اجل اللجنة الانتخابية التي ادعى بها على زميله وعلل ذلك بما معناه : « مهما يكن احترام قانون الانتخاب اساسياً ، فانه لا يبدو لنا سبباً كافياً للملاحقة الفورية » .

ولكن النائب لاروا Leroy رد على ذلك بما معناه :

« يجب رفض الاذن بالملاحقة اذا اقتنعتم بان النائب العام كان مدفوعاً بعاطفة حقد سياسي ، وانه لجأ الى وسيلة زائفة ليحرم النائب من مقعده . ويجب عليكم ان تأذنوا بالملاحقة اذا اقتنعتم ان الملاحقة مشروعة وصادقة ، وأن الوقائع التي يعرضها النائب العام ويطلب لأجلها طلب الاذن بالملاحقة هي حقيقية وجدية » :

وبعد جدل قيم حول هذا الموضوع اعطي الاذن بالملاحقة (٢) ولا بد من الاشارة الا انه لا يمنع على اللجنة ان تستمع الى وزير العدل والنائب العام للاستيضاح عن بعض الوقائع (٣)

هـ - ولكن اذا لم يكن على المجلس ان يفحص اساس الموضوع ، ولا صحة الاتهامات الموجهة الى النائب ، فلا يجب ان يعني ذلك بانه يتمتع على المجلس ان يبحث فيما اذا كانت الوقائع المسندة الى المدعي عليه على افتراض ثبوتها تشكل الجرم المطلوب من اجله الاذن بالملاحقة . ولذلك يمكن المناقشة في المجلس لمعرفة ما اذا كانت المواد المعيّنة في ادعاء النيابة العامة تنطبق على الوصف الجرمي المعين في هذا الادعاء (٤)

(١) اوجين بيار رقم ١٠٨٧ .

(٢) اوجين بيار صفحة ١٠٨٨ .

(٣) اوجين بيار صفحة ١٠٨٨ .

(٤) اوجين بيار صفحة ١٠٨٩ .

و - ويجدر التساؤل في معرض درس طلب بالأذن بالملاحقة عما اذا كان يحق للمجلس ان يطلب من الحكومة ان تقدم له جميع المستندات التي تراها كافية لتتويره . ولقد عرضت هذه القضية على المجلس الفرنسي سنة ١٨٣١ ، فرفضت الحكومة هذا الطلب ، بحجة ان ابراز هذه الوثائق ، من شأنه ان يقضي على سرية التحقيق . وان للحكومة ان تنتقي من هذه الوثائق ما تراه كافياً لقناعة المجلس دون ان يحصل اقتتات من السلطة التشريعية على السلطة القضائية .

ولقد اتخذ المجلس بهذا الشأن قراراً وسطاً يقضي بان تنشر الوثائق المبرزة الى اللجنة فقط .

ز - اذا اعلن النائب بانه لا يتمسك بالحصانة النيابية فلا قيمة لقوله ، لان الحصانة مشروعة للانتظام العام لا لصالح النائب الشخصي . ولكن هذا لا يحول دون اخذ المجلس بعين الاعتبار موافقة النائب على طلب رفع الحصانة . وهذا ما حصل في جلسة رفع الحصانة عن النائب السيد رفعت قزوعون بتاريخ ١٨ كانون اول سنة ٩٥٢ نقل بعضه تعميماً للفائدة عن محضر جلسات مجلس النواب :

(رفع الحصانة عن النائب قزوعون :)

كتاب طلب رفع الحصانة :

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم

بواسطة

حضرة النائب العام لدى محكمة التمييز المحترم

نحن جوزف ملحه النائب العام الاستئنافي في البقاع .

اثناء التحقيق الجاري بقضية مقتل الاستاذ عبيد عيسى وعبد اللطيف القادري ومحاولة قتل آخرين ، الحاصلة في قب الياس بتاريخ ٧ كانون الاول الجاري

اثناء اجراء عملية انتخاب اعضاء المجلس البلدي ، تبين انه اسند الى النائب السيد رفعت قزوعون التحريض على ارتكاب هذه الجريمة والتدخل بها وقد ايدت هذه النسبة ادلة وردت في التحقيق .

وبما انه لا يجوز لهذه النيابة العامة ملاحقة النائب المذكور ما لم ترفع عنه الحصانة النيابية .

لذلك لي الشرف ان اطلب الى مجلسكم الكريم تقرير رفع الحصانة عن النائب السيد قزوعون .

رحلة في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٥٢ - النائب العام الاستئنافي

سامي الصلح - تنص المادة الاربعون من الدستور اللبناني على انه لا يجوز في اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جزائية ضد اي عضو من اعضاء المجلس او القاء القبض عليه اذا اقترف جرماً جزائياً الا باذن المجلس ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود) .

وقد اخذت هذه المادة من الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨٧٥ ، وجاء ايضاً بالاجتهادات وبالمؤلفات والقوانين الاساسية . وليسمح لي ان اتلو الاجتهاد المقرر علماً واجتهاداً في جميع البرلمانات العالمية واستناداً الى اوجين بيار ودالوز وغيرهما . تقول هذه الاجتهادات ما يلي :

« السلطات العامة والدستور - دالوز - الجزء الثالث - صفحة ٦٢٩ رقم ٦٣ »

في حال طلب رفع الحصانة عن نائب من قبل النيابة العامة ، يرسل وزير العدلية الطلب الى رئيس المجلس النيابي الذي يحيله بدوره الى المجلس ، حيث يطبع ويوزع على مكاتب المجلس ويدرس من قبل لجنة خاصة تتولى وضع تقرير فيه . غير ان للمجلس ان يعتبر الطلب امراً مستعجلاً ويفصل فيه حالاً . ولكن ليس له حق تقدير الامور المعزوة الى المطلوب رفع الحصانة عنه اذا كانت ثابتة ام لا .

فهو له فقط الفحص عما اذا كان الطلب جدياً ، وعما اذا كانت متأثراً عن
الاهواء السياسية ، او كان يستهدف انتقاماً ناتجاً عن حزازات انتخابية او
مصالح حزبية ترمي الى اقضاء المنتخب عن مقعده النيابي .

ان هذه الاجتهادات تتمشى عليها جميع البرلمانات العالمية . وجاء ايضاً في
اصول المحاكمات الحقوقية والجزائية في المادة ١١٨ من قانون اصول المحاكمات
المدنية :

يحق للنائب العام لدى محكمة الاستئناف والتمييز ان يطلب بناء على امر
وزير العدلية ، نقل الدعوى من محكمة الى اخرى محافظة على الامن العام ووفقاً
لاحكام المادة ١١٢ ، عندما تكون المناقشة في احدى الدعاوى من شأنها ان
تحدث اضطراباً في منطقة المحكمة المرفوعة لديها الدعوى .

اذن علينا اولاً ان نخلل الاجتهاد الفرنسي ، لان النص الذي قرأناه هو
مأخوذ عنه ، فباديء ذي بدء كان على مقام الرئاسة ان تطبع هذا الطلب
وتوزعه على النواب .

ثانياً - يجب على المجلس ان يعين لجنة خاصة لدرس هذا الموضوع بحسب
الاجتهادات التي تتمشى عليها جميع البرلمانات العالمية الا اذا كان هناك من عجلة .
وبعد ان تكلم النائب قزعون مقنناً التهمة الموجهة اليه وطلب بالنتيجة رفع
الحصانة عنه تلي اقتراح النائب الصلح الرامي الى تعيين لجنة خاصة لدرس طلب
رفع الحصانة ، فتكلم فيه بعض النواب معارضاً ، وبعضهم مؤيداً ، وهذه
بعض اقوالهم :

سامي الصلح - سادتي :

انا هنا ادافع عن النظام العام سواء ارفع المجلس هذه
الحصانة ام رفضها .

وهذا ليس من حق السيد رفعت قزعون بل من حق النظام

العام . فقد طلبت انا ان تعين لجنة خاصة لدرس هذا الموضوع
كما تتمشى عليه جميع برلمانات العالم .

وان طلب رفع الحصانة المقدم ، صدر من مستنطق وجد
نفسه امام الامر الواقع ، ورأى بام عينه اضراب زحلة ثلاثة
ايام متوالية استنكاراً لهذا الحادث . فلا يستطيع هذا المستنطق
مهما كان حراً ، الا ان يقول تحت تأثير الرأي العام .

فنحن لا نريد ان تحكم المحاكم تحت هذا التأثير ، وتحت
تأثير الصحافة ، السلطة الرابعة بل بمقتضى القوانين الدستورية
المحترمة .

ولا شك يذكر النواب الدعوى التي شغلت محاكم فرنسا
مدة ٢٠ سنة وذلك تحت تأثير الرأي العام فعندما زال هذا
التأثير وهذا الضغط برىء المتهم .

فطلب احالة القضية اذن الى اللجنة ، لا نقصد منه شيئاً .
فبإمكان هذه اللجنة ان تتشكل باسرع وقت بمكن ، وتدرس
قضية رفع الحصانة .

بيار اده - اريد ان اذكر المجلس بانه ليس له اية صفة عدلية . وان موقفنا
من هذه القضية بعد ان فصلها الاستاذ قزعون من الناحية
السياسية يجب الا يفسر تفسيراً خاطئاً . وان العودة الى
الحوادث المؤلمة التي جرت ليس من اختصاص هذا المجلس ،
ويجب الا نستمع اليها لانها تدخل في الناحية السياسية التي يجب
ان تكون على هامش القضية .

انني اوافق دولة الرئيس الصلح على ما جاء في الاجتهادات
التي ادلى بها وهي كما علمت اجتهادات فرنسية منبثقة من الدستور
الافرنسي الذي انبثق منه دستور هذه البلاد .

وكنا نود ان يكون في النظام الداخلي لهذا المجلس نظام خاص بقبول طلبات رفع الحصانة . ولكن النظام الداخلي المعمول به لا ينص على شيء في هذا الموضوع .

انني من الذين يقولون بان الحصانة النيابية ليست كما قال السيد قزوعون حائلاً دون الوصول الى احقاق الحق ، ولسنا نريد ان يكون مفهوم الحصانة ، كما قال الاستاذ قزوعون ، مانعاً دون الوصول الى الحقيقة .

ان الحصانة ضماناً وجدت لتضمن لاعضاء المجلس القيام بمسؤولياتهم دون ان يقوم في وجه اعمالهم او ابداء آرائهم اي ضغط او عائق .

ومن المؤسف ان لا تكون الاصول قد اتبعت في هذا المجلس ، كما كان من الواجب ان تتبع لتطبيق الاجتهادات التي نوه بها الرئيس الصلح ، فرأينا بالعكس انه كلما عرضت على المجلس قضية لها اصول متبعة في برلمانات العالم لا يؤخذ بها في لبنان ، وطالما طالبنا في السابق بتطبيقها والاخذ بها لحفظ اصول النظام البرلماني . فهذا التفاوض عن الاصول جعل اعضاء المجلس والرأي العام في البلاد يعتبرون الاحالة الى اللجان طريقة تسويق وحسن تخلص .

ان رفع الحصانة عن النائب قزوعون فيما اذا وافق المجلس على رفعها ، لا يجب ان يعتبر اتهاماً للنائب ، لان المجلس له الثقة المطلقة في القضاء للعناية بهذا الحادث بروح التجرد والعدل وان هذا المجلس يتمنى كما قنى الاستاذ قزوعون ان تنجلي الحقيقة وتعاد الامور الى مجاريها .

غسان تويني - ليست القضية التي ننظر فيها اليوم قضية سياسية ليتسكن المجلس

من بحثها وليس المجلس محكمة عدل لينظر بها .
والجرم المطلوب البحث فيه ليس جرمًا سياسياً او جرمية
وأني حتى يناقش المجلس مبدأ رفع الحصانة .

اقول ذلك لاذكر المجلس بالموقف الذي وقفناه عندما
عرضت قضية الاستاذ عبدالله الحاج وقد قلنا يومذاك بعدم
جواز رفع الحصانة .

اما في قضية الاستاذ قزوعون فلا مجال لاي نقاش . ان
المجلس كما اشار الى ذلك الزميل اده ليس محكمة عليا تحاكم
النائب المطلوب رفع الحصانة عنه .

فاذا رفعنا الحصانة فهذا لا يعني اتهاماً ولا تجريماً .

اما ما قاله الرئيس الصلح ان المجلس يجب ان لا يرفع
الحصانة عن النائب تحت ضغط العدلية ، كذلك لا يجوز ان
يفسر الرأي العام في حال عدم رفع الحصانة ان السلطة التشريعية
تضغط على التحقيق او تريد تأخير التحقيق . لذلك ومن اجل
كرامة هذا المجلس وكرامة الزميل قزوعون ومن اجل سلامة
التحقيق ، وبناء على اقتراح الاستاذ قزوعون نفسه يجب رفع
الحصانة وبذلك نكون قد سهلنا تطبيق العدل واحقاق الحق .

فيليب بولس : لا بأس من تعيين اللجنة لدرس هذا الموضوع ولكن في حالة
العجلة يمكن للمجلس ان يقرر رفع الحصانة .

ان الحادث وقع يوم ٧ الجاري وكتب طلب رفع الحصانة
يوم ١٦ ونحن اليوم في يوم ١٩ . الا ترون معي ان التأخير
قد يخفي الحقيقة ؟ ونحن لا نرفع الحصانة للحكم على النائب بل
لحاكمته . والحصانة لم توضع لمصلحة النائب بل لمصلحة الاستماع
والمصلحة العامة . وليس القصد نزع النائب من مقعده ، ولكن

ترفع الحصانة عنه لان هناك جرماً قد يكون بريئاً منه. لذلك يجب اي نرفع الحصانة دون تأخير .

رفعت قزعون : ارجو ان لا يطرح هذا الاقتراح واطلب الى المجلس رفع الحصانة عني حالاً .

الرئيس : لا يمكن للرئاسة ان تطرح الاقتراح ما دام صاحبه لم يسجبه .
سامي الصلح : انا لست ضد رفع الحصانة بل اريد ان تطبق الاجتهادات فاذا اردتم فانا اسحب اقتراحي .

الرئيس : لقد سحب الرئيس الصلح اقتراحه . والآن من يوافق على طلب الحكومة المقدم الى المجلس وموافقة النائب رفعت قزعون والحاحه برفع الحصانة فليرفع يده . « اكثريه »

الرئيس : رفعت الحصانة عن النائب رفعت قزعون وقبل طلب الحكومة .

٣ - التصويت

١ - يجب ان يطرح على التصويت اقتراح اللجنة حتى ولو كان سلبياً اي رامياً الى رفض طلب الاذن . وللنائب المطلوب الاذن بملاحقته ان يطلب الكلام قبل التصويت ولو كان تقرير اللجنة في مصلحته .

ب - ويجوز اثناء درس الطلب برفع الحصانة في المجلس تقديم اقتراح لطلب معلومات اضافية وله الاولوية في الطرح على الطلب الاصلي .

ج - ولا يجوز تأجيل البت بطلب رفع الحصانة الى اجل غير معين ، لان هذا التأجيل يعتبر امتناعاً عن احقاق الحق . ولكن يمكن التأجيل الى موعد معين .

د - اذا كان طلب الاذن بالملاحقة يشمل عدة اعضاء ، فيمكن للمجلس ان

يبت بالطلب بتصويت واحد . ولكن اذا طلب التفريق ، فعلى المجلس ان يصوت على كل طلب على حدة . واذا كان طلب الاذن بالملاحقة يتعلق بعدة جرائم وطلب التفريق ، فعلى المجلس ان يصوت ايضاً على كل جريمة على حدة اذ يمكنه ان يأذن بالملاحقة من اجل احدى الجرائم ويرفضها من اجل جرائم اخرى .

هـ - ان رفض اقتراح اللجنة الرامي الى رفض الاذن بالملاحقة، يؤدي ضمناً الى اعطاء الاذن بالملاحقة ولا ضرورة لاستشارة المجلس مرة ثانية .

و - ان الاذن بالملاحقة الذي يقرره المجلس هو اذن حصري (Autorisation limitative) فلا ترفع الحصانة الا لاجل الوقائع المعينة في طلب الاذن . وعندما يحال النائب على المحاكمة لا يمكن ان يحاكم من اجل شكاوى اخرى غير معينة في طلب الاذن الا بعد تصويت جديد .

ز - ان المادة ١١٢ من النظام الداخلي تفرض اغلبية ثلثي النواب الحاضرين في الجلسة لاجل اقرار رفع الحصانة .

ونحن لا نرى مبرراً للشذوذ عن القاعدة التي تقول بالاغلبية المطلقة في قرارات المجلس .

فَقْدُ الْوَكَالَةِ النَّيَّابِيَّةِ

مفهوم الوكالة النيابية :

ان النيابة في مفهومها القديم مستقاة من معنى الوكالة في الحقوق الخاصة ، تلك الوكالة التي يقوم الوكيل بمقتضاها بعمل حقوقي باسم الموكل وحسابه ، بحيث تترتب آثار العمل المذكور على الموكل الاصيل مباشرة .

ولا تخلو النيابة حتى في هذا المفهوم الضيق من التعبير عما يطلق عليه العلماء السيادة الشعبية التي تجد جذورها في العقد الاجتماعي لجان جاك روسو ، والتي بموجبها يتمتع كل فرد من افراد الشعب بجزء من سيادة الشعب فيكل هذا الجزء من السيادة التي يملكها الى ممثل يختاره ليأمرها بتفويض منه .

يقول جان جاك روسو ^(١) « ليس نواب الشعب ممثليه اذن ، ولا يمكن ان يكونوا ممثليه ، وهم ليسوا غير وكلائه ، وهم لا يستطيعون تقرير شيء نهائياً . وكل قانون يوافق الشعب عليه شخصياً باطل وهو ليس قانوناً مطلقاً » .

١ - العقد الاجتماعي ترجمة عادل زعيتر صفحة ١٥٢ .

الا ان مفهوم النيابة كوكالة شخصية لم يعد يتفق مع مفهوم الديمقراطية الحديث ، وهو ان السيادة التي يمارسها الحكم انما هي سيادة الامة جمعاء مستقلة عن شخصية افرادها مستمرة في وجودها من الماضي الى المستقبل .

ان تجزئة السيادة الشعبية فكرة قديمة . فالنائب لم يعد يمثل دائرته الانتخابية فحسب بل هو يمثل الامة بكاملها . والقانون الذي يصدر عن مجلس النواب لا يعبر عن رأي الاغلبية التي وافقت عليه فحسب بل هو قانون للشعب باجمعه . ولذلك فان الديمقراطية الحديثة ولو استمرت باستعمال عبارة «الوكالة النيابية» قد نبذتها كمبدأ يفترض تقييد النائب بالبرنامج الذي انتخب من اجله وعزله اذا لم يقوم بتنفيذ ما رسمه له ناخبوه .

ولذلك نصت المادة ٢٧ من الدستور اللبناني « ان عضو مجلس النواب يمثل الامة جمعاء . ولا يجوز ان تربط وكالته بقيد او شرط من قبل منتخبيه .

اسباب انتهاء الوكالة النيابية

تنتهي الوكالة النيابية باسباب جماعية تتناول المجلس بكامله وهي انتهاء مدته وحل المجلس كما تنتهي باسباب افرادية هي الاستقالة La démission والاستقاط القانوني La déchéance Légale

الفصل الاول

الاسباب الجماعية

انتهاء المدة - حل المجلس

١ - انتهاء مدة النيابة :

ان مدة ولاية المجلس النيابي هي اربع سنوات (المادة الاولى من قانون الانتخاب المؤرخ في ٢٦ نيسان ١٩٦٠) وتبدأ هذه السنوات الاربع من نهاية مدة المجلس السابق .

٢ - حل مجلس النواب :

تنص المادة ٥٥ من الدستور « يحق لرئيس الجمهورية ان يتخذ قراراً معللاً بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة » .

وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقاً لاحكام المادة ٢٥ ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الايام الخمسة عشر التي تلي اعلان الانتخاب .

كانت المادة ٥٥ قبل تعديلها بتاريخ ٨ ايار سنة ١٩٢٩ تعدد الاسباب التي يحق للرئيس بموجبها حل المجلس وهي :

١ - تردد المجلس عن الاجتماع رغم دعوته مرتين متواليتين .

٢ - في حالة رده الميزانية برمتها بقصد شل يد الحكومة .
٣ - اتخاذ مقررات من شأنها اخراج البلاد على الدستور او على الانتداب .
وكان ثمة نص آخر يقول « انه لا يجوز حل مجلس النواب مرة ثانية لليلة التي حل من اجلها المجلس السابق » .

ان الغاء الفقرة المتعلقة بتحديد الاسباب التي يحق لرئيس الجمهورية حل المجلس بموجبها قد لقي اثناء المناقشة مقاومة عنيفة من الاقلية النيابية التي انحصرت مع الاسف بنائين اثنين هما الشيخ يوسف الحازن والشيخ ابراهيم المنذر .

بدء ولاية المجلس الجديد

قلنا ان ولاية المجلس الجديد تبدأ بانتهاء مدة ولاية المجلس السابق . فمتى تبدأ ولاية المجلس الجديد عند حل المجلس السابق !

اتبدأ من تاريخ اعلان النتائج الانتخابية ؟

ام تبدأ من تاريخ اجتماع المجلس خلال الخمسة عشر يوماً التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من الدستور ؟

ام ان ثمة نقطة انطلاق اخرى لبداية المدة ؟

ان للسؤال اهمية بالنظر الى الفقرة الاخيرة من المادة السابعة من قانون الانتخاب . فهذه الفقرة تنص على ان « يعين موعد الانتخاب في يوم واحد لجميع الدوائر . ويجوز ان يعين موعد خاص لكل محافظة اذا اقتضت ذلك سلامة الامن ... »

ومنذ انتخابات سنة ١٩٥٣ والمجلس النيابي عندنا ينتخب في اوقات مختلفة ، اذ يعين لكل محافظة من محافظات لبنان الخمس يوم خاص يجري فيه انتخاب الاعضاء المرشحين عن المحافظة .

فاذا اعتبر اعلان النتائج الانتخابية مبدأ للنياحة فان ولاية اعضاء المجلس النيابي لا تبدأ كلها في يوم واحد ويترتب على ذلك انها لا تنتهي في يوم واحد . وهذا ما يخالف مقصد المشرع الدستوري الذي يعتبر المجلس النيابي وحدة لا تتجزأ تبدأ ولاية اعضائه جميعاً في يوم واحد وتنتهي في يوم واحد .

ان المجلس النيابي عندما ناقش المادة الخامسة عشرة من النظام الداخلي قد بحث هذه النقطة ولكنه مع الاسف قد بحثها على صعيد استحقاق التعويضات فقط ولم يفصل في القضية المبدئية اعني تحديد بدء ولاية المجلس بكامله .

فالمادة ١٥ من النظام الداخلي تنص : « يعتبر المنتخب نائباً منذ اعلان نتيجة الانتخاب الى ان تبطل نيابته بمقتضى القانون » .

وعندما طرحت هذه المادة للتصويت جرت بشأنها مناقشة طويلة تناولت تعيين مبدأ استحقاق التعويض النيابي .

وقد تكلم النائب السيد بيار اده فقال : « ان المجلس لا يجتمع الا بعد ان يتم انتخاب كامل اعضائه فاذا لم يتم انتخاب كافة الاعضاء لا يكون المجلس قائماً دستورياً » .

وزعم النائب اده ان هذا القول هو نص دستوري وانه بناء على ذلك لا تبدأ وظيفة النائب الا عند ممارسة وظيفته .

والواقع ان هذا الرأي قد يستقيم كتفسير للمادة ولكنه ليس نصاً دستورياً ، فالدستور لا يتضمن مثل هذا النص .

ولقد رد جميع النواب الذين تكلموا في الموضوع فعارضوا رأي النائب اده حتى ان رئيس الوزارة عارضه ايضاً وختم النقاش بقوله :

« انكلم بصفتي نائباً ويؤسفني ان لا اكون هذه المرة منسجماً مع الزميل بيار اده فيما يتعلق بالمبدأ . واعتقد ان نظرية الزميل اميل لحود هي الاصح ، لانه لا يمكن المقارنة بين راتب الموظف وتعويض النائب . فالموظف لا يمكنه

تناول راتبه الا بعد ان يبدأ عمله . والنائب يصبح نائباً بمجرد اعلان انتخابه . وعلى هذا سارت جميع دساتير العالم . واحب ان الفت النظر الى ان الانتخابات هي انتخابات عامة . واذا كان القانون جزأها الى اجزاء فلا ينفي ذلك كونها انتخابات عامة ، ويؤخذ بعين الاعتبار تاريخ اعلان انتخاب النائب .

اما حجة الزميل اده في ان المجلس انتخب في نيسان ولم تعتبر وزارة المالية انه باشر اعماله الا في حزيران فلا يجب الاخذ بنظرية المالية اذا كانت مغلوطة . وربما كانت ولاية المجلس الاسبق لم تنته الا في آخر شهر ايار ، ولم يبدأ المجلس الجديد عمله الا في شهر حزيران . لذلك فان نيابة النائب ليست قضية تعويضات . بل قضية اقرار مبدأ ، ارجو ان يقر المجلس مبدأ التعويض منذ اعلان فوز النائب .

وهنا طرح الرئيس المادة للتصويت فقبلت .

وتأييداً لهذه النظرية التي اخذ بها المجلس في تحديد بدء ولاية النواب يقول اوجين بيار تعليقاً على المادة ١٥ من الدستور الفرنسي لسنة ١٨٧٥ « ان مدة الوكالة النيابية تحسب بالسنتين يوماً فيوماً ابتداء من الدورة الاولى للانتخابات العامة . بحيث تكون مدة النواب المنتخبين في الدورة الاولى اربع سنوات كاملة ، وتكون مدة النواب المنتخبين في الدورة الثانية اربع سنوات الا خمسة عشر يوماً (١) »

(١) اوجين بيار رقم ٣٠٦ .

الفصل الثاني

الاستقالة

١ - شكل الاستقالة (١)

أ - يجب ان تقدم الاستقالة خطية الى رئيس المجلس بنص صريح en termes précis فالاستقالة المتعلقة بشرط لا قيمة لها ولا يجوز اصلاً ابلاغها للمجلس .

ب - لما كان لا يجوز تقييد وكالة النائب بقيد او شرط من قبل منتخبيه (المادة ٢٧ من الدستور) فان استقالة موقعة على بياض من احد المرشحين اثناء المعركة الانتخابية ، ومرسلة من هيئة ما الى رئاسة المجلس بعد اعلان فوز المرشح المذكور ، لا قيمة لها ولا يجوز ايضاً ابلاغها للمجلس (٢) .

ج - اذا كان كتاب الاستقالة يتضمن عبارات جارحة للمجلس فللرئيس ان يكتفي بابلاغ مضمونها الى المجلس دون تلاوتها الا اذا قرر المجلس العكس .

د - ان الاستقالة المقدمة قبل التصديق على صحة الانتخاب غير مقبولة شكلاً ، ولا يحول تقديمها دون التحقيق في صحة انتخابات النائب المستقيل ، اذ

١ - اوجين بيار صفحة ٢٨٨ .

٢ - جوليان لافاربار « مختصر الحقوق الدستورية »

قد يفسخ الانتخاب لعلّة شاجبة تمنعه من دخول الانتخابات فيما بعد (١) ولأنه لا يجوز للنائب ان يحرم المجلس ، الذي هو جزء منه ، من كشف ما قد يكون ارتكبه النائب من اعمال مغايرة للقانون اثناء المعركة الانتخابية .

٢ - قبول الاستقالة :

كان النظام الداخلي القديم ينص في مادته الخامسة على ان «للاعضاء المنتخبين الذين يصدق انتخابهم الحق بان يستقيلوا من النيابة .. وان الاستقالات » ترفع الى المجلس فيطرحها على الهيئة العمومية التي تفصل في امرها حتى اذا قبلت الاستقالة يبلغ الرئيس وزير الداخلية صورة عن قرار المجلس » .

اخذ هذا النص عن المادة العاشرة من القانون الدستوري الفرنسي المؤرخ في ١٦ تموز ١٨٧٥ . وبتاريخ ٢٠ آذار سنة ١٩٤٧ عندما وضع النظام الداخلي للمجلس الوطني الفرنسي « l'Assemblée Nationale » اعيد هذا النص في المادة ٨ كما يلي :

كل نائب صدق انتخابه ، يمكنه ان يستقيل من النيابة .. تقدم الاستقالات الى الرئيس الذي يعطي علماً بها للمجلس . ان الاستقالة المقبولة تبلغ فوراً الى وزير الداخلية » .

ولكن يبدو ان المجلس الوطني كان قد درج على قبول الاستقالة ضمناً بالسكوت عنها اي بالاكتفاء باخذ العلم .

ففي جلسة المجلس التأسيسي في ٢٦ حزيران سنة ١٩٤٦ تقدمت استقالة من احد النواب فاعلن الرئيس ما يلي :

« تلقيت رسالة من السيد ... يستقيل فيها من النيابة . اخذنا علماً بهذه الاستقالة ، وسنبليها الى وزارة الداخلية » (٢)

١ - تعليق النائب جبرائيل نصار عند مناقشة النظام الداخلي سنة ١٩٣٠ .

٢ - لافاريار - ص ٦٩٩ .

ويبدو ان المشروع في نظامنا الحالي قد استوحى من هذا الاجتهاد الذي اتبع في المجلس الوطني الفرنسي فاقترح في المادة ١٧ النص التالي :

« اذا استقال نائب من النيابة تحال استقالته على المجلس لاخذ العلم بها . ويعمد الى انتخاب خلف له ، اذا كان باقياً من ولايته مدة ستة اشهر فأكثر » (المادة ١٧) .

ان فكرة المشروع الجديد بعدم اخضاع استقالة النائب لموافقة المجلس ، هي فكرة مستمدة ايضاً من الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٢ الذي سكت عن حق المجلس بالموافقة على الاستقالة ، ودرج ، ازاء هذا السكوت ، على عدم عرض الاستقالة على المجلس للتصويت بل لاخذ العلم فقط .

وعندما نوقشت المادة ١٧ من نظامنا الحالي ، شرح رئيس الوزراء أسباب الاخذ بهذا المبدأ فقال : ان الغاية من هذه المادة كما هو ظاهر ، ان نضع حداً لموجة الاستقالات التي لم يعطها المجلس الناحية القانونية . اعتقد ان هذه الغاية يمكن ان يتحايل عليها النائب فيقدم استقالته الى رئاسة المجلس ، وتبقى هناك ولا يعلم المجلس بها كما حصل في المجالس السابقة .

ثم طلب تعديل مشروع المادة ١٧ ليكون اكثر جزمًا بالنص الحالي : « اذا استقال نائب من النيابة تعتبر استقالته نهائية بمجرد تقديمها لرئاسة المجلس وتحال فوراً على المجلس ليأخذ علماً بها . ويعمد الى انتخاب خلف للنائب المستقيل اذا كان باقياً من ولايته ستة اشهر فأكثر . »

وتابع رئيس الوزارة قائلاً :

« ان هذه المادة تضع حداً لموجة الغضب والاستقالات التي كان سوقها رائجاً في العهد الماضي » .

والواقع انها تضع حداً لا لموجة الغضب فحسب بل لروحية التصعب (والمسايرة) اللذين يمكن ان يصدر عن رئيس المجلس باخفاء الاستقالة او بتأخير عرضها .

ففي ظل النظام القديم ، جلسة ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ اثر هذا الموضوع بشأن استقالتين قدمتا من اثنين من النواب وجرت بشأنها المناقشة الطريفة الآتية:

غسان تويني : اطلب الكلام بالنظام الداخلي.. هناك استقالتان وردتا من النائبين (م. ا) و (ه. ف) ولم تسجلا ولم تتليا .

الرئيس : ستدرج هاتان الاستقالتان في الاوراق الواردة لجلسة قادمة ، لان المثل يقول « اذا غضبت كثيراً فعد للعشرة » .

غسان تويني : لا يجوز ان يستقيل النواب على هذا الشكل ويضعوا المجلس امام الامر الواقع واذا حصلت مثل هكذا استقالة ، فعلى رئاسة المجلس عندما تأخذ علماً بها ، ان تعلم فوراً وزارة الداخلية بهذه الاستقالة لكي تباشر الترتيبات لاجراء انتخابات فرعية .

الرئيس : لما كانت المادة الخامسة عشرة من النظام الداخلي غير مطابقة لما قاله الزميل تويني لذلك اطلب تلاوة المادة المذكورة (فتلا الكاتب المادة ١٥) .

غسان تويني : اعترف بكل ذلك يا سيدي الرئيس . لكنني لا اقبل ان يقال ان الاستقالة « فش خلق » اذ لا يجوز التهويل بها على المجلس بهذا الشكل .

تقي الدين : انا استغرب ان يثير الزميل غسان تويني قضية قال انها من الاوراق الواردة فيصل بها الى اساس الموضوع . . لذلك اسأل الزميل كيف يجيز لنفسه القول ان القضية قضية تهديد وتهويل على المجلس ؟ هل طرحت الرئاسة هاتين الاستقالتين على المجلس وتقدم صاحبهما بسحبهما ؟ عهدي بك ايها الزميل لا تلقي الكلام على عواهنه الا اذا كان وراء الالكمة ما وراءها ، فكأن يجب عليك ان تتمهل لتري اذا كان الزميلان يسحبان استقالتهم ..

الرئيس (مقاطعاً) : حضرات الزملاء ان هاتين الاستقالتين ستطرحان على المجلس في ..

تويني (مقاطعاً) : سيدي الرئيس ارجوك تنبيه الزملاء للمحافظة على النظام . وهنا اعطى الرئيس الكلام للنائب الامير سهيل شهاب ولكن النائب صبري حماده تناول الكلام مدافعاً عن رئيس المجلس فقال :

للزملاء النواب وظائف وللرئاسة وظيفة اخرى . هل الرئاسة مجبرة على تقديم كل ورقة تقدم الى المجلس ؟

— كلا : فللرئاسة الحق في طرح ما تريد من الاوراق الواردة واستبقاء ما تريد استبقاؤه . وعندما تعرض هاتان الاستقالتان على المجلس ، عندئذ يحق للنائب مناقشتها . ولا يجوز له مناقشة الرئاسة في عدم طرحها في جلسة ما . كذلك ارجو من الرئاسة ان تدعو الزميل تويني للمحافظة على النظام . انا لا انتصر لاحد ، انما انتصر للنظام .

وهنا حصلت مناقشة اتم فيها النواب بعضهم بعضاً بخرق النظام ورفعت الجلسة ثم عرضت الاستقالتان في الجلسة التالية وقرر المجلس رفضها .

وقد ظلت ووحية المسيرة والتصحب مهيمنة على المجلس حتى في ظل النظام الجديد الذي نص على ان استقالة النائب تعتبر نهائية من تاريخ تقديمها الى الرئاسة .

ففي جلسة ٩ نيسان سنة ١٩٥٧ قدم فريق من النواب استقالاتهم الى رئيس المجلس وحصل بشأنها المناقشات التالية :

الرئيس : لتتل كتب الاستقالات التي وردت . فتليت الكتب التالية :

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم

لما كانت ولاية المجلس الحالي على وشك الانتهاء ،

ولما كانت البلاد مقبلة على انتخابات نيابية عامة ستكون استفتاء للشعب في السياسة الداخلية والخارجية .

ولما كانت الحكومة الحاضرة قد اتت بظروف خاصة كما اعترفت في بيانها ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الاعتراف عدم اهليتها لربط البلاد بسياسة خارجية جديدة لا تزال موضع نقاش وخلاف بين اللبنانيين .

ولما كانت الحكومات اللبنانية المتعاقبة قد درجت على بحث القضايا الهامة المتعلقة بالسياسة الخارجية مع اصحاب الرأي من اهل البلاد ، والتشاور فيها مع سائر الحكومات العربية وذلك حرصاً على المصلحة الوطنية اللبنانية ووفقاً لميثاق الجامعة ،

ولما كنا ناشدنا الحكومة ان تتخلى عن فكرة طرح الثقة على سياستها الخارجية حتى لا تقيد البلاد قبل الاستفتاء المقبل ،

وبما ان الحكومة تصر على طرح الثقة رغم جميع الاعتبارات ،

لذلك نرى انفسنا مضطرين لتقديم استقالتنا من المجلس النيابي ونرجو ابلاغها فوراً للمجلس لاخذ العلم بها حسب الاصول .

حميد فرنجية - عبدالله اليافي - احمد الاسعد - صبري حماده - عبدالله الحاج - كامل الاسعد .

عطوفة رئيس المجلس النيابي المحترم .

تحية واحترام ،

وبعد فاني اكرر استقالي خطياً من المجلس النيابي . هذه الاستقالة التي اعلنتها في جلسة نهار الخميس ٤ نيسان بعد ان بينت الاسباب التي حملتني على

اتخاذ هذا الموقف اثناء مناقشة بيان الحكومة حول سياستها الخارجية .

الامضاء : رشيد كرامي

الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اديب الفرزلي .

اديب الفرزلي - انني اطلب من المجلس الكريم ان يرفض هذه الاستقالات ويعتبرها فقط مجرد احتجاج من النواب المستقلين على تصرف الحكومة والمجلس ، بالرغم من ان الدستور والنظام الداخلي يعطيان الحرية للنائب ان يستقيل .

انني ارى ان هذه الاستقالات قد وردت احتجاجاً على النواب ، وذلك يعني ان النائب الذي قدم استقالته يحتاج ليس فقط على الحكومة بل على النواب الذين ايدوا سياستها .

ليس لنائب على نائب وصاية فالجميع احرار بتصرفاتهم والحكومة حرة بان تتصرف كما تشاء .

ثم ان الاستقالة بشكها الحالي لا تتفق مع المنطق في مفروض اللياقة مع نواب يجلسون الى جنبهم ، ليس في هذه الاستقالة الا احتجاج على تصرف برلماني بحت ولم تقدم بسبب السياسة الخارجية . اننا نرى بان المجلس ملزم بقبول هذه الاستقالات ولكن من جهة ثانية له الحق ان يصرف النظر عنها .

جورج هراوي - المادة ١٧ من النظام الداخلي صريحة وهي تنص على ان الاستقالة تصبح نهائية بمجرد تقديمها الى رئاسة المجلس واحالتها فوراً الى المجلس ليأخذ علماً بها . واريد ان اقول انني كنت اول من احتج على السيد عبدالله الحاج عندما قال انه لن يتقيد بقرار المجلس . وكنت اتمنى ان لا تأتي استقالة النواب على هذا الشكل .

اننا نأسف لما ورد في كتب الاستقالة وبين المستقلين
جهاذة في القانون .

ان الاستقالة قدمت الى المجلس واخذ علماء بها ولم يعد لنا
رأي بها .

اما اذا كان المستقلون قد رجعوا الى انفسهم وارادوا
لياقة ان يعودوا عن الاستقالة فيمكن للمجلس ان يبحث
بهذا الامر .

آسف ان يتقدم الزملاء باستقالتهم وان يستعملوا اسلوباً غير
برلماني . واقل ما يقال فيه انه اسلوب غير دستوري ، لأنه لا
يجوز للأقلية ان تستعمل مثل هذه الاساليب لتعطية فشلها ،
ولأن ثمة قاعدة خضوع الأقلية للأكثرية في الاساس البرلماني .
واذا اختلت هذه القاعدة اختل النظام البرلماني . لذلك فأني
لا اوافق الزملاء المستقلين الذين احترمهم جميعاً على هذا
الاسلوب .

اما وقد استقالوا ، وهم يزعمون ان البلاد والرأي العام
بمجموعه يؤيد نظرياتهم ، فاني اقترح ان يعمل هذا المجلس
بصورة مستمرة على انجاز الاعمال التي بين يديه ، ويقدم على
انتخابات سريعة بهذا الشهر اذا امكن ، لاستفتاء الرأي العام
عما اذا كان المستقلون يمثلونه في هذا البلد .

سليم حيدر - اود ان اتوجه الى الزملاء الكرام والى الحكومة الكريمة ،
ملحاً برغبتي في ان يسود الهدوء جو هذا الاجتماع بعد هذه
الاستقالات التي مهما قيل فيها ، يجب ان يقال انها حدث
كبير في السياسة اللبنانية . اتوجه الى الزملاء واطلب ان
تسود في المجلس الروح التي كانت دائماً تسود .

كاظم الخليل

لو كان بإمكاننا ان نرفض الاستقالات لوجب ان نرفضها ، لان المادة
المخصوصة في النظام الداخلي القديم التي كانت توجب قبول الاستقالة من المجلس
قد عدلت .

ان النيابة ولاية من الشعب لا يمكن للنائب ان يتصرف بها على حساب
الشعب . اما الاستقالة فهي مقبولة بمجرد عرضها على المجلس .

جورج عقل - ان الاستقالة امر مفروغ منه ، كما قال بعض الزملاء . ولا
شأن لنا مع الذين استقالوا بدون اسباب معللة .

اما الذين عللوا استقالتهم ، فمن واجبنا ومن اجل شعب
يسمع ويحيي ، ان نرفض تلك الاسباب ونعلق على تلك الذريعة
التي تذرعوها بها ليتهربوا من مسؤولياتهم كنواب ، ولا يمكننا
كمجلس وكحكومة اقرار مثل هذه الاسباب .

الرئيس - ارجو من حضرات النواب ان لا يدخلوا في صميم موضوع
السياسة الخارجية عندما يتكلمون بالاستقالة .

هاشم الحسيني - كنت اتنى لو ان الزملاء لم يثيروا هذا الموضوع بالذات ، لانه
يثير مشاكل وكوامن لا يجب ان تثار .

اعتبر الزميل اديب الفرزلي عمل النواب المستقلين تحدياً
للمجلس واحتجاجاً على موقفه . نحن نعلم اننا في ظل حكم
ديمقراطي ، وان من حق كل نائب ان يحجب ثقته ، وان
يعارض ساعة يرى لزوماً لذلك ، وله الحق ايضاً ان يستقيل
وان يعلل استقالته . وزملائنا المستقلون ابدوا آراءهم صراحة
في جلسة الثقة ، ورد بعض الاخوان على كلامهم بصراحة ايضاً .
فمن اللباقة ان يقال في غيابهم ما كان يجب ان يقال ، من ان
المستقلين يمثلون رأياً عاماً في البلد ، ويمثلون رأياً يعارض سياسة
الحكومة الخارجية .

غسان تويني - كنت طلبت الكلام في النظام قبل تفاقم المناقشة ، لاقول ان الموضوع ليس موضوع بحث . اما من حيث الجوهر فان البحث بالسياسة الخارجية قد استنفد في الجلسة الماضية ، ومن حيث الاستقالة فاما ان يأخذ المجلس علماً بها او لا يأخذ .

اديب الفرزلي - اقترح ان يعتبر المجلس انه لم يأخذ علماً بالاستقالات لانها لم تحل الى المجلس وفقاً للمادة ١٧ . لذلك ارجو ان لا تأخذنا الحدة وان لا تتسرع بقبول الاستقالة . ان القضية هي قضية احترام حرية النائب . ولكن اذا نظرنا الى ابعاد من مرامي تفكيرنا وجدنا بانه لا يجب ان لا نتخوف من النتائج .

ان هناك زملاء كراماً قدموا استقالتهم احتجاجاً ، ونحن كرام ايضاً ونرفض ان تأخذ علماً بها ، وقد عللت ذلك بقولي ان عدم اعطاء علم بالاستقالة يعني عدم اخذ العلم بها .

كاظم الخليل - انا اساطر الزميل الاستاذ اديب الفرزلي رأيه وآسف ان يستقيل زملاؤنا واتمنى ان يأتوا الى المجلس ليناقشوا كل قضية .

واتمنى على الرئاسة ان لا تقبل هذه الاستقالات ، وكذلك اتنى على المجلس ان لا يقبلها لان لنا بين المستقيلين زملاء نحترمهم ونجلهم ويجب ان يبقوا بيننا لنستفيد من آرائهم ومن معارضتهم

الرئيس - ورد اقتراح من النائب المحترم السيد اديب الفرزلي يقول فيه :

اقترح بان يعتبر هذا المجلس انه لم يأخذ علماً بهذه الاستقالات لانها لم تحل الى المجلس وفقاً للاصول المتبعة .

اديب فرزلي - الاصول تقضي بان تقدم الاوراق الى عطوفة الرئيس وهو يكتب عليها عبارة تحال الى القلم ، والقلم يسجلها ويحيلها على المجلس وهذا الامر لم يتم بشأن الاستقالات التي قدمت من

بعض الزملاء واصبحت بالتالي تعتبر كأنها لم تعرض على المجلس بوجهها القانوني .

كلوفيس الحازن - يا سيدي ان قول الزميل الاستاذ الفرزلي مردود وذلك لان المادة ١٧ من النظام الداخلي تنص على ما يلي : اذا استقال نائب من النيابة اعتبرت استقالته نهائية بمجرد تقديمها الى رئاسة المجلس واحيلت فوراً الى المجلس ليأخذ علماً بها ويعمد الى انتخاب خلف للنائب المستقيل اذا كان باقياً من ولايته مدة ستة اشهر فأكثر .

الرئيس - من يوافق على اقتراح النائب المحترم السيد اديب الفرزلي كما تلي عليكم يرفع يده . (اقلية) .

الرئيس - سقط الاقتراح . الرئاسة تعلن باسم هذا المجلس انها تأخذ علماً باستقالات حضرات النواب .

ان هذه المناقشات ، سواء على ضوء النظام القديم بشأن الاستقالات اللتين قدمتا في ظله ، او على ضوء النظام الحالي بشأن الاستقالات التي قدمت في ظله ايضاً ، ان هذه المناقشات تدل على امرين :

اولاً - ان كثيراً من الامور الهامة لا تعالج بروح جدية . فلاستقالة من النيابة ليست من الامور العادية التي يجوز للمجلس ان يستخف باعطائها مجراها القانوني توصلاً لاطفاء ثورة غضب عن طريق «العد لل عشرة» او «فس الخلق» .

ثانياً - ان مناقشات النواب في تفسير النظام الداخلي ترتجل ارتجالياً وتكشف عن جهل او تجاهل بالنصوص :

أ - فنظرية النائب الرئيس صبري حمادة القائلة بان «الرئيس الحق في طرح ما يريد من الاوراق واستبقاء ما يريد .. وانه لا يجوز مناقشة الرئاسة في عدم طرحها في جلسة ما ، ان هذه النظرية لا تركز على اساس قانوني . فلاستقالة

ليست الا عريضة من العرائض . وبمقتضى المادة ٢٠٠ من النظام القديم يجب ان تقيد العرائض في جدول عام متسلسل حسب تاريخ ورودها . ويجب ان تتلى في اول جلسة يعقدها المجلس بعد ورودها ، فكيف يكون للرئيس اذن ، استبقاء ما يريد من الاوراق دون ان يخالف احكام المادة ٢٠٠ المشار اليها .

ب - ان الاستقالة بموجب النظام الحالي تعتبر نهائية بمجرد تقديمها الى رئاسة المجلس ، فكيف يصح القول بان المجلس ملزم بقبولها وبان له من جهة ثانية ان يصرف للنظر عنها . وبان الاستقالة يجب ان تحال على القلم ليتمكن المجلس ان يأخذ علماً بها ، ما دام ان تقديمها للرئاسة وحده كاف لجعلها نهائية .

قد يكون في النص الحالي غلو ، باعتبار الاستقالة نهائية بمجرد تقديمها الى رئاسة المجلس ، ولكن هذا الغلو لم يكن الا ردة فعل لسوء تطبيق النظام بشأن عرض الاستقالة على المجلس .

ولذلك عاجلنا هذه المسألة في مشروع النظام الذي وضعناه بمحل وسط بالنص التالي :

لكل نائب ان يستقيل من النيابة ، بكتاب خطي صريح غير مقيد بشرط يقدم الى رئيس المجلس . وتعتبر هذه الاستقالة نهائية عندما ياخذ المجلس علماً بها في الجلسة العلنية .

« وعلى الرئيس ان يبلغ المجلس الاستقالة خلال احدى الجلسات الثلاث التي تلي تقديمها والا اعتبرت بتاريخ الجلسة الثالثة نهائية ، الا اذا كان النائب قد رجع عنها بكتاب خطي » .

وفي هذا النص كما يلاحظ حلول معقولة تؤمن غاية المشرع الجديد دون ان تذهب الى الغلو :

اولاً - ليست الاستقالة خاضعة لقبول المجلس او رفضه بل يقتصر دور المجلس على اخذ العلم . وهكذا تقطع الطريق على فكرة المسaire من النواب بعضهم لبعض برفض الاستقالة او قبولها .

ثانياً - ليست الاستقالة نهائية بمجرد تقديمها لرئيس المجلس . وفي ذلك تجنب للرئيس ان يتورط في مخالفة النظام فيضعها في جيبه اذا كان النائب المستقيل عزيزاً عليه ويسرع في تسجيلها فوراً اذا لم يكن كذلك .

ثالثاً - ليس رئيس المجلس حراً بالتصرف في تأخير عرض الاستقالة على المجلس او تقديمه بل هو مقيد بعرضها في احدى الجلسات الثلاث التي تلي تقديمها والا اعتبرت نهائية .

رابعاً - اتيح للنائب المستقيل ان يفكر بالرجوع عن استقالته ضمن مهلة معقولة اقلها الجلسة الاولى واكثرها الجلسة الثالثة التي تلي تقديم الاستقالة .

الفصل الثالث

اسقاط النيابة

La déchéance

عرف لافاريار « اسقاط النيابة بقوله (١) »

La déchéance est la perte individuelle anticipée du mandat parlementaire par l'effet de la loi ou en vertu d'une décision soit de l'assemblée, soit d'une autorité judiciaire

وعرفها اوجين بيار بقوله : (٢)

La déchéance est l'acte par lequel une chambre retire à l'un de ses membres le mandat qui'il a reçu du pays.

(١) لافاريار صفحة ٦٩٩ .

(٢) اوجين بيار رقم ٣١٧ .

« أسقاط النيابة هو الحكم الذي ينزع المجلس به من أحد أعضائه وكالته النيابة ». ونصت المادة ٣٢ من قانون الانتخاب اللبناني :

« يفصل من النيابة ، بقرار من المجلس ، النائب الذي يحكم عليه اثناء نيابته بما يوجب حرمانه ممارسة حقوقه الانتخابية وفقاً للمادة العاشرة » .

ونصت المادة التاسعة والعشرون من الدستور على « ان الاحوال التي تفقد معها الاهلية للنيابة يعينها القانون » .

فما هي الاهلية للنيابة ؟

وما هي شروطها ؟

وما هي حالات فقدان الاهلية المؤدية الى اسقاط النيابة وفصل النائب ؟

اولاً - ما هي الاهلية النيابية L'éligibilité

ان الاهلية النيابية هي القابلية القانونية للصدور في مجلس النواب^(١). فاذا فقدت هذه الاهلية كان لفقدانها على المرء نتيجتان : نتيجة سابقة للانتخاب وهي تحول دون انتخابه ، واذا انتخب لا يصبح نائباً لان انتخابه باطل ، ويجب على المجلس ، وهو ذو الصلاحية للبت بصحة الانتخاب ، ان يحكم بالبطالان . ونتيجة لاحقة وهي تؤدي الى اسقاط النيابة وفصله منها .

ثانياً - ما هي شروط الاهلية ؟

تنص المادة السادسة من قانون الانتخاب :

« لا يجوز ان ينتخب عضواً في المجلس النيابي الا من كان لبنانياً ، مقيداً في قائمة الناخبين ، اتم الخامسة والعشرين من عمره ، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، متعلماً . ولا يجوز انتخاب المتجنس بالجنسية اللبنانية الا بعد انقضاء عشر سنوات على تجنسه » .

(١) لافاريار صفحة ٦٥٨ .

يتضح من هذه المادة ان الشروط التي تؤهل المرء لان ينتخب نائباً هي :

اولاً - الجنسية اللبنانية .

ثانياً - القيد في قائمة الناخبين .

ثالثاً - الرشد السيامي وهو بلوغ الخامسة والعشرين من العمر كاملاً .

رابعاً - التمتع بالحقوق المدنية والسياسية . Droits civiques «^(١)

خامساً - العلم .

سادساً - انقضاء عشر سنوات على تجنس اللبناني بالجنسية اللبنانية .

وبلاحظ ان ثمة شرطاً اساسياً شاملاً للاهلية النيابية ، هو ان يكون المنتخب فاجباً بالاضافة الى بعض شروط تستلزمها مسؤولية المنتخب .

اولاً - فكما يجب ان يكون المنتخب لبنانياً يجب ان يكون الناخب لبنانياً . ولكن القانون يوجب ان يكون المنتخب لبنانياً منذ عشر سنوات على الاقل وهي مدة قدرها المستوعر كافية لاثبات ولاء المتجنس بالجنسية اللبنانية للوطن اللبناني . ولم يشترط هذا الشرط على الناخب .

فالشخص الذي يحصل على الجنسية اللبنانية يقيد في قائمة الناخبين فور صدور المرسوم بتجنسه .

وبديهي القول انه اذا طرأ على الناخب ما يوجب حرمانه من الجنسية اللبنانية فانه يفصل من النيابة لان فقدان الجنسية اللبنانية هي احدى حالات عدم الاهلية للنيابة التي اشارت اليها المادة ٢٩ من الدستور .

وبموجب قانون ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٦

يفقد الجنسية اللبنانية .

(١) في قانون الانتخاب المؤرخ في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ وهو قرار المفوض السامي رقم ٢ ترجمت « بالحقوق الوطنية » .

١ - اللبناني الذي يكتسب جنسية اجنبية ، بعد ان يستحصل على الترخيص بذلك ، بمرسوم من رئيس الدولة

٢ - اللبناني الذي يقبل في لبنان وظيفة تقلده اياها حكومة اجنبية او دائرة تابعة لحكومة اجنبية بدون ان يستحصل مسبقاً على الترخيص في خلال شهرين من تاريخ تقديمه فيعتبر عدم جوابها رفضاً .

يجوز للحكومة في كل وقت الغاء التصريح بقرار يتخذ من مجلس الوزراء .
٣ - اللبناني المقيم خارج الاراضي اللبنانية الذي يقبل وظيفة عامة تقلده اياها حكومة اجنبية في بلاد اجنبية اذا احتفظ بهذه الوظيفة بالرغم من صدور الامر اليه بان يتخلى عنها في مهلة معينة .

ان فقدان الجنسية المنصوص عليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ يحصل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

٥ - اللبناني تجنساً ، اي كل اجنبي تجنس بالجنسية اللبنانية وغاب عن لبنان مدة خمس سنوات متوالية « المادة الثالثة من قانون ٣١ كانون اول سنة ١٩٤٦ » .

٦ - اللبنانية التي تقترن باجنبي فهذه تفقد جنسيتها اللبنانية وتتخذ جنسية زوجها اذا كانت قوانين زوجها الوطنية تمنحها جنسية والا فانها تبقى لبنانية . « المادة ٦ » على انها لا تفقد جنسيتها اللبنانية لمجرد اقترانها باجنبي ، بل انها تبقى لبنانية الى ان تطلب شطب قيدها في سجلات الاحصاء لاكتسابها جنسية زوجها « تعديل المادة ٦ بموجب قانون ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٠ » .

ثانياً - وكما يجب ان يبلغ المنتخب سن الرشد السياسي يجب على الناخب ايضاً ان يبلغ هذا السن . ولكن القانون فرق بين سن المنتخب فجعلها خمساً وعشرين سنة ، وبين سن الناخب فجعلها احدى وعشرين سنة . وقد قصد بذلك تأمين اكتمال النضوج السياسي بالنظر للفرق بين المسؤولية التي يتحملها المنتخب ، والمسؤولية التي يتحملها الناخب .

ثالثاً - لم يفرض القانون على الناخب ان يكون متعلماً ، وفرض ذلك على المنتخب .

وفي كثير من التشريعات التي تمارس النظام الديمقراطي نقد لهذه القاعدة على اعتبار انها كيفية .

فاذا كان المقصود رفع مستوى التمثيل الشعبي فان هذه الغاية لا تتحقق بالمتعلم تعليماً ابتدائياً ، واذا فرض المشترع درجة عالية من الثقافة فانه سيجعل النيابة وفقاً على طبقة محدودة .

رابعاً - فرض القانون على الناخب ان يكون مقيداً في قائمة الناخبين (المادة ١١ من قانون الانتخاب التي تنص على ان القيد في القوائم الانتخابية الزامي ، ولا يقيد احد في غير قائمة واحدة) . وفرض ذلك على المنتخب ايضاً (المادة ٦) ولكن القانون اباح للمنتخب ان يرشح نفسه خارج الدائرة التي يكون فيه قيده ، في حين اوجب على الناخب ان يمارس حقه الانتخابي في الدائرة التي قيد اسمه فيها (انظر المادة ٣٤ من قانون الانتخاب)

خامساً - نصت المادة العاشرة من قانون الانتخاب ، على عدم اهلية الناخب بتعدادها حالات الحرمان من ممارسة الحقوق الانتخابية .

ونصت المادة ٣٢ على عدم اهلية المنتخب بالاشارة الى المادة العاشرة المشار اليها فتنتج عن ذلك ان حالات الحرمان هي واحدة للناخب والمنتخب .

ولقد عين القانون هذه الاحوال فنصت المادة ٣٢ من قانون الانتخاب المؤرخ في ٢٦ نيسان سنة ١٩٦٠ بان « يفصل من النيابة بقرار من المجلس ، النائب الذي يحكم عليه اثناء نيابته بما يوجب حرمانه ممارسة حقوقه الانتخابية وفقاً للمادة ١٠ »

ان التمتع La jouissance بالحقوق الانتخابية يختلف عن ممارستها (Exercice) فلكي يكون المرء ناخباً يكفي ان لا يكون في احدى

حالات عدم الاهلية Incapacité المعينة في القانون . ولكن لكي يمارس حق الناخب يجب ان يكون مقيداً على قائمة الناخبين Liste électorale^(١) .

ان التمتع بالحقوق الانتخابية يجد اصوله (اولاً) في المادة الحادية والعشرين من الدستور اللبناني التي تنص ان « لكل وطني لبناني بلغ من العمر احدى وعشرين سنة كاملة حق في ان يكون ناخباً ، على ان تتوافر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب . (ثانياً) في المادة التاسعة من قانون الانتخاب التي تنص ان « لكل لبناني او لبنانية اكمل الحادية والعشرين من عمره الحق في ان يكون ناخباً اذا كان يتمتع بحقوقه المدنية والسياسة وغير موجود في احدى حالات عدم الاهلية المنصوص عليها في القانون . وحالات عدم الاهلية للانتخاب معينة في المادة العاشرة من قانون الانتخاب فكل نائب ينوجد اثناء نيابته في احدى هذه الحالات يفصل من النيابة بقرار من المجلس .

فلنبحث في النبذات التالية :

١ - مختلف الحالات التي تفقد معها الاهلية للانتخاب وبالتالي لسقوط النيابة وفصل النائب .

٢ - هل ان هذه الحالات كما هي محددة بالقانون هي حصرية ؟

٣ - اصول فصل النائب بسبب فقدان الاهلية للنيابة ؟

النبذة الاولى - حالات فقدان الاهلية للانتخاب :

لقد حددت المادة العاشرة من قانون ٢٦ نيسان سنة ١٩٦٠ المتعلق بانتخاب اعضاء مجلس النواب هذه الحالات فنصت :

يحرم من ممارسة حقوقهم الانتخابية :

(١) اوجين بيار رقم ١١٥ .

الفئة الاولى - الاشخاص الذين حكم مجرماتهم الحقوق المدنية .

فماذا يعني الحرمان من الحقوق المدنية ، وهل انت عقوبة التجريد المدني Dégradation civiques التي هي اشد واكثر شمولاً تؤدي الى فقدان الاهلية للانتخاب وبالتالي لسقوط النيابة ؟

أ - ماذا يعني الحرمان من الحقوق المدنية ؟

الحرمان من الحقوق المدنية^(١)

تنص المادة ٦٥ من قانون العقوبات على ان : « كل محكوم عليه بالحبس او بالاقامة الجبرية في قضايا الجرح يحرم طوال تنفيذ عقوبته من ممارسة حقوقه المدنية الآتية :

١ - الحق في تولي الوظائف والخدمات العامة .

٢ - الحق في تولي الوظائف والخدمات في ادارة شؤون الطائفة المدنية او ادارة النقاية التي ينتمي اليها .

٣ - الحق في ان يكون ناخباً او منتخباً في جميع مجالس الدولة .

٤ - الحق في ان يكون ناخباً او منتخباً في جميع منظمات الطوائف والنقايات .

٥ - الحق في حمل اوسمة لبنانية او اجنبية .

وهذا الحرمان لا يستمر الا اثناء تنفيذ العقوبة . الا ان المادة ٦٦ من القانون المذكور اجازت للقاضي ، في الحالات الخاصة التي عينها القانون ان يحكم مع كل عقوبة جناحية بالمنع من ممارسة حق او اكثر من الحقوق المذكورة في المادة ٦٥ ، لمدة تتراوح بين سنة وعشر سنوات .

(٢) الاستاذ فؤاد رزق (الحقوق الجزائية)

وفي هذه الحالة يستمر الحرمان من تلك الحقوق بعد تنفيذ العقوبة في المدة التي تحدت بالحكم .

ب - هل ان عقوبة التجريد المدني تؤدي الى فقدان الاهلية للانتخاب :
نبادر للجواب فوراً بالاجاب لسبب بسيط جداً وهو ان الحقوق التي تتناولها عقوبة التجريد المدني هي نفس الحقوق التي تتناولها عقوبة الحرمان من الحقوق المدنية بالاضافة الى حقوق اخرى تظهر من مقارنة النصين .
فما هو التجريد المدني ؟ وما هي الحقوق التي يتناولها ؟

أ - التجريد المدني (١) Dégradation civique

التجريد المدني هو حرمان بعض المجرمين ، الذين يقدمون على جرائم خطيرة ، من ممارسة بعض الحقوق العامة . فهو من ناحية عقوبة ، ومن ناحية اخرى وسيلة وقاية تستلزمها المصلحة العامة .

والتجريد المدني على نوعين :

١) التجريد الذي يحكم به كعقوبة اصلية سياسية .

٢) التجريد الذي يحكم به كعقوبة فرعية على بعض الجنايات .

وهو يختلف عن الحرمان من الحقوق المدنية الذي يحكم به في بعض الجناح، وسيأتي تفصيل ذلك في محله .

الحقوق التي يتناولها : - التجريد المدني يوجب حكماً :

١) العزل والاقصاء عن جميع الوظائف والخدمات العامة والحرمان من كل معاش تجر به الدولة .

٢) العزل والاقصاء عن جميع الوظائف والخدمات في ادارة الطائفة او

(١) الاستاذ فؤاد رزق (الحقوق الجزائية)

النقابة التي ينتمي اليها المحكوم عليه والحرمان من كل معاش او مرتب تجر به هذه الطائفة او النقابة .

٣) الحرمان من حقه في ان يكون صاحب امتياز او التزام من الدولة .
٤) الحرمان من حقه في ان يكون ناخباً او منخباً ومن سائر الحقوق المدنية والسياسية والطائفية والنقابية .

٥) عدم الاهلية لان يكون مالئاً او ناشرأ او محرراً لجريدة او لأي نشرة دورية اخرى .

٦) الحرمان من حق تولي مدرسة واي مهمة في التعليم العام والخاص .
٧) الحرمان من حق حمل الاوسمة والالقب الفخرية اللبنانية والاجنبية (المادة ٤٩) .

ويمكن الحكم مع التجريد المدني بالحبس البسيط من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات واذا كان المحكوم عليه اجنبياً تحتم الحكم بالحبس (الفقرة الاخيرة من المادة ٤٩) . وسبب التفريق بين اللبناني والاجنبي هو ان اللبناني المحكوم عليه بالتجريد المدني يفقد حقاً هامة كالحق في الوظائف وفي الانتخاب والترشيح وهي حقوق ممنوحة للبنانيين دون الاجانب ، ولذلك فان عقوبة التجريد المدني المحكوم بها على اجنبي تظل عديمة الجدوى اذا لم تضاف اليها عقوبة الحبس وهذا ما حدا بالمشرع لجعل اقترانها بحبس الاجنبي اجبارياً .

وتكون مدة التجريد المدني ثلاث سنوات حداً ادنى ، وخمس عشرة سنة حداً اعلى ، اذا لم ينظر القانون على نص خاص (المادة ٤٤) هذا اذا كان التجريد المدني محكوماً به كعقوبة اصلية سياسية . اما اذا حكم به كعقوبة فرعية فان مدته تختلف باختلاف العقوبة الاصلية .

بقي ان نقول شيئاً عن التجريد المدني كعقوبة اضافية، وعن الحبس اللازم للتجريد المدني .

أ - التجريد المدني عقوبة اضافية

ان الحكم بالاشغال الشاقة مؤبداً ، او بالاعتقال المؤبد ، يوجب التجريد المدني مدى الحياة . اما الحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالاعتقال المؤقت او بالابعاد او بالاقامة الجبرية في الجنايات ، فانه يوجب التجريد المدني منذ اليوم الذي اصبغ فيه الحكم مبرماً حتى انقضاء السنة العاشرة على تنفيذ العقوبة الاصلية (المادة ٦٣ عقوبات) .

والتجريد المدني المنصوص عليه في المادة ٦٣ ، هو عقوبة فرعية تنفذ حكماً دون حاجة لذكرها بنص الحكم ، وهو يختلف عن التجريد المدني المنصوص عليه كعقوبة اصلية سياسية في الجنايات (المادتين ٣٨ و ٤٧ عقوبات) والذي لا ينفذ دون حكم يقضي به .

وتختلف مدة التجريد الاصيلي عن مدة التجريد الفرعي . فمدة الاولى تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة (المادة ٤٤) ، بينما مدة الثاني تختلف باختلاف العقوبة الاصلية ، فاذا كانت عقوبة مؤبدة كان التجريد مؤبداً ، واذا كانت مؤقتة استمر التجريد عشر سنين بعد تنفيذها (المادة ٦٣) .

ب - المجلس الملازم للتجريد المدني

عندما يحكم بالتجريد المدني كعقوبة اصلية - كما يفهم من المادة ٤٢ - يمكن القاضي ان يحكم معه بالحبس البسيط من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات . واذا كان المحكوم عليه اجنياً فان المحكمة مجبرة على الحكم عليه بالحبس ايضاً (الفقرة الاخيرة من المادة ٤٩) كما سبق ايضاحه .

* * *

الفئة الثانية - الاشخاص الذين حكم بجرمانهم مؤبداً الرتب والوظائف العمومية . اما الذين حرموا وظائفهم الى اجل فلا يجوز قيد اسمائهم الا بعد انقضاء هذا الاجل .

لم يكن من داع في رابنا لهذه الفقرة لانها مشمولة بالفقرة السابقة المتعلقة بالحرمان من الحقوق المدنية ، لان الحرمان من الحقوق المدنية يستتبع حتماً الحرمان من الرتب والوظائف .

الفئة الثالثة - الاشخاص الذين حكم عليهم من اجل جنائية او جرم شائن : تعتبر سائنة الجرائم التالية : السرقة ، الاحتيال ، سحب شك بدون مقابل ، سوء الائتمان والاختلاس ، الرشوة ، اليمين الكاذبة ، الاغتصاب ، التهويل ، التزوير ، استعمال المزور ، الجرائم الخلة بالاخلاق العامة المنصوص عليها في الباب السابع من قانون العقوبات ، الجرائم المتعلقة بزراعة المواد المخدرة والاتجار بها . ان جرائم السرقة منصوص عليها في المواد ٦٣٥ الى ٦٤٨ من قانون العقوبات ومنها ما هو جنائية .

وجرائم الاحتيال منصوص عليها في المواد ٦٥٥ الى ٦٥٧ .

وسحب الشك بدون مقابل (المادتان ٦٦٦ و ٦٦٧) .

وسوء الائتمان والاختلاس (المواد ٦٧٠ الى ٦٧٣)

والرشوة (المواد ٣٥١ الى ٣٥٦)

واليمين الكاذبة (المادة ٤١٥) .

والاغتصاب (المادة ٦٤٩) والتهويل (المادة ٦٥٠) .

والتزوير واستعمال المزور (التزوير الجنائي مشمول بكلمة جنائية) اما جنح التزوير كجرم شائن فهي المعينة في المواد ٤٦١ حتى ٤٧٢ .

والجرائم الخلة بالاخلاق والاداب العامة المنصوص عليها في الباب السابع من قانون العقوبات هي : الاغتصاب والفحشاء (المواد ٥٠٣ الى ٥١٣) والحطف والاغواء والتهتك (المواد ٥١٤ الى ٥٢٢) والحض على الفجور والتعرض للاداب والاخلاق العامة (المواد ٥٢٣ الى ٥٣٤) والوسائط المانعة للجل والاجهاض (المواد ٥٣٧ الى ٥٤٦) .

والجرائم المتعلقة بزراعة المواد الخدرة والاتجار بها :

— قانون ١٨ حزيران سنة ١٩٤٦ المعدل بقانون ٤ ايار سنة ١٩٦٠ .

الفئة الرابعة — الأشخاص المحجوز عليهم قضائياً ما بقي هذا المحجور :

ان المشتري اللبناني قد نقل هذه الفقرة عن القانون الفرنسي ، دون ان يلاحظ اختلاف التشريعين فيما يتعلق بفاقدى الاهلية المدنية .

ففيما ينص القانون اللبناني (المادة ٩٥٧ من المجلة) على المحجورين لذاتهم وهم الصغير والمجنون والمعتوه وعلى المحجورين بحكم القاضي ، وهم السفه *Prodigue* والابله *Faible d'esprit* ، لا ينص القانون الفرنسي الا على المحجورين قضائياً *Les interdits judiciaires* وهم المصابون باحدى العلل العقلية الآتية : العته *La démence* والجنون *L'imbécilité* والجنون الهائج *Fureur* لان السفه والابله لا يحجر عليها القانون الفرنسي بل يكتفى لهما بمسئشار قضائي يرشدهما في تصرفاتهما المدنية .

ولا يجوز التوسع بتفسير عدم الاهلية الانتخابية في القانون الفرنسي فلا يمكن ان تشمل السفه والابله (١) .

ولا شك انه بسبب النقص في تشريعنا المدني لجهة فاقدى الاهلية المدنية لا يمكن الا ان نظل على القول بالحجر القضائي فيما يتعلق بالمجنون والمعتوه اذ لا يمكن ان تبلغ دوائر الاحصاء قائمة بالمحجورين لذاتهم لكي تشطبهم من قوائم الناخبين ، ولكن يجب ان تضاف فقرة باستثناء المحجورين لعلتي السفه والبله اذ لا يعقل ان يحرم الانسان من حقه الانتخابي ، اذا كان قليل الفهم او كان مبذراً اذ لو بقي هذا النص وهو من اسباب سقوط النيابة وطبق بنزاهة ، لتوجب اسقاط نيابة خمسة وتسعين بالمئة من النواب لعلته التبذير ، في نفقات الانتخاب على الاقل ، التي تجاوز عند الكثرين مئات الوف الليرات وتبلغ عند بعضهم الملايين .

(١) اوجين بيار رقم ١٢١ .

الفئة الخامسة — الاشخاص الذين يعلن افلاسهم :

ان حرمان المفلس من حق الانتخاب يمكن ان يربط بسببين (١)

السبب الاول : فكرة حماية التجارة والثقة التجارية . فيجب حمل التاجر على الحذر وذلك بجرمانه عند الافلاس من بعض الحقوق وفي جملتها حق الانتخاب . ويجب حثه على ان يبذل اكبر مجهود لدفع ديونه . ولكن هذا يقودنا للحكم بالحرمان على جميع المفلسين دون تفریق فيما اذا كان افلاسهم ناشئاً عن قهورهم او عن سوء الحالة الاقتصادية .

السبب الثاني : قرينة عدم جدارة المفلس الذي يعزى اعساره الى خطأ منه ، كالاهمال ، او التبذير .

ان تطور الحياة الديمقراطية بصورة عامة يعود الى الحد من مفاعيل الافلاس كسبب من اسباب الحرمان ، وذلك بالابتعاد عن اتهام المفلس دائماً بان افلاسه ناجم عن خطأ منه ، والاعتراف بانه قد يكون ناجماً عن ازمة اقتصادية او عن مزاحمة غير مشروعة . وبصورة عامة عن اي سبب آخر لا يمس بشرفه واعتباره .

وهذا الاتجاه يؤدي الى جعل الحرمان من الحقوق الانتخابية محصوراً بالافلاس الذي يقع تحت طائلة قانون العقوبات . وهكذا لا يحرم المفلس من حق الانتخاب كمفلس بل كمحكوم عليه بحكم جزائي (٢) .

ان هذه النزعة للرحمة بحق المفلس قد تجلت في التشريع الفرنسي . فقد ابقى على الافلاس كسبب للحرمان من حق الانتخاب ، ولكنه خفف من وطأته :

١ - كل تاجر متوقف عن الدفع يعلن افلاسه . هذا هو حكم قانون التجارة . ولكن قانون ٤ اذار سنة ١٨٨٩ الفرنسي المتعلق «بالتصفية القضائية» .

(١) لافاريار صفحة ٤٨٩ .

(٢) لافاريار صفحة ٤٩٠ .

وقانون ٢٥ آب سنة ١٩٢٧ المتعلق « بالتسوية الحبية المصدقة » Règlement amiable homologué لا اثر لهما البتة على حق الانتخاب .

ولذلك نرى عدداً كبيراً من التجار معسرين ولا يشهر افلاسهم ويظلون متسعين بحق الانتخاب .

ان قانون التجارة اللبناني الصادر سنة ١٩٤٣ قد تضمن نصوص التشريعيين الفرنسيين . فالباب الاول من الكتاب الخامس (المواد ٤٥٩ - ٤٨٨) قد نص على الصلح الاحتياطي وشروطه وهي تتلخص بما يلي :

« كل تاجر متوقف عن الدفع لم يحكم عليه سابقاً بالافلاس الاحتياطي ، او بالتزوير ، او بالسرقة ، او باساءة الائتمان ، او بالاحتيال ، او بالاختلاس من ادارة الاموال العامة يمكنه خلال عشرة ايام من تاريخ توقفه ان يقدم الى المحكمة دفاتره المنظمة وفقاً للاصول منذ ثلاث سنوات على الاقل ويطلب اليها دعوة دائنيه ليعرض عليهم صلحاً احتياطياً .

ولا يجوز ان يكون المعدل « Dividende » المقترح اقل من خمسين بالمئة من رأس مال ديونه اذا كانت مهلة الايفاء سنة ولا اقل من ٧٥ ٪ اذا كانت المهلة ثمانية عشر شهراً ولا اقل من مئة بالمئة اذا كانت المهلة ثلاث سنوات .

فاذا تحققت المحكمة من توافر الشروط حكمت بتثبيت الصلح الاحتياطي ونجا التاجر من حكم الافلاس .

٢ - ان الحرمان من الحقوق المدنية في التشريع الفرنسي بسبب الافلاس ، اصبح انماؤه اكثر سهولة عن طريق اعادة الاعتبار Rehabilitation . فقبل سنة ١٩٠٣ لم تكن اعادة الاعتبار ممكنة ما لم يبرئ المفلس ذمته من جميع ديونه اصلاً وفائدة ومن جميع النفقات . ولكن قانون ١٩٠٣ المعدل سنة ١٩٠٨ قد جعل اعادة الاعتبار ميسورة .

فاذا كان المفلس قد عقد مع دائنيه مصالحة (كونكرداتو) ودفع قيمة الاقساط المصالح عليها ، وكان مشهوداً له بالنزاهة ، كان للمحكمة ان تعيد اليه اعتباره . واذا لم يكن قد عقد مصالحة فيكفي ان يحصل من دائنيه على اسقاط الدين ، او على موافقة اجماعية باعادة اعتباره . وفي مطلق الاحوال يستعيد المفلس اعتباره بعد عشر سنوات على صدور حكم الافلاس (١) .

ان القانون اللبناني قد نص صراحة على استعادة حق الانتخاب لا للمفلس فحسب ، بل لجميع الذين تطأهم احكام المادة العاشرة من قانون الانتخاب . فالفقرة الاخيرة من هذه المادة تنص :

« ولا يستعيد الاشخاص الميين اعلاه حقوقهم الانتخابية الا بعد اعادة اعتبارهم » .

واعادة الاعتبار للمفلس منصوص عليها في المواد ٦٥١ الى ٦٦١ من قانون التجارة اللبناني :

١ - بعد مرور عشر سنوات على اعلان الافلاس يستعيد المفلس اعتباره حقاً بدون ان يقوم باي معاملة اذا لم يكن مقصراً او محتملاً (المادة ٦٥١) .
٢ - يعود الاعتبار حتماً الى المفلس الذي اوفى جميع المبالغ المترتبة عليه اصلاً وفائدة مع النفقات على ان لا تزيد الفائدة عن مدة تزيد على خمس سنوات (المادة ٦٥٢) .

٣ - تجوز اعادة الاعتبار للمفلس المعترف بنزاهته : (المادة ٦٥٣) .
اذا كان قد اوفى جميع الاقساط التي وعد بها في عقد الصلح الذي حصل عليه .

او اذا اثبت ان الدائنين ابرأوا ذمته ابراء تاماً من ديونه .
او اذا وافقوا بالاجماع على اعادة اعتباره .

(١) لافاريار صفحة ٤٩١ .

الفئة السادسة - الاشخاص الذين يحكم عليهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٣٣ الى ٣٣٤ من قانون العقوبات .

ان هذه المواد تتعلق بالتعدي على الحقوق والواجبات المدنية .
ويقصد بها الحقوق والواجبات السياسية والمدنية وبصورة عامة حقوق المواطن وخصوصاً المنصوص عليها في الفصل الثاني من الدستور .
وبالنظر لعلاقة هذه المواد مباشرة في موضوعنا نرى من الفائدة ان ننقل نصوصها :

المادة ٣٢٩ - كل فعل من شأنه ان يعوق اللبناني من ممارسة حقوقه او واجباته المدنية يعاقب عليه بالحبس من شهر الى سنة، اذا اقترف بالتهديد والشدّة او باي وسيلة اخرى من وسائل الاكراه الجسدي او المعنوي .

اذا اقترف الجرم جماعة مسلحة مؤلفة من ثلاثة اشخاص او اكثر كانت العقوبة الحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات واذا وقع الجرم بلا سلاح فالعقوبة الحبس من شهرين الى سنتين .

المادة ٣٣٠ - اذا اقترف احد الافعال المعينة في المادة السابقة عملاً لحطة مدبرة يراد تنفيذها في ارض الدولة كلها او في محلة او محلات منها عوقب كل من المجرمين بالاعتقال الموقت او الابعاد .

المادة ٣٣١ - من حاول التأثير في اقتراع احد اللبنانيين بقصد افساد نتيجة الانتخاب العام: إما باخافته من ضرر يلحق بشخصه او عيلته او مركزه او ماله .

او بالتعويض او العطايا او الوعود
او بوعده شخص معنوي او جماعة من الناس بمنح ادارية .
يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبالغرامة من خمسين الى خمسمائة ليرة .

ويستحق العقوبة نفسها من قبل مثل هذه العطايا او الوعود او التماسها .

المادة ٣٣٢ - كل موظف او عامل او مستخدم في الدولة يستخدم سيطته للتأثير في قتراع احد اللبنانيين عوقب بالتجريد المدني .

المادة ٣٣٣ - كل شخص غير او حاول ان يغيّر بالفش نتيجة انتخاب عوقب بالحبس من شهرين الى سنتين . اذا كانت المجرم مكلفاً يجمع الاصوات او اوراق الاقتراع او حفظها او فرزها او القيام باي عمل آخر متعلق بانتخاب عام عوقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات .

المادة ٣٣٤ - لا شأن لابطال الانتخاب في الجرائم التي تقترب في اثنائه او بسببه .

الفئة السابعة - حالات اخرى لفقدان الاهلية النيابية (القصور الانتخابي)
اولاً - الموظفون الذين لا يجوز انتخابهم نواباً :

ان جميع قوانين الانتخاب التي سبقت قانون ٢٧ نيسان سنة ١٩٦٠ كانت تميز بين فئتين من الموظفين :

فئة الذين تتناول صلاحيات وظائفهم جميع انحاء الجمهورية اللبنانية وهم :

١ - قضاة محكمة التمييز ومجلس الشورى وديوان المحاسبة .

٢ - المديرون العامون والمديرون ورؤساء المصالح .

٣ - المفتشون العامون والمفتشون الذين تشمل صلاحياتهم جميع الاراضي اللبنانية .

وفئة الذين تتناول صلاحيات وظائفهم المنطقة التي يرغبون بترشيح انفسهم عنها وهم :

١ - قضاة محاكم الاستئناف والقضاة المنفردون .

٢ - المحافظون والقائمون .

٣ - المهندسون رؤساء الاقسام ورؤساء دوائر التفتيش في منطقة معينة .

٤ - المفتشون في وزارة التربية الوطنية .

٥ - المحاسبون ومديرو المال وسائر الموظفين على اختلاف رتبهم الذين هم تحت امرتهم وعلى وجه عام جميع موظفي الدوائر المالية والدوائر المختصة بمجباية الضرائب .

اما قانون ٢٧ نيسان سنة ١٩٦٠ فقد ألغى هذا التمييز بنص خال من الدقة والتقنية التشريعية ولا يحقق غاية المشرع بتنزيه الانتخاب :

« لا يجوز انتخاب الاشخاص المذكورين فيما يلي في اية دائرة انتخابية مدة قيامهم بوظائفهم وخلال الستة اشهر التي تلي تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظائفهم .

١ - الموظفين من الفئتين الاولى والثانية .

٢ - القضاة من جميع الفئات .

٣ - رؤساء البلديات المعينين في مراكز المحافظات .

٤ - رؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة ومديريها واعضاؤها .

٥ - القائمون ورؤساء اللجان البلدية المعينين في مراكز اقصيتهم (هنا فقط ابقى على التمييز بين الفئتين) .

أ - ان هذا النص قد ظلم طائفة من الموظفين ، فوجب عليهم الاستقالة قبل ستة اشهر من الانتخاب ، وهم يمارسون وظائفهم ضمن منطقة معينة ، ولا يمكنهم مبدئياً ان يستخدموا نفوذ وظائفهم للضغط على الناخبين .

فالمحافظون هم من موظفي الفئة الاولى . ومحافظ الشمال مثلاً يمكن ان يحرم من الترشيح عن احدى دوائر لبنان الشمالي . اما ان يحرم من الترشيح عن البقاع فامر مخالف للمنطق والعدالة .

ب - ولم يقتصر هذا النص على ظلم طائفة من الموظفين بل نراه قد غص الطرف عن طائفة اخرى يمكن ان تستخدم نفوذ الوظيفة وتشوب نزاهة الانتخاب .

فالمحاسب مثلاً وهو ليس من الفئة الاولى ولا الفئة الثانية لم يمنع عليه حق الترشيح في اي دائرة كانت حتى تلك التي يمارس وظيفته فيها ومثله مهندس الاشغال رئيس القسم .

ان الحكمة من حرمان هؤلاء الموظفين من حق الترشيح هي الحؤول دون استخدامهم نفوذ وظائفهم وتأمين حرية الناخبين ونزاهة الانتخاب .

مدة القصور الانتخابي *Durée de l'inéligibilité*

ان المدة التي لا يجوز في اثنائها للموظف ان ينتخب نائباً ، لا تدوم الا طيلة وجوده في الوظيفة ، اذ في هذه الفترة يمكنه ان يؤثر بوظيفته على الناخبين ، ولما كان الموظف يقدر ان يهيء معركته الانتخابية مدة وجوده في الوظيفة ، ويستقيل يوم الانتخاب بالذات ، فقد رأى المشرع ان يطيل مدة الحرمان ويرجعها الى ستة اشهر تلي تاريخ استقالته او انقطاعه عن الوظيفة لاي سبب آخر . وقد قدر المشرع ان هذه الاشهر الستة هي مدة كافية لازالة آثار الضغط الذي قد يكون الموظف احدثها على الناخبين .

ثانياً - رجال الجندية :

ان رجال الجندية في ظل الدستور الفرنسي لسنة ١٨٧٥ الذي اخذ عنه دستورنا ، كانوا محرومين حرماناً مطلقاً من حق الترشيح للانتخاب ، اما حقهم بالاقتراع فكان يعلق ما داموا في الخدمة الفعلية .

وقد ألغى الحرمان من الترشيح بقانون ١٧ آب سنة ١٩٤٥ .

ان القانون اللبناني قد نص في الفقرة الثانية المادة الثامنة والعشرين على « ان رجال الجندية ومن هم في حكمهم على اختلاف الرتب ، سواء كانوا في الجيش

او قوى الامن الداخلي والامن العام، لا يمكن انتخابهم اعضاء للمجلس النيابي، وان كانوا محالين على الاستيداع او على الاحتياط . غير انه يجوز انتخابهم اذا كانوا محالين على التقاعد او قبلت استقالتهم قبل تاريخ الانتخاب بستة اشهر .
اما حقهم بالاشتراك بالاقتراع ، فيعلق متى وجدوا في فرقهم ومراكزهم او في حال القيام بوظائفهم (الفقرة الاولى من المادة ٢٨) .

يتضح من نص الفقرة الثانية المشار اليها آنفاً ، ان حق الجندي بان ينتخب نائباً ، يعلق ما دام في الخدمة الفعلية او محالاً على الاستيداع او على الاحتياط، وفي خلال الستة اشهر التي تسبق تاريخ الانتخاب .

ولا تخفى حكمة هذا التعليق سواء لحق الترشيح او لحق الاقتراع :

La nécessité de la discipline militaire, le souci d'éviter l'intrusion de la politique dans l'armée (١)

« ضرورة الانضباط العسكري ، والرغبة بتجنب تسرب السياسة الى الجيش » .

ثالثاً - فقدان الجنسية اللبنانية كما هو بنا سابقاً .

٢ - هل ان حالات القصور الانتخابي وبالتالي اسقاط النيابة هي حالات

حصرية Limitatif

يجب اوجين بيار على هذا السؤال بقوله : (٢)

ان حالات الاسقاط هي حكماً ضيقة لا يمكن التوسع فيها .

Les cas de déchéances sont de droit étroit et ne peuvent s'étendre

فاذا اقدم نائب على عمل يمس الشرف ، ولكنه خارج عن هذه الحالات المعينة بطريق الحصر في القانون ، فلا يجوز فصل النائب من النيابة . وليس للمجلس عندئذ الا ان يسعى لحمله على الاستقالة .

(١) لافاريار صفحة ٦٦٥ .

(٢) اوجين بيار صفحة ٣١٧ .

ولا يجوز ان يحكم بالاسقاط كعقوبة تأديبية .

La déchéance ne peut être employée comme une sanction disciplinaire (١)

ولقد نصت بعض الدساتير على سقوط النيابة، لا بناء على حكم مبني على احد الاسباب المعينة في القانون للحرمان من حق الانتخاب فحسب ، بل لاسباب تأديبية على سلوكه النيابي يعود تقديرها للمجلس نفسه

ففي بريطانيا، يحق للمجلس بناء على تقديره المطلق ان يسقط من النيابة نائباً ذا « سلوك غير لائق بشخص شريف » gentlemen لا يقدر ان يجلس باحتشام في مجلس تشريعي ويجلب جلوسه على المقعد قلة الاحترام للمجلس . على ان اسقاط النائب لا يحول دون ترشيحه مرة ثانية ، فاذا انتخب مرة ثانية، فليس على المجلس الا ان يسقطه ثانية من النيابة . ان مجلس العموم يمارس هذا الحق بتجرد واعتدال ولذلك لم يقيم ضده اي احتجاج .

وفي الولايات المتحدة يحق للمجلس ان يسقط بغالبية ثلثي الاعضاء نيابة اي عضو ، بسبب اي عمل او سلوك من شأنه حسب رأي المجلس ان يجعل النائب غير جدير (unfit) بان يكون عضواً في المجلس التشريعي .

وفي اليابان اسقطت نيابة بعض النواب سنة ١٩٣٨ بسبب آراء سياسية ابدوها .

وفي البانيا (دستور ١٩٢٨) كان غياب النائب شهرين عن الجلسة سبباً لاسقاطه من النيابة .

وكان دستور بولونيا (١٩٣٧) يكل الى محكمة الدولة اسقاط نيابة النائب الذي يخالف القانون القاضي بمنع النائب ان يأخذ على عاتقه تقديم مؤن للدولة او ينال منها امتيازات او غير ذلك من المنافع الشخصية .

(١) جورج فيدال صفحة ٣٩٧ .

على انه لا يشك بان حق الاسقاط من النيابة متروكاً هكذا بدون تحديد حصري يشكل خطراً شديداً على الاقلية في المجالس . اذ ان بوسع الاكثوية عندئذ ان تقضي على الاقلية بحجة عدم الجدارة . ولذلك يجب ان يكون الاسقاط من النيابة مقيداً باسباب معينة في القانون (١) .

والدستور اللبناني بنصه على ان اسباب فقدان الاهلية للنيابة يعينها القانون قد تبنى هذه القاعدة . ومن الطبيعي ايضاً وهو مستوحى من الدستور الفرنسي ان يكون تحديده لحالات فقدان الاهلية حصرياً .

وعلى ذلك لا يجوز ان يفصل من النيابة في لبنان ، النائب الذي يحكم عليه اثناء نيابته حتى من اجل جريمة تجرئ مجرى الاحتيال وهي الجريمة المروفة باللغة الدارجة « بالنصب » والمنصوص عليها في المادتين ٦٥٨ و ٦٥٩ من قانون العقوبات لأن القانون اعتبر الاحتيال فقط جريمة سائنة تحرم من حق الانتخاب .

وكذلك لم يكن من الجائز قبل قانون ٤ ايار سنة ١٩٦٠ المتعلق بالمخدرات أن يفصل من النيابة نائب حكم عليه بسبب صنع المخدرات واستخراجها وتحضيرها وحيازتها ونقلها لان النص ورد على الجرائم المتعلقة بزراعة المخدرات والاتجار بها .

ولكن قانون ٤ ايار سنة ١٩٦٠ (٢) رفع الى مرتبة الجناية جرائم المخدرات (باستثناء تعاطيها واستعمالها) فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون المذكور :

« يعاقب على صنع المخدرات واستخراجها وتحضيرها وحيازتها ونقلها والاتجار بها واستيرادها وتصديرها والسمرة بشأنها وعلى زراعة القنب الهندي المعروف

(١) لافاريار صفحة ٧٠٤ .

(٢) اقترح هذا القانون المؤلف وتبنته الحكومة وارسلته الى المجلس بصفة الاستعجال ثم اصدرت مرسوماً باعتباره نافذاً لمرور اكثر من اربعين يوماً عليه دون ان يبت به المجلس . (انظر المرسوم رقم ٤٠٣٠ الجريدة الرسمية العدد ٢٠ سنة ١٩٦٠) .

بجيشة الكيف وزراعة الحشاش المعروف بابي النوم ، وبصورة عامة كل عمل يتعلق بالمخدرات وزراعة النباتات التي يمكن ان يستحصل من تحضيرها اي مخدر ، بالاشغال الشاقة الموقته » .

وهكذا دخلت هذه الجرائم في نطاق الجناية التي تحرم في مطلق الاحوال من حق الانتخاب .

البند الثالثة - اصول فصل النائب :

أ - الهيئة الصالحة : لا صلاحية لفصل النائب من النيابة الا لمجلس النواب . فالمادة ٣٢ من قانون الانتخاب تحصر هذا الحق فيه بقولها : « يفصل من النيابة بقرار من المجلس النائب الذي يحكم عليه اثناء نيابته بما يوجب حرمانه ممارسة حقوقه الانتخابية وفقاً للمادة ١٠ » وهي كما رأينا مستمدة من المادة ٢٩ من الدستور »

ان بعض الدساتير الحديثة قد اوكلت الى القضاء حق اسقاط الوكالة النيابة (١) وبعضها يعتبر النائب الذي يحكم بحرمانه من حق الانتخاب ساقطاً من النيابة ، على ان يكون المجلس حق القرار في حال الاعتراض (٢) .

ب - الاصول : (٣) ان الاصول الواجب اتباعها لفصل النائب من النيابة مماثلة لتلك التي تتبع في رفع الحصانة . فان وزير العدلية يحيل الى رئيس المجلس خلاصة الحكم الصادر بحق النائب ويطلب بموجبها فصله من النيابة . وعلى الرئيس ان يطرح هذا الطلب وخلاصة الحكم على المجلس في جلسة علنية ثم يأمر باحالته على لجنة خاصة لدرسه ووضع التقرير ورفعها الى المجلس .

وعندما يكون الحكم وجاهياً فان البت في طلب الفصل لا يلاقي اية صعوبة . اذ يكفي البحث فيما اذا كان هذا الحكم هو من الاحكام المنصوص

(١) لافاريار صفحة ٧٠١ .

(٢) دستور اليونان لسنة ١٩٢٧ المادة ٤٠ و ٦٠ .

(٣) اوجين ييار رقم ٣١٨ .

عليها في المادة العاشرة من قانون الانتخاب ام لا . فاذا كان كذلك توجب على المجلس ان يقرر فصل النائب لان نص القانون جازم يقول « يفصل من النيابة » .

اما اذا كان الحكم غيابياً فثمة صعوبة . ولقد عرضت هذه الحالة في مجلس النواب الفرنسي في شهر ايار سنة ١٨٤٩ حيث قرر المجلس عدم التفريق بين المحكوم عليه غيابياً والمحكوم عليه وجاهياً وذلك استناداً الى قرار اللجنة البرلمانية التي جاء فيها ما معناه : (١)

« طالما ان مفعول الحكم الغيابي La condamnation par contumace

هو « موقت » فكيف نوفق بينه وبين الاسقاط déchéance وهو بطبيعته « قطعي » définitif . لو كانت اسقاط النيابة وبالتالي قرار الفصل قابلاً للفسخ révocable بفعل حدث ما ، كالتبضع على النائب المحكوم عليه او استسلامه ، فان سقوط الوكالة النيابة عندئذ لا يكون في الحقيقة الا تعليقاً لهذه الوكالة . ولكن احدى نتائج سقوط النيابة هي انتخاب بدل للنائب المفصول . فاذا تم هذا الانتخاب وبريء النائب المحكوم عليه افلا يحق له ان يسترجع مقعده ؟ »

« ان هذا يقودنا الى تقرير ، ان اسقاط النيابة وهو يستلزم الاستبعاد الموقت لا يجوز ان يطبق على المحكوم عليهم غيابياً . ان هذه النظرية بالرغم من جدتها لم تقنع اللجنة . وانه لمن المؤسف ان يفصل نائب بفعل حكم قابل للبطلان » . « ولكن هل تعزى هذه النتيجة الا الى النائب وحده ؟ وسقوط نيابته ، اليست القصاص العادل لتمرده على القضاء وعدم امتثاله امامه ؟ »

« ومن جهة ثانية ، اذا لم يقرر سقوط النيابة بحق المحكوم عليه غيابياً ، افلا تظل المنطقة التي انتخبته نائباً عنها ، محرومة طيلة الدور التشريعي من التمثيل ؟

(١) اوجين بيار رقم ٣١٩ .

اننا ازاء اختيار بين الصالح العام والصالح الشخصي وعلينا ان نهم للمجموع لا للفرد »

ولكن تجدر الملاحظة ان المجلس الفرنسي عندما تبني هذا الرأي سنة ١٩٤٨ كان القانون يضع في قائمة المحرومين من حق الانتخاب ، المحكومين غيابياً Les condamnés contumax خلافاً لقانون ٣٠ حزيران سنة ١٨٧٥ الذي حذفهم من تلك القائمة . ولذلك فان « المحكومين غيابياً بالجناية » يفقدون الاهلية للتقيد في القوائم الانتخابية ويجرمون بالتالي من حق الانتخاب اعتباراً من اليوم الذي ينفذ فيه الحكم صورياً par effigie (١)

والتنفيذ الصوري par effigie هو اعدام هيكل اصطناعي باعتباره يمثل الشخص المحكوم عليه .

ما الحل بالنظر للقوانين اللبنانية ؟

ان القانون اللبناني لم يضع في قائمة المحرومين من حق الانتخاب « المحكومين غيابياً بالجناية » Les contumax فالتشريعان اذن متشابهان . ولكن التنفيذ الصوري غير موجود في تشريعنا ، ولذا يجب تطبيق مبدأ الحرمان من حق الانتخاب على المحكوم عليه بالجناية ابتداء من يوم صدور الحكم . وهذا ما يطبق اليوم في فرنسا بعد ان اصبح تنفيذ الحكم صورياً اسطورياً :

La condamnation par contumace à une peine afflictive ou infamante ou simplement infamante est une cause de déchéance

اما المحكومون غيابياً بالجنح الشائنة او غيرها ، بما نصت عليه المادة العاشرة من قانون الانتخاب ، فلا يفصلون من النيابة الا عندما يصبح الحكم الصادر بحقهم مبرماً . اقد عرض هذا الامر على مجلس الشيوخ الفرنسي سنة ١٨٨٧ ، لمعرفة ما اذا كان حكم جناحي غيابي لم يعترض عليه ولم يستأنف ضمن المهل

(١) اوجين بيار صفحة ٢٩٤ .

(٢) دوجي جزء ٤ صفحة ١٨٣ .

القانونية يلزم المجلس ان يحكم بسقوط النيابة . ولقد اجاب مجلس الشيوخ بالاجاب وقرر اسقاط النيابة .

ج - الاغلبية في قوار الفصل :

قلنا ان الاصول الواجب اتباعها في فصل النائب هي الاصول نفسها المتبعة في رفع الحصانة .

وبمقتضى المادة ١١٢ من النظام الداخلي :

«نرفع الحصانة بناء على طلب وزير العدلية وباكثرية ثلثي النواب الحاضرين في الجلسة وبعد ان تنظر في الطلب لجنة الادارة والعدلية .

فاللجنة الصالحة اذاً لوضع التقرير في طلب الفصل من النيابة هي لجنة الادارة والعدلية والاغلبية المطلوبة هي ثلثا الأعضاء الحاضرين.

لم يتعرض القانون الفرنسي لتحديد الاغلبية باعتبار ان القاعدة العامة هي التي تطبق بهذا الشأن وهي الاغلبية المطلقة من حد النصاب .

الفصل الرابع

حالات التامع

Les incompatibilités

ان التامع ^(١) L'incompatibilité هي عدم جواز الجمع بين الوكالة النيابة وبعض المهام الاخرى المعينة بالقانون التي كان يشغلها النائب او يولّاها بعد النيابة .

فالفرق بينها وبين القصور الانتخابي اي عدم الاهلية للنيابة L'inéligibilité

(١) ان ترجمة كلمة incompatibilité بكلمة التامع هي للشيخ عبدالله الغلايلي ويقول ان الفقهاء والمنطقيين استعملوها بهذا المعنى .

واضح تمام الوضوح . فهذه تلعب دورها قبل الانتخاب . ولو فرض ان شخصاً فاقداً اهلية النيابة وشح نفسه للانتخاب ، ونال غالبية الاصوات فان انتخابه باطل ويجب ان لا يصدق عليه .

اما « التامع » فلا يحول دون حصول الانتخاب الذي يعتبر قانونياً ويجب التصديق عليه اذا لم يكن مشوباً باحدى حالات عدم الاهلية ، ولكن لا يمكن للنائب ان يحتفظ بالنيابة وبالمهمة التي كان يشغلها بل عليه ان يختار واحدة منها .

اولاً - ما هي هذه المهام التي لا يجوز جمعها مع النيابة ؟

لقد عدت المادة ٢٩ من قانون الانتخاب هذه المهام بقولها :

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب و :

١ - رئاسة او عضوية مجلس ادارة مؤسسة عامة .

٢ - وظيفة عامة .

٣ - اية وظيفة في : المؤسسات العامة المستقلة .

اية وظيفة في الشركات ذات الامتياز .

اية وظيفة في البلديات .

٤ - اية وظيفة دينية يتناول صاحبها راتباً او تعويضاً ما من خزانة الدولة .

٥ - الوكالة القانونية عن : الدولة ، أو احدى مصالحها او مؤسساتها العامة المستقلة ، او البلديات .

٦ - اخذ امتياز او التزام من الدولة .

ثانياً - ان القاعدة العامة هي عدم جواز الجمع بين النيابة والوظيفة العامة :

وحكمة ذلك اولاً صعوبة القيام بالمهمتين عملياً . اذا يمكن ان يكون شخص قائماً في الهرمل ونائباً في بيروت في آن واحد . على ان السبب الرئيسي لا يكمن في هذه الصعوبة التي يمكن تذليلها اذا افترضنا ان النائب

الموظف يمكن ان يمارس وظيفته في بيروت . ان السبب الرئيسي هو الرغبة بتأمين استقلال مجلس النواب ازاء الحكومة . فدور المجلس في النظم الديمقراطية هو دور المراقب والناقد لاعمال الحكومة . فالنائب الموظف لا يمكن ان يملك حريته لممارسة هذا الدور بالمراقبة والنقد ازاء حكومة يتعلق فيها مصير وظيفته لان بيدها توقيته وعزله ونقله . وفوق ذلك لن يكون للموظف في نظر الرأي العام الاستقلال الذي لاغنى عنه لممارسة وكرالته النيابية .

فوجود موظفين نوابا في مجلس النواب ، يعيب اللعبة البرلمانية بخلق اكثوية مصطنعة لصالح الحكومة .

وسيكون النواب الذين يصوتون لها موضع شبهة بانهم انما صوتوا عن خوف او عن فائدة . (١)

ثالثاً - الموظف الذي ينتخب نائباً

ان السبب الموجب للتمانع يقود لجعل هذه القاعدة عامة تشمل جميع الموظفين الذين تمارس الحكومة عليهم سلطتها . وفي هذا يقول Prevost - Paradol : انه لشيء رائع لا سيما في نظام ديمقراطي ان لا يجلس الموظف في مجلس يترتب عليه ان يصوت على رواتب الموظفين ، كما يترتب عليه ان يراقب اعمالهم ، وان يبقى في الظاهر كما في الواقع مجلساً مستقلاً استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية .

« Il est excellent surtout dans une démocratie, qu'aucun fonctionnaire ne siège dans la seconde chambre qui doit voter les traitements des fonctionnaires, contrôler leurs actes, et rester, en apparence comme en réalité absolument indépendant du pouvoir exécutif »

كان قانون ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٧ وجميع القوانين التي سبقته المتعلقة بالانتخاب تنص على التمانع بين عضوية مجلس النواب ووظيفة عامة يتناول اصحابها راتباً عنها من خزينة الدولة .

(١) لافاريار صفحة ٦٧١

وبتاريخ ١٩٥٦ عينت الحكومة النائب السيد اميل بستاني رئيساً لمصلحة التعبير الوطنية وهي وظيفة عامة . كما انها بتاريخ لاحق عينت النائب السيد سليم لحود رئيساً لمصلحة الليطاني الوطنية وهي وظيفة عامة .

وقد قام بشأن هذين التعيينين احتجاج من الاقلية النيابية التي تقدمت باكثر من سؤال بشأنها ، باعتبار انها يؤيدان الى فصل النائبين من النيابة بسبب قبولهما هذه الوظيفة لأن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون ١٩٥٧ تنص على « ان كل عضو من اعضاء المجلس النيابي يعين في وظيفة عامة ذات راتب يعد منفصلاً عن المجلس بمجرد قبوله لها » .

ولكن الحكومة ومن ورائها الاكثوية النيابية لم تعط هذه الاسئلة مجراها القانوني وظل الامر معلقاً ، وأحد النائبين يشغل رئاسة مصلحة الليطاني ، حتى صدر قانون ١٩٦٠ الذي ادخل في النص صراحة التمانع بين النيابة وبين : « رئاسة او عضوية مجلس ادارة مؤسسة عامة » واجريت على اثره الانتخابات العامة فزال التخالفة تلقائياً بفعل النص الجديد .

ولقد كانت حجة الحكومة والاكثوية النيابية في ذلك الحين تقوم على ما يأتي :

اولاً - ان رئاسة مجلس الادارة لمؤسسة عامة لا تعتبر وظيفة عامة لانها مصلحة مستقلة لا تدخل في ملاكات الدولة .

ثانياً - ان المادة ٢٤ من قانون سنة ١٩٥٧ والمادة ٢٥ من المرسوم الاستراعي رقم ٦ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ تحول دون الجمع بين النيابة ووظيفة عامة ذات راتب من خزينة الدولة والواقع ان رئيس مجلس ادارة مصلحة التعبير ومجلس ادارة مصلحة الليطاني لم يعين لهما راتب بل تعويض .

ثالثاً - ان رئيس مصلحة التعبير النائب اميل بستاني لم يكن يتقاضى

التعويض المقرر لرئيس مجلس الإدارة . وكان يأخذ من هذا الواقع حجة ليدفع حجج اخصامه من النواب السائلين . ولكن هذه الحجج جميعاً لا تقوم على اساس قانوني :

١ - لأن المؤسسات العامة وان تكن مستقلة ادارياً ومالياً فهي لا تخرج عن كونها جزءاً من دوائر الدولة ، والقيمون عليها هم موظفون يقومون بوظيفة عامة .

٢ - لانه لا فرق بالنظر للغاية من دفع الاجر ، بين الراتب والتعويض . لان هذا الاجر هو الذي يمكن ان يؤثر على حرية النائب في ممارسة حق الرقابة . فسواء اُسْمِي تعويضاً ام راتباً تبقى النتيجة واحدة .

٣ - ان امتناع رئيس المصلحة عن قبض التعويض المخصص له كرئيس لمجلس ادارتها لا تأثير له في الموضوع ايضاً لان الاصل ان الوظيفة مأجورة Une fonction rétribuée واذا امتنع هو شخصياً عن قبض تعويضها تعففاً او لسبب آخر فان غيره من النواب قد لا يتمتع (وهذا ما حصل مع رئيس مصلحة الليطاني) فضلاً عن ذلك ان الاجر (اي الراتب او التعويض) قد يستوفيه النائب نفوذاً معنوياً ربما تريد قيمته اضعاف الاضعاف عن الاجر المادي .

ولما وضع مشروع قانون الانتخاب الحالي المؤرخ في ٢٧ نيسان سنة ١٩٦٠ تدورك هذا الامر بنص صريح يمنع الجمع بين النيابة وبين اية وظيفة عامة « ورئاسة وعضوية مجلس ادارة مؤسسة عامة » . ولم يأت النص على ذكر التعويض او الراتب ، لكي لا يبقى مجال للتفسير المعاكس لنية المشرع ، كما حصل في امر تعيين رئيسي مصلحة التعمير ومصلحة الليطاني .

وفي سنة ١٩٦٠ انتخب النائب الشيخ نديم الجسر مفتياً لطرابلس ولم يستقل من النيابة ولم يفصل منها بحجة انه لا يقبض راتباً بل يقبض تعويضاً . ولذلك تدورك ايضاً هذا التفسير الخاطيء في النص الجديد بالقول صراحة

« لا يجوز الجمع بين النيابة وبين اية وظيفة دينية يتناول صاحبها راتباً او تعويضاً ما من خزانة الدولة » .

لقد ذهب المشرع في النص الجديد الى الغلو في قطع الطريق على كل تفسير يتعلق بالجمع بين النيابة والوظيفة او اية مهمة اخرى توكل اليه .

فالنص القديم كان يميز للحكومة انتداب النائب بعد موافقة المجلس النيابي « لمهمة سياسية خارجية مؤقتة غير داخلية في ملاكات الدولة لمدة ستة اشهر على الاكثر غير قابلة للتجديد »

ولكن النص الجديد سكت عن هذه النقطة متعمداً لغاءها فلم يعد بوسع الحكومة في ظل هذا النص ان تنتدب النائب لاي مهمة سياسية في الخارج (تفتيش السفارات مثلاً كما حصل سنة ١٩٥٥ عندما انتدب النائب السيد اديب الفرزلي لهذه المهمة ، او تعيين النائب سفيراً كما حصل سنة ١٩٤٤ عندما عين النائب السيد كميل شمعون سفيراً للبنان في لندن والنائب السيد يوسف سالم سفيراً للبنان في القاهرة)

وابعاً - ما هي النتيجة التي تترتب على (التامع) ؟

نحسب المادة ٢٩ على ذلك بالقول : « كل موظف ينتخب نائباً يعتبر منفصلاً حكماً من وظيفته اذا لم يبلغ رفضه عضوية المجلس النيابي خلال شهر يلي اعلان نتيجة انتخابه » .

وعلى ذلك فان انتخاب الموظف نائباً هو قانوني . والموظف المنتخب نائباً يدخل الى المجلس ، ولكنه لا يقدر ان يحتفظ بوظيفته بل يجب عليه ان يختار . واختياره بموجب النص ضمني يستنتج من عدم تبليغه رفض عضوية مجلس النواب .

خامساً - النائب الذي يعين في وظيفة عامة :

كانت المادة ٢٤ من قانون ٩٥٧ والمرسوم الاشتراعي رقم ٦ المؤرخ في ٤

تشرين ثاني سنة ١٩٥٢ تنص على ان : كل عضو من اعضاء المجلس النيابي يعين في وظيفة عامة ذات راتب يعد منفصلاً عن المجلس بمجرد قبوله لها .

والقرار رقم ٢ المؤرخ في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ المتعلق بانتخاب النواب نص في المادة ٢٨ على ان « كل عضو من اعضاء المجلس النيابي يعين او يرقى الى وظيفة عامة ذات راتب يعد منفصلاً عن المجلس بمجرد قبوله لها » .

اما قانون نيسان سنة ١٩٦٠ فلم يتعرض البتة لهذه الناحية . ولا نظن أنه رمى الى الغائها ، ولكن واضع المشروع لم يكن دقيقاً في وضع النصوص فاهملها باعتبار ان المفهوم المخالف يستنتج استنتاجاً *Argument à contrario* (١) وفي ظل القرار رقم ٢ سنة ١٩٣٤ فصل المجلس النيابي من النيابة النائب السيد اميل اده للاسباب الآتية :

في سنة ١٩٤٣ قام المجلس النيابي بتعديل الدستور اللبناني في عهد حكومة السيد رياض الصلح فلم يرق هذا الامر للمفوض السامي الفرنسي «هلو» الذي كان يتمتع بسلطة واسعة بموجب القوانين النافذة وفي جملتها حق التشريع . فأصدر قراراً بجل مجلس النواب واعتقال رئيس الجمهورية وبعض اعضاء الحكومة وقراراً آخر مؤرخاً في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ ، بتعيين السيد اميل اده رئيساً للجمهورية ، وقد قبل الرئيس اده الوظيفة ومارسها حتى الثالث والعشرين من الشهر نفسه . ثم الغي قرار المفوض السامي واعيدت الحكومة والمجلس اثر مظاهرات دامية قامت في مختلف انحاء البلاد .

وفي اول كانون الاول سنة ١٩٤٣ قدم النائب السيد هنري فرعون الى المجلس اقتراحاً « بشجب موقف احد اعضاءه السيد اميل اده » وطلب من الحكومة ان « تتقدم من المجلس باقتراح العقوبة التي يجب ان تنزل به » .

(١) ان استنتاج المفهوم المخالف يقوم على المقارنة بين حالة اشار اليها المشرع وحالة معاكسة فتطبق على هذه الحالة الاخيرة حلول مناقضة لاختلاف الالة .

وتقدم النائب السيد حميد فرنجيه باقتراح يتمنى فيه على الحكومة التقدم بمشروع قانون لحماية الدستور . وقد نفذت الحكومة اقتراح السيد فرنجيه وتقدمت بمشروع من مادة وحيدة ترمي الى جعل المواد (٢٧٠ الى ٣٤٩) من قانون العقوبات الجديد نافذة فوراً .

وفي جلسة ٣١ اذار سنة ١٩٤٤ شرع المجلس بدرس مشروع القانون المذكور .

وبعد ان تلي تقرير اللجنة ، اثار النائب اميل لحود الشق الثاني من الموضوع ، وهو الاقتراح المقدم من السيد فرعون ، والمتعلق «بوضع تدبير لمقابلة الاعمال التي اثارها السيد اميل اده نائب جبل لبنان » فقامت في المجلس بهذه الشأ المناقشة التالية :

جورج عقل - هذا خارج عن الموضوع (١)
الرئيس - لكل نائب الحق ان يسأل وان يناقش . والحكومة طرخت على المجلس قانون حماية الدستور فلها حق الكلام (٢) .

رئيس الوزارة - ارجو الى عطوفة الرئيس ان ينبه المستمعين الى ان يحتفظوا بهدوئهم ويتركوا للمجلس ان يبدي رأيه في موضوع هام كهذا وارجو ان يتلى اقتراح السيد هنري فرعون لاني لم احضره معي (٣) .

الرئيس - ارجو من الحضور ان يحافظوا على النظام والهدوء . ولا يجوز لاحد منهم ان يجذ او يستنكر عملاً ، او يسمع صوته الى النواب . ومن خالف هذا اخرجته حالا من القاعة . والآث ليتل اقتراح هنري بك فرعون (٤)

فتلا الكاتب الاقتراح التالي :

ان مجلس النواب ، على اثر الحوادث المؤلمة التي هزت لبنان واثارت الامة

وكادت تذهب باقدس معانيها القومية ، يشجب بشدة موقف احد اعضائه اميل اده . وهو موقف يقابله المجلس والشعب اللبناني بالسخط والاستنكار الشديدين ، ويطلب من الحكومة ان تتقدم من المجلس باسرع ما يمكن باقتراح العقوبة التي يجب ان تنزل به ، وينتقل الى جدول الاعمال .

بيروت في اول كانون الاول سنة ١٩٤٣ نائب البقاع : هنري فرعون

رئيس الوزارة - ان هذا الاقتراح اتى الى الحكومة منذ اشهر ، فدرسته درسا عميقاً وقلبت اوجه الرأي فيه ثم حددت موقفها منه ، وكان ذلك منذ ايام وانتظرت من المجلس ان يسألها الاجابة عنه ، فهي اذن على استعداد لان تبدي رأيها ، طالما ان الاقتراح وجه اليها بواسطة احد النواب ، وبناء على قرار من مجلسكم الكريم . ان الحكومة رأت بعد البحث والدرس ان السيد اميل اده تنطبق عليه المادة ٢٨ من قرار رقم ٢ تاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ الذي يقول : « ان النائب الذي يعين لوظيفة ذات اجر ويقبل ويمارس يعتبر مستقلاً لمجرد قبوله هذه الوظيفة هذا هو جواب الحكومة فاذا اردتم ان تقرروه فهذا عائد لكم » .

امين السعد - هل نبحث الآن قانون الجزاء ام اقتراح هنري بك فرعون . لقد راجعت جدول اعمال الجلسة ، فلم اجد ضمن المواد ذكراً لهذا . والقانون الداخلي يحول دون بحث المواد التي لم يرد ذكرها في الجدول ، فاقترح هنري بك حشراً حشراً في جدول الاعمال (٦) .

الرئيس - اذا رجع حضرة النائب الى النظام الداخلي ، وجد بين مواد مادة تنص ان نصف الساعة الاولى يخصص للاقتراحات والسوالات . اما وقد طرح هذا السؤال فمن حق المجلس التناقش به (٧) .

جورج عقل - هل نبحث قانون الجزاء الذي بين ايدينا ام جواب الحكومة على اقتراح السيد فرعون ؟ اما وقد تلي علينا مشروع قانون الجزاء ، فاني اقترح بحته ، ثم نعود الى بحث جواب الحكومة على اقتراح هنري بك لانه لا يجوز ان نرج موضوعاً في موضوع آخر .

اميل لحود - انا لم اقصد ان ازج شيئاً ، لانني استندت في كلامي على النظام الداخلي الذي يسمح في النقاش في النصف الساعة الاولى . واستعملت حق كنيائ لا بداء رأيي في موضوع خطير . اما وقد ابدت الحكومة رأيها في قضية السيد اميل اده التي تنطبق عليها المادة ٢٨ من قرار رقم ٢ فاني اذكر المجلس وهو حامي الامة بان الامة قالت كلمتها فيه ، وعفا الله عما مضى واقترح على المجلس تطبيق المادة المذكورة بحقه واليكم اقتراحي :

لما كانت المادة ٢٨ من القرار رقم ٢ الصادر في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ تنص على ان كل عضو من اعضاء المجلس اللبناني يعين او يرقى الى وظيفة عامة ذات راتب يعد منفصلاً عن المجلس بمجرد قبوله لها .

ولما كان السيد اميل اده قبل ان يتعين بتاريخ ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ في وظيفة عامة وان يمارسها .

فلهذه الاسباب :

يقرر مجلس النواب اعتبار السيد اميل اده منفصلاً عن المجلس ، وابلاغ الحكومة قراره هذا للعمل بمقتضاه .

بيروت في ٣١ اذار سنة ١٩٤٤ الامضاء : اميل لحود (٨)

(تصديق وهتاف)

الرئيس - اذا تكرور مثل هذا العمل فانا مستعد ان اخلي القاعة فالتواب
احرار بأرائهم ولا سلطة خارجية تحول دون ابداء آرائهم
بحرية .

جورج عقل - هذه مفاجأة لا تنطبق على النظم البرلمانية . فلم تكن المجالس
النيابية يوماً دواوين محاكمات . لذلك اطلب التويت في الامر ،
وخصوصاً في اقتراح يقضي بفصل زميل حملة الشعب الى كرسي
النيابة . ثم ان لدى الحكومة اقتراحات عدة واسئلة كثيرة
نجهل مصيرها . فما بالها تجيب على احدها وتترك الباقي ؟ واذا
كانت الحكومة تحترم الدستور ، فماذا يضيرها لو تركت
الفكرة تحتبر وصارت في الجو المألوف ؟ وكيف يجوز للزميل
لحود بضرب من الوحي ، ان يفاجيء المجلس باقتراح كهذا
او يأخذ جواباً من الحكومة ويأتي ويطلب الى المجلس تنفيذ
اقتراحه ؟

وهذا القانون صنع في عهد الانتداب وقد وفرت فيه
الضمانات ، فاقترح ان تنظر لجنة من النواب في هذا الامر .
ومن باب اولى وخصوصاً اذا كان احدنا نائباً ، لا يجوز ان
يفصل من النيابة بمجرد اقتراح اتفق فريق عليه واعدته في
الدواوين السرية (٩) .

الرئيس - ارجو ان لا تمس احداً بكلام كهذا واذا اعدت الكرة
امنعك عن الكلام (١٠) .

جورج عقل - اقول واقصد المفاجآت والاقتراحات الارتجالية وانتهي قائلاً:
ان مجلسكم الموقر يجب ان يترث في موضوع كهذا ، وان
ينتخب لجنة منه تدرس القضية لترى اذا كان الاقتراح في محله
ام لا وترجعه الى المجلس ليقول كلمته فيه .

الرئيس - قدم اقتراحاً خطياً .

اميل لحود - ما كنت اريد ان اتخطى قولي : عفا الله عما مضى . اما وقد
فهم من كلامي اني اريد ان اقضي السيد اميل اده عن المجلس ،
فاني اذكر هذا المجلس بان الزميل اده قفله في وجهه ٤٥ نائباً .
واذكره ايضاً انه اراد ان يكس صوت الامة ، واذكره ايضاً
وايضاً ان اربعة اشهر كافية لاختار هذه الفكرة ، واذكره
اخيراً انه ما نزل علي وحي ولكنه وحي الامة يدوي الآن
فاطلب ان يصوت المجلس على اقتراحي .

محمد العبود - انا اريد ان ابحت في هذا الموضوع من الوجهة الشخصية .
فالقانون اذا مس يجب ان يطال كل من يمس . ولكنني اريد
ان ابحت هذه القضية من الناحية القانونية ، وان اعلم فيما اذا
كان قبول الاستاذ اده للمنصب الذي شغله مخالفة قانونية ام لا .
وهل كانت السلطة التي عهدت اليه بهذا المنصب شرعية ام لا (١١)

رئيس الوزارة - ما كنت اريد ان اطرق هذا البحث وما كنت اريد ان
ادخل في تفاصيل نحن في غنى عنها فمجال البحث واسع . قبل
السيد اده ام لم يقبل هذه امور معروفة في الظاهر والباطن .
والمادة صريحة ان المجلس لم يعترف بالتغييرات ، ولكن اميل
اده اعترف وقبل ومارس وكانت لهذه الممارسة نتائج فعلية
فظيعة .

(تصفيق)

اديب الفرزلي - رأيتم تنصرفون الى بحث نقطين الاولى قانونية هذا المشروع
والثانية فيما اذا كان اقتراح هنري بك فرعون يقدم على سواء
ام لا . ولكنني ارى نقطة ثالثة هي اجل واسمي : الاستقلال
والكرامة والشرف .

الرئيس - ورد الى اقتراح من الاستاذ عقل يطلب فيه تأجيل البحث في الموضوع من يقبل فليرفع يده .

(اقلية)

الرئيس - سقط الاقتراح - لم يبق امام المجلس الا التصديق على اقتراح الاستاذ لحود ، فمن يقبل به فليرفع يده .

(انسحب من الجلسة قبل التصويت امين السعد)

الاكثرية توافق وعددها ٣٥ صوتاً وخالف السادة : يوسف سالم ، جبرائيل المر ، وديع الاشقر ، محمد العبود ، احمد الحسيني ، جورج عقل ، اسعد البستاني ، جورج زوين .

الرئيس - قبل الاقتراح بالاكثرية . (١٢)

لقد اوردنا هذه المناقشة لانها الوحيدة من نوعها منذ ان بدأت الحياة النيابية في لبنان حتى الآن :

وفي رأينا ان القرار باعتبار السيد اميل اده مستقلاً من النيابة واقع في الاساس موقعه القانوني ، لانه نائب عين في وظيفة عامة وقبلها .

فاذا اعتبر المفوض السامي هلو سلطة شرعية لتعيين رئيس الجمهورية فان قرار التعيين بوظيفة عامة صادر عن اهله ، وقبول النائب هذه الوظيفة يجعله بحكم المستقل . واذا لم يكن للمفوض السامي الحق بتعيينه ، فانه قد غصب هذا الحق بقوة السلاح ونصب نفسه ديكتاتوراً ، ثم عين النائب في وظيفة عامة وقبلها ومارسها وفي الحالتين تنطبق عليه احكام المادة ٢٨ من القرار رقم ٢ .

غير اننا رأينا من الفائدة التعليق على المناقشات التي حصلت بهذا الشأن بكل تجرد ، وبعيداً عن الدوافع السياسية التي حملت مجلس النواب يومئذ على اصدار قراره ، وذلك لتبيان المخالفات القانونية العديدة التي ارتكبت ، وكان المبرور لارتكابها سياسياً بحثاً ، في حين كان بإمكان المجلس ان يصل الى النتيجة نفسها ،

باتباع الاصول التي نص عليها الدستور والنظام الداخلي .. ولقد وضعنا رقماً لكل قول من اقوال النواب يستحق التعليق تسهيلاً لفهم الموضوع :

(١) لقد كان النائب جورج عقل على حق عندما قال ان هذا البحث خارج عن الموضوع . فلقد شرع المجلس بدرس مشروع قانون العقوبات وتلي تقرير اللجنة عليه فلم يعد من الجائز البحث بموضوع آخر ولو كان له علاقة مباشرة به .

(٢) ولقد كان على رئيس المجلس ان ينبه النائب لحود الى الرجوع الى الموضوع لا ان يقول ان « لكل نائب الحق في ان يسأل وان يناقش » لان حق السؤال والمناقشة مقيد باصول .

(٣) ان جواب رئيس الوزراء يمكن ان يجد مبرره في الدستور الذي يعطي الوزراء الحق بالكلام عندما يطلبون الكلام . ولكن حق الحكومة بالكلام عندما تشاء وكيفما تشاء في اي موضوع كان ، معلق على شرط . (انظر البحث في حق الكلام) وهذا الشرط هو ان يكون الموضوع الغريب الذي يتطرق له الوزير مستعجلاً لا يحتمل التأجيل . وعندما يقول رئيس الوزارة انه لم يحضر معه اقتراح السيد هنري فرعون ويطلب من رئيس المجلس تلاوته فهذا يعني ان الموضوع غير مستعجل وانه يحتمل التأجيل . ولكن رئيس الوزارة غير مسؤول في نظرنا عن الخروج عن الموضوع طالما ان رئيس المجلس اذن له بالكلام فيه .

(٤) والخطأ يقع على عاتق رئيس المجلس وحده الذي سمح بقطع الموضوع الاصيل وتلاوة الاقتراح .

(٥) اما جواب رئيس الوزارة ، بان المادة ٢٨ من القرار رقم ٢ تنطبق على تصرف السيد اميل اده فهو كما قلنا في مقدمة هذه التعليقات جواب صريح .

(٦) وقول النائب السيد امين السعد بان هذا الموضوع غير داخل في جدول الاعمال وان اقتراح السيد فرعون حشر حشراً ، هو قول في محله في الواقع وفي القانون . ففي الواقع لم يكن الاقتراح مدرجاً في جدول الاعمال ، وفي

القانون لا يجوز للمجلس ان يناقش اي موضوع غير داخل في جدول الاعمال .

(٧) ولكن الرئيس يغرق في المغالطة ومخالفة القانون والواقع . فهو يشير الى نصف الساعة الاولى التي درج المجلس على تخصيصها للاسئلة الشفهية والتعليق على الاوراق الواردة ، ولقد انقضت هذه البرهة في اول الجلسة ، وانتقل المجلس الى جدول الاعمال ، وشرع بدرس مشروع القانون . ولو جاز الاخذ بنظرية الرئيس ، لأمكن قطع كل مناقشة والانتقال الى غيرها عن طريق سؤال غريب عن الموضوع يطرحه احد النواب .

(٨) ولذلك رأينا النائب لحود يسرع ويتمسك بمخالفة الرئيس ، فيزعم انه يمارس حقه بالمناقشة ضمن نصف الساعة الاولى . ونصف الساعة هذا في نية المشرع مخصص للتعليق السريع على الاوراق الواردة ، او الاسئلة الشفهية البسيطة ، لا للمناقشة في موضوع خطير يتعلق بفصل نائب من النيابة .

(٩) وبالنظر لخطورته ، لم يكن غريباً ان نسمع النائب جورج عقل يقترح احواله على لجنة خاصة تدرسه وتقرر بشأنه ما تراه وترجع الى المجلس ليقول كلمته فيه .

(١٠) ولم يكن من حق الرئيس ان يهدد النائب بمنعه عن الكلام لانه لم يمس احداً .

(١١) وكذلك لم يكن غريباً تساؤل النائب محمد العبود عما اذا كانت السلطة التي عهدت الى النائب السيد اده بالمنصب هي سلطة شرعية ام لا . ولو ان المجلس احال القضية الى لجنة خاصة ، ودرسها في جو هادئ وببعد عن الدوافع السياسية لكان بالامكان الوصول الى النتيجة نفسها دون الحاجة الى خرق القانون .

(١٢) ولكن رئيس المجلس ، انصياعاً لرأي الاكثرية اصر على طرح الاقتراح للتصويت وفاز بالاكثرية .

سادساً - حالات التنازع الجديدة في قانون الانتخاب الصادر في ٧ نيسان

سنة ١٩٦٠ :

كان التنازع في النصوص التي سبقت قانون ٧ نيسان سنة ١٩٦٠ مقتصرأ على الموظفين . وكذلك كان الحال في القوانين الفرنسية . ولكنه لوحظ في لبنان ، كما لوحظ في فرنسا انه يجب ان يمتد الى غير الموظفين ، باعتبار ان الجمع بين النيابة وبين طائفة من المصالح الخصوصية له محاذير كثيرة . ولذلك عمل المشرع في القانون الجديد على ازالة الالتباس والغموض فيما يتعلق بتفسير عبارة «وظيفة عامة» فادخل في فئة الوظائف المتنازعة مع النيابة «رئيس واعضاء مجلس الادارة في مؤسسة عامة» او اية وظيفة في المؤسسات العامة وفي البلديات .

كما انه احدث تنازعاً جديداً بين النيابة وبين :

١ - اية وظيفة في الشركات ذات الامتياز . وحكمة ذلك ان لا يسخر النائب نفوذه لمصلحة الشركة التي يعمل فيها .

ب - اية وظيفة دينية يتناول صاحبها راتباً او تعويضاً من خزانة الدولة . ومع ان وظيفة الافتاء في لبنان هي وظيفة انتخابية ، والمبدأ العام ان الوظائف الانتخابية لا تتنازع مع النيابة ، فان النص عندنا قد عني جميع الوظائف الدينية سواء أكانت بالتعيين او بالانتخاب .

ج - الوكالة القانونية عن الدولة او احدى مصالحها او مؤسساتها العامة المستقلة او البلديات وحكمة ذلك هي ايضاً الرغبة في تحرير النائب من سلطة الحكومة التي يمكنها لتكسب بعض النواب الاقوياء ، ان تعطيهم وكالة عنها او عن احدى مؤسساتها فتكسب تأييدهم بالاجر الذي تدفعه لهم .

لقد كان المشروع قبل ان تعدله لجنة الادارة والعدلية يمنع على النائب ان يكون ايضاً وكيلاً للأفراد ضد الحكومة ولكن اللجنة الفت هذا النص .

د - اخذ امتياز او التزام من الدولة :

وحكمة ذلك ان الامتياز او الالتزام هو نوع من العمل التجاري .
وللتاجر مصلحة في ان يأخذ من الدولة افضل الشروط ، فاذا كان هذا التاجر
نائباً وهو الذي يصوت على الموازنة وغيرها من المشاريع المالية ، فانه يخشى
ان يستخدم نفوذه مع الدولة لمصلحة « امتياز » او التزامه .

سابعاً - اصول درس التمانع :

قلنا ان النتيجة البديهة للتمانع تختلف عن النتيجة لعدم الاهلية للانتخاب فهذه
تؤدي الى الاسقاط من النيابة « Dechéance » اما التمانع فيؤدي الى اعتبار
النائب مستقيلاً .

والاصول التي تتبع في هذا الشأن هي الاصول نفسها التي تتبع في الاسقاط
من النيابة سواء لجهة الهيئة الصالحة او الاصول في طرح الموضوع على المجلس او
الغالبية المطلوبة في قراره .

الباب الثاني عشر

الانضباط البرلمانية

Discipline parlementaire

حيثما يجتمع عدد من الناس ، يجب ان يكون ثمة قانون ينظم اجتماعهم ،
ويحمي كل واحد منهم من اهواء الغير ، لا بل من اهواء نفسه . ان
الاستقلال الذي يجب ان يتمتع به ممثلو الشعب ، لا يسمح بان يكون هذا
القانون غريب المصدر . ولذلك ، كان النظام الداخلي في المجالس على الغالب ،
الاساس الوحيد للسلطة الانضباطية التي يتمتع بها رئيس المجلس .

ان النظام الفرنسي في ظل الجمعية التأسيسية ، المؤرخ في ٢٩ تموز سنة
١٧٨٩ ، كان ينص على « ان التنبيه لحفظ النظام ، Rappel à l'ordre ،
يحكم به الرئيس ، على كل عضو لا يحترم المجلس ، او يعرض بالاشخاص . فاذا
اهمل الرئيس ذلك كان لكل عضو ان يقوم بالتنبيه » . وبتاريخ ٢١ آب سنة
١٧٩٠ حكمت الجمعية التأسيسية على احد اعضائها بتوقيفه في منزله ثمانية ايام ،
« لتقصيره الخطير في واجب الاحترام نحو المجلس » .

ولقد تناول التعديل مرات عديدة ، النصوص المتعلقة بالانضباط البرلماني ،
فكان تارة يشدد العقوبات وتارة يخففها .

الفصل الاول

في شرعية العقوبات التأديبية^(١)

١ - لا يكتب لاي مجلس البقاء ، اذا لم يتمتع بحق تأديبي ازاء اعضائه ، ولقد كرس هذا الحق في جميع الانظمة ، لا بل في بعض الدساتير . ولا يمكن المجادلة في هذا الحق ، الا اذا استعمل للقضاء على الاقلية بدلاً من حماية النظام والحرية الشخصية .

وفي سنة ١٨٧٩ قدم اقتراح في المجلس الفرنسي بإلغاء عقوبة « اللوم مع الاخراج الموقت من الجلسة » باعتبار انها تتعارض مع حق الناخبين . « اذ لا يجوز ان يجرموا من التمثيل » . وهو اقتراح كما يرى ، يهدف الى اقرار لا شرعية هذه العقوبة المادية واقرار الاقتصار على الاجراءات التأديبية المعنوية »
وفي جلسة عقدتها عمدة المجلس الفرنسي في ٢٥ حزيران سنة ١٨٧٩ طرح السؤال التالي :

هل يجب ان تكون العقوبات معنوية ، بالنظر لطابعها الخاص ، او بالنظر لكونها مستمدة من احكام خاصة لا من القانون العام ، ام يجوز ان تكون ذات نتائج قسرية تمس الاموال والاشخاص ؟

وقد شرح نائب الرئيس Senard السلطة التأديبية البرلمانية بما معناه :

(١) اوجين بيار رقم ٤٥٦ وما يليها .

انه لمجرد وجود مجلس يصبح من حقه ان يحمي نفسه وان يؤمن ادارته Son fonctionnement انه جمعية انشئت بمقتضى القانون للمذاكرة ، فمن حقه ان يتخذ التدابير اللازمة لحماية حرية مذكراته ، من حقه ان يستبعد العضو الذي يحيد عن النظام . ان فرض عقوبات ، في احكام النظام الداخلي ، بحق الاعضاء الذين يشوشون المذاكرات ، لا يمكن ان يكون موضوع شك . ومنذ ان تصوت الاكثوية على المواد التي تفرض هذه العقوبات ، تصبح هذه المواد صنيع المجلس بكامله ، ولو ظهر اختلاف في الرأي اثناء مناقشتها . فكل عضو في المجلس يجب عليه ان يخضع للنظام الذي اقرته الاكثوية .

« من اين استقى البرلمان الانكليزي الحق بفرض عقوبات اشد من العقوبات التي يفرضها النظام الفرنسي ؟ انه استقاها من وجوده ، من ضرورة تأمين نظامه . »

« لقد اثبتت مسألة الحرمان من التعويض . اليس الحرمان من التعويض عقوبة طبيعية ضد من لا يقوم بواجبه ؟ »

« والتوقيف ؟ الا يجد مبرره في ضرورة حماية المجلس ، وفي ضرورة منع اعضائه من تشويش المذاكرات ؟ »

« ان الذين يطلبون ان تفرض هذه العقوبات بالقوانين والدساتير يخطئون . ان التدابير اللازمة لحماية النظام في المجلس ليست من نطاق القانون ، بل من نطاق النظام . يجب ان تتمكن الاغلبية من العمل بدون تشويش . »

« فاذا حصلت بلبلة في اجتماع ما فيجب حتما قمعها . وهذا العمل لا يس ابدأً بحقوق الاقلية ، اذ ليس للاقلية ان تحول دون الاغلبية وتنفيذ واكلتها . »

وفما يتعلق بالحرمان من التعويض بنص في النظام الداخلي ، وهي مقرر بنص في القانون ، قال النائب (نينار) ما معناه :

« ان التعويض النيابي هو اجر عن الوقت الذي ينحصره النائب للمصلحة العامة »

« فالنائب الذي بتغيب بدون عذر ، يكون حرمانه من تعويضه شرعياً طيلة غيابه ، لانه يجوز ، بدون اذن ، الوقت المخصص للمصلحة العامة في سبيل مصلحته الشخصية »

« والنائب الذي يخل بالنظام ، النائب الذي لا يكتفي بالتخلي عن تنفيذ وظيفته فحسب ، وهي وكالة تفرض عليه درس مصالح الامة ، بل انه يمنع زملاءه عن تنفيذ وظيفتهم ، ليس من العدل ان يحرم من حقه بالاجر الذي يتقاضاه لقاء ممارسته النيابة ؟ » .

وفما يتعلق بعقوبة التوقيف ، لاحظ الرئيس غامبتا : « ان التوقيف المنصوص عليه في النظام لا يشبه في شيء الحبس الذي تقرر المحاكم ، انه لا يسود سجله العدلي لانه ليس عقوبة بقدر ما هو وسيلة حماية » .

واضاف الرئيس غامبتا : « لا شك ان المجلس يتجاوز حقوقه اذا اراد ان يسجن مواطناً ليس عضواً في مجلس النواب . ولكن توقيف النائب ليس اكثر من وسيلة مادية للدفاع ، ضد النائب الذي يعكر النظام ... »

وفما يتعلق بعقوبة الابعاد من المجلس ، لوحظ ان الابعاد ثلاثين جلسة مبالغ فيه ، وان الابعاد عشر جلسات يكفي . وقد رد تقرير اللجنة على هذه الملاحظة ، بان العقوبة في القانون العام تفرض بنسبة فداحة العمل الجرمي . فيجب ان تكون كذلك تدابير النظام الداخلي ، للتمكن من فرض العقوبة متناسبة مع خطورة المخالفة .

ولقد صوت المجلس بالنتيجة على جميع هذه العقوبات في جلسة اول كانون الاول سنة ١٨٧٩ .

٢ - كل احتجاج على عقوبة يقدمه النائب المعاقب بموجب النظام الداخلي ، لا يبلغ الى المجلس ويجب على الرئيس ان يمنعه من تلاوته في الجلسة . ولكن للنائب ان يفسر تصرفه الذي استحق العقوبة فينظر عندئذ باعفائه منها ، ولا

تقبل العقوبة التأديبية الصادرة عن المجلس اي طعن امام مجلس الشورى او اعتراض امام المحاكم العادية .

وفي سنة ١٨٧٩ حكم على نائب بعقوبة استلزمته حرمانه من التعويض ، فأقام الدعوى على مفوض المالية في المجلس طالباً الزامه بدفع قيمة التعويض بحجة انه مقرر بحكم القانون ، وانه لا يمكن للنظام الداخلي ان يلغي ما قرره القانون . وقد حكم برد الدعوى بداية واستئنافاً وعللت محكمة الاستئناف حكمها بما يلي :

« بما ان دعوى المدعي ، ترمي مباشرة الى البحث في القوة الالزامية لنظام مجلس النواب ، والى اعادة النظر في تدبير تأديبي طبقه المجلس بحق احد اعضائه . وبما ان السلطة القضائية لا تقدر «ون ان تخرق مبدأ تفريق السلطات ، ان تنظر في مثل هذه الدعوى . وبما ان مجلس النواب هو جزء من السلطات العامة يتمتع بالسيادة ، وبهذه الصفة تكون اعماله ، ولا سيما نظامه المصدق عليه في جلسة عامة ، غير واقعة ضمن نطاق تقدير المحاكم . لذلك تقرر رد الاستئناف »

وعملاً بهذه المبادئ لا تعتبر جريمة حجز حرية ، توقيف النائب تنفيذاً لعقوبة تأديبية لفظها المجلس ضده بالاستناد لاحكام النظام الداخلي .

الفصل الثاني

في تطبيق العقوبات

عندما نقل نظامنا الداخلي القديم لسنة ١٩٣٠ عن النظام الفرنسي تبني سلسلة العقوبات نفسها المعينة في هذا النظام ^(١) وهي :

ا - التنبيه الرجوع الى النظام .

ب - التنبيه مع التسجيل في محضر الجلسة .

(١) انظر اوجين بيار رقم ٤٦ ، وما يليها .

ج - اللوم المجرد .

د - اللوم مع الاخراج الموقت من الجلسة .

كما نص على عقوبات مالية وعلى النشر بصورة اصلية وبصورة اضافية .

فما هي العقوبات المفروضة في النظام الحالي ، وعلى اي المخالفات تطبق كل عقوبة منها ؟

أ - لقد عين النظام القديم لكل نوع من المخالفات ، العقوبة التي ثلاثها ، الامر الذي لم يفعله نظامنا الحالي ، مكتفياً بوضع سلسلة العقوبات كما يلي :

المادة ١٠٩ : تتخذ بحق النائب الذي لم يحافظ على نظام الجلسات ونظام الكلام فيها الاجراءات التالية حسب الترتيب ادناه :

١ - التنبيه للرجوع الى النظام .

٢ - التنبيه مع تسجيله في محضر الجلسة .

٣ - اللوم مع تسجيله في المحضر .

٤ - الاخراج من الجلسة .

ان العقوبات الواردة في الفقرتين الاولى والثانية ينزلها الرئيس ، اما العقوبات الباقية فلا بد فيها من قرار من قبل المجلس .

ولقد كانت العقوبات في المجلس الفرنسي تطبق على الوجه التالي : (١)

أ - كل خطيب حاد عن النظام ، او قاطع احد الخطباء ، او حقر احداً ، او جهر بما يعكر النظام ، تنزل به عقوبة « التنبيه الى النظام » .

وقد حوالت تستلزم « التنبيه الى اللباقات » الذي هو اكثر فعالية من التنبيه الى النظام . وفي احدى جلسات المجلس في فرنسا طرح الرئيس على التصويت سؤالاً فسمع نائباً يسارياً يقول : هوب . فقال له الرئيس : ان اشد عقوبة يمكن ان تنزل بمن سمح لنفسه بهذه المقاطعة هو نشر اسمه في « Moniteur »

(١) انظر اوجين بيار رقم ٤٦٢ وما يليها .

(وهي عبارة تعني ارساله الى المعلم) - لان هذه المقاطعة تكشف عن عدم تهذيب » .

ولا يمكن لنائب التملص من العقوبة التأديبية بتلاوة مقال في احدى الجرائد يتضمن تحقيراً للحكومة ، والاحتجاج بأنه غير مسؤول عن هذا التحقير .

ب - كل طعن في قرارات المجلس المتخذة حسب الاصول ، يستلزم عقوبة التنبيه الى النظام ، وكذلك الاحتجاج على قانون صوت عليه المجلس نهائياً .

ج - ان التصفيق الذي يعصف اثناء اعلان نتيجة التصويت يشكل مظاهرة ممنوعة بالنظام . فالتصفيق يعكر النظام ويمكن للرئيس منعه .

د - يمكن ان ينبه الى النظام كل خطيب ، لا بسبب هذا المقطع او ذاك من خطابه فحسب ، بل من اجل مجمل خطابه ايضاً .

هـ - ينبه الى النظام كل نائب يوجه استجواباً الى نائب . ويمد بمثابة الاستجواب من نائب لنائب ، تلاوة محضر يظهر جهة التصويت التي اتبعها النائب .

و - كل نائب يوجه سؤالاً الى احد الوزراء ويتعرض بالسؤال الى شخص الوزير ، ينبه الى النظام .

ز - ان القول ان احدى لجان المجلس لم تقم بواجبها يستلزم التنبيه الى النظام .

ح - لا يجوز في الجلسة العلنية الاستهتار بأقوال قيلت في احدى اللجان . وفي احدى جلسات المجلس الفرنسي ، قال احد النواب انه سيتلو عليهم اقوالاً دونها اثناء درس الموازنة فقاطعه الرئيس غامبتا قائلاً :

الفت نظرك ، الى انه ليس من العرف البرلماني ، ان يذكر من على المنبر ، ما حصل في اللجان .

اذ ليس في ذلك ما يضيفي على اقوالك شيئاً من الصحة . اقول هذا قبل ان اعرف ما ستقول ، وذلك لكي لا تكون في المجلس سابقة . ان بين يدي المجلس محاضر ووثائق ، يحق لكل عضو الرجوع اليها . ولكن لا يبدو لي ، ان من حقك ان تعلن من على المنبر ، اقوالاً للنواب او للحكومة قيلت في اللجنة . اذ لا يجوز لك ان تشير الى شيء غير مدون في المحضر ... »

ط - اذا تعرض الخطيب لهيئة او لشخص بالتحقير ، او تناول حياته الخاصة ينبه الى النظام .

٢ - لقد اجمعت معظم هذه المخالفات عندنا بالمادة ٥٦ من النظام الداخلي ، وعينت عقوبتها في المادة ٥٧ فما هي احكام هاتين المادتين ؟

١ - المخالفات والعقوبات

منع الكلام

علمنا ان الرئيس وحده يدير المناقشات ، فكما يأذن وحده بالكلام فهو وحد يمنعه ويقاطع الخطيب . فما هي الحالات التي خول النظام الرئيس فيها ان يمنع الكلام بدون قرار من المجلس ؟

لقد عدت المادة ٥٦ هذه الحالات فقالت : « للرئيس حق منع الخطيب عن الكلام - بلا قرار من المجلس - في المواضيع الآتية :

اولاً - اذا تصدى الخطيب للكلام بدون اذن من الرئاسة . وقد رأينا ان للرئيس ان يمنع عن الكلام ، حتى الوزير ، اذا شرع فيه قبل ان يأذن له الرئيس .

ثانياً - اذا ذكر الخطيب اسم رئيس الجمهورية بغير عنوانه الوارد في الدستور او تعرض له بمس الكرامة او ذكر مسؤوليته في غير ما نص عليه الدستور .

لا يجوز أن يحشر اسم رئيس السلطة الاجرائية في مناقشات المجلس فاذا تعرض احد النواب لذكره توجب عليه ان يذكره بعنوانه الوارد في الدستور . لقد كانت هذه الفقرة موضع تساؤل الكثيرين من النواب . فماذا تعني عبارة « اذا ذكر الخطيب اسم رئيس الجمهورية بغير عنوانه الوارد في الدستور » ؟

- ان الدستور قد سمى رئيس السلطة الاجرائية « رئيس الجمهورية » فلا يجوز للخطيب اذا تكلم عن السلطة الاجرائية ان يسميه مثلاً الملك ، او الدكتاتور ، او السلطان ، او اسماً آخر يطلق في الدساتير على رؤساء الدول . فان فعل يمنعه الرئيس عن الكلام .

- اما التعرض لرئيس الجمهورية بمس الكرامة فهو ان ينسب اليه اي عمل لم ينص الدستور على مسؤوليته فيه .

فمن المقرر ان « لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته الا عند خرقه الدستور وفي حال الخيانة العظمى »

اما فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة . ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم او لعلي خرق الدستور والخيانة العظمى الا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع اعضائه الخ ... (المادة ٦٠ من الدستور) .

لقد اشارت هذه المادة الى تبعتين على رئيس الجمهورية :

تبعة تخضع لنص الدستور وهي الناشئة عن الخيانة العظمى وخرق الدستور . وتبعة تخضع للقوانين العامة وهي الناشئة عن الجرائم العادية .

فاما الاولى فيحق للنائب ان يتعرض لها في خطابه ولا يحق للرئيس ان يمنعه لانها ليست « مسؤولية عن غير ما نص عليه الدستور » .

واما الثانية فلا يحق للنائب ذكرها لان الدستور قد اخضعها للقوانين العامة

فتعتبر خلافاً للاولى ، « مسؤولية في غير ما نص عليه الدستور » .

ثالثاً - اذا ذكر الخطيب عبارات تحقير بحق احزاب المجلس او احد النواب او اللجان ،

لقد شملت هذه الفقرة ثلاث فئات : ١ - احزاب المجلس

٢ - احد النواب

٣ - اللجان

فاذا وجه التحقير الى احد الاحزاب فان منع الرئيس الخطيب عن الكلام ، لا يحول دون حق اي عضو من الحزب المحقر ان يتذرع بنص المادة ٦٣ التي تعطيه حق الاولوية بالجواب فوراً ومرة واحدة اذا تعرض لشخصه خطيب اثناء المناقشة . لأن التحقير الذي يوجه الى حزب ما انما يوجه الى كل عضو من اعضائه .

ويكون الامر كذلك ايضاً اذا كان التحقير موجهاً الى احد النواب . اما اذا كان التحقير موجهاً الى احدى اللجان ، فان تدخل رئيس المجلس وحده يكفي . وليس لرئيس اللجنة او مقررها او احد اعضائها ان يتذرع بنص المادة ٦٣ الآتفة الذكر (١) .

رابعاً - اذا تعرض الخطيب لهيئة او شخص بالتحقير ، او تناول حياته الخاصة ما لم تكن الاقوال مؤيدة بحكم قطعي من احدى المحاكم .

ان هذه الفقرة كالـكثير من غيرها من نصوص نظامنا الداخلي تخالف مقصد المشترع اذا طبقت بحرفيتها . فهي تشير الى حالتين :

١ - تعرض الخطيب لهيئة او شخص بالتحقير .

٢ - تناول حياته الخاصة .

(١) اوجين بيار رقم ٩٠٨

ويبدو من ظاهر النص انه يبيح التحقير ويبيح تناول الحياة الخاصة اذا كانت اقوال الخطيب مؤيدة بحكم قطعي من احد المحاكم .

واذا نحن رجعنا الى مصدر تشريعنا وهو النظام الفرنسي لوجدنا تفريقاً بين الحالتين :

حالة التعرض لحياة الغير الخاصة ، وهي حالة يحق للرئيس منعها سواء كان هنالك حكم قطعي يؤيد اقوال الخطيب او لم يكن .

وحالة التحقير اي الادلاء بوقائع يمكن ان تخرج كرامة الغير ولم تكن قد ثبتت بالقضاء .

Le President a le droit d'interdire à un orateur l'allégation de faits qui peuvent être blessants pour des tiers et qui n'ont pas été prouvés en justice

وفي جلسة ٢٦ كانون الاول ١٨٨٢ شرح الرئيس بريسون Brisson هذه القاعدة بقوله :

« اذا لم تكن الوقائع التي يتكلم عنها الخطيب موضع تحقيق قضائي ، واذا كانت هذه الوقائع لم تثبت بالتحقيق القضائي ، فانه يستحيل علي ان اسمح بالكلام عنها . انني اتوسل الى المجلس ان لا يعمل على انحطاط النظام البولماني بالسماح بمثل هذا الهجو الشخصي »

« فعندما يذكر على المنبر اسماء اشخاص او تورد وقائع يثبت كذبها بعد ايام ، فان رئيس المجلس سيتلقى من الاشخاص الذين تناولهم الكلام ، رسائل يطلب اصحابها تلاوتها في المجلس لتكذيب الوقائع التي اثبتت . والرئيس لا يقدر ان يدخل الى المجلس احتجاجات من اشخاص غريباء عنه . فلأجل الحفاظ على النظام لا يجوز التكلم عن وقائع يمكن ان تكون موضوع جدل في المجلس » (١) .

(١) اوجين بيار رقم ٩١١ و ٩١٨ .

ولا شك ان المشروع قد ادرك هذه الصعوبات عندما وضع نظام ١٩٣٠ .
ولذلك جاء النص في هذا النظام باتاً جازماً يخالف بمعناه ومبناه النص الحالي :

فالرئيس بمقتضى المادة ٤٤ من النظام القديم يمنع الخطيب عن الكلام :

« اذا تكلم الخطيب عن حياة شخص خصوصية او عن ثروة احد الاشخاص
خصوصاً ، اذا كانت هذه الاقوال غير مؤيدة بحكم قطعي من احدى المحاكم »

وهذا يعني ان التكلم عن حياة الغير الخاصة ممنوع من الاصل .

وان هذا المنع مؤكد « خصوصاً » في حال عدم تأييد الاقوال بحكم
قطعي .

ولقد ختمت المادة بعبارة تخالف رأي الرئيس بريسون القائل بعدم تلاوة
التكذيب الذي يرد من اشخاص غرباء عن المجلس وهذا نصها :

« فاذا وقعت مثل هذه المناقشات في جلسة سابقة وكتب الشخص الذي
ورد ذكره دفاعاً عن شخصه وارسله للرئاسة حق للرئيس ان يتلو هذه المكاتبة
في المجلس » .

خامساً — اذا خرج الخطيب في كلامه عن الموضوع الذي من اجله اذن له
بالكلام .

ان خروج الخطيب عن الموضوع كان في النظام القديم موضوع مادتين
مستقلتين هما المادة ٦٣ و ٦٤ ونصها :

« لا يجوز للتكلم الخروج عن الموضوع الذي طلب الكلام فيه فاذا خرج
استرده الرئيس اليه » .

« واذا رد الرئيس الخطيب مرتين الى الموضوع المطروح للبحث ولم يرتد ،
استشار الرئيس المجلس فيما اذا كان يجب منع الخطيب من الكلام في الموضوع
نفسه خلال المدة الباقية من الجلسة . وعلى المجلس ان يتخذ قراراً بذلك بلا

مناقشة ويرفع الايدي . فاذا حدث استنباه بخصوص الاستثابة للتعليق اكمل
الخطيب كلامه » .

ولقد حلت المادة ٥٧ من النظام الحالي محل المادة ٦٤ القديمة المتعلقة بتنبيه
الخطيب الى الرجوع للموضوع .

غير ان المادة ٥٧ هذه قد شملت الحالات الخمس التي ورد ذكرها في المادة
٥٦ والمتعلقة بحق الرئيس بمنع الخطيب عن الكلام ومنها خروج الخطيب عن
الموضوع فقالت :

« اذا امتنع الخطيب عن اتباع اشارة الرئيس نبيه الرئيس الى وجوب
الامتنال مرة اولى ثم مرة ثانية . فاذا لم يمثل استشير المجلس في اخراج الممتنع
من الجلسة او في منع حضوره الجلسات مدة معينة » .

لقد كان للرئيس بموجب النظام القديم ان يمنع الخطيب عن الكلام بدون
تنبيه عندما يتعرض مثلاً لشخص بالتحقير او عندما يذكر اسم رئيس الجمهورية
بغير عنوانه الوارد في الدستور . ولكن الرئيس لم يكن يمارس هذا الحق في
الواقع بل كان ينبه الخطيب قبل ممارسته . ولذلك عمد المشروع في نظام ١٩٣٠
الى تعديل القاعدة والزم الرئيس بالتنبيه في اي من الحالات التي يحق له فيها
منع الخطيب من الكلام بدون قرار من المجلس .

ان قاعدة تنبيه الرئيس للخطباء مستوحاة من النظام الفرنسي الذي اخذت
عنه المادتان ٦٣ و ٦٤ من نظامنا القديم ولم تتناول مثله الا حالة خروج الخطيب
عن الموضوع .

وفي التعليق على حق الرئاسة بالتنبيه يورد العلامة اوجين بيار طائفة من
الحالات التي يمارس فيها الرئيس هذا الحق . (١)

(١) اوجين بيار صفحة ٩٢١ .

أ - ان سلطة الرئيس بهذا الشأن تخوله ان ينبه نائباً الى الموضوع عندما يقدم تعديلاً ويحاول عند شرحه ان يبحث في موضوع فرغ المجلس من بحثه .
ب - وله ان ينبه نائباً تعرض اثناء دفاعه عن صحة انتخابه لانتخابات سائر اعضاء المجلس التي صدقت .

وفي جلسة ٥ تشرين الثاني ١٨٦٨ نبه الرئيس Grévy احد النواب بقوله :

« ليس للخطيب الحق في ان يطعن بانتخابات صدقها المجلس . لقد كانت له عندما كانت هذه الانتخابات تحت البحث ان يتكلم عنها ما يريد . فلا يجوز للنائب دفاعاً عن انتخابه ان يطعن في انتخابات زملائه التي صدق عليها المجلس . لذلك اطلب الى الخطيب ان يضع حداً لهذه المهاترات ، وان لا يخرج عن الموضوع المطروح على المجلس وهو تصديق انتخابه ، وبأن لا يوجه الى اي من زملائه تعابير او تهماً تستلزم من جانب الرئاسة قنسيات تأسف الرئاسة ان تسوقها اليه » .

ج - واذا احتج الخطيب على ملاحظة الرئيس برده الى الموضوع وانقطع عن الكلام بحجة تقييد حرية الكلام فللرئيس الحق بأن يرد عليه لتبرير ملاحظته .

وفي جلسة ١١ كانون الاول سنة ١٨٨٠ ترك احد النواب المنبر احتجاجاً على تنبيه الرئيس له بان لا يخرج عن الموضوع فعلق الرئيس على ذلك بما معناه :

« انك تعرف جيداً ان ملاحظتي اليك هي من ضمن حقوقي ، وانها لم تستهدف حملك على ترك المنبر . واذا انت تركته فاسمع لي بان اظن واقول ، بانك لم تتوكله بسبب ملاحظة الرئيس ولكن بسبب وهن حجتك » .

هذه هي الحالات التي يتمتع الرئيس فيها بحق منع الخطيب عن الكلام بدون قرار من المجلس « وفيما عدا ذلك لا يمنع الخطيب عن الكلام الا بقرار من المجلس » (الفقرة الاخيرة من المادة ٥٦) .

ان المادة ٥٧ كما رأينا تنص على العقوبة المفروضة من اجل المخالفات المنصوص عليها في المادة ٥٦ . وهي تقوم على :

التنبيه الى النظام مرة اولى

ثم التنبيه الى النظام مرة ثانية .

ثم استشارة المجلس في الاخراج من الجلسة . وهكذا يبدو ان سلسلة العقوبات في المادة (١٠٩) لم تتبع بل قفز عن عقوبتين هما : التنبيه مع تسجيله في المحضر ، واللوم مع تسجيله في المحضر .

فهل يعني ذلك ان للمجلس ان يفرض اقصى العقوبة رأساً دون ان يمر بالسلم التأديبي ؟

- لقد وضعت هذه المادة في الاصل بالنص التالي :

يعاقب النائب الذي لم يحافظ على نظام الجلسات ونظام الكلام فيها باحدى العقوبات التالية :

١ - التنبيه للرجوع الى النظام .

٢ - التنبيه مع تسجيله في المحضر .

٣ - اللوم مع تسجيله في المحضر .

٤ - الاخراج من الجلسة .

٥ - منع النائب من حضور الجلسات لمدة معينة .

وعند درس هذه المادة جرت مناقشة بشأنها توضح نية الشارع ننقلها عن المحضر التفصيلي بالنظر لفائدتها :

غسان تويني - ان هذه المادة تقول : يعاقب النائب الذي يخ .. باحدى

العقوبات التالية الموجودة في المادة ، لا فرق بين ان تكون

العقوبة هي الثانية او الخامسة او الرابعة ، فانا اقترح ان

يكون هناك سلم للعقوبات وان يكون تدريجياً . يعاقب

النائب مثلاً بالعقوبة الاولى ، ثم بالثانية ثم بالثالثة الخ ...

الرئيس - تريد ان يكون التنبيه اولاً ، ثم التنبيه مع تسجيله في المحضر ، ثم اللوم ، ثم الاخراج من الجلسة ، ثم منع النائب من حضور الجلسات مدة معينة ؟

غسان تويني - نعم يجب ان تكون العقوبات تدريجية .

توسباط - لا يجوز ان تكون تدريجية ، فلربما سحبت انا مسدسي واطلقت منه النار فاذا تفعلون ؟ أطبقون علي الفقرة الاولى من المادة اي التنبيه ؟

هاشم الحسيني - ان هذه المادة تعاقب النائب الذي لا يحافظ على نظام الجلسات ونظام الكلام لا على من اطلق النار . اقترح ان تبدل هذه الفقرة « باحدى العقوبات التالية « ب » حسب الترتيب التالي »

غسان تويني - انني اثنى على اقتراح الدكتور هاشم الحسيني .

نزيه البزري - اقترح حذف الفقرة الخامسة من المادة المئة والتاسعة لثلاث ساء استعمالها في مواد مهمة .

واقترح النائب جورج عقل استبدال كلمة « يعاقب » بعبارة « تتخذ بحق النائب الاجراءات التالية » .

وقد طرحت على التصويت ، الاقتراحات الثلاثة ، وقبلت بالاكثرية .

وكان في المشروع مادة تقول : « ان منع النائب من حضور الجلسات يقتضي حتماً قطع مخصصاته عن المدة التي يقرر فيها منعه عن الحضور .

وقد الغيت هذه المادة بفعل الغاء الفقرة الخامسة التي تفرض عقوبة المنع من حضور الجلسات مدة معينة .

يستنتج من هذه المادة ومناقشتها :

انه لا بد في فرض العقوبات من التدرج في السلم التأديبي ، ولا يجوز ان ينتقل من الفقرة الاولى الى الثالثة او من الثانية الى الرابعة .

ولكن ما القول في التناقض بين المادة ١٠٩ والمادة ٥٧ ؟ اي المادتين يطبق بحق النائب المخالف ؟

- نحن لا نشك ان المشرع قد اخطأ في وضع المادة ٥٧ اذ لم يمكن من دافع لها مع وجود المادة ١٠٩/ ولكن بما انها وجدت وكان نص المادة ٥٧ ينقض مبدأ عاماً اقرته المادة ١٠٩ وهو وجوب التدرج في السلم التأديبي لذلك يجب في رأينا تطبيق هذه المادة الاخيرة فقط .

٢ - العقوبات ليست حصرية :

لقد رأينا ان النظام الداخلي لم ينص على مقاطعة الحطيب . فهل يعني ذلك ان ليس للرئيس ان يفرض عقوبة على النائب الذي يقاطع الحطيب ؟ ان المقاطعة هي من ضمن نظام الكلام . والمادة ١٠٩ تنص على ان تتخذ بحق النائب الذي لم يحافظ على نظام الجلسات ، ونظام الكلام فيها ، الاجراءات التالية . وهكذا يمكننا القول ان كل مخالفة لم يرد عليها النص صراحة ولكنها تدخل ضمن حدود هذا التعبير « نظام الجلسات » او « نظام الكلام » تطالها العقوبة . ولا يمكن ان يقال ان لا عقوبة بدون نص في معرض هذا البحث ، لأن العقوبات التأديبية كما رأينا لا تحمل معنى العقوبة بل هي تدابير حماية .

٣ - عقوبة النشر وقطع الراتب :

تنص المادة ١٠٨ : « اذا تكرّر غياب النائب دون عذر مشروع عشر جلسات متوالية من جلسات المجلس او جلسات اللجان ، ينشر امر غيابه في الجريدة الرسمية ، ويطبّع به اعلان على نفقة النائب يوزع في دائرة منطقتة الانتخابية ، ويقطع راتبه عن المدة التي تغيب فيها » .

لقد كان في مشروع النظام عند طرحه على المجلس مادة تقول :

تقطع مخصصات النيابة عن النائب الذي يتغيب بلا عذر في الحالات التالية :

١ - عن الايام التي يتغيب فيها عن حضور جلسات المجلس بدون اجازة .
٢ - عن الايام التي يتغيب فيها عن جلسات المجلس لمدة اطول من اجازته .
ولكن هذه المادة سقطت على الرغم من اهميتها واحتجاج عدد من النواب على الغائها .

وهكذا اصبح الحرمان من التعويض رمزياً اذ من النادر جداً ان يتغيب النائب عشر جلسات متتالية بدون عذر .

وعندما تكرر تغيب النواب في الدور التشريعي (١٩٥٧ - ١٩٦٠) ، وتبع عن ذلك تعطيل الجلسات بشكل اثار استنزاز الشعب والصحافة كما اثار نقمة النواب المواطنين ، تقدمت باقتراح لتعديل فصل العقوبات من النظام الداخلي وقد احيل الاقتراح على لجنة النظام الداخلي التي عدلته ووضعت تقريراً به قدم الى المجلس ، فوضع على جدول الاعمال ولكن لم يقر لأن النواب كانوا يتهربون عمداً من اقراره^(١) .

٤ - عقوبة الضوضاء Tumulte

١ - ان الاجراءات الانضباطية التي بحثناها في النبذات السابقة تتعلق بالمخالفات الفردية . ولكن ما هي سلطات الرئيس ، عندما يضطرب نظام الجلسات بسبب الضوضاء الجماعية ؟

ان النظام الفرنسي ، لا يسمح للرئيس في الظروف العادية ان يؤجل الجلسة دون ارادة المجلس . واما في الظروف الاستثنائية ، التي تتعذر فيها المذاكرة بسبب الضوضاء الجماعية في المجلس ، والتي يتعذر على الرئيس ان يهدئها ، فان الرئيس يتحصن بالحرس « Il se couvre » فاذا استمرت الضوضاء ، اعلن بانه سيعلق الجلسة ، واذا لم يفد هذا الاعلان ، يعلن عندئذ تعليق الجلسة وينسحب الاعضاء الى مكاتبهم . وبعد انقضاء الساعة تتابع الجلسة ، فاذا استمرت الضوضاء رفع الرئيس الجلسة وارجأها الى اليوم التالي .

(١) انظر المادة ١٥٥ من مشروع النظام الداخلي .

ب - فاذا حصلت الضوضاء اثناء عملية اقتراع بسبب اصرار احد الاعضاء على الكلام مثلاً ، فعلى الرئيس ان يتجنب تعليق الجلسة لان هذا التعليق يؤدي الى توقيف عملية الاقتراع .

ج - لقد اثبت في المجلس الفرنسي مسألة ما اذا كان يحق للرئيس ان يتابع الجلسة قبل انقضاء الساعة . وقد اقر المجلس الجواب الايجابي ، باعتبار ان الساعة المعينة في القانون هي الحد الاعلى من الوقت الذي يمكن فيه تعليق الجلسة .

٥ - المحافظة على النظام والامن في المجلس

أ - الحضور :

لاجل المحافظة على حرية المذاكرات التي يقوم بها مجلس النواب ، يجب ان تمنع اية قوة غريبة عنه ، عن الدخول الى قاعة المذاكرات .

ان المحافظة على النظام والامن ، داخل المجلس ، وحوله ، وعلى النظام فيه ، هي من اختصاص رئيس المجلس وحده ، الذي يقوم بها باسم المجلس .

وللرئيس وحده ، ان يحدد قوات رجال الامن التي يراها كافية لهذا الغرض ، فتقيم هذه القوى في الامكنة الخاصة من بناء المجلس ، وتكون تحت امرته .

ولا يسوغ لأي كان من الناس ، باستثناء الموظفين والمستخدمين ، ولأي سبب ، الدخول الى الامكنة المخصصة لجلسات المجلس .

اما الاشخاص الذين يرخص لهم بحضور الجلسات ، فانهم يجلسون في المكان المعد للجمهور ، حيث تخصص لهم مقاعد مرقمة .

ولا يجوز لاحد من الحضور ان يظهر علامات استهجان او استهجان ، بل عليه ان يجلس ملتزماً بالسكوت التام طيلة انعقاد الجلسة .

وكل فرد من الحضور يحصل منه ما يعكر صفاء الجلسة ، سواء بالحركات

او بالكلام ، يكلف بان يبرخ القاعة . فان لم يمثل ، فللرئيس ان يأمر باخراجه بالقوة وتسليمه الى الجهة المختصة اذا لزم الامر .

ان المادة (٥٥) من نظامنا الداخلي قد اشارت الى هذه الامور باختصار بقولها :

« للرئيس وحده حق المحافظة على نظام المجلس وامنه ، ويمتنع في المجلس حضور افراد القوى العامة الا بطلب منه » .

ولكن النظام القديم والعرف البرلماني صالحان للتطبيق في تفصيلات هذا الموضوع .

ب - ارتكاب النائب جريمة في مقر المجلس :

ان مبدأ صيانة المقر النيابي ، تحول دون تدخل القضاء المباشر في حال ارتكاب النائب جريمة في مقر المجلس .

ولذلك نص نظامنا الداخلي على الاجراءات الواجب اتخاذها في هذه الحالة .
المادة ١١٠ - اذا ارتكب نائب جريمة في مقر المجلس ، كان للرئيس ان يأمر بالقاء القبض عليه وابقائه في نظارة شرطة المجلس الى ان يبت بامره بحسب المواد التالية :

المادة ١١١ - في حال حدوث الجريمة المشار اليها في المادة السابقة ، للرئيس ان يسلم النائب الموقوف الى القضاء ويعلم المجلس بالامر فوراً .

المادة ١١٢ - ترفع الحصانة بناء على طلب وزير العدلية باكثرية ثلثي النواب الحاضرين في الجلسة ، وبعد ان تنظر في الطلب لجنة الادارة والعدلية .

١ - ان هذه النصوص في رأينا قاصرة عن ايفاء الموضوع حقه .

فهي اولاً ، لم تفرق بين الجناية والجنحة ، وترك الحيار للرئيس بتسليم الفاعل للقضاء او عدم تسليمه .

وقد يكون الحيار مقبولاً في حال ارتكاب جنحة ، وهذا ما يحصل كثيراً عندما يتراشق النواب بالمقاعد والمحابر ويتبادلون الصفع والضرب ولا تتعدى افعالهم هذا الحد .

اما اذا كان الجرم جنائية ، فلا نفهم كيف يكون « للرئيس ان يسلم النائب » ولا يكون « عليه ان يسلمه » .

٢ - ان مقر المجلس النيابي يكون عادة محاطاً بساحات او جنائن مسورة تعتبر من ملحقاته ، ويشملها في النصوص البرلمانية في العالم مبدأ الصيانة .

وعندما وضع نظامنا الحالي ، كان بناء المجلس الحالي ولا يزال ، محاطاً بشوارع عامة لا يمكن ان تعتبر من محيطاته المشمولة بالصيانة .

ولكن بناية المجلس لن تظل في مكانها ، والمفروض ان تنقل يوماً الى مكان يضم الى جانب البناء فسحات مسورة او محددة كملحقات للبناء . فمن الحكمة ان ينص على الجرائم التي ترتكب ايضاً في محيطات المجلس المحددة .

٣ - يجب ان يلزم الرئيس ببلاغ النيابة العامة ، خبر الجريمة جنائية كانت او جنحة ، وان يلزم ايضاً بمحجز النائب في نظارة شرطة المجلس وتسليمه الى القضاء ، في حال ارتكاب الجنائية ، وان يتروك له الحيار في حال ارتكاب الجنحة .

الفصل الثالث

في الاجازات

١ - كل من يقبل وكالة نيابية يكون قد التزم بالقيام باغابته . واول هذه الاعباء على ممثل الامة ، هو ان يحضر مذكرات المجلس . ولذلك نصت الانظمة الداخلية وبعض الدساتير ، على انه لا يحق لاي نائب ان يغيب بدون عذر مشروع وبدون ان يستأذن بالغياب .

لا بل ان بعض الانظمة ، تفرض على النائب الاستئذان بالغياب ، حتى ولو كان متديباً من قبل الحكومة للقيام باحدى المهمات .

ان الاستئذان في النظام الفرنسي يجب ان يكون خطياً ، فيحال على لجنة خاصة لدروسة . وعلى ضوء تقرير اللجنة يتخذ المجلس القرار الملائم .

٢ - على انه يمكن للرئيس في الحالات المستعجلة ان يأذن بالغياب شرط ان يعلم المجلس . وبناء على هذا الحق المعطى للرئيس ، درج المجلس الفرنسي على اعتبار النائب مأذوناً منذ ايداعه طلب الاذن بين يدي الرئيس . والمجلس يقدر المدة التي تنقضي بين ايداع الطلب والتصويت عليه ، وكأنها اعطيت بسلطات الرئيس الاستثنائية التي تجيز له في الظروف المستعجلة اعطاء الاذن بالغياب . الا ان المجلس الفرنسي قد عدل عن هذا الاجتهاد وأقر ان الاذن لا يعتبر قائماً الا من تاريخ اقراره .

٣ - ان نظامنا الداخلي لا يختلف عن النص الفرنسي في هذا الشأن : « فليس للنائب ان يتغيب عن حضور الجلسات الا باذن من المجلس . ولا يمكن ان تتعدى اجازة الغياب ستة اشهر في الفترة الواحدة ولا سنة واحدة في فترات متقطعة ، الا في حالات المرض . ويجوز لرئيس المجلس ان يأذن بالغياب مدة شهر واحد في الحالات المستعجلة شرط ان يعلم المجلس بذلك في اول جلسة يعقدها بعد اعطاء المأذونية » (المادة ١٠٧) .

ان هذا النص يختلف عن النص الفرنسي من ناحية سلطات الرئيس . فالرئيس هنا يعطي الاجازة لمدة شهر بصورة نهائية ولا يترتب عليه غير اعلام المجلس . اما في النظام الفرنسي فان اجازة الرئيس ليست نهائية ويمكن للمجلس ان يبطلها .

على ان المجالس سواء في فرنسا او عندنا او في اي بلد آخر لا تشدد عادة بحجب الاذن بالغياب عن النواب . وهذا ما حدا بالكثير من النواب ان يستعملوا هذا الحق ويستكثروا من الاستئذان بالغياب .

ولقد رأينا عند وضع مشروع النظام الداخلي ان نضع حداً لهذه الاساءة في استعمال الحق فاقترحنا حرمان النائب من نصف تعويضه عن المدة التي تريد عن ثلاثة اشهر (١) كما اننا عاجلنا بتضييق قضية الاعتذار عن التغيب وذلك بنص يفرض الاعتذار الخطي قبل انعقاد الجلسة . ووضعنا نصاً يؤول الى اعتبار النائب الذي يتأخر عن الحضور بحكم الغائب وتطبق بحقه عقوبة الحرمان من التعويض (٢) .

الفصل الرابع

احكام متفرقة

١ - تعويضات النيابة

نصت المادة ٤٨ من الدستور : ان التعويضات التي يتناولها المجلس تحدد بقانون .

والقانون الذي عين التعويضات الحالية للنواب صدق بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨ على ان يعمل به من اول الشهر المذكور . ورفع التعويض من الف ليرة شهرياً الى الف ليرة .

٢ - شارات الاعضاء

- تعمل شارات خاصة باعضاء المجلس النيابي وتكون على شكلين :

الاول - قلادة ذات سبع زوايا شعاعية في اعلاها صورة ارزة خضراء ويكتب في داخلها عبارة (الجمهورية اللبنانية) وفي اسفلها عبارة (مجلس النواب) يعلق على الجهة اليسرى من الصدر في اي وقت كان .

(١) انظر المادة ١٥٤ من المشروع .

(٢) انظر المادة ١٥٥ من المشروع .

الثانية - وشاح بالوان العلم اللبناني عرض عشر سنتيمترات ويلبس من اليمين الى اليسار تحت المعطف ، وينتهي بقلادة كبرى على شكل القلادة المبينة آنفاً ولا يلبس هذا الوشاح الا في الحفلات الرسمية .

٣ - سيارات النواب

انه في سبيل تسهيل مراجعات النواب بشأن مصالح دوائرهم الانتخابية رؤى ان تعطى سياراتهم لوحات خاصة كتب عليها « مجلس النواب » واعطيت هذه اللوحات ارقاماً صغيرة .

ترجمة بعض الكلمات والمصطلحات

Abstrait	ملتبس
Argument à contrario	الاستنتاج الخالف
Amendement	تعديل
Arbitraire	تحكيمية
Budjet cyclique	موازنة دورية (كموازنة المشروع الانشائي لخمس سنوات)
Collectives	جماعي
Attributions collectives	اختصاصات جماعية
Communication	مراسلة ، (طرح موضوع على المجلس)
Compte de gestion	حساب الدورة (اقفال حسابات الموازنة النهائية) (في اليوم الاخير من السنة المالية)
Compte d'exercice	حساب الدورة (اقفال حسابات الموازنة لا في نهاية السنة المالية بل في المدة المتسمة)
Compte - rendu	محضر تفصيلي
Contre - projet	مشروع مضاد

Inattaquable	قطعي ، غير مطعون فيه
Incompatibilité	التامع . منع الجمع بين النيابة ومهمة اخرى كالوظيفة
incontestable	اللازم ، الاخلاف عليه
indispensable	اللازم ، اللاغنى عنه
Inéligibilité	القصور الانتخابي . (عدم اهلية الشخص لان ينتخب نائباً)
Initiative parlementaire	المبادرة البرلمانية (حق النواب باقتراح القوانين)
Intempestive	مبتسر (في غير اوانه)
Intervertir	بعثر
Inviolabilité	الصيانة . (حصانة النائب الجزائية ، فلا يلاحق جزائياً بدون اذن من المجلس)
Irresponsabilité	اللامسؤولية . (حصانة النائب السياسية فلا يلاحق من اجل ارائه واقواله اثناء ممارسته النيابة)
Législature	الدور التشريعي (الفترة بين بدء ولاية المجلس ونهايتها)
Principe de la « non affection des recettes »	مبدأ عدم تخصيص الواردات . او شيوع الواردات
Pétition	عريضة
Prérogatives	مازيات (اختصاصات يتميز الشخص بها)
Présentation	ايداع (تقديم المشروع او الاقتراح)
Priorité	الاولوية الاولى
Prise en considération	الاعتبار . (قرار مبدئي من اللجنة بجواز النظر في المشروع)

Couvrir (se)	تحصن الرئيس بالحرس عند حصول ضوغاء في المجلس
Débats	حجاج
Déchéance du mandat parlementaire	سقوط الوكالة النيابة
Décompte de la majorité	حسبان الاغلبية
Déficit systématique	عجز متراكم
Dégradation civiques	تجريد مدني
Discipline parlementaire	الانضباط البرلماني
Discussion	مناقشة
Douzième provisoire	الموازنة الاثني عشرية
Effigie (exécution par)	التنفيذ الصوري (اعدام تمثال كرمز لاعداد الشخص المحكوم عليه غيابياً بالاعداد)
Eligibilité	الاهلية النيابة
Exercice financier	الدورة المالية
Fait personnel	واقعة شخصية (تعرض من نائب لنائب آخر بكلام يحط من قدره)
Immunité parlementaire	الحصانة النيابة

مَشْرُوعُ نِظَامٍ وَارْخِيَاءِ

Projet	مشروع
Proposition	اقتراح
Poussière de texte	نصوص تافهة (مقتصلة)
Quorum	نصاب
Question de convenance	مسألة استحسانية
Question préalable	المسألة القبلية (واصطلاحاً رفض النظر بالمشروع)
Question préjudicielle	المسألة الاستباقية (وهي المسألة التي يجب حلها قبل البحث في الجوهر)
Ratio legis	حكمة التشريع
Rappel à l'ordre	التنبيه للنظام
Referendum	استفتاء
Régularité	قاعدية (قانونية)
Séance	جلسة
Session	دورة - عقد
Système	طريقة
Uneversalité	الشمول (مبدأ شمول الموازنة)
Virement des crédits	تدوير الاعتمادات
Votation	التصويت
Vote par division	التصويت الجزأ
Vote sur l'ensemble	التصويت الجماعي

الباب الاول عمدة المجلس^(١)

الفصل الاول تشكيل عمدة المجلس

المادة ١ - يجتمع مجلس النواب في بدء كل دور تشريعي ، وعند افتتاح دور تشرين الاول من كل سنة ، برئاسة اكبر اعضائه سناً ، ومعاونة اصغر عضوين حاضرين بصفة اميني سر ، ويبدأ اعماله بانتخاب عمدة المجلس .

المادة ٢ - تتألف عمدة المجلس من الرئيس ونائب الرئيس واميني السر وثلاثة مفوضين .

المادة ٣ - ينتخب المجلس اولاً رئيس المجلس ، ثم نائب الرئيس ، ثم اميني السر ، كلا منهم على حدة ، بالاقتراع السري ، وبالاغلبية المطلقة من اصوات المقترعين . وتبنى نتيجته في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية . واذا تساوت الاصوات ، فاكبر المرشحين سناً يعتبر منتخباً .

(١) الدستور استعمل كلمة عمدة

اما المفوضون الثلاثة ، فينتخبون بورقة واحدة . ويعتبر فائزاً ،
من يحرز اكبر عدد من اصوات المقترعين . واذا تساوت
الاصوات ، اعتبر منتخباً ، اكبر المرشحين سناً .

المادة ٤ - لا تدخل في حُسابان الاغلبية ، في جميع الاعمال الانتخابية التي يقوم
بها المجلس ، الاوراق البيضاء ، والاوراق الباطلة لسبب من اسباب
البطلان المعينة في قانون الانتخاب العام .

المادة ٥ - اذا خلا مقعد من مقاعد عمدة المجلس لأي سبب كان ، وجب على
المجلس ان ينتخب خلفاً له في اول جلسة يعقدها .

الفصل الثاني

في صلاحيات العمدة

المادة ٦ - رئيس المجلس هو الذي يثله ويتكلم باسمه ، وطبقاً لارادته . ويرعى
احكام الدستور والنظام الداخلي . وهو الذي يرأس الجلسات ، ويدير
الحجاج^(١) ، فيطرح المواضيع ، ويأذن بالكلام ، ويمنع ،
ويعلن مقررات المجلس ، ونتائج التصويت ، ويحفظ الامن ويلفظ
العقوبات . وله الرقابة على جميع الاعمال الادارية .

المادة ٧ - يتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس في حال غيابه او عند تعذر
قيامه بجهته . وعند تعذر جلوس الرئيس ونائبه ، يرأس المجلس
اكبر الاعضاء سناً .

المادة ٨ - يتولى امين السر فرز اوراق الاقتراع ، ومراقبة تنظيم محاضر
الجلسات ، وخلاصاتها ، ويوقعها مع الرئيس او نائبه ، ويساعدان
الرئيس في تنظيم جدول الكلام .

Débats (١)

واذا تغيب امين السر ، او احدهما ، يعين الرئيس عوضاً عنه
من اصغر النواب سناً .

المادة ٩ - يشترك الرئيس ونائبه وامين السر والمفوضون في اعمال عمدة
المجلس الجماعية الميمنة فيما يلي :

١ - تدرس عمدة المجلس الاعتراضات التي تقدم على مضمون
محاضر الجلسات ، وخلاصاتها ، والاعتراضات الواردة على
ادارة الجلسات ، وعلى اعلان نتيجة الاقتراع ، والتصويت .

٢ - تتسلم العمدة من الرئيس العرائض ، وتسيروها في مجراها القانوني ،
ويرأسها بوصفها لجنة العرائض رئيس المجلس ، ونائبه ،
او من ينتدبه الرئيس لهذه المهمة .

٣ - تجتمع العمدة في المواعيد التي يعينها الرئيس ، وتقرر جدول
الاعمال لكل جلسة من جلسات المجلس والا انفرد الرئيس
بوضعه . وينشر هذا الجدول في قاعة المجلس ، ويبلغ الى
النواب مع المشاريع والاقتراحات والتقارير موضوع
المناقشة ، قبل انعقاد الجلسة باربع وعشرين ساعة على الاقل .
٤ - تنظم العمدة موازنة المجلس السنوية وتشرف على تنفيذها .
اما حوالات الصرف والتصفية وسائر عقود النفقات ، فيوقعها
الرئيس وحده ، او نائبه ، مع احد اميني السر .

٥ - تقرر العمدة ملاك موظفي المجلس ضمن حدود قانون المحاسبة
العمومية . اما التعيين ، والعزل ، والاقالة ، وقبول
الاستقالة ، والاحالة على الاستبداع ، وعلى التقاعد ، والصرف
من الخدمة ، والنقل ، فتتخذ بقرارات من رئيس المجلس
وفقاً لائحة الموظفين العامة .

٦ - تخضع اجتماعات عمدة المجلس لقواعد اجتماعات اللجان .

الفصل الثالث

في ديوان المجلس

المادة ١٠ - يتألف ديوان المجلس من مدير عام ، ورئيس للديوان ، وعدد من الموظفين تقرره عمدة المجلس بموجب الفقرة الخامسة من المادة السابقة .

المادة ١١ - يشترط في موظفي الديوان ، عدا الشروط العامة المفروضة بشأن موظفي الدولة ، ان يكونوا حائزين على شهادة البكالوريا او ما يعادلها على الاقل . ويشترط في المدير العام ورئيس الديوان ورئيس دائرة المحاضر ان يكونوا حائزين على اجازة الحقوق من معهد معترف به من الحكومة اللبنانية .

المادة ١٢ - يعين رئيس المجلس رئيساً لدائرة المحاضر ، وعدداً من موظفي الديوان ، لاجل ضبط وقائع الجلسات ، وتنظيم محاضرها التفصيلية ، والملخصة ، وفقاً لاحكام المادة ٧٦ ، ويوقع رئيس دائرة المحاضر على هذه المحاضر ، ويكون مسؤولاً عن صحتها .

المادة ١٣ - يجب ان يتم تنظيم المحضر الملخص قبل موعد الجلسة التالية . اما المحضر التفصيلي لكل جلسة ، - فالى ان يدخل جهاز الاختزال في الديوان - يجب ان يكون جاهزاً للطبع ، خلال خمسة عشر يوماً على الاكثر ، والا تعرض كل من المسؤولين عن التأخر لغرامة يفرضها رئيس المجلس قدرها خمسون ليرة ، وتضاعف عند التكرار .

المادة ١٤ - يوقع المحضر الملخص والمحضر التفصيلي من رئيس المجلس واحد اميني السر ورئيس دائرة المحاضر .

الباب الثاني

تحقيق صحة النيابة

الفصل الاول

في تحقيق صحة الانتخابات

المادة ١٥ - يعتبر المنتخب نائباً منذ اعلان نتيجة الانتخاب الى ان تبطل نيابته بمقتضى القانون .

المادة ١٦ - بعد كل انتخابات عامة او فرعية ، ينتخب المجلس فور انتخاب عمدته ، لجنة عن كل محافظة من المحافظات ، مؤلفة من خمسة اعضاء ، لتدقيق اعمال الانتخاب ، وتمحيص الطعون في صحة نيابة الاعضاء ، تسمى لجنة الطعون . توزع محاضر الاعمال الانتخابية على اللجان ، بقرعة تجريبية عمدة المجلس ، بحيث تستبعد كل لجنة عن النظر في انتخابات المحافظة التي ينتمي اعضاؤها اليها .

المادة ١٧ - تقدم الطعون في الانتخابات ومستنداتها الى ديوان المجلس لقاء ايصال . وتظل مقبولة حتى نهاية اليوم العاشر من تاريخ اعلان النتائج الانتخابية .

وعلى رئيس المجلس ان يحيل محاضر الانتخابات والطعون على اللجنة وفقاً لنتائج القرعة .

وإذا استعمل أحد الطاعنين للحصول على مستندات تؤيد
اعتراضه ، وجب على اللجنة ان تعطيه مهلاً لا يتجاوز مجموعها
الشهر .

تتمتع لجان الطعون بصلاحيات لجان التحقيق البرلماني . ولكل
عضو من اعضاء المجلس حق حضور جلسات اللجنة عند النظر في
الاعتراض على صحة انتخابه ، الاستماع الى ملاحظاته ودفاعه ،
وعليه ان ينسحب عند المذاكرة والتصويت .

المادة ١٨ - على لجنة الطعون ، اذا كانت مهلة تقديم الطعون قد انقضت ، ان
تقدم تقريرها بشأن الانتخابات التي لم يقدم طعن على صحتها ،
خلال ثلاثة ايام ، وعلى المجلس ان يصوت على هذا التقرير في اول
جلسة يعقدها بعد تقديمه .

المادة ١٩ - على لجنة الطعون ، ان تقدم تقريرها في الطعون المقدمة ضمن المهلة
القانونية ، خلال سبعة ايام ، الا اذا قررت التأجيل وفقاً للفقرة
الثالثة من المادة ١٧ .

فاذا انقضت هذه المهلة ، ولم تتمكن من تقديم تقريرها ،
وجب عليها ان تطلب مهلة جديدة . والمجلس ان يمهّلها بالقدر الذي
يراه كافياً لاتمام العمل . فاذا انقضت المهلة الجديدة ولم تقدم
اللجنة تقريرها ، انقطعت حكماً تعويضات النواب اعضاء اللجنة ،
عن كل يوم تتأخر فيه عن تقديم تقريرها بعد آخر مهلة منحها
المجلس . وعلى رئيس دائرة المحاضر تطبيق الفقرة (ب) من
المادة ١٥٥ .

المادة ٢٠ - للنائب ان يحضر جلسة المجلس عند النظر في صحة انتخابه ، وله
ان يشترك في المناقشة ، ولكنه لا يشترك في التصويت .
ولكل نائب حق ابداء الرأي في صحة نيابة غيره ، ولو لم
يكن المجلس قد قرر صحة نيابته بعد .

المادة ٢١ - ان استقالة النائب او وفاته ، لا تحول دون متابعة النظر في
صحة نيابته .

المادة ٢٢ - للنائب ، الذي تضمن تقرير اللجنة الغاء نيابته ، ان يطلب من
المجلس ، مرة واحدة ، تأجيل النظر والمناقشة في قضيته .

المادة ٢٣ - للمجلس الحق المطلق بالفصل في صحة انتخاب اعضائه .

وحينما يقرر المجلس تصديق الانتخابات غير المطعون فيها ،
يعلن الرئيس افرادياً اسماء من تقررّت نيابتهم من الاعضاء . اما
الانتخابات المطعون فيها ، فلا يجوز مطبقاً التصويت عليها جماعياً
بل يطرح كل انتخاب على حدة . ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار
يصدره المجلس بغالبية ثلثي الاصوات من مجموع الاعضاء .

الباب الثالث

لجنتك المجلس

الفصل الاول

انتخابات اللجان

المادة ٢٤ - في بدء انعقاد المجلس ، وفي بدء دورة اذار من كل سنة ، يعمد
المجلس الى انتخاب لجان دائمة ، لدرس مختلف المشاريع والمسائل
المعروضة عليه بحسب التقسيم التالي :

- | | |
|---|----------|
| ١ - لجنة المالية والموازنة وعدد اعضائها | ١٥ عضواً |
| ٢ - لجنة الادارة والعدلية وعدد اعضائها | ١٥ عضواً |
| ٣ - لجنة الاشغال العامة | ١٥ عضواً |

- ٤ - لجنة الشؤون الاجتماعية وعدد أعضائها ١٢ عضواً
 ٥ - لجنة التربية الوطنية والفنون الجميلة » » ١٢ عضواً
 ٦ - لجنة الاقتصاد والسياحة والاصطياف » » ١٢ عضواً
 ٧ - لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني » » ١٢ عضواً
 ٨ - لجنة البريد والهاتف » » ١٠ أعضاء
 ٩ - لجنة الصحة والاسعاف العام » » ١٠ أعضاء
 ١٠ - لجنة الزراعة » » ١٠ أعضاء
 ١١ - لجنة التصميم والمصالح المستقلة » » ١٠ أعضاء
 ١٢ - لجنة الدستور والنظام الداخلي » » ١٠ أعضاء
- لا يجوز ان ينتخب في لجنة الادارة والمعدلية وفي لجنة الدستور والنظام الداخلي ، الا اعضاء من رجال القانون او ممن تولوا رئاسة المجلس او الوزارة .

ويجوز للمجلس ان يعين لجاناً خاصة حسب مقتضى الحال ويجري انتخابها وفقاً لقواعد انتخاب اللجان الاصلية .

المادة ٢٥ - قبل حلول موعد انتخاب اللجان ، يرسل كل نائب الى رئيس المجلس ، كتاباً ، يرشح فيه نفسه الى اللجنة التي يأنس بنفسه ميسلاً للعمل فيها .

فاذا وافق عدد المرشحين لكل لجنة ، العدد المطلوب لها ، ولم يقدم اعتراض خطي من عشرة نواب على الاقل على هذا الترشيح ، يعلن الرئيس اسماء الاعضاء المرشحين ، ويجري التصويت على تعيينهم بالمناداة بالاسماء .

واذا زاد عدد المرشحين عن العدد المطلوب ، او قدم اعتراض خطي من عشرة نواب ، ينتخب المجلس من بين المرشحين العدد المطلوب .

واذا نقص عدد المرشحين عن العدد المطلوب ، طبقت الفقرة الثانية بشأن المرشحين وعمد الى انتخاب التكملة .

المادة ٢٦ - تجتمع اللجان فور انتخابها ، بدعوة من رئيس المجلس ، فتنتخب كل منها رئيساً ومقررأ ، بطريقة الاقتراع السري ، ويعين رئيس المجلس لها امين سر او اكثر من موظفي المجلس لضبط وقائع الجلسات .

المادة ٢٧ - لا يجوز لاحد من النواب ان يكون في اكثر من لجنتين دائمتين ، الا اذا كانت اللجنة الثالثة لجنة الدستور والنظام الداخلي .

المادة ٢٨ - لكل من اللجان الدائمة ان تنتخب من اعضائها ، لجاناً فرعية لدرس مواضيع معينة ، وتقديم تقرير بنتيجة اعمالها الى اللجنة الدائمة .

المادة ٢٩ - لا يجوز الجمع بين الوزارة واحدى وظائف عمدة المجلس ، او عضوية احدى لجانها . ولا يجوز الجمع بين رئاسة المجلس وعضوية احدى اللجان .

الفصل الثاني

في اعمال اللجان

المادة ٣٠ - بعد ان تنتخب اللجان رؤسائها ، يجتمع هؤلاء مع اعضاء عمدة المجلس برئاسة رئيسه ، لوضع برنامج لاجتماعات المجلس وعمدته ولجانه الدائمة طيلة السنة بصورة دورية . فيحدد لكل لجنة مواعيد اجتماعاتها العادية ، بالنسبة لما لديها من مشاريع ، كما تحدد مواعيد اجتماع العمدة ومواعيد جلسات المجلس العادية .

واذا اقتضت اعمال المجلس او اللجان جلسات استثنائية ، فيدعي

الاعضاء لهذه الجلسات بدعوات خطية خاصة .
يبلغ اعضاء المجلس جميعاً ، مرة واحدة ، برنامج اجتماعات
العمدة واللجان .

المادة ٣١ - ترسل الى اللجان الجديدة فور انتخابها ، جميع المعاملات التي لم
تعط اللجان السابقة رأياً فيها . اما المواضيع التي درست ووضعت
فيها التقارير ، فلا تعاد الا اذا طلبتها اللجنة الجديدة لاعادة درسها .

المادة ٣٢ - فور وصول المشاريع والاقتراحات والعرائض وغير ذلك مما
يجب درسه في اللجان الى ديوان المجلس ، يحيلها الرئيس الى اللجان
بحسب اختصاصها ، الا اذا كانت النظام ينص على عرضها على
المجلس اولاً .

المادة ٣٣ - توزع المشاريع والاقتراحات وسائر التقارير والاوراق على اعضاء
اللجان ، قبل موعد جلسة اللجنة بثلاثة ايام على الاقل .

اما في المشاريع والمواضيع المستعجلة ، فتختصر مهلة التوزيع
الى اربع وعشرين ساعة .

المادة ٣٤ - يحق للجان المجلس ، ان تطلب بواسطة رئاسة المجلس ، من جميع
الدوائر الرسمية ، المستندات التي تراها لازمة لتنوير الموضوع الذي
تدرسه .

المادة ٣٥ - تجتمع اللجان في المواعيد المعينة في برنامج الاجتماعات ، او بدعوة
من رئيسها او من مقررها عند تمذير قيام الرئيس بمهامه . وعلى
رئيس اللجنة ان يبلغ الاعضاء بواسطة امين السر ، جدول اعمال
الجلسة الذي يضعه بالاتفاق مع المقرر .

ولا تكون جلسة اللجنة قانونية في الجلسة الاولى التي يبلغ
للاعضاء جدول اعمالها ، الا بحضور اكثر من نصف الاعضاء .
اما في الجلسات التالية ، فتكون الجلسة قانونية للنظر بجدول

الاعمال المبلغ ، مهما بلغ عدد الحاضرين . وتنعقد الجلسات بحضور
الوزير المختص او من ينتدبه ، الا اذا قررت اللجنة دعوة الوزير
بالذات .

المادة ٣٦ - اذا تغيب احد اعضاء اللجان عن حضور اجتماعاتها ثلاث جلسات
متوالية بدون عذر مشروع ، اعتبر حتماً مستقلاً ويبلغ الامر
الى المجلس لانتخاب خلف له . وينشر ذلك باعلان في الجريدة
الرسمية وفي قاعة المجلس النيابي . وتطبق بحقه في كل حال ، احكام
الفقرة ب من المادة (١٥٥) عن كل جلسة يتخلف عن حضورها .

المادة ٣٧ - لكل نائب الحق بحضور جلسات اللجان ولو لم يكن عضواً فيها ،
وله ان يبدي رأيه كسائر اعضاء اللجنة ولكنه لا يشترك
بالتصويت .

المادة ٣٨ - جلسات اللجان غير علنية . الا انه يجوز للجنة ان تقرر سرية
المنافشة والتصويت .

المادة ٣٩ - على اللجان ان تتذكر في المباحث المعروضة عليها تبعاً حسب
تواريخ ورودها ما عدا مشاريع القوانين المستعجلة ، وما تقرر واللجنة
باكثريتها تقديمه على سواه ، فتكون له الاولوية .

المادة ٤٠ - تضبط وقائع جلسات اللجان في محضر تفصيلي ، يتضمن مناقشات
الاعضاء تفصيلاً ويوقع عليه من رئيس اللجنة وامين السر ،
لا توزع المحاضر مع التقرير الا اذا قرر المجلس ذلك .

المادة ٤١ - بعد المناقشة بالمشاريع والاقتراحات المطروحة على اللجان ،
يصوت عليها بالاكثرية المطلقة . واذا تساوت الاصوات اعتبر
المشروع ساقطاً .

المادة ٤٢ - يجب على اللجان ان تنهي دراساتها ، وتضع تقريرها في المشاريع
والاقتراحات وسائر المواضيع ، بخلال شهر على الاكثر . ويجب

ان يتضمن التقرير مختلف وجهات النظر والآراء التي يكون قد ابداهها الاعضاء .

اما المواضيع المستعجلة فيجب انماؤها بخلال اسبوع الا اذا قرر المجلس بناء على الطلب تمديد المهلة ، او قرر النظر في الموضوع بدون تقرير .

المادة ٤٣ - على اللجان ان تودع ديوان المجلس تقاريرها ضمن المهل المعينة في المادة السابقة . واذا تعذر عليها ذلك ، وجب ان تطلب من المجلس تمديد المهلة .

يرفع الديوان تقارير اللجان الى مكتب المجلس لادراجها في جدول الاعمال وفق ترتيب وصولها اليه مع حفظ الاولوية للمواضيع المستعجلة .

المادة ٤٤ - اذا كان الموضوع متعلقاً باكثر من لجنة واحدة وكانت تقاريرها متناقضة كلياً او جزئياً وجب اجتماع اللجان المختصة بلجنة واحدة مشتركة ، برئاسة رئيس المجلس او نائبه في حال تعذر حضوره ، ويكلف احد مقرري اللجان بوظيفة المقرر الخاص .

المادة ٤٥ - لكل لجنة من لجان المجلس ، حق انتداب ممثل عنها الى لجنة المالية والموازنة ، لايضاح الامور المتعلقة بتلك اللجنة من ابواب الموازنة او الاعتمادات الاضافية او الاستثنائية ، ويشترك هذا المندوب بالمناقشة ولا يشترك في التصويت .

الباب الرابع

مَآزِيَتِ الْمَجْلِسِ النَّبَايِي

الفصل الاول

في التشريع

١ - في ابداع المشاريع والاقتراحات :

المادة ٤٦ - للحكومة حق اقتراح القوانين . وهي تقدم مشاريعها الى المجلس بواسطة رئيسه بموجب مرسوم . وتوفق المشروع مذكرة تتضمن اسبابه الموجبة . وعلى رئيس المجلس ان يحيله فوراً الى اللجنة المختصة .

المادة ٤٧ - لكل نائب الحق في تقديم اقتراح بقانون . وعليه ان يرفقه بالاسباب الموجبة وعلى رئيس المجلس ان يحيله فوراً الى اللجنة المختصة ولا يجوز ان يوقعه اكثر من ستة نواب .

ويحق للنائب ان يتقدم برغبة الى المجلس يطرحها الرئيس في اول جلسة لاقرار احوالها الى اللجنة او يعين موعداً لمناقشتها .

المادة ٤٨ - يجب ان يكون المشروع او الاقتراح مصوغاً بعبارات جازمة خالية من التعقيد والالتباس .

٢ - في التعديلات :

المادة ٤٩ - للحكومة ولكل نائب ان يقدم التعديلات التي يراها، على المشاريع والاقتراحات المطروحة للمذاكرة .

ويجب ان تكون اقتراحات التعديل خطية وان تقدم قبل طرح المشروع او الاقتراح للمناقشة لاحالتها على اللجنة لدرسها .

المادة ٥٠ - اما التعديلات التي تقدم اثناء الجلسة فلا تجوز المناقشة فيها ما لم تعلن اللجنة بشخص رئيسها او مقررها انها اطلعت عليها ، او انها تراها مبدئياً حرة بالاعتبار .

وللمجلس في مطلق الاحوال ان يقرر قبول التعديلات ولكن شرط ان يحيلها على اللجنة لدرسها وابداء الرأي فيها باقرب وقت .

المادة ٥١ - لا تطبق المادة السابقة على التعديلات الطفيفة التي تتناول الصيغة دون الجوهر ، ولا التعديلات المقدمة على المشاريع المستعجلة .

٣ - في الاسترداد :

المادة ٥٢ - لكل نائب قدم اقتراحاً بقانون ان يسترد اقتراحه بكتاب خطي . فاذا لم يكن قد طرح الاقتراح على هيئة المجلس ، يتم الاسترداد بامر خطي من الرئيس . واذا كان قد شرع بمناقشة الاقتراح فلا يجوز الاسترداد الا بعد موافقة المجلس .

واذا تبني الاقتراح ولو نائب واحد ، توجب على المجلس متابعة المناقشة فيه .

المادة ٥٣ - للحكومة ان تسترد بموجب مرسوم مشاريع القوانين المقدمة منها الى المجلس ويقرر رئيس المجلس وحده رد المشروع الى الحكومة حتى ولو تم التصويت على بعض مواده .

واذا تبني عشرة نواب مشروع الحكومة توجب على المجلس متابعة المناقشة فيه .

الفصل الثاني

في الرقابة

النبة الاولى

في الاسئلة

المادة ٥٤ - تخصص جلسة واحدة كل خمسة عشر يوماً على الاقل ، اثناء العقود العادية او الاستثنائية ، للاسئلة والاستجوابات ومناقشة السياسة العامة . ولا تجوز الا بموافقة المجلس المسبقة المناقشة في هذه الامور في الجلسات المخصصة لدرس المشاريع والاقتراحات .

المادة ٥٥ - لكل نائب ، حق توجيه الاسئلة الشفوية او الخطية ، الى الحكومة بمجموعها او الى احد الوزراء ، سواء في العقود العادية او العقود الاستثنائية . فاذا كان السؤال شفويّاً وجهه في الجلسة المخصصة للاسئلة والاستجوابات . وللوزير ان يجيب عليه فوراً او يطلب تأجيل الجواب الى جلسة اخرى او يطلب توجيه السؤال خطياً .

واذا كان السؤال خطياً يوجه بواسطة رئيس المجلس . ويجب على الحكومة ان تجيب عليه خطياً في مدة عشرة ايام على الاكثر من تاريخ تبليغها اياه .

المادة ٥٦ - يوزع السؤال والجواب على الاعضاء ، ويدرج في جدول الاعمال ، ويتلى في الجلسة المخصصة للأسئلة والاستجابات ، للتعليق عليه من صاحبه ، الذي له ان يعلن اكتفائه بجواب الحكومة ، او ان يحول سؤاله الى استجواب ، وتجري عليه اذ ذاك اصول الاستجواب . وللنائب ان يحول الى استجواب كل سؤال لم تجب عليه الحكومة ضمن المهلة القانونية .

النبة الثانية - في الاستجابات

المادة ٥٧ - لكل نائب الحق بطلب استجواب الحكومة بمجموعها او باحد اعضائها .

يقدم طلب الاستجواب خطياً الى رئيس المجلس مشتملاً على ملخص عن موضوع الاستجواب وعلى رئيس المجلس ان يبلغه فوراً الى الحكومة .

المادة ٥٨ - للحكومة ان لا تجيب على طلب الاستجواب قبل مرور خمسة ايام من تاريخ تبليغها اياه . وعلى عمدة المجلس بعد انقضاء هذه المهلة ، وبناء لطلب المستجوب ، ان تدرج الاستجواب في جدول اعمال المجلس لاول جلسة من الجلسات الدورية المخصصة للأسئلة والاستجابات .

ويجب قبل موعد الجلسة بيومين على الاقل ، ان يوزع على النواب ، طلب الاستجواب مع جواب الحكومة ، او الطلب وحده اذا كانت الحكومة لم تجب .

المادة ٥٩ - تبدأ المناقشة بالاستجواب بشرح من قبل المستجوب ، ثم يستمع الى جواب الحكومة .

فاذا اعلن المستجوب اقتناعه بالجواب ، جاز له استرداد استجوابه فيعلن الرئيس انتهاء البحث . اما اذا اصر المستجوب على استجوابه او ثبناه احد النواب في حالة الاسترداد ، فتتابع المناقشة وفق ترتيب جدول الكلام مع حفظ حق المستجوب بالرد مرتين ، لخمس دقائق عن كل مرة .

المادة ٦٠ - لا يجوز قبول اي استجواب اثناء المناقشة في الموازنة العامة . اما اذا رأى المجلس ضرورة لذلك ، فيجب الاتفاق مع الحكومة على الموعد الذي يعين لمناقشة الاستجواب .

المادة ٦١ - لا تجوز المناقشة في استجوابين او اكثر معاً الا اذا كان الموضوع واحداً .

وعند تقديم الاستجواب بمواضيع مختلفة ، يعين لكل واحد منها موعد خاص للمناقشة . فاذا عينت في يوم واحد توجب مناقشة كل منها على حدة .

المادة ٦٢ - تنتهي المناقشة بالاستجواب بقرار بصرف النظر عنه ، اذا لم يقدم احد النواب او احد اعضاء الحكومة طلباً بطرح الثقة .

المادة ٦٣ - تطبق قواعد التجزئة في التصويت ، اذا كان موضوع الاستجواب متشعباً .

المادة ٦٤ - للحكومة ، او لاحد اعضائها ، ولكل نائب ، ان يطلب طرح الثقة بمناسبة المناقشة في اي موضوع . فاذا كان الطلب من النائب ، جاز للحكومة ان تستهل للمناقشة مدة لا تنقص عن خمسة ايام ولا تزيد عن عشرة . تعتبر الثقة في هذه الحالة معلقة على قبول المشروع او رفضه الا اذا لم تقبل الحكومة بتعليق الثقة على قبول المشروع .

البند الثالثة - في التحقيق النيابي

المادة ٦٥ - لمجلس النواب ان يقرر اجراء تحقيق في اي شكوى تقدم اليه، او في معرض سؤال او استجواب ، او اي موضوع آخر مطروح للمناقشة .

للجان الدائمة ان تقرر مثل هذا التحقيق بمناسبة درس المواضيع المحالة عليها .

المادة ٦٦ - يجري التحقيق النيابي، بواسطة لجنة ينتخبها المجلس، او اللجنة الدائمة التي تقرر التحقيق. وترفع اللجنة النيابية تقريرها مع محاضر التحقيق والمستندات الى الهيئة التي انتدبها .

المادة ٦٧ - للجنة التحقيق ، في سبيل استقصاء الحقيقة ، ان تستعين بجميع وسائل الاثبات ، فلتستمع الشهود ، وتجري الكشف الحسي ، وتستعين بالخبراء الفنيين ، وتطلع في مختلف دوائر الدولة ، على السجلات والوثائق وتأخذ نسخاً عنها .

وسيوضع قانون خاص بشأن الاشخاص الذين يتخلفون عن الحضور امام اللجان بعد تبليغهم ، والذين يستنكفون عن الادلاء بمعلوماتهم ، او يدلون باقادات كاذبة ، والذين يوشون الشهود، او يعرقلون اعمال التحقيق . (١)

(١) انظر مشروع القانون في الكتاب ص. ٣٨٢ .

الباب الخامس

العمل في المجلس

الفصل الاول

في اجتماعات المجلس

المادة ٦٨ - يجتمع المجلس حكماً كل سنة ، في عقدين عاديين ، اولهما يبدأ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر اذار وينتهي في آخر ايار ، والثاني يبدأ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من تشرين الاول وينتهي في آخر السنة ، وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر .

المادة ٦٩ - يجتمع المجلس في عقود استثنائية كلما دعت الحكومة . وعلى رئيس الجمهورية، دعوة المجلس الى عقد استثنائي اذا طلبت ذلك الاكثوية المطلقة من مجموع الاعضاء . وتحدد في مرسوم الدعوة مدة العقد الاستثنائي ، والمواضيع التي ستدرس فيه .

المقدم من اللجان ، او من احد النواب ، تسهيلاً للبحث ، كما ان له ان يناقش في الاعتراضات على تطبيق النظام الداخلي .

المادة ٧٢ - لا تكون جلسات المجلس قانونية ما لم تحضرها الاغلبية من الاعضاء الذين يؤلفونه .

المادة ٧٣ - عند اجتماع النصاب القانوني المدين في المادة السابقة ، يفتتح الرئيس الجلسة ، ويبدأ بتلاوة اسماء الاعضاء الغائبين بعذر وبدون عذر . ثم يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة ، ثم يعطى الكلام لمن اراد تصحيح شيء في المحضر ، وبعد التصديق على المحضر تتلى خلاصة العرائض ، والاوراق الواردة ، ثم يعلم الرئيس المجلس بالمشاريع والاقتراحات المقدمة له وباحالتها الى اللجان المختصة .
تمهل كل عريضة خالية من التوقيع .

المادة ٧٤ - يحق لكل نائب ، عند تلاوة خلاصة الاوراق والعرائض ، ان يعلق على اي منها مرة واحدة . ولا يجوز التعليق على الورقة الواحدة من اكثر من نائبين . ولا تتجاوز مدة الكلام لكل نائب الخمس دقائق . ولا يحق للرئيس ان يفسح المجال للتعليق على الاوراق الواردة اكثر من نصف ساعة لجميع النواب ، الا اذا قررت اكثرية الاعضاء الحاضرين التمديد نصف ساعة اخرى ، ثم ينتقل الى جدول الاعمال .

المادة ٧٥ - تحال العرائض وسائر الاوراق ، بعد التعليق عليها ، الى مكتب المجلس ، الذي يفصل فيها ويوصي باعطائها مجراها القانوني ، سواء باحالتها الى الحكومة للجواب عليها بخلاف شهر على الاكثر ، او الى احدى اللجان لدرسها ووضع تقرير بشأنها او تقرير بحفظها او باجراء تحقيق برلماني .

الفصل الثاني

في جلسات المجلس

المادة ٧٠ - جلسات المجلس علنية . ويجوز ان تعقد سرية اذا طلبت الحكومة او عشرة من اعضاء المجلس . على انه لا بد من استشارة المجلس بعد بيان الاسباب ، فيما اذا كان يقرر عقد الجلسة سرية .

وبعد انعقاد الجلسة السرية ، يستشار المجلس فيما اذا كان يجوز اذاعة مقرراتها ، وما اذا كان يدون بها محضر ام لا ، وما اذا كان يعاد عقدها علنية في الموضوع نفسه ام لا .

لا يحضر احد من موظفي المجلس جلساته السرية الا بقرار من عمدة المجلس ، بل يقوم امينا السر بتنظيم المحضر اذا قرر المجلس وجوب وضع محضر للجلسة .

المادة ٧١ - يتولى الرئيس وحده المحافظة على نظام المجلس وامنه . ولا يجوز ، الا بطلب منه ، حضور افراد القوى العامة . وهو الذي يطبق احكام هذا النظام ، فيأذن بالكلام ، ويمنعه ، ويأمر بتدوين اقوال النواب في المحاضر ، ويحذف اقوال من لم يؤذن له منهم ، وله توجيه الاسئلة التي تقتضيها ادارة الجلسة ، وعليه اعلان ما يصدره المجلس من القرارات . وله حق الاشتراك بالتصويت ، ولكن ليس له ان يشترك من على سدة الرئاسة بالمناقشة في المواضيع المطروحة للبحث ، غير انه يملك حق شرح التقرير او التعديل

المادة ٧٦ - يوضع لكل جلسة محضر تفصيلي وخلاصة محضر .

تدون في المحضر التفصيلي جميع الاقوال والاجراءات والمقررات التي تحصل اثناء الجلسة ، ويطلع ويوزع على النواب في اقصر وقت ممكن .

وتقتصر خلاصة المحضر على ذكر ما يلي :

اولاً - اسماء النواب الغائبين بعذر او بغير عذر

ثانياً - اسماء النواب الذين اشتركوا في المناقشات .

ثالثاً - خلاصة عن جميع المقررات التي صدرت عن المجلس .

وتتلى هذه الخلاصة ، اما في الجلسة نفسها ، واما في الجلسة التالية ، ويصدق عليها بعد تصحيحها اذا طلب احد النواب تصحيحاً .
واذا حصل خلاف بشأن صحة المحضر ، ينظر مكتب المجلس في الامر بعد الرجوع الى المحضر التفصيلي .

ويحق لرئيس المجلس ان يجري التصحيح في المحاضر ، فيضيف اليها ما يكون قد اهل تدوينه ، ويحذف ما يكون قد دون خطأ .

المادة ٧٧ - لا ترسل مقررات المجلس الى الحكومة ، ولا تداع ، الا بعد تصديق خلاصة محضر الجلسة التي اتخذت فيها المقررات او صدقت فيها المشاريع والاقتراحات .

يصدق على خلاصة المحضر مبدئياً في الجلسة التالية .

غير انه يجب التصديق على خلاصة محضر الجلسة في نهاية الجلسة نفسها في الحالات التالية :

١ - عند التصديق على مشروع قانون مستعجل مكرر .

٢ - في الجلسة الاخيرة من جلسات العقود العادية والاستثنائية .

٣ - في الجلسة الاخيرة التي تنتهي فيها ولاية المجلس .

واذا لم يتم التصديق على خلاصة المحضر وفقاً للفقرة الثالثة لاي سبب كان ، وتعذر دعوة المجلس ، اما لانتهاه ولايته او لانتهاه العقد ، فانه يجوز لمكتب المجلس ان يجتمع بدعوة من رئيسه وفقاً للاصول المعنية لاجتماع اللجان ويقرر التصديق على المحضر .

الفصل الثالث

في المذكرات

المادة ٧٨ - تدرس المشاريع والاقتراحات مبدئياً مرة واحدة . الا انه يجوز بناء لطلب الحكومه او احد النواب دراستها مرة ثانية .

يجب التصويت على الدراسة الثانية قبل اجراء التصويت الجماعي على المشروع او الاقتراح .

المادة ٧٩ - عند اقرار الدراسة الثانية ، يحال الموضوع الى اللجنة لاعادة النظر فيه على ضوء المذاكرة الاولى ، ووضع تقرير جديد في خلال مدة لا تجاوز العشرة ايام . وبعد وضع التقرير الجديد يدرج الموضوع في جدول الاعمال ويصوت عليه مادة مادة على ان تنحصر المناقشة في المواد التي تناولها التعديل .

المادة ٨٠ - لا تطبق احكام المادة السابقة في الموضوعات الآتية :

١ - موازنات الايرادات والمصروفات .

٢ - حسابات الادارة النهائية .

٣ - فتح الاعتمادات الاضافية .

٤ - قوانين المنافع العامة

٥ - المشاريع المستعجلة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من الدستور .

الفصل الرابع في المناقشات

المادة ٨١ - على الخطباء الذين يريدون الاشتراك في مناقشة منظمة وفقاً لأحكام المادة ٤٥ أو في أية مناقشة أخرى ، ان يبلغوا الرئيس ذلك ، لتدوين اسمائهم في جدول الكلام قبل الشروع في المناقشة. ولا يمكن بعد الشروع فيها تدوين اسم أي خطيب جديد إلا بموافقة ربع الحاضرين على الأقل .

المادة ٨٢ - عند الانتقال الى جدول الاعمال او عند الشروع فيه ، يتلى المشروع او الاقتراح او الورقة موضوع المناقشة ، ثم يتلى تقرير اللجنة المختصة ، ثم يعطى الكلام للنواب الذين تدون اسمائهم في جدول الكلام بحسب ترتيب الطلبات لمناقشته بصورة عامة . ثم ينتقل المجلس الى بحث المواد الا اذا قدم اقتراح برفض الانتقال الى المواد وقبله المجلس فيعتبر المشروع عندئذ مرفوضاً .

المادة ٨٣ - للحكومة حق الاولوية في الكلام ، كلما طلبت ذلك ويليه رؤساء اللجان ومقرروها ثم اصحاب الاقتراحات .

المادة ٨٤ - لكل نائب حق الجواب ، حكماً ، اذا تعرض لشخصه احد الخطباء بقول فيه افتراء .

المادة ٨٥ - لكل نائب حق الاولوية في الكلام مرة واحدة ، في كل امر يتعلق بتطبيق النظام الداخلي ، او اذا كان قد قدم اقتراحاً بتعديل ما على الموضوع المبحوث ، واراد شرحه او استرداده .

المادة ٨٦ - لكل نائب درون اسمه في جدول الكلام ، ان يتخلل عن دوره لأحد زملائه غير المدونين . ويجوز لنائبين مدونين في الجدول ان يتبادلا الدور المعين لكل منهما .

المادة ٨٧ - الرئيس ان يسأل الخطيب اذا كان من مؤيدي الموضوع المطروح للمناقشة او من معارضيهِ . وللرئيس ان يعدل جدول الكلام ، بحيث يعطي الدور مرة لمؤيد ، ومرة لمعارض ، مع المحافظة على الاولوية لكل من الفئتين وفق الترتيب المدون في الجدول المذكور .

المادة ٨٨ - لا يجوز توجيه الكلام الا للرئيس او للمجلس بجلسته ، ولا تجوز التلاوة الا في التقارير والنصوص والوثائق المؤيدة ، والخطب التي لا تستغرق تلاوتها اكثر من خمس دقائق .

على انه يجوز تلاوة الخطب مهما بلغت مدة التلاوة ، في مناقشة المواضيع المتعلقة بالدستور ، والثقة ، والموازنة .

المادة ٨٩ - لا يجوز للنائب ان يتكلم في موضوع واحد اكثر من مرتين ، الا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في هذا النظام ، او اذا طلب توضيحاً عن الموضوع المطروح للتصويت .

المادة ٩٠ - لا تجوز مقاطعة الخطيب ، الا للرئيس ، وضمن الحدود المعينة في هذا القانون .

المادة ٩١ - الاولوية بالمناقشات والتصويت للمسائل الاستباقية بالترتيب التالي :

- ١ - اقتراح رفض النظر بالمشروع
- ٢ - اقتراح رد المشروع الى الحكومة
- ٣ - اقتراح ارسال المشروع الى لجنة غير اللجنة التي درسته .
- ٥ - اقتراح رد المشروع الى اللجنة التي درسته
- ٥ - اقتراح تأجيل المناقشة الى جلسة تالية .

ثم الموضوع الاصلي بالترتيب التالي :

- ١ - اقتراحات التعديل على التعديل .
- ٢ - اقتراحات التعديل ويبدأ بابعدها عن الاصل .
- ٣ - اقتراح التصديق على اصل المشروع .

المادة ٩٢ - للرئيس حق منع الخطيب عن الكلام بدون قرار من المجلس في الحالات الآتي بيانها :

- ١ - اذا تكلم الخطيب بدون اذن من الرئاسة .
 - ٢ - اذا تعرض الخطيب لرئيس الجمهورية بما يمس الكرامة او ذكر مسؤوليته في غير ما نص عليه الدستور .
 - ٣ - اذا ذكر الخطيب عبارات تحقير بحق احزاب المجلس او احد النواب او اللجان .
 - ٤ - اذا تعرض الخطيب لهيئة او شخص بالتحقير او تناول حياته الخاصة ما لم تكن تلك الاقوال مؤيدة بحكم قضائي مهوم .
 - ٥ - اذا خرج الخطيب في كلامه عن الموضوع الذي من اجله اذن له بالكلام .
 - ٦ - اذا كان قد استوفى حقه بالكلام .
- ولا يجوز في غير هذه الحالات منع الخطيب عن الكلام الا بقرار من المجلس .

المادة ٩٣ - لكل نائب حق اقتراح قفل باب المناقشة في الموضوع الذي تكلم فيه على الاقل ثلاثة خطباء في تأييده وثلاثة في رفضه او تعديله .

(٢) يقدم هذا الاقتراح خطيباً الى الرئيس الذي يتلوه على المجلس . ولصاحبه حق شرحه مرة واحدة في مدة لا تتجاوز الخمس دقائق ، ويسمح بمعارضته الخطيب واحد ثم يطرح على التصويت .

(٣) فاذا كانت المناقشة تتعلق بتعديل الدستور فان الاكثوية المطلوبة لقفل باب المناقشة هي الاكثوية المطلقة من مجموع اعضاء المجلس .

(٤) واذا كانت المناقشة تتعلق بالثقة او بالموازنة فيكتفى بالاكثوية المطلقة من نصاب الجلسة . ويكتفى بالاكثوية النسبية في المواضيع الاخرى .

(٥) يجوز بصورة استثنائية طرح الاقتراح بقفل باب المناقشة في اي موضوع - غير الدستور والثقة والموازنة - تكلم فيه خطيبان غير الخطيب الذي اثاره احدهما في تأييده والثاني في معارضته ويجب في هذه الحالة ان ينال الاقتراح اكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

(٦) متى حاز الاقتراح بقفل باب المناقشة الاكثوية المنصوص عليها آنفاً ، اعتبرت المناقشة منتهية ويشرع فوراً بالتصويت على الموضوع المطروح ، والا استؤنفت بالترتيب المدون في جدول الكلام .

(٧) ولا يجوز ان يطرح اقتراح جديد بقفل باب المناقشة ما لم يتكلم خطيبان آخران في تأييد الموضوع وخطيبان في رفضه او تعديله . وتتبع في التصويت عليه الاصول نفسها ..

(٨) ولا يجوز طرح اقتراح بقفل باب المناقشة بعد بدء الخطيب بالكلام ، او اذا طلب الكلام احد الوزراء .

(٩) ولا يجوز بعد قفل باب المناقشة ان يعطى الكلام لاحد من النواب الا اذا كان غرض طالب الكلام استرداد تعديل قدمه ، او شرح طريقة التصويت ، شرط ان لا يتجاوز مدة الكلام خمس دقائق .

الفصل الخامس

في التصويت

المادة ٩٤ - كل انتخاب في المجلس يجري بالاقتراع السري الا اذا نص هذا النظام على طريقة اخرى .

المادة ٩٥ - يجري التصويت على الثقة بالحكومة بطريقة المناادة بالاسماء بالجواب باحدى الكلمات الآتية « ثقة ولا ثقة » ، « تمتنع » .

ولا يدخل عدد الممتنعين في حساب الاغلبية .

المادة ٩٦ - يجري التصويت على الموازنة بندا بندا وبطريقة رفع الايدي .

المادة ٩٧ - يجري التصويت على مشاريع واقتراحات القوانين مادة مادة بطريقة رفع الايدي او القيام والقعود ، وبعد التصويت على المواد يطرح الموضوع بجملة للتصويت بطريقة المناادة بالاسماء .

واذا تقدم عشرة نواب بطلب خطي يرمي الى التصويت السري وجب اجراؤه سرياً . ويكتب في ورقة الاقتراع احدى الكلمات التالية : « موافق . مخالف . تمتنع » .

وكل ورقة تتضمن غير هذه الكلمات تعد من اوراق الممتنعين ولا تدخل في حساب الاغلبية .

المادة ٩٨ - يجري التصويت على الرغبات والمقررات وسائر المواضيع غير الواردة في المواد السابقة بطريقة رفع الايدي .

المادة ٩٩ - يجزأ التصويت على الموضوع المتشعب ، عندما يطلب التجزئة ولو نائب واحد .

المادة ١٠٠ - يجري التصويت الجماعي على المعاهدات المنصوص عليها في المادة ٥٢ من الدستور ، ولا يجوز طرح موادها مادة مادة للمناقشة او التصويت . فاما ان تقبل برمتها او ترفض برمتها . وعند الرفض يلفت نظر الحكومة الى النصوص التي كانت السبب في رفض المجلس .

تطبق القاعدة نفسها على الاتفاقات المعقودة بين الدولة والمؤسسات والافراد .

ويجوز اجراء التصويت السري وفقاً لاحكام الفقرة الثانية من المادة ٩٧ .

المادة ١٠١ - اذا حصلت شبهة حول حصول الاكثرية في اي تصويت جرى بطريقة رفع الايدي . وطلب خمسة نواب اعادة التصويت ، وجبت اعادته بطريقة القيام والقعود او المناادة بالاسماء .

المادة ١٠٢ - يجوز للنائب الممتنع عن التصويت ان يذكر اسباب امتناعه . ولكن يحظر قطعاً تعليل التصويت .

المادة ١٠٣ - كل مشروع او اقتراح قانون لم ينل بالتصويت موافقة المجلس ، لا يمكن ان يطرح ثانية في العقد نفسه .

الباب السادس في المواضيع الخاضعة لاحكام خاصة

الفصل الاول في الاستعجال والاستعجال المكرر

- المادة ١٠٤ - كل مشروع قانون ، تقرر الحكومة كونه مستعجلاً ، وتشير الى ذلك في مرسوم احالته على المجلس ، يجب على المجلس ان يبت به خلال اربعين يوماً من طرحه عليه ، والا جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر بموافقة مجلس الوزراء مرسوماً قاضياً بتنفيذه .
- المادة ١٠٥ - تبدأ مدة الاربعين يوماً المشار اليها في المادة السابقة ، من تاريخ طرح المشروع على هيئة المجلس وموافقته على صفة الاستعجال .
- لا تسري مدة الاربعين يوماً المعينة في هذه المادة اذا لم يكن المجلس في دور الانعقاد . وتوقف هذه المدة ، اذا احيل المشروع اثناء الانعقاد وكانت المدة الباقية لانتهاء العقد اقل من اربعين يوماً . وتعود الى السريان ابتداء من العقد التالي .
- المادة ١٠٦ - يجوز لكل نائب ، ان يقدم اقتراح قانون مستعجل مرفقاً باسبابه الموجبة . فاذا وافق المجلس على صفة الاستعجال احيل الاقتراح على اللجنة المختصة فوراً واذا لم يوافق طبقت على الاقتراح الاصول العادية .

المادة ١٠٧ - كل مشروع او اقتراح وافق المجلس على استعجاله ، يقدم على سواه في جدول اعمال اللجان والمجلس . فعلى اللجنة ان تقدم تقريرها بشأنه خلال اسبوع على الاكثر ، وعلى مكتب المجلس ان يدرجه في جدول اعمال اول جلسة تعقد بعد تقديم التقرير .

واذا لم تقدم اللجنة تقريرها ، جاز لصاحب الاقتراح ان يطلب الى المجلس مناقشته بدون تقرير . ان صفة الاستعجال التي يقرها المجلس للمشروع الذي تطلب الحكومة استعجاله بعد احواله ، او للاقتراح المقدم من احد النواب ، لا يخول رئيس الجمهورية اصدار مرسوم قاض بتنفيذه .

المادة ١٠٨ - يجوز للحكومة ، ولاي من النواب ، تقديم مشروع او اقتراح بقانون مع اسبابه الموجبة ، وطلب معلل لمناقشته بصورة الاستعجال المكرر شرط ان يكون مؤلفاً من مادة واحدة .

ويجب على الرئيس طرحه على المجلس في اول جلسة يعقدها بعد تقديمه ولو لم يدرج في جدول الاعمال .

فاذا قرر المجلس صفة الاستعجال المكرر وجب على المجلس مناقشته والبت به فوراً بدون احواله على اللجان المختصة . واذا رفض المجلس صفة الاستعجال المكرر يجري التصويت على صفة الاستعجال العادية ، فاذا رفضت احيل المشروع على اللجنة وفقاً للاصول العادية .

المادة ١٠٩ - لا يجوز ان يعطي لاي مشروع او اقتراح صفة الاستعجال او صفة الاستعجال المكرر اذا كان هذا المشروع او الاقتراح يتعلق بتعديل الدستور او تعديل النظام الداخلي . او كان يؤول الى فرض ضريبة او رسم او يؤول الى تعديلها او الغائها .

ولا يجوز الا للحكومة او بموافقتها ، التقدم بمشروع يرتدي

صفة الاستعجال المكرر اذا كان يؤول الى تحميل الخزينة اعباء مالية .

ولا يجوز ان تطبق قواعد الاستعجال المكرر ، على الرغبات والاقتراحات المتعلقة بسياسة الدولة الخارجية .

الفصل الثاني

في تمحيص الموازنة والقوانين المالية

المادة ١١٠ - الموازنة هي صك تقدر فيه واردات الدولة ونفقاتها لفترة من الزمن ويجاز بموجبه تحصيل الواردات وصرف النفقات .

المادة ١١١ - يجب على الحكومة ، ان تقدم الى المجلس كل سنة ، قبل بدء عقد تشرين الاول بخمسة عشر يوماً ، موازنة شاملة لواردات الدولة ونفقاتها عن السنة القادمة لدرسها والتصديق عليها .

المادة ١١٢ - يخصص عقد تشرين الاول لدرس الموازنة والتصويت عليها قبل أي عمل آخر . فاذا لم يتمكن المجلس من ذلك ، وجب على الحكومة فتح دورة استثنائية تمده حتى آخر كانون الثاني .

المادة ١١٣ - اذا لم يبت المجلس بالموازنة المقدمة ضمن المهلة المحددة في المادة ٨٦ من الدستور والمادة ٩٤ من هذا النظام ، جاز لرئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء جعل مشروع الموازنة نافذاً بالشكل الذي تقدم فيه ، بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء

المادة ١١٤ - يصدق المجلس اولاً على قانون قطع الحساب ، ثم على موازنة النفقات ، ثم على قانون الموازنة ، وفي النهاية على موازنة الواردات .

المادة ١١٥ - لا يجوز للمجلس اثناء المناقشة في الموازنة ، او في مشاريع القوانين باعتمادات اضافية او استثنائية ، ان يزيد بدون موافقة الحكومة الاعتمادات المقترحة في الموازنة او المشاريع المشار اليها ، سواء جاءت الزيادة بطريقة التعديل او الاقتراح المستقل .

ولكن للمجلس بعد الانتهاء من تلك المناقشة ان يصوت على قوانين تؤول الى احداث نفقات جديدة .

المادة ١١٦ - لا يجوز للمجلس ، بطريقة الغاء الاعتمادات المقترحة في الموازنة ، الغاء دائرة او وظيفة قائمة بموجب النظام المعمول به . فاذا شاء المجلس الغاء الدائرة او الوظيفة ، وجب ان يصوت على قانون خاص بهذا الموضوع .

المادة ١١٧ - لا يجوز للمجلس رفض اعتماد وضع لوفاء دين عقدته الحكومة بموجب الدستور او القوانين المعمول بها .

المادة ١١٨ - يجوز للمجلس الغاء او تخفيض الاعتمادات المقترحة في الموازنة ، او في مشاريع الاعتمادات الاضافية ، او الاستثنائية كما يجوز له نقلها من بند الى بند ، او من فصل الى فصل ، او من باب الى باب .

المادة ١١٩ - يقدم في الطرح على التصويت ، طلب الغاء الاعتماد ، ثم طلب تخفيضه ، ثم تعديل لجنة المالية والموازنة ، ثم مشروع الحكومة .

المادة ١٢٠ - لا يجوز التصويت على اكثر من اقتراحين بالتخفيض ويطرح للتصويت اولاً ، الاقتراح المتضمن الرقم الاكبر ، فاذا سقط الاقتراحان ، توبع التصويت بالترتيب المعين في المادة السابقة .

الفصل الثالث

في موازنة المجلس

المادة ١٢١ - تقوم عمدة المجلس بتعضير مشروع موازنة المجلس ضمن حدود الاعتمادات التي يتفق عليها بين العمدة والحكومة .

المادة ١٢٢ - تطبق بشأن درس موازنة المجلس واقرارها الاصول المعينة لموازنة الدولة .

المادة ١٢٣ - تنفذ موازنة المجلس بمجالات يوقعها الرئيس او نائبه ، بالاشتراك مع احد اميني السر . وتراعى في تنفيذها احكام قانون المحاسبة العمومية .

المادة ١٢٤ - ترسل في نهاية السنة جداول بالاعتمادات المصروفة الى وزارة المالية مصدقة من الرئيس او نائبه ، وتطبق في شأنها قواعد قانون المحاسبة العمومية .

الفصل الرابع

في اعادة النظر في القانون

المادة ١٢٥ - عندما يمارس رئيس الجمهورية حقه بالاستناد الى المادة ٥٧ من الدستور ، ويطلب اعادة النظر في قانون اقره المجلس ، فان طلب الرئيس يجب ان يرفق بالاسباب الموجبة لاعادة النظر . وعلى رئيس المجلس ان يحيله على اللجنة المختصة الاصلية بالاشتراك مع لجنة الادارة والعدلية . وعلى اللجنتين مجتمعتين ان قدرا الطلب ، وتضع التقرير اللازم ، وترفعه الى المجلس ضمن المهل المعينة في هذا النظام .

وللمجلس عند اعادة النظر في القانون ، اما ان يصر عليه كما صدقه في المرة الاولى ويجب في هذه الحالة ان يحوز الاغلبية المطلقة من مجموع اعضاء المجلس ، واما ان يعدله وفقاً للطلب المبين في الاسباب الموجبة ، او ان يتبنى نصاً جديداً مختلفاً عن النص السابق . وفي هذه الحالة الاخيرة يكتفى بالاغلبية المطلقة من نصاب الجلسة ، ويبقى الحق لرئيس الجمهورية بطلب اعادة النظر في النص الجديد .

الفصل الخامس

في رفع الحصانة

المادة ١٢٦ - يتمتع النائب بالحصانة النيابية، فلا تبعة جزائية عليه بسبب الآراء او الافكار التي يبديها اثناء نيابته . ولا يجوز اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جزائية بحقه او القاء القبض عليه اذا اقرت جرمًا جزائياً ، الا في حالة التلبس بالجريمة ما لم تكن الجريمة من نوع القباحة .

المادة ١٢٧ - اذا ارتكب نائب جنائية او جنحة في مقر المجلس كان للرئيس ان يأمر قوى الامن بالقبض عليه وحجزه في احدى غرف المجلس الى ان يتنسى له تسليمه الى القضاء ثم يعلم المجلس فوراً بالامر .

المادة ١٢٨ - ترتفع الحصانة النيابية حكماً خارج ادوار الانعقاد ، اما اذا ارتكب النائب جرمًا اثناء دور الانعقاد فيجب لاجل ملاحقته تقديم طلب من وزير العدل لرفع الحصانة النيابية عنه .

المادة ١٢٩ - اذا بوشر بملاحقة النائب بالجرم المشهود، او خارج دورات الانعقاد او قبل انتخابه نائباً ، استمرت الملاحقة في دورة الانعقاد التالية، دون الحاجة الى طلب الاذن من المجلس . ولكن على وزارة العدل ان تبلغ المجلس خبر الملاحقة مع المستندات الكافية . ويبقى للمجلس الحق ، بناء على تقرير اللجنة المختصة ، ان يقرر اخلاء سبيل النائب الموقوف او وقف الملاحقات الجارية بحقه .

المادة ١٣٠ - ان لجنة النظام الداخلي هي اللجنة الصالحة لدرس طلب رفع الحصانة، وعلى اللجنة المذكورة ان تقدم تقريرها في مهلة اسبوع على الاكثر والا جاز للمجلس درسه مباشرة .

المادة ١٣١ - للمجلس عند مناقشة طلب رفض الحصانة ان يقدر فقط جدية الملاحقة والدعوى ، وليس له ان يفتت على صلاحية السلطة القضائية .

المادة ١٣٢ - ترفع الحصانة عن النائب بقرار يتخذ بالاغلبية المطلقة .

المادة ١٣٣ - ان العقوبة التي يحكم بها على النائب بنتيجة ملاحقة بوشر بها قبل انتخابه ، او قبل دور الانعقاد ، يمكن تنفيذها في اثناء العقد التالي ، بدون اذن من المجلس . الا ان للمجلس ان يقرر تأجيل التنفيذ .

الباب السابع

فقد الوكالة النيابة

المادة ١٣٤ - يفقد النائب وكالته النيابة بالاستقالة او الاسقاط .

الفصل الاول

في الاستقالة

المادة ١٣٥ لكل نائب ان يستقيل من النيابة بكتاب خطي صريح غير مقيد بشرط يقدم الى رئيس المجلس .

وتعتبر هذه الاستقالة نهائية عندما يأخذ المجلس علماً بها في الجلسة العلنية .

المادة ١٣٦ - على الرئيس ان يبلغ المجلس كتاب الاستقالة خلال احدى الجلسات الثلاث التي تلي تقديمها والا اعتبرت بتاريخ الجلسة الثالثة نهائية ، الا اذا كان النائب قد رجع عنها بكتاب خطي .

المادة ١٣٧ - ان النائب ، الذي يستنكف عن حضور جلسات المجلس دون عذر مشروع ، سنة كاملة طيلة عقودها العادية والاستثنائية ، يعتبر بقرار من المجلس مستقلاً .

ويقدم اقتراح بهذا الشأن من عمدة المجلس .

المادة ١٤٨ - يعتبر مستقلاً بقرار من المجلس ، النائب الذي لم يبلغ رفضه عضوية المجلس النيابي ، خلال شهر يلي انتخابه بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الانتخاب ، ويستمر في البقاء في احدى حالات التنازع المنصوص عليها في المادة المذكورة .

الفصل الثاني

في اسقاط النيابة

المادة ١٤٩ - يفصل من النيابة بقرار من المجلس ، النائب الذي يحكم عليه اثناء نيابته ، بما يوجب حرمانه من ممارسة حقوقه الانتخابية كما هي معينة في قانون الانتخاب .

المادة ١٥٠ - ان النائب المحكوم عليه غيابياً بالجنائية ، والفرار من وجه العدالة ، ينذر بواسطة النشر في ثلاث صحف عن طريق وزارة العدل ، للاستسلام خلال شهر من تاريخ النشر الاخير والا طبقت بحقه احكام المادة السابقة .

المادة ١٥١ - في الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة ، يقدم طلب الفصل او طلب اعتبار النائب مستقلاً ، من وزير العدل الى رئاسة المجلس . وعلى الرئيس ان يبلغ المجلس الطلب في اول جلسة تعقد بعد وروده ، ثم يحيله على لجنة الدستور والنظام الداخلي لدرسه ووضع تقرير عنه خلال اسبوع على الاكثر .

المادة ١٥٢ - بوضع تقرير اللجنة على جدول اعمال اول جلسة تعقد بعد وروده ، وي طرح للمناقشة بالاولوية على سائر المواضيع ، ويصوت عليه بالاغلبية المطلقة .

الباب الثامن

اللائحة النظامية للبرلمان

المادة ١٥٣ - فيما خلا حالات المرض التي تعتبر عذراً شرعياً ، لا يجوز للنائب التغيب عن حضور الجلسات الا باذن من المجلس . ولا يجوز ان تتعدى اجازة الغياب الستة اشهر دفعة واحدة ، والسنة الواحدة دفعات متقطعة في الدور التشريعي .

ويجوز لرئيس المجلس ، ان يأذن بالغياب مدة شهر واحد في الحالات المستعجلة ، شرط ان يعلم المجلس بذلك في اول جلسة يعقدها بعد اعطاء الاذن .

المادة ١٥٤ - في حالة الاذن بالتغيب وفقاً للفقرة الاولى من المادة السابقة ، يفقد النائب المتغيب حكماً نصف تعويضه عن المدة التي تزيد عن ثلاثة اشهر ، ويفقد التعويض بكامله عن المدة التي تزيد عن الستة اشهر ولو دفعات متقطعة .

المادة ١٥٥ - اذا تغيب النائب دون عذر مشروع يقدم خطيباً الى رئاسة المجلس قبل انعقاد الجلسة او اثناء انعقادها ، فقد حكماً حقه

بتعويض يوم من تعويضه الشهري ، ويعتبر التعويض اليومي جزءاً من ثلاثين من مجموع التعويض الشهري .

ب - يجب على رئيس دائرة المحاضر في نهاية الجلسة التي يصدق فيها محضر جلسة الغياب ، او في الجلسة التالية اذا كان المحضر قد صدق في جلسة الغياب نفسها ، ان يبلغ تحت طائلة حسم راتب يوم واحد ، محاسب المجلس خبر الغياب . وعلى هذا الاخير ، تحت طائلة العقوبة نفسها ، ان يجري معاملة حسم التعويض وتحويله الى موازنة المجلس .

ج - اذا حضر النائب في الجلسة التالية ، وابدى للمجلس عذراً مشروعاً ، حق للمجلس ان يعفيه من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

د - يوضع لكل جلسة جدول باسماء النواب الحاضرين والمتغيبين والمعتذرين ، فان لم يتم عقد الجلسة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني ، تدرج في محضر الجلسة التالية اسماء المتغيبين بدون عذر شرعي وتطبق بحقهم احكام الفقرة الاولى من هذه المادة .

هـ - اذا تكرر غياب النائب دون عذر مشروع ، عشر جلسات متتالية تطبق بحق احكام المادة السابقة وينشر خبر غيابه على نفقته في الجريدة الرسمية ، وفي ثلاث جرائد يومية وابعلاطات ترسل الى قري دائرته الانتخابية .

المادة ١٥٦ - تتخذ بقرار من الرئيس ، بحق النائب الذي يتمرّد على نظام الجلسات العقوبات التالية :

- ١ - التنبيه الى النظام .
- ٢ - التنبيه مع التسجيل في المحضر .

المادة ١٥٧ - اذا استمر النائب في تمرده يستشار المجلس بدون مناقشة بانزال العقوبات بحقه بالترتيب التالي :

١ - اللوم البسيط .

٢ - اللوم مع الاخراج الموقت .

٣ - المنع من حضور الجلسات مدة لا تتعدى الشهر .

المادة ١٥٨ - كل نائب نبه الى النظام مرة واحدة يمكن ان يوجه اليه التنبيه مع التسجيل في المحضر اذا ارتكب مخالفة ثانية .

ان التنبيه مع التسجيل في المحضر يصبح الزامياً بعد التنبيه الثاني في الجلسة الواحدة . ويستلزم حكماً منع النائب من الكلام طيلة ما بقي من الجلسة .

المادة ١٥٩ - تنزل عقوبة اللوم البسيط بالنائب الذي استحق مرة ثانية عقوبة التنبيه مع التسجيل في المحضر .

تنزل عقوبة اللوم مع الاخراج الموقت (أ) بالنائب الذي طبقت بحقه مرتين عقوبة اللوم البسيط وارتكب مخالفة جديدة .

٢ - بالنائب الذي يدعو في الجلسة الى العنف او الى الحروب الاهلية والى خرق القوانين الدستورية .

٣ - بالنائب الذي ينطبق كلامه على الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٩١ من هذا النظام .

٤ - وبالنائب الذي يوجه الى الحكومة او الى احد الوزراء عبارات تحقير او تهديد .

المادة ١٦٠ - يستحق عقوبة المنع من حضور الجلسات من اسبوع الى شهر ، النائب الذي طبقت بحقه عقوبة اللوم مع الاخراج الموقت وارتكب مخالفة جديدة في اول جلسة يحضرها .

المادة ١٦١ - ان عقوبة الاخراج الموقت تستلزم الحرمان من تعويض النيابة عن يوم الجلسة .

اما عقوبة المنع من حضور الجلسات فيستلزم الحرمان من التعويض طيلة مدة الحرمان .

المادة ١٦٢ - كل مخالفة لم يعين لها عقوبة خاصة تستحق عقوبة التنبيه الى النظام . فاذا امتنع الخطيب عن الامتثال لتنبيه الرئيس طبقت بحقه العقوبات التي تلي عقوبة التنبيه .

المادة ١٦٣ - اذا ارتكب النائب جرماً جنائياً في مقر المجلس والجلسة معقودة ، فعلى الرئيس ان يرفع الجلسة ويأمر بالقاء القبض على النائب ويحجزه في مكان معين تمهيداً لتسليمه للقضاء .

يطلب الرئيس ايضاً من النائب عن فعلته ثم يبلغ النيابة العامة الامر ويسلم الفاعل اليها كمتهم بجرم مشهود .

وتتبع الاصول نفسها اذا لم تكن الجلسة معقودة على ان يتم تبليغ المجلس الخبر في اول جلسة يعقدها .

اما اذا كان الجرم جنحة او قباحة فللرئيس اما ان يأمر بتوقيف الفاعل او ان يبلغ النيابة العامة الخبر لكي تتخذ الاجراءات المتعلقة بطلب رفع الحصانة . ولا يمكن النيابة العامة ان تطلب رفع الحصانة ما لم يبلغها رئيس المجلس عن وقوع الجنحة في مقر المجلس او محيطه .

الباب التاسع أحكام متنوعة

المادة ١٦٤ - تفصل لجنة النظام الداخلي في جميع الاعتراضات التي ترد على تطبيقه او تفسير مواده .

المادة ١٦٥ - تعمل شارات خاصة باعضاء المجلس النيابي وتكون على شكلين :
الاول - قلادة ذات سبع زوايا شعاعية في اعلاها صورة
ارزة خضراء ويكتب في داخلها عبارة الجمهورية اللبنانية وفي
اسفلها عبارة (مجلس النواب) يعلق على الجهة اليسرى من الصدر
في اي وقت كان .

الثانية - وشاح بالوان العلم اللبناني عرض عشرة سنتيمترات
ويلبس من اليمين الى اليسار تحت المعطف وينتهي بقلادة كبرى
على شكل القلادة المبينة آنفا ولا يلبس هذا الوشاح الا في
الحفلات الرسمية .

المادة ١٦٦ - كل اقتراح بتعديل هذا النظام الداخلي تتبع في وضعه الاصول
المعينة لاقتراح القوانين ويجب احالته على لجنة النظام الداخلي
لدرسه ووضع تقرير فيه .

المادة ١٦٧ - تلغى احكام النظام الداخلي المصدق عليه بتاريخ ١٥ ايلول سنة
١٩٥٣ وجميع الانظمة المعدلة له ويعتبر هذا النظام نافذا فور
نشره في الجريدة الرسمية .

القسم الثاني

الأصول البرلمانية في البلاد العربية

الأصول البرلمانية في البلاد العربية

تمهيد

اصيب العرب كغيرهم من الامم الكبرى بنكسة خطيرة مؤلمة ، نقلتهم من مركز القيادة الى مؤخرة الصفوف ، ففترق شملهم ، وتعددت نزعاتهم ، وضاعوا في خضم من الخصومات والنزاعات ، ففقدوا وعيهم القومي ، واستكانوا لحكم الاجنبي وظلوا على هذه الحال قروناً ، يكون مجدداً ضائعاً عرفوه وحضارة مثلى نشروا لواءها ، وذلك يوم كانوا يؤمنون بالقومية تفتيحاً واعياً لحضارات انسانية متعددة ومصنفاً كبيراً لعمليات المزج والتفاعل .

ولقد لعبت يد المستعمر في صفوفهم لعبتها الخطيرة المجرمة فجعلت منهم دولاً مسوخاً تأمر بأمره ، واستعان هذا المستعمر ، لتكريس الفرة بالحكام عملاء طيعين ، فاشتعلت الثورة في النفوس وعاش العرب أكثر من قرن وكأنهم على فوهة بركان .

وكانت ثمة صيحات مخلص ، عجزت الحناجر في البدء عن ايصالها قوية الى الآذان ، ولكنها تدعو للم الشمل والتوحد . ولم تذهب هذه الصيحات سدى والحمد لله ، بل كانت نواة صالحة للبعث العربي ، وللتحرر من عقالات فرضها الاستعمار السياسي والعقائدي ، واخيراً للسير بعزم وثبات نحو الاهداف المثلى :

الحير العام ، المحبة ، السلام ، والتفتح لمختلف الحضارات الانسانية .

ان وعي الشعوب العربية في مطلع القرن العشرين قد دفعها دفعاً الى حلبة النضال من اجل الاستقلال والحرية فأسهمت في حربين عالميتين كانت في كليهما ضحية الوعود المعسولة التي اغدقت بسخاء ولم توف .

وقد كان التنكر لهذه الوعود سبباً في تزايد الوعي القومي في صفوف الشعب وجاءت نكبة فلسطين حافزاً جديداً لاضرام الثورات فكانت الانقلابات العسكرية التي اطاحت بالدساتير المصطنعة وعطلت الحياة النيابية في اكثر الدول العربية .

ولكن هذه الخطوة الى الوراء على صعيد الحياة الديمقراطية ، قد فرضتها الضرورات ، تحفزاً للقفزة المباركة الكبرى ، واملنا ان هذه القفزة المباركة الكبرى آتية باذن الله .

لما كان هذا الكتاب لا يتناول الا الاصول البرلمانية ، فسكتفي في الابواب الاربع التالية ببحث الاصول البرلمانية في الدول التي تمارس الحياة النيابية اليوم وهي :

اولاً - الجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً - المملكة الاردنية الهاشمية .

ثالثاً - الجمهورية التونسية .

رابعاً - المملكة الليبية المتحدة .

الباب الاول

الاصول البرلمانية في الجمهورية العربية المتحدة

الفصل الاول

- مقدمة تاريخية -

اولاً - مصر : بقيت مصر تحت حكم المماليك من سنة ١٢٥٠ حتى الفتح العثماني سنة ١٥١٧ . ولكن الحكم العثماني لم يكن في مصر كما كانت في سائر الدول العربية ، ذلك لأن محمد علي الكبير انتزع من الدولة العثمانية امتيازات جعلته الحاكم الحقيقي فصدر في سنة ١٨٤١ اول فرمان يقضي باعطاء محمد علي واسرته من بعده امتيازات الحكم الوراثي على مصر .

وفي عهد الخديوي اسماعيل انشئ « مجلس النظارة » للموافقة على القوانين . وبعد الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ اصدر الخديوي دستوراً جديداً احتفظ فيه لنفسه وللمجلس نظاره بحق التشريع بمعاونة مجلس شورى . ثم انشئت في سنة ١٩١٣ الجمعية التشريعية لابداء الرأي الاستشاري في قضايا التشريع .

وفي الحرب العالمية الاولى اعلنت بريطانيا حمايتها على مصر وعطلت الجمعية التشريعية . ولكن ما ان وضعت الحرب اوزارها حتى بدأت حركات المقاومة الوطنية للنفوذ البريطاني تشتد وتقوى بزعامة سعد زغلول وغيره ، فاضطرت انكلترا ان تعلن انتهاء الحماية البريطانية واستقلال مصر .

ولكن الحماية لم تزل بالواقع لان بريطانيا اقامت احمد فؤاد ملكاً على مصر فكان هذا الملك عند حسن ظن البريطانيين به فحمى مصالحهم وحفظ نفوذهم كما لو كانت الحماية لا تزال قائمة .

وفي سنة ١٩٢٣ اعلن الدستور المصري ثم علق ثم اعيد سنة ١٩٣٤ . وقد نص هذا الدستور على ان الدولة ملكية دستورية وراثية في اسرة محمد علي الكبير ونص على ان نظام الحكم برلماني وتبنى مبدأ تفريق السلطات الثلاث ، التنفيذية والتشريعية والقضائية .

ونص هذا الدستور على اصول التشريع بما لا يختلف عما جاء في الدستور اللبناني .

فاقتراح القوانين من حق الملك والنواب . فاذا كان من الملك قدم المشروع بمرسوم ملكي . ويقتضي له حتى يصبح قانوناً ان يقره مجلسا النواب والشيوخ وان يصدق عليه الملك .

وكان للملك حق طلب اعادة النظر فيه خلال مدة شهر وفي هذه الحالة يقتضي لاقاراره ثانية موافقة ثلثي اعضاء كل من المجلسين .

وقد منع هذا الدستور تعديل النصوص المتعلقة بشكل الحكم النيابي البرلماني ونظام وراثية العرش ومبادئ الحرية والمساواة . ولكنه اباح التعديل فيما دون ذلك باكثرية الثلثين .

وقد ظل هذا الدستور قائماً حتى ثورة الجيش المصري في ٢٣ تموز سنة ١٩٥٢ التي انتهت في ٢٦ منه باكرامه الملك فاروق على التنازل عن العرش لولده احمد فؤاد الثاني . وقد اعلن مجلس الوزراء الذي كان يرأسه علي ماهر هذا الامر ، كما اعلن اضطلاع مجلس الوزراء بسلطات الملك الى ان يقام مجلس وصاية . وفي ١٤ تشرين الاول ١٩٥٢ صدر المرسوم رقم ٢٣٢ بتعديل اصول تعيين مجلس الوصاية وصدر في نفس اليوم مرسوم باقالة رشاد منها وقبول استقالة محمد بهي الدين بركات من مجلس الوصاية وتعيين الامير محمد عبد المنعم وصياً على

العرش . وتوالت بعد ذلك قرارات مجلس قيادة الثورة بتنظيم البلاد فعملت الاحزاب السياسية (المرسوم رقم ٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون ثاني سنة ١٩٥٣) وصدر اعلان دستوري بتنظيم الحريات العامة ونظام الحكم الموقت (١٠ شباط سنة ١٩٥٣) واعطي مجلس قيادة الثورة سلطات الحكم والتشريع .

واخيراً وبتاريخ ١٨ حزيران سنة ١٩٥٣ الغيت الملكية واعلنت الجمهورية المصرية : وعينت لجنة لوضع مشروع للدستور الجديد .

وفي هذ الاثناء كان مجلس قيادة الثورة قد وقع مع الانكليز معاهدة الجلاء (٢٧ تموز سنة ١٩٥٤) وشرع باجلاء الجيوش البريطانية عن مصر الذي تم بعد فشل بريطانيا وحليفتيها فرنسا واسرائيل بعدوانها على مصر اثر تأميم القنال . الا ان الاحزاب السياسية المؤثرة لم يرق لها ان يستأثر العسكريون بالحكم فنظموا معارضة لم تجرؤ ان تسفر عن وجهها ، ولكن مجلس الثورة قضى عليها قضاء مبرماً فلم تقم بعد ذلك للاحزاب قائمة .

وفي السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٥٦ اعلنت قيادة الثورة الدستور الجديد وهو ينص في الباب الاول على ان مصر دولة عربية جمهورية ديمقراطية ، وان الشعب المصري جزء من الامة العربية وان السيادة للامة وان الاسلام دين الدولة وان اللغة العربية هي لغتها الرسمية . وبعد ان يبحث في الباب الثاني والثالث في المقومات الاساسية للمجتمع المصري وفي حقوق المواطنين وواجباتهم وفي الحريات العامة ، ينتقل في الباب الخامس الى تنظيم السلطات العامة فيقر ان السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة الذي ينتخبه الشعب بالانتخاب السري العام لخمس سنوات . وينص على اجتماع المجلس في دورة سنوية عادية تدوم سبعة اشهر كما ينص على دورات غير عادية .

ونص الدستور على ان اقتراح القوانين يعود الى رئيس الجمهورية او الى اي عضو من اعضاء المجلس .

ويلاحظ في هذا الدستور انه على الرغم من مزجه بين النظام الرئاسي

والنظام النيابي قد جعل الوزراء مسؤولين امام مجلس الامة بحيث يلزمون بالاستقالة عند سحب الثقة منهم .

واخيراً نص الدستور على انه يصبح نافذاً بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الذي يجري في ٢٣ حزيران ١٩٥٦ .

وفي هذا التاريخ تمت الموافقة عليه باستفتاء شعبي كما تمت الموافقة على تعيين المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية .

٢ - سوريا :

كانت سوريا قبل الحرب العالمية الاولى تحت الحكم العثماني . وقد اسهمت في الثورة العربية على العثمانيين وكانت ضحية من ضحايا معاهدة سيكس - بيكو .

فما ان انتهت الحرب حتى احتلت كتيائب الثورة العربية مدينة دمشق واعلن قائدها الامير فيصل تأليف الدولة العربية في الشام بتاريخ ٥ تشرين الاول سنة ١٩١٨ . ثم في ٧ آذار سنة ١٩٢٠ اعلن المؤتمر السوري فيصل ملكاً على سوريا .

ولكن المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم اقر نظام الانتداب على سوريا ولبنان فرفض السوريون الخضوع لاحكام هذا الميثاق وانقلب المؤتمر السوري الى جمعية تأسيسية اعلنت الدستور في ٣ تموز سنة ١٩٢٠ وهو ينص على حكومة مستقلة برلمانية اساسها الانتخاب الشعبي ، واعلن برلمان مؤلف من مجلسي الشيوخ والنواب .

فاقدم الفرنسيون بقيادة الجنرال غورو على احتلال سوريا وانهاء الحكم العربي وشرع بحكم الانتداب الذي قسم البلاد السورية الى ثلاث دويلات مجموعة باسم الاتحاد السوري .

وبعد سنوات من الحكم الارهابي جرى البحث في وضع الدستور فاراد

الفرنسيون ان يضعوه على هواهم كما فعلوا في لبنان فرفض السوريون ذلك وظل الوضع مجمداً حتى قامت ثورة جبل الدروز سنة ١٩٢٥ التي شملت معظم البلاد السورية ودامت نحو سنتين .

وفي سنة ١٩٢٨ جرت انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور ففاز الوطنيون ووضعو دستوراً لم يرق للفرنسيين ، فحل المفوض السامي الجمعية التأسيسية وعدل مشروع الدستور بما يتلاءم مع مصالح الانتداب وارجأ وضعه موضع التنفيذ حتى سنة ١٩٣٢ .

وفي هذه السنة جرت الانتخابات النيابية ففاز الوطنيون واستلموا الحكم . وفي سنة ١٩٣٣ عرض الفرنسيون على مجلس النواب مشروع معاهدة فرفضها . فعطل المفوض السامي الحياة النيابية . وظلت معطلة حتى سنة ١٩٣٦ اذ عادت المفاوضات بين فرنسا والوطنيين السوريين الذين اضطروا للقبول ببعض التعديلات ولكن فرنسا لم تصدق على المعاهدة بسبب المعارضة خارج البرلمان الفرنسي وداخله .

وفي سنة ١٩٣٩ اعطت فرنسا الى تركيا سنجق الاسكندرونة مع انطاكية دون استشارة السوريين وحل مجلس النواب السوري . وبعد بضعة اشهر اشتعلت الحرب العالمية الثانية .

وفي سنة ١٩٤١ دخلت جيوش فرنسا الحرة وبريطانيا سوريا ولبنان بعد ان اعلنت الدولتان استقلال البلدين وانتهاء عهد الانتداب . وفي ٢٥ آذار سنة ١٩٤٣ اصدر الجنرال كاترو قراراً بعودة الحياة النيابية ، فجرت الانتخابات وفاز الوطنيون .

وقرر مجلس النواب السوري عدم نفاذ التعديلات التي اقراها الفرنسيون على دستور سنة ١٩٣٠ فكان هذا التصرف مع غيره سبباً في تجدد الخلاف بين السوريين والفرنسيين فاقدم هؤلاء سنة ١٩٤٥ على قصف دمشق ثلاثة ايام . ولكن تدخل بريطانيا واميركا والاتحاد السوفياتي وضع حداً لاعمال العنف

الفرنسية . وفي آذار سنة ١٩٤٦ وضعت اتفاقية الجلاء ونفذت في نيسان سنة ١٩٤٦ وتم استقلال سوريا وتحررها الكامل من النفوذ الاجنبي .

وبعد كارثة فلسطين تعرضت سوريا لثلاث انقلابات عسكرية كان آخرها في عهد اديب الشيشكلي الذي اخطر تحت ضغط الجيش والحركات الشعبية ان يترك البلاد في ٢٥ شباط سنة ١٩٥٤ .

وكانت قد تألفت سنة ١٩٥٠ جمعية تأسيسية وضعت دستوراً في ٥ ايلول سنة ١٩٥٠ ينص على النظام البرلماني ولكن هذا الدستور الغي في عهد الشيشكلي بدستور ٢١ حزيران سنة ١٩٥٣ فلما انتهى الحكم العسكري في سوريا اعيد العمل بدستور سنة ١٩٥٠ الذي ظل قائماً حتى اعلان الوحدة مع مصر .

ولقد نص هذا الدستور على ان سوريا جمهورية مستقلة عربية ديمقراطية برلمانية وانها جزء من الامة العربية وان دين رئيسها الاسلام وان الفقه الاسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع .

وناظ الدستور السلطة التشريعية بمجلس النواب الذي ينتخب لمدة اربع سنوات وتكون الحكومة مسؤولة امامه .

وفي شباط سنة ١٩٥٨ اتحدت سوريا ومصر في دولة واحدة اطلق عليها اسم الجمهورية العربية المتحدة .

وفي ٥ آذار سنة ١٩٥٨ اعلن الدستور المؤقت للجمهورية الجديدة الذي لا يزال نافذاً حتى اليوم بانتظار الدستور الذي سيتولى وضعه مجلس الامة المؤلف من اعضاء من مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

وهذا الدستور المؤقت واللائحة الداخلية لمجلس الامة هما موضوع بحثنا في الفصول التالية :

الفصل الثاني

الدستور المؤقت

يتألف الدستور المؤقت الصادر في ٥ آذار سنة ١٩٥٨ من ثلاث وسبعين مادة مقسمة على سبعة ابواب .

ولم يأخذ هذا الدستور ، كدستور سنة ١٩٥٦ ، بصورة من صور النظام النيابي المعروفة ، اي نظام حكومة الجمعية النيابية المطبق في سويسرا ، او النظام الرئاسي المطبق في الولايات المتحدة الاميركية ، او النظام البرلماني الذي نص عليه الدستور المصري في عهد الملكية .

بل ابتكر نظاماً جديداً مستمداً من واقع الشعب وبيئته . وهو يقوم على المزج بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني .

ويتجلى هذا المزج فيما تناوله الدستور من بحث في العلاقات بين مختلف السلطات مستهدفاً بذلك امرين :

١ - معالجة ضعف السلطة التنفيذية مع خلق سلطة رابعة جديدة بجانب سلطات الدولة الثلاث هي سلطة الناخبين .

٢ - تقوية السلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية .

وبذلك يتحقق التوازن في ظل نظام حكم سليم .

تنص المادة الاولى من الدستور ان الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الامة العربية .

وتنص المادة الثانية على الجنسية وشروط اكتسابها .

وخصص الباب الثاني للبحث في المقومات الاساسية للمجتمع والباب الثالث للحريات العامة والحقوق والواجبات .

اما الباب الثالث فقد نص على نظام الحكم . فالفصل الاول يتعلق برئيس الدولة . اما الفصل الثاني فيتعلق بالسلطة التشريعية وهذه نصوص مواده الثلاثين :

المادة ١٣ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الامة ، يحدد عدد اعضائه ويتم اختيارهم ، بقرار من رئيس الجمهورية ويشترط ان يكون نصفهم على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الامة المصري .

مادة ١٤ - يتولى مجلس الامة مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

مادة ١٥ - يجب الا تقل سن عضو مجلس الامة عن ثلاثين سنة ميلادية .

مادة ١٦ - مقر مجلس الامة مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة اخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الامة للانعقاد ويفض دورته .

مادة ١٨ - لا يجوز ان يجتمع مجلس الامة ، دون دعوة ، في غير دور الانعقاد والا كانت اجتماعه باطلا وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

مادة ١٩ - يقسم عضو مجلس الامة امام المجلس في جلسة علنية ، قبل ان يتولى عمله ، اليمين الآتية : «اقسم بالله العظيم ان احافظ على

الجمهورية العربية المتحدة ونظامها ، وان اذعى مصالح الشعب ومصالح الوطن ، وان احترم الدستور والقانون » .

مادة ٢٠ - ينتخب مجلس الامة في اول اجتماع عادي له رئيساً ووكيلين .

مادة ٢١ - جلسات مجلس الامة علنية . ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او عشرين من اعضاءه ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

مادة ٢٢ - لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة ، ولا يجوز تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الرأي فيه مادة مادة .

مادة ٢٣ - يضع مجلس الامة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية ادائه لاعماله .

مادة ٢٤ - لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزارة اسئلة او او استجوابات . وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة ايام على الاقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ٢٥ - يجوز لعشرين من اعضاء مجلس الامة ان يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي فيه .

مادة ٢٦ - لمجلس الامة ابداء رغبات او اقتراحات للحكومة في المسائل العامة .

مادة ٢٧ - انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعفى من ادائها في غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

مادة ٢٨ - ينظم القانون القواعد الاساسية لجباية الاموال العامة واجراءات صرفها .

مادة ٢٩ - لا يجوز للحكومة عقد قرض او الارتباط بمشروع يتربى عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الامة .

مادة ٣٠ - لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود .

مادة ٣١ - يعين القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الامة كما يحدد السنة المالية .

مادة ٣٢ - يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الامة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل لبحثه واعتماده . وتقر الميزانية باباً باباً . ولا يجوز لمجلس الامة اجراء اي تعديل في المشروع الا بموافقة الحكومة .

مادة ٣٣ - تجب موافقة مجلس الامة على نقل اي مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية وكذلك على كل مصروف غير وارد بها او زائد على تقديراتها .

مادة ٣٤ - الميزانيات الملحقه تجري عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة .

مادة ٣٥ - ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانية الهيئات العامة الاخرى .

مادة ٣٦ - لا يجوز في اثناء دورة انعقاد مجلس الامة وفي غير حالة التلبس بالجريمة ان تتخذ ضد اي عضو من اعضائه اية اجراءات جنائية الا باذن المجلس . وفي حالة اتخاذ اي من هذه الاجراءات في غيبة المجلس يجب اخطاره بها .

مادة ٣٧ - لا يجوز اسقاط عضوية احد من اعضاء مجلس الامة الا بقرار من المجلس باغلبية ثلثي اعضائه بناء على اقتراح عشرين من الاعضاء ، وذلك اذا فقد الثقة والاعتبار .

مادة ٣٨ - لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الامة فاذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوماً من تاريخ الحل .

مادة ٣٩ - اذا قرر مجلس الامة عدم الثقة باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة . ولا يجوز عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه . ويكون الطلب بناء على اقتراح عشرين عضواً من اعضاء المجلس . ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة ايام على الاقل من تقديمه . ويكون سحب الثقة من الوزير باغلبية اعضاء المجلس .

مادة ٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة ويحدد القانون احوال عدم الجمع الاخرى .

مادة ٤١ - لا يجوز لأي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين في مجلس ادارة شركة في اثناء مدة عضويته الا في الأحوال التي يحددها القانون .

مادة ٤٢ - لا يجوز لأي عضو من اعضاء مجلس الامة في اثناء مدة عضويته ان يشتري او يستأجر من اموال الدولة او يوجرها او يبيعها شيئاً من امواله او ان يقاضيه عليه .

مادة ٤٣ - يتقاضى اعضاء مجلس الامة مكافأة يحددها القانون .

ويبحث الفصل الثالث في السلطة التنفيذية والفصل الرابع في القضاء .

اما الباب الخامس والسادس فقد خصصا للاحكام العامة والاحكام الانتقالية.

الفصل الثالث

النظام الداخلي

اللائحة الداخلية الموقته لمجلس الامة

ان النظام الداخلي لمجلس الامة في الجمهورية العربية المتحدة قد اطلق عليه اسم « اللائحة الداخلية الموقته » انسجاماً مع دستور ١٩٥٨ الموقت . وهو يتألف من مائتين واربعين مادة موزعة على ستة عشر باباً .

ويبدو لمن يطالع هذا النظام ان اهم مصادره هو النظام الفرنسي ، لذلك لم نجد فروقاً ذات بال بينه وبين النظام اللبناني بالنظر لاتحاد المصدر .
واننا تسهلاً للبحث والمراجعة سنتبع تقسيمات الكتاب في ايراد النصوص والتعليق عليها عند الحاجة .

النسبة الاولى

مكتب المجلس واجهزته

١ - تشكيل المكتب

أ - المكتب المؤقت : وقد سمي مكتب السن : (المواد ١ - ٧) .
عند افتتاح الجلسة الاولى لمجلس الامة ، يشغل كرسي الرئاسة اكبر الاعضاء الحاضرين سناً . ويتولى امانة السر اصغر عضوين من اعضاء المجلس الحاضرين سناً . ومن هؤلاء يكون المكتب المؤقت .

ب - المكتب الدائم :

يكون للمجلس مكتب يشكل من الرئيس والوكيلين وثمانية امناء سر .

ج - كيفية انتخاب المكتب :

انتخابات اعضاء المكتب سرية وتجري في جلسة علنية . وهي فردية بالنسبة الى الرئيس . وبالقائمة بالنسبة الى الآخرين . وتجري بالتعاقب للرئيس فالوكيلين فامناء السر .

تقدم الترشيحات لعضوية المكتب الى الرئيس ، وتعلن للمجلس .

وفي جميع الاحوال تجري عملية الانتخاب بالنسبة الى الرئيس والوكيلين ، ولو لم يتقدم للترشيح الا العدد المطلوب ، اما بالنسبة الى امناء السر فيعلن انتخابهم اذا لم يتقدم للترشيح الا العدد المطلوب .

يتم انتخاب الرئيس والوكيلين بالاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين اما انتخاب امناء السر فيتم بالاغلبية النسبية .
وتنص المادة الثامنة على ان الاولوية عند تساوي الاصوات لمن تعينه القرعة .

٢ - في اختصاصات المكتب

١ - الاختصاصات الافرادية :

أ - الرئيس - رئيس المجلس هو الذي يمثله ويتكلم باسمه وفقاً لارادته ، ويشرف على تطبيق احكام الدستور وقانون مجلس الامة واللائحة الداخلية فيه ، ويحافظ على امنه ونظامه ، وهو الذي يفتح الجلسات ، ويرأسها ، ويعلن انتهاءها ، ويضبطها ، ويدير المناقشات ، ويأذن بالكلام ، ويحدد موضوع البحث ، ويوجه نظر المتكلم الى المحافظة على حدود الموضوع .

وله ان يوضح او يستوضح مسألة يراها غامضة ، ويوجه الاسئلة ، ويعلن ما يصدره المجلس من القرارات ، ويراقب اعمال امناء السر ، ويشرف بوجه عام على حسن سير اعمال المجلس جميعها .

يعد الرئيس جدول اعمال الجلسات ويعلنه ، ويخطر به الاعضاء والحكومة قبل انعقاد الجلسة .

يتولى رئيس المجلس الاشراف على الامانة العامة وعلى جميع شؤونه الادارية .

يكون لرئيس المجلس السلطات المخولة للوزير ووزير الخزانة المنصوص عليها في القوانين واللوائح . اما المسائل التي يجب ان يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وكذلك المسائل التي تقضي فيها القوانين واللوائح باخذ رأي وزارة الخزانة او ديوان الموظفين او اية جهة اخرى او موافقتها ، فتتولاها هيئة المكتب التنفيذية .

ب - وكيلا الرئيس :

إذا غاب الرئيس ، تولى رئاسة الجلسات احد الوكيلين بالتناوب ، فإذا غاب كلاهما تولى الرئاسة اكبر الاعضاء الحاضرين سنأ . وللائيس عند غيابه ، ان يفوض الوكيلين او احدهما في كل اختصاصاته الاخرى او بعضها .

ج - امناء السر :

يقوم امناء السر بمراقبة تحرير مضابط الجلسات ويوقعون عليها ، ويتلقون اقتراحات الاعضاء ويتولون قيد اسماء من يطلب الاذن في الكلام بحسب ترتيب طلباتهم ، وجمع الاصوات وفرزها ورصد نتائج الاقتراع ، وتنفيذ كل تنبيه صادر بالمحافظة على النظام ، وبوجه عام يقومون بكل ما يطلب منهم الرئيس القيام به من الاعمال .

يتولى امانة السر ، في كل جلسة اثنان من امناء السر بالتناوب ولكل منهما ان يشترك في المناقشات ، بشرط ان يتخلى عن مقعده في امانة السر .

٢ - الاختصاصات الجماعية :

يتولى مكتب المجلس الإشراف على اعماله ومناقشاته ، وذلك وفقاً لاحكام هذه اللائحة .

الهيئة التنفيذية :

تنص المادة ١٦ من اللائحة الداخلية على تأليف هيئة تنفيذية لمكتب المجلس من الرئيس والوكيلين تشرف على شؤون المجلس الادارية وتباشر اختصاصاتها المنصوص عليها في هذه اللائحة .

واهم هذه الاختصاصات : ١ - درس وتحضير ميزانية المجلس وتنظيم حساب الصرف والجرد ووضع الحساب الختامي وسنأتي على هذا الموضوع عند البحث في ميزانية المجلس .

(٢) وضع لائحة بالاحكام التفصيلية الخاصة بشؤون موظفي المجلس وعمله ونظام الاعمال الادارية .

اجتماعات مكتب المجلس :

يجتمع المكتب بناء على دعوة الرئيس ، او بناء على طلب خمسة من اعضائه ، واجتماعاته سرية . ولا يجوز ان يحضر اجتماعاته من غير اعضائه الا الامين العام للمجلس او من يقوم مقامه ولا تكون اجتماعاته صحيحة الا اذا حضرها اغلبية اعضائه ، وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة . فاذا تساوت الاصوات رجح رأي الجانب الذي منه الرئيس .

الامانة العامة للمجلس

اولاً - تشكيل الامانة العامة :

١ - الامين العام : الامين العام لمجلس الامة هو الرئيس المباشر لجميع موظفي المجلس وعمله . وهم تابعون له ومسؤولون امامه وهو يتولى السلطات المخولة في القوانين واللوائح لوكيل الوزارة ويعين بقرار من هيئة المكتب التنفيذية بناء على ترشيح الرئيس ويخطر المجلس بذلك (المواد ٢٣٠ و ٢٢٩) .

ويختص الامين العام بحضور جلسات المجلس والاشراف على جميع ادارات الامانة العامة واقسامها وهو مسؤول امام الرئيس عن حسن سير الاعمال فيها .

٢ - الموظفون :

الى ان توضع القواعد التي تسري على موظفي المجلس وعمله ، تطبق عليهم بصفة عامة القواعد الخاصة بموظفي الدولة وعملها في الاقليمين فيما لا يتعارض مع احكام هذه اللائحة ومع اية قاعدة تنظيمية تضعها هيئة المكتب التنفيذية . كما تسري عليهم احكام القوانين الخاصة بالمعاشات .

ثانياً - اعمال الامانة العامة :

١ - ان هيئة المكتب التنفيذي مكلفة وضع لائحة بنظام الاعمال الادارية ولكن العمل الرئيسي الذي تقوم به الامانة العامة هو تنظيم مضابط الجلسات.

٢ - مضابط الجلسات :

يجرر لكل جلسة مضبطة يدون بها تفصيلاً جميع اجراءات الجلسة ، وما عرض فيها من موضوعات ، وما دار من مناقشات ، وما صدر من قرارات ، واسماء الاعضاء في كل اقتراح بالتداه بالاسم مع بيان رأي كل منهم .

أ - تصحيح المضابط :

توزع المضبطة على الاعضاء بمجرد طبعها وتعرض على المجلس للتصديق عليها بعد اربع وعشرين ساعة على الاقل من توزيعها .

ولكل عضو كان حاضراً الجلسة التي يواد التصديق على مضبطتها ان يطلب اجراء ما يراه من تصحيح . ومتى صدر قرار المجلس بقبول التصحيح يثبت في مضبطة الجلسة التي صدر فيها ، وتصحح بمقتضاه المضبطة السابقة . ولا يجوز طلب اجراء اي تصحيح في المضبطة بعد التصديق عليها .

ويكتفى بتصديق الرئيس على مضابط الجلسات الاخيرة لدور الانعقاد التي لم يتم تصديق المجلس عليها (١) .

ب - التصديق على المضبطة :

بعد التصديق على المضبطة ، يوقع عليها من رئيس المجلس واميني سرالجلسة والامين العام ، وتحفظ بسجلات المجلس ، وتنشر في ملحق خاص بالجريدة الرسمية .

(١) انظر اجتهاد مكتب مجلس النواب اللبناني صفحة ٨٥ .

ج - المضبطة الموجزة :

يعد في نهاية كل جلسة موجز لمضبطتها ، يبين به بصفة عامة الموضوعات التي عرضت على المجلس ، وما دار فيه من مناقشات وما اتخذ من قرارات .

النبة الثانية

تحقيق صحة النيابة

بما ان الدستور الموقت نص على اختيار النواب لمجلس الامة من قبل رئيس الجمهورية من بين اعضاء مجلسي الاقليمين الشمالي (سوريا) والجنوبي (مصر) ، وكانت الاحكام المتعلقة بانتخاب تمة اعضاء المجلس ، احكاماً مؤقتة بانتظار وضع الدستور الجديد وجميع القوانين المتبعة له ، لذلك لم نرفأئدة في بحث موضوع تحقيق صحة النيابة .

النبة الثالثة

لجان المجلس

اولاً - تشكيل اللجان :

١ - عدد اللجان :

تؤلف بالمجلس اللجان الآتية لبحث المشروعات والاقتراحات والمسائل التي يحيلها المجلس او رئيسه اليها :

- ١ - لجنة الشؤون الدستورية واللائحة الداخلية
- ٢ - لجنة شؤون الميزانية والحساب الختامي
- ٣ - لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
- ٤ - لجنة الشؤون القانونية والعدل .

- ٥ - لجنة شؤون الدفاع .
- ٦ - لجنة شؤون الامن الداخلي
- ٧ - لجنة شؤون الادارة المحلية
- ٨ - لجنة الشؤون العربية
- ٩ - لجنة الشؤون الخارجية
- ١٠ - لجنة شؤون التربية والتعليم
- ١١ - لجنة التوجيه القومي
- ١٢ - لجنة التجارة الداخلية والخارجية والتموين
- ١٣ - لجنة التخطيط
- ١٤ - لجنة الخدمات الاجتماعية والاسرة
- ١٥ - لجنة العمل والعمال
- ١٦ - لجنة الصناعة والكهرباء
- ١٧ - لجنة المرافق العامة والمواصلات
- ١٨ - لجنة الشؤون الزراعية
- ١٩ - لجنة شؤون الري والاشغال
- ٢٠ - لجنة الشؤون الصحية
- ٢١ - لجنة التعاون
- ٢٢ - لجنة الفنون والآداب والعلوم والثقافة
- ٢٣ - لجنة رعاية الشباب .
- ٢٤ - لجنة الاقتراحات والعرائض
- ٢٤ - لجنة حسابات المجلس .

وللمجلس ان يكون لجاناً اخرى لاغراض معينة ، او ان يستغني عن بعض هذه اللجان ، او يدمج عمل لجنتين او اكثر في لجنة واحدة .

تشكل كل لجنة من هذه اللجان من عدد من الاعضاء يحدده المجلس لا يقل عن خمسة عشر عضواً .

٢ - مدة اللجان : تنتخب اللجان مبدئياً للدور التشريعي بكامله ، ولكن للمجلس بناء على اقتراح المكتب ان يقرر في مطلع دور الانعقاد الاول من كل عام ما يراه من تعديلات في تشكيل اللجان .

٣ - كيفية انتخاب اللجان :

في اول دور لانعقاد المجلس ، تجري عملية اختيار المجلس لاعضاء اللجان بأن يرشح كل عضو نفسه للجنة التي يرى صلاحيتها للاشتراك في اعمالها ويتلقى مكتب المجلس هذه الطلبات . ويتولى اعداد قوائم بالترشيحات التي يراها لكل لجنة . وتعلن هذه القوائم قبل موعد الجلسة التي تعرض فيها الترشيحات ، ثم يعرضها الرئيس على المجلس للموافقة عليها بصفة عامة . وفي حالة عدم الموافقة ، يجري الانتخاب بالقائمة وبالاعلية النسبية للقوائم التي لم يقرها المجلس .

ثانياً - اعمال اللجان :

١ - جهاز اللجان :

تنتخب كل لجنة في مطلع دور الانعقاد الاول من كل عام من بين اعضائها ، رئيساً ووكيلاً واميناً للسـر . واذا غاب الرئيس والوكيل او امين السر انتخبت اللجنة من يقوم مقامه مؤقتاً . ويكون لكل من وكيل المجلس رئاسة اللجنة التي هو عضو فيها .

١ - الرئيس - يقوم رئيس كل لجنة بادارة اعمالها .

ب - وكيل الرئيس - ويحل الوكيل محل الرئيس عند غيابه .

ج - امين السر - يتولى امانة السر امين سر يعاونه واحد او اكثر من موظفي المجلس . واهم مهام امانة السر مهمة تنظيم المحضر .

فالمادة ٨٠ تنص :

يجرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونصوص القرارات ويوقعه رئيس اللجنة وأمين سرها وسكرتيرها الموظف .

٢ - جلسات اللجان :

١ - اللجان :

تتعقد اللجان بناء على دعوة من رئيسها ، أو بناء على دعوة من رئيس المجلس ، ويجب دعوتها للانعقاد إذا طلب ذلك ثلث أعضائها .

وتكون دعوة اللجنة قبل موعد انعقادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويخطر الأعضاء بجدول أعمال الجلسة .

لا يحول تأجيل المجلس جلساته دون انعقاد اللجان لانجاز ما لديها من أعمال ولرئيس المجلس ان يدعو اللجان للاجتماع فيما بين ادوار الانعقاد اذا رأى محلاً لذلك ، أو بناء على طلب الحكومة .

ب - نصاب الجلسات :

لا يكون انعقاد جلسات اللجان صحيحاً الا بحضور ثلث أعضائها .

ج - حضور الوزير :

للوزراء ووكلاء الوزارات لشؤون مجلس الامة حضور جلسات اللجان . وللجان ان تطلب ، عن طريق رئيس المجلس ، دعوة الوزير ذي الشأن لحضور جلساتها . وللوزير ان يستصحبه معه ، او ان ينيب عنه ، احد كبار الموظفين .

د - طبيعة جلسات اللجان : جلسات اللجان سرية ، الا ان المقصود بكلمة سرية هو عدم اباحتها للجمهور .

٣ - جدول اعمال اللجان :

لجنة الاقتراحات - احالة الاوراق : يحال كل مشروع قانون يقترحه عضو أو أكثر الى لجنة لفحصه وابداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه (المادة ٦ من قانون مجلس الامة) وهذه المادة المعروفة بالنظام الفرنسي Formalités de prise en considération لا تنطبق على مشاريع رئيس الجمهورية (المادة ٥ من قانون مجلس الامة)

يبحث رئيس المجلس الى اللجان جميع الاوراق المتعلقة بالمسائل المحالة اليها ولاعضاء المجلس حق الاطلاع عليها ، وان ينقلوا صوراً بموافقة رئيس اللجنة .

ب - اضبارة المشروع :

للجان ولأي عضو من أعضاء المجلس ان يطلب - عن طريق رئيس المجلس - من اي وزير معلومات او ايضاحات تختص بالموضوعات المعروضة عليها . وتكون من اختصاص وزارته او المصالح التابعة لها .

ج - المذاكرة والمناقشة :

تتبع في اللجنة الاصول المعينة للمناقشة في جلسات المجلس العلنية .

وتنص المادتان ٨٤ و ٨٥ من اللائحة الداخلية على ان :

« لكل عضو من أعضاء المجلس حضور جلسات اللجان التي ليس عضواً فيها لسماع مناقشتها بشرط الا يتدخل في المناقشة ، والا يبدي ملاحظة ما ، والا يحضر عند اخذ الآراء »

« لكل عضو بدا له رأي او تعديل في مشروع محال الى لجنة ليس عضواً فيها ان يبحث به كتابة الى رئيس اللجنة لعرضه عليها ، وله ان يحضر في جلسة تعينها اللجنة ليعرضه دون ان يكون له صوت معدود في المداولات »

د - التصويت :

مر بنا ان جلسات اللجان لا يكون انعقادها صحيحاً الا بحضور ثلث اعضائها . على ان قراراتها لا تكون صحيحة الا بحضور اغلبية اعضائها جميعاً . وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لهؤلاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات اعتبر الموضوع المطروح مرفوضاً ويشار الى ذلك في تقرير اللجنة (المادة ٧٩)

ه - تقرير اللجنة :

على كل لجنة ان تقدم تقريراً عن كل موضوع يحمله المجلس اليها خلال شهر من تاريخ احواله عليها ، ما لم يحدد المجلس او اللائحة ميعة أخرى . فاذا مضى الميعاد ولم يقدم التقرير ، فلرئيس المجلس ان يطلب من رئيس اللجنة بيان اسباب التأخير ، وتحديد المدة اللازمة لانمام عملها ، ويعرض الرئيس الامر على المجلس ليقرر ما يراه .

يقدم التقرير الى رئيس المجلس لادراجه في جدول الاعمال ، ويجب طبع التقرير وتوزيعه على اعضاء المجلس قبل الجلسة المحددة لنظره بأربع وعشرين ساعة على الاقل .

يجب ان يشمل التقرير رأي اللجنة والموضوع المحال عليها واسبابه ورأي اللجنة التي يكون قد احيل اليها للاستئناس والآراء الاخرى التي ابدت في جلساتها بشأنه ، وان ترفق به نصوص المشروعات او الاقتراحات مع مذكراتها الايضاحية .

و - اللجان المشتركة :

للمجلس ان يحيل الموضوع المعروض عليه الى لجنتين او اكثر . وفي هذه الحالة تكون الرئاسة وامانة السر لأكبر الرؤساء وامناء السر سناً .

ويجب لصحة الاجتماع المشترك حضور ثلث اعضاء كل لجنة على حدة على الاقل .

ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور اغلبية مجموع اعضاء اللجان المشتركة .

يجوز عند احوال الموضوع على لجنته المختصة ان يحال ايضاً على لجنة اخرى لتستأنس اللجنة برأيها فيه وكذلك يجوز للجنة الاصلية ان تستأنس برأي لجنة اخرى في الموضوع المحال عليها .

اذا رأت احدى اللجان انها مختصة بنظر موضوع ، احيل الى لجنة اخرى ، او رأت انها غير مختصة بالموضوع المحال عليها ، عرض الرئيس الامر على المجلس لاصدار قرار فيه .

ز - لجنة العرائض :

العرائض التي تقدم للمجلس يجب ان تكون موقعة من مقدم العريضة ومذكوراً بها محل اقامته وعمله ، وان تكون خالية من العبارات غير اللائقة . واذا كانت العريضة باسم الجماعات ، فيجب ان تكون مقدمة من هيئات نظامية او اشخاص اعتبارية .

تقيد العرائض التي ترد الى المجلس في جدول عام بارقام متسلسلة حسب تاريخ ورودها مع بيان اسم ومحل اقامة مقدم العريضة وعمله وملخص موضوعها . ولرئيس المجلس ان يأمر بحفظ العرائض التي لا تستوفي الشروط المذكورة .

تحال العرائض على لجنة العرائض . واذا كانت متعلقة بموضوع محال على احدى لجان المجلس ، احيلت على هذه اللجنة لفحصها مع الموضوع .

تفحص لجنة العرائض ما يحال عليها منها ، وتبين في تقريرها ما ترى ارساله منها الى الوزراء ، وما ترى احواله على لجنة مختصة ، وما ترى رفضه .

للمجلس ان يطلب الى الوزراء ان يقدموا اليه الايضاحات الخاصة بالعرائض التي احيلت عليهم .

يخطر مقدم العريضة بما تم فيها .

ج - التانع في عضوية اللجان :

لا يجوز للعضو ان يشترك في اكثر من لجنتين الا بناء على قرار خاص من المجلس .

لا يجوز الجمع بين منصب الوزير او وكيل الوزارة لشؤون مجلس الامة وعضوية اللجان . كما لا يجوز الجمع بين عضوية المكتب وعضوية لجنة حسابات المجلس .

لا يجوز ان يجمع الوزير ، او نائب الوزير ، او وكيل الوزارة لشؤون مجلس الامة ، بين منصبه وبين عضوية مكتب المجلس .

النبة الرابعة

اعمال مجلس الامة

اولاً - اجتماعات المجلس :

نصت المادة ١٧ من الدستور الموقت ان رئيس الجمهورية يدعو مجلس الامة للانعقاد ويفض دورته .

ونصت المادة ١٨ على انه لا يجوز ان يجتمع مجلس الامة ، دون دعوة ، في غير دور الانعقاد والا كان اجتماعه باطلاً وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه .

ولم ينص الدستور ولا النظام الداخلي على عدد الدورات وعلى مدتها . ولكن القانون رقم ٢٤٩ الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٦٠ « في شأن مجلس الامة » قد نص في المادتين الاولى والثانية على ان : « يدعى مجلس الامة للانعقاد سنوياً لادوار عادية لا يقل عددها عن ثلاثة ويدوم دور

الانعقاد مدة شهر على الاقل . ويبدأ دور الانعقاد الاول قبل الخميس الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) . ولا يجوز فض الدور الذي تدرس فيه الميزانية قبل اعتمادها .

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الامة لاجتماع غير عادي ، وذلك في حالة الضرورة او بناء على طلب بذلك موقع من اغلبية اعضاء مجلس الامة .

ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادي بعد الانتهاء من جدول الاعمال الذي دعي من اجله .

ثانياً - نظام الجلسات : (المواد ٣١ - ٣٥)

١ - علنية الجلسات :

جلسات المجلس علنية ، ويجتمع في الساعة الخامسة من مساء ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس من كل اسبوع الا اذا قرر المجلس غير ذلك .

٢ - الجلسات السرية :

ينعقد المجلس في جلسة سرية اذا طلب ذلك رئيس الجمهورية ، او تقدم طلب بذلك من عشرين عضواً ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

عند انعقاد المجلس في جلسة سرية ، تحلى قاعته وشرفاته ممن رخص لهم بدخوله . ولا يجوز ان يحضر الجلسة احد من غير الاعضاء والوزراء ونواب الوزراء ، الا من يرخص لهم المجلس بذلك .

ليس لاحد من موظفي المجلس ، ما عدا الامين العام او من ينوب عنه ، حضور الجلسات السرية ، الا اذا اجاز المجلس ذلك .

متى زال سبب انعقاد المجلس في جلسة سرية ، اخذ الرئيس رأي المجلس في انهاءها ، وعندئذ تعود الجلسة علنية .

المجلس ان يقرر تحرير محاضر جلساته السرية ويتولى ذلك الامين العام او من ينوب عنه ويوقعها رئيس المجلس ومن تولى امانة السر من الاعضاء ، وتحفظ بالامانة العامة للمجلس . ولا يجوز لغير الاعضاء او من لهم الحق في الحضور الاطلاع عليها ، وللمجلس في اي وقت ان يقرر نشر هذه المحاضر او بعضها .

٣ - جدول الاعمال :

يعد الرئيس جدول اعمال الجلسات ويعلنه ، ويخطر به الاعضاء والحكومة قبل انعقاد الجلسة .

لا يجوز المناقشة في موضوع غير وارد في جدول الاعمال الا بناء على طلب الحكومة او الرئيس وموافقة المجلس . او بناء على طلب كتابي مسبب مقدم من عشرين عضواً على الاقل يوافق عليه المجلس .

ويصدر قرار المجلس في ذلك دون مناقشة ، على ان للرئيس ان يأذن بالكلام لواحد من مؤيدي الطلب وواحد من معارضيه لمدة لا تزيد على خمس دقائق .

ثالثاً - المداولة (المذاكرة)

١ - عدد المداولات :

تجري مناقشة مشروعات القوانين في مداولة واحدة على انه يجوز ان تجري مداولة ثانية على الوجه المبين في هذه اللائحة .

يجب اجراء مداولة ثانية اذا تقدم طلب بذلك من الحكومة ، او مقرر اللجنة ، او رئيسها ، او عشرين عضواً على الاقل خلال الفترة المبينة في المادة السابقة . ويبين بالطلب المادة او المواد المراد تعديلها .

تقتصر المداولة الثانية على المناقشة في التعديلات المقترحة ، ثم يؤخذ الرأي على المواد التي اقترح تعديلها ، وبعدئذ يقترح على المشروع نهائياً .

٢ - المناقشة العامة :

تبدأ المداولة بمناقشة المبادئ العامة للمشروع اجمالاً ويجوز للرئيس ان يقرر تلاوة تقرير اللجنة قبل المناقشة اذا رأى محلاً لذلك .

اذا لم يوافق المجلس على المشروع من حيث المبدأ عد ذلك رفضاً للمشروع . اما اذا وافق عليه من حيث المبدأ ، انتقل المجلس الى مناقشة المواد مادة مادة بعد تلاوة كل منها والاقتراحات التي قدمت بشأنها ، ويؤخذ الرأي على كل مادة . ثم يؤخذ الرأي على المشروع في مجموعه .

لا يجوز الاقتراع نهائياً على مشروع القانون قبل مضي اربعة ايام على الاقل من انتهاء المداولة فيه .

٣ - التعديلات : (المواد ١٠٣ - ١١٢)

اذا ادخلت اللجنة تعديلات على مشروع قانون ، جاز لها قبل رفع تقريرها الى المجلس ان تحيله الى لجنة الشؤون القانونية والعدل لتبدي رأياً في صياغة المشروع ، وتنسيق مواده واحكامه . وتشير اللجنة في تقريرها الى رأي لجنة الشؤون القانونية والعدل .

لكل عضو عند نظر مشروع القانون ، ان يقترح التعديل او الحذف او الاضافة او التجزئة في المواد او فيما يعرض من تعديلات . ويجب ان يقدم التعديل كتابة قبل الجلسة التي ستنظر فيها المواد التي يشملها التعديل باربع وعشرين ساعة على الاقل .

ومع ذلك يجوز للمجلس ان يقرر النظر في التعديل اذا قدم قبل الجلسة مباشرة او اثناء الجلسة ، ويصدر قرار المجلس في ذلك بعد سماع ايضاحات مقدمة ودون مناقشة .

تخطر اللجنة بالتعديلات التي قدمها الاعضاء قبل الجلسة المحددة لنظر المشروع امام المجلس لبحثها . ويبين المقرر رأي اللجنة فيها اثناء المناقشة في الجلسة .

التعديلات التي قدمت قبل الجلسة مباشرة او اثناء الجلسة ، وقرر المجلس النظر فيها يعرضها الرئيس على المجلس والمجلس - بعد سماع ايضاحات مقدمها - ان يقرر بحثها في الحال ، او احالتها الى اللجنة المختصة لبحثها ورفع تقرير عنها . وعلى اية حال يجب ان تحال الى اللجنة اذا طلب ذلك رئيسها او مقررهما او الحكومة .

اذا قرر المجلس احوالة التعديل الى اللجنة ، وجب عليها ان تقدم تقريرها في الميعاد الذي يحدده لها المجلس . واذا كان لهذا التعديل تأثير على باقي مواد المشروع ، اجل نظره حتى تنتهي اللجنة من عملها ، والا كان للمجلس ان يستمر في مناقشة باقي المواد .

لا يجوز الكلام في اقتراحات التعديل الا لصاحب الاقتراح ومعارض واحد ولمقرر اللجنة او رئيسها والحكومة ، ما لم يقرر المجلس غير ذلك .

على انه لا يجوز الكلام في التعديلات التي وافقت عليها اللجنة الا اذا قدم اعتراض عليها ، وفي هذه الحالة يسري عليها حكم الفقرة السابقة .

وتعتبر التعديلات التي لم يتمسك بها مقدموها كأن لم تكن ، ولا تعرض للمناقشة .

بعد الانتهاء من مناقشة المادة والتعديلات المقدمة بشأنها ، يؤخذ الرأي على التعديلات اولاً ، ويبدأ الرئيس بأوسعها مدى وأبعدها عن النص الاصيلي ثم يؤخذ الرأي على المادة في مجموعها .

اذا قرر المجلس حكماً في احدى المواد من شأنه اجراء تعديل في مادة سبق ان وافق عليها ، فله ان يعود الى مناقشة تلك المادة . وكذلك يجوز للمجلس - بناء على طلب الحكومة او اللجنة او احد الاعضاء - اعادة المناقشة في مادة سبق تقريرها اذا ابدت لذلك اسباب جديدة وذلك قبل انتهاء المداولة في المشروع .

اذا ادخل المجلس تعديلاً على مشروع القانون كما قدمته اللجنة ، فله قبل الاقتراع عليه نهائياً ان يحيله الى لجنة الشؤون القانونية والعدل لتبدي رأياً في صياغته وتنسيق احكامه . وعلى هذه اللجنة ان تقدم تقريرها في الموعد الذي يحدده لها المجلس . ولا يجوز بعدئذ مناقشة المشروع الا فيما يتعلق بالصياغة . والمجلس ان يكتفي في ذلك بسماع رأي رئيس لجنة الشؤون القانونية والعدل او من يقوم مقامه .

تسري الاحكام الخاصة بالتعديلات المقدمة في المداولة الاولى على ما يقدم من تعديلات اثناء المداولة الثانية .

هـ - اعادة النظر :

لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين . واذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده الى مجلس الامة في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغ المجلس اياه . اذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وصادر (المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ من الدستور الموقت) .

وابعاً - المناقشات :

١ - المنبر

يتكلم من يؤذن له بالكلام وقوفاً من مكانه او على المنبر ، ما لم يدعه الرئيس للكلام من على المنبر . ولا يجوز له ان يوجه كلامه لغير الرئيس او هيئة المجلس .

ويتكلم المقرر من على المنبر دائماً .

٢ - الخطب :

لا يجوز التلاوة بغير اذن المجلس الا في التقارير ونصوص الاقتراحات والتعديلات وما يستأنس به من اوراق .

٣ - حق الكلام :

أ - تنظيم جدول الكلام وتبادل الدور :

يقيد امناء السر طلبات الكلام بحسب ترتيب تقديمها ، ولا يقبل طلب الكلام في موضوع محال الى احدى اللجان الا بعد تقديم تقريرها .

يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه حسب ترتيب طلباتهم وعند تشعب الآراء يأذن بالكلام لأحد المؤيدين ثم لأحد طالبي التعديل ثم لأحد المعارضين ، وهكذا بالتناوب حسب ترتيب كل فريق .

ولكل من طالبي الكلام ان يتنازل عن دوره لغيره ، وعندئذ يحل محله في دوره ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفقرة السابقة .

ب - الاذن :

لا يجوز لاحد ان يتكلم في الجلسة الا بعد ان يطلب الكلام ويأذن له الرئيس . وليس للرئيس ان يرفض الاذن في الكلام لغير سبب تقتضيه احكام هذه اللائحة . وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأي المجلس ، ويصدر قراره في هذا الشأن دون مناقشة .

ج - تعدد الكلام :

مع مراعاة ما نصت عليه المادة السابقة ، لا يجوز للعضو ان يتكلم اكثر من مرتين في ذات الموضوع الا اذا اجاز المجلس ذلك .

د - المقاطعة :

لا يجوز لاحد مقاطعة المتكلم ، ولا ابداء اية ملاحظة اليه . والرئيس وحده هو صاحب الحق في ان يلفت نظر المتكلم في اية لحظة اثناء كلامه الى مراعاة اللائحة وذلك مع عدم الاخلال بما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ٤٦ .

٤ - حق الاولوية بالكلام :

١ - الحكومة ورؤساء ومقورو اللجان :

الوزراء ونواب الوزراء وكلاء الوزارات لشؤون مجلس الامة ومندوبو الحكومة غير مقيدون بترتيب الكلام الوارد في المادة السابقة ، فان لهم دائماً الحق في ان تسمع اقوالهم كلما طلبوا ذلك « المادة ٩ من قانون مجلس الامة » وكذلك رؤساء اللجان والمقررون خلال المناقشة في الموضوعات الصادرة عن لجائهم .

ب - اصحاب الاقتراحات :

لم تنص اللائحة الداخلية على حق الاولوية لاصحاب الاقتراحات ولكن هذا الحق طبيعي يؤخذ به مع عدم وجود النص .

ج - اصحاب الاستجواب :

تنص المادة ١٦١ على انه في الجلسة المحددة لمناقشة الاستجواب يشرح المستجوب استجوابه . وهذا يعني ان له حق الاولوية بالكلام في هذا الموضوع .

د - التعرض لشخص النائب :

تنص المادة ٤٦ على انه يؤذن بالكلام في الاحوال الآتية... ٤ - الرد على قول يس شخص طالب الكلام .

هـ - تطبيق النظام :

وكذلك يؤذن اولاً لاجل توجيه النظر الى مراعاة احكام الدستور وقانون مجلس الامة واللائحة .

هـ - حق الرئيس بالكلام :

لرئيس ان يشترك في المناقشات ، وعندئذ يتخلى عن رئاسة الجلسة ولا يعود اليها حتى تنتهي المناقشة التي اشترك فيها (الفقرة الاخيرة من المادة ١٧)

٦ - قفل باب المناقشة :

يعلن الرئيس انتهاء المناقشة بعد انتهاء طالبي الكلام من كلامهم .
لرئيس ان يقترح اقفال باب المناقشة اذا رأى ان الموضوع قد استوفى بحثه .
كما يجوز اقتراح اقفال باب المناقشة بناء على طلب كتابي موقع من عشرين
عضواً على الأقل ويعرض هذا الاقتراح على المجلس .

لا يجوز ان يطرح على المجلس اقتراح اقفال باب المناقشة الا اذا كان قد
تكلم في الموضوع المطروح اثنان من المعارضين على الأقل .

ويؤذن دائماً لعضو واحد بالكلام عقب المتكلم عن الحكومة .

لا يؤذن بالكلام في اقتراح اقفال باب المناقشة الا لواحد من معارضي
واحد من مؤيديه ، وتكون الاولوية في ذلك لمن كانوا قد طلبوا الكلام في
الموضوع الاصلي ، ثم يصدر المجلس قراره باقفال باب المناقشة او الاستمرار
فيها ، وذلك باغلبية الاعضاء الحاضرين فاذا تقرر انتهاء المناقشة ، اخذ الرأي
على الموضوع الاصلي .

لا يجوز طلب الكلام بعد اقفال باب المناقشة وقبل اخذ الرأي الا لتحديد
صيغة السؤال الواجب اخذ الرأي عليه .

خامساً - الاولوية :

ان توجيه النظر الى مراعاة احكام الدستور وقانون مجلس الامة واللائحة
وكذلك طلب التأجيل ، وتصحيح واقعة مدعى بها ، والرد على قول يس
شخص طالب الكلام ، تتمتع بحق الاولوية على الموضوع الاصلي يترتب عليها
وقف المناقشة فيه حتى يصدر قرار المجلس بشأنها (المادة ٤٦)

سادساً - اصول التصويت :

١ - النصاب والاعلبية :

لا يجوز للمجلس ان يتخذ قراراً إلا اذا حضر الجلسة اغلبية اعضائه ، وفي غير

الحالات التي تشترط فيها اغلبية خاصة تصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين
وعند تساوي الآراء يعتبر الموضوع الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضاً .
(المادة ٤٥ من قانون مجلس الامة) .

ويجب قبل الشروع في اخذ الرأي التحقق من تكامل العدد المطلوب لصحة
اعطاء الرأي كلما طلب ذلك .

٢ - حسابان الاغلبية

لا يعد المستنعون عن اعطاء آرائهم من الموافقين على الموضوع او الرافضين
له . فاذا تبين ان عدد الاعضاء الذين اعطوا اصواتهم فعلا يقل عن الاغلبية
اللازمة لاصدار القرار ، اجل اخذ الرأي على الموضوع المعروض الى
جلسة اخرى .

وفي الجلسة التالية تصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لمن اعطوا اصواتهم فعلا
ولو قل عددهم عن نصاب الاغلبية بسبب امتناع الآخرين عن اعطاء آرائهم .

٣ - تجزئة التصويت :

اذا تضمن الاقتراح المعروض عدة مسائل وطلب تجزئتها ، اخذ الرأي على
كل منها على حدة .

٤ - التصويت الجماعي :

بعد اخذ الرأي على المشروع مادة مادة ، يؤخذ الرأي على المشروع بمجموعه
(الفقرة الثانية من المادة ٩٩) .

٥ - طرائق التصويت :

يؤخذ الرأي اولاً بطريقة رفع الايدي . فاذا لم يتبين الرئيس رأى الاغلبية
أخذ الرأي بطريقة القيام والجلوس بان يطلب من المؤيدين القيام . فاذا لم
تتبين النتيجة ، يعاد اخذ الآراء بطريقة عكسية بان يطلب من المعارضين
القيام . واذا لم تتبين النتيجة مع ذلك ، تؤخذ الآراء بالنداء بالاسم .

يجب كذلك اخذ الرأي بالنداء بالاسم في الاحوال الآتية :

(١) الاحوال التي يشترط فيها اغلبية خاصة .

(٢) اذا طلب ذلك الرئيس او الحكومة .

(٣) اذا تقدم بذلك طلب كتابي من عشرين عضواً على الاقل قبل الشروع في اخذ الآراء ، ويجب لقبول هذا الطلب التحقق من وجود مقدميه بالجلسة .

عند اخذ الرأي بالنداء بالاسم ، يعبر العضو عن رأيه مجرداً بكلمة «نعم» او «لا» دون تعليق .

النبة الخامسة

مازيات مجلس الامة التشريعية

يتولى السلطة التشريعية مجلس الامة (المادة ١٣ من الدستور الموقت) . ولا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة . ولا يجوز تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الرأي فيه مادة مادة (المادة ٢٢ من الدستور الموقت) .

غير انه يحق لرئيس الجمهورية ان يصدر أي تشريع او قرار بما يدخل اصلاً في اختصاص مجلس الامة اذا دعت الضرورة الى اتخاذه في غياب المجلس على ان يعرض عليه فور انعقاده . فاذا اعترض المجلس على ما اصدره رئيس الجمهورية باغلبية ثلثي اعضائه سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض . (المادة ٥٣ من الدستور الموقت) .

وقد عينت المواد ١١٣ الى ١١٦ من اللائحة الداخلية اصول مناقشة هذه التشريعات .

ان التشريع يبدأ بالاقتراح وينتهي بالنشر الذي يتولاه رئيس الجمهورية . فكيف يتم ذلك ؟

حق اقتراح القوانين :

١ - المبادرة البرلمانية

كل اقتراح بقانون يتقدم به احد الاعضاء يجب ان يكون مصوغاً في مواد موقفاً منه ومصحوباً بمذكرة ايضاحية ، ويقدم للرئيس لعرضه على المجلس في اقرب جلسة .

١ - قيود حق المبادرة :

لكل نائب حق اقتراح التعديل الذي يراه في اي مشروع مطروح على المناقشة . ولكن لا يجوز ان يعرض اقتراح التعديل في مشروع الميزانية لاخذ الرأي عليه الا اذا وافقت الحكومة عليه .

وتسري الاحكام المتعلقة بمناقشة الميزانية على الاعتمادات الاضافية والميزانيات المستقلة والملحقة . (المادتان ١٤٣ و ١٤٤) .

ب - التقييد الوقي :

(المادة ٧ من قانون مجلس الامة والمادة ١٣٢ من اللائحة الداخلية) .

الاقتراحات بقوانين التي يرفضها المجلس او التي يستردها مقدموها لا يجوز تقديمها ثانية قبل انقضاء سنة . اما الاقتراحات بقرارات ، فلا يجوز اعادة تقديمها قبل مضي ثلاثة اشهر على صدور قرار المجلس فيها او استردادها .

ج - استرداد الاقتراح :

لكل عضو قدم اقتراحاً بقانون او بقرار ان يسترده ، ولو كان ذلك اثناء مناقشته ، فلا ينظر المجلس فيه الا اذا طلب احد الاعضاء الاستمرار فيه ، وايده في ذلك عشرة اعضاء على الاقل .

د - سقوط الاقتراح :

تسقط الاقتراحات المقدمة ممن زالت عضويته من الاعضاء .

هـ - قواعد الاعتبار Les formalités de prise en considération

كل اقتراح بقانون يجب إحالته أولاً على لجنة الاقتراحات والعرائض لفحصه وابداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه او رفضه او ارجائه . ولها ان تشير على المجلس برفض الاقتراح بصفة عامة لاسباب تتعلق بالموضوع . فاذا قرر المجلس نظر الاقتراح ، احاله على اللجنة المختصة . ولهذه اللجنة - قبل رفع تقريرها الى المجلس - ان تحيله على لجنة الشؤون القانونية والعدل لتبدي رأيها في صياغته وتنسيق مواده واحكامه ، وتشير اللجنة في تقريرها الى رأي تلك اللجنة فيه .

٢ - المبادرة الحكومية :

لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين (المادة ٥٥ من الدستور) وتحال مشاريع رئيس الجمهورية على المجلس بواسطة رئيسه فيعرضها الرئيس على المجلس ليقرر إحالتها الى اللجان . وللرئيس ان يحيلها على اللجنة مباشرة ويخطر المجلس .

اذا لم يوافق المجلس على المشروع من حيث المبدأ عد ذلك رفضاً للمشروع . اما اذا وافق عليه من حيث المبدأ ، انتقل المجلس الى مناقشة المواد مادة مادة بعد تلاوة كل منها والاقتراحات التي قدمت بشأنها ، ويؤخذ الرأي على كل مادة ثم يؤخذ الرأي على المشروع في مجموعه . لا يجوز الاقتراح نهائياً على مشروع القانون قبل مضي اربعة ايام على الاقل من انتهاء المداولة فيه .

النبذة السادسة اختصاصات المجلس القضائية

ينحصر اختصاص المجلس في الأمور القضائية بإحالة الوزير على المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأدية أعمال الوظيفة ويكون قرار مجلس الامة باتهام الوزير بناء على اقتراح مقدم من خمس اعضائه على الاقل . ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي اعضاء المجلس (المادة ٤٩ من الدستور) .

النبذة السابعة اختصاصات المجلس المالية

١ - ميزانية الدولة : (المادتان ١٣٤ و ١٤٤)

يحيل رئيس المجلس مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والملحقة على لجنة شؤون الميزانية والحساب الختامي . ويخطر المجلس بذلك في اول جلسة .

تسري الاحكام الخاصة بمناقشة الميزانية العامة على الاعتمادات الاضافية ، او نقل مبلغ من باب الى باب من ابواب الميزانية . كما تسري على الميزانيات المستقلة والملحقة .

٢ - ميزانية المجلس : (المواد ٢١٧ - ٢٢٤)

المجلس مستقل ميزانيته ، وتدرج رقماً واحداً في ميزانية الدولة . تقوم هيئة المكتب التنفيذية بتحضير مشروع ميزانية المجلس . ويراعى في

ذلك تحديد المبالغ اللازمة لكل نوع من انواع المصروفات ، ثم يحيله الرئيس الى لجنة حسابات المجلس لبحثه ورفع تقرير للمجلس عنه .

بعد اقرار ميزانية المجلس يودع الاعتماد المخصص له في الجهة التي تختارها هيئة المكتب التنفيذية .

يتولى المجلس حساباته بنفسه ، وهو في ذلك غير خاضع لأية رقابة من من سلطة اخرى . وللرئيس ان يطلب الى رئيس ديوان المحاسبة ندب من يراه لوضع تقرير استشاري يرفع الى الرئيس عن طريقة تنفيذ ميزانية المجلس .

تضع هيئة المكتب التنفيذية القواعد الخاصة بتنظيم حسابات المجلس ونظام الصرف والجرد وغير ذلك من الشؤون المالية .

اذا لم تف المبالغ المدرجة في الميزانية لمقابلة مصروفات المجلس ، او اذا طرأ مصروف لم يكن منظوراً عند وضعها تضع هيئة المكتب التنفيذية بياناً بالاعتماد الاضافي المطلوب ويحيله الرئيس الى لجنة الحسابات لترفع تقريراً عنه للمجلس .

بعد نهاية السنة المالية تقوم هيئة المكتب التنفيذية بوضع الحساب الختامي لها، ثم يحيله الرئيس الى لجنة حسابات المجلس لبحثه ورفع تقرير للمجلس عنه .

تقوم لجنة حسابات المجلس سنوياً بجرد اثاره وادواته وغير ذلك من الاعمال التي تكون من اختصاصها بمقتضى اللائحة الادارية .

النبة الثامنة

في اختصاصات المجلس بالرقابة

الاسئلة : (المواد ١٤٥ - ١٥٦)

لكل عضو ان يوجه الى الوزارة اسئلة للاستفهام عن امر يحيله او للتحقق من حصول واقعة وصل عليها اليه للاستعلام عن نية الحكومة في امر من

الامور ، ولا يجوز ان يوجه السؤال الا من عضو واحد ولوزير واحد .

يجب ان يكون السؤال واضحاً ومقصوداً على الامور المراد الاستفهام عنها بدون اي تعليق ، وان يكون خالياً من العبارات غير اللائقة .

يقدم السؤال كتابة الى رئيس المجلس ، وهو يبلغه الى الوزير المختص . ويدرجه في جدول اعمال اقرب جلسة ، على ان يكون قد انقضى اسبوع على الاقل من تاريخ ابلاغه الى الوزير .

يجيب الوزير عن الاسئلة المدرجة في جدول الاعمال ، وله ان يطلب تأجيل الاجابة لجلسة تالية بمجدها المجلس .

ومع ذلك ، فللوزير ان يطلب الاجابة عن سؤال وجه اليه في اول جلسة بعد ابلاغه ، ولو لم يدرج في جدول اعمالها . ويخطر الوزير الرئيس بذلك .

اذا كان موضوع السؤال خاصاً بمسائل محلية فللوزير بموافقة موجه السؤال ان يودع الاجابة مكتب المجلس وتثبت بالمضبطة .

للعضو الذي وجه السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير ، وان يعلق على اجابته بايجاز مرة واحدة .

لا يجوز تحويل السؤال الى استجواب في ذات الجلسة .

يخصص في اول الجلسة نصف ساعة للاسئلة ، الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .

يجوز للعضو ان يقدم السؤال ويطلب الاجابة عنه كتابة . وفي هذه الحالة يرسل الوزير الاجابة الى رئيس المجلس خلال اسبوعين لتقديمها الى مقدم السؤال وللوزير ان يخطر رئيس المجلس بتأجيل اجابته لمدة لا تتجاوز شهراً . وتنشر هذه الاسئلة والاجوبة عنها بملحق مضبطة المجلس .

لا تنطبق الاجراءات السابقة الخاصة بالاسئلة على ما يوجه منها الى الوزراء اثناء مناقشة موضوع مطروح على المجلس ، فان الاعضاء ان يوجهوها في الجلسة شفويّاً .

تسقط الاسئلة باستقالة الوزير وبانتهاء دور الانعقاد ، على انه يجوز للعضو ان يجدد سؤاله باخطار كتابي يبعث به الى رئيس المجلس .

الاستجابات : (المواد ١٥٧ - ١٦٨)

لكل عضو ان يوجه الى الوزراء استجابات لمحاسبتهم في شأن من شؤون وزاراتهم ، او في طريقة تنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها .

يقدم الاستجواب كتابة للرئيس ، مبيناً به بصفة عامة وبإيجاز ، الموضوعات والوقائع التي يتناولها ولا يجوز ان يتضمن الاستجواب عبارات غير لائقة .

يبلغ الرئيس الاستجواب الى الوزير ذي الشأن ، ثم يدرجه في جدول اعمال اول جلسة لتحديد موعد المناقشة فيه بعد سماع اقوال الوزير .

ولا يجوز ان تجري المناقشة فيه الا بعد سبعة ايام على الاقل ، وذلك في غير حالة الاستعجال وبموافقة الوزير .

تضم الاستجابات ذات الموضوع الواحد او المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، وتحصل المناقشة فيها في وقت واحد بموافقة الوزير ، او بناء على قرار يصدر من المجلس دون مناقشة .

في الجلسة المحددة لمناقشة الاستجواب ، يشرح المستجوب استجوابه ، ثم يجيب الوزير ، وبعدئذ تجري المناقشة ، والمستجوب الرد على اجابة الوزير ، وله الاولوية في ذلك ، ويؤذن بالكلام لعضوين آخرين من مؤيدي الاستجواب وثلاثة من معارضيهِ على الاكثر .

بعد الانتهاء من مناقشة الاستجواب ، يعرض الرئيس الاقتراحات التي تكون قد قدمت اليه بشأنه . فاذا لم تكن هناك اقتراحات ، اعلن انتهاء المناقشة والانتقال الى جدول الاعمال .

يكون لاقتراح الانتقال الى جدول الاعمال الاولوية على ما عداه .
لا يجوز الكلام ، عند الاقتراحات ، الا لمقدم الاقتراح ليشرح اقتراحه

بإيجاز . والمجلس ان يحيل الاقتراحات او بعضها الى احدى اللجان ، لتقديم تقرير عنها قبل اخذ الرأي عليها .

لكل عضو ان يطلب من الوزير بيانات متعلقة بالاستجواب المعروض على المجلس . ويقدم هذا الطلب كتابة الى رئيس المجلس .

للاستجواب الاسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الاعمال عدا الاسئلة الا اذا قرر المجلس غير ذلك .

للمستجوب حق استرداد استجوابه في اي وقت . وفي هذه الحالة لا ينظر المجلس فيه ، واذا اراد احد الاعضاء ان يتبناه وجب تقديمه من جديد ، واذا لم يحضر المستجوب الجلسة المحددة لمناقشة الاستجواب اعتبر انه استرده .

تسقط الاستجابات باستقالة الوزير وبانتهاء دور الانعقاد ، ولتقديمها تجديدها .
الثقة بالوزارة (المادة ١٦٩ - ١٧٣)

لا يجوز ان يقدم اقتراح بمشروع قرار بعدم الثقة باحد الوزراء الا بعد الانتهاء من مناقشة استجواب يوجه اليه .

يجب ان يقدم هذا الاقتراح كتابة الى الرئيس ، وان يكون موقعاً من عشرين عضواً على الاقل . وعلى الرئيس - قبل عرض الاقتراح - ان يتحقق من وجودهم بالجلسة .

يؤذن بالكلام لاحد مقدمي الاقتراح اذا طلب ذلك ثم تجري المناقشة اذا رأى المجلس محلاً لها .

ويجوز للمجلس ان يؤجل المناقشة فيه الى موعد يحدده . وعلى اية حال لا يجوز ان يصدر قرار المجلس في الاقتراح الا بعد ثلاثة ايام على الاقل من تاريخ تقديمه .

يجب ، للموافقة على اقتراح عدم الثقة ، ان يصدر قرار المجلس بذلك باغلبية اعضائه .

إذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء ، أبلغ رئيس المجلس هذا القرار إلى رئيس الجمهورية .

طلبات المناقشة :

يجوز لعشرين من أعضاء المجلس على الأقل أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه وتبادل الرأي فيه . ويقدم الطلب للرئيس خطياً ، وللمجلس أن يقرر استجابته أو رفضه بعد تبليغ الحكومة . (المادة ١٧٤ و ١٧٥) .

النبة التاسعة

المواضيع الخاضعة لأصول خاصة

أ - الاستعجال في النظر

لم تنص اللائحة الموقفة كما نص النظام اللبني على الاستعجال المكرر . بل اكتفى بالنص على المشاريع المستعجلة وعين أصولها في المادتين التاليتين :

مادة ١٧٧ - للمجلس بناء على طلب كتابي مسبب مقدم من عشرة أعضاء على الأقل ، أن يقرر استعجال النظر في أي موضوع معروض عليه ويصدر قرار المجلس في ذلك دون مناقشة .

ويجري بحث الموضوع بطريق الاستعجال كذلك بناء على طلب الحكومة أو بناء على طلب اللجنة المختصة وبموافقة الحكومة .

مادة ١٨١ - إذا قدم طلب بنظر موضوع عن طريق الاستعجال ورفضه المجلس ، فلا يجوز إعادة تقديمه إلا بعد مضي شهر على الأقل من تاريخ رفضه .

ب - انتخاب رئيس الجمهورية - يتم انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة بواسطة الشعب .

ج - تعديل الدستور - لم ينص الدستور الموقت على أصول تعديله باعتبار أنه سيوضع دستور دائم بواسطة مجلس الأمة .

النبة العاشرة

الحصانة النيابية

١ - الحصانة السياسية :

لم ينص الدستور الموقت على الحصانة السياسية ، ولكن قانون مجلس الأمة نص عليها في المادة ١١ بقوله : « لا يؤاخذ أعضاء مجلس الأمة عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه .

٢ - الحصانة الجزائية (L'inviolabilité) (المادة ٣٦ من الدستور والمادتان ١٩٧ و ٢٠١ من اللائحة الداخلية) .

« لا يجوز في أثناء دورة انعقاد مجلس الأمة ، وفي غير حالة التلبس بالجريمة ، أن تتخذ ضد أي عضو من أعضائه ، أية إجراءات جنائية إلا بأذن المجلس . وفي حالة اتخاذ أي من هذه الإجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها . وليس للعضو أن ينزل عن الحصانة من غير إذن المجلس . وهذا يعني أن الحصانة هي من حق القانون .

النبة الحادية عشرة

انتهاء الوكالة النيابية

١ - مفهوم الوكالة النيابية : أن عضو مجلس الأمة يمثل الأمة جمعاء .

٢ - انتهاء الوكالة النيابية جماعياً : تنتهي الوكالة النيابية جماعياً بانتهاء مدة ولاية المجلس ، أو بحله بالاستناد للمادة ٣٨ من الدستور .

أما أعضاء مجلس الأمة فيفقدون الوكالة النيابية أفرادياً في حالتين : الاستقالة والامقاط .

٣ - الاستقالة : تقدم الاستقالة من عضوية مجلس الامة الى الرئيس ، ولا تعتبر نهائية الا من وقت تقرير المجلس قبولها . فمجلس الامة هو الذي يقبل استقالة اعضائه (المادة ١٢ من قانون مجلس الامة والمادة ١٣٥ من اللائحة الداخلية) .

٤ - الاسقاط : La déchéance

أ - اسباب الاسقاط : تسقط نيابة عضو مجلس الامة اذا وجد في احدى حالات الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية كما هي معينة في المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وهذا نصها :

- يحرم من مباشرة الحقوق السياسية :

١ - المحكوم عليهم في جناية ما لم يرد اليهم اعتبارهم .

٢ - المحكوم عليهم بعقوبة الحبس في سرقة او اخفاء اشياء مسروقة او نصب او اعطاء شيك لا يقابله رصيد او خيانة امانة او غدر او رشوة او تفالس بالتدليس او تزوير او استعمال اوراق مزورة او شهادة زور او اغراء شهود او هتك عرض او افساد اخلاق الشباب او تشرد او في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية ، وكذلك المحكوم عليهم لشروع منصوص عليه لاحدى الجرائم المذكورة او المحكوم عليهم بالحبس في احدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ وذلك ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه او كان المحكوم عليهم قد رد اليهم اعتبارهم .

٣ - من سبق فصلهم تأديبياً من الوظائف العامة لاسباب مخلة بالشرف ما لم تنقض خمس سنوات من تاريخ الفصل نهائياً .

٤ - الذين عزلوا من وصايتهم او قوامتهم على الغير لسوء السلوك او

الحيانة ومن سلبت ولايتهم ما لم تنقض خمس سنوات من تاريخ الحكم نهائياً بالعزل او سلب الولاية .

٥ - المحرومون من الحقوق السياسية او المدنية .

مادة ٣ - تقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للأشخاص الآتي ذكرهم :

١ - المحجور عليهم مدة الحجر .

٢ - المصابون بامراض عقلية المحجوزون مدة حبسهم .

٣ - الذين شهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر افلاسهم ما لم يرد اليهم اعتبارهم قبل ذلك .

ب - اصول اسقاط النيابة : (انظر المادة ٣٧ من الدستور والمواد ٦١ و ٦٥ من اللائحة الداخلية) .

في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٣٧ من الدستور ، يقدم اقتراح اسقاط العضوية للرئيس كتابة وموقعا من عشرين عضواً .

وعلى الرئيس ان يخطر به العضو ، وان يعرضه على المجلس في اول جلسة . يحيل المجلس اقتراح اسقاط العضوية على لجنة الشؤون الدستورية وتقدم اللجنة تقريرها خلال اسبوعين على الاكثر ، ويعرض على المجلس في اول جلسة ويكون صدور قرار المجلس بشأنه في مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ عرض التقرير عليه .

اذا كان تقرير اللجنة متضمناً اقتراح اسقاط العضوية ، وجب على المجلس تأجيل النظر فيه الى جلسة اخرى غير التي تلي فيها التقرير اذا طلب العضو ذلك او كان غائباً .

للعضو الذي اقترح اسقاط عضويته ان يشترك في المناقشة التي تدور في اللجنة والمجلس بشأن هذا الاقتراح على ان يغادر الاجتماع عند اخذ الاصوات .

يفصل المجلس في اقتراح اسقاط العضوية بطريقة اخذ الرأي بالمناداة بالاسم ،

ويصدر القرار باسقاط العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

٥ - التمتع : L'incompatibilité (المواد ١٤ - ١٩)

لقد نصت المادتان ٤١ و ٤٢ من الدستور الموقت على مبدأ التمتع بين عضوية مجلس الامة وغيرها من الهيئات والاعمال . ووضحت المواد ١٤ الى ١٩ من قانون مجلس الامة مختلف حالات التمتع هذه :

- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولي الوظائف العامة بانواعها ويعتبر وظيفة عامة في تطبيق احكام هذا القانون كل عمل يستحق صاحبه مرتباً او مكافأة من الاموال العامة ويدخل في ذلك موظفو ومستخدمو المجالس الممثلة للوحدات الادارية ، وكذلك العمدة « الخاتير » والمشايخ كما لا يصح الجمع بين عضوية مجلس الامة وعضوية المجالس الممثلة للوحدات الادارية ولجان العمدة والمشايخ .

يعتبر الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة ممن وقع عليهم الاختيار ليكونوا اعضاء في مجلس الامة متخليين نهائياً عن وظائفهم بمجرد توليهم اعمالهم في المجلس .

ولا يترتب على ذلك سقوط حقهم في المعاش او المكافأة كلياً او جزئياً .
- لا يجوز لأي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين في مجلس ادارة شركة مساهمة اثناء عضويته الا ان يكون مؤسساً لها او مالكاً لعدد من اسهم الشركة يوازي ١٠ ٪ على الاقل من رأس مالها او شاغلاً عضوية مجلس ادارتها عند اختياره عضواً بمجلس الامة .

- كما لا يجوز تعيين احد اعضاء مجلس الامة في اثناء مدة عضويته رئيساً لمجلس ادارة احدى شركات المساهمة او عضواً منتدباً بها الا اذا كان شاغلاً هذا المنصب عند اختياره عضواً لمجلس الامة .

ويعتبر في حكم اعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة من يعهد اليهم بادارة

شركات التوصية بالاسهم وكذلك مديرو الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

- لا يجوز لأي عضو من اعضاء مجلس الامة ان يعين عضواً في مجلس ادارة احدى المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً تجارياً او زراعياً او صناعياً او مالياً او ممثلاً لهذه المؤسسات في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الا اذا كان شاغلاً لمثل هذا المنصب عند اختياره بمجلس الامة .

- يحظر على عضو مجلس الامة في اثناء مدة عضويته التعاقد مع الحكومة او الاشخاص المعنوية العامة بصفته ملتزماً او مورداً او مقاولاً سواء كان ذلك بالذات او بالواسطة .

- لرئيس الجمهورية ان يستعين ببعض اعضاء مجلس الامة كمستشارين له في المسائل السياسية او القانونية او الفنية ، ولا يتقاضى هؤلاء اي مرتب او مكافأة علاوة على مكافأتهم من عضوية مجلس الامة .

النبة الثانية عشرة

الانضباط البرلماني

١ - المخالفات :

كل عضو يخالف احكام اللائحة الداخلية ينهبه الرئيس مرتين فاذا خالف بعد التنبيه انزلت به العقوبات التأديبية .

٢ - العقوبات : (المواد ٥٥ - ٦٠)

للمجلس ان يوقع على العضو الذي اخل بالنظام او لم يمثل لقرار المجلس بمنعه من الكلام احد الجزاءات الآتية :

(١) منعه من الكلام بقية الجلسة .

(٢) توجيه اللوم .

٣) اخراجه من قاعة الاجتماع وحرمانه من الاشتراك بقيمة اعمال الجلسة .
٤) حرمانه من الاشتراك في اعمال المجلس مدة لا تزيد على اسبوعين .
ويكون صدور قرار المجلس في الجلسة ذاتها بعد سماع اقوال العضو او من ينوب عنه اذا اقتضى الحال ودون مناقشة .

اذا لم يمثل العضو لقرار المجلس ، فللرئيس ان يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ هذا القرار، وله ان يوقف الجلسة او يرفعها . وفي هذه الحالة يمتد الحرمان الى ضعف المدة التي قررها المجلس .

للعضو الذي حرم من الاشتراك في اعمال المجلس بمقتضى المادتين ٥٦ و ٥٥ ان يطلب وقف احكام هذا القرار بان يقرر كتابة انه « يأسف لعدم احترام نظام المجلس » ويتلى ذلك في الجلسة . ويصدر قرار المجلس في ذلك دون مناقشة .

اذا تكرر من العضو ، في دور الانعقاد ذاته ، ما يوجب حرمانه من الاشتراك في اعمال المجلس ، فلا يقبل منه اعتذار ، والمجلس ان يقرر حرمانه من الاشتراك في اعماله لمدة لا تزيد على شهر .

اذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من اعادته ، اعلن عزمه على وقف الجلسة . فان لم يعد النظام ، وقفها لمدة لا تزيد على نصف ساعة . فاذا استمر الاختلال بالنظام بعد اعادة الجلسة ، اجلها الرئيس وأعلن موعد الجلسة القادمة .
لرئيس ان يأمر بان يحذف من مضبطة الجلسة اي كلام يصدر من احد الاعضاء خلافاً لا احكام هذه اللائحة . وعند الاعتراض على ذلك ، يعرض الامر على المجلس ، ويصدر قراره في هذا الشأن دون مناقشة .

٣ - المحافظة على النظام في المجلس :

(المادة ٨ من قانون مجلس الامة و ٢١١ - ٢١٦ من اللائحة) .

المحافظة على النظام داخل المجلس من اختصاصه وحده ، ويتولى ذلك

الرئيس باسمه . وللرئيس ان يحدد القوات التي يراها كافية لهذا الغرض ، وتكون تحت امرته ومستقلة عن كل سلطة اخرى .

لا يجوز لاحد الدخول في قاعة الجلسة لاي سبب كان وقت اجتماع المجلس غير موظفيه وعماله المكلفين بالعمل فيه ، ومن يندبهم الوزراء للنيابة عنهم او لمعاونتهم ، وبأذن المجلس لهم في ذلك .

لا يجوز لاحد غير من ذكروا في المادة السابقة الدخول في اروقة المجلس الا بتصريح خاص . وعلى هؤلاء ان يتبعوا التعليمات التي تصدر اليهم ، والا جاز اخراجهم .

يقوم الرئيس بوضع القواعد اللازمة للترخيص للجمهور في الدخول الى شرفات المجلس لمشاهدة الجلسات ، وتخصص اماكن منها للصحفيين .

يجب على من يرخص لهم في دخول شرفات المجلس ان يلزموا السكون التام مدة انعقاد الجلسة ، وان يظلوا جالسين ، والا يظهر وا علامات استهجان او استهجان ، وان يراعوا التعليمات والملاحظات التي يبديها لهم المكلفون بحفظ النظام .

كل من يقع منه ضوضاء او اختلال بالنظام ممن رخص لهم في دخول الشرفات يكلف بمغادرة الشرفة فان لم يمثل ، فللرئيس ان يأمر باخراجه وتسليمه للجهة المختصة اذا اقتضى الحال .

٤ - الاجازات : (المادة ٢٠٨ - ٢١٠)

لا يجوز للعضو ان يتغيب عن احدى الجلسات الا اذا اخطر الرئيس بذلك ولا يجوز للعضو ان يتغيب اكثر من جلسة واحدة الا اذا حصل على اجازة من المجلس لاسباب تدعو اليها . وللرئيس في حالة الضرورة ان يرخص في الاجازة ويخطر المجلس بذلك ولا يجوز طلب الاجازة لمدة غير معينة .

اذا تغيب العضو عن حضور الجلسات بغير اجازة او لم يحضر بعد مضي

المدة المخصصة له فيها يعتبر نازلاً عن حقه في المكافأة مدة الغياب .

إذا تغيب أحد أعضاء اللجنة ثلاث جلسات متوالية أو خمس جلسات غير متوالية في دور واحد دون إجازة اعتبر مستقلاً من عضوية اللجنة . وعلى رئيس اللجنة أن يبعث إلى رئيس المجلس بياناً عن حضور أعضاء اللجنة وغيابهم لتطبيق أحكام اللائحة .

الباب الثاني

الاصول البرلمانية

في المملكة الاردنية الهاشمية

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

المملكة الاردنية الهاشمية :

كانت الاردن مع فلسطين قبل الحرب العالمية الاولى جزءاً من سوريا . وقد ادخلت في عام ١٩٢٢ بقرار من عصبة الامم تحت الانتداب البريطاني . وفي ٢٥ ايار سنة ١٩٢٢ اعلن المفوض السامي البريطاني في القدس ان شرقي الاردن دولة مستقلة تحت حكم الأمير عبدالله بن الحسين . ثم تأكد هذا الوضع عام ١٩٢٨ بمعاهدة القدس وبالقانون الاسامي الاردني الذي انشأ مجلساً تنفيذياً ومجلساً تشريعياً . وبتاريخ ٢٤ آذار سنة ١٩٤٦ عقدت معاهدة بريطانية اردنية كانت من نتائجها اعلان الامير عبدالله ملكاً على المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ٢٥ ايار سنة ١٩٤٦ وفي ٧ كانون الاول سنة ١٩٤٦ اعلن الدستور الاردني . وبعد كارثة فلسطين ضمت بعض اراضيها الى المملكة الاردنية ثم اغتيل الملك عبدالله سنة ١٩٥١ واقام ابنه طلال خلفاً له . ولكن مجلسي النواب

والاعيان قررا انهاء ملكه بسبب مرضه وتنصيب ولده الامير حسين بن طلال ملكاً وتوج في ايار سنة ١٩٥٣ .

ولقد نشر الدستور الاردني في اول كانون الثاني سنة ١٩٥٢ وتناوله التعديل مرتين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٥ . ولا يزال هذا الدستور نافذاً حتى اليوم . وسنتناوله في البحث في الفصول القادمة .

الفصل الثاني

الدستور الاردني

يتألف الدستور الاردني من مائة واحدى وثلاثين مادة ، تبحث تباعاً في الدولة ونظام الحكم فيها ، وفي حقوق الاردنيين وواجباتهم وفي السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفي بعض الشؤون المالية وفي شؤون عامة شتى .

وقد اكد الدستور ان الاردن دولة عربية ، وان الشعب الاردني جزء من الامة العربية وان الاسلام دين الدولة . وافر للاردنيين الحقوق الاساسية من مساواة وحريات مختلفة وعدالة اجتماعية . ونص على ان نظام الحكم نيابي ملكي وراثي للملك عبدالله بن الحسين ثم لورثته الذكور من اولاد الظهور من بعده .

وناط الدستور السلطة التنفيذية بالملك ، الذي يتولاها بواسطة وزرائه وهو يعينهم ويقيلمهم . وقد اصبح هؤلاء في الدستور الجديد مسؤولين سياسياً امام السلطة التشريعية ، وذلك خلافاً لدستور ١٩٤٦ ، الذي اوجب مسؤوليتهم تجاه الملك وحده . وبذلك اصبح نظام الحكم برلمانياً بالمعنى الدستوري المادة (٥١ و ٥٣) .

اما السلطة التشريعية ، فمنوطة بالملك وبمجلس الامة المؤلف من مجلسين :

مجلس الاعيان ومجلس النواب . فالاول يتألف بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب يعينهم الملك من بعض الفئات الذين اكملوا سن الاربعين وذلك لمدة اربع سنوات اما مجلس النواب فيتألف من اعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب وذلك لمدة اربع سنوات ايضاً . وللمجلس دورات عادية وغير عادية معينة في الدستور ، ويدعو اليها الملك ، الذي يملك ايضاً حق تأجيله وفضه وحله ، ويشترط الدستور للحل بعض الضمانات منها وجوب استقالة الحكومة خلال اسبوع من تاريخ الحل ، على ان تجري الانتخابات حكومة انتقالية لا يعوز لاي وزير فيها ان يرشح نفسه لهذه الانتخابات .

وكذلك نص الدستور على استقلال القضاء ، وعلى بعض المبادئ المتعلقة به ، وعلى انواع المحاكم المختلفة من نظامية ودينية وخاصة ، كما نص على بعض الضمانات المالية والدستورية العامة الاخرى .

الفصل الثالث

النظام الداخلي

كان للمجلس الاردني نظام في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ الغي بتاريخ ٢٥ آذار سنة ١٩٥٣ واستبدل منه النظام الحالي المعمول به حتى الآن في مجلس النواب الاردني وهو مؤلف من مئة وسبع وثلاثين مادة موزعة على ثمانية عشر فصلاً . وسنتناول في البنود التالية مجمل احكام النظام الاردني وفق مخطط القسم الاول من هذا الكتاب :

اولا - مكتب المجلس واجهزته :

ان الفصل الثاني من النظام الاردني يبحث في مكتب المجلس من حيث

تشكيله وكيفية انتخابه واختصاصات الرئيس وسائر الاعضاء .

ولم نجد بين هذا النظام والنظام اللبناني الا فروقاً بسيطة اهمها :

أ - ان الرئيس نائبين يتولى احدهما رئاسة المجلس في حال غيابه او استراكه في مناقشات المجلس . ويتولى الثاني هذه المهمة في حال غياب الرئيس ونائبه الاول (المادة ٧) .

ب - ان الرئيس الاردني يفوز بالاكثرية المطلقة من عدد النواب الحاضرين ، ولكن نصاب الجلسة هو ثلثا عدد النواب (المادة ٤٢ من النظام والمادة ٨٤ من الدستور) .

ج - لم ينص النظام الاردني على هيئة المفوضين .

د - لم ينص النظام الاردني على اختصاصات المكتب الجماعية الامر الذي يدل على ان هذه الاختصاصات تعود للرئيس وحده او انها تقاس قياً على اختصاصات مكتب مجلس الاعيان المنصوص عليها في المادة ٦ من نظامه .

هـ - لم ينص النظام الاردني على جهاز الديوان واعماله . وعلى ذلك يخضع موظفو المجلس لنظام موظفي الدولة .

ثانياً - الطعون الانتخابية :

لا يختلف النظام الادني عن النظام اللبناني في المسألتين الرئيسيتين : الهيئة الصالحة ونصاب الجلسة للابطال . فمجلس النواب هو الهيئة الصالحة للبت بصحة نيابة اعضائه (المادة ٢٣ من النظام والمادة ٧١ من الدستور) .

ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر باكثرية ثلثي اعضاء المجلس غير ان الدستور الاردني في المادة ٧١ قد حدد مدة تقديم الطعون بخمسة عشر يوماً من تاريخ النتائج الانتخابية .

كما ان النظام الداخلي توسع اكثر من النظام اللبناني بتعيين الاصول

الواجب اتباعها في درس الطعون الانتخابية ففرض على اللجنة ان تبلغ المطعون بنيابته صورة عن الطعن لبيان اوجه دفاعه كتابة .

كما اباح لكل من الفريقين الاستعانة بمحام من خارج المجلس اذا ما دعيا امام اللجنة لسماع اقوالهما .

ولكن النظام الاردني قد اهل النص على وضع النائب قبل التصديق على صحة نيابته . وقد رأينا ان النظام اللبناني يعتبر المنتخب نائباً الى ان تبطل نيابته .

ثالثاً - لجان المجلس :

يختلف النظام الاردني عن النظام اللبناني في الامور التالية :

الامر الاول - ليس في المجلس الاردني الا اربع لجان دائمة (المادة ٢٦) وهي :

١ - اللجنة المالية ووظيفتها تدقيق الموازنة العامة والقوانين المالية المتعلقة بزيادة الواردات او النفقات او تنقيصها .

٢ - اللجنة القانونية ووظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من اعضاء المجلس .

٣ - اللجنة الادارية ووظيفتها تدقيق الشكايات والبيانات الخاصة والعامة والتي ترفع الى المجلس وبحث اي مسألة بشأن اي امر له صلة بالادارة العامة .

٤ - لجنة الشؤون الخارجية ووظيفتها النظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية فيما يخص السياسة الخارجية وفي اللوائح القانونية المختصة بها .

ولكن للمجلس ان ينتخب لجاناً لدرس قضايا معينة (المادة ٢٧)

الامر الثاني - لم يحدد النظام الاردني عدد الاعضاء في كل لجنة من اللجان بل اكتفى بتعيين الحد الادني الذي يكفي لتشكيل اللجنة فقال « تتألف كل

لجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل » .

الامر الثالث - ترك النظام الاردني للجنة امر استدعاء الوزير لحضور جلسات اللجنة واباح له ان ينيب عنه احد كبار موظفي وزارته . وهذا ما كان ينص عليه نظامنا القديم .

الامر الرابع - لم ينص النظام الاردني على طبيعة جلسات اللجان اهي سرية ام علنية ، ولكن التقليد البرلماني جرى على اعتبارها غير علنية .

الامر الخامس - لم ينص النظام الاردني على التانع بين عضوية اللجان وعضوية مكتب المجلس .

رابعاً - اجتماعات المجلس :

يختلف النظام الاردني عن النظام اللبناني بشأن اجتماعات المجلس في امور عديدة :

١ - ليس للمجلس الاردني الا دورة عادية واحدة تبدأ في اول تشرين الثاني من كل سنة (المادة ٧٨ من الدستور) وتمتد ثلاثة اشهر فقط .

٢ - يجوز للملك ان يمدد الدورة العادية مدة اخرى لا تزيد على ثلاثة اشهر .

٣ - للملك ان يؤجل بارادة ملكية جلسات مجلس الامة ثلاث مرات (المادة ٨١ من الدستور) على ان لا تزيد مدة التأجيلات في الدورة العادية الواحدة عن شهرين . ولا تدخل مدد هذه التأجيلات في حساب الدورة .

٤ - يجوز بدعوة من الملك او بطلب الاغلبية المطلقة من الاعضاء عقد دورات غير عادية . ولكن الدورة غير محدودة (المادة ٨٢ من الدستور) .

٥ - ان نصاب جلسات المجلس الاردني هو ثلثا اعضاء المجلس (المادة ٨٤ من الدستور) لا اكثرية المطلقة كما ينص الدستور اللبناني .

وفيا خلا ذلك فان نصوص النظام الاردني لا يختلف عن النظام اللبناني ، لا سيما في الامور الآتية :

علنية الجلسات ، والجلسات السرية ، وعدد المذاكرات ، ومناقشة القوانين ، وحق الكلام ، وتنظيم جدول الكلام ، والاذن وتعدد الكلام ، وحق الاولوية ومنع الكلام ، وحق الرئيس بالكلام واصول التصويت .

خامساً - مازيات المجلس التشريعية :

فما خلا النصوص المختصة بمجلس الاعيان عند اختلافه مع مجلس النواب بشأن مشروع ما ، لا نجد بين النظام الاردني والنظام اللبناني اختلافاً ذا شأن فيما يتعلق بحق المجلس في التشريع وفي حق الملك بطلب اعادة النظر في القانون . فان السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة والملك (المادة ٢٥ من الدستور) ولكن الدستور الاردني يولي مجلس الوزراء اذا لم يكن المجلس منعقداً ان يضع بموافقة الملك قوانين موقفة لمواجهة الطوارئ الآتي بيانها (المادة ٦٤ من الدستور) .

أ - الكوارث العامة .

ب - حالة الحرب والطوارئ

ج - الحاجة الى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل .

ويكون لهذه القوانين الموقفة التي يجب ان لا تخالف احكام الدستور قوة القانون على ان تعرض على المجلس في اول اجتماع يعقده . فاذا لم يقرها وجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يعلن بطلان نفاذها فوراً . ومن تاريخ ذلك الاعلان يزول ما كان لها من قوة القانون على ان لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة .

سادساً - اختصاصات المجلس القضائية :

١ - ينص الدستور الاردني (المادة ٥٥) على محاكمة الوزراء امام مجلس

عال « على ما ينسب اليهم من جرائم ناجمة عن تأدية وظائفهم .

٢ - وللمجلس النواب حق اتهام الوزراء . ولا يصدر قرار الاتهام الا باكثرية ثلثي اصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب وعلى المجلس ان يعين من اعضائه من يتولى تقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العالي . (المادة ٥٦ من الدستور) .

٣ - يؤلف المجلس العالي من رئيس اعلى محكمة نظامية رئيساً ومن ثمانية اعضاء اربعة من مجلس الاعيان معينون بالاقتراع واربعة من قضاة المحكمة المذكورة بترتيب الاقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الاقدمية ايضاً (المادة ٥٧) .

٤ - يطبق المجلس العالي قانون العقوبات المعمول به في الجرائم المنصوص عليها فيه . وتعين بقانون خاص الجرائم التي تترتب عليها مسؤولية الوزراء في الاحوال التي لا يتناولها قانون العقوبات .

٥ - تصدر الاحكام بالعقوبة من المجلس العالي باغلبية ستة اصوات (المادة ٥٩) .

٦ - ينظم المجلس العالي بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء وذلك الى ان يصدر قانون خاص لهذه الغاية (المادة ٦٠)

ان اهم اوجه الخلاف بين هذه النصوص ونصوص الدستور اللبناني تلخص فيما يلي :

أ - لم ينص الدستور الاردني على جرمي الحياة العظمى وخرق الدستور فيما يتعلق بالوزراء ، ولكن عبارة « الجرائم الناجمة عن تأدية وظائفهم » تشمل ولا شك هاتين الجريمتين الخطيرتين .

ب - ان تشكيل المجلس العالي الاردني يختلف عن تشكيل المجلس الاعلى اللبناني لجهة العدد ، ولذلك اختلف نصاب العدد المطلوب للتجريم والحكم .

ج - اولى الدستور الاردني المجلس العالي حق التشريع في اصول المحاكمة الى ان يوضع قانون خاص بهذا الشأن . اما الدستور اللبناني فقد نص على وجوب وضع قانون خاص ولم يوضع حتى الآن .

سابعاً - اختصاصات المجلس المالية :

يكاد يكون نص الدستور الاردني والدستور اللبناني واحداً فيما يختص باختصاصات المجلس في الامور المالية ولا سيما في تقييد حق المبادرة البولمانية .

فلمجلس الامة الاردني عند المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة او في القوانين المؤقتة المتعلقة بها ان ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقاً للمصلحة العامة . وليس له ان يزيد في تلك النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حدة . على انه يجوز بعد انتهاء المناقشة ان يقترح وضع قوانين لاحداث نفقات جديدة (المادة ١١٢ فقرة ٤) (انظر المادة ٨٤ من الدستور اللبناني) .

على ان ثمة تقييداً آخر لحق المبادرة البولمانية في الدستور الاردني منصوصاً عليه في الفقرة الخامسة من المادة ١١٢ التي تنص على انه « لا يقبل اثناء المناقشة في الموازنة العامة اي اقتراح يقدم لالغاء ضريبة موجودة او فرض ضريبة جديدة او تعديل الضرائب المقررة بزيادة او نقصان يتناول ما اقرته القوانين النافذة المفعول . ولا يقبل اي اقتراح بتعديل النفقات او الواردات المربوطة بعقد .

ولم ينص الدستور الاردني على حق الحكومة بنشر قانون الموازنة اذا تأخر تصديقها كما نص الدستور اللبناني في مادته السادسة والثاني .

ثامناً - في اختصاصات المجلس بالرقابة :

ان النظام الاردني قد توسع في بحث اختصاصات المجلس بالرقابة فجاء اكثر

وضوحاً من النظام اللبناني في تحديد الاسئلة والاستجابات وشروط تقديمها
واصول تسييرها ومناقشتها والامور المترتبة عليها .

١ - الاسئلة في النظام الاردني : (المواد ٨١ - ٨٩ من النظام الداخلي) .

السؤال هو استفهام العضو عن امر يجبه له او رغبته في التحقيق من حصول
واقعة وصل علمها اليه ، او استعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور .

يجب ان يكون السؤال موجزاً منصباً على الوقائع المطلوب استيضاحها
خالياً من التعليق والجدل والآراء الخاصة .

كما يجب ان لا يكون توجيه السؤال ضاراً بالمصلحة العامة او مخالفاً لاحكام
الدستور والا يشتمل على عبارات نابية او ذكر اسماء اشخاص او المساس بهم
فما يتعلق بشؤونهم الخاصة والا يكون موضوع السؤال معلقاً بشخص النائب
او مصلحة خاصة موكل امرها اليه كما يجب الا يشير الى ما ينشر في الصحف
والا يكون فيه مساس بامر معلق امام القضاء .

على العضو الذي يريد توجيه السؤال الى احد الوزراء ان يقدمه كتابة الى
رئيس المجلس الذي يبلغه الى الوزير المختص ويدرجه في جدول اعمال اقرب
جلسة .

لا يجوز ان يوقع السؤال اكثر من عضو واحد ولا ان يوجهه الا لوزير
واحد .

يجيب الوزير عن السؤال في الجلسة وله ان يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام
الا اذا رأى المجلس تقصير هذا الاجل ووافق الوزير على ذلك ، وللعضو ان
يطلب الاجابة عن سؤاله كتابة وفي هذه الحالة يرسل الوزير الاجابة الى رئيس
المجلس خلال اسبوعين ليلفها الى مقدم السؤال وتنتشر هذه الاسئلة والاجوبة
عنها في محضر الجلسة .

ويجب ان تكون الاجابة في الحالتين مقصورة على ما طلب مقدم السؤال
استيضاحه .

للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز
مرة واحدة .

لا يجوز تحويل السؤال الى استجواب في الجلسة .

يخصص نصف ساعة في اول الجلسة للاسئلة والاجوبة فاذا بقي بعد ذلك
شيء منها يدرج بجدول اعمال الجلسة التالية .

لا تنطبق الاجراءات الخاصة بالاسئلة على ما يوجه منها الى الوزراء عند
المناقشة في الميزانية وفي مشروعات القوانين فان للاعضاء ان يوجهوها في الجلسة
في اي وقت شاؤوا .

٢ - الاستجابات : (المواد ٩٤ - ١٠٣)

الاستجواب هو محاسبة الوزارة او احد الوزراء على تصرف له في شأن من
الشؤون العامة ويراعى في الاستجواب احكام الفقرة الثانية من المادة (٨٢) .
يرسل المستجوب استجوابه مكتوباً للرئيس مينا فيه بصفة عامة الموضوعات
والوقائع التي يتناولها الاستجواب وعلى الرئيس ان يدرجه في جدول اعمال
اقرب جلسة لتحديد موعد المناقشة في موضوعه .

يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن ثمانية
ايام الا اذا رأى المجلس وجهاً للاستعجال ووافقه الوزير .

لا يجوز تحديد ميعاد المناقشة في الاستجابات المتعلقة بالامور الداخلية
لاكثر من شهر .

يجوز بموافقة المجلس ان تجمع الاستجابات الخاصة بوقائع او موضوعات
واحدة وان تشرح معاً دون اعتبار ترتيب تقديمها .

لكل عضو ان يطلب من الحكومة اطلاعه على اوراق او بيانات متعلقة بالاستجواب المعروض على المجلس ويقدم هذا الطلب كتابة الى رئاسة المجلس .
يشرح المستجوب موضوع استجوابه وبعد اجابة الوزير يجوز للاعضاء الاشتراك في المناقشة وللمستجوب بعد ذلك اذا لم يقتنع ان يبين اسباب عدم اقتناعه وله وتغييره من الاعضاء ان يطرحوا مسألة الثقة مع مراعاة المادة (٥٤) من الدستور .

لاقتراح الانتقال البسيط الى جدول الاعمال الاولوية على ما عداه من الاقتراحات .

للاستجابات الاسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الاعمال ما عدا الاسئلة .

يجوز لكل من قدم طلباً بالاستجواب ان يسترده فلا ينظر فيه المجلس الا اذا طلب ذلك واحد او اكثر من بقية الاعضاء .

٣ - التحقيق البرلماني :

ولكن النظام الاردني لم ينص على لجان التحقيق البرلماني ، ولعله اكتفى بالنص القائل بإمكان تعيين لجان لمواضيع خاصة (المادة ٢٧)

تاسعاً - المواضيع الخاضعة لاصول خاصة :

أ - المشاريع المستعجلة :

لم ينص الدستور الاردني على حالات الاستعجال والاستعجال المكرر التي نص عليها الدستور والنظام الداخلي اللبناني . ولكن النظام الداخلي في المادة ١٢٧ قد نص على انه يجوز للمجلس بناء على طلب احد اعضائه او الحكومة وبعد تبيان الاسباب ان يقرر استعجال النظر في اي موضوع معروض عليه . غير انه لم يعين اصولاً خاصة للنظر في المواضيع المستعجلة .

ب - تعديل الدستور :

تطبق الاصول المبينة في هذا الدستور بشأن مشاريع القوانين ، على اي مشروع لتعديل الدستور . . ولكن يشترط لاقرار التعديل ان تجيزه اكثرية الثلثين من اعضاء كل من مجلسي الاعيان والنواب . وفي حالة اجتماع المجلسين وفقاً للمادة ٩٢ من هذا الدستور ، يشترط لاقرار التعديل ان تجيزه اكثرية الثلثين من الاعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس . وفي كلتا الحالتين لا يعتبر نافذ المفعول ما لم يصدق عليه الملك (المادة ١٢٦) .

وعلى ذلك فلو صدق على المشروع احد المجلسين بكامل اعضائه ولم يوافق ثلثا اعضاء المجلس الآخر فيعتبر المشروع مرفوضاً .

عاشراً - الحصانة النيابية :

ان الدستور الاردني اقر مبدأ لا مسؤولية النائب عن ارائه واقواله اثناء جلسات المجلس .

« فلكل عضو من اعضاء مجلسي الاعيان والنواب ملء الحرية في التكلم وابداء الرأي في حدود النظام الداخلي للمجلس الذي هو منتسب اليه ولا يجوز مؤاخذه العضو بسبب اي تصويت او رأي يبديه او خطاب يلقيه في اثناء جلسات المجلس » (المادة ٨٧ من الدستور) .

كما انه اقر مبدأ الصيانة « L'inviolabilité » بنصه في المادة ٨٦ : « لا يوقف احد اعضاء مجلسي الاعيان والنواب ولا يحاكم خلال مدة اجتماع المجلس ، ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب اليه قرار بالاكثرية المطلقة بوجود سبب كاف لتوقيفه او لمحاكمته او ما لم يقبض عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية وفي حالة القبض عليه بهذه الصورة يجب اعلام المجلس بذلك فوراً » .

ويلاحظ ان النص الاردني قد حصر الملاحقة والتوقيف في حالة التلبس

بالجرمة ، بالجناية فقط دون الجنحة ، في حين ان الدستور اللبناني لم يقل بهذا التفريق .

وقد عين الفصل الرابع عشر من النظام الاردني الاصول الواجب اتباعها في رفع الحصانة ، الامر الذي لم ينص عليه النظام اللبناني .

حادي عشر - في فقد الوكالة النيابية :

١ - الاستقالة : ان استقالة النائب من المجلس لم ينص عليها الدستور اللبناني بل اكتفى بنص النظام الداخلي .

اما في الاردن فقد نصت المادة ٧٢ من الدستور الاردني :

« يجوز لأي عضو من اعضاء مجلس النواب ان يستقيل بكتاب يقدمه الى رئيس المجلس . وعلى الرئيس ان يعرض الاستقالة على المجلس ليقدر قبولها او رفضها . ونصت المادة ١٢٨ من النظام على ان الاستقالة لا تعتبر نهائية ما لم يقرر المجلس قبولها .

ولقد بينا ان الاستقالة في النظام اللبناني تعتبر نهائية منذ تقديمها واعطاء العلم بها الى المجلس .

٢ - اسقاط النيابة :

تسقط نيابة النائب الاردني اذا وجد في احدى حالات عدم الاهلية المنصوص عليها في المادة ٧٥ من الدستور التي تنص .

« لا يكون عضواً في مجلسي الاعيان والنواب :

١ - من لم يكن اردنياً .

ب - من يدعي بجنسية او حماية اجنبية .

ج - من كان محكوماً عليه بالافلاس ولم يستعد اعتباره قانونياً .

د - من كان محجوراً ولم يرفع الحجر عنه .

هـ - من كان محكوماً عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجرمة غير سياسية ولم يعف عنه . (ويلاحظ ان القانون اللبناني لم يعتبر سبباً للحرمان الا الجرائم الشائنة والجنايات) .

و - من كان له منفعة مادية لدى احدى دوائر الحكومة بسبب عقد (غير عقود استئجار الاراضي والاملاك) ولا ينطبق ذلك على من كان مساهماً في شركة اعضاؤها اكثر من عشرة اشخاص .

ز - من كان مجنوناً او معتوهاً (وهنا تكرار لا حاجة له لانه مشمول بالفقرة (د) التي نصت على « المحجور » . لأن المجنون والمعتوه بمقتضى الشرع محجوران لذاتهما) .

ح - من كان من اقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص . ولقد نصت المادة ١١٠ من النظام على ان الاكثية المطلوبة لأسقاط النيابة في هذه الحالة هي اكثية الثلثين . وهذا امر يتفق مع نص النظام اللبناني .

٣ - حالات التنازع :

نصت المادة ٧٦ من الدستور الاردني على التنازع بين عضوية مجلس النواب وبين عضوية مجلس الاعيان وبين الوظائف العامة (ويقصد بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الاموال العامة وتشمل ذلك دوائر البلديات . وثمة مهمات اخرى لا يجوز الجمع بينها وبين النيابة معينة في قانون الانتخاب .

ثاني عشر - الانضباط البرلماني :

نصت المادة ١٢٣ من النظام الاردني على حالة التغيب بدون عذر مشروع واولت المجلس حق حسم مبلغ من مخصصات العضو المتغيب .

ونصت المادة ١٢٤ على اصول طلب الاذن بالتغيب .

اما التحالفات والعقوبات فقد اشارت اليها المواد ٥٨ الى ٧٠ من النظام

الداخلي وهذا نصها :

لا يجوز لاحد الاعضاء ان يتكلم اكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة مع مراعاة حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٥٣) .

يجب على الاعضاء المحافظة على نظام الكلام وعدم المقاطعة وعلى المتكلم الا يكرر اقوال غيره من الاعضاء والا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه فاذا حاد العضو عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

اذا لفت الرئيس نظر المتكلم الى شيء مما تقدم في المادة السابقة مرتين في جلسة واحدة ثم عاد الى المخالفة ذاتها فللرئيس ان يأخذ رأي المجلس في منعه ببقية الجلسة من الكلام في الموضوع الذي لفت نظره اليه ويصدر القرار في ذلك دون مناقشة .

كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يمتنع جاز للمجلس بناء على طلب الرئيس ان يقرر اخراجه من قاعة الجلسة ويترتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في الاعمال ببقية الجلسة التي صدر فيها .

لا يجوز مطلقاً المساس بكرامة المجلس او رئيسه او الخوض في الشخصيات او اسناد امور شائنة بسوء قصد او ارتكاب اي امر من شأنه ان يخل بالنظام .

كل عضو ارتكب احدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (٦٢) يناديه الرئيس باسمه وينبهه الى المحافظة على النظام وللرئيس اذا اقتضى الحال ان يمنعه من الكلام ويفصل المجلس بعد سماع اقوال العضو دون مناقشة في امر توقيع احد الجزاءات التالية عليه بناء على اقتراح الرئيس وهي :

١ - توجيه اللوم .

٢ - منعه من الكلام ببقية الجلسة .

٣ - اخراجه من قاعة الاجتماع وحرمانه من الاشتراك في بقية اعمال الجلسة .

٤ - حرمانه من الاشتراك في اعمال المجلس مدة لا تزيد على شهر ، فاذا عاد العضو الذي وقع عليه الجزاء الاخير الى الاخلال بالنظام في الدورة ذاتها كان للمجلس عند الاقتضاء بناء على اقتراح الرئيس وبعد سماع اقوال العضو ودون مناقشة ان يقرر حرمانه من الاشتراك في اعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهرين .

يترتب على قرار الحرمان من الاشتراك في اعمال المجلس اعلان ملخص قرار المجلس في الدائرة الانتخابية التي يمثلها العضو .

يصدر قرار المجلس في الجلسة التي وقعت فيها المخالفة او التي تليها .

اذا لم يمثل العضو للدعوة التي يوجهها اليه الرئيس للخروج من قاعة الجلسة بناء على قرار المجلس طبقاً للمادة (٦١) والبند الثالث من المادة (٦٣) فللرئيس ان يتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ هذا القرار وله ان يوقف الجلسة او يرفعها وفي هذه الحالة يمتد الحرمان من الاشتراك في الاعمال من تلقاء ذاته الى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار .

للعضو الذي حرم من الاشتراك في الاعمال بمقتضى المادة السابقة ان يطلب وقف حكمها ابتداء من اليوم التالي ليوم حرمانه بان يقرر كتابة (بانه يأسف على عدم احترام قرار المجلس) ويتلى ذلك في الجلسة .

لا يسري حكم المادة السابقة على العضو الذي يتقرر اخراجه للمرة الثالثة في دور انعقاد واحد وفي هذه الحالة يمتد زمان الحرمان من الاشتراك في اعمال المجلس الى الجلسات الثمان التالية للجلسة التي صدر فيها القرار الاخير .

اذا اخل النظام ولم يتمكن الرئيس من اعادته اعلن عزمه على وقف الجلسة فاذا لم يعد النظام او قفها مدة لا تزيد على نصف ساعة فاذا استمر الاخلال بالنظام بعد اعادة الجلسة اجلها الرئيس الى اليوم التالي الذي يصح فيه عقد الجلسات .

لرئيس بأن يأمر بان يحذف من محضر الجلسة الاقوال التي يترتب عليها
احدى المخالفات المنصوص عنها في المادتين (٦٢ و ٥٩) فاذا احتكم العضو الى
المجلس اصدر قراره في الامر دون مناقشة .

الباب الثالث

الاصول البرلمانية

في الجمهورية التونسية

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

يرجع تاريخ تونس بمحدودها الحالية الى عهد الحفصيين في القرن السادس
عشر .

وقد قضي على الحكم الحفصي عندما قام الصراع بين اسبانيا وتركيا على
سيادة البحر المتوسط، فدخل الاسبان تونس لمدة اربعين سنة ثم اخرجهم الترك
ليبقوا في تونس ثلاثة قرون .

وفي القرن الثامن عشر تولى الحسينيون حكم تونس في ظل الدولة العثمانية
فانهارت اقتصاديات البلاد ووقعت في قبضة الاستعمار . ذلك ان مطامع فرنسا
وايطاليا قد اتجهت نحو هذا البلد الغني بالمناطق الحصبية والثروات المعدنية .

وبعد ان احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ فكرت في توسيع ممتلكاتها
واتفقت من اجل ذلك مع نكلترا . وكانت ايطاليا اسبق لمقعد معاهدة مع
الباي في سنة ١٨٦٦ لحماية الرعايا الايطاليين . الا ان فرنسا كانت اقدر منها

بالظفر في تونس بعد معاهدة برلين عام ١٨٧٨ . ففي سنة ١٨٨١ اغارت بعض القبائل التونسية على حدود الجزائر فاتخذت فرنسا من هذا العمل حجة لأعلان الحرب على تونس واحتلتها سنة ١٨٨١ واكرهت الباي على عقد معاهدة للصلح في شهر ايار من تلك السنة سميت (معاهدة باردو) . وتنص هذه المعاهدة على وضع السيادة الخارجية لتونس في يد فرنسا وعلى اشتراكها في ادارة البلاد المالية والاقتصادية . (على ان تحترم سلطة الباي وسيادته وان تدافع عن مركزه) .

ولكن ثورة المناضل (علي بن خليفة) اقلقت فرنسا واقضت مضجعها لا سيما عندما دق الناثر ابواب تونس ، فجهزت للقضاء على الثورة كل امكانياتها وتم لها ما ارادت .

وفي عام ١٨٨٣ وسعت فرنسا شروط الحماية الى نوع من الحكم المباشر وراحت تستثمر مرافق البلاد بجشع ونهم . ولم تغفل عن محاولة اخضاع نوازع الوعي القومي الذي بدأ يظهر في صفوف المفكرين والكتاب السياسيين ، فعمدت الى سياسة تعليمية خاصة ترمي الى القضاء على اللغة العربية والتاريخ العربي ليحل محلها تاريخ فرنسا واللغة الفرنسية .

وكانت ردة الفعل عند الوطنيين التونسيين ان وحدوا نضالهم من اجل فكرة اوسع هي توحيد المغرب العربي وجمع كلمته فتأسست لهذه الغاية (لجنة تحرير تونس والجزائر) . وتألف حزب الدستور الذي يهدف الى جعل تونس دولة عربية دستورية ، واستطاع هذا الحزب ان يخلق في البلاد موجة من الاستياء العام ثم حركة مسلحة لقيت مساندة من الباي محمد الناصر ولكنها لم يقدر لها النجاح (١٩٢٢)

وفي سنة ١٩٣٢ لجأت فرنسا الى سياسة جديدة هي سياسة التجنس بالجنسية الفرنسية فلفت مقاومة شديدة وقامت بسببها اضطرابات عنيفة قضى في سبيلها عدد كبير من الشهداء . ولما لمس الفرنسيون فشل هذه الخطة عمدوا الى اللين

فأرسلوا مقيماً عاماً فرنسياً (السيد جيون) تمكن ان يخفف من وحدة التوتو بالافراج عن المتعلقين واعادة بعض المنفيين واباحة الحريات العامة .

ومنذ ذلك الحين بدأ حزب الدستور ينظم نفسه على اساس جديد . فشكل فروعاً كبيرة في جميع الانحاء التونسية ودخلت اكثرية الشعب التونسي في تشكيلات هذا الحزب .

وفي عام ١٩٣٧ اثار اضراب العمال المطالبين بحقوقهم النقابية باقي العناصر الشعبية فعادت الحركات الوطنية الى اتخاذ شكل العنف فقابلتها فرنسا باعمال اضطهاد وعنف واعلنت في ٩ نيسان سنة ١٩٣٨ الاحكام العرفية واعتقل الزعماء بالئات وراحت المحاكم العسكرية تصدر احكامها المستعجلة بالاشغال الشاقة والسجن المؤبد حتى ضاقت السجون والمعتقلات بنزلائها وانتشر الجيش الفرنسي في البلاد يبعث فيها فساداً وينزل بالاهلين مختلف ضروب الاضطهاد والتعذيب . واستمرت هذه الحال خمس سنوات ذاق فيها الشعب التونسي مرارة الطغيان الفرنسي .

لقد قابل التونسيون هذا الطغيان باعمال التدمير والتخريب في المنشآت العسكرية وظهرت حركات التمرد والعصيان في صفوف القوات التونسية التي كانت مندمجة اندماجاً تاماً في الجيش الفرنسي .

ولما اعلنت الهدنة بين فرنسا وقوات المحور سارع قادة الحزب الدستوري الى اعلان سقوط الحماية وساعدهم في هذه الحركة الباي محمد المنصف الذي جلس على عرش تونس في ١٩ حزيران سنة ١٩٤٢ فأرسل الى حكومة فيشي مذكرة شديدة اللمعة وشكل وزارة وطنية وبدأ باسترجاع بعض الاختصاصات تمهيداً لالغاء نظام الحماية .

ولكن قوات الحلفاء عند احتلالها تونس قضت على هذه الحركة وسلمت تونس للفرنسيين من جديد فكان اول عمل قامت به فرنسا خلع الباي محمد المنصف ونفيه الى الجزائر ثم الى جنوبي فرنسا حيث مات في منفا عام ١٩٤٧ .

وتابع التونسيون نضالهم ، وكانت الجامعة العربية قد قامت ، فاتجهت اليها انظار القادة الوطنيين في تونس . فقادر الزعيم الجليلي بوقريعة البلاد عام ١٩٤٥ الى القاهرة واستمرت سفرته شهراً كاملاً مليئاً بالاخطار والمتاعب .

وفي ٢٣ آب سنة ١٩٤٦ عقد في تونس اكبر مؤتمر وطني بحث في اوضاع البلاد وانتهى الى المصادقة على ميثاق وطني جاء في نهايته ما يلي :

ان المؤتمر الوطني التونسي يعلن : ان نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية . وان هذا النظام نظام استعماري ، قضى على نفسه امام العالم بالاخفاق ، بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ، والانضمام - كدولة ذات سيادة - الى جامعة الدول العربية ، وهيئة الامم المتحدة والمشاركة في مؤتمر الصلح .

وفي سنة ١٩٥٠ عرضت قضية تونس على هيئة الامم المتحدة وانتهت بقرار يقضي بأن تترك مسألة تسوية النزاع بين فرنسا وتونس الى مفاوضات مباشرة تجري بين البلدين بدون وساطة هيئة الامم المتحدة على ان تراعى في هذه المفاوضات مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وعلى ان يكون هدفها ايصال الشعب التونسي الى الحكم الذاتي .

وقبل العرب على مضمون قرار هيئة الامم ، ولكن فرنسا لم تقبل محتجة بأن هذا القرار يعد تدخلاً في شؤون فرنسا الداخلية . ولم تكتف بالرفض بل راحت تحاول الانتقام من الشعوب العربية في المغرب لانها طالبت بحقوقها في الاستقلال والسيادة . فأعلنت الاحكام العرفية في تونس وأنشأت المحاكم العسكرية في طول البلاد وعرضها وراحت تعتقل الوطنيين التونسيين ، لا توفر من ذلك شيئاً او امرأة .

وفي ٤ كانون الاول ١٩٥٢ صرع رصاص الفرنسيين الزعيم العمالي فرحات

حشاد فاعلنت الاحزاب الوطنية الاضراب العام وألقت القيادة السرية كتبية باسم الشهيد للثأر من قاتليه .

وزادت في البلاد العربية أنباء عن محاولات فرنسا خلع الباي فاضطر ان يوقع على ما اسمته فرنسا مراسيم الاصلاح كما انه وقع على قوانين اخرى ادارية ومالية . ولكن الشعب التونسي لم يعترف بشرعية هذه القوانين وقامت في البلاد مظاهرات احتجاج شديدة ثم انقلبت الى ثورة دامية .

وعرضت القضية التونسية مرة اخرى على هيئة الامم المتحدة وانتهت بقبول فرنسا بالتفاوض مع تونس .

وبموجب بروتوكول ٢٠ مارس ١٩٥٦ اعترفت فرنسا باستقلال تونس . لقد كان انتصار الشعب التونسي في كفاحه ضد الاستعمار مؤذناً بزوال النظام الملكي الذي كان في اغلب مراحل اداة طيعة في يد الفرنسيين .

وردت السيادة الى الشعب بانتخاب المجلس القومي التأسيسي في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ وفوز الجبهة القومية التي كان يرأسها السيد الرئيس الحبيب بوقريعة .

وبتاريخ ٢٥ تموز ١٩٥٧ اصدر المجلس المذكور القرار التاريخي التالي : نحن نواب الامة التونسية اعضاء المجلس القومي التأسيسي ، بمقتضى ما لنا من نفوذ كامل مستمد من الشعب .

وقدعياً لاركان استقلال الدولة وسيادة الشعب . وسيراً في طريق النظام الديمقراطي الذي هو وجهة المجلس في تسطير الدستور

نتخذ باسم الشعب القرار التالي النافذ المفعول حالاً :

اولاً - نلغي النظام الملكي الغاء تاماً .

ثانياً - نعلن ان تونس دولة جمهورية .

ثالثاً - نكلف رئيس الحكومة السيد الحبيب بورقيبة بمهام رئاسة الدولة على حالها الحاضر ريثما يدخل الدستور في حيز التطبيق ونطلق عليه لقب رئيس الجمهورية التونسية .

رابعاً - نكلف الحكومة بتنفيذ هذا القرار وباتخاذ التدابير اللازمة لصيانة النظام الجمهوري كما نكلف كذلك من رئيس المجلس والامين العام لمكتب المجلس والحكومة بإبلاغ هذا القرار الى الخاص والعام .
وفي اول كانون الثاني سنة ١٩٥٩ وضع الدستور موضع التنفيذ وتم انتخاب السيد الرئيس الحبيب بورقيبة رئيساً للجمهورية .

الفصل الثاني

الدستور

يتألف الدستور التونسي من اربع وستين مادة موزعة على عشرة ابواب :
يبعث الباب الاول بالاحكام العامة فينص على ان تونس دولة ، حرة مستقلة ذات سيادة ، الاسلام دينها ، والعربية لغتها ، والجمهورية نظامها (الفصل الاول) (١)

ثم ينص على ان شعار الجمهورية حرية ونظام وعدالة (الفصل ٤)
وفي الفصول التالية حتى الفصل السابع عشر ينص على حق الملكية الفردية وعلى تنظيم الحريات العامة .

اما الباب الثاني فيبحث في السلطة التشريعية في الفصول الثامن عشر حتى السادس والثلاثين وينص الفصل الثامن عشر : « يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس نيابي يسمى مجلس الامة .

(١) تستعمل كلمة (فصل) في تونس بمعنى مادة .

ويختص الباب الثالث بالسلطة التنفيذية فينص على ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، وانه ينتخب لخمس سنوات انتخاباً عاماً حراً مباشراً سرياً ولا يجوز تجديده انتخابه اكثر من ثلاث مرات .

وينيط الدستور برئيس الجمهورية ضبط السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها واطلاع مجلس الامة على سيرها . وهو الذي يختار اعضاء حكومته وهم مسؤولون لديه .

والرئيس يختم النصوص التشريعية الدستورية لاصدارها ونشرها وله الحق بطلب اعادة النظر فيها .

وينص الفصل التاسع على ان الرئيس يختم المعاهدات ويشهر الحرب وييوم الصلح بموافقة مجلس الامة .

وخصصت الابواب الاخرى للمواضيع بالترتيب التالي :

الباب الرابع : في السلطة القضائية .

الباب الخامس : في المحكمة العليا .

الباب السادس : في مجلس الدولة وهو مؤلف من هيئة ادارية لفصل النزاعات بين الدولة والافراد وللنظر في تجاوز الادارة سلطتها . وهيئة تتولى مراجعة حسابات الدولة .

الباب السابع : في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الباب الثامن : في الجماعات المحلية (اي المجالس البلدية)

الباب التاسع : في تنقيح الدستور واصوله .

اما الاحكام الانتقالية فقد حصرت بفصلين في الباب العاشر والاخير .

٣ - الاختصاصات الفردية :

أ - الرئيس : الرئيس يسهر على تنفيذ مقررات المكتب وتطبيق احكام القانون الداخلي ويمثل المجلس ويتكلم باسمه ويوقع عنه ويصوت النظام داخل المجلس وحوله ، وله ان يستعين بالقوة العامة لصون النظام والحراسة وتكون تحت امرته (الفصل ٦) .

ويتولى الرئيس ابلاغ رئيس الجمهورية جميع مقررات المجلس (الفصل ٢٠) ودعوة المجلس للاجتماع (١٣) وهو الذي يفتح الجلسات ويرفعها ويحفظ نظامها ويختم النقاش العام ويدير التصويت ويعلن نتيجته (١٤) .

والرئيس يفرض العقوبات على النائب الذي يخل بالنظام حتى درجة الاخراج من الجلسة (١٥) .

ب - وكيلا الرئيس : ينوبان عنه عند الاقتضاء (الفصل ٧)

٤ - الاختصاصات الجماعية :

يضع المكتب جدول اعمال الجلسة العامة ، ويسهر على سير اعمال المجلس ويشرف على شؤونه الادارية والمالية ، فيضبط مصاريف المجلس لكل سنة ويسن نظام حساباته وقواعد انتداب موظفين ومستخدمين (الفصل ٤)

ويتخذ المكتب مقرراته بالاغلبية النسبية ، واذا تساوت الاصوات وجع جانب الرئيس (الفصل ٥) .

ثانياً - الديوان :

١ - الديوان : يقوم بالاعمال الكتابية في المجلس ولدى اللجان ، موظفو المجلس . ولو لم ينص النظام الداخلي على اصول تعيينهم .

٢ - اعمال الديوان : واهم اعمال الموظفين هو تنظيم المحضر .

٣ - المحضر : يحجر ملخص يحتوي على تفصيل ما دار في كل جلسة عامة .

الفصل الثالث

النظام الداخلي

اقر النظام الداخلي لمجلس الامة التونسي في جلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٩ . وهو يتألف من احدى وخمسين مادة موزعة على سبعة ابواب .

وها نحن نستعرض هذه المواد (الفصول بالتعبير التونسي) وفقاً لمخطط الكتاب تسهيلاً للمراجعة والمقابلة .

النبذة الاولى

مكتب المجلس واجهزته

اولاً - المكتب :

١ - مكتب السن : يرأس جلسة افتتاح المدة النيابية (اي الدور التشريعي) وجلسة بدء كل سنة تشريعية ، اكبر النواب بمساعدة اصغرهم سنّاً . (الفصل ١)

٢ - المكتب الدائم : يتألف مكتب المجلس المنتخب لسنة ، من رئيس ووكيلين ومن رؤساء « اللجان القارة » Commissions permanentes ومقرريها .

وينتخب الرئيس اثر قرار المجلس في صحة النيابة عند افتتاح النيابة ، وعند افتتاح الجلسة في بدء كل سنة تشريعية وفور انتخاب رئيس المجلس توقف وتستأنف برؤاسته لانتخابات بقية اعضاء مكتب المجلس . (الفصل ٣)

ويحضر محضر كامل الجلسات ينشر بالرائد الرسمي لمداوولات المجلس (الفصل ٢٣).
ولكل نائب الحق في الاعتراض لدى رئيس المجلس في مدة اسبوع على ما
نشر له بالرائد الرسمي . ويأذن الرئيس عند الاقتضاء بنشر الصيغة المطابقة
للاواقع .

النبة الثانية

تحقيق صحة النيابة : Verification des pouvoirs

١ - الهيئة الصالحة :

نص قانون الانتخاب التونسي في المادة ٩٧ ، ان لمجلس الامة وحده حق
الحكم على توفر شروط الترشح في اعضائه ، وصحة انتخابهم .

٢ - الاصول :

ويستدل من نص الفصل الثالث ان المجلس لا يقوم باي عمل حتى بانتخاب
المكتب الدائم قبل البت بصحة الانتخابات .

اما اصول تقديم الطعون ودرسها واصول النظر في صحة النيابة فالنظام
التونسي خلو منها .

النبة الثالثة

لجان المجلس

ينتخب مجلس الامة من بين اعضائه لجاناً قارة Commissions permanentes
تعمل بدون انقطاع حتى اثناء عطلة المجلس (الفصل ٣٠)

اولاً - تشكيل اللجان وعددها ومدتها : تشكل اللجان بالانتخاب وعددها
ثلاثة ومدتها سنة :

لمجلس الامة ثلاث لجان قارة ينتخبها في دورة اكتوبر من كل سنة او عقد
افتتاح المدة النيابة .

أ - لجنة الشؤون السياسية : اعضاؤها عشرة ومهمتها النظر في المشاريع
المتعلقة بالحريات العامة وحقوق المواطن وواجباته وشؤون الدفاع الوطني ،
ونظام الادارة العامة للجمهورية ونظام الجماعات المحلية والنظام الانتخابي
والعلاقات الخارجية .

ب - لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية : اعضاؤها ثلاثون
ومهمتها النظر في المشاريع المتعلقة بالاقتصاد القومي والميزانية والضرائب والعملة
والانتاج والمبادلات والشؤون الثقافية والتربية والاجتماعية .

ج - لجنة التشريع العام - اعضاؤها عشرة ومهمتها النظر في المشاريع
المتعلقة بالجنسية والحالة الشخصية والنظم القضائية وبصفة عامة بالقوانين المدنية
والتجارية والزجرية .

ويجوز ضمن اللجان القارة احداث لجان فرعية عند الاقتضاء . ولمكتب
المجلس ان يبت في الخلافات المتعلقة بمشروعات اللجان القارة (الفصل ٢٥) .
وللمجلس انتخاب لجان اخرى غير قارة لدرس شؤون خاصة كوضع القانون
الداخلي ، وتنقيحه ورفع الحصانة ، وتحقيق صحة النيابة الى غير ذلك
(الفصل ٢٦) .

ثانياً - جهاز اللجان :

تجتمع كل لجنة برئاسة رئيس المجلس وتنتخب من بين اعضائها رئيساً ومقررأ
(الفصل ٢٧) .

ثالثاً - اجتماع اللجان :

تدعى كل لجنة من طرف رئيسها بعد اعلام رئيس المجلس وتجتمع اللجان

بمقر المجلس خارج اوقات الجلسات (الفصل ٢٨) .

أ - النصاب والاغلبية : لا يكون اجتماع اللجان قانونيا الا اذا حضرها الثلثان من اعضائها . ولا تتخذ مقرراتها الا بالاغلبية المطلقة من الاعضاء (الفصل ٢٩) .

ب - حضور الوزير : يحق للجان الاستماع الى ممثل رئيس الجمهورية بطريق رئيس المجلس . ولممثل رئيس الجمهورية الحق في حضور جلسات اللجان (الفصل ٣١) .

ج - طبيعة جلسات اللجان : جلسات اللجان سرية . وتسجل محاضر جلساتها في سجلات ولا تنشر . ولا يجوز لغير ممثل رئيس الجمهورية ولغير النواب الاطلاع على محاضر جلسات اللجان (الفصل ٣٠) .

ولكل نائب الحق في الحضور مع بيان وجهة نظره للجنة حول التعديل الذي تقدم به (الفصل ٣١) .

وابعا - اعمال اللجان :

أ - احالة المشاريع : يحيل رئيس المجلس على اللجان المشاريع الواردة من رئيس الجمهورية او النواب ويوزع نسخاً منها على النواب (الفصل ٣٣) .

ب - درس المشاريع : يقوم اعضاء اللجان بدراسة مشاريع القوانين والمراسيم المحالة على لجانهم . ويضع كل مقرر تقريراً في ذلك . ويتولى امام المجلس شرح نظرية اللجنة في هذه المشاريع (الفصل ٣٢) .

خامسا - تقارير اللجان :

التقرير : لا يجوز للجنة وضع تقريرها قبل مضي سبعة ايام من تسلمها المشاريع . واذا طلب رئيس الجمهورية استعجال النظر في مشروع ما ، فعلى اللجنة ان تقدم تقريرها في مدة لا تتجاوز الاسبوع .

تنهي اللجنة اعمالها بتسليم تقريرها الى رئيس المجلس ليوزعه على النواب في اجل يمكنهم من النظر في المشاريع قبل انعقاد الجلسة العامة (الفصل ٣٦) .
ان تقارير اللجان في المشاريع المقدمة للمجلس تختم بطلب القبول او بتقديم تعديلات او بطلب الرفض (الفصل ٣٧) .

تنظر اللجان في التعديلات المقدمة لها فتقبلها او ترفضها دون ادماجها في مقترحاتها . ودون تقديم تقرير اضافي يتعلق بها . وتدرج التعديلات المقدمة الى اللجان في صورة وثائق ملحقة بتقريرها (الفصل ٣٨) .

سادساً - التنازع في عضوية اللجان : لا يمكن لأي نائب ان يكون عضواً الا في لجنة واحدة من اللجان القارة (الفصل ٢٧) .

النبة الرابعة

اعمال المجلس

اولاً - اجتماعات المجلس :

ينص الفصل التاسع والعشرون من الدستور :

« يعقد مجلس الامة في كل سنة دورتين عاديتين يحددهما القانون ، ولا تتجاوز كل دورة ثلاثة اشهر . ويجتمع المجلس بصورة استثنائية بطلب من رئيس الجمهورية او بطلب من اغلبية النواب .

وقد حددت الفقرة الثانية من الفصل الاول من النظام اجتماعات المجلس بقولها : « يعقد مجلس الامة جلسة افتتاح النيابة في اول خميس بعد الانتخابات ويعقد المجلس في بدء كل سنة تشريعية جلسته الاولى يوم الخميس الاول من شهر اكتوبر . ويعقد جلسته الاولى في بدء دورته الثانية يوم الخميس الاول من شهر افريل . ويعلن الرئيس ختم دورات المجلس .

ثانياً - نظام الجلسات :

أ - علنية الجلسات : يجب اشهار الجلسة العامة بشتى الوسائل ومنها :

١ - نشر مداولات المجلس ومقرراته وغير ذلك بالرائد الرسمي للجمهورية في نشرته المتعلقة بمداولة مجلس الامة .

ب - قبول الجمهور ورجال الصحافة بقاعة الجلسات (الفصل ٢١) .

ب - الجلسات السرية : للمجلس ان يعقد عند الاقتضاء جلسات سرية بطلب من رئيس الجمهورية او من ثلث اعضائه ولا يجوز لغير ممثل رئيس الجمهورية ولغير النواب الاطلاع على محاضر الجلسات السرية .

ولا يحق لاحد من متوظفي المجلس حضور الجلسات السرية الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك . ومتى زال السبب الذي عقدت من اجله الجلسة بصورة سرية يقرر الرئيس بموافقة المجلس العودة لعقدها علانية .

ج - جدول الاعمال :

يجتمع مكتب المجلس للنظر في مشروع جدول الاعمال للمواضيع العادية او الاستعجالية بعد فراغ اللجان من درسها ولممثل رئيس الجمهورية حضور ذلك الاجتماع (الفصل ٩) .

ولكل من النواب ان يقدم لرئيس المجلس اقتراحاً كتابياً يتعلق بجدول الاعمال (الفصل ١٠) .

يوزع مشروع جدول الاعمال على النواب بعد تقريره من طرف المكتب قبل انعقاد الجلسة العامة (الفصل ١١) ويعرض في الجلسة التالية على الجلسة العامة . ويطرح للتصويت بدون مناقشة . وللمجلس ان يضيف مسائل اخرى على الجدول دون التعرض للاولوية .

ثالثاً - المذاكرة :

أ - المناقشة العامة :

تبدأ المناقشة العامة في مبادئ المشروع ومتى انتهت هذه المناقشة يستشير الرئيس المجلس في الانتقال الى مناقشة الفصول واحداً واحداً على التعاقب . فاذا تقرر ذلك استمرت المناقشة في الفصول مع التعديلات الخاصة بها (الفصل ٤٢) وتقتصر المناقشة في جوهر المشاريع وتعديلاتها دون الشكل (الفصل ٤٣) .

واذا لم يوافق المجلس على الانتقال الى مناقشة الفصول او لم يقرر اعادة المشروع الى اللجنة عد ذلك رفضاً للمشروع (الفصل ٤٢) .

٢ - التعديلات :

يوجه النواب كتابياً تعديلاتهم على المشاريع الى رئيس المجلس الذي يحيلها على اللجان لدرسها (الفصل ٣٤ ف - ٢) .

ويجوز لممثل رئيس الجمهورية وللنواب ، اثناء المناقشة ، اقتراح تعديل . وعندئذ يصوت بدون مناقشة وبالاغلبية المطلقة على احالته على اللجنة لدرسه .

ويعد التعديل مرفوضاً ، اذا لم يقرر المجلس احالته على اللجنة (الفصل ٤٢)

٣ - حق الكلام : تفتح المناقشة في المشاريع امام الجلسة العامة بالاستماع الى ممثل رئيس الجمهورية اذا طلب ذلك ويستمع الى مقرر اللجنة ثم تعطى الكلمة للنواب الذين سجلوا اسماءهم للمناقشة العامة عند افتتاح الجلسة مع مراعاة ترتيب الطلبين (الفصل ٤٠) .

١ - الاولوية بالكلام :

الاولوية بالكلام لصاحب المشروع او لأول من امضى في تقديمه (الفصل ٤٠) .

وتكون الاولوية اثناء المناقشة العامة لمن يطلب الكلمة للتنبيه الى مراعاة القانون الداخلي (الفصل ٤١) .

ب - اولوية المناقشة :

عند تعدد التعديلات تقع مناقشتها حسب الترتيب التالي :

اولاً - تعديلات الحذف . ثم بقية التعديلات ابتداء من ابعدها عن فحوى النص الاصيل .

ولا يتكلم في التعديل الا ممثل رئيس الجمهورية ، والرئيس والمقرر وواحد من قدموا التعديل ، ومعارض واحد للتعديل من النواب (الفصل ٤٢ الفقرة الاخيرة) .

ويستدل من هذا النص انه لا يتمتع على الرئيس الاشتراك في المناقشة .

رابعاً - التصويت :

١ - النصاب والاغلبية :

لا تكون جلسة المجلس قانونية الا بحضور الاغلبية المطلقة من اعضاء المجلس على الاقل (الفصل ١٣) .

يعقب مناقشة كل فصل الاقتراح عليه بعد الاقتراع على التعديلات الخاصة وتكون المصادقة على القوانين والمراسيم بالاغلبية المطلقة من النواب (الفصل ٤٤) ويعنى بالأغلبية المطلقة من النواب اغلبية الحاضرين الذين يشكلون النصاب القانوني . اي (نصف النصاب القانوني + ١) .

ب - طوائق التصويت (الفصل ١٦ و ١٧ و ١٨)

١ - التصويت شخصي فلا يصح بالنيابة او بالمراسلة . ولا تعد اصوات النواب اذا كانوا في رخصة نيابية .

٢ - التصويت علني برفع الايدي اذا تعلق بمسألة عامة . واذا وقع استنباه

في الاحصاء اثناء التصويت العلني ، فالتصويت يكون فردياً (بنعم او بلا)
٣ - التصويت سري اذا تعلق بالاشخاص . ويفوز من احرز الاغلبية المطلقة في اقتراع اول او الاغلبية النسبية في اقتراع ثان . وعند تعادل الاصوات بين المرشحين يرجح اكبرهم سناً .

النبة الخامسة

مازيات المجلس التشريعية

١ - المراسيم الاشتراعية :

ان مجلس الامة هو الذي يمارس السلطة التشريعية ولرئيس الجمهورية ولكل نائب حق عرض مشاريع القوانين ومشاريع رئيس الجمهورية اولوية النظر (الفصل ٢٨ من الدستور) .

يبدو من ظاهر هذا النص ان مجلس الامة هو السلطة التشريعية الوحيدة في الدولة . ولكن « لمجلس الامة ان يفوض لمدة محدودة ولغرض معين الى رئيس الجمهورية اتخاذ مراسيم تعرض على مصادقة المجلس بعد انقضاء المدة المذكورة » الفقرة الثانية من الفصل ٢٨ .

كما ان لرئيس الجمهورية ان يتخذ خلال عطلة المجلس باتفاق مع اللجنة القارة المختصة مراسيم يقع عرضها على مصادقة المجلس في دورته العادية المقبلة (الفصل ٣١) .

ولرئيس الجمهورية في حالة خطر مهدد لكيان الجمهورية وامن البلاد واستقلالها بحيث يتعذر سير دواليب الدولة الطبيعي ، اتخاذ ما تحتمه الظروف من تدابير استثنائية تزول بزوال اسبابها ويرسل رئيس الجمهورية بياناً في ذلك الى مجلس الامة (الفصل ٣٢) .

ان الدستور التونسي ، خلافاً للدستور اللبناني ، قد اولى رئيس الجمهورية

بنص صريح ، حق اصدار المراسيم التشريعية بتفويض من المجلس .

وقد قيد هذا التفويض بشرطين :

الاول - ان يكون لمدة محدودة .

والثاني - ان يكون لغرض معين .

ولكن للرئيس التونسي حق التشريع ايضاً بدون تفويض وذلك اثناء عطلة المجلس وبالاتفاق مع اللجنة البرلمانية القارة .

وهذه الصلاحيات للرئيس لا مثيل لها في البلاد التي تمارس النظام الرئاسي ولا نجد لها مبرراً الا انها تأتي في مرحلة تأسيس الدولة الفتية ، وانما في ذهن المستوع الدستوري احكام موقفة .

والذي يعزز هذا الرأي نص الفصل الثالث والعشرين الذي يجيز تمديد ولاية رئيس الجمهورية ومجلس الامة بقانون اذا تعذر اجراء الانتخابات في الميعاد المقرر بسبب حالة حرب او خطر مهدد .

وهذا النص في رأينا اخطر من النص الذي يولي رئيس الجمهورية حق التشريع اثناء عطلة المجلس .

فهو ينقض جميع الاحكام الدستورية القائلة بأن الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة ، فمن يضمن للشعب سلامة التفسير لعبارة « الخطر المهدد » ؟ وما حيلة الشعب اذا كان غير راض عن نوابه مثلاً فقام بتظاهرات احتجاج على تصرفاتهم ؟

افلا يمكن ان يؤخذ من هذه التظاهرات حجة على اختلال الامن في البلاد ، وبالتالي على ان ثمة خطراً مهدداً « يبرر تمديد ولاية الرئيس ومجلس الامة » ؟

٢ - المبادرة البرلمانية والمبادرة الحكومية :

قلنا ان اقتراح القوانين هو من حق رئيس الجمهورية ومن حق النواب .

ولكن النظام الداخلي لا يعطي المبادرة البرلمانية الاهمية التي يعطيها المبادرة الحكومية ، وذلك بسبب النص الدستوري الذي يعطي لمشاريع الحكومة حق الاولوية .

ان رئيس المجلس يتلقى مشاريع القوانين والمراسيم ويتولى تسليمها (الفصل ٣٣) ويقصد بمشاريع القوانين ، مشاريع الحكومة واقتراحات النواب بدليل ان الفصل ٣٤ ينص « ان رئيس المجلس يحيل على اللجان المشاريع الواردة من رئيس الجمهورية او النواب ويوزع نسخاً منها على النواب .

٣ - تقييد المبادرة البرلمانية :

١ - كل مشروع قانون اقترحه النواب ورفضه مجلس الامة لا يجوز تقديمه ثانية اثناء الدورة نفسها (الفصل ٤٧) .

ب - عند عرض المعاهدات على المجلس المصادقة عليها لا يقع التصويت على فصولها ولا تقبل التعديلات بشأنها . وليس للمجلس الا ان يقرر المصادقة او تأجيل النظر او الرفض . وحكمة ذلك ان المعاهدات هي نتيجة مفاوضات تراعى فيها سياسة الدولة ويتم الاتفاق عليها مع فريق اجنبي .

النبة السادسة

اختصاصات المجلس القضائية

نص الفصل السادس والخمسون من الدستور على ان « تتكون المحكمة العليا عند اقرار الحيانة العظمى من احد اعضاء الحكومة ، ويضبط القانون صلاحيات هذه المحكمة وتوحيدها واجراءاتها .

النبة السابعة

اختصاصات المجلس المالية

ان الفصول الثالث والثلاثين حتى السادس والثلاثين من الدستور تبحث

الشؤون المالية فتتص على ان مشروع ميزانية الدولة يعرض على مصادقة مجلس الامة . وعلى ان يضبط القانون طريقة اعداد الميزانية وعرضها على مجلس الامة كما يحدد السنة المالية . وان مجلس الامة يقرر الحساب الختامي لميزانية الدولة واخيراً ان الضرائب الدولية والقروض العمومية والتعهدات المالية لا تكون الا بقانون .

وينص الفصل ٤٥ من النظام الداخلي ان مشروع الميزانية يناقش حسب القانون الخاص بالميزانية .

النبة الثامنة

في اختصاصات المجلس بالرقابة

لم ينص الدستور ولا النظام الداخلي على اختصاص المجلس برقابة الحكومة وذلك لان الوزراء ليسوا مسؤولين امام المجلس . فان رئيس الجمهورية هو الذي يختار اعضاء حكومته وهم مسؤولون لديه ولرئيس الجمهورية ان يخاطب مجلس الامة مباشرة او بطريقة بيان يرسله اليه (الفصل ٤٣ من الدستور) .

النبة التاسعة

في المواضيع الخاضعة لاحكام خاصة

١ - المشاريع المستعجلة :

لم يرد نص في الدستور او النظام الداخلي عن المشاريع المستعجلة الا في معرض الكلام عن وضع جدول الاعمال فنص الفصل التاسع ان مكتب المجلس يضع مشروع جدول الاعمال للمواضيع العادية والاستعجالية .

اما اصول درس هذه المشاريع وطبيعتها وغير ذلك فلم يرد عليه نص .

٢ - انتخاب رئيس الجمهورية :

ينتخب الرئيس التونسي من قبل الشعب مباشرة . ولكن في حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية لوفاة او استقالة او عجز ثابت ، يعين اعضاء الحكومة من بينهم من يتولى رئاسة الدولة بصورة مؤقتة ، ويبلغون فوراً الى رئيس مجلس الامة وثيقة هذا التعيين .

وعندئذ :

يجتمع مجلس الامة بدعوة من رئيسه لانتخاب خلف للرئيس السابق ، ولما بقي من مدته من بين المرشحين المتوفرة فيهم الشروط الواردة في الفصل ٣٩ ، اثناء الاسبوع الخامس ابتداء من الشغور .

وطريقة الانتخاب هذه تكون سرية وبالأغلبية المطلقة في الاقتراع الاول والثاني . وعند وجوب اجراء اقتراع ثالث فبالأغلبية النسبية ، وعلى ان يجري هذا الاقتراع الاخير في اليوم الموالي .

٣ - تعديل الدستور (الباب التاسع من الدستور) :

لرئيس الجمهورية او لثلث اعضاء مجلس الامة على الاقل الحق في المطالبة بتنقيح الدستور ، ما لم يخجل ذلك بالنظام الجمهوري للدولة .

لا ينظر المجلس في التنقيح المزمع ادخاله الا بعد قرار منه بالأغلبية المطلقة وبعد تحديد موضوعه ودرسه من طرف اللجنة المختصة .

ولا يمكن ادخال اي تنقيح على هذا الدستور من طرف مجلس الامة الا اذا تمت الموافقة عليه بأغلبية الثلثين من الاعضاء في قراءتين تقع الثانية بعد ثلاثة اشهر على الاقل من الاولى .

النبة العاشرة

الحصانة النيابية

لا يمكن تتبع النائب او ايقافه او محاكمته لاجل آراء او اقتراحات يبديها ، او اعمال يقوم بها لاداء مهام نيابته داخل المجلس .

وهذا هو مبدأ اللامسؤولية L'irresponsabilité او الحصانة السياسية .

ولا يمكن اجراء تتبع او ايقاف احد النواب طيلة نيابته في تهمة جنائية او جناحية ما لم يرفع عنه مجلس الامة الحصانة . اما في حالة التلبس بالجريمة ، فانه يمكن ايقافه ، ويعلم المجلس حالاً ، على ان ينتهي كل ايقاف اذا طلب المجلس ذلك .

وهذا هو مبدأ الصيانة L'inviolabilité

ويلاحظ ان مبدأ الصيانة يطبق على النائب طيلة نيابته لا اثناء دورات الانعقاد فحسب كما هي الحال في الدستور اللبناني .

وينص الفصل ٤٨ من النظام الداخلي على الاصول فيقول :

عند طلب الأذن برفع الحصانة ، او طلب الاذن بانهاء الايقاف ، يوزع على النواب ملف الدعوى ، او ملف طلب الاذن بانهاء الايقاف ، وتنتخب لجنة خاصة تضم عشرة اعضاء . وللنائب المعفي بالامر ان يتولى بنفسه او بواسطة احد زملائه الادلاء برأيه امام اللجنة التي تقدم تقريرها للمجلس خلال خمسة عشر يوماً على الاكثر من تاريخ تسلمها الطلب . ويتولى الرئيس اعلام من يهمهم الامر بقرار المجلس .

النبة الحادية عشرة

فقد الوكالة النيابية

اولاً - الاستقالة :

لم ينص الدستور او النظام الداخلي على الاستقالة الا بمعرض واجبات الرئيس « باعلام المجلس بالشفور الواقع في المجلس بسبب الوفاة او الاستقالة الخ ... » (الفصل ٤٩)

فلا يعلم هل تعتبر الاستقالة نهائية بمجرد تقديمها ام يجب تقرير قبولها من المجلس .

ثانياً - اسقاط النيابة :

١ - الاهلية النيابية :

كل مواطن له صفة الناخب يمكن انتخابه لمجلس الامة شرط ان يكون مولوداً لأب تونسي وبالقاً من العمر ثلاثين سنة شمسية كاملة (الفصل ٦٨ و ٦٩ من قانون الانتخاب) .

ويتمتع بحق الانتخاب جميع التونسيين والتونسيات البالغين من العمر عشرين عاماً كاملة والمتمتعين بالجنسية التونسية منذ خمسة اعوام على الاقل ، وبحقوقهم المدنية والسياسية والذين لم تسلمهم اي صورة من صور الحرمان التي نص عليها القانون (الفصل ٣) .

ويحرم من حق الانتخاب « فلا يرسم بالقائمات الانتخابية » : (الفصل ٤)

اولاً - الاشخاص المحكوم عليهم من اجل جنائية .

ثانياً - المحكوم عليهم بالسجن بأكثر من ثلاثة أشهر من أجل جنحة بدون تأجيل التنفيذ أو بأكثر من ستة أشهر مع تأجيل التنفيذ .

ثالثاً - المعتوهون .

ان هؤلاء الاشخاص ليس لهم صفة الناخبين فلا يجوز بالتالي انتخابهم نواباً .

ونلاحظ ان القانون التونسي يختلف عن القانون اللبناني في عدة امور :

اولاً - ان القانون اللبناني يحرم من الاهلية للنيابة المحكومين بالجرائم الشائنة مهما كانت العقوبة في حين ان القانون التونسي لا يفرق بين الجرائم الشائنة والجرائم العادية . وهذا امر لا يخلو من الغرابة اذ يجوز ان ينتخب نائباً الشخص الذي اقدم على السرقة مثلاً ورحمته المحكمة فهكمت عليه بأقل من ثلاثة أشهر حبساً ، ولا يجوز ان ينتخب نائباً من اقدم على ضرب شخص آخر او صدمه بسيارته وحكم عليه بأكثر من ثلاثة أشهر سجناً .

ثانياً - ان سن الاهلية للنيابة في القانون اللبناني هي خمس وعشرون سنة وفي القانون التونسي ثلاثون .

ثالثاً - لم يفرض القانون التونسي العلم .

رابعاً - فرض القانون التونسي للاهلية للنيابة ان يكون المرشح مولوداً من اب تونسي فلم يقبل كما قبل القانون اللبناني ترشيح المتجنس مهما مر من الوقت على تجنسه .

خامساً - لم يعتبر القانون التونسي الافلاس والحجر القضائي من اسباب عدم الاهلية للنيابة كما انه لم يعتبر الجرائم المتعلقة بالتعدي على الحقوق والواجبات المدنية من تلك الاسباب .

٣ - الحومان الموقت :

اولاً - نص القانون التونسي على عدم امكان انتخاب الولاة والقضاة والمعتمدين والمشايخ ومحافظي ، ورؤساء مراكز الشرطة (الفصل ٧١) .

ثانياً - لا حق للجنود واعوان الحرس الوطني في ممارسة حق الانتخاب طيلة مدة الخدمة العسكرية او مباشرة وظائفهم (الفصل ٥) فلا يجوز بالتالي انتخابهم نواباً .

اما حالات الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية فيجب الرجوع فيها الى قانون العقوبات وغيره من القوانين المرعية الاجراء .

٣ - التانع : L'incompatibilité^(١)

لا يمكن الجمع بين النيابة والمهات الآتية : اولاً - الوظائف العمومية غير الانتخابية التي يتقاضى اصحابها اجوراً من مال الدولة او المؤسسات العمومية والجماعات العمومية (الفصل ٧٢ من قانون الانتخاب) .

ثانياً - رئاسة او عضوية مجلس اداري او ادارة المشاريع القومية والمؤسسات العمومية . الا اذا نصت قوانين هذه المؤسسات والمشاريع على جواز ذلك .

ثالثاً - رئاسة مشروع او مجالس ادارة او متصرف او مدير او ناظر :

١ - في المشاريع والشركات والمؤسسات المتمتعة باعانات او مساهمات او امتيازات من طرف الدولة او جماعة عمومية (كالمبليات) .

٢ - في الشركات ذات الهدف المالي المحض والتي تسعى لدى العموم للادخار والقرض .

يجب على النائب الذي يكون عند انتخابه في احدى هذه الحالات ان يختار بين احدى المهتين خلال ثمانية ايام تلي (مراقبة النيابة)^(٢) والا وقع التصريح وجوباً باعفائه من النيابة من طرف مجلس الامة بناء على طلب يقدمه مكتب المجلس او رئيس الجمهورية (الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون الانتخاب) .

(١) ترجمت بالقانون التونسي « عدم التماشي »

(٢) تحقيق صحة النيابة .

النبة الثانية عشرة

الانضباط البرلماني

إذا اخل النائب بنظام الجلسات العامة ، فلرئيس الجلسة ان ينبهه ، وان يندره اذا استمر النائب على ذلك ، وعند الاصرار ان يسحب منه الكلمة ، واذا لم يرتدع فلرئيس ان يدعوه الى مبارحة القاعة طيلة الجلسة .
والمجلس ان يتخذ عند تجاوز هذا الحد غير ذلك من الاجراءات باقتراح من المكتب .

الباب الرابع الاصول البرلمانية في المملكة الليبية المتحدة

الفصل الاول

مقدمة تاريخية

بدأ الحكم التركي على ليبيا العربية منذ عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٥١ واستمر حكم الولاة الانكشاريين عليها حتى سنة ١٧١١ حينما بدأ حكم العائلة القرمنية . ولكن الاتراك عادوا وثبتوا حكمهم فيها منذ عام ١٨٣٥ بالرغم من المقاومة الشعبية العنيفة التي كانت تستهدف الاستقلال .

وفي نهاية القرن التاسع عشر اصبحت تركيا « الرجل المريض » فاشترأت اعناق المستعمرين الى ممتلكاتها ومن ضمنها ليبيا . فلما احتلت فرنسا تونس ومراكش واحتلت بريطانيا مصر ، تحركت ايطاليا بحجافها ، وبالاتفاق مع حليفتها اعلنت الحرب على تركيا سنة ١٩١١ واحتلت طرابلس ودرنه وبنغازي ولكن الاتراك تمكنوا بمعاونة رؤساء القبائل من صد الطليان وردهم الى البحر . غير ان هذه المقاومة لم تطل اذ عاد الاتراك واتفقوا مع ايطاليا في ١٨ تشرين الاول ١٩١٢ وعقدوا معاهدة اوشي التي تخلت تركيا بموجبها عن سيادتها على

ليبيا واحتفظت فقط بحق تعيين القضاة ونائب السلطان ، ثم تعاونت مع الطليان على اخماد الحركات الوطنية التي قاوم بها الشعب العربي في ليبيا الدولتين المستعمرتين فقصت على حركة الشيخ سليمان الباروني الذي اعلن نفسه حاكماً على طرابلس ، كما قصت على حركة السيد احمد الشريف السنوسي في برقة الذي كان يطالب بالسيادة على ليبيا باجمعها .

وفي هذه الاثناء اشتعلت الحرب الكونية الاولى فلم تصمد الحركات الوطنية امام جيوش الطليان المنظمة واضطر السيد السنوسي لمغادرة البلاد .

وفي سنة ١٩٢٠ اعترفت ايطاليا بالسيد ادريس السنوسي ابن السيد الشريف اميراً على برقة ، فهب الطرابلسيون يطالبون بالوحدة بين طرابلس وبرقة تحت زعامة السنوسي ، وترغم هذه الحركة الوطنية جندي عنيد جبار يدعى عمر المختار .

وانتشرت هذه الحركة حنق المستعمرين الايطاليين فاستعملوا ابشع اساليب التنكيل وارهب اعمال الشدة والعنف وقضوا على هذه الحركة واسروا عمر المختار واعدموه سنة ١٩٣٣ بالقائه من الطائرة .

واستطاعت ايطاليا بعد ذلك بمساعدة بريطانيا ان تحتل واحة جغبوب عام ١٩٣٥ وان تم لها السيطرة على كافة الاراضي الليبية وعينت عليها حاكماً ايطالياً يدعى غرازياني للقضاء على فلول السنوسيين في معاقلمهم . وبدأت اذ ذاك مجزرة بشرية هائلة انتهت بان خسرت البلاد افواجا لا تحصى من الرجال ومساحات واسعة من الاراضي الخصبة التي منعت للجاليات الايطالية للسكن فيها واستثمارها .

وفي عام ١٩٣٨ اعلنت ايطاليا ضم ليبيا الى اراضيها واعتبارها جزءاً من الدولة الايطالية . ولكن الحرب العالمية غيوت هذه الاوضاع وقصت على آمال الطليان .

ذلك ان الليبيين تعاونوا مع الحلفاء بزعامة السنوسي وحاربوا الطليان حرباً

ضروساً فاسهموا بتحقيق النصر على دول المحور املاً منهم بمساعدة الحلفاء لنيل الاستقلال . ولكن الحلفاء نكثوا بالعهود كهاتهم ، واحتلت قوات بريطانيا اراضي طرابلس وبرقة ، كما احتلت قوات فرنسا اراضي فزان . واخذت القوات المحتلة تعمل على تجزئة البلاد واستغلالها بشكل ادى الى مجاعة لم يعهد لها مثيل .

ولما شرع بعد الحرب بتصفية المستعمرات الايطالية ظهرت مطامع الدول الكبرى واخذت كل منها تسعى للسيطرة على ليبيا . الا ان موقف الشعب الليبي قضى على آمال المستعمرين وتقرر في مؤتمر وزراء خارجية الدول الاربعة الكبرى المنعقد في باريس عام ١٩٤٦ ان يوضع في صلب معاهدة الصلح مع ايطاليا بند يلزمها بالتنازل عن ممتلكاتها في افريقيا وعلى ان يقرر الوزراء الاربعة شكل الحكم في ليبيا بخلال سنة . وبسبب اختلاف هؤلاء الوزراء على هذا الامر احيلت القضية الليبية على هيئة الامم . وعملت جامعة الدول العربية لمصلحة القضية الليبية الامر الذي حمل الجمعية العمومية ان توصي في جلسة ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩ بما يلي :

١ - ان ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان تكون دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ - ان يسري مفعول هذا الاستقلال في مدة لا تجاوز اول كانون الثاني سنة ١٩٥٢ .

٣ - ان يوضع دستور ليبيا بما فيه شكل نظام الحكم بواسطة ممثلي الشعب الذين يجتمعون ويتشاورون في هيئة جمعية وطنية .

٤ - توفد هيئة الامم المتحدة مندوباً من قبلها لاجل مساعدة الجمعية الوطنية على وضع الدستور وتأسيس الحكومة المستقلة .

وعينت هيئة الامم المتحدة مجلساً للرقابة في فترة الانتقال على ان يقدم هذا المجلس اليها تقريراً سنوياً .

ثم مرت القضية الليبية برحلتين أخريين أمام هيئة الأمم المتحدة وانتهت
بإعلان استقلال البلاد ووضع دستور للمملكة الليبية المتحدة وذلك بتاريخ ٧
أكتوبر سنة ١٩٥١ .

الفصل الثاني

الدستور

أقرت الجمعية الوطنية الليبية الدستور في جلستها المنعقدة بمدينة بنغازي في
يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٥١ وعهدت إلى رئيسها ونائبيها بإصداره ورفعته إلى
جلالة الملك محمد إدريس المهدي السنوسي وبشره في الجرائد الرسمية بليبيا .
ويتألف الدستور الليبي من مائتين وثلاث عشرة مادة موزعة على اثني عشر
فصلاً .

فالفصل الأول يبين شكل الحكم وتأليف الدولة وحدودها ودينها وعملها
فيقول ان ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة وانها ملكية وراثية شكلها اتحادي
ونظامها نيابي وتسمى المملكة الليبية المتحدة . وانها تتألف من ولايات برقة
وطرابلس الغرب وفزان وان دينها الاسلام .

وينظم الفصل الثاني حقوق المواطنين في الجنسية والحريات العامة وصيانة
الملكية الفردية والزامية التعليم وحقوق الاسرة .

اما الفصل الثالث فيتضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية الليبية في مختلف
الشؤون . ويقر الفصل الرابع مبدأ تفريق السلطات وتقسيمها الى سلطة تشريعية
يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الامة وسلطة تنفيذية يتولاها الملك، وسلطة
قضائية تتولاها المحكمة العليا وسائر المحاكم التي تصدر احكامها باسم الملك .

وينص الفصل الخامس على حقوق الملك ونظام العرش فيقرر ان الملك

مصون وغير مسؤول (المادة ٥٩) وان يتولى سلطاته الدستورية بواسطة
وزرائه وهم المسؤولون (المادة ٦٠) .

وينص الفصل السادس على اختصاص الوزراء ومسؤولياتهم .
اما الفصل السابع فينص على اختصاص مجلس الامة المؤلف من مجلسي
الشيوخ والنواب وستكلم عنها ببعض التفصيل في الفصل التالي :

وينص الفصل الثامن عن القضاء والفصل التاسع عن المالية والفصل العاشر
عن اختصاص الولايات واستقلالها الذاتي والفصل الحادي عشر عن بعض الاحكام
العامة والفصل الثاني عشر عن الاحكام الانتقالية .

الفصل الثالث

النظام الداخلي

قلنا ان مجلس الامة الليبي مؤلف من مجلسي الشيوخ والنواب . وقد وضع
كل من المجلسين بالاستناد الى المادة ١٣٢ من الدستور نظامه الداخلي واطلق
عليه (اللائحة الداخلية) .

اما لائحة مجلس النواب فقد انتهى التصديق عليها في جلسة ٢٩ نيسان سنة
١٩٥٢ (ابريل) وقرر العمل بها فوراً . واما لائحة مجلس الشيوخ فقد اقرت
في جلسة ٥ مايو سنة ١٩٥٢ . واللائحتان لا تختلفان في نصوصها واحكامها الا
من حيث تبويب المواضع .

واننا تكفي ببحث مواضع نظام مجلس النواب وفقاً لتقسيمات الكتاب
تسهيلاً للمراجعة ومنعاً للتكرار .

النبذة الاولى

مكتب المجلس واجهزته

١ - تشكيل المكتب

أ - جهاز المكتب :

ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين في اول كل دور انعقاد عادي ويجوز اعادة انتخابهم (مادة ١٠٥ من الدستور) .

ويرأس اكبر الاعضاء سناً هذه الجلسة ويشغل اثنان من اصغرهم مقعدي السكرتيرين ويجري باشراف هذا المكتب الموقت انتخاب المكتب النهائي ، الذي يتكون من رئيس ووكيلين وسكرتيرين ومراقبين (المادة ١ و ٢ من اللائحة الداخلية) .

ب - انتخاب المكتب :

يجري الانتخاب بالتعاقب للرئيس فالوكيلين فالسكرتيرين فالمراقبين . ويكون انتخاب الرئيس والوكيلين بالاغلبية المطلقة وانتخاب السكرتيرين والمراقبين بالاغلبية النسبية ويكون الانتخاب علنياً الا اذا قرر المجلس غير ذلك .

٢ - في اختصاصات المكتب

أ - الرئيس :

رئيس المجلس هو الذي يمثله ويتكلم باسمه وطبقاً لارادته ويرعى تطبيق

احكام الدستور واللائحة الداخلية فيه ويحافظ على امنه ونظامه وهو الذي يفتتح الجلسات ويعلن انتهاءها ويضبطها ويدير المناقشات ويأذن في الكلام ويحدد موضوع البحث ويرد الكلام اليه ويوجه الاسئلة ويعلن ما يصدره من القرارات ويراقب اعمال السكرتيرية والمراقبين . وله الادارة العامة وبوجه عام يشرف الرئيس على سير اعمال المجلس جميعها . وللرئيس ان يشترك في المناقشات وعندئذ يتخلى عن كرسي الرئاسة ولا يعود اليه حتى تنتهي المناقشة ..

ب - وكيل الرئيس :

اذا غاب الرئيس قام مقامه في رئاسة الجلسات احد الوكيلين بالتناوب . فاذا غاب الاثنان كانت الرئاسة لأكبر الاعضاء سناً . وللرئيس عند غيابه ان يفوض الوكيلين او احدهما في كل او بعض اختصاصه .

ج - السكرتيران :

يقوم السكرتيران النائبان بمراقبة تحرير مضابط الجلسات ويوقعان عليها ويتوليان قراءة الاقتراحات والاوراق وقيد اسماء من يطلب الاذن في الكلام وجمع الاصوات او فرزها ورصد نتائج الاقتراع وكل تنييه صادر بالمحافظة على النظام . وبوجه عام يقومان بكل ما يطلب منها الرئيس القيام به من الاعمال واذا غاب احد السكرتيرين فللرئيس ان يدعو اصغر الاعضاء سناً ليحل محله .

د - المراقبان :

يقوم المراقبان بتحضير ميزانية المجلس ويتوليان الاذن في الصرف ويقومان بشؤون المراسم ويتعهدان تنفيذ اوامر الرئيس بالمحافظة على النظام ويقومان بملاحظة حضور وغياب الاعضاء ، ويتوليان الترخيص للجمهور في مشاهدة الجلسات ويشرفان على الاماكن المخصصة له ، وبوجه عام يقومان بكل ما يطلب منهما الرئيس القيام به من الاعمال .

١ - ملاك الموظفين :

لرئيس المجلس - فيما يتعلق بموظفيه - سلطة الوزير بالنسبة لموظفي وزارته طبقاً للقواعد العامة الدائمة . اما السلطات التي تخولها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء فيتولاها بالنسبة لهم مكتب المجلس .

ب - اعمال الموظفين :

يضع مكتب المجلس اللائحة الادارية التي تبين فيها القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الموظفين والخدمة ونظام تحرير المضابط ونظام الصرف والجرد وانشاء الدفاتر اللازمة وغير ذلك من الاعمال الداخلية الاخرى اللازمة لضمان انتظام العمل وحسن سيره .

ج - المحاضر :

تحرر مضبطة لجميع اعمال كل جلسة تحتوي على تفصيل لما يتلى من المذكرات والمشروعات والاقتراحات وما دار من المناقشات والآراء وما مر من القرارات وكذلك اسماء الاعضاء في كل اقتراح بالتداع بالاسم مع بيان رأي كل واحد منهم . وتُنشر المضبطة في الجريدة الرسمية الخاصة بالمجلس - بعد موافقة المجلس عليها .

- ترسل المضبطة للاعضاء بمجرد طبعها بحيث يتم ذلك قبل جلسة الموافقة عليها باثنتي عشرة ساعة على الاقل .

- لكل عضو كان حاضراً الجلسة التي يراد الموافقة على مضبعتها ان يطلب اجراء ما يراه من تصحيح .

وللسكرتير النائب ان يبدي ملاحظته على الطلب وله ان يطلب تأجيل الموافقة على المضبطة الى الجلسة الثانية ولا يجوز طلب اي تصحيح في المضبطة بعد الموافقة عليها .

النبة الثانية

تحقيق صحة النيابة

يفصل كل مجلس في صحة انتخاب اعضائه وفقاً لنظامه الداخلي .

ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس . ويجوز ان يعهد بهذا الاختصاص الى سلطة اخرى بقانون اتحادي (المادة ١١١ من الدستور) .

١ - الهيئة الصالحة

يفصل المجلس في صحة النيابة ، ويعلن الرئيس اسماء من تقررت عضويتهم ، ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس وفقاً للمادة (١١١) من الدستور الليبي .

٢ - الاصول :

يحيل الرئيس اوراق الانتخاب وعرائض الطعون على لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة .

- تحقق اللجنة صحة نيابة الاعضاء الذين قدمت طعون في صحة نيابتهم .
- على اللجنة ان تستوثق من البيانات الآتية :

١ - وصول الطعن الى رئاسة المجلس قبل فوات الاجل المنصوص عليه في المادة (٦٣) من قانون الانتخاب .

٢ - ان توقيع الطاعن مصدق عليه من احدى المحاكم القضائية .

- ترسل اللجنة صوراً من الطعن في صحة نيابته ليبيدي اوجه دفاعه كتابة في الاجل الذي تحدده اللجنة .

- للطاعن ان يقدم من تلقاء نفسه ، او بناء على طلب اللجنة ، في الاجل الذي تحدده له بيانات كتابية يوضح بها طعنه ، ولا تخرج عما جاء بالاوجه الواردة في الطعن الاول .

- للجنة اذا رأت ، ان تستدعي الطاعن في صحة انتخابه لسماع اقواله .
- للجنة حق استدعاء من ترى لزوم سماعه ، واجراء ما تراه موثقاً لكشف الحقيقة .

- استقالة النائب المطعون فيه ، او وفاته ، لا تمنع من التحقيق من صحة نيابته .

- للجنة فحص الطعون المقدمة اليها مع مراعاة احكام الدستور وقانون الانتخاب .

- ترفع اللجنة تقريرها ، لرئاسة المجلس ، في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ استيفاء الاوراق والاجراءات .

- اذا تضمن تقرير اللجنة اقتراح الغاء انتخاب عضو ، او طلب احدى الاعضاء الغاء انتخاب عضو ، وقررت اللجنة رفض الطعن المقدم ضده ، وجب على المجلس تأجيل النظر في ذلك الى جلسة اخرى ، غير التي تلي فيها التقرير او تقدم فيها طلب الالغاء ، اذا طلب المطعون في صحة انتخابه التأجيل او كان غائباً .

- لكل عضو من اعضاء المجلس ، الحق في ان يحضر جلسة اللجنة عند نظرها في صحة نيابته ، لابداء دفاعه . بشرط ان ينسحب عند أخذ الآراء ولو كان عضواً بها .

- لكل عضو من اعضاء المجلس ، ان يحضر جلسة المجلس عند النظر في صحة نيابته ، وله ان يشترك في المناقشة بشرط ان يغادر الجلسة عند اخذ الاصوات في اي شأن يتصل بالطعن .

النبة الثالثة

لجان المجلس

١ - تشكيل اللجان

١ - عدد اللجان :

في مبدأ انعقاد الدور العادي الاول لكل هيئة نيابية يكون المجلس من بين اعضائه سبع لجان تتولى بحث المشروعات والاقتراحات والشؤون التي يحيلها المجلس عليها . وهذه اللجان هي :

(١) لجنة الرد على خطاب العرش .

(٢) الطعون

(٣) المالية والاقتصاد الوطني .

(٤) الخارجية والدفاع

(٥) المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية

(٦) الاشغال والمواصلات .

(٧) الشؤون التشريعية والدستورية واللائحة الداخلية

- يجب ان لا يقل عدد اعضاء كل لجنة عن خمسة ولا يزيد عن سبعة .

- انتخاب اعضاء اللجنة تكفي فيه الاغلبية النسبية ، ويستحسن ان يكون اعضاء اللجان من ذوي الخبرة بقدر الامكان .

٢ - مدة اللجان :

- تنتهي مدة العضوية في اللجان بافتتاح الدور العادي التالي . والمجلس في اول كل دور ان يقرر بقاء تشكيل اللجان كلها او بعضها على حاله .

٢ - اعمال اللجان

١ - جهاز اللجان :

- على كل لجنة ان تنتخب لها من بين اعضائها رئيساً ونائباً له والرئيس ان يترأس الجلسات ويعين اوقاتها وينظم اعمال اللجنة ، اما نائب الرئيس فانه ينوب عن الرئيس اثناء غيابه ويكون مسؤولاً عن مراقبة تقارير اللجنة والمستندات الاخرى .

- يكون لرئيس اللجنة صوت الارجحية اذا تعادلت الاصوات .

ب - جلسات اللجان :

- تنعقد اللجنة بناء على دعوة رئيسها او من ينوب عنه ، او بناء على طلب مقدم لرئاسة المجلس من ثلث اعضاء اللجنة على الاقل .

- لا تجتمع اللجان الا في الدورات البرلمانية .

ج - اجتماع اللجان ونصاب الجلسة :

- يجب ان يكون نصاب اللجنة اكثر من نصف الاعضاء ولا يجوز القيام بأي عمل داخلي الا اذا اكتمل النصاب .

د - حضور الوزير وصاحب الاقتراح :

- للجان ولأى عضو من اعضاء المجلس ، ان يطلب بواسطة رئيس المجلس من اية مصلحة من مصالح الحكومة معلومات او ايضاحات تختص بالمشاريع المعروضة عليها ، وللجان ان تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن ، او مقدم الاقتراح ولكل منهما الحق في حضور جلساتها اذا طلب ذلك من اللجنة . وللوزير ان يصحب معه او ينيب عنه احد كبار موظفي وزارته .

هـ - طبيعة جلسات اللجان :

- لكل عضو حق الحضور في جلسات اللجان التي ليس هو من اعضائها ،

لسماع مناقشتها بشرط ان لا يتدخل في المناقشة ، وبشرط ان لا يتعلق الموضوع بشخصه ، ولا يبدي ملاحظة ما ، باستثناء العضو الذي تقدم بالاقتراح فله حق المناقشة على ان ينسحب قبل التصويت .

٣ - المذاكرة والمناقشة

- عند بدء كل دور انعقاد ، تستأنف اللجان بحث مشروعات القوانين القائمة من تلقاء نفسها ، ولا حاجة الى اجراء . ويجوز ان تطلب اعادة التقارير التي تكون قد رفعتها الى المجلس ولم يبدأ نظرها في الدورة السابقة ، وذلك لاعادة النظر فيها . اما التقارير الخاصة بمشروعات واقتراحات القوانين التي بدأ المجلس النظر فيها في دور انعقاد سابق فيستأنف المجلس نظرها بالحالة التي كانت عليها .

١ - اضبارة المشروع :

- للجان ولأى عضو من اعضاء المجلس ، ان يطلب بواسطة رئيس المجلس من اية مصلحة من مصالح الحكومة معلومات او ايضاحات تختص بالمشاريع المعروضة عليها .

ب - المحضر :

- يحرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر ، تدون فيه اسماء الحاضرين والغائبين وملخص المناقشات ونص القرارات ويوقع عليه من رئيس اللجنة ومقررها . وترصد هذه المحاضر في سجلات تحفظ بـسـكـرـتـارية المجلس ، ولا يسمح لغير اعضاء اللجنة بالاطلاع عليها ، الا باذن من رئيس اللجنة .

ج - تقرير اللجنة :

- تضع كل لجنة تقريراً عن الموضوعات التي احيلت عليها ويجب ان يشمل التقرير قرار اللجنة واذا كانت هناك آراء مختلفة عن رأي الاغلبية ، يجب

ذكرها الا اذا رغب العضو المخالف عدم ذكرها، كما يجب ان يشير التقرير الى الاقتراحات والتعديلات التي قدمت اليها من اعضاء المجلس الذين لم يكونوا من اعضاءها .

د - ايداع التقرير :

- يجب ان تقدم اللجان تقاريرها، في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ البدء في دراسة الاوراق الا اذا قرر المجلس غير ذلك ، فاذا مضى الميعاد المحدد من غير ان يقدم التقرير ، كان لكل عضو ان يطلب من المجلس ان يحيله على لجنة اخرى ، او يطلب تمديد الأجل المحدد .

هـ - اللجان المشتركة :

- يجوز عند احالة الموضوع من المجلس على لجنته المختصة ، ان يحال ايضا على لجنة اخرى للاستئناس برأيها فيه وكذلك يجوز للجنة الاصلية ان تستأنس برأي لجنة اخرى في الموضوع المحال عليها .

و - لجنة العرائض :

- العرائض المقدمة للمجلس تقيد في جدول عام بأرقام متسلسلة حسب تاريخ ورودها مع بيان اسم وعنوان مقدم العريضة وملخص موضوعها .

- يجب ان تكون العريضة موقعاً عليها من مقدمها مصدقاً على هذا التوقيع من احدى الجهات الادارية مجاناً او مبدئياً بها رفض الجهة المذكورة ، التي يعينها الطلب المقدم اليها بذلك ومذكوراً صناعة مقدمها ومحل اقامته ، ويجب الا تشمل على المساس بمقام العرش او البرلمان او القضاء او تحتوي الفاظاً نابية .

- يحيل الرئيس العرائض المقدمة بالجدول على اللجنة المختصة وله ان يحيلها على المجلس اذا تبين له ان الموضوع ليس له لجنة خاصة به . وللرئيس ان يأمر

بجفظ العرائض التي لا تستوفي الشروط الواردة في المادة السابقة واعتبارها كأن لم تكن .

- للمجلس ان يشكل لجنا خاصة لدرس بعض العرائض والاقتراحات التي ترد على المجلس وليس لها لجنة مختصة تحال عليها .

- لكل عضو الحق في الاطلاع على أية عريضة متى طلب ذلك من رئيس اللجنة المختصة .

- تفحص اللجنة المختصة ما أحيل عليها وتبين في تقريرها :

(١) ما يجب ارساله منها الى الوزراء .

(٢) ما ينبغي رفضه .

(٣) يعرض الرئيس رأي اللجنة على المجلس للفصل فيه .

- يجبر الوزراء المجلس بما تم في العرائض التي بعث بها اليهم في مدة لا تتجاوز شهرين الا اذا قرر المجلس اجلاً أقصر .

- يرسل رئيس المجلس الى مقدم العريضة بياناً بما تم في امرها .

٦ - لجنة الاقتراحات :

- على اللجنة المختصة ان تقدم في مدى خمسة عشر يوماً تقريراً مختصراً عن كل اقتراح بقانون احيل عليها بجواز النظر فيه او رفضه فاذا قرر المجلس جواز النظر فيه احاله على اللجنة نفسها .

- تسري على الاقتراحات بقوانين الاحكام الخاصة بمناقشة مشروعات القوانين .

٧ - التامع :

- لا يجوز لأي عضو في المجلس ان يكون عضواً في اكثر من ثلاث لجان . ولا يجوز الجمع بين الوزارة او الوكالة البرلمانية للوزارة وبين عضوية مكتب

المجلس بجميع أنواعها . ولا يسوغ انتخاب احد اعضاء المكتب عضواً في لجنة المحاسبة .

النبة الرابعة - اعمال مجلس الامة

١ - اجتماعات المجلس :

« يدعو الملك مجلس الامة سنوياً الى عقد جلساته العادية خلال الاسبوع الاول من شهر نوفمبر، فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم العاشر من الشهر نفسه . ويدوم دور الانعقاد العادي، اذا لم يحل مجلس النواب، مدة خمسة اشهر على الاقل ويعلن الملك فض انعقاده » (المادة ١١٢ من الدستور) وتنص المادة ١١٣ ان « ادوار الانعقاد واحدة للمجلسين ، فاذا اجتمع احدهما او كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون » .

وللملك ان يدعو مجلس الامة الى اجتماعات غير عادية اذا رأى ضرورة لذلك . ويدعوه ايضاً متى طلب ذلك بعريضة قضيتها الاغلبية المطلقة لاعضاء المجلسين . ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي . (المادة ٦٦ من الدستور) .

تأجيل انعقاد المجلس :

للملك تأجيل انعقاد مجلس الامة . على انه لا يجوز ان تزيد مدة التأجيل عن ثلاثين يوماً، ولا ان يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (المادة ٦٧ من الدستور) .

٢ - نظام الجلسات :

أ - علنية الجلسات :

- جلسات المجلسين علنية على ان كلاً منها ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة او عشرة من الاعضاء ليقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح

امامه تجري في جلسة سرية او علنية .

ب - الجلسات السرية :

- ينعقد المجلس بصفة سرية، بناء على طلب الحكومة او عشرة من اعضاءه، ثم يقرر هل تجري المناقشة في الموضوع المطروح امامه في جلسة علنية ام لا . ويقدم الطلب بعمد الجلسة السرية كتابة الى الرئيس ، وحينئذ يأمر باخراج من رخص لهم بالدخول ، ويصدر قرار المجلس في الطلب بعد مناقشة يشترك فيها على الاكثر اثنان من مؤيدي السرية واثنان من المعارضين فيها . وتدرج اسماء الموقعين على الطلب بمضبطة الجلسة .

- ليس لاحد من موظفي المجلس ما عدا السكرتير العام او من ينوب عنه، حضور الجلسات السرية الا اذا أجاز المجلس ذلك .

- يقوم بتحرير محاضر الجلسات السرية السكرتير العام أو من ينوب عنه بمراقبة احد السكرتيرين النائبين وتحرر هذه المحاضر وتتل في الجلسة ذاتها للموافقة عليها ويحفظها السكرتير العام ولا يجوز لغير الاعضاء الاطلاع عليها . - متى زال السبب الذي ترتب عليه انعقاد المجلس بصفة سرية يستشير الرئيس في العودة الى الانعقاد علنية .

ج - جدول الاعمال :

- قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة التالية ويعرض جدول اعمالها على اللوحة المعدة لذلك بالمجلس ، ويخطر به الاعضاء قبل انعقادها .

٣ - المذاكرة (المداولة)

أ - عدد المذاكرات :

- يناقش المجلس مشروعات القوانين في مداولة واحدة، غير انه يجوز اجراء مداولة ثانية على الوجه المبين بالمادة (١٠٠) . - يجب اجراء مداولة ثانية اذا طلب ذلك مقرر اللجنة او رئيسها او

الحكومة في الفترة الميمنة في المادة السابقة . ولكل عضو في الفترة ذاتها ان يقدم الى الرئيس طلباً كتابياً باجراء مداولة ثانية مشفوعاً ببيان موجز باسباب طلبه ويعرض الرئيس هذا الطلب على المجلس ليقرر فيه ما يراه .

- في حالة اجراء مداولة ثانية ، المجلس ان يحيل النصوص التي وافق عليها في المداولة الاولى على اللجنة لتقديم تقرير جديد عنها .

- تقتصر المداولة الثانية على تلاوة تقرير اللجنة ونصوص المشروع والمناقشة في التعديلات المقترحة ، ثم يؤخذ الرأي عليها مادة فمادة ، ثم يقترح نهائياً .

ب - المناقشة العامة :

تبدأ المداولة بتلاوة تقرير اللجنة ونص المشروع مادة فمادة اصلاً وتعديلاً ثم تناقش المبادئ العامة للمشروع (الفقرة الاولى من المادة ٩٤) .

ج - مناقشة المواد :

بعد المناقشة العامة يؤخذ الرأي على الانتقال الى المواد فاذا رفض عد ذلك رفضاً للمشروع (الفقرة الاخيرة من المادة ٩٤) .

٤ - التعديلات :

- لكل عضو ان يقدم لرئاسة المجلس ، ما يقترحه من التعديلات في مشروعات القوانين التي قدمت للجان تقريرها عنها ، وذلك قبل الجلسة المحددة للمداولة فيها ، ويطلع رئيس المجلس رئيس اللجنة او مقررها والوزير المختص على هذه التعديلات ، وعلى المقرر ان يشير اثناء المناقشة اليها .

- ما يقترح من التعديلات اثناء المناقشة ، يجب ان يقدم كتابة الى رئيس المجلس ، لعرضه على المجلس وتحال هذه التعديلات حتماً على اللجنة التي فحصت المشروع ، كلما طلب ذلك مقررها او رئيسها .

- اذا قرر المجلس احالة التعديل على اللجنة ، وكان له تأثير في باقي نصوص المشروع ، اجل نظره حتى تنتهي من عملها في الاجل الذي يضربه المجلس لها .

اما اذا لم يكن للتعديل المقترح تأثير على نصوص المواد فلا تقف المناقشة .

- اذا قدمت تعديلات اثناء المداولة الثانية ، فالمجلس بعد سماع ايضاحات مقدمها واقوال الحكومة ومقرر اللجنة او رئيسها ، ان يحيلها على اللجنة او ان يرفض النظر فيها الا اذا وافق المقرر او رئيس اللجنة على المناقشة فيها فوراً .

- اذا قرر المجلس حكماً في احد المواد من شأنه اجراء تعديل في مادة سبق ان وافق عليها فله ان يعود الى مناقشة تلك المادة .

٥ - الكلام :

أ - المنبر :

- يتكلم الاعضاء وقوفاً في اماكنهم او على المنبر .

ب - حق الكلام وحدوده :

- لا يجوز التوجه بالكلام الا للرئيس او للمجلس .

- يجب على الاعضاء المحافظة على نظام الكلام ، وعدم المقاطعة ، وعلى المتكلم الا يكرر اقوال غيره ، والا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه . فاذا حاد العضو عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

ج - جدول الكلام :

- تقيد طلبات الاذن بالكلام بترتيب تقديمها ، ولا يجوز قيد اي طلب للكلام في موضوع محال على احدى اللجان قبل ايداع التقرير الخاص به .

د - الاذن :

- لا يجوز لاحد ان يتكلم الا اذا اذن له الرئيس . والا فللرئيس ان يمنعه ، وكذلك له ان يأمر بعدم اثبات اقواله بالمضبطة .

وليس للرئيس ان يرفض الاذن في الكلام لغير سبب مشروع . وعند

الخلاف على ذلك يؤخذ رأي المجلس .

هـ - تعدد الكلام :

- لا يجوز لاحد الاعضاء ان يتكلم اكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة

و - حق الاولوية والاولوية :

- يعطى الكلام بترتيب الاسبقية في الطلب الاول في الاول ، وهكذا الا اذا كان الغرض من الكلام تأييد اقتراحات مطروحة للبحث او تعديلها او المعارضة فيها . فعندئذ يعطى الاذن بالتداول لاول طالب من مؤيدي الاقتراح فلاول طالب من مقترحي تعديلها ، ثم لاول المعارضين فيها ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات . وعلى كل حال فالوزراء ومندوبو الحكومة والمقررون ورؤساء اللجان غير مقيدين بهذا الترتيب ، فان لهم دائماً الحق في ان تسمع اقوالهم اثناء المناقشة كلما طلبوا ذلك .

- يؤذن دائماً في الكلام في الاحوال الآتية :

(١) توجيه النظر الى مراعاة احكام اللائحة .

(٢) الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام .

(٣) طلب التأجيل او ابداء الدفع بعدم المناقشة .

(٤) ارجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه اولاً .

ولكل هذه الطلبات اولوية على الموضوع الاصلي ، يترب عليه وقف المناقشة فيه حتى يتم اخذ الرأي عليها . ولا يسوغ ذلك ان يؤذن في الكلام في هذه الاحوال إلا بعد ان يتم الخطيب مقاله .

- قبل اخذ الرأي على الاقتراح الاصلي يجب اولاً اخذ الرأي على اقتراح التأجيل ثم اقتراحات التعديل مع مراعاة ان يكون اسبقها في اخذ الرأي ابعدها عن النص الاصلي .

ز - قفل المناقشة :

- لكل عضو اذا ايده عشرة اعضاء على الاقل ان يطلب اقفال المناقشة ، ويقدم هذا الطلب كتابة الى الرئيس ، الذي يعرضه على المجلس . فاذا عارض احد في هذا الطلب يأذن الرئيس في الكلام لواحد من المعارضين ثم لواحد من المؤيدين . وبعد ذلك يؤخذ رأي المجلس في انتهاء المناقشة او الاستمرار فيها فاذا تقرر انتهاءها اخذت الآراء على اصل الموضوع ، والا استمرت المناقشة .

٦ - اصول التصويت :

أ - النصاب :

- النصاب القانوني للمجلس يكون بحضور اكثر من نصف الاعضاء .

ب - الاغلبية :

- لا يحسب صوت الممتنع عند تقرير الاغلبية .

ج - تجزئة التصويت :

- تجب التجزئة في المواد المتشعبة كلما طلب ذلك .

د - تحليل التصويت :

- لكل عضو اعطى رأياً مخالفاً لقرار الاغلبية الحق في ان يعطي رأيه كتابة للسكرتير النائب مشفوعاً بالاسباب التي يستند عليها لتدوينه بالمضبطة .

هـ - طوائق التصويت :

- اعطاء الآراء يكون دائماً علناً ويجري التصويت شفويّاً او بطريقة القيام او الجلوس او المناداة على الاعضاء باسمائهم وبصوت عال .

- اذا شك مكتب الجلسة في نتيجة اخذ الآراء شفويّاً بصفة عامة اعيد اخذ الرأي بطريقة القيام او الجلوس وعند الشك في نتيجة اخذ الرأي للمرة الاولى بطريقة القيام او الجلوس يعاد اخذ الرأي بالطريقة العكسية فاذا وجد

شك في المرة الثانية وجب حتما اخذ الآراء بالمناداة بالاسم وفي الجلسة ذاتها .
- يجب كذلك اخذ الرأي بالمناداة بالاسم في الاحوال الآتية :

ا - الاقتراع على مسألة الثقة .

ب - الاقتراع على مشروعات او اقتراحات القوانين الموافقة النهائية عليها .

ج - اذا طلب ذلك عشرة اعضاء على الاقل قبل الشروع في اخذ الآراء .

و - التصويت الجماعي :

بعد ان يصوت على المشروع مادة مادة يقترح عليه جملة بالمناداة بالاسماء
(الفقرة الثانية من المادة ٩٤) .

التبذة الخامسة - مازيات المجلس التشريعية

١ - السلطة المشترعة :

السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الامة . ويصدر الملك القوانين بعد ان يقرها مجلس الامة (المادة ٤١ من الدستور) .

٢ - المواسيم الاشتراعية :

اذا طرأت احوال استثنائية تتطلب تدابير مستعجلة ، ولم يكن مجلس الامة منعقد ، فللملك الحق ان يصدر بشأنها مراسيم يكون لها قوة القانون على ان لا تكون مخالفة لاحكام الدستور . وتعرض هذه المراسيم على مجلس الامة في اول اجتماع له . فاذا لم تعرض او لم يقرها احد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون (المادة ٦٤ من الدستور) .

٣ - حق اقتراح القوانين

للملك وللمجلسي الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا

بالميزانية او بانشاء الضرائب او بتعديلها او الاعفاء من بعضها او الغائها ،
فاقتراحه للملك وللمجلس النواب .

٤ - المبادرة البرلمانية :

أ - اقتراح القوانين :

- كل اقتراح بقانون لأحد اعضاء المجلس يجب ان يقدم كتابة الى رئاسة المجلس ويكون مصوغاً في مواد ومصحوباً بمذكرة ايضاحية ويخبر الرئيس المجلس به في اول جلسة لاحالته على لجنته المختصة .

ب - قيود حق المبادرة :

المعاهدات : - اذا عرض على المجلس مشروع قانون بالموافقة على معاهدة بين الحكومة ودولة اجنبية فله ان يقر المشروع او يعدله او يرفضه او يؤجل النظر فيه وليس له ان يدخل تعديلاً على نصوص المعاهدة ذاتها . ويوجه المجلس نظر الحكومة الى نصوص المعاهدة التي كانت سبب الرفض او التأجيل .

التقيد الوقي : - الاقتراحات برغبات التي يرفضها المجلس او التي يستردها مقدموها لا يجوز اعادة تقديمها قبل مضي ثلاثة اشهر على صدور قرار المجلس فيها او استردادها ، اما الاقتراحات بقوانين فلا يجوز تقديمها ثانياً في دور الانعقاد ذاته .

ج - استرداد الاقتراح وسقوطه :

- لكل عضو قدم اقتراحاً برغبة او بقانون ان يسترده ولو كان ذلك اثناء المناقشة فيه الا اذا طلب واحد من الاعضاء استمرار النظر فيه .

وتسقط الاقتراحات برغبات او بقوانين المقدمة ممن زالت عضويته من الاعضاء لأي سبب من الاسباب .

هـ - المبادرة الحكومية :

أ - مشروعات القوانين :

- يجبر الرئيس المجلس في اول جلسة ، بالمشروعات الواردة من الحكومة ، او من مجلس الشيوخ لتحال على اللجنة المختصة ، ويجوز للمجلس ان يقرر تلاوة المشروع قبل احالتها عليها ، كما يجوز له كذلك ان يقرر طبع المشروع والمذكرة الايضاحية الخاصة به ، وتوزيعها على الاعضاء .

ب - نفاذ القوانين :

أ - اصدار القوانين :

يصدق الملك على القوانين التي يقرها مجلس الامة ويصدرها خلال ثلاثين يوماً من ابلاغها اليه (المادة ١٣٥ من الدستور) .

ب - نشر القوانين :

وتصبح القوانين التي اصدرها الملك نافذة في المملكة الليبية المتحدة بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية . ويجوز نقص هذا الميعاد او اطالته بنص خاص في هذه القوانين . ويجب نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اصدارها (المادة ١٣٧ من الدستور) .

ج - اعادة النظر بالقوانين :

للملك خلال المدة المحددة لاصدار القانون ان يطلب من مجلس الامة اعادة النظر فيه .

وعلى المجلس في هذه الحالة بحث القانون من جديد . فإذا اقره ثانية بموافقة ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك واصدره خلال ثلاثين يوماً من ابلاغ القرار الاخير اليه . فاذا كانت الاغلبية اقل من

الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه فاذا عاد مجلس الامة في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية جميع الاعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صدق عليه الملك واصدره خلال ثلاثين يوماً من ابلاغ القرار اليه (المادة ١٣٦ من الدستور) .

وعند مناقشة هذه المادة من الدستور شرح السيد خليل القلال سبب زيادة الفقرة الاخيرة من المادة وانما كانت بعد استشارة المستر بيلى الذي يراها تنشى مع النظم الديمقراطية كما لوحظ ان الفقرة الاخيرة عدلت من ثلثي الاعضاء الى الاغلبية المطلقة .

النبة السادسة

اختصاصات المجلس القضائية

أ - الملك :

الملك مصون وغير مسؤول (المادة ٥٩ من الدستور) .

ب - الوزراء :

نصت المادة ٩٢ من الدستور على ان « تحدد بقانون اتحادي مسؤوليات الوزراء المدنية والجزائية ، وطريقة اتهامهم ومحاكمتهم فيما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم .

النبة السابعة

اختصاصات المجلس المالية

أ - النصوص الدستورية في مالية الدولة : (المواد ١٥٩ - ١٧٥) .

- يجب تقديم مشروع الميزانية العامة الى مجلس الامة قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الاقل لفحصها واعتمادها وتقر الميزانية باباً باباً ، ويحدد بدء

السنة المالية بقانون اتحادي .

- تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً .
- لا يجوز فض دور انعقاد مجلس الأمة قبل الفراغ من تقرير الميزانية .
- في جميع الأحوال التي لا تقر فيها الميزانية قبل بدء السنة المالية تفتح بموجب مرسوم ملكي اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة السابقة ، وتجبي الإيرادات وتنفق المصروفات وفقاً للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة .

- كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب ان يأذن به مجلس الأمة ، ويجب استئذانه كذلك كلما اريد نقل مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية .

- يجوز فيما بين ادوار الانعقاد وفي فترة حمل مجلس النواب تقرير مصروفات جديدة غير واردة بالميزانية ونقل مبلغ من باب الى آخر من ابواب الميزانية اذا كان ذلك ضرورة مستعجلة وعلى شرط ان يكون براسم ملكية تعرض على مجلس الأمة في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي .

- يجوز في حالة الضرورة وضع مشروع ميزانية استثنائية لاكثر من سنة تتضمن موارد ونفقات استثنائية ولا تنفذ الا اذا اقرها مجلس الأمة .

- يقوم ديوان الحاسبة بمراقبة حسابات الحكومة الاتحادية ويقدم الى مجلس الأمة تقريراً بنتيجة هذه المراقبة . وتحدد بقانون اتحادي اختصاصات الديوان وتشكيله وقواعد المراقبة التي يمارسها .

- لا يجوز فرض ضريبة او تعديلها او إلغاؤها الا بقانون ، ولا يجوز اعفاء احد من اداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون ، كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية شيء من الاموال والرسوم الا في حدود القانون .

- لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة او تعويض او اعانة او مكافأة الا في حدود القانون .

- لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة .

- يحدد نظام النقد بقانون اتحادي .

- اذا استحكم الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ على تقرير باب من ابواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة .

- تؤول الى الحكومة الاتحادية حصيلة جميع الضرائب والرسوم الناجمة عن المسائل الداخلة في اختصاصها تشريعاً وتنفيذاً طبقاً لاحكام المادة ٣٦ من هذا الدستور .

- يجب على الحكومة الاتحادية ان تخصص سنوياً مبالغ من إيراداتها للولايات بقدر يمكنها من القيام بواجباتها وبشرط ان لا تقل مقدورها المالية عما كانت عليه قبل الاستقلال ، ويعين القانون الاتحادي طريقة تخصيص المبالغ ومداها بصورة تضمن للولايات ازدياد المبالغ التي تخصص لها من الحكومة الاتحادية ازدياداً يتناسب مع نمو الموارد الاتحادية وتكفل لها تقدماً اقتصادياً مطرداً .

- في حالة فرض الضرائب الاتحادية المنصوص عليها في المادة ٣٦ رقم ٢٨ يجب التشاور مع الولايات بشأنها على ان يتم ذلك قبل عرض مشروع القانون الخاص بهذه الضرائب على مجلس الأمة .

٢ - دوس الميزانية : (المراد ١١٥ - ١٢٣ من اللائحة الداخلية)

- تحال على لجنة المالية والاقتصاد الوطني مشروعات ربط الميزانية العامة والحساب الختامي والاعتمادات الاضافية .

- بمجرد ورود مشروع الميزانية على المجلس يحيله الرئيس مباشرة على لجنة المالية والاقتصاد الوطني ثم يخطر المجلس بذلك ، في اول جلسة .

- تقدم اللجنة للمجلس اول تقرير لها عن مشروع ربط الميزانية العامة

الدولة في مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ احواله عليها على ان تفرغ من تقديم سائر تقاريرها عنه في مدة لا تتجاوز شهرين .

- لكل لجنة دائمة ان تبث بملاحظاتها الى لجنة الشؤون المالية عن القسم المقابل لاختصاصاتها وللجنة الشؤون المالية والاقتصاد الوطني ان تطلب من تلك اللجنة ايفاد مندوب عنها لشرح تلك الملاحظات اذا رأت محلاً لذلك .

- على من يريد الكلام في موضوع خاص بقسم من اقسام الميزانية ان يقيد اسمه بعد توزيع التقرير عنه وقبل المناقشة فيه وان يحدد المسائل التي سيتناولها بحثه وتقتصر مناقشة المجلس على الموضوعات التي يثيرها طالبو الكلام .

- لا يجوز ان يدرج بقانون ربط الميزانية الا الاحكام التي تتعلق مباشرة بالايادات والمصروفات ولا يجوز ان يقبل اثناء المناقشة فيها اي تعديل الا اذا كان منصفاً على الابواب او المواد المعروضة ومرتبطة بها ارتباطاً مباشراً .
- كل اقتراح بتعديل في باب من ابواب الميزانية يحال على اللجنة كلما طلب ذلك رئيسها او مقررها او الحكومة .

- استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة (١٠٥) لا يحيل الرئيس على لجنة المالية اثناء بحثها في الميزانية الا الاقتراحات التي تومي مباشرة الى تعديل باب من ابواب الايرادات او المصروفات .

- مشروعات قوانين ربط الميزانية والاعتمادات الاضافية والحسابات الختامية تعتبر مستعجلة بطبيعتها .

٣ - ميزانية المجلس : (المواد ١٩٤ - ٢٠٤ من اللائحة)

- يعين المجلس لجنة للمحاسبة لا يزيد اعضاؤها على خمسة ولا يقلون عن ثلاثة وينعصر اختصاصها فيما هو مذكور في ميزانية المجلس وحساباته .

- المجلس مستقل بميزانيته ، وهي تتكون من بنود تحدد المبالغ اللازمة لكل نوع من انواع المصروفات وتدرج رقماً واحداً اجمالياً في ميزانية الدولة .

- يقوم المراقبان بتحضير مشروع ميزانية المجلس ويعرضانه على الرئيس للموافقة عليه وهو يحيط المكتب علماً به ثم يحيله على لجنة المحاسبة .

- تتولى لجنة المحاسبة بحث مشروع الميزانية وترفعه الى المجلس مشفوعاً بتقرير يتضمن جميع البيانات اللازمة ورأيها فيه .

- بعد اقرار ميزانية المجلس يودع مبلغ الاعتماد المخصص له في الجهة التي يختارها المكتب .

- يتولى المجلس حساباته بنفسه وهو غير خاضع لأية رقابة من قبل سلطة اخرى .

- يتولى المراقبان الاذن في صرف المبالغ المربوطة لكل بند . وتبين اللائحة الادارية الاوضاع والشروط التي يجب توفرها لامكان الصرف بموجبها .

- اذونات الصرف والشيكات يوقع عليها السكرتير العام او من ينوب عنه واخذ المراقبين ، وبذلك تعتبر معتمدة ومراجعة فتصرف من غير مراجعة جديدة ما دامت لم تتجاوز الاعتمادات المدوجة بالميزانية .

- يقوم المراقبان في آخر كل سنة مالية بوضع حسابها الختامي ويعرضانه على الرئيس للموافقة عليه وهو يحيط المكتب علماً به ثم يحيله على لجنة المحاسبة لفحصه ومراجعته ورفع تقرير للمجلس عنه .

- اذا لم تف المبالغ التي تقرر في الميزانية لسد النفقات او اذا طرأ مصروف ضروري لم يكن منظوراً عند وضعها وجب على المراقبين ان يضا بياناً بالمبالغ المطلوبة ويعرضاه على الرئيس للموافقة عليه وهو يحيط المكتب علماً به ثم يحيله على لجنة المحاسبة لترفع عنه تقريراً للمجلس .

- تختص لجنة المحاسبة بمجرد اثاث المجلس ومتعلقاته وغير ذلك من الاعمال التي تكون من اختصاصها بمقتضى اللائحة الادارية .

النبة الثامنة

اختصاصات المجلس بالرقابة

١ - الاسئلة :

- السؤال هو استفهام العضو عن امر مجهله ، او رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها اليه ، او استعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور .
- يجب ان يكون السؤال موجزاً ، منصباً على الوقائع المطلوب استيضاحها خالياً من التعليق والجدال والآراء الخاصة .

كما يجب الا يكون توجيه السؤال ضاراً بالمصلحة العامة او مخالفاً لاحكام الدستور ، والا يشتمل على عبارات نابية او ذكر اسماء اشخاص او المساس بهم فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة ، والا يكون موضوع السؤال متعلقاً بشخص النائب او مصلحة خاصة موكول امرها اليه كما يجب الا يشير الى ما ينشر في الصحف والا يكون فيه مساس بامر معلق امام القضاء .

- على العضو الذي يريد توجيه السؤال الى احد الوزراء ان يقدمه كتابة الى رئيس المجلس قبل الجلسة التي يريد توجيه السؤال فيها باربع وعشرين ساعة والرئيس يبلغه للوزير المختص ويدرجه في جدول اعمال اقرب جلسة .
- لا يجوز ان يوقع السؤال اكثر من عضو واحد ولا ان يوجه الا لوزير واحد .

- يجيب الوزير عن السؤال في الجلسة ، وله ان يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام ، الا اذا رأى المجلس تقصير هذا الاجل او اطالته . وللعضو ان يطلب الاجابة عن سؤاله كتابة ، وفي هذه الحالة يرسل الوزير الاجابة الى رئيس المجلس خلال شهر ليبلغها الى مقدم السؤال وتنشر هذه الاسئلة والاجوبة عنها في مضبطة الجلسة .

- للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة .

- لا يجوز تحويل السؤال الى استجواب في الجلسة .
- يخصص نصف ساعة في اول الجلسة للاسئلة والاجوبة فاذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج بجدول اعمال الجلسة التالية .

- لا تنطبق الاجراءات الخاصة بالاسئلة على ما يوجه منها الى الوزراء عند المناقشة في الميزانية وفي مشروعات القوانين ، فان للاعضاء ان يوجهوها في الجلسة اي وقت شاؤوا .

٢ - الاستجوابات :

- الاستجواب هو محاسبة الوزارة او احد الوزراء على تصرف له في شأن من الشؤون العامة . ويراعى في الاستجواب احكام الفقرة الثانية من المادة (١٤٦) .

- يرسل المستجوب استجوابه مكتوباً للرئيس مبنياً فيه بصفة عامة الموضوعات والوقائع التي يتناولها الاستجواب ، وعلى الرئيس ان يدرجه في جدول اعمال اقرب جلسة لتحديد موعد المناقشة في موضوعه .

- يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن ثمانية ايام الا اذا رأى المجلس اوجهاً للاستعجال ووافق الوزير على ذلك وفقاً للمادة ١٢٢ من الدستور .

- يجوز بموافقة المجلس ان تجمع الاستجوابات الخاصة بوقائع او موضوعات واحدة وان تشرح معاً دون اعتبار ترتيب تقديمها .

- لكل عضو ان يطلب من الحكومة اطلاعه على اوراق او بيانات متعلقة بالاستجواب المعروض على المجلس ويقدم هذا الطلب كتابة الى رئاسة المجلس .
- يشرح المستجوب موضوع استجوابه وبعد اجابة الوزير يجوز للاعضاء

الاشتراك في المناقشة المعروضة على المجلس ويقدم هذا الطلب كتابة الى رئاسة المجلس والمستجوب بعد ذلك اذا لم يقتنع ان يبين اسباب عدم اقتناعه ، وله وتغيره من الاعضاء ان يطرحوا مسألة الثقة .

- لاقتراح الانتقال البسيط الى جدول الاعمال ، الاولوية على ما عداه من الاقتراحات .

- للاستجابات الاسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الاعمال ما عدا الاسئلة .

- يجوز لكل من قدم طلباً بالاستجواب ان يسترده فلا ينظر في المجلس الا اذا طلب ذلك واحد او اكثر من بقية الاعضاء .

٣ - طلب المناقشة :

تنص المواد ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ على حق النواب بطلب مناقشة الحكومة لتبادل الرأي معها في الشؤون العامة .

النبة التاسعة

١ - الاستعجال في النظر :

- يجوز للمجلس - بناء على طلب احد اعضائه او الحكومة وبعد بيان الاسباب ان يقرر استعجال النظر في اي موضوع معروض عليه .

- اذا كان الموضوع الذي تقرر استعجال النظر فيه اقتراحاً برغبة او اقتراحاً بقانون احاله المجلس على اللجنة المختصة بالموضوع او التي يختارها لتبحث الموضوع اولاً ، في جواز النظر فيه ، ثم في موضوعه .

- تبحث اللجنة الموضوعات التي يقرر الاستعجال في نظرها قبل غيرها ، ولا تسري احكام المداولة الثانية على الموضوعات المشار اليها .

٢ - تعديل الدستور :

لا يجوز باية حال تعطيل حكم من احكام هذا الدستور الا ان يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب او في اثناء قيام الاحكام العرفية ، وعلى الوجه المبين في القانون ، وعلى اي حال ، لا يجوز تعطيل انعقاد مجلس الامة متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في هذا الدستور .

- للملك ولكل من المجلس اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل او حذف حكم او اكثر من احكامه او اضافة احكام اخرى .

- لا يجوز اقتراح تنقيح الاحكام الخاصة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور - لاجل تنقيح هذا الدستور يصدر كل من المجلسين بالاغلبية المطلقة لاعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه . ثم بعد بحث المسائل التي هي محل للتنقيح يصدر المجلسان قرارهما في شأنها . ولا تصح المناقشة والاقتراح في كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا اعضائه ، ويشترط لصحة القرارات ان تصدر باغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين في كل من المجلسين وان يصدق عليها الملك .

- في حالة تنقيح الاحكام الخاصة بشكل الحكم الاتحادي يجب زيادة على الاحكام المقررة في المادة السابقة موافقة جميع مجالس الولايات التشريعية على التنقيح المقترح ، وتتم هذه الموافقة بقرار يصدره المجلس التشريعي لكل ولاية في هذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه .

النبة العاشرة

الحصانة النيابية

١ - الحصانة السياسية :

لا يجوز مواخذة اعضاء مجلس الامة فيما يبدون من الآراء في المجلسين او

في اللجان التابعة لها وذلك مع مراعاة احكام نظامها الداخلي (المادة ١٢٤ من الدستور) .

٢ - الحصانة الجزائية : الصيانة

لا يجوز اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو اي عضو من اعضاء مجلس الامة ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية (المادة ١٢٥ من الدستور) .

٣ - اصول رفع الحصانة :

- تحال طلبات الاذن في اتخاذ اجراءات جنائية نحو احد النواب على لجنة الشؤون التشريعية لفحصها وتقديم تقرير عنها .

- ليس للمجلس ان يفصل في موضوع التهمة ، وهو يأذن في اتخاذ الاجراءات او الاستمرار فيها متى تبين ان ليس الغرض منها التأثير على النائب لتعطيل عمله النيابي .

- ليس للنائب ان ينزل عن الحصانة من غير اذن المجلس .

- على الحكومة ان تطلب من المجلس بمجرد افتتاح الدورة الاذن في استمرار الاجراءات التي تكون قد اتخذت ضد النائب بين دوري الانعقاد .

- اذا قرر المجلس رفع الحصانة البرلمانية كان للسلطات المختصة ان تتخذ جميع ما يستدعيه التحقيق والمحاكمة من الاجراءات ، على ان للمجلس بالنسبة للقبض ان يقرر في بعض الحالات ضرورة الحصول على اذن جديد فيه .

- اذا كان طلب رفع الحصانة مقدماً من احد الافراد وجب ان يقدم الطالب الدليل على انه رفع دعوى جنائية امام القضاء .

النبذة الحادية عشرة

انتهاء الوكالة النيابية

١ - مفهوم الوكالة النيابية :

عضو مجلس الامة يمثل الشعب كله ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي تعينه تحديد وكالته بقيد او شرط (المادة ١٠٨ من الدستور) .

٢ - انتهاء الولاية وحل المجلس :

مدة مجلس النواب اربع سنوات ما لم يحل المجلس قبل ذلك (المادة ١٠٤ من الدستور) .

وللملك ان يحل مجلس النواب وفقاً لاحكام الدستور (المادة ٦٥ من الدستور) .

اما مدة مجلس الشيوخ فهي ثنائي سنوات ويجدد اختيار النصف كل اربع سنوات (المادة ٩٨ من الدستور) .

٣ - الاستقالة :

على كل عضو يريد الاستقالة ان يقدمها الى رئيس المجلس كتابة . وعلى الرئيس ان يعرضها على المجلس في اول جلسة . ولا تعتبر نهائية الا من وقت تقرير المجلس قبولها (المادة ٢١٠ من اللائحة الداخلية) .

٤ - اسقاط النيابة :

يحدد قانون الانتخاب الاتحادي احوال سقوط عضوية احد اعضاء مجلس الامة . ويصدر قرار السقوط باغلبية جميع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس التابع له .

وتسقط النيابة اذا ارتكب النائب اثناء نيابته احدى الجرائم التي تفقده الاهلية للنيابة كما هي محددة في قانون الانتخاب .

هـ - حالات التنازع :

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وعضوية المجالس التشريعية ، ولا اي وظيفة عامة . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب الاتحادي احوال عدم الجمع الاخرى (المادة ١٠٩ من الدستور) .

النبذة الثانية عشرة

الانضباط البرلماني

اولا - نظام الجلسات :

- يجب على الاعضاء المحافظة على نظام الكلام ، وعدم المقاطعة ، وعلى المتكلم الا يكرر اقوال غيره ، والا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه . فاذا حاد العضو عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره .

- اذا لفت الرئيس نظر المتكلم الى شيء مما تقدم في المادة السابقة مرتين في جلسة واحدة ، ثم عاد الى المخالفة ذاتها ، فللرئيس ان يأخذ رأي المجلس في منعه ببقية الجلسة من الكلام ، في الموضوع الذي لفت نظره اليه ، ويصدر القرار بذلك دون مناقشة .

- كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يمتنع ، جاز للمجلس بناء على طلب الرئيس ان يقرر اخراجه من قاعة الجلسة . ويتروتب على هذا القرار الحرمان من الاشتراك في بقية اعمال الجلسة التي صدر فيها القرار .

- لا يجوز مطلقاً المساس بكرامة المجلس ، او رئيسه او احد اعضائه او

الحوض في الشخصيات ، او اسناد امور شائنة بسوء قصد ، او ارتكاب اي امر من شأنه ان يخل بالنظام .

- كل عضو ارتكب احدى المخالفات المنصوص عليها في المادة ٢٨ يناديه الرئيس باسمه وينبئه الى المحافظة على النظام . وللرئيس اذا اقتضى الحال ان يمنعه من الكلام ، ويفصل المجلس بعد سماع اقوال العضو ، دون مناقشة ، في امر توقيع احدى الجزاءات التالية عليه ، بناء على اقتراح الرئيس وهي :

(١) توجيه اللوم .

(٢) منعه من الكلام بقية الجلسة .

(٣) اخراجه من قاعة الاجتماع . وحرمانه من الاشتراك في بقية اعمال الجلسة .

(٤) حرمانه من الاشتراك في اعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهر . فاذا عاد العضو الذي وقع عليه الجزاء الأخير ، الى الاخلال بالنظام في الدورة ذاتها ، كان للمجلس عند الاقتضاء بناء على اقتراح الرئيس ، وبعد سماع اقوال العضو ودون مناقشة ، ان يقرر حرمانه من الاشتراك في اعمال المجلس لمدة لا تزيد على شهرين .

- يتروتب على قرار الحرمان من الاشتراك في اعمال المجلس ، قطع نصف المكافأة عن مدة الحرمان .

- يصدر قرار المجلس في الجلسة التي وقعت فيها المخالفة او التي تليها .

- اذا لم يمثل العضو ، للدعوة التي يوجهها اليه الرئيس للخروج من قاعة الجلسة ، بناء على قرار المجلس وطبقاً للمادة ٢٧ و ٢٩ فللرئيس ان يتخذ من الوسائل مايكفل تنفيذ هذا القرار وله ان يوقف الجلسة او يرفعها ، وفي هذه الحالة يمتد الحرمان من الاشتراك في اعمال المجلس من تلقاء ذاته الى الجلسات الثلاث التالية للجلسة التي صدر فيها القرار .

— للعضو الذي حرم من الاشتراك في الاعمال بمقتضى المادة السابقة ، ان يطلب وقف حكمها ابتداء من اليوم التالي ليوم حرمانه ، بأن يقرر كتابة « بأنه يأسف لعدم احترام قرار المجلس » ويتلى ذلك في الجلسة .

— لا يسري حكم المادة السابقة على العضو الذي يقرر اخراجه للمرة الثالثة في دور انعقاد واحد . وفي هذه الحالة يمتد زمان الحرمان من الاشتراك في اعمال المجلس الى الجلسات الثمان التالية للجلسة التي صدر فيها القرار .

— اذا اختل النظام ولم يتمكن الرئيس من اعادته اعلن عزمه على وقف الجلسة فان لم يعد النظام يوقفها مدة لا تزيد على نصف ساعة ، فاذا استمر الاختلال بالنظام بعد اعادة الجلسة اجلها الرئيس الى اليوم التالي الذي يصح فيه عقد الجلسات .

— للرئيس ان يأمر بأن تحذف من مضبطة الجلسة الاقوال التي تترتب عليها احدى المخالفات المنصوص عليها في المادتين ٢٥ و ٢٨ ، فاذا احتكم العضو الى المجلس اصدر قراره بالأمر دون مناقشة .

ثانياً — نظام المجلس وأمنه :

— ضبط نظام المجلس والمحافظة على السلام في داخله من اختصاص المجلس وحده ويتولاه الرئيس باسم المجلس .

والرئيس ان يحدد القوات التي يراها كافية لهذا الغرض وتكون تحت امرته ومستقلة عن اية سلطة اخرى .

— لا يسوغ لأحد الدخول في الامكنة المخصصة للاعضاء لأي سبب كان وقت اجتماع المجلس عدا موظفيه ومستخدميه المكفولين عملاً فيه وموظفي الوزارات الذين ينتدبهم الوزراء للنيابة عنهم او لمعاونتهم .

— يجب على من يرخص لهم في الدخول في شرفات المجلس ان يلبسوا السكوت التام مدة انعقاد الجلسات وان يظلوا جالسين والا يظهروا علامات

استحسان او استهجان وان يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام .

— كل من يقع منه ضوؤاء او اختلال بالنظام ممن رخص لهم في الدخول يكلف مغادرة الشرفة فان لم يمثل فللرئيس ان يأمر باخراجه وتسليمه للجهة المختصة اذا اقتضى الحال .

ثالثاً — الاجازات :

— لا يجوز لأي عضو ان يتغيب عن احدى الجلسات الا اذا أخطر الرئيس بذلك . ولا يجوز للعضو ان يتغيب اكثر من ثلاث جلسات بدون عذر الا اذا حصل على اجازة من مكتب المجلس لأسباب تدعو اليها . وللرئيس في حالة الاستعجال ان يرخص في الاجازة .

— على الرئيس ان يحيط المجلس علماً بهذه القرارات ثم يبلغها الى الطالب . لكل عضو رفض طلبه ان يرجع الى المجلس ليعيد النظر فيه ويقرر ما يراه بلا مناقشة .

— لا يجوز طلب الاجازة لمدة غير معينة كما لا يجوز ان تزيد مدة الغياب في مجموعها على ثلاثة اشهر أو ثلاثين جلسة في دور انعقاد واحد الا اذا كان ذلك بسبب المرض .

— اذا تغيب العضو عن حضور الجلسات بغير اجازة او لم يحضر بعد مضي المدة المرخص له فيها او تجاوز غيابه المدة المبينة في المادة السابقة يعتبر نازلاً عن حقه في المكافأة مدة الغياب .

— يعتبر متغيباً بغير اجازة كل عضو تأخر عن ميعاد انعقاد الجلسات اكثر من نصف ساعة او تغيب دون اذن في أثناء أخذ الآراء في خمس جلسات متوالية . او سبع جلسات غير متوالية .

الفهرست

صفحة	صفحة
المقدمة	٥
القسم الاول	
الاصول البرلمانية في لبنان	
لمحة تاريخية	١٥
نظام جبل لبنان	١٦
اختصاص مجلس الادارة	٢٣
صورة مضبطة	٢٥
تعليمات بخصوص تذاكر النفوس	٢٥
موازنة مالية جبل لبنان	٢٧
استفتاء الشعب اللبناني على الدستور	٣٥
الفصل الاول	
مدخل الى الحقوق البرلمانية	
الدستور	٣٨
قوانين الانتخاب	٣٨
النظام الداخلي	٣٩
الفصل الثاني	
نظامنا الداخلي ومراحل تطويره	٤٢
النظام الداخلي للمجلس التمثيلي	٤٣
نظام مجلس الشيوخ	٤٤
نظام مجلس النواب	٤٨
النظام الحالي	٥٠
الباب الاول	
مكتب المجلس واجهزته	
الفصل الاول	
تشكيل مكتب المجلس	٥٣
كيفية انتخابه	٥٤
الفصل الثاني	
اختصاصات مكتب المجلس -	٣٨
اولاً الافرادية	٣٨
الرئيس	٣٩
دور الرئيس في الدولة	٣٩
الاصول البرلمانية (٤٧)	٧٣٧

مطبعة كرم - بيروت

صفحة		صفحة	
١٣٦	في النظام اللبناني		الفصل الثالث
١٣٦	عدد اللجان		اسباب الطعن في القانون والاجتهاد
١٣٧	مدة ولاية اللجان	١١٨	- شروط الاهلية
١٣٨	كيفية انتخاب اللجان	١١٩	الاجلية
١٣٩	عضوية اللجان		الاعمال المفسدة للنتائج
١٤٠	اللجان الفرعية	١١٩	الانتخابية
	الفصل الثاني		دور الاجتهاد في تعيين اسباب
١٤١	اعمال اللجان	١٢٠	الابطال
١٤٢	جهاز اللجان	١٢١	اغلبية
	رئيس اللجنة - مقرر اللجنة -	١٢٢	اهلية المرشح
١٤٣ - ١٤٢	امين السر	١٢٣	اهلية الناخب
١٤٣	جلسات اللجان - اجتماع اللجان	١٢٣	بينات
١٤٤	نصاب الجلسات	١٢٤	ترشيح
١٤٥	حضور الوزير	١٢٤	حرية الناخبين
١٤٦	طبيعة جلسات اللجان	١٢٦	دعابة انتخابية
	جدول اعمال اللجان -	١٢٦	صندوق الاقتراع
١٤٨	احالة الاوراق	١٢٧	غرفة الاقتراع
١٤٩	وضع جدول الاعمال	١٢٧	قائمة الناخبين
١٤٩	المذاكرة	١٢٨	محضر الاقتراع
١٥٠	المناقشة	١٢٩	مدة الاقتراع
١٥٢	التصويت	١٣٠	مكتب الاقتراع
١٥٣	تقرير اللجنة		الباب الثالث
١٥٤	ايداع التقرير		الفصل الاول
١٥٥	اللجان المشتركة	١٣٥	تشكيل اللجان

صفحة		صفحة	
٦٢	نائب الرئيس		
٦٣	امين السر		
٦٣	تدوين اسماء طالبي الكلام		
٦٣	مراقبة فرز اوراق الاقتراع		
٦٤	مراقبة تنظيم المحاضر		
٦٤	المفوضون		
٦٤	اختصاصات المكتب الجماعية		
٦٥	الاعتراض على مضمون المحاضر		
٦٥	على ادارة الجلسات		
٦٧	على نتيجة الاقتراع والتصويت		
٦٧	وضع جدول الاعمال		
٦٨	وضع موازنة المجلس -		
	ملاك الموظفين		
٦٩	اجتماعات المكتب		
٧٠			
	الفصل الثالث		
٧١	ديوان المجلس - تأليف الديوان		
٧٣	اعمال الديوان		
٧٥	المحاضر		
٧٦	المحاضر في نظامنا الداخلي		
٧٧	المحضر		
٧٨	خلاصة المحضر		
٨٠	تصحيح المحضر		
٨٤	تصديق المحضر		
٨٦	المحضر بعد المصادقة عليه		
	الباب الثاني		
	تحقيق صحة النيابة		
	الفضل الاول		
٨٨	الهيئة الصالحة		
٩٥ - ١٠٠	المناقشات		
	الفصل الثاني		
١٠١	الطعون الانتخابية -		
	حق القانون		
١٠٢	وضع النائب قبل الفصل في		
١٠٢	صحة النيابة		
١٠٥	لجنة الطعون		
١٠٦	اصحاب الحق بالطعن		
١٠٧	مهلة الطعن		
١٠٧	عريضة الطعن		
١٠٨	الذم والقدح في عريضة الطعن		
١١٠	درس الطعون في اللجنة		
١١١	تدقيق الاعمال الانتخابية		
	في المجلس		
١١٣	التصويت على صحة الاعمال		
	الانتخابية		
١١٥	الغالبية المطلوبة في التصويت		
١١٦	التصويت الجماعي		

صفحة		صفحة	
٢٣٨	الاجلبيية	٢٠٦	تطبيق النظام الداخلي
٢٣٩	الاجلبيية المطلقة	٢٠٧	حق الرئيس بالكلام
٢٣٩	الاجلبيية النسبية	٢١٢	قفل باب المناقشة
٢٤٠	الاجليات الخاصة		
	حسان الاجلبيية في الاقتراع		
٢٤١	السري - في التصويت العلني	٢٢١	الاولوية
٢٤٢	تجزئة التصويت	٢٢١	الاولوية والاولية
٢٤٩	التصويت الجماعي	٢٢٢	المذاكرة والمناقشة والتكلم
٢٥٤	في تمثيل التصويت	٢٢٣	الاولوية للمسائل الاستباقية
٢٥٦	في طرائق التصويت		اولوية اقتراح رفض المشروع -
	التصويت الشفوي	٢٢٤	المسألة القبلية
٢٥٧	او برفع الايدي		اقتراح رد المشروع
	التصويت بالقيام والجلوس -	٢٢٨	الى الحكومة
٢٥٨	المناداة بالاسماء		اقتراح رد المشروع الى لجنة
٢٥٩	الاقتراح السري	٢٢٩	اخرى - الى اللجنة التي درسته
		٢٢٩	اقتراح تأجيل المناقشة
	الباب الخامس		جوهر الموضوع -
	مازيات المجلس النيابي التشريعية	٢٣٠	اقتراحات التعديل على التعديل
	الفصل الاول		اقتراحات التعديل على
٢٦١	السلطة المشترعة	٢٣١	المشروع الاصلي
٢٦٣	المراسيم الاستراعية	٢٣٣	الموضوع الاصلي
	المراسيم الاستراعية ١٩٢٩		
٢٦٨	مناقشات	٢٣٦	اصول التصويت - وضع الاسئلة
٢٧٣	حق اقتراح القوانين	٢٣٧	النصاب والاجلبيية - النصاب

صفحة		صفحة	
١٧٧	المناقشة بالمواد	١٥٦	لجنة العرائض
١٨١	التعديلات - حق التعديل	١٥٧	التمايع في عضوية اللجان
	اصحاب حق التعديل -		
١٨٢	موضوع التعديل		الباب الرابع
	اصول التعديل -		اجتماعات المجلس
١٨٤	استرداد التعديل		الفصل الاول
	الضمانات لسلامة التشريع -	١٦١	في اجتماعات المجلس
	التعديلات قبل طرح	١٦٢	طريقة الاستمرار
١٨٦	المشروع للمذاكرة	١٦٣	طريقة العقود
١٨٧	اثناء المذاكرة الاولى		اجتماعات المجلس بحكم الدستور -
١٨٧	قبل الجلسة العمومية	١٦٤	العقود العادية
١٨٧	اثناء الجلسة العمومية	١٦٥	الاجتماع حكماً
١٨٩	بعض الاصول الخاصة		اجتماعات المجلس الموقوفة
		١٦٥	على دعوة رئيس الجمهورية
	الفصل الرابع		اجتماعات المجلس خارج
١٩١	الكلام المنبر		المواعيد القانونية
١٩٢	الخطب	١٦٦	
١٩٤	حق الكلام		الفصل الثاني
٢٠٠	تعدد الكلام	١٦٧	نظام الجلسات - علنية الجلسات
٢٠١	المقاطعة	١٦٨	الجلسات السرية
٢٠٢	حق الاولوية في الكلام	١٧٠	جدول الاعمال
٢٠٢	الحكومة - مقرر اللجان		
	اصحاب الاقتراحات -		الفصل الثالث
٢٠٣	اصحاب الاستجواب	١٧١	المذاكرة - عدد المذاكرات
٢٠٤	التعرض لشخص النائب	١٧٥	المناقشة العامة

الباب السادس
اختصاصات المجلس القضائية
الفصل الاول

٢٩٩	المجلس الاعلى -
٢٩٩	الحلل في حياتنا الدستورية
٣٠٠	تأليف المجلس الاعلى
٣٠١	صلاحية المجلس الاعلى
٣٠٢	ممارسة هذه الصلاحية
٢٨٥	اصول المحاكمة - الاتهام -
٣٠٤	التحقيق
٣٠٥	القرار

الفصل الثاني

٣٠٥	مشروع قانون
٣٠٥	تشكيل المجلس
٣٠٦	الصلاحية
٣٠٧	التحقيق
٣٠٨	المحاكمة

الباب السابع

٢٩٥	اختصاصات المجلس المالية
٢٩٦	لمحة عامة عن التشريع المالي -
٣١١	تعريفه - مصادره

الفصل الثاني

٢٧٥	المبادرة البرلمانية - الاصول
٢٧٦	قيود حق المبادرة البرلمانية
	المبادرة البرلمانية في احداث
	النفقات الجديدة
٢٨١	مناقشات
	المبادرة البرلمانية في القروض -
	المنح الاستثنائية - التقييد
	الوقفي
٢٨٨	استرداد الاقتراح
٢٨٩	مناقشات

الفصل الثالث

٢٩٣	المبادرة الحكومية - الاصول
	قيود حق المبادرة - استرداد
	المشروع - موقوف
٢٩٤	المشروع

الفصل الرابع

٢٩٥	نفاذ القوانين - اصدار القانون
٢٩٦	اعادة النظر
٢٩٧	الغاء القانون

٣١٢	الموازنة - تعريف
	الموازنة برنامج وقانون -
	تقدير - لمدة محدودة -
٣١٣	لمدة آتية
٣١٤	اذن مسبق - تعادل الموازنة
	تطور الموازنة في لبنان -
	في العهد العثماني -
٣١٥	منذ الاحتلال
٣١٦	مبادئ الموازنة الاساسية
	الفصل الاول

	مبدأ الشمول -
٣١٧	تطبيقه - المخالفات
	المستثنيات -
٣١٨	المساهمات - صفقات التحويل
	الاستقلال المالي لبعض المصالح -
٣١٩	قيمة مبدأ الشمول
	الفصل الثاني

	مبدأ الوحدة - مفهوم الوحدة -
٣٢٠	الفرق بين الشمول والوحدة
	حسنة مبدأ الوحدة -
	مستثنيات مبدأ الوحدة -
٣٢١	الموازنات الملحقة
٣٢٢	الموازنات الاستثنائية

٣٢٣	الحسابات الخاصة
	الفصل الثالث
٣٢٤	مبدأ الشروع - مبدأ المفهوم
	مستثنيات المبدأ - القروض -
	المؤسسات العامة المستقلة -
٣٢٥	بعض المصالح العامة
	الفصل الرابع
	مبدأ سنوية الموازنة -
	القسم الاول -
٣٢٦	مفهوم المبدأ
	مستثنيات المبدأ :
	الموازنات الاثني عشرية -
٣٢٧	الاعتمادات الاضافية
٣٢٨	الاعتمادات التكميلية
	الاعتمادات الاستثنائية -
٣٢٩	تدوير الاعتمادات
	الغاء الاعتمادات غير المستعملة -
٣٢٩	تدوير الاعتمادات
	دور المجلس -
٣٣٠	مبدأ فتح الاعتمادات الاضافية
٣٣٢	مناقشات

صفحة		صفحة
٤٤٦	نطاق مبدأ الصيانة	
٤٤٧	مدة الصيانة	
٤٤٩	آثار مبدأ الصيانة	
	الفصل الثالث	
٤٨٣	اسقاط النيابة	
٤٨٤	الاهلية النيابة - شروطها	
٤٨٨	حالات فقدان الاهلية النيابة	
٤٨٩	الحرمان من الحقوق المدنية	٤٥٠
٤٩٠	التجريد المدني	٤٥٣
	المحكومون بجنابة او بجنحة	٤٥٦
٤٩٣	سائنة	٤٦٢
٤٩٤	المحجور عليهم	
٤٩٥	المفلسون	
	المحكوم عليهم بجرائم التعدي	
٤٩٨	على الحقوق المدنية	٤٦٥
	حالات اخرى لفقدان الاهلية -	٤٦٦
	الموظفون الذين لا يجوز	
٤٩٩	انتخابهم نواباً	٤٦٧
٥٠١	مدة القصور الانتخابي	
٥٠١	رجال الجندية	٤٦٧
٥٠٢	فقدان الجنسية اللبنانية	٤٦٨
	حالات القصور الانتخابي	
٥٠٢	حصرية	
٥٠٥	اصول فصل النائب	٤٧١
٥٠٥	الهيئة الصالحة - الاصل	٤٧٢
٥٠٨	الاجلبية	٤٧٣

صفحة		صفحة
٥٤٤	ارتكاب النائب جريمة في المجلس	
	الفصل الثالث	
٥٤٦-٥٤٥	الاجازات	٥٠٨
	الفصل الرابع	
٥٤٧	احكام متفرقة - تعويضات النيابة -	٥٠٩
٥٤٨	شارات الاعضاء	٥١٠
	سيارات النواب	٥١٣
٥٤٩	ترجمة بعض الكلمات	٥١٣
٥٥٥	والمصطلحات	٥١٥
	مشروع نظام داخلي	٥٢٣
		٥٢٤
	القسم الثاني	
٦٠١	الاصول البرلمانية في البلاد العربية	
	الباب الاول	
	الاصول البرلمانية في الجمهورية العربية المتحدة	
	الفصل الاول	
٦٠٣	مقدمة تاريخية	٥٢٩
	الفصل الثاني	
٦٠٩	الدستور الموقت	٥٣٢
		٥٤١
		٥٤٢
		٥٤٣

الفصل الثالث

النظام الداخلي -

اللائحة الداخلية الموقته

النبة الاولى

مكتب المجلس واجهزته -

المكتب الموقت - المكتب الدائم -

كيفية انتخاب المكتب

في اختصاصات المكتب الافرادية -

الرئيس

وكيل الرئيس - امناء السر -

الاختصاصات الجماعية -

الهيئة التنفيذية

اجتماعات المكتب -

الامانة العامة - الامين العام -

الموظفون

اعمال الامانة العامة -

مضابط المجلس - تصحيح المضابط -

التصديق على المضبطة

المضبطة الموجزة

النبة الثانية

تحقيق صحة النيابة

النبة الثالثة

تشكيل اللجان - عدد اللجان

مدة اللجان - كيفية انتخاب اللجان -

اعمال اللجان - جهاز اللجان -

الرئيس - وكيل الرئيس -

امين السر

جلسات اللجان - نصاب الجلسات -

حضور الوزير -

طبيعة جلسات اللجان

جدول اعمال اللجان -

احالة الاوراق - اضبارة المشروع -

المذاكرة والمناقشة

التصويت - تقرير اللجنة -

اللجان المشتركة

لجنة العرائض

التامع في عضوية اللجان

النبة الرابعة

اعمال مجلس مجلس الامة -

اجتماعات المجلس

نظام الجلسات - علنية الجلسات -

الجلسات السرية

جدول الاعمال - المداولة -

عدد المداولات

المناقشة العامة - التعديلات

اعادة النظر - المناقشات -

المنبر - الخطب

حق الكلام -

تنظيم جدول الكلام والدور -

الاذن - تعدد الكلام -

المقاطعة

حق الاولوية بالكلام -

الحكومة ورؤساء ومقررو

اللجان - اصحاب الاقتراحات -

اصحاب الاستجواب -

التعرض لشخص النائب -

تطبيق النظام -

حق الرئيس بالكلام

قفل باب المناقشة - الاولوية -

اصول التصويت

حسابان الاغلبية - تجزئة التصويت -

التصويت الجماعي -

طرائق التصويت

النبة الخامسة

مازيات المجلس التشريعية

حق اقتراح القوانين -

المبادرة البرلمانية -

قيود حق المبادرة -

التقييد الوقتي - استرداد الاقتراح -

سقوط الاقتراح

قواعد الاعتبار -

المبادرة الحكومية

النبة السادسة

اختصاصات المجلس القضائية

النبة السابعة

اختصاصات المجلس المالية -

ميزانية الدولة -

ميزانية المجلس

النبة الثامنة

في اختصاصات المجلس بالرقابة -

الاسئلة

الاستجوابات

الثقة بالوزارة

طلبات المناقشة

النبة التاسعة

الاستعجال في النظر

انتخاب رئيس الجمهورية -

تعديل الدستور

النبة العاشرة

الحصانة النيابية - الحصانة السياسية -

الحصانة الجزائية

صفحة	صفحة
٦٨١	جهاز اللجان - اجتماع اللجان
	النصاب والاغلبية -
	حضور الوزير -
	طبيعة جلسات اللجان -
	اعمال اللجان - احالة المشاريع -
	درس المشاريع - تقارير اللجان -
٦٨٣	التامع
	النبة الرابعة
٦٨٣	اعمال المجلس - اجتماعات المجلس
	نظام الجلسات -
	علنية الجلسات -
	الجلسات السرية -
٦٨٤	جدول الاعمال
	المذاكرة - المناقشة العامة -
	التعديلات - حق الكلام -
٦٨٥	الاولوية بالكلام
	المناقشة - التصويت -
	النصاب والاغلبية -
٦٨٦	طرائق التصويت
	النبة الخامسة
	مازيات المجلس التشريعية -
٦٨٧	المراسم الاستوائية
٦٨٨	المبادرة البرلمانية والحكومية
	الباب الثالث
	الاصول البرلمانية في الجمهورية التونسية
	الفصل الاول
٦٧١	مقدمة تاريخية
	الفصل الثاني
٦٧٦	الدستور
	الفصل الثالث
٦٧٨	النظام الداخلي
	النبة الاولى
	مكتب المجلس - مكتب السن -
٦٧٨	المكتب الدائم
	الاختصاصات الفردية - الرئيس -
	وكيلا الرئيس -
	الاختصاصات الجماعية -
	الديوان - اعمال الديوان -
٦٧٩	المحضر
	النبة الثانية
	تحقيق صحة النيابة -
٦٨٠	الهيئة الصالحة - الاصول
	النبة الثالثة
	لجان المجلس - تشكيل اللجان
٦٨١-٦٨٠	وعدها ومدتها

صفحة	صفحة
٦٥٦	ثانياً : الطعون الانتخابية
٦٥٧	ثالثاً : لجان المجلس
٦٥٨	رابعاً : اجتماعات المجلس
	خامساً : مازيات المجلس
٦٥٩	التشريعية
٦٤٧	سادساً : اختصاصات المجلس
٦٤٨	القضائية
	سابعاً : اختصاصات المجلس
٦٦١	المالية
	ثامناً : اختصاصات المجلس
٦٦١	بالرقابة
٦٦٢	١ - الاسئلة
٦٦٣	٢ - الاستجوابات
٦٦٤	٣ - التحقيق البرلماني
	تاسعاً : المواضيع الخاضعة
٦٦٤	لاصول خاصة
٦٦٤	المشاريع المستعجلة
٦٦٥	تعديل الدستور
٦٦٥	عاشراً : الحصانة النيابية
	حادي عشر : فقد الوكالة النيابية -
	الاستقالة - اسقاط
٦٦٦	النيابة
٦٦٧	التامع
٦٦٧	ثاني عشر : الانضباط البرلماني
	النبة الحادية عشرة
٦٤٥	فقد الوكالة النيابية
	الاستقالة - اسقاط النيابة -
٦٤٦	اسبابها
٦٤٧	اصولها
٦٤٨	التامع
	النبة الثانية عشرة
	الانضباط البرلماني -
٦٤٩	المخالفات - العقوبات
٦٥٠	المحافظة على النظام في المجلس
٦٥١	الاجازات
	الباب الثاني
	الاصول البرلمانية في المملكة الاردنية
	الهاشمية
	الفصل الاول
	مقدمة تاريخية
٦٥٣	الفصل الثاني
	الدستور
	الفصل الثالث
	النظام الداخلي
٦٥٥	اولاً : مكتب المجلس واجهزته

صفحة	النبتة السادسة
٦٨٩	اختصاصات المجلس القضائية
	النبتة السابعة
٦٨٩	اختصاصات المجلس المالية
	النبتة الثامنة
٦٩٠	اختصاصات المجلس بالرقابة
	النبتة التاسعة
	المواضيع الخاضعة لاحكام خاصة -
٦٩٠	المشاريع المستعجلة
٦٩١	انتخاب رئيس الجمهورية
٦٩١	تعديل الدستور
	النبتة العاشرة
٦٩٢	الحصانة النيابية
	النبتة الحادية عشر
	فقد الوكالة النيابية - الاستقالة -
٦٩٣	اسقاط النيابة - الاهلية للنيابة
٦٩٤	الحرمان الموقت
٦٩٥	التناع
	النبتة الثانية عشر
٦٩٦	الانضباط البرلماني

صفحة	الباب الرابع
	الاصول البرلمانية في المملكة
	الليبية المتحدة
	الفصل الاول
٦٩٧	مقدمة تاريخية
	الفصل الثاني
٧٠٠	الدستور
	الفصل الثالث
٧٠١	النظام الداخلي
	النبتة الاولى
	مكتب المجلس - جهازه -
٧٠٢	انتخابه
	اختصاصاته - الرئيس -
	وكيلاه - السكرتيران -
٧٠٣	المراقبان
	ديوان المجلس - ملاك الموظفين -
٧٠٤	اعمالهم - المحاضر
	النبتة الثانية
	تحقيق صحة النيابة -
٧٠٥	الهيئة الصالحة - الاصول
	النبتة الثالثة
	لجان المجلس - تشكيل اللجان -
٧٠٧	عددها - مدتها

صفحة	صفحة
	اعمالها - جهازها - جلساتها -
	النصاب - حضور الرئيس -
٧٠٨	طبيعة الجلسات
	المذاكرة اضبارة المشروع -
٧٠٩	المحضر - تقرير اللجنة
	ايداع - اللجان المشتركة -
٧١٠	لجنة العرائض
٧١١	لجنة الاقتراحات - التانع
	النبتة الرابعة
	اعمال المجلس - اجتماعات المجلس -
	تأجيل انعقاده - نظام الجلسات -
٧١٢	علنية الجلسات
	الجلسات السرية - جدول الاعمال -
٧١٣	المذاكرة - عددها
	المناقشة العامة -
٧١٤	مناقشة المواد - التعديلات
	الكلام - المنبر -
	حق الكلام وحدوده -
٧١٥	جدول الكلام - الأذن
	تعدد الكلام -
٧١٦	حق الاولوية والاولوية
	قفل المناقشة - اصول التصويت -
	النصاب - الاغلبية -
	النصوص الدستورية في مالية الدولة
٧٥٣	الاصول البرلمانية (٤٨)

صفحة	صفحة
	تجزئة التصويت -
٧١٧	تعليق التصويت طرائق التصويت
٧١٨	التصويت الجماعي
	النبتة الخامسة
	مازيات المجلس التشريعية -
	السلطة التشريعية -
	المراسم الاشتراعية -
٧١٧	حق الاقتراح
	المبادرة البرلمانية - اقتراح القوانين
	قيود المبادرة - المعاهدات -
	التقييد الوقتي -
٧١٩	استرداد الاقتراح وسقوطه
	المبادرة الحكومية -
	مشروعات القوانين -
	نفاذ القوانين - اصدار القوانين -
	نشر القوانين -
٧٢٠	اعادة النظر بالقوانين
	النبتة السادسة
	اختصاصات المجلس الوطني القضائية -
٧٢١	المالك - الوزراء
	النبتة السابعة
	اختصاصات المجلس المالية -
	النصوص الدستورية في مالية الدولة

صفحة	٧٢٣	درس الميزانية
٧٢٩	٧٢٤	ميزانية المجلس
٧٣٠		النبذة الثامنة
		اختصاصات المجلس بالرقابة -
	٧٢٦	الاستئلة
	٧٢٧	الاستجوابات
	٧٢٨	طلب المناقشة
		النبذة التاسعة
		المواضيع الخاضعة لاصول خاصة -
	٧٢٨	الاستعجال في النظر
	٧٢٩	تعديل الدستور
		النبذة العاشرة
		الحصانة النيابية -
صفحة	٧٣١	مفهوم الوكالة النيابية -
	٧٣٢	انتهاء الولاية وحل المجلس -
		الاستقالة - اسقاط النيابة
		حالات التامع
		النبذة الثانية عشرة
	٧٣٢	الانضباط البرلماني -
	٧٣٤	نظام الجلسات
	٧٣٥	نظام المجلس
		الاجازات

فهرس هجائي للقسم الاول

صفحة	١٢٠	حرف الالف
٤٠١	٥٤٥	ابطال اقتراع (انظر طعون)
٤٠١		اجازات
٢٠٢		اختصاص مجلس ادارة
٤٠٣	٢٣	جبل لبنان
٤٠٤		استجواب
٤٠٥	٣٩٠	معناه
٤٠٥	٣٩٠	حق الاستجواب
٤٠٥	٣٩١	مضمونه
٤٠٥	٣٩١	الجواب عليه
٤١٧	٣٩٢	مناقشته
٤٢١	٣٩٢	النصويت عليه
٤٢١	٣٩٣	طرح الثقة
٤٢٢	٣٩٥	جمع الاستجوابات
	٣٩٦	استعجال (اقتراح القانون)
٤٧١	٣٩٩	الاستعجال
٤٧٢	٣٩٩	قبولها
٤٧٣		مناقشات

صفحة	صفحة	تصويت	صفحة
٥٠٨	٢٣٦	وضع الاسئلة	٢٣٦
٥٠٩	٢٣٧	نصاب	٢٣٧
٥٠٩	٢٣٧	اغلبية (انظر اغلبية)	٢٣٧
٥١٠	٢٤٢	تجزئة	٢٤٢
٥١٣	٢٤٩	جماعي	٢٤٩
٥١٣	٢٥٤	تعلييل	٢٥٤
٥٢٣	٢٥٦	طرائق التصويت	٢٥٦
٥٢٤	٢٥٧	شفوي او برفع الايدي	٢٥٧
	٢٥٨	بالقيام والجلوس	٢٥٨
	٢٥٨	بالمناداة بالاسماء	٢٥٨
	٢٥٩	الاقتراع السري	٢٥٩
		تعديلات	
٣٩٥	١٨١	حق التعديل	١٨١
	١٨٢	اصحاب الحق	١٨٢
	١٨٢	موضوعها	١٨٢
١٦٧	١٨٤	اصولها	١٨٤
٦٠	١٨٤	استرداد	١٨٤
٦٧	١٨٦	مقدمة قبل الطرح الاول	١٨٦
١٦٧	١٨٧	اثناء المذاكرة الاولى	١٨٧
١٦٧	١٨٧	مقدمة قبل الطرح الثاني	١٨٧
١٦٨	١٨٧	اثناء المذاكرة الثانية	١٨٧
١٧٠	١٨٨	اعفاء من قواعد الاعتبار	١٨٨
١٧١	١٨٩	بعض الاصول الخاصة	١٨٩
		جلسات	
١٦٧		ادارتها	
٦٠		اعتراض	
١٦٧		نظام الجلسات	
١٦٧		علنية	
١٦٨		سرية	
١٧٠		جدول الاعمال	
١٧١		مذاكرة (انظر مذاكرة)	

صفحة	صفحة	صفحة	صفحة
٢٢١	٤٨٣	اولية (انظر كلام)	٤٨٣
٢٢١		اولوية واولية	
٢٢٢	٣٨٣	مذاكرة ومناقشة وكلام	٣٨٣
٢٢٣	٣٨٤	للمسائل الاستباقية	٣٨٤
٢٢٤	٣٨٦	رفض المشروع	٣٨٦
٢٢٨	٣٢٧	رد المشروع الى الحكومة	٣٢٧
٢٢٩	٢٧٥	رد المشروع الى اللجنة	٢٧٥
٢٢٩	٢٣٦	رد المشروع الى لجنة اخرى	٢٣٦
٢٢٩	٢٣٧	تأجيل المناقشة	٢٣٧
٢٣٠	٦٣	الموضوع الاصلي	٦٣
٢٣٠		تعديل التعديل	
٢٣١	٥٢٦	تعديل المشروع الاصلي	٥٢٦
٣١١		الموازنة (انظر موازنة)	
٢٣٧		اغلبية (انظر تصويت)	
٢٣٩		مطلقة	
٢٣٩		نسبية	
٢٤٠		خاصة	
٢٤١		حسابها	
		(ت)	
٣٧٤	٥٤٣	تحقيق برلماني	٥٤٣
٣٧٥	٥٤٣	صلاحية اللجان	٥٤٣
	٥٤٤	في نظامنا الحالي	٥٤٤
	٤٦٥	(مشروع قانون)	٤٦٥
٣٨٢		بشأن الشهود	
		اسقاط نيابة (انظر نيابة)	
		اسئلة	
		السؤال	
		الشفوية	
		الخطية	
		اعتمادات : (انظر موازنة)	
		اقتراح	
		اقتراع (انظر تصويت)	
		اكثورية (انظر اغلبية)	
		امين السر (انظر مكتب المجلس)	
		انضباط برلماني	
		شرعية العقوبات	
		تطبيق العقوبات	
		المخالفات والعقوبات	
		العقوبات ليست	
		حصرية	
		الضوضاء	
		المحافظة على امن	
		المجلس	
		الحضور	
		ارتكاب النائب	
		جريمة في مقر المجلس	
		أهلية نيابية (انظر نيابة)	

(ق)		صفحة
تحقيق صحة النيابة	٨٨	
المهنة الصالحة	٨٨	
حق القانون	١٠١	
وضع النائب قبل الفصل		
في صحة النيابة	١٠٢	
لجنة الطعون	١٠٥	
اصحاب الحق بالطعن	١٠٦	
مهلة	١٠٧	
عريضة	١٠٧	
درس	١١٠	
تدقيق	١١١	
تصويت	١١٣	
غالبية	١١٥	
اسباب	١١٧	
اجتهادات في اسباب الطعون	١١٨	
(ع)		صفحة
عقوبات تأديبية (انظر انضباط)		
عقود (دورات) (انظر مجلس)		
النواب	١٦١	
(ك)		صفحة
قانون :		
اعادة النظر فيه	٢٩٦	
اقتراح	٢٧٥	
مبادرة برلمانية	٢٧٥	
اصول المبادرة	٢٧٥	
قيود حق المبادرة	٢٧٦	
احداث النفقات	٢٧٧	
القروض	٢٨٥	
المنح الاستثنائية	٢٨٥	
التقييد الوفي	٢٨٥	
استرداده	٢٨٨	
مراسيم استراعية (انظر)		
مجلس نواب	٢٦٣	
مبادرة حكومية	٢٩٣	
اصولها	٢٩٣	
قيودها	٢٩٤	
استرداد المشروع	٢٩٤	
سقوط المشروع	٢٩٤	
قصود انتخابي : (نظر نيابة)	٤٨٨	

(غ)		صفحة
كلام : (انظر مناقشات)	١٧٥	
حق الكلام	١٩٤	
غالبية (انظر اغلبية)	٢٣٨	

(ح)		صفحة
حصانة نيابية	٤٤١	
اللامسؤولية	٤٤٢	
حكمة مشروعاتها	٤٤٢	
شمول الحصانة	٤٤٣	
مبدأ الحصانة	٤٤٥	
نطاقها	٤٤٦	
آثارها	٤٤٩	
اصول رفعها	٤٥٠	
رفع الامر الى		
المجلس	٤٥٠	
درس الطلب في		
المجلس	٤٥٣	
التصويت	٤٦٢	
حقوق برلمانية :	٣٨	
مصادرها :	٣٨	
الدستور	٣٨	
قوانين الانتخاب	٣٩	
النظام الداخلي	٣٩	
(د)		صفحة
دستور	٤٣١	
تعديله	٤٣١	
دستور لبناني (تعديله)	٤٣٣	
دستور		صفحة
اعمال المجلس	٤٣٣	
درس اللجان	٤٣٣	
النصاب	٤٣٨	
حصر البحث	٤٣٨	
التصويت	٤٤٠	
ديوان المجلس	٥١	
اعماله	٧٣	
محاضر الجلسات	٧٣	
(و)		صفحة
رئيس الجمهورية		
انتخابه	٤٢٥	
خلو سدة الرئاسة	٤٢٦	
قبول استقالته	٤٢٦	
كيفية انتخابه	٤٢٧	
نصاب الجلسة	٤٢٧	
الغالبية في انتخابه	٤٢٩	
(س)		صفحة
سؤال :		
انظر اسئلة	٣٨٣	
(ص)		صفحة
صيانة : (انظر حصانه)	٤٤٥	
(ط)		صفحة
طعون انتخابية	٨٨	

صفحة		صفحة
١٩٤	كلام: تنظيم الجدول	١٩٤
١٩٧	» تبادل الدور	١٩٧
١٩٧	» الاذن	١٩٧
٢٠٠	» تعدد الكلام	٢٠٠
٢٠١	» المقاطعة	٢٠١
٢٠٢	» اولية (انظر اولية)	٢٠٢
٢٠٢	» مقررر اللجان	٢٠٢
٢٠٣	» اصحاب الاقتراح	٢٠٣
٢٠٣	» الاستجواب	٢٠٣
٢٠٤	» التعرض لشخص النائب	٢٠٤
٢٠٦	» تطبيق النظام الداخلي	٢٠٦
٢٠٧	» حق الرئيس	٢٠٧
	(ل)	
١٣٥	لجان المجلس	١٣٥
١٣٥	» تشكيلها	١٣٥
١٣٦	» عددها	١٣٦
١٣٧	» مدتها	١٣٧
١٣٨	» انتخابها	١٣٨
١٤١	» اعمالها	١٤١
١٤٢	» جهازها	١٤٢
١٤٢	» رئيس	١٤٢
١٤٢	» مقرر	١٤٢
١٤٣	» امين السر	١٤٣
	(م)	
٣١١	مالية (انظر مجلس النواب)	٣١١
٣١١	تشريع مالي	٣١١
٣١١	تعريفه	٣١١
٣١١	مصادره :	٣١١

صفحة		صفحة
٣١٢	الدستور	٣١٢
٣١٣	القوانين المالية	٣١٣
٣١٣	القوانين الادارية	٣١٣
٢٧٥	مبادرة برلمانية (انظر قانون)	٢٧٥
٢٩٣	مبادرة حكومية (انظر قانون)	٢٩٣
٢٩٩	مجلس اعلى	٢٩٩
٣٠٠	» تأليف المجلس	٣٠٠
٣٠١	» صلاحيته	٣٠١
٣٠١	» مدى الصلاحية	٣٠١
٣٠٢	» ممارستها	٣٠٢
٣٠٤	» اصول المحاكمة	٣٠٤
٣٠٤	» الاتهام	٣٠٤
٣٠٤	» التحقيق	٣٠٤
٣٠٤	» المحاكمة	٣٠٤
٣٠٥	» القرار	٣٠٥
	» مشروع قانون دستوري	
	» باصول المحاكمة وما يليها	
٣٠٥	لدى المجلس الاعلى	٣٠٥
١٦١	مجلس نواب	١٦١
١٦١	» اعماله	١٦١
١٦١	» اجتماعاته	١٦١
١٦٢	» طريقة الاستمرار	١٦٢
١٦٣	» طريقة العقود	١٦٣
١٦٤	» اجتماعاته بحكم الدستور	١٦٤
١٦٤	مجلس نواب العقود العادية	١٦٤
١٦٥	» الاجتماع حكماً	١٦٥
١٦٥	» الاجتماع بدعوة من	١٦٥
١٦٥	رئيس الجمهورية	١٦٥
١٦٦	» الاجتماع خارج	١٦٦
١٦٦	المواعيد القانونية	١٦٦
١٦٧	» جلساته (انظر جلسات)	١٦٧
٢٦١	» مازياته	٢٦١
٢٦١	» السلطة المشترعة	٢٦١
٢٩٩	» اختصاصاته القضائية	٢٩٩
٢٩٩	» اختصاصاته المالية	٢٩٩
٣١١	(انظر مالية)	٣١١
٣٧٣	» اختصاصاته في الرقابة	٣٧٣
	محضر: (انظر ديوان المجلس)	
٧٣	» المحاضر التفصيلية	٧٣
٧٦	» المحاضر في نظامنا الداخلي	٧٦
٧٨	» خلاصة	٧٨
٨٠	» تصحيح	٨٠
٨٤	» تصديق	٨٤
٨٦	» بعد المصادقة عليه	٨٦
	» جلسات اللجان (انظر	
١٤٣	اعمال اللجان)	١٤٣

صفحة	موازنة :	صفحة	موازنة :
٣٢٩	تدوير الاعتمادات	٣١٩	قيمة مبدأ الشمول
٣٢٩	الغاء الاعتمادات	٣٢٠	مبدأ الوحدة
٣٢٩	تدويرها	٣٢٠	مفهومه
٣٥٧	بدء السنة المالية		فرق بين الشمول
٣٥٧	نهاية السنة المالية	٣٢٠	والوحدة
٣٥٨	اسلوب حساب الادارة	٣٢١	خرق مبدأ الوحدة
٣٥٩	اقرارها	٣٢١	الملحقة
٣٦٠	اولوية ابوابها	٣٢٢	الاستثنائية
٣٦١	اولوية مناقشة النفقات	٣٢٣	الحسابات الخاصة
٣٦٢	اولوية تخصيص الاعتمادات	٣٢٤	مبدأ الشروع
٣٦٤	تقييد المبادرة البرلمانية	٣٢٥	مستثنياته
٣٦٦	تقصير امد المناقشة	٣٢٦	مبدأ السنوية
٣٦٨	قصر المناقشة عليها	٣٢٦	مفهومه
٣٦٠	المناقشة فيها	٣٢٧	مستثنياته
٣٧٠	التصويت عليها	٣٢٧	اثني عشرية
٣٧١	موازنة المجلس		اعتمادات اضافية على
	مجلس النواب - حله -	٣٣٠	الاثني عشرية
٤٦٨	وانتهاء مدته		مواقف المجلس من
	(ن)	٣٣٢	هذه الاعتمادات
	نائب الرئيس	٣٢٧	اعتمادات اضافية
	(انظر مكتب المجلس)	٣٢٨	اعتمادات تكميلية
٦٢		٣٢٩	اعتمادات استثنائية
		٣٥٥	تعادل الموازنة

صفحة	مناقشات :	صفحة	مذاكرة :
١٩٢	الخطب	١٧١	عدد المذكرات
١٩٤	حق الكلام (انظر كلام)	١٧٧	في المواد
٢١٢	قفله		تعديلات (انظر
	موازنة :	١٨٠	تعديلات)
٣١٢	الموازنة بوجه عام		مراسيم اشتراعية :
٣١٢	تعريفها	٢٦٨-٢٦٣	(انظر مجلس نواب)
٣١٣	برنامج		مفوضون :
٣١٣	تقدير	٦٤	(انظر مكتب المجلس)
٣١٣	معدة لمدة معينة		مقاطعة الخطيب :
٣١٣	معدة لمدة آتية		(انظر كلام)
٣١٤	اذن مسبق	٢٠١	مكتب المجلس
٣١٤	تعادل الموازنة	٥٣	تشكيله
٣١٥	تطورها في لبنان	٥٣	اختصاصاته
٣١٥	في العهد العثماني		الافرادية
٣١٦	في عهد الانتداب	٥٥	الرئيس
٣١٦	المبادئ العامة	٥٦	نائب الرئيس
٣١٧	مبدأ الشمول في الموازنة	٦٢	امين السر
٣١٧	مخالفاته	٦٣	المفوضون
٣١٨	مستثنياته :	٦٤	الجماعية
	اموال	٦٥	اجتماعاته
٣١٨	المساهمات		مناقشات :
٣١٨	صفقات التحويل		المنبر
٣١٩	الاستقلال المالي	١٩١	

مراجع الكتاب

المراجع العربية :

محاضر جلسات المجلس التمثيلي

محاضر جلسات المجلس النيابي

الدساتير : اللبناني والسوري والمصري والاردني والتونسي والليبي
والدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة .

الانظمة الداخلية للمجالس النيابية في لبنان والجمهورية العربية المتحدة
والاردن وتونس وليبيا .

قوانين الانتخابات في لبنان وتونس وقانون مجلس الامة المصري
قانون العقوبات اللبناني

مجموعة اجتهادات مجلس الشورى

المؤلفات العربية :

ايرون الكسندر - الدستور البريطاني (محاضرات مترجمة)

جرجي تامر - الهدية الوطنية

جميل الشقيري - الاهداف الوطنية لجامعة الدول العربية

جون ستوارمل - الحكومات البرلمانية

حسن الحسن - الدستور في لبنان

صفحة		صفحة
٤٩٠	عقوبة التجريد المدني	٣٢٧ نصاب (انظر تصويت)
٤٩٣	المحكومون	١٦ نظام جبل لبنان
٤٩٤	المحجورون	١٦ مجلس ادارة جبل لبنان
٤٩٥	المفلسون	٢٣ اختصاصه
	المحكومون بجرائم	٢٥ مضابطه
٤٩٨	الانتخابات	٢٧ موازنته
	حالات اخرى للقصور	
٤٩٩	الانتخابي	
٤٩٩	الموظفون	٤٢ مراحل تطويره
٥٠١	مدة القصور الانتخابي	٤٣ نظام المجلس التمثيلي
٥٠١	رجال الجندية	٤٤ نظام مجلس الشيوخ
٥٠٢	فقدان الجنسية	٤٨ نظام مجلس النواب
	حالات القصور الانتخابي	٥٠ النظام الحالي
٥٠٢	حصرية	داخلي (مشروع نظام داخلي) ٥٥٥
٥٠٥	اصول فصل النائب	
٥٠٥	المهية الصالحة	
٥٠٥	الاصول	
٥٠٨	اغلبية قرار الفصل	
	(لا)	
٤٤٢	اللامسؤولية :	
٤٤١	(انظر حصانة نيابية)	
		٤٦٥ مفهومها
		٤٨٣ اسقاطها
		٤٨٤ اهلية نيابية
		٤٨٤ شروط الاهلية
		٤٨٨ فقدان الاهلية الانتخابية
		المحرومون من الحقوق
		٤٨٩ المدنية

- زكي مزبودي - محاضرات في التشريع المالي
 سليمان مرقص - المدخل للعلوم السياسية
 صبيح محصاني - الاوضاع التشريعية في الدول العربية
 فؤاد رزق - الحقوق الجزائية « محاضرات »
 كاترين سكار - دستور الولايات المتحدة الاميركية
 كتب تاريخية اخرى

المؤلفات الفرنسية :

- Les constitutions du proche et du moyen orient
 Les techniques parlementaires — Emile Plamonte
 Droit constitutionnel — A Esmein
 Manuel de Droit Constitutionnel — G. Laferrière
 Manuel Elémentaire de Droit Constitutionnel — G. Vedel
 Traité du Droit Politique Electoral et Parlementaire — Eugène
 Pierre

٧٨٨/٣/٦١